

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمد الله على آلائه * وأشكره على تواتر نعمائه * واصلى واسلم على خاتم أنبيائه * سيدنا محمد
 خيرا صفيائه * وعلى آله وصحبه وأخصائه * أما بعد فيقول العبد الفقير * إلى مولاه
 القدير * محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر الله له ذنوبه * وملا من زلال العقوب
 ذنوبه * أن كتاب مغني المستفتي * عن سؤال المفتي * للإمام العلامة * والخبير الفخامه
 * حامد أفندي العمادى * مفتي دمشق الشام * عليه رحمة الملك السلام * كتاب
 جمع جل المحوآت * التي تدعو إليها البواعث * مع التحرى للقول الأقوى * وما عليه
 العمل والفتوى * لم أر للبتلى بالفتوى أرفع منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه
 نوع اطناب * بتكرار بعض الاسئلة وتعداد القول في الجواب * فأردت صرف المهمة نحو
 اختصار أسئلته وأجوبته * وحذف ما اشهر منها ومكرراته وتلخيص أدلته * وربما
 قدمت ما أخر وأخرت ما قدم * وجعت ما تفرق على وضع محكم * وزدت ما لا بد منه من
 نحو استدراك أو تقييد * أو ما فيه تقوية وتأيد * ضامنا إلى ذلك أيضا بعض تحويرات
 دققتها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق * وحاشيتي التي علقتها
 على شرح التنوير * المسماة رد المختار * على الدر المختار * وما حررت من الرسائل
 الفائقة * في بعض المسائل المغلقة * مع ما يفتح به الفتاح العليم في حال الكتابة من تحوير
 بعض المسائل المشككة * والوقائع المعضلة * فدونك كتابا حاويا لدرر الفوائد * خاويا

عن مستكرات الزوائد ❦ هو المذهب في المذهب ❦ والحرى بأن يكتب بماء الذهب ❦
 جلني على جمعه من لا يدعي الامتثال أمره ❦ افاض الله على وعليه من وابل خيره وبره ❦
 وقد سميت ذلك بالعمود الدريه ❦ في تنقيح الفتاوى الحمادية ❦ وحيث قلت قال المؤلف
 فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان من زياداتي أمذره بلفظ أقول ❦ والله تعالى هو
 المسؤول ❦ في بلوغ ذلك المأمول ❦ والتوفيق والسداد ❦ واتمام هذا المراد ❦ وفي أن
 ينفعني به والمسلمين ❦ فانه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين ❦ (سئل) فيمن أراد أن يتدبّر
 في أمر ذي بال لم يتم به شرعا وليس بمعزم ولا مكرروه ولا جعل الشارع لمبدأ بغير البسملة
 فيما دأبت على بدءه حقيقيا ❦ (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جعنا بين البسملة والحمد لله لقوله عليه اخضع
 الصلاة واتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أيترو في رواية أجزم وفي رواية
 بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمنا وبما ورد في ذلك ❦ (فوائد تتعلق
 بأدب المفتي) ❦ ادب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لانه تعليم بل ادبه أن يقول لا يصدق
 بزانية من ثانی الايمان ❦ الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغة في ايضاح الجواب اغلبة
 الجهل فتاوى ابن الشلبى من الحدود والتعزير ❦ وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما
 على ظاهر المذهب ويتركوا العرف وتقلد عنه في خزنة الروايات يرى على الاشباه من القاعدة
 السادسة ثم قال وأصلها أقوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
 اه اقول لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر بأنه لا يصح بيع الشرب مقصودا
 وان تعورف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كمسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية
 عن الامام عدم جوازها والقوى على الجواز لانه تعامل وكوقف المنقول وبعض ألفاظ الايمان
 المبنية على عرف المتقدمين فانه لا يلزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف جاد تأمل قال
 ابن الشحنة في شرح المنظومة كل ما في القنية مخالفا للقواعد لا التغيرات اليه ولا عمل عليه مالم
 يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكم المحققين لشرنبلالي وقد أفادني استاذي ونهني بقوله
 أن قدوى مثل هؤلاء الاكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير تقليد واقتناء بما فيها من غير
 احاطة بحكمها من كتب المذهب الممتدة فان مقام الاقتناء خطر وقد يظن الانسان انه فهم
 المسئلة على حقيقتها والامر بخلافه أو يشتبه عليه حفظه فيخطئ ولذلك اذا حققت كثيرا من
 الفتاوى المجموعة من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها
 وكان استاذي الثاني اذا جاءته فتوى يأمرني بالنظر فيها او يقول لها ما أمان أن تصير حتى تراجع
 النقل أوخذها ثم يقول لي انا اعرف الحكم في هذا كما اعرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من
 مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعني من الله تعالى أن أقول هذا يستحق
 وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز لا بعد النظر والحكم لقائله من ائمة المذهب زجههم
 الله تعالى اه ❦ المراد من قولهم يدن ديانة لا قضاء انه اذا استفتى فقيم بما يحبه على وفق ما نوى

مطلب —

فوائد تتعلق بأدب المفتي

مطلب —

كل ما في القنية مخالفا للقواعد

مطلب

فائدة عقلية يجب التنبيه لها

والعمل بها والمحافظة عليهم فانها

جوهر فريدة

مطلب

المراد من قول العلماء يدين

ديانة لا قضاء

قوله المحققين لعله للمحقق

الشرنبلالي

ولكن القاضي يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوى تخفيف عليه كما لو
قال على فلان ألف درهم وقد قضيه هل برئت من دينه يقتضيه بالبراءة واذا سمع القاضي ذلك
منه يقضى عليه بالدين الا أن يتم بيته على الايفاء شرح مختصر الاخسيه كنى للشيخ عبد
القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجاز على أن الجاهل لا يمكنه القضاء
بافتوى أيضا فلا بد من كونه القاضي عالما بديننا من الكبريت وأن العلم بزازية في الثاني
والعشرين من الايمان ❦ اقول ولذا جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين
به بل يحسبه عنه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على قضاء زماننا ❦ من ادب
المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما يعلمه بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا فحكمه
كذا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الخيل التي تقع في كتابة
الاسئلة وكثرة الجهل والبغى بحيث ان بعض المبطلين اذا صار بيده فتوى صال بها على خصمه
وقال المفتي أتيتني عليك بكذا والجاهل أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه
مطابقا ولا اه من خط شيخه مشايخنا الشيخ عبد القادر الصغوري الشافعي ❦ اقول اذا علم
المفتي حقيقة الامر ينبغي له أن لا يكتب للسائل لئلا يكون معينا له على الباطل ❦ لفظ الفتوى
أكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيره اخبرية من مسائل شتى وفيها من الكفاية والصحيح
لا يدفع قول صاحب المحيط هذا والاصح وعليه الفتوى اه معنى الاشبه انه اشبه بالمنصوص
رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى بزازية ❦ متى اختلف في المسئلة فالعبرة بما قاله
الاكثر يبري من قاعدة الاصل الحقيقة

مطلب

لفظ الفتوى أكد من غيره

مطلب

معنى قوله لهم وهو الاشبه
وضابط الاختلاف في المسئلة

❦ (كتاب الطهارة) ❦

❦ (كتاب الطهارة) ❦

مطلب

في كيفية تطهير زيت وقعت
فيه نأرة

قوله مية لعله ومات

مطلب

فيما اذا وقعت فأرة في رغو
دبس جامدة

مطلب

فمن يضره مسح رأسه ومن
أذنه مثقوبة

مطلب

في النوض من الفسقية
الصغيرة

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مائع ومات فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه
الماء ثم أخذ عنه الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء قطعا فرقع ثلاث مرات فهل
يطهر بكل من هذين الصنعين ❦ (الجواب) نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روى عن
أبي يوسف وعليه الفتوى كما في الجمع والبرازية وخزانة المفتي وغيرها وبه جزم في التطهيرية
وصرح به في البحر ❦ (سئل) فيما اذا وقعت فأرة مية في رغو دبس جامدة بحيث لو شقت
لا تتلاءم ورمت وقور ماحولها فهل يكون الباقي طاهرا ❦ (الجواب) نعم يطهر ويؤكل
الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه الى بعض اذا قور ماحوله فألقى أو استمع به يؤكل
ماسوا يبري ❦ أفتى قارى الهداية بأنه اذا غلب على ظن النوض أنه يضره مسح رأسه سقط
عنه المسح ولا يجب عليه شيء وأفتى بوجوب ايصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن
المنقوبة ❦ وسئل قارى الهداية أيضا عن الفسقية الصغيرة تنوض فيها الناس وينزل فيها
ماء جديد هل يجوز النوض منها فأجاب اذ لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر ❦ اقول
هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاق وفيه معترك عظيم بين العلماء المتأخرين
حزرته في حاشيتي المسئلة رد المختار على الدر المختار فرجحه افقها ما لا نجد في غيرها والله الحمد

وسئل أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روثها وعرقها وأصاب بدن الركب أو ثوبه من عرقها الموت ؟ فأجاب بأنه ينبغي تجنب ولا يظهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل ؟ (سئل) فيما اذا وقع ضفدع ماء في عصير عنب ومات فيه فهل ينبغي غسله ؟ (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الامع كما في انهم رول الدرو موت الضفدع فيه لا ينبغي غسله كما في الكنز وغيره فلا ينبغي الغسل في الهذلية والضفدع البري والبحري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحري ما يكون بين اصابعه سترة وصحح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن البري دم مسائل فان كان يفسد على الصحيح بحر عن شرح المنية وتام الفوائد فيه ؟ (سئل) في دبس مائع مر عليه رجل بعمل يسمى زربولا ووطئه فانبل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا اثرها فهل تنجس الدبس به ؟ (الجواب) حيث كان النعل طاهرا لا يتنجس الدبس المزبور ؟ (سئل) في خابية خل مطهور أكلتها في الارض ولغ فيها كلب فزحوا ما فيها وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وينشفونها في كل مرة بمخروقة طاهرة ثم ملؤها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها الخارج في كل مرة وهي من خرف قديم فهل تطهر ؟ (الجواب) نعم تطهر ؟ اقول قوله ثم ملؤها الخ مبالغة في الظاهر والا فهو غير لازم عندنا ؟ (سئل) في الكبدة والطحال هل هما طاهران قبل النسل ؟ (الجواب) نعم حتى لو طلى به ما وجه الخف وصل به تجاوز صلته كما في الخانية وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال وهو بكسر الطاء والمكروه تحريما من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكرون فظما به فلهذا

اذا ما ذكيت شاة فمكلاها ؟ سوى سبع فميتن الوبال

فقاء ثم خاء ثم غين ؟ ووال ثم ميمان وذل

اقول وكنت جعتهما في حروف كلمتين ونظامهما بقولي

ان الذي من المذكاة رحى ؟ يجمعه حروف فخذ مدغم

(كتاب الصلاة)

(سئل) في المعتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في التسليتين ام في اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا (الجواب) نعم ينويه فيها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في اليمين فقط على ما في الخانية وفيه زيادة لا بأس بها وهي أن محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة في الذكر وفي كتاب الصلاة أخر هذه المسئلة اختلف فيها اهل القبلة قالت المعتزلة جملة الملائكة أفضل من جملة بنى آدم وقال بعض اهل السنة جملة بنى آدم أفضل من جملة الملائكة والمذهب المرتضى أن خواص بنى آدم وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بنى آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لان الواو للجمع المطلق دون الترتيب اهـ (سئل)

مطلب

فيما اذا عرقت الدابة المتلوة

بروثها

مطلب

في ضفدع ماء وقع في

العصير

مطلب

في الضفدع البري والبحري

والاختلاف فيهما

مطلب

اذا اصاب الزربول الدبس

هل ينبغي غسله

مطلب

في تطهير خابية خل

فيها

مطلب

الكبد والطحال طاهران

مطلب

المكروه تحريما من الشاة

سبعة أشياء

(كتاب الصلاة)

مطلب

في تينة المعتدى الامام

بالسلام

مطلب

في التفضيل بين بنى آدم

والملائكة

هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها وبعدهما مندوبة وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما في الدر (سئل) في اقتداء الحنفى بشافعى يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح أم لا (الجواب) رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين بن شيخ الاسلام الشيخ عبدالرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد بن احمد بن مسعود القنوي الحنفى في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم يرو البطلان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا مكحول الفسفى فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكتب ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) اعتدوا أنتم ايضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلموا تسليما) قولوا السلام عليك أيها النبي فازالت لماذا كد السلام بالمصدر ولم يؤث كد الصلاة به قلت لما كد الصلاة بمؤ كدات سبعة ان والمجمل الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والانباء والدعاء والامر بما يظن أن السلام ليس كذلك فأكد بالمصدر والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال ابو السعود العمادى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قائمين اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد بالتسليم الانقياد لامره بالتسليم والآية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطلقا من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن يصلى عليه كلما جرى ذكره الرفيع اه ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضى الله عنه بعد ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم الشهادتين فقلت هذا أو فقلت هذا فقد كنت صلاتك فقد علق التمام بأحدهما فن علق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا إيجاب ولكن ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة أو خارجها فيعمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمره واجبة هكذا قال الكرخى لأن الأمر بالفعل لا يقتضى التكرار اه وفي المحيط قال ابو الحسن الكرخى واجبة في العمره ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوى لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد أجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخها فيقال نحن ما نكرنا فرضيته وأنه يجب في العمره امثالا للامرو وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لانه مذكور في التخييات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره أو يقال ان المراد بالسلام التسليم

مطلبه
في سنة العشاء القبليّة
والبعديّة
مطلبه
في اقتداء الحنفى بشافعى
يرفع يديه في التكبيرات
مطلبه
في وجوب الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
في العمره أو كما ذكر

قوله وقال في النهاية الخ
لا يخفى ما في هذه العبارة
من السقامة ولعل عبارة
النهاية سالمة منها فلتراجع
وقوله وأما الجواب الخ انظر
ما الذي يقابل هذا وما جواب
أما اه

أفضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحسبوك في أشجار بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدور الشريعة أو يقال
 ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه حوزا لجلي كفاي المواهب
 أن تكون الصلاة بمعنى السلام عليه (فوائد) قع حم قرأ وتعال جذك بغيرياء لا تفسد وعن
 ما رآه الله مثله لان العرب تكتفي بالفتحة عن الالف اكفاءهم بالكسرة عن الياء و لو قرأ
 أعذ بالله لا تفسد أيضا لا كفاءهم بالضمه عن الواو قنيه من باب حذف الحرف والزيادة
 عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي
 الفجر اضطجع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على
 ستة أقوال الاول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه الثاني مستحب روى عن أبي موسى
 الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن
 سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم الثالث واجب
 لا بد منه وهو قول محمد بن خرم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه الرابع بدعة وبه قال عبد الله
 ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن ابي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل اذا صلى
 الركعتين يتمتع كما يتمتع الدابة والحمار اذا سلم فقد فصل وروى ابن ابي شيبة أيضا بحديث ابن
 عمر في السفر والحضر فارأيت اضطجع بعد الركعتين وفي رواية نهى ابن عمر وأخبر أنها بدعة
 ومن كره ذلك من التابعين الاسود بن زيد وابراهيم النخعي وقال هي ضجعة الشيطان وسعيد
 ابن المسيب وسعيد بن جبير ومن الائمة مالك ابن انس وحكام القاضي عياض عنه وعن
 جمهور العلماء الخامس خلاف الاولى وعن الحسن انه كان لا يجبه الاضطجاع
 السادس انه ليس مقصودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والتفريضة
 اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو محكي عن الشافعي عني على البخاري مختصرا
 أقول لم تعرض للنقل عن أحد من ائمتنا وقد رأيت في مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر
 في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع
 فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر رأيت فصل أفضل من السلام
 قال محمد ويقول ابن عمر أخذوه هو قول أبي حنيفة انتهى

مطلبه

قرأ وتعال جذك بلا ألف
 لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ
 أعذ بلا واو

مطلبه

في الضجعة بعد سنة الفجر
 ستة أقوال

مطلبه

النقل والقول في الضجعة
 على مذهب سيدنا أبي
 حنيفة

قوله وسعيد بن المسيب قد
 سبق عده فيمن قال بالاستحياب
 فليظأراه

(باب الجمعة)

مطلبه

في تعظيم يوم الجمعة هل هو
 مخصوص بهذه الامة

مطلبه

اخباره صلى الله عليه وسلم
 عن اختيار اليهود يوم السبت
 والنصارى يوم الاحد

(باب الجمعة)

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام
 اليهود غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث
 في الكتب الصحيحة وما معناه وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا ائمة حديث رواه
 البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن
 الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم
 فاختلفوا فيه فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث

انشرىف على أنه فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان قوله عليه الصلاة والسلام
 هذا يومهم الذى فرض عليهم ظاهر فى التعيين وأما معناه فقوله نحن الآخرون أى زمانا فى الدنيا
 السابقون اهل الكتاب وغيرهم فى المنزلة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء
 قبل الخلاق ودخول الجنة ويبدأنهم قال ابو عبيد تكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون
 المراد غير الاستثناء أى غيراً منهم فقيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج معنى النسخ أو على
 انهم فتكون تعليلية لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا فتكون آخرين لهم
 ثم هدينا الى الجمعة وهو قبل السبت والاخذ فتكون سبعة من المراد من الكتاب التوراة
 والانجيل والجنس أى جنس الكتب المترلة ليصح عود الضمير اليه فى وأوتينا من بعدهم
 الا أن يكون من باب الاستخدام فهذا الله له بان نصه الله له ولم يكن الى الاجتهاد فيه وفرض
 عليهم ايضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه ام يسوغ لهم ابداله بغيره
 من الايام فاجتهدوا فى ذلك فاختاروا روى ابو حاتم عن الرشدى ان الله فرض على اليهود الجمعة
 فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا فجعله عليهم فاليهود يوم السبت
 والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت لزمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فظنوا
 ذلك فضيلة فوجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونسبح فيه من العمل ونشتغل فيه بالعبادة
 والشكر والتعظيم اختاروا الاحد لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم
 فخذوا النص فضلوا وأما ما اشتمل عليه الحديث من أنواع البديع ففيه الاحتباك وهو أن يكون
 شيئا أن لهما متعلقان فيذكر أحدا نشئين ويحذف متعلقه ويحذف الآخر ويذكر متعلقه
 كقوله تعالى وما لى لا أعبد الذى فطرني واليه ترجعون قيل أصله وما لى لا أعبد الذى فطرني
 واليه أرجع وما لكم لا تعبدون الذى فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر المرتب
 فى قوله يبدأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا راجع الى الآخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع الى
 السابقون وفيه الادماج وهو أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون
 مدحاً وفيه تأكيد المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام فى رواية وأوتينا من بعدهم الضمير
 يرجع الى الكتاب بمعنى القرآن وفيه الطباق فى الآخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق فى قوله
 فاناس لنا فيه تبع جمع وما بعده تفريق فقيه سبعة أنواع بديعية هذا ما تيسر لنا فى هذا المقام
 وعلى نية احمد أفضل الصلاة واتم السلام (سئل) فى صلاة الجمعة هل تؤدى فى مصر فى مواضع
 كثيرة (الجواب) نعم كما ذكره فى التنوير وقال السرخسى هو الصحيح من مذهب ابى حنيفة وبه
 تأخذ وقال الزيلعى وهو الاصح لان فى عدم جواز التعدد حزبا وهو مدفوع وقال العيني فى شرح
 المجمع وعليه القنوى ومثله فى امامة فتح القدير (قاعدة) قال الشيخ خير الدين فى حاشيته على
 البحر من باب الاذان لم أر لأئمتنا نصا يصح فى اذان الجوق هل هو مكروه أم لا والذى تحرران
 الذى بين يدي الخطيب فيه للسافعية قولان الاستحباب والكراهة وأما الاذان الاول فقد
 صرح فى النهاية بأن المتوارث فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم الى اطراف المصر الجامع اه

مطلب

افتراض يوم الجمعة على اليهود
والنصارى

مطلب

بيان ما اشتمل عليه
الحديث الشريف من أنواع
البديع

مطلب

فى جواز تعداد الجمعة فى
مصر واحد

مطلب

فى اذان الجوق يوم الجمعة

ففيه دليل على أنه غير مكروه لأن المتوارث لا يكون مكروها وكذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعته حسنة إذا مرأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال السيوطي في الاوائل أول من أحدث اذان اثنين معا بنو أمية اه (تمة) فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليتة وما يكره مع ذكر ما اطلع على الخلاف فيه من المستحب فيه الاستياك والغسل للصلاة وازالة الشعر وتقليم الاظفار لكن ذكر في التارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة اقيه من معنى الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء النفث وحلق الشارب وقص الشارب وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في الاخبار من تلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من السوء الى الجمعة اقبالة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة عملا بالاخبار فكأنه حج واعتبر ثم حلق وقصر وفي الولوجية اذا وقت يوم الجمعة لقلم الاظفار ان رأى أنه تجاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة يكره لدلان من كان ظفروه طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا بالاخبار فهو مستحب لان عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام ومنها الادتهان ومس الطيب ولبس الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتبخير المسجد والتبكير اليه والمشي بسكينة ووقار وأن يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب اليك وتأخير الغداء والقبولة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين أحيانا تبركا وقراءة الفاتحة والمعوذتين والاحلاص بعدها سبعا سبعا فن فعلها حفظه الله من مجلسه ذلك الى مثله وقراءة سورة هود والكهف والدخان وعبادة المريض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود النكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي لياها قراءة الزهراوين وسورة الكهف ويس والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في مغربها الكافرون والاحلاص من نور الشمعة في بيان ظهر الجمعة للعلامة المقدسي

(باب الجنابة)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره امرأ الزوج بشئ زائد على الكفن والتجهيز الشرعي على أن يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمه وأولاد من صغيرين منه فدفت الام معها أمتعة من اثرتة تعديا وتلفت الامتعة بذلك فهل تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصة الزوج وولديه حيث تلفت الامتعة والا نأش عاها بطلبه لحقه كما هو صريح كلامهم كما في البحر وغيره (سئل) في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركة فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج (الجواب) المفتي به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كما في التنوير والخانية ورجحه في البحر بأنه اظاهر لانه ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة

مطلبه

فما يستحب فعله يوم الجمعة

وليته وما يكره

مطلبه

في استحباب قص الاظفار

يوم الجمعة وما في ذلك من

الوعد الجميل

مطلبه

من طال ظفروه ضاق رزقه

مطلبه

ما يقال عند دخول المسجد

مطلبه

فضل قراءة الفاتحة والاحلاص من

والمعوذتين بعد فرض الجمعة

وما يطلب في ذلك اليوم من

القراءة وغيرها

باب الجنابة

مطلبه

امر الورثة الزوج ان يكفنها

زائد على الكفن الشرعي

مطلبه

دفت مع بنتها أمتعة تضمن

حصة الزوج وولديه منها

مطلبه

كفن المرأة على الزوج وان

تركت مالا

في قبر في أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخر أن القبر المرقوم له ويريد إخراج الميت منه فالحكم الشرعي (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة يضمن ما أنفق فيه ولا يحول الميت من مكانه كما في التارخية كذا أفق المهنداري رحمه الله والمسئلة في الخيرية من الجنائز (سئل) فيما إذا قرأ القاضي زيدا المهارى في حفر قبور الموتى وتعميرها وإصلاحها للاحتياج لذلك لأهليته وأهله ويريد بعض الفقهاء منع ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع

(باب انزكاة والعشر)

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه يد مشق فهل يعتبر في ذلك فقراء مكان المال ولا (الجواب) نعم يعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كالبحر والنهر وعلاء ابن ملك في شرح المجمع بأنه محل الزكاة وله أن تسقط بهلاكه (رجل له مال في يد شريكه في غير المصر الذي دونه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه خلاصه من الفصل الثامن وفيه الودعها الى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلده يريد الحج واصطحب معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها ويترجم انه لا تلزمه زكاتها إذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج فهل تلزمه زكاتها (الجواب) نعم تلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة بزعمه المذكور لأن ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والتفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأختية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح المتنق للباقي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وأفراد المال المذكور لأجل الحج لا يخرج عنه ملكه والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين أشجار مثمرة قائمة في أرض عشرية فقطعها وانتفع بها بطلبها نقام المتكلم على العشري يطلب عشرها منهما فهل لأعشر فيها (الجواب) نعم لأعشر في الأشجار لأنها بمنزلة جزء الأرض ولهذا تتبعها في البيع كما في الزيلعي والبحر وغيرهما من باب العشر ويثله أفق الشيخ اسماعيل كما في فتاواه في باب البغاة أقول قوله لأعشر في الأشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما أعدل للقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الخيرية بخلاف نفس الثمران فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف أهلية وعليها عشر فوضه السلطان عز نصره أزيد التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة ومنع بظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لنظارها والعشر على جهة الأوقاف يأخذه التيماري من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها والعشر على جهة الأوقاف يأخذه التيماري من نظار الأوقاف (سئل) في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسة يزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون مباشرة الوجهة الوقف عليهم وهو الربع أو عليها عشر أزيد فهل لتولى المدرسة أخذ ربع الخراج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس أزيد طلب عشر ذلك من

مطالبه —
دفن في قبر في أرض موقوفة
يضمن ما أنفق فيه
مطلبه —
قرز القاضي حقا لأهليته
واقفانه ليس للفقهاء منع
(باب الزكاة والعشر)
مطلبه —
المعتبر في الزكاة مكان المال
مطلبه —
فيما لودفعها في غير بلدته قبل
تمام الحول يجوز
مطلبه —
أفرز ما لا يوجب به تلزمه زكاة
الفاضل إذا حال عليه
الحول
مطلبه —
لأعشر في الأشجار المثمرة
مطلبه —
ضبط محصول الأوقاف
لنظارها للتيماري
مطلبه —
العشر على النظار الموقر
لأعلى الزراع المستأجرين

الزراع (الجواب) نعم كما أفتى به المرحوم العلامة العنقال في الاسعاف اذا دفعها أى متولى الارض الموقوفة مزارعة فالخراج والعشر من حصه أهل الوقف لانها جارة معنى وفي منظومه النفسى

والارض تستأجر وهى عشر وعشر يعشرها الاجر لا المستأجر
كذلك من يدفعها مزارعه يدفع ذوالارض بلا مدافعه

لكن فى الدرمن آخرياب العشر والعشر على المؤجر تكراج موظف وقال على المستأجر كمستعير مسلم وفى الحاوى ويقولها أنا أخذاه لكن فى فتاوى الشيخ اسماعيل من أول باب العشر العشر على جهة الوقف فى الاشياء وتفسد الاجارة باسراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفى الخيرية صرح فى البحر بتقلا عن البدائع وغيره أن العشر يجب على المؤجر عند أى حنيقة وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستكرين شئ قلت عبارة الحاوى القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضى خان من أهل الترجيع ومن عادته أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المتمد وأفتى بذلك غير واحد من جلتهم زكريا افندى شيخ الاسلام وعطاء الله افندى شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه فى الاسعاف والمخاض أفول فساءل بأجاب به المؤلف مبنى على قول الامام المفتى به وتوضيح الجواب انه اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة ففقر من الخنطة يأخذ المتولى اجرة الارض وهى هنا الربع خمسة وعشرون فقيراً ثم يدفع المتولى من هذا الربع الى التيمارى عشر جميع الخارج من القرية عشرة اققرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشئ لانهم مستأجرون خلافاً للصاحبين فنبه هذا وقد كتبت فى رد المحتار مانضه قلت لكن فى زماننا عامة الاوقاف من القرى والمزارع لرضاء المستأجر يتحمل غراماتها ومؤنها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تفتى الاجرة ولا اضعاها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغى العدول عن الاتقاء بقولهما فى ذلك لانهم فى زماننا يذرون اجرة المثل بناء على أن الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وان المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان اجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان امكن أخذ الاجرة كاملة يفتى بقول الامام والا فبقولهما ما يانم عليه من الضرر الواضح الذى لا يقول به أحد والله تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشراً قرية موقوفة موقوفاً على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني فأتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التى بيده منها مشجرة للقطع فهل يجب فى ذلك العشر (الجواب) نعم كنبه عماد الدين عفى عنه الحمد لله تعالى الجواب كما به عم والد أجاب ولو جعل ارضه مشجرة أو مقصبة بقطعها وبيعها فى كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث للدواب خانية من فصل العشر (سئل) فى رجل له فى داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيه الا انها تتبع للدار ولا عشر فى الدار سراج من زكاة الزرع (سئل) فى ارض قرية جارية فى وقف عليها تسمى من الربع لجهة الوقف

مطلبه

قاضى خان من أهل الترجيع
ومن عادته أنه يقدم الاظهر
والاشهر

مطلبه

يجب العشر فى الشجر المعد
للقطع

مطلبه

لا عشر فى شجرة فى داره

مطلبه —
يجب دفع حصه الوقف
والتيماى من زرع أرض
موقوف عليها قسم وعشر قبل
نقله الى أرض قرية أخرى
مطلبه —
ليس لهم التصرف فى الزرع
قبل دفع العشر

مطلبه —
يجب نصف العشر قياسى
بدالية

مطلبه —
تعريف الغرب والدالية
والسانية
مطلبه —
لا عشر فيما على للسنة وهى
حافاة النهر

مطلبه —
لاناظر اقسام ما دامت الغلة
قائمة والا فاجر المثل

مطلبه —
فى تيمار الارض العشرية
العشر ولا شى فى ثمار الارض
الخراجية

وفيهما عشر لتيمارى ولها زراع يزروعونها ويدفعون ما على زرعهم من القسم المزبور ويأخذ
التيمارى عشر فى كل سنة والا ن زرعوا أراضيها وزرع فيها جاعة غيرهم من قرية أخرى
بأذن متولى الوقف والتيمارى ثم حصدوا الزرع ويريدون نقله الى أراضي قريتهم بدون اذن
متولى الوقف والتيمارى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا
حصه الوقف والتيمارى لانه مشترك ولا يجوز التصرف فى المشترك الا بأذن الشريك لما فى محيط
السرخسى ويجب العشر فى جميع الخارج ولا يحتسب اصاحبها ما أنفق من سقى أو عمارة
أو اجرة حافظ لانه أوجب باسم العشر وانه يقتضى الشراكة فى جميعه ولا ينبغى له أن يأكل
جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكل الحق الغير فلا يحل وان أفرز العشر
يحل له أكل الباقي كما فى المشترك اذا أفرز نصيب صاحبه يحل أكله وان كان يغير اذنه ولا ينبغى له
أن يأكل جميع الخارج قبل اداء الخارج قيل هذا فى خراج المقاسمة لانه يجب فى الخارج فكان
الخارج مشتركا وأما خراج الوظيفة يجب فى الذمة فيحل له وقيل لا يحل له أكل الطعام قبل نقد
الثمن غير البائع وقال أبو حنيفة ما أكل من الثمرة أو أطعم غيره ضمن عشرة وعن أنى يوسف انه
لا يضمن بقدر ما يكتفيه وعياله لانه يعتبر فى تكميل الاوسق وما تلف أو ذهب منه بغير صنعه
سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اهـ (سئل) فى أرض
عشرية تسقى بماء العشر بدالية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا (الجواب)
نعم قال فى الملتقى ويجب قياسى بغرب أو داية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله
فى التنوير وغيره والغرب اندلوا الكسير والدالية جذع طويل فى رأسه دلو ويركب الرجل
الطوف الاخير فيرفع الدلو بالماء وقيل هى دولا والسانية الناقاة التى يسقى عليها (سئل)
فيما اذا كان لزيد غراس حور على حافات نهر فى أرض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطالبه
صاحب العشر بعشرة فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر فى ذلك كسبه الفقير محمد الجادى
المقتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما به العلم المرحوم أجاب قال الحدادى الاشجار التى على
السناء لا شى فيها اهـ والمسئلة فى البرازية (سئل) فى قرية بعضها وقف وبعضها ميرى
وبعضها تيمارى ومذكور فى دفتر السلطان انها فى الاصل قسم فحعل بدل القسم شىء معلوم
من المحطة والدراهم ويريد الان ناظر الوقف والمنكلم على الميرى والتيمارى اخذ القسم الميرى
فى دفتر الميرى فهل لهم ذلك ان كان فى القسم حظ ومصلحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب)
لاناظر ذلك ما دامت الغلة قائمة والا فله أجر المثل بالغام باع كسبه الفقير على الجادى المقتى
بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما به الوالد المرحوم أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد اشجار
شجرة قائمة فى أرض قرية عشرية جارية فى تيمار رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فهل له
ذلك (الجواب) نعم قال فى العناية وفى التمار اذا كانت فى الارض العشرية العشر وليس
فى ثمار الاشجار التابعة فى أرض الخارج شىء اهـ وفى محيط السرخسى كل شىء يتبع الارض
فى البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة أجراء الارض وكل شىء لا يتبع الارض الا بشرط

ففيه العشر كالحبوب والتمر ثم البنور التي لا تصليح الا للزراعة كبنر البطيخ والقثاء ونحوهما فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود ثمارها اه واعلم أن وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الحظيرة كما قال الثالث وأثر الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالاتلاف نهر من العشر ومثله في البحر والمنح **مسئل** في أرض وقف آجرها الباطن من زيد مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعي يراها ويريد اننا نطرح أن يقسم زرع الأرض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث آجرها باجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه **مسئل** في تيماري قرية له عثمانة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الخاقاني والبراعة السلطانية التي بيده قام يكلف زراع القرية بدفع شيء رآه عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع (سئل) في المزارع اذا باع الغلة المعشورة بثمن معلوم وتصرف بها المشتري بدون اذن التيماري ويريد التيماري أخذ حصص العشر من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الطعام المعشور للمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وأن تفرقا لان الحب بنت مشتركة تسعة أعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا صار المالك ممنوعاً من الانتفاع به فلم ينقصه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك نقل الحق من النصاب الى مال آخر وان شاء أخذ من البائع لاتلافه محل حق الفقراء وذكر في المنتقى وان قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باع به بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فاللمصنق ان يأخذ عشر الطعام وان شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا اجازة للبيع محيط السرخسي في بيع الطعام المعشور ولو باع الغنم أو الزبيب أو العنبر يأخذ عشر ثمنه أما لو باع بعد ما جعله فاطفاً يأخذ عشر قيمة الغنم من ركة خزنة الاكمل **مسئل** في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا لمن قباهم أخذ قسم قام الان أحد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق **كتبه** فقير ربه اسماعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب **كتبه** الفقير محمد الهادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب **كتبه** الفقير أبو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب **كتبه** الفقير حامد الهادي المفتي بالشام **مسئل** في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها للتيماري عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للتسكلم والان قام التسكلم عليها يطلب أخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها الكمية بتعلل بأنه في الدفتر عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا أن يتراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى اسماعيلية وفي أوائل كتاب الوقف من الحيرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني في ثبوت الوقف **مسئل** في العشر اذا تدخل هل يسقط أم لا

مطلب

ليس لنا طر قسم الزرع قبل انتهاء مدة الاجارة

مطلب

ليس للتيماري اخذ شيء زائد عن المقطوع المعين له من السلطان

مطلب

باع الغلة العشرية للتيماري أخذ حصص العشر من ثمنه من المشتري او البائع

مطلب

اذا كان على القرية مقطوع معلوم ليس للتيماري القسم على الزراع

مطلب

ليس للتكلم طلب القسم من الزراع حيث لم يكن القسم متعارفاً ولا أخذ منهم قبل ذلك الا برضاهم ولا يكون الدفتر السلطاني بينة عليهم

(الجواب) لا يسقط العشر بالتدخل لانه مؤنة الارض كما في المنع وغيره من فصل الخراج (سئل) في رجل له اشجار مثمرة في ارض عشرية فقطعها ويريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الاشجار المثمرة كما في الزيلعي والبحر وغيرهما أقول وانما العشر في نفس الثمر وفي الاشجار المعدة للقطع كما مر (سئل) في اوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلا عن الزاهد ص موصوفة قلت يمكن ان يلحق به أغصان التوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقيه فقال يجب العشر في اوراق التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في اوان تقليم الكروم وغير ذلك اهـ (سئل) في شجرة حور بالمهمله نابتة في ارض عشرية تيمارية قد بلغت اوان قطعها فهل للتيماري اخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الام هل يجوز له اخذ الزكاة (الجواب) قد كثر الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات وآلوه في ذلك رسائل وأكثروا فيها المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسائله من أشهرها وأسمها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف من الام وجرم بعدم حصوله على أحكام القرشيين لتصریح الفقهاء بأن الولد يتبع أباه يبعين مستدلين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه ومؤنته عليه وحكمة النسبة أن تخلق العظم والعصب والعروق من مائه والحسن والجمال واليمن والهزال بما يزول ولا يبقى كالاصول من مائها وعلى كل حال له نسبة الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما بالاخفاء حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا * ولما تحصل له الاحكام المتعلقة بالقرشيين بلا اشتباه جاز له اخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الاثار انه يجوز في زماننا اعطاء الزكاة لبني هاشم الاختيار لعدم وصول خمس الخمس اليهم بسبب اجمال الناس امر الغنائم والواجب عليهم فاذا لم يحصل المعوض عادوا الى العوض وبه أخذ من الاثار حاوي الامام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فانك في المشار اليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب (سئل) في اراضي قرية جارية زعامتها بين زيد وعمرو مناضعة وعلى الارض عشر بموجب برائة سلطانة فزرع زيد حصته من اراضي القرية ويريد شريكه عمرو ومطالبته بحصته من عشر الخراج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتيماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصه التيماري منه والساقى يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ويقدم نقله عن الاسعاف وغيره (سئل) في ارض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب الدفتر القديم السلطاني والآن امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري ويكلفه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد اداء بدل زعامته وإبقاء مشقته وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامه لورثته

مطلبه
لا عشر في نفس الاشجار المثمرة
وانما العشر في الثمر وفي الاشجار
المعدة للقطع.

مطلبه
يجب العشر في اوراق التوت
وأغصان الخلاف

مطلبه
يؤخذ العشر من شجر الحور

مطلبه
يجوز دفع الزكاة الى الشريف
من الام

مطلبه
زرع احد الزعيمين في ارضهما
العشرية فلشريكه مطالبته
بحصته من العشر

مطلبه
مات الزعيم آخر السنة بعد
ادراك الغلة وحصادها فهي
لورثته

لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم * (سئل) في أيتام
مغارهم وصى وزعامة أراض يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ماتوا وفي بعض
الأراضي زروع صيفية لم تستقص ووجهت الزعامة لزيد ثم استقصت الزروع المزبورة وتناول
الوصى قسمها ويريد زيد مطالبة الوصى بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك

(كتاب الصوم)

(سئل) في إسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم
والوصية به صحيحة والمسئلة في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلاء
من الصوم والله سبحانه أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثة وترك ثلثه الا يفي
بالحج عنه من بلده والورثة لا يجيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب)
يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحسانا لان قصده إسقاط لفرض عنه فاذا لم يكن على
الكمال فبقدره لا مكان كما في التنوير والبحر والمختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها * (سئل)
في الحاج اذا تجر في الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كما في البصر من باب الغنائم
(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه يبلغ سماء من ماله ومات عن وارث لم يحجز الوصية وظهر أن
المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لانه
لا عبرة للمسمى في الحج لان الموصى به لا يختلف فصار كأنه أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله كما في
المحيط للسرخسي * (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثة وترك ثلثه يفي بالحج
عنه من بلده وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فأبى الرجل ان يحج عنه فهل للوصى
أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وأن أوصى ان يحج عنه فلان غايي فلان اولم يأب ودفع
الوصى الى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولان المصلحة تختلف
 باختلاف الزمان والأشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره لزيادة تحصيل منفعة للميت
 لكن ان قال يحج عنى فلان لا غيره لم يجوز غير ذلك اذا قال أجبوا عنى فلانا ولا يحج عنى الا هو
 فأت ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ ملخصا من التنوير
 وشرحه للعلائي ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها * (سئل) في رجل أوصى
 بأن يحج عنه يبلغ سماء من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن
 الميت * (الجواب) * يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه أن يحج عن غيره لكنه خلاف الافضل
 ويسمى حج الضرورة من الصرف وهو الشد قال في المصباح أصغر على نفقته لانه لم يخرجها في الحج
 وهل يجب عليه أن يمكث بمكة حتى يحج عن نفسه لم أره الا في فتاوى أبي السعود المفسر
 وصورته * (مسئلة) كعبه شريفه به وارمين زير فقير عمر كحج شريف ايجون تعيين ايديكي
 اقبحه بي الوب عمرو نيتنه حج ايلسه شرعا جائزا ولورحي * (الجواب) * اكبره جائز

مطلبت

لارعيم الجديد قسم ما استقصده
في مذهبه

(كتاب الصوم)

مطلب

يجوز دفع إسقاط الصلاة بعد
الدفن والوصية به صحيحة

(كتاب الحج)

مطلب

اذا لم يفي الثلث بالحج ولم تجز
الورثة يحج عنه من حيث يبلغ

مطلب

اذا تجر الحاج لا ينقص أجره

مطلب

ظهر ان الموصى به جميع المال
حج عنه من ثلثه من حيث
يبلغ

مطلب

أوصى بأن يحج عنه فلان
فأمنع فالوصى ان يدفع لغيره

مطلب

في احجاج من لم يحج عن نفسه
وهو حج الضرورة

مطلب

هل يجب على الضرورة ان
يمكث بمكة ليحج عن نفسه

امار دفعه حج ايده ايتدرم كركد زير اوندن واروب حج ايتمك لازم اولور انده مجاور اوليحق
عمر كحجي اتمام اتمش اولور اه قات وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد قتل صريح لانه حج
بتدرة الغير لا بتدرة نفسه وماله واذ اتم الحج تمضي اشهر الحج فانها اشوال وذو القعدة وعشر
ذى الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتي أشهره فاذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب
المكث عليه الى السنة الا تية بلافقة مع تركه ماله يحتاج الى قتل صريح في ذلك فتأمل
ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء نقلا عن مجمع الانهر على ملتي البحر ما صورته ويحوز
احجاج الصرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل
ويحج لنفسه أو أن يحج بعد عدة أهله بماله وان فقيرا فيلغظ والناس عنها غافلون وصرح على
القارى في شرح منسكه الكبير بأنه بوصوله مكة وجب عليه الحج اه وفي نهج العبادة لابن
حجرة هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع أقول وقد ألف سيدي عبد الغني النابلسي رسالة
في ذلك جنح فيها الى عدم الوجوب وتقل بعض العلماء أن السيد احمد يادشاه ألف رسالة
في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل اقتطع عن صله والديه منذ اثنتي
عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الغرضين من الحج وصلة الوالدين أهم وأقدم وتأخير
يأثم فأرشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن والاحكم (الجواب) * ان كانت نفقته
وافية لكلا الخصلتين فلا بد من احرازها خلاياه ان خاف فوت الصلة بموت أحد الوالدين
أو كليهما فانه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اه (سئل) * في المأمور بالحج الفرض
اذا قيل له وقت الدفع اصنع ماشئت ثم دفع المال الى غيره ليحج عن الآمر فهل له ذلك
(الجواب) * نعم لانه صاروكيلا مطلقا والمسئلة في شرح التنوير والدرو غيرهما (سئل) *
في امرأة وجب عليها الحج ولها محرم فهل لزوجهما منعها من الحج (الجواب) * ليس له منعها
عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر في الفرائض كافي البحر (سئل) في مريضة
أوصت بدراهم من مالها الرجل من ورثتها ليحج بها عنها حجة الاسلام وأوصت بدراهم اخرى
لغيرات معلومة والكل يخرج من الثلث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يميزوا
الوصية بالحج فكيف المحكم (الجواب) تصع وصيتها فيما عدا الحج مالم تجز الورثة وهم كبار كافي
الخاتية والبحر من الفتح * أوصى بأن يحج عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم كبار جازوا وكانوا
صغارا أو غيبا أو كانوا صغارا وكبارا لم يميز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تجوز الا باجازه
الورثة مناسك الكرماني * ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوارث أن يحج عنه
فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة
وهم كبار جازوا وان لم يميزوا فلا لان هذه بمنزلة النبرع بالمال خاتية (سئل) فيما اذا مرض
المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل لصحين دفع المال اليه اصنع ماشئت ويريد
أن يدفع المال الى غيره ليحج عن الآمر فهل له ذلك (الجواب) * نعم في التنوير وشرحه
للعلاءي واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت

مطلبه

هل يقدم الحج على صلة
الوالدين أولا

مطلبه

قيل للمأمور بالحج وقت دفع المال
اصنع ماشئت له دفع المال لغيره

مطلبه

ليس للزوج منعها من حج
الفرض مع محرما

مطلبه

أوصت بدراهم لوارثها ليحج
بها عنها لم تصع الا باجازه
الورثة

مطلبه

اذا مرض المأمور له بالحج له
دفع المال لغيره ان قيل له
وقت الدفع اصنع ماشئت

الا اذا اذن له بذلك بأن قيل له وقت الدفع اصنع ماشئت فيجوز له ذلك مرض أولا لانه صار وكيلًا مطلقا اهـ * (سئل) * في المأمور بالحج اذ لم يكفه مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكرء وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزا * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخانية وغيرها * (سئل) * فيما اذا الوصى يبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزمور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمرو عن أخيه زيد بذلك المبلغ ومات الاخ عن ابن عم ولم يحج عمرو عن زيد ويريد ابن العم استرداد المبلغ من عمره فهل له ذلك * (الجواب) * لوصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم * (سئل) * في امرأة كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها باحجاج الغير عنها * (الجواب) * اذا طرأ العمى على الاستطاعة يجب عليها الاحجاج في الحال أو الايصاء في المال من مناسك منلا على القارى * (سئل) * في الحاج عن الغير هل الافضل في حقه أن يعود الى بلد أمره * (الجواب) * نعم على الاظهر فيكون أدؤه على طبق أداء الميت لو فرض أدؤه فان الغالب منه أنه كان يعود الى بلده والمسئلة في مناسك القارى * (سئل) * اذا تبرع الابن بالا حجاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الاب الفرض * (الجواب) * نعم يجوز ان شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفصلا في النهر وكذا في شرح المناسك للقارى وغيره * (سئل) * في المعذور الذي لا يرجي برؤه اذا أمر بأن يحج عنه غيره وحج عنه فهل يسقط الفرض عنه استمر ذلك العذر أم لا * (الجواب) * اذا كان لا يرجي برؤه يستط الفرض عنه استمر العذر أولا وان كان يرجي برؤه يشترط عجزه الى موته كما في البصر وغيره خلا لما في فتح القدير من اشتراط دوام العجز الى الموت بلا تفصيل * (سئل) * اذا أراد الوصى أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك * (الجواب) * نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد اموال الوالى الوصى اذ دفع المال لم يحج عنى ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخانية * (سئل) * في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أوصى اولاده أن يحجوا عنه نافلة يبلغ سماء ومات فأذنوا لاحدهم أن يحج عنه رجلا بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤديا وصيته وله ثواب النفقة * (الجواب) * نعم وفي حج النفل تقع عن المأمور اتفاقا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل وللا امر الثواب أى ثواب النفقة شرح المناسك للقارى فعلى هذا يابى عن نفسه وينوى عن نفسه ايضا كما لا يخفى * (سئل) * في المرأة اذا حاضت قبل الوقوف بعرفة بيومين وعادته في الحيض سبعة ايام ثم وقفت بعرفة وطهرت بعد ايام التعرّف هل يصح طوافها ووقوفها ولا شئ عليها بالتأخير * (الجواب) * حيضها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها اذ لم تظهر الا بعد ايام التعرّف وطهرت فيها بقدر أكثر الطواف ازمها الدم بتأخيرها والا لا والمسئلة في التنوير وشرحه وشرح البرجندى * (سئل) * هل يجوز اخراج أحجار الحرم وترا به الى الحمل أم لا * (الجواب) * لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب الحرم وأحجاره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى اهـ كازروني عن قنساوى

مطلبه
اذا كان أكثر النفقة من مال الميت يجوز
مطلبه
للوصى أو الوارث استرداد المال من المأمور ما لم يحرم
مطلبه
اذا طرأ العجز على الاستطاعة يجب الاحجاج
مطلبه
الافضل للمأمور أن يعود الى بلد الأمر
مطلبه
أج عن أبيه بلا وصية يجوز
ان شاء الله تعالى
مطلبه
اذا أج المعذور الذي لا يرجي برؤه صح وان برئ
مطلبه
هل للوصى أن يحج عن الميت بنفسه
مطلبه
اذا حجت مع زوجها تلزمه نفقة الحضر خاصة
مطلبه
أوصى اولاده أن يحجوا عنه نافلة يبلغ سماء له ثواب النفقة ووقع الحج عن المأمور
مطلبه
طهرت بعد ايام التعرّف طواف ولا شئ عليها بتأخير الطواف
مطلبه
لا بأس باخراج تراب الحرم الى الحل

(كتاب النكاح)

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العمة *(الجواب)* نعم لانهم ذكروا أنه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احداهما ذكرا التحرم عليه الاخرى وهنا لو فرضت احداهما ذكرا لا تحرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا *(سئل)* في رجل عقد نكاحه على فاصرة تطليق الوطاء بهر مائة درهم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه انكسوتها في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد أبوها مطالبة بذلك فهل له ذلك *(الجواب)* نعم له المطالبة زوجها بمهرها المعجل ويبلغ الكسوة حيث اصطالحا على المبلغ المذكور كافي الذخيرة *(سئل)* في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج كتابية نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور *(الجواب)* نعم وان كره تزيها *(سئل)* في رجل زوج بته الصغيرة من رجل كفء بالتمسك تركية فأنل الزوج بحضرة الشهود بوقاصره فزعم الله امرى اوزره ويردم وقال الزوج الدم قبول ايديم يعني الاب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على أمر الله أعطيتك أياها وبغني الزوج بقوله المذكور أخذت وقبلت وسماها مهرا وقامت قرينة على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المزبور *(الجواب)* نعم قال في جامع الفتاوى لمقتضى الاثر ان الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بدله من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة أو تسمية المهر وأما بدون أحدهما ان جرى بينهما أن يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدوري *(سئل)* فيما اذا زوج مغيرة بلاذ كرمه فهل يصح ويوجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع التراضي مع الزوج على شيء *(الجواب)* نعم والمسئلة في التنوير *(سئل)* فيمن عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد بأربعة وحكم عليه ما لم يطلان العقد ولم يطلها فهل لا يزومه شيء من مهرها *(الجواب)* نعم قال في المتقى ولا يجب شيء من المهر بالوطء في عقد فاسد ومثله في التنوير *(سئل)* في رجل زوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم زوجه واحدة منهن بعينها وذكرا سمها ووضعها بما تميز به عن أختها فهل صح العقد الثاني دون الاول *(الجواب)* نعم ومنها أن لا تكون المنكوحة مجهولة فلزوجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح بجر *(سئل)* من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالاكرام هل يصح *(الجواب)* قال السيد أحمد الحوي في حاشية الاشياء بعد قول الزيلعي ان الاكرام لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذلك التوكيل ينعقد مع الاكرام والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم ينطل نفذ تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا أنه لو أكره على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل أنه يصح وينعقد ولكن لم أره منقولاً اه وأراد ببعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر أو المنع

(كتاب النكاح)

مطلبه —

يجوز الجمع بين بنت الخال وبنت العمة

مطلبه —

يطالب بما فرض على نفسه انكسوتها في كل سنة

مطلبه —

طلق المسئلة ثم تزوج كتابية

مطلبه —

عقد النكاح بالفاظ تركية

مطلبه —

زوج صغيرة بلاذ كرمه صرح العقد

مطلبه —

تزوج خامسة وحكم ما لم يطلان عقدها ولم يطلها

لا مهر عليه

مطلبه —

له ثلاث بنات فزوجه واحدة ولم يعينها لم يصح

مطلبه —

الاكرام على التوكيل بالنكاح هل يصح

أقول وقد ذكرت هذه المسئلة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها * وكتب
على صورة دعوى مسئلة من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ
العطية اذ انواه او قامت قرينة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحالة كما في التنوير وشرحه وفيه ايضا من باب
الولي ولو اقرولي صغيرا وصغيرة أو اقر وكيل رجل او امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم يتغذ لانه اقرار
على الغير الا أن يشهد الشهود على النكاح اه فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم
فلا ينفذ تصديق الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير * (سئل) في ذمية
زوجة بنتها البالغة الذمية بلا اذنها ولا وجه شرعي فكيف الحكم * (الجواب) ذكر
في الخيرية انه صرح علما وبابانه لا يتعرض لاهل الذمة اذ اتاها كحوا فاسدا ولا يفرق القاضي
بينهم اذ اعلم في ظاهر الرواية لانا امرنا بتركهم وما يدنبون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث
كانا راضين ولم يترافعا بالخصومة لدى قاض من قضاة الاسلام فاذا اتحا كما التينا تحكم بينهما على
حكمنا كما صرح بذلك في التمار خانية من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم
انه لو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع لان مرافعتهم كتحكيمهما اه وحكم المسئلة عندنا أن ولاية
تزوج البالغة لها لا لغيرها ولو تزوجتها أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على
البالغة بغير رضاها كذا في البحر * (سئل) في رجل له جارية أتت منه بولد ثم فجر عتقها
فتزوجت باجنبي وأتت منه ببنت والرجل ابن من غيرها يريد التزوج ببنت جارية أبيه فهل
له ذلك * (الجواب) نعم له التزوج ببنت موطوعة أبيه حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع
وفي تجنيس خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطي ولا على ابيه ولد الموطوعة ولا اهاتها فتاوى
الا نقروى في المحرمات وجاز للابن التزوج بام زوجته الاب وبنتها ابن الهمام ونظيره في البحر
وغیره (سئل) في صغيرة يتيمة زوجها اخوها لا يبيها من زيد الكف عبها المثل ثم لما بلغت
ما خيض اختارت الفسخ فورا عند البلوغ واشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط
القضاء (الجواب) نعم ففي الكثر وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء
* (سئل) في رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل له أن يتزوج بأماها
* (الجواب) نعم كما أفتى به ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى مانصه
ذكر البردوى في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بأماها وبنتها
وان لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز لامرأة ان تتزوج باخر قبل التعريق وهذا كله قبل المسيس
* (سئل) في رجل اخرس عقد نكاح بنته البالغة بإشارته المعهودة ورضيت البنت بذلك
فهل نفذ النكاح وتكون اشارة قائمة مقام عبارته * (الجواب) نعم والمسئلة في الاشباه
* (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثا فزوج رجل فضولى
امرأة واجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام ناويا بالطلاق أنها لا تدخل هذه الليلة
عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فاذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق أولا بد

مطلبه —

يصح النكاح بلفظ العطية
بالنية أو القرينة

مطلبه —

لا ينفذ اقرار المولى أو الوكيل
أو المولى بالنكاح الا بالشهود

مطلبه —

في تزويج الذمية بنتها البالغة
بلا اذنها

مطلبه —

لا ينفذ عقد الولي على البالغة
بغير رضاها

مطلبه —

له تزويج بنت موطوعة أبيه
وامها

مطلبه —

زوجها أخوها فحين بلغت
اختارت نفسها

مطلبه —

العقد الفاسد لا يمنع التزوج
بأماها

مطلبه —

لا ينفذ اقرار المولى أو الوكيل
أو المولى بالنكاح الا بالشهود

مطلبه —

لا ينفذ اقرار المولى أو الوكيل
أو المولى بالنكاح الا بالشهود

مطلبه —

يصح تزويج الاخرس بإشارته
المعهودة

مطلبه —

من قبول فضولي وإجازة بالفعل ﴿الجواب﴾ قال في الهادية في الفصل الرابع والعشرين
سئل الامام السرخسي عن قال كل امرأة أتزوجها فهي كذا فزوجها فضولي امرأة وأجاز
بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل
لا تطلق لان اليمين تعمل بنكاح الفضولي لانه صار متزوجا لها في الحكم اه وفي الهادية أيضا
وذكر صاحب المحيط والامام نجم الدين والفتية أبو جعفر أن كل جواب عرقته في قوله
كل امرأة أتزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اه وقد حل القول الثاني
والتعليق دليل الترجيح وسئل العلامة التبرنسي عنها فأجاب بعبارة الهادية ثم مال الى ترجيح
عدم الطلاق بقوله ولم ينزل رجح الطلاق اه والاحتياط تزوجها بفضولي وإجازة بالفعل
عملا بالقولين وان كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة
أتزوجها طالق فتزوج امرأة فطلعت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى فطلق
باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير أقول وسيأتي في كتاب الطلاق عن جده المؤلف سؤال
فمن قال كلما أتزوجت فهي طالق ثلاثا وان عقد لي بالنكاح فضولي وأجرت بقول أو فعل فتكون
طالق ثلاثا أيضا وسيأتي الحياة في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وحلف بالطلاق
الثلاث من زوجة أخرى له أن لا تزوج المطلقة فهل اذا تزوجها منه فضولي وأجازه المحالف
بالفعل لا بالقول لا يحنث ﴿الجواب﴾ نعم والحنث في نكاح الفضولي وفي الطلاق
المضاف أنه اذا أجاز المحالف بالفعل لا يحنث وبالقول يحنث وتماه في الهادية من الفصل
الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسماعيل الشهير
بالحنث عن رجل عزم حلف بالطلاق وقال بالتركية ألوب الاجنم بندن بوش اولسون
اكر بوشي ايشلسم يعني كل امرأة أتزوجها وسأتزوجها تكون طالقان فقلت هذا الشيء
ثم فعله فهل اذا تزوج امرأة تبين منه بمجرد العقد واذ اجتمع العقدان فالتعلق فاجاب نعم
﴿سئل﴾ في صغيرة لا تطيق الوطء هربت من بيت زوجها لتضررها منه وتركت جهازها
عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطيق الوطء ولا ينها طلب جهازها منه لحفظه لها عنده
﴿الجواب﴾ نعم والمسئلة في الهادية والخيرية ﴿سئل﴾ في رجل ماتت زوجته
المدخول بها ولها اخت فهل له تزوج اختها بعد موتها بيوم ﴿الجواب﴾ نعم كما في
المخلاصة عن الامل للامام محمد وكما في مبسوط صدر الاسلام كما نقله عنه الفهستاني والمحيط
للامام السرخسي والبحر والتارخانية عن السراجية وقنواي الانقروى وقدرى افندي
ومؤيد زاده ومجمع الفتاوى وصرة الفتاوى ومجمع المستحبات ونهج النجاة وغيرها من الكتب
المعمدة وأما ما عرى الى التنف من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب
ما صورته قلت

لعمرك ما كل النقول صحائح ولا كل خل في المودة ناصح
عليك بأقواها دليلا ومأخذا وما هو في الكتب الشهيرة راجح

مطلبه —
قال كل امرأة أتزوجها كذا
فزوجها فضولي ثم أبانها هل
له أن يتزوجها بنفسه

مطلبه —
التعليل دليل الترجيح

مطلبه —
زوجها فضولي وإجازة بالفعل
لا بالقول

مطلبه —
قال كل امرأة أتزوجها كذا
فتزوجها فطلعت ثم تزوجها
لا تطلق بعده

مطلبه —
لا تسلم للزوج حتى تطيق
الوطء ولا ينها طلب جهازها
مطلبه —
يجوز تزوج الاخت بعد موت
أختها بيوم

ولا تعتمد الا صدقاً مجرباً * وكن حامداً لله فالامرواض

وقال ولنا في ذلك رسالة تسميناها بقول القوم * في جواز نكاح الاخت بعد موت اختها يوم
(سئل) في رجل خطب بنت ٤ الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية قبل الرجل لدى
بينة شرعية ولم يسميها مهر فهل ينقذ النكاح بما ذكر ويحبب لها مهر المثل بالوطء أو الموت اذ لم يقع
التراضى على شئ * (الجواب) * نعم حيث نوى الاب بذلك النكاح او قامت قرينة على ذلك
وفهم الشهود المقصود ويحبب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع تراض على شئ
(سئل) في رجل تزوج عبده امرأة حرة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد
(الجواب) نعم والمسئلة في الكنز وغيره * (سئل)* في امرأة بالغة عاقلة رشيدة خطبها
رجل فقالت له بحضرة الشهود تزوجتك نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلت على سنة
رسول الله ناويا بذلك قبول نكاحها ولم يذكر مهر فهل ينقذ النكاح بما ذكر ولها مهر المثل
(الجواب) نعم * (سئل)* في رجل قال لزيد بحضرة الشهود بعد جريان مئة مئة النكاح
اعطيتك ابنتي الصغيرة لابنك فقال زيد قبلت ذلك منك لا بني فهل ينقذ النكاح بذلك
ولابنت مهر المثل * (الجواب)* نعم

(باب الولي)

(سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وترى
وأبوها فسبح النكاح بمقتضى أن والده الرجل شريف من أمه والزواج ليس كذلك فهل ليس لها
ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها ذلك ولا عبرة بزعمها المذكور لان الشريف من الام ليس
بشريف كما أفتى بذلك الخير الرملي وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من
الام محصلها أنه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أن له شرفاً أراد به شرفاً ما
كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له ام كذلك أي علوا ورفعة وهذا مما لا غبار عليه
ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة مما اه الى آخر ما حرره * (سئل)* في معنوهة لها أخ بالغ عاقل
اهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كفء بمهر المثل فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
والمعنوهة اذا زوجها الاخ أو أتم ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذ بلغت وان زوجها الاب
أو أجد لا خيار لها وان زوجها ابنه الا رواية فيه عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار
كما لو زوجها الاب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادية عن الخانية * (سئل)* عن الوصي هل
يملك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايته (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل
عقد نكاحه على بكر بالنة بمهر معلوم دفع بهضه وباعها بالباقي طبقة معلومة ببيع وفاء على أنه
ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غيرها طلبوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر
فهل لهم ذلك * (الجواب) * بيع الوفاء نزل ونزل الرهن فالورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم
ودفع بقية المهر الزوجة * (سئل)* في بكر بالغة عقدتها الهبة نكاحها بالوكالة عنها على
ابنه القاصر بولاية عليه على مهره ولم ضمن المهر في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال للقاصر فهل

مطلب

يصح النكاح بقوله هي لك
عطية

مطلب

زوج عبده امرأة حرة ثم باعه
منها بطل النكاح

مطلب

قالت تزوجتك نفسي على
سنة رسول الله

مطلب

قال له أعطيتك ابنتي لابنك
(باب الولي)

مطلب

الشريف من الام ليس
بشريف

مطلب

للاخ تزويج أخته المعنوهة
واذا عقلت لها الخيار

مطلب

ولو زوجها ابنها ينبغي أن لا خيار
لها

مطلب

للوصى تزويج أمة اليتيم
مطلب

باعها به بعض المهر طبقة بيع
وفاء

مطلبه —
لا يطالب أبو القاصر بالنفقة
للزوجة إلا إذا ضمنها

مطلبه —
للولى الأبعد التزويج بغيبة
الأقرب
مطلبه —
إذا كان الأقرب لا يدري أين
هو ثم علم أنه في المصر يجوز

مطلبه —
له تزويج بنت عمه القاصرة من
إبنة القاصر
مطلبه —
إذا استوى العصبان فزوج
أحدهم اليتيمة من إبنة الصغير
جاز
مطلبه —

إذا تزوج واحد من الوليين
رجلا على حدة الخ
مطلبه —
لابن الأم أن يتزوج بنت عمه
القاصرة
مطلبه —

لها أم أب وأم أم تريد أن
تزوجها

ليس لها مطالبة عنها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فحبب للزوجة على زوجها ولو صغيرا جذا في ماله لا على أبيه إلا إذا كان ضمنها اهـ (سئل) في صغيرة لها عم عصبي غائب مدة سفر وزوجتها أمها لابن أختها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح (الجواب) نعم (الجواب) نعم في نفسه ولا توسط أنى على ترتيب الإرث والمحجب فإن لم يكن عصبة فالولاية للام وللولى الأبعد التزويج بغيبة الأقرب مسافة القصر كما في التنوير والكثرة وغيرها واختار في الملتقى ما لم ينظر الكفاءة الخاطب جوابه ولو زوج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على إجازته كما في شرح التنوير وغيره وإذا كان الأقرب لا يدري أين هو ثم علم أنه كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يدري أين هو لا ينظر الكفاءة فيكون كالغيبه المقطعة بزارية (سئل) في صغيرة يتيمه لها ابن عم عصبي ليس لها ولى أقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكفاءة بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر يتولى طرفي النكاح يعني الإيجاب والقبول واحد ليس بقضولى من جانب ولا يشترط أن يتكلم بهما بل الواحد إذا كان وكلا عنهما قال في زواجها إياه كان كافيا وله أقسام أما أصيل وولى كابن العم تزويج بنت عمه الصغيرة أو أصيل ووكيل كما إذا كانت رجلا أن يزوجه بنفسه أو وليا من الجانبين أو وكلا منهما أو وكلا من جانب وفصوليه من جانب آخر أو فصوليه من الجانبين اهـ (سئل) في يتيمه قاصرة ليس لها سوى أم وبنى عم عصبة وابن عم آخر عصبة والكل في الدرجة والقوة سواء ولابن العم الآخر المذكور ابن صغير كف يريد عقد نكاحه على اليتيمة المذكورة بمهر المثل متبرعا لها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في البحر والدرر ثم إذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج أحدهما جاز أجاز الآخر أو فسخ بخلاف الجارية بين اثنين فزوجها أحدهما لا يجوز إلا بإجارة الآخر فإن زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فالأول يجوز والآخر لا يجوز وان وقع معا لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وإن كان أحدهما قبل الآخر ولا يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لأنه لو جاز جاز بالتحرى والتحرى بالفروج حرام هذا إذا كانا في الدرجة سواء وأما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للأبعد مع الأقرب إلا إذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب كذا ذكره الأسيدي بجوابي بحر (سئل) في يتيمه قاصرة ليس لها ولى سوى ابن عم عصبة بالغ يريد أن يزوجه من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم وتتم نقلها قريباً عن الدرر (سئل) في يتيمه ليس لها من الأولياء سوى أم أب وأم أم تريد أن تزويجها من رجل كف بمهر المثل فهل لها ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالى أقول والذي حط عليه كلام الشرنبلالى في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر الخيزر الملى أن الجدة لأب أولى من الجدة لأم قولاً واحداً فتحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم الجدة الفاسد اهـ (سئل) في يتيمه ليس لها ولى سوى أم فزوج اليتيمه وكيل شرعى عن أمها تزويجاً شرعياً فهل صح العقد (الجواب) نعم (سئل) في يتيمه ليس لها

سوى أم وابن عم عصبة خطبها زيد الكنف لها بهر المثل فامتنع العصبة المذكور من تزويجها
منه بعد ما طالب منه ذلك فهل للام تزويجها للكنف المذكور؟ (الجواب) * ثبت للأبعد
التزويج بعزل الأقرب وعضله امتناعه عن التزويج فیسوغ للام ذلك * (سئل) * فيما إذا
عزل الأب عن تزويج صغيرته من كنف بهر المثل هل للقاضي أن يزوجه؟ (الجواب) *
نعم إذا عزل الأب فالقاضي تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها
فإن امتنع ناب منابه فيه ولاشيخ حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى رساله في هذه المسئلة سماها
كشف المعضل فبين عزل ملخصها أنه ورد سؤال فيما إذا عزل أبو الصغيرة هل يزوجه؟ اجدها
أوعها أو القاضي ولو نابا فاجبت بأن القاضي أو نائبه هو الذي يزوجه دون من سواه لكن
ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها بفيثه فان فعل والنا ب منابه فيه قال ابن الشحنة في شرح
الوهبانية عن الغاية عن روضة الناطق إذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية
إلى الحمد اه وثقه أيضا ابن الشحنة عن أنفع الوسائل عن المنتقى ونصه إذا كان للصغيرة أب
امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجد بل يزوجه القاضي اه ومثله في الفيض وقال الزيلعي
عند قول السكزول للأبعد التزويج بغية الأقرب مسافة القصر وقال الشافعي يزوجه الحاكم
اعتبار بعضله اه ما قاله الزيلعي وهو يفيد الاتفاق عندنا على أن الحاكم يزوجه من عضله وإيها
الأقرب لكونه من رد المختلف للمتنفق عليه بالأصالة ولا تكون الولاية لغير القاضي ممن دونه من
الأولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يونس الشلبلي سئل فيما إذا
عزل الولي الأقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية إلى الولي الأبعد أو القاضي الجواب
لا تنتقل للأبعد بل يزوجه القاضي اه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية من أنهم
أجمعوا على أن الولي الأقرب إذا عزل تنتقل الولاية إلى الأبعد قلت لا مخالفه لأن الأبعد في كلام
الخلاصة والبرازية هو القاضي لأنه آخر الأولياء فأفعل التفضيل على بابه ولذا قال في الفيض
بعد ما قدمناه عنه لو عزل الولي الأقرب للصغير والصغيرة عن تزويجها يزوجهما القاضي
لكن تزويجها نيابة عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لأن العاضل ظالم بالمتنع وللقاضي كنف
يد الظلمة وفي الخلاصة وأجمعوا أن الولي الأقرب إذا عزل تنتقل الولاية إلى الأبعد فلذا قلنا أنه
ثابت باذن الشرع اه كلام الفيض فهو نص في أن المراد بالأبعد في كلام الخلاصة القاضي
لا نيابة به في مقام الاستشهاد على إثبات الولاية للقاضي فان قلت قال صاحب البحر به أي
بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من أنه ثبت للقاضي قلت لو نظر صاحب البحر إلى
ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كالمتناقض لأنه قال بعد ما تقدم
بنحو سطر قالوا وإذا خطبها كنف وعضله الولي ثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله التزويج
وان لم يكن في منشوره اه فهذا رجوع إلى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه والله الحمد
والمنة اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بأن كلمة قالوا إنما يوثق بها للتبري فكأنه تبرأ
عن هذا القول وأيد ما قدمه فهو غير متناقض وحمل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي

مطلب

الجدّة لاب أولى من الجدّة
لام قول واحد

مطلب

وكت الام في تزويج بنتها
التيبة صح

مطلب

للابعد التزويج بعزل الأقرب

مطلب

إذا عزل الأب يزوجه
القاضي

مطلب

ملخص رسالة الشرنبلالي
في مسئلة العزل

مطلب

ثبتت الولاية للقاضي نيابة
عن العاضل وان لم يكن
في منشوره

الابعد وهو القاضى غير ظاهر أقول هو وان كان غير ظاهر لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر

اذ لم تكن الا لاسنة مركبا * فاحيلة المضطر الاركوها

على أن القاضى هو الابعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير القاضى وأقول أيضا يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل ويظهر لى أن الاولى عند عضل الاب أن يزوجهما الجدة مثلا بأمر القاضى ليكون موافقا لظاهر ما فى الخلاصة وغيرها واعلم أن ما فى الخاتمة من أنه مادام للصغير قريب فالقاضى ليس بولى فى قول أبى حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبة اه قال المؤلف ان ما ذكره قاضى خان فى تعداد الاولياء لا فى مسألة العضل فى نقل المنع عبارة الخاتمة فى هذا الحل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجرى أن تزويج القاضى الصغيرة عند العضل ينقى ثبوت الخيار لها وفى المتنق عن محمد أن لها الخيار والاوّل بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق النيابة والثانى على أنه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وان لم يكن فى منشوره مبنى على أنه بطريق النيابة والا فقد نصوا على أنه لا ولاية للقاضى فى التزويج ما لم ينص له عليه فى منشوره * (سئل) * فى الصغير اذ تزوج نفسه بغير اذن الولى قال الحكم فيه * (الجواب) * قال فى احكام الصغار ذكر فى الاصل ان الصغير والصغيرة اذ ازوجا أنفسهما بغير اذن الولى توقف ذلك على اجازة الولى فان اجاز جاز وله الخيار اذ ابلاغا اذا كان المجرى غير الاب والجدة

* (باب الكف) *

* (سئل) * فى امرأة عربية أبوها وأجدادها من اهل العلم والدين والصلاح ولزوجه المتوفى عنها معتق يريد التزوج بها بلا رضاء أبيها وغير كفء من كل وجه كيف الحكم فى ذلك * (الجواب) * المعتق لا يكون كفا للحررة الاصلية كما فى الخاتمة فاذا انكحته بلا رضا وليها فرق القاضى بينهما بطلب الولى كما فى الكثر وغيره وهذا ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فتبقى أحكام النكاح من الردة والطلاق لكن المروى عن الحسن عن أبى حنيفة بطلان النكاح من غير الكفء وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس الأئمة السرخسى وهذا أقرب الى الاحتياط فليس كل ولى يحسن المرافعة الى القاضى ولا كل قاض يعدل والاحوط سد باب التزوج من غير كفء قال الامام فخر الدين والقنوى على قول الحسن فى زماننا قال فى البحر المفتى به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلا اذا كان لها ولى ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده وأما تمكينها من الوطء فعلى المفتى به هو حرام كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية فى الولو الجمية أن لها أن تمتنع نفسها ولا تمكته من الوطء حتى يرضى الولى اه وفى البحر أيضا قال صدر الاسلام لو تزوجت المطلقة نفسها من غير كفء ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاوّل على ما هو المختار وفى الحقائق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفى فتح القدير لان الغالب فى المحلل كونه غير كفء وأما الوياشر

مطلب
زواج الصغير نفسه توقف على
اذن الولى

* (باب الكفء) *

مطلب
المعتق ليس ككفا للحررة
الاصلية

مطلب
زوجت نفسها من غير كفء
بلا رضا وليها فالمفتى به بطلان
النكاح

الولي عقد المحلل فانما التحل اهـ وكذا الولم يباشره لكنه رضى به ثم أقول أى رضى به قبل العقد
اذ لا يفيد الرضاء بعده كما مر (سئل) في هاشمي زوجه دعيته اير هاشمي عالم بذلك راضيا به
فقبل يصح النكاح (الجواب) نعم والله هذه (سئل) في دعيته لها أب من حملة القرآن
ومن أهل العلم والدين والصلاح وكل رجال في تزويجها من كفاء فزوجها من جاهد فاسق
فهل يكون النكاح غير جائز (الجواب) نعم

(باب المهر)

(سئل) في رجل تزوج امرأة بغير على أن منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وما
عداه سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه على أنه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) نعم
ان أشهد على السمعة لم تجب الزيادة بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل
للمسمعة كافي بالبزارة وشرح الماتقي والخيرية (سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد
الدخول بها وتسليمها نفسها بأنهم لم تقبض منه مهرها المشرط بتجملته فهل لا تسمع دعواها بذلك
(الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجملته على المفتي به لأنها لا تسلم
نفسها عادة الا بعد دفع المجل كما صرح بذلك كثير من علمائنا الاعلام (سئل) ادعت بعد
الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن أفندي العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسأيت سؤال في دعوى بعضه
(سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها اثلاثا ولها عليه كسوة وفروضة غيره مستدانة
بأمر القاضي فهل تسقط بالطلاق (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره من النفقة
(سئل) في رجل تزوج امرأة على أن يعاها القرآن اهـ غايه قبل يصح النكاح ولها مهر المثل
(الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجواز الاستجارة على تعام القرآن اهـ غايه عند المتأخرين وهو
المفتي به لأنه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة زوج حرسه لالهة فلا يصح
تسمية التعليم أقول لكن في البحرية بنى على المفتي به أن يصح لان ما جاز أخذ الاجرة بقابله من
المنافع جاز تسميته صداقا كما قد مناه عن البدائع ولم أره في روضة وادعته في اشترى بلالية
بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عند فيما علقته على البحرية بأنه ليس كل استجارة استخداما بدليل
أنهم جوزوا استجارة الابن أباه لرعى الغنم والزراعة ولجميع لوجه خدمة تعام القرآن بالاولى
تأمل (سئل) في ذمي أسلم في بلدة حص ولد أولاد دغمار من زوجته الامة ويريد نقلاها مع
الاولاد لم يشق الشام بعدا يهاب مجها وودعها ودعواها من عايمها والطريق آسن فهل لذلك
وبتبه أولادها في الاسلام (الجواب) نعم أقول ما ذكره المؤلف من أن له المفرازا أو فها
المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفوائد أن الفتوى عليه لكن في البحرية أنه أفى الفقيه
أبو القاسم الصفار والفقيه أبو الالبث بأنه لا يسافر بها بل القابل لرضاها الفساد الزمان وفي المختار
أن عليه الفتوى وفي المحيط انه المختار وفي الولواجية أن قول ظاهر الرواية كذا في زمانهم أما في
زماننا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه يقتضى ثم قال في البحرية قد اختلف الاقناء والاحسن

مطلبه
زوجه الهاشمي بنته لغير هاشمي
عالم بذلك صح
مطلبه
وكل رجال في تزويج بنته من
كفاء فزوجها من غير كفاء
لا يصح
(باب المهر)

مطلبه
العبرة لمهر السر دون ماسمي
سمعة
مطلبه
لا تسمع دعواها على زوجها
بعد الدخول بعدم دفع جميع
المجل من المهر
مطلبه
لا تسمع دعواها بجميع المجل
بل ببعضه
مطلبه
تسقط الكسوة المفروضة
بالطلاق
مطلبه
تزوجه على ان يعاها القرآن
صح ولها مهر المثل
مطلبه
يريد السفر بها بعد ايقاع المجل
لذلك
مطلبه
المفتي به ان لا يسافر الا بها
بل ارضاها مطلقا

الاقعاء بقول الفقهاء من غير تعديل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا
 كما في أنفع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها أو الخلوة بها وقد دفع لها المهر
 فهل يلزمه نصفه ويعد النصف للملكة بالرضاء أو الرضاء؟ (الجواب) نعم والمسئلة في شرح
 التنوير للعلاء؟ (سئل) في قروي تزوج امرأة بدمشق وأوفاه المجل ويريد نقلها إلى قريته
 التي بينها وبين دمشق دون ربيع يوم فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدرر ويقتلها دون مدته
 اتفاقا إذ في قري مصر القريبة لا تتحقق الغربية اه وفي التنوير وشرحه للعلاء ويقتلها فيمدادون
 مدته أي السفر من مصر إلى القريبة وبالعكس ومن قريبة لقريبة لأنه ليس بقريبة وقيدته
 في التارخانية بقريبة يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه وأطلقه في الكافي قاة لا وعليه الفتوى
 اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاه المجل والان يريد نقلها إلى مسكن
 شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيها عن نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه
 مؤنسة؟ (الجواب) حيث هيأ لها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها ما بين جيران صالحين بحيث
 لا تستوحش لا يلزمه إتيانها بمؤنسة والمسئلة في التنوير وغيره أقول قال في النهر ولم نجد
 في كلامهم ذكر المؤنسة إلا أنه في قسوى قارى الهداية قال إنها لا تحب ويسكنها بين قوم
 صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها في إذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما
 إذا كانت تخشى على عقلها من سعته اه ونظريه في الشرع بلالية بأن البيت الذي لا جيران له
 غير مسكن شرعي وقال السيد محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكني أقول ما ذكره
 قارى الهداية من عدم لزوم يحمل على ما إذا كان المسكن صغيرا كالمساكن التي في الربوع
 يشير إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة
 إذا استوحشت بأن كان المسكن متسعا كالداروان كان لها جيران فعدم الإتيان بالمؤنسة
 في هذه الحالة لا شك أنه من المضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها فتحصل أنه مختلف باختلاف
 المساكن ولومع وجود الجيران فإن كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها اغاوتها سر بها
 لما بينهم من القرب لا يلزمه المؤنسة والالزمت اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون
 مختلفا أيضا باختلاف الأشخاص فإن بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده
 في بيت خال ولو صغيرا بين جيران فإن كان زوجها يبيت في بيت ضرتها مثلا وكانت تخشى على
 عقلها من البيت وحدها ينبغي أن يؤمر بالمؤنسة في ليلة ضررتها ولا سيما إذا كانت الزوجة
 صغيرة نفي المضايرة عنها بنص القرآن العزيز فاغتم هذا التحرير المختص مما علقته عن
 البحر في باب النفقات؟ (سئل) في رجل بدت إلى امرأته أمته غير ما يجب لها عليه ولم يذ كر
 جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه؟ (الجواب)
 نعم كما في التنوير والبحر وغيرهما؟ (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثه غيرها اختلفوا
 معه في قدر مؤخر صدق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها في ذلك؟ (الجواب) نعم كما في البحر
 والنهر والفصولين والبرازية وغيرها؟ (سئل) في إدامات الزوج وفي ذمته مؤخر صدق

مطلبه —
 يجب نصف المهر إذا طلقها
 قبل الخلوة
 مطلبه —
 يريد نقلها إلى قريته القريبة
 لذلك
 مطلبه —
 له نقلها من دار أبيها إلى مسكن
 شرعي خال عن أهلها ما
 ولا يلزمه مؤنسة
 مطلبه —
 مهم في الكلام على المؤنسة
 فاغتمه

مقابل بعث إليها شيئا وقالت
 هو هدية وقال هو من المهر فالقول
 لبيمينه
 مطلب القول لها في قدر مؤخر
 صدق مثلها

الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صدقها من تركتها الزوج فهل لهم ذلك
والقول قولهم في قدره مهر مثلها * (الجواب) نعم سئل في رجل خطب بكرايا لغة ثم بعث اليها
أشياء هدية واستهلك ولم يزوجه ابوها ويريد الرجوع بما بعته فهل ليس لذلك * (الجواب)
ما بعث للمهر يسترد عنه قائما أو قيمته ما كذا وما بعث مديته وهو قائم دون الهالك والمستهلك
والمسئلة في التنوير من المهر والحماوى الزاهدى أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل
خطب من آخر اخته ودفع لها شيئا يسمى ملاكا ودراهم ايضا من عادة اهل الزوجة اتخاذ اعمام
بها ولم يتم امر النكاح هل للخاطب ان يرجع فيه أم لا اجاب نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم
الاذن منه فان أذن لهم باتخاذها وطعامه للناس صار كأنه أذعن الناس بنفسه طعاما له وفيه
لا يرجع اه وفيها ايضا من كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لانه تزوج
به وتحقق انه انما ينفق عليها لتزوجه ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع
بما أنفق ام لا اجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد ان ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه
الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليه كان ذلك بمنزلة الشرط وان
لم يكن مشروطا لفظا قال في التمهة سئل والدى عن بعث الى ابى الخطبة سكران ولوزا وجوزا
وتراهم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطب ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على
الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علله
في الخانية وهو شرط امر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله أعلم اه ما في الخانية فايستأمل
* (سئل) في الاب اذا تزوج ابنه امرأة بالولاية لوصغير أو الوكالة لو كبيرا ولم يضمن المهر فهل لا
يطلب الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكبير تزوج ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه
وشمل ولي المرأة وولى الزوج والصغيرين ولكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى افندى
جمع شيخ الاسلام عطاء الله افندى تحت سؤال ولوزوج الاب طفلة الصغير امرأة بهر ماله لا يلزم
المهر أباه الا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن دلالة باقده
على النكاح مع علمه انه لا مال له ولا نكاح بدون المهر وقلنا الصداق على من أخذ الساق بالاثار
قاله على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على ايفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان
المهر ولان تسليم العقود عليه الى الزوج يوجب تسليم البذل عليه ايضا والعاقدين كذا
في معراج الدراية عن المبسوط ولا يخدش بالك ما في شرح الطحاوى من أن الاب اذا تزوج الصغير
امرأة فالمرأة ان تطلب المهر من أبى الزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن
الاب صريحا اه أنه محمول على الطالب بالاداء من مال الصغير لكونه في يده كما ينبي عنه
كلامه لانه محمول على أن ادائه على النكاح ضمان دلالة كما ذهب اليه الشافعي ومالك اه
أقول والمسئلة في الدر المختار من المهر * (سئل) فيما اذا أراد زيدان معاشر زوجته معاشرة
الزواج وهي تمنعه حتى يدفع اليها مجمل مهرها فهل لذلك * (الجواب) نعم لها منعه من
الوطء ودواعيه لاخذ المجل ان لم يؤجل كل المهر والمسئلة في التنوير * (سئل) في امرأة

مطلب انقول قول ورثة الزوجة
في قدره مهر مثلها
مطلبه —

خطبها وبعث اليها اشياء هدية
استهلكت ليس له الرجوع
مطلبه —
ما بعث للمهر يسترد

مطلبه —
اذا تزوج ابنه بالولاية او الوكالة
لا يطلب بالمهر من ماله بلا
ضمانه

مطلبه —
لها منعه من الوطء ودواعيه
لاخذ المجل

زوجه بلا مهر ثم طلقها زوجها قبل الدخول والوطء والخلوة طلاقه واحدة فهل تجب لها مائة
وما هي (الجواب) حيث لم يذكر مهرها وطلقها قبل الدخول والخلوة تجب مائة وهي
معتبرة بحالها كالمعتقة به متى لا تنقص عن خمسة دراهم ولو تغير أو لا تزداد عن نصف مهر المثل
لو غنيما وهي درع وخمار ومائة (سئل) فيما إذا اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح والحال
أنه يدخل عليهما بلا إذن فهل تكون الخلوة غير صحيحة (الجواب) نعم فإذا طلقها والحالة
هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخيرة إذا اجتمع في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل
عليهما أحد إلا بإذن فالخلوة صحيحة والأفلا (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل طلاقاً
واحدة رجعية ولها بدمته مؤخر صداقها تريد أخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك
(الجواب) نعم ويجعل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصيرفة
لا يكون حلاً حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوي الزاعدي ولو طلقها
رجعية لا يصير المهر حلاً حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اهـ (سئل) فيما إذا وكل زيد
عمراً في أن يزوجه فلانة بأربعة آلاف درهم فزوجه الوكيل أياه بستمائة ألف درهم فهل يكون
للزوج الخيارات أن أجار جازواً رتباً (الجواب) نعم لأن الوكيل صار فضولياً في عده ذلك
والمسألة في البحر وأفتى بها المرحوم علي أفندي مفتي الممالك العثمانية إذا وكل رجلاً بأن يزوجه
فلانة بألف درهم فزوجه أياه بالثمن أن أجاراً فكأنه جازواً رتباً بطل النكاح وإن لم يعلم الزوج
بذلك حتى دخل بها فالخيار باق أن أجاراً كان عليه المسمى لا غير وإن رتباً بطل النكاح فيجب
مهر المثل إن كان أقل من المسمى ولا يجب المسمى خانية وبمحر من مسائل الوكيل من كتاب
النكاح أقول والمراد بالمسمى المسمى في العتد (سئل) في امرأة تريد الدعوى على ورثة زوجها
ببعض المهر المشروط بتجديله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل تسع دعواها بذلك (الجواب)
إذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما صرح به
في جامع الفصولين (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركه وتريد زوجته أن تأخذ مؤخرها من
مال أبيه بلا كفالة منهمم ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع
لزوجته المريضة مؤخر صداقها الذي بينه شرعية ثم ماتت من ذلك المرض ويريد أبوها مطالبة
الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي ليس
للاب مطالبة (سئل) في ذي خطب ذمية وبعث إليها دراهم ومائة لا أجل للمهر ولم
يتزوجها فهل ما بعث له من مسترد عينه قائماً أو قيمته حالها (الجواب) نعم خطب بذن
رجل وبعث إليها أشياء ولم يزوجه أبوها فابعث للمهر مسترد عينه قائماً وإن تغيرت بالاستعمال
لأنه مداعمة من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما تنص باستعماله شيء أو قيمته حالها لأنه
معاوضة ولم يتم فجاءه رداً وكذا يسترد ما بعثه هدية وهو قائم دون المالك والمستعمل لأن
فيه معنى الهبة صرح به القاضي خان في فتاواه من المهر (سئل) في رجل غنق نكاحه
بالوجه الشرعي على بكر بالغته بمهر معلوم دفعه له ودخل بها وحوالت منه ثم زعم أنه وجد بها

مطلبه

طلاقاً قبل الدخول ولم يذكر

مهراتجب بتمتة

مطلبه

في الخلوة الغير الصحيحة

مطلبه

يتجمل المؤجل بعد انقضاء العدة

مطلبه

وكله بأن يزوجه فلانة بكذا
فزوجها بأكثره الخيار

مطلبه

ادعت بعد الدخول بها بعض
المقدم تسع دعواها وبكمله لا

مطلبه

ليس لها أخذ مؤخرها من مال
أبيه بلا كفالة منهمم ذلك

مطلبه

دفع لزوجته المريضة مرض
الموت مؤخر صداقها ليس

للاب مطالبة

مطلبه

ما بعث للمهر مسترد عينه قائماً
وقيمة حالها

مطلبه

زعم أن بها قرناً ويريد استرداد
المهر ليس له ذلك

قروا وأن له استرداد المهر منها وفسخ النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل)
 في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها ماع وكله مبلغا معلوما ليعاسمها به من المهر فأخذها أبوها
 لنفسه وعقدت نكاحها على الرجل لنفسها ودخل بها وطالبته بنظر ما أخذها أبوها ويريد
 الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها قبل
 الدخول بها والخلو ولم يكن المهر مسلما فهل لأعدته عليها ويتنصف المسمى وعاد نصف المهر إلى
 ملك الزوج بمجرد الطلاق (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما (سئل)
 في رجل مات عن زوجته الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجماعة استدانها في محنته
 فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركته وتكون هي أسوة الغرماء (الجواب) نعم (سئل)
 في رجل وطى صغيرة وأزال بكارتها كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا
 (الجواب) نعم إذا كانت الصغيرة غير مشتهة ولا يجامع مثلها لأنه إذا سقط الحد تعين المهر
 لأن الوطء في دار الإسلام لا يتناول الحد أو المهر قال في المتقى وشرحه للعلاق من باب الوطء
 الذي يوجب الحد وما لا يوجب به وإن زنى مكلف بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها حد هو لا هي
 وفي عكسه لا حد علم ما لأن الأصل لم يحد فكذا التابع إلا في رواية عن أبي يوسف وبه قال
 زفر والشافعي اه فانظر إلى قوله صغيرة يجامع مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجامع مثلها كما هو
 المفهوم من قولهم في تعريف الزنا أنه الوطء في قبل مشتهة حالا أو ماضيا وفي المنع ولا حد بوطء
 اجنبية زفت إليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالمعدة لأن
 الوطء في دار الإسلام لا يتناول الحد أو المهر وقد سقط الحد تعين المهر وهو مهر المثل ولهذا
 قلنا في كل موضع سقط فيه الحد ما ذكره كيجب فيه المهر لما ذكرنا في وطء عارية الابن وقد علقنا
 منه اه ففي مسئلتنا سقط الحد عن الوطء الصغيرة المزبورة فتعين المهر أقول والله در
 المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه إلى نظيره الإمام الأستروشنى في كتاب أحكام
 الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو زنى بصبيبة يجامع مثلها ولم يفضها يجب الحد وهل
 يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لأن الحد قد وجب وأنه ينافى وجوب الضمان وكانت واقعة
 الفتوى اه ثم قال ولو وطى صغيرة لا تشتمى لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا لم يوجب أبو حنيفة
 ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن أوجبها عقرا لأن ارش تلك الجنابة إذا لم يفضها ثم قال وفي نكاح
 فوائد صاحب المحيط الحد والضمان لا يجتمعان إلا في مسألتين إذا زنى بجارية بكر لا نسان يجب
 الحد ونقصان البكارة والثانية إذا شرب خمر الذمي يجب الحد وقيمة الخمر اه وقيد بقوله إذا لم
 يفضها لما ذكره قبله بقوله وإذا زنى بصغيرة لا يجامع مثلها وأفضاها فان كان أفضاء يستمسك
 البول فلا حد عليه بلا خلاف ويجب عليه الاغتسال بنفسه الإبلاج وعليه ثلث الدية وعليه
 المهر وإن كان أفضاء لا يستمسك البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يقيده بكونه لم يفضها
 (سئل) في بكر بالغة زوجت بلا مهر فدخل بها زوجها فآهارتقاء ويريد الزوج أن يطلقها

مطلب قبض أبوها بعض
 المهر وهي بالغة فلا زوج الرجوع
 عليه
 مطلب طلقت قبل الدخول
 وتسليم المهر ينصف المسمى
 بمجرد الطلاق بلا رضاء ولا
 قضاء
 مطلب المرأة أسوة الغرماء
 في مهرها
 مطلب أزال بكارة صبيبة
 وجب مهر المثل إن كانت
 لا يجامع مثلها
 (قاعدة) كل موضع سقط فيه
 الحد يجب فيه المهر الخ

مطلب الحد والضمان لا يجتمعان
 إلا في مسألتين
 مطلب فيما إذا زنى بصغيرة
 وأفضاها

فهل اذا طلقتها تجب عليه متعة وهي درع وخار ومحفلة لا تزيد على نصف مهر المثل لو الزوج غني سا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير او تعة بربح المهر ما (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرر وغيرها (سئل) فيما اذا تزوج قاصرة بكر من أبيها ثم طلقها قبل الدخول والخلوة وأقر أبوها في صحته بقبض نصف المهر وترغم الآن أنها كانت بالغة حين قبض أبيها مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فهل يملك الأب قبض صداق البكر البالغة (الجواب) نعم والأب اذا أقر بقبض المهر فإن كانت البنت بكر اصبحت وان كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخير الرمي في قفاها وتحرير احسن فارجع اليه وقال ان له قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا اه وليس لغير الأب والمجدة من الاولياء قبض المهر الا ان يكونوا اوصياء من ادب الاوصياء

(مسائل الجهار)

ذكرها المؤلف مفرقة في الابواب وجمعها هنا لتسهيل مراجعتها

(سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضا منه عارية والعرف في بلدتها مشترك كيف الحكم (الجواب) حيث كان العرف في بلدتهما مشتركا فالقول للام مع يمينها قال في الدر المختار جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعدم موته ليرث منه وقال الأب او ورثته بعدم موته عارية فالمعتمد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله لجهازها عارية وأما اذا كان مشتركا كمصر والشام فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجيزه مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهر تبع القاضي خان أن الأب ان كان من أشرف الناس لم يقبل قوله انه عارية اه وذكر المسئلة في كتاب العارية أيضا وقد ذكر ان كل من كان القول قوله يلزمه اليمين الا في مسائل أوصلها في شرح الكنز الى نيف وستين مسئلة ليست هذه منها وأقوى قارى الهداية بقوله القول قول الأب والام انهما لم يملكها وانه عارية عندكم مع اليمين الآن تقوم دلالة أن الأب والام يملكان مثل هذا الجهاز للابنة (سئل) قارى الهداية عما اذا تنازع مع الزوج بعدم اذنت اليه بالجهاز وماتت فأجاب اذ اذنت الى الزوج وسلمت اليه مع الجهاز لا يسمع من الابوين انه ليس لها الابينة (سئل) فيما اذا زوجا بفتىها وبجهازها بسلامة منها في صحته ما ثم ماتا عنها وعن ورثة غيرهما يريدون قسمة الجهاز بينهم مع البنت فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المنع وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو اقوى ليجهزها بها ثم ماتت عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة (الجواب) نعم قال في الوالولية اذا جهز الأب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون القسمة منها فاذا كان الأب اشترى لها في صغرها او بعدما كبرت وسلم اليها ذلك في صحته فلا يسبيل لورثته عليه ويكون للابنة خاصة اه كذا في المنع في أواخر المهر (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بما يجيزه مثلها وأعارتها امتعة أخرى ثم ماتت البنت فالقول للام ان كانت الامتعة زائدة

مطلب وجد هارتة ثم طلقها يجب عليه متعة لا تزيد على نصف مهر المثل
مطلب يملك الأب قبض مهر البكر البالغة دون الثيب
مطلب ليس لغير الأب والمجدة من الاولياء قبض المهر الا ان يكونوا اوصياء

(مسائل الجهار)

مطلب ادعت الام أن بعض الجهار عارية
مطلب ماتت فادعى أبوها أن الجهار ليس لها بعد ما سلمت الى الزوج به

مطلب جهز ابنتها وسلمها منها ثم ماتا لا يقسم مع التركة
مطلب اشترى الجهاز لبنته الصغيرة ملكته وللكبيرة اذا سلمها

مطلب جهزت ابنتها وأعارتها امتعة أخرى ثم ماتت البنت فالقول للام ان كانت الامتعة زائدة

حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلها فالقول قول الام مع يمينها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به والآن بلغت البنت وتطالب اباه بمهرها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحا (الجواب) نعم والاب مطالب بالزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت بكرا أم ثيبا خيرية من المهر وله الشراء لكن اذا كان بغين فاحش ينقذ عليه ادب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الام عن ورثة يذعون على البنت بعض أمتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته ودفع لها أمتعة معلومة على سبيل العارية لا الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت ويزعم زوجها أن الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعي أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلدتهم ما مشترك فهل القول قول الاب بيمينه والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها عن التنوير (سئل) في المرأة اذا زفت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ايسر له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد فنية زادت في البحر عن المتبقي الا اذا سبكت طويلا لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير وأخرباب المهر أقول فا في فتاوى الشيخ اسماعيل من أن الاب يجبر على أن يجدها بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزاه الى البحر والصيرفية مبني على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة ابها بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهزها به (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكلفتها تجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يازمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهاز يزيد على مهرها بأضعافه وأدخلته معها الى مسكن الزوج وتريد الآن أخذ نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جهز بنته البالغة بجهاز أدخلته معها لبيت زوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن يريد أبوها استرداده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة وبمحل معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشر سنين ثم ماتت الام وتريد الورثة قسمة المحل مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان المحل من جلة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى اعلم

(مسائل مشورة من أبواب النكاح)

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت أختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الاولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن أباه

مطلب له قبض مهر بنته الصغيرة وتجهيزها به

مطلب ليس لورثة الام

استرداد بعض الجهاز

مطلب تقبل بينة الاب أن

مادفعه لبنته عارية لا جهاز

مطلب القول للاب بيمينه

ان الجهاز عارية اذا كان

العرف مشتركا

مطلب زفت بجهاز قليل

ليس للزوج المطالبة

مطلب لا يازمه تجهيز بنته

من مال نفسه زائد على المهر

مطلب للام أخذ بعض

الجهاز باذن بنتها البالغة

مطلب يريد الاب استرداد

الجهاز بعد خمس عشرة سنة

ليس له ذلك

مطلب جهزتها بأمتعة وحلي

ليس لورثة الام قسمة الحلي

مطلب تزوج امرأة ثم تزوج

بنت أختها لا يصح الثاني

زوجه اياها وهي قاصرة بالولاية عليها فأجابت بأنها وقت العقد كانت بالغة وإنه لم تعلم بالعد
فكيف الحكم؟ (الجواب) القول لها ان ثبت أن سنها وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهننا على
البلوغ وعدمه فينة البلوغ اولى قال في التنوير وشرحه من باب الولى لزوجها ابوها مثلاً
زاعماً عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراقة وقال الاب والزوج بل هي
صغيرة فان القول لها ان ثبت أن سنها تسع وكذا الوادعي المراهق بلوغه ولو برهننا فينة البلوغ
اولى على الاصح اهـ (سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلًا انها تطبق
الوطء والاب يقول لا تطبق فالحكم الشرعي؟ (الجواب) قد اجاب الخيران الرملى عن هذا
السؤال بقوله ان كانت ضخمة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر المشروط بتجعله يجبر الاب على
تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضى ان كانت ممن تخرج أخرجها ونظر اليها
ان صلت للرجال أم اباها يدفعها الزوج والا فلا وان كانت ممن لا تخرج أمرين يتوقف من
النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتكمل الجماع امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تطبق
لا يأمر بذلك والله اعلم اهـ وقال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر
الزوج على ايغاء المجل فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها للنساء
ولا يعتبر السن اهـ قال المؤلف ورايت على هامش البرازية عندهذا المجل بخط المجذ العلامة
عبد الرحمن العبادى وقيل يعتبر تسع سنوات وعثمان ان كانت سمينة وقيل ان طلبها الزوج
للوأيسة دون الملامسة يجاب كذا فى الذخيرة والقبية؟ (سئل) فى رجل اشترى بماله حلياً
وأوفى ثم مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك لى فالحكم؟ (الجواب) حيث اقترت بما ذكر
سقط قولها ولا يثبت الانتقال اليها الابدليل كما صرح به فى البدائع فى اختلاف الزوجين
؟ (سئل) فى رجل تزوج ابنه البالغ بلا وكالة عنه ثم علم الابن فأجازه وأراد الدخول بها بعد
دفع المهر لها فامتنع ابوها من تسليمها له بلاوجه شرعى فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض المهر
؟ (الجواب) نعم (سئل) فى رجل ابى ان يزوجه زيد ابنته الا ان يدفع له مبلغاً معلوماً من الدراهم
فدفعها له ولم يزوجهامنه ويرد زيد أخذ ما دفعه له قائماً أو هالاً؟ (الجواب) انهل له ذلك؟ (الجواب)
نعم والمسئلة فى الخيرة والبرازية؟ (سئل) فيما اذا اخذ اهل المرأة شيئاً عند التسليم فهل للزوج
أن يسترده؟ (الجواب) نعم والمسئلة فى التنوير؟ (سئل) فى رجل اتفق على معتدة الغير
على طمع أن يزوجهها اذا انتقض عدتها فلما انتقض عدتها أبت أن تزوجه به وكان دفع لها
النقطة ويريد الرجل الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم والمسئلة فى التنوير
من المهر والبهر والمنع وغيرها اتفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجهها اذا انتقضت عدتها ان
تزوجته لا رجوع مطلقاً وان أبت أن تزوجه به فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكات معه
فلا مطلقاً وبه افتى مولانا صاحب البحر وقال فى البحر لو اتفق على معتدة الغير على طمع ان
يزوجهها اذا انتقضت عدتها فلما انتقضت أبت ذلك ان شرط فى الاتفاق التزوج كأن يقول
اتفق بشرط أن تزوجني يرجع زوجت نفسها أولاً وكذا ان لم يشترط على الصحيح وقيل

مطلب ادعت انها وقت
العقد كانت بالغة فالقول لها
الخ

مطلب بينة البلوغ اولى
مطلب اراد الدخول بها
ويمنعها ابوها قائلًا انها
لا تطبق الوطء الخ

مطلب لا يجبر الاب على
دفع الصغيرة للزوج ويؤمر
الزوج بايغاء المجل

مطلب العبرة للمجل لا للسن
مطلب مات وتقول زوجته
انه اشترى ذلك لى لا يثبت
الابدليل

مطلب — اجاز عقدايه له
الدخول بها بعد دفع المهر

مطلب زوج ابنه البالغ بلا
وكالة فأجازه ودفع المهر يؤمر
ابوها بتسليمها

مطلب دفع له شيئاً حتى
يزوجه بنته ولم يزوجه فله
الرجوع بما دفع

مطلب أخذ اهل المرأة من
الزوج شيئاً عند تسليمها له
استرداده

مطلب اتفق على معتدة
الغير وابت أن تزوجه

لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح ايضا وان ابت ولم يكن شرطه لا يرجع
على الصحيح والحاصل ان المتمد ما ذكره العمد في فصولها انها تزوجته لا رجوع مطلقا
وان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا اه منع من المهر أقول حاصل
ما في البحر حكاية قولين معتمدان الا قول الرجوع مطلقا شرط التزوج أولا وسواء تزوجته
أولا وعلاوه بأنه رشوة والثاني الرجوع اذا ابت وكان شرط التزوج أما اذا لم بشرطه او تزوجته
مطلقا فلا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه
عدم الرجوع اذا لم بشرطه بالاولى وقوله وان ابت الخ يفهم منه انه ان شرطه يرجع لكن نقل
في فتح القدير عن الخلاصة وفتاوى الخاصي اقوالا حاصلها صريحا ومفهوما أن الصحيح انه
لا يرجع فيما اذا تزوجته مطلقا اي شرط الرجوع أولا ويرجع فيما اذا ابت مطلقا وهذا هو
المفهوم من الحاصل المتقدم عن العمدية وهو مخالف لكلام البحر كما اوخنته في حاشيتي عليه
فتدبر وأقول ايضا بقي ما اذا ماتت فهل يلحق بالاباء أولا لم أره فليحروا كذا الوأبي هو وأومات وقد
مسارت واقعة الفتوى وعلى القول الأول مما في البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينبغي
الاعتناء به في هذه الصور حتى يرى تصحيح خلافة فيها وبقي ايضا ما يقع كثير في القرى من ان
الشخص منهم يخاطب امرأة ويصير ينفق عليها أو يعطيها دراهم للنفقة سنين الى أن يعقد عقده
عليها او اظاها أنها ليست في معنى المعتدة بل هو من الهدية الى مخطوبته فيسترد لو قاما لاهالكا
لكن في الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما مر في باب المهر (سئل) في امرأة سافر زوجها الى بلدة
بعيدة وغاب عدة سنين ثم أخبرها جماعة فقالت انه مات وشاهدوا موته ودفنه ووقع في قلبها
صدقهم واكبر رأيها انه حق فهل لها أن تعتد وتزوج (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان اكبر
رأيها انه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج صرح بذلك في البحر عن الجوهرة اخبرها بمات زوجها
الغائب مات او طلقها فلا تألوا أنها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس
بان تعتد وتزوج علائي من باب العدة وفي الصغير اذا شهد اثنان أن فلانا طلق امرأته
والزوج غائب لا تقبل فان شهد اعند المرأة حل لها أن تقبل وتزوج آخر وكذا اذا شهد عندها
رجل عدل اه من الفصل الاول من نكاح العمدية (سئل) فيما اذا خطب زيد لابنه الصغير
بنت عمرو الصغيرة وقرأ الفاتحة ولم يحبر بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد قراءة الفاتحة نكاحا
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعث رجل لامرأة شيئا من المطعوم هدية ليرتزوجها فاكلتها
ولم يرتزجها ويريد الرجوع عليها بقيمتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك
(سئل) في امرأة مسئلة خلعتها زوجها من عصمته بعد الدخول بها على مؤخر صدقها خلعا
شرعيا ثم بعد خمسة عشر يوما عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد المزبور فاسدا (الجواب)
نعم لانها في عدة الغير (سئل) في رجل عقد نكاحه عقدا صحيحا على امرأة ثم ماتت قبل
الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليه أنها ويصير محرما لها (الجواب) نعم (سئل) في بكر
بالغة زوجها وليها الشرعي بلا اذن منها من رجل كفى به المثل ثم أخبرها الولي بالنكاح والزواج
كان رضا

مطلب اخبرها جماعة أن
زوجها الغائب مات ووقع
في قلبها صدقهم لها أن تعتد
وتتزوج
مطلب لا يكون مجرد قراءة
الفاتحة عقد نكاح
مطلب بعث لها هدية
ليرتزوجها فاستهلكها ليس له
الرجوع
مطلب نكاح معتدة الغير
فاسد
مطلب عقد عليها عقدا
صحيحا تحرم عليه أمها
مطلب بكر أخبرها وليها
بالزواج والمهر جميعا فسكت
كان رضا

والمهر جية فسكتت مختارة ولم ترده النكاح فيل يكره سكوتها رضا منها **الجواب** نعم وان
 زوجها الولي بغير استئذان لم يخبرها بعد النكاح فسكتت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج
 والمهر اخذت فوافقها الصحيح انه لا يكون صحيحا كما واستأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر
 وان ذكر الزوج والمهر جميعا فسكتت كان رضا عاتية **سئل** في رجل له زوجة لها ابن من
 غيره متزوج بامرأة اجنية عنها وعنه ذات الابن ويريد الرجل ان يتزوج بها بعد انقضاء عذتها
 ويجمع بينهما فيل له ذلك **الجواب** نعم فيا راجع بين امرأة وبنت زوجها وامرأة ابنا عند
 الاثمة الاربعة كما في البصر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر ابان كان ابن الزوج لم يحزن ان يتزوج بها
 لانها موطوءة ابيه ولو فرضت المرأة ذكر انحاز له ان يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجني
 وكذلك المرأة وامرأة ابنا فان المرأة لو فرضت ذكر يحرم عليه التزوج بامرأة ابنة ولو فرضت امرأة
 الابن ذكر انحاز له التزوج بالمرأة لانه اجني عنها منع من المحرمات ومثله في البحر وشرحي المتقي
 والتنوير للعلاء **سئل** في امرأة وجدت زوجها مجذوما وتريد الفسخ والفرقة بسبب
 ذلك فيل ليس لها ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل تزوج بنت زيد نصفه الرضيع
 بمهر قدره مصرية واحدة وطبقها قبل الدخول بها فيل يلزمه نصف عشرة دراهم **الجواب**
 نعم **سئل** في رجل راجع مطلقه رجعا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا الى ان ترقى بموت
 او طلاق وقبيل ذلك ثم ابانها فيل لها مطالبة بالمبلغ المذكور **الجواب** نعم ومن فروع
 الزيادة على المهر لو راجع المصلحة رجعا على الف فان قبيل ثبوت والا فلا بحر من المهر **سئل**
 في رجل دعا زوجته البكر البالغ بعد ايقاع مجملها الى مسكن شرعي خال عن اعلمها بين
 حيران صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها المدخل بها فيه فامتنعت بل اوجه شرعي فيل تكون
 ناشرة بذلك تستط تقفها مادامت كذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل له زوجة
 عمرها دون ثلاث سنين لا تطيق الوطء يريد وصيها ان يكلفه الاتفاق عليها فيل لا تقفها
 والحالة هذه **الجواب** نعم **سئل** في رجل امتح من تسليم بنته المطيقة للوطء الى
 مسكن زوجها الشرعي بعد ايقاع مجملها ويكافئه ان يدخل بها في دار ابينا فيل ليس له ذلك
الجواب نعم **سئل** في امرأة تمتع من المسكن في مسكن زوجها الشرعي الا ان ياتيا
 بؤنسة فيل لها ذلك **الجواب** حيث هيانها مسكنها شرعا خاليا عن اهلها ما بين حيران
 صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه اتيانها بؤنسة اقول وقتئذ الكلام مستوفى على المؤنسة
 في باب المهر **سئل** في امرأة تعوضت من زوجها بدل مهرها على اتمعة معلومة بايجاب
 وقبول شرعيين وتريد الا ان رد الامتعة عليه وطلب اصل المهر بلا وجه شرعي فيل ليس
 لها ذلك **الجواب** نعم **سئل** في بكر بالغة عاتية شديدة زوجها ابوها رجلا بلا اذنها
 ولا وكالة عنها فرت النكاح حين بلغها فورا فيل يرتد برضاها والحالة هذه **الجواب** نعم
سئل في رجل نال من تزوج امرأة بمشقة ودخل بها بعدما أوطأها مجملها والا ان يريد
 نقلها الى منزله بنابلس بلا رضاها فيل ليس له ذلك الا ان يوقها بموجملها ايضا ويكون مأموها

مطلب له للتزوج بامرأة
 ابن زوجته من غير بعد
 انقضاء عذتها ويجمع بينهما
 اجاءا
 مطلب يجوز الجمع بين المرأة
 وامرأة ابيا أو بنت زوجها
 مطلب وجدت زوجها
 مجذوما ليس لها الفسخ
 مطلب تزوج مرضعة بمصرية
 ثم طلقها قبل الدخول لها
 خمسة دراهم
 مطلب راجع مطلقه
 رجعا على دراهم معلومة
 ثم ابانها لها مطالبة بها ان
 قبيل ذلك حين المراجعة
 مطلب دعاها الى مسكن
 شرعي فامتنعت بلا وجه
 شرعي فيل ناشرت
 مطلب لا نفقة للصغيرة التي
 لا تطيق الوطء
 مطلب لا يجبر الزوج على
 السكنى في دار ابينا
 مطلب لا يلزمه المؤنسة لو
 كان المسكن لا تستوحش
 فيه
 مطلب تعوضت عن مهرها
 بامتعة معلومة ليس لها الفسخ
 مطلب بائنة زوجها ابوها
 بلا اذنها فرتة حين بلغها
 ارتد

عليها والباريق أمنا (الجواب) نعم كافي التشوير وشرح المجمع وأفتى به الخبير الرملي وابن
التلي وكثير من المتقدمين أقول قد علمنا في باب المهر عن البحران فيه اختلاف الاتقاء وأن
القول بعدم قتلها في زماننا أحسن وكان في الدار المختارة لكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا
أنه لا يسافر بها جبراً عليها وجرم به البزاري وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي القصولين يقتضى
بما يقع عنده من المصلحة اهـ (سئل) في امرأة مات زوجها عنها فقعد زيد نكاحه عليه أوهى
في العدة ودفع لها المهر ولم يصحها فهل يكون النكاح فاسداً وله استرداد المهر منها والحالة هذه
(الجواب) نعم قال المؤلف وسئل مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي
العمادى فيما إذا دخل الزوج بالزوجة ولم يصل إليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة ولا يصح نكاحها
قبل تمامها فأجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها الغير الا قبل تمام عدتها (سئل) في بكر
بالغة رشيدة تريد أن تزوج نفسها من رجل كف لها بمهر مثلها فهل لها ذلك وليس لها أو أبيها
معارضتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير الفقير وضمن للزوجة مهرها ثم
مات الزوج فهل للمرأة مطالبة أبيه بجميع مهرها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة مات
زوجها المسافر ولم يبلغها خبر موته إلا بعد شهرين وتريد أن تزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها
ذلك ومبدأ العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير تزوج بنته
الصغيرة من آخر على مهر معلوم من الدراهم قبض بدله امتعة من الزوج وتصرف بها ثم دخل
الزوج بالصغيرة وطالب الأب بالامتنع ويريد الدعوى بها بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة طالقة رشيدة تزوجها الوفا من رجل على مهر معلوم
قبضه منه بلا وكالة عنها في ذلك ثم ماتت البكر قبل إجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح
ويرد المهر إلى من هو له (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً بعد الدخول
بها ومضى بعد ذلك ثلاثة أشهر حانت فيها ثلاث حيض كواحد وتزوجت بغيره بعقد شرعى
بعد خلفها على انقضاء عدتها كما ذكرنا المطاق يعارضها في ذلك ويكذبها في انقضاء العدة فهل
يقبل قولها مع خلفه أو يمنع المعارض والعقد المبرور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في رجل
دخل بزوجة البكر ثم ادعى أنه وجدها ثيباً ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله
وجدها ثيباً (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيد بألفاظ شرعية
لدى بنته شرعية ولم يسمها مهر أب قال الأب لو كمل الزوج على أن يزوجهنى الموكل بنت ٤٠ فلانة
الولى هو عليها ليكون أحد العقدين عوضاً عن الآخر وامتنع الأب المذكور من تسليم بنته لزيد
زاعماً أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحاً والبنات مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا
خطب وكيل زيد ابنة عمرو بالغة لزيد بمحض من الناس فأجابها الأب إلى ذلك قائلاً إن مهر
ابنتى كذا أن رضيت فيها والا فلا فرضي الخاطب ودفع للأب شيئاً من الحل وألبسه لابنته فلم
ترض البنات بالخطبة وردتها فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح
اصلاً (الجواب) حيث لم يجبر بينهما عقد نكاح شرعى بإيجاب وقبول شرعيين لا تكون

مطلب في السفر بالزوجة
وقد تقدم في باب المهر
مطلب السفر بالزوجة بلا
رضاها
مطلب تزوجها في عدة غيره
ولم يصحها له استرداد المهر منها
مطلب للبالغة تزويج
نفسها من كفء بمهر المثل
وليس لأبيها معارضتها
مطلب يطالب الأب بما
ضمنه من المهر
مطلب مبدأ العدة من
الموت لا من بلوغ الخبير
مطلب زوج بنته الصغيرة
وقبض بدل المهر أمتعة ليس
لزوج مطالبة بها
مطلب ماتت قبل إجازة
النكاح فهو غير صحيح ويرد
المهر لمن هو له
مطلب القول لها في انقضاء
عدها لا قول المطلق
مطلب لا عبرة بقوله وجدها
ثيباً وليس له استرداد المهر
مطلب تزوجها على أن يكون
أحد العقدين عوضاً عن
الآخر وجب مهر المثل
مطلب لا تقوم الخطبة مقام
عقد النكاح أصلاً

مطلب زوجها عما يغيب

فاحش لا يصح العقد

مطلب تزوج امرأة لها

اولاد من غيره ولها أم

متزوجة بغيرهم له نقل

زوجته الى قريته

مطلب زوجها أمها قبلت

فاختارت الفسخ فورا صح

اختيارها

مطلب ماتت ولها أم

لا تسمع دعواها على الزوج

بجميع المجلس

مطلب ما يمنع دعوى المرأة

يمنع دعوى وارثها

مطلب تزوجها على أنها

مسلمة فظهرت كتابية ليس

له الفسخ

مطلب اقصر على قوله نعم

صح النكاح

مطلب لا قاضي تزوج

الصغاران كتب في منشوره

مطلب يحرم غلبه تزوج

بنت ابن زوجته

مطلب في فسخ شافعي

نكاح زوجة الغائب

مطلب اذا جاء الزوج بعد

فسخ النكاح وأدعى أنه ترك

عندها نفقة لا قبل

مطلب البينة التي اتصل

بها القضاء لا تنقض

مطلب المختار أن الزفاف

بين العيدين لا يكره

مطلب للزوج أن يقفل

عليها الباب

الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلاً (سئل) في صغيرة يتيمه زوجها عما العصبية من ابنه
على مهر دون مهر مثلاً يغيب فاحش فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج
غير الأب والمجد وكان يغيب فاحش فالنكاح غير صحيح كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل
تزوج امرأة لها أولاد صغار من غيره ولها أم متزوجة بغيرهم الأولاد ويريد نقلها الى قرية
أخرى مسافة ما بينهما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتقتل حضانه الأولاد لجدتهم المزوجة
حيث كانت أهلاً للحضانه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة زوجت بنتها اليتيمه بالولاية
عليها من رجل كف عيبر المثل ودخل بها ثم لم يبلغ اختارت الفسخ فوراً بالبلوغ وأشهدت
على ذلك بالمجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك
وفسخ بينهما فهل يفسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفيت الدعوى شرائطها الشرعية
يفسخ النكاح المذكور بالفسخ المزبور (سئل) في امرأة ماتت وله أم تريد الدعوى على الزوج
بأنه لم يدفع لزوجته جميع مجمل صداقها وما لته بنصيبها من ذلك وهو يدعى الاتصال فالحكم
(الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعى الاتصال إليها لا تسمع دعوى أمها بما تعورف
تعيمله لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد تعجيل شيء عادة والام قائمه مقامها فما يمنع صحة دعواها يمنع
صحة دعوى الوارث والمسئلة الأولى في التنوير من المهر والثانية في الحارثي الزاهدي من الدعوى
(قوائد ذكرها المؤلف مفرقة فجمعتها)

تزوج امرأة على أنها مسلمة فظهرت كتابية ليس له الفسخ إذا قال الزوج بعد اصدار العقاد
صيغة التزويج نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح أو اقصر على قوله نعم في المجلس قبل ان يشتغل
بكلام آخر صح النكاح للقاضي تزويج الصغاران كتب في منشوره أن له تزويج الصغار والافلا
يحرم على الزوج ان يتزوج بنت ابن زوجته لأنها ولد ربيبه فحرم عليه وان سقطت النكاح
من فتاوى قاضي الهداية وفيها سئل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فجماعت
نكاحها برى فسخ نكاحها وأقامت عنده بينة أنه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم
بفسخ الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلاً وحكم ما حكم الفسخ بصحة التزويج ثم طلقها فحضرت الى
قاضي حنفي ليزوجها بزوج آخر فهل يسوع للحنفي ذلك وإذا حضر زوجها الغائب وأقام بينة
أنها مواصلة بنقته فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب إذا فسخ النكاح حاكم برى ذلك
ونفذ فسخته قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتفويض والتزويج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور
الزوج وأدعائه أنه ترك عندها نفقة في مدة غيبته وان اقام بينة بذلك لان بينة المرأة أنه لم يترك
عندها نفقة اتصل بها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم اهـ النكاح بين
العيدين جائز ذكره بعضهم الزفاف والمختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج
بالصديقه رضي الله تعالى عنها وعن أبيهما في شوال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة
والسلام لا نكاح بين العيدين ان صح بأنه عليه الصلاة والسلام كان رجع من صلاة العيد في يوم
الجمعة أقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الرواح في الوقت الافضل

الى العبد الثاني وهو الجمعة * هل للزوج أن يقفل عليها الباب له أن يقفل الباب فتاوى
الشاي من النفقة وفي ادب القاضي له أن يعلق عليها الباب من غير الابوين فتاوى الانقروى
من المهر

(باب فكاح الرقيق والكافر)

(سئل) في ذمية طاعة زوجها الذي ثلاثا لى بينة شرعية وطلبت التفريق بينهما
فهل تجاب الى ذلك *(الجواب)* نعم لانهم يعتقدون أن العلاقة مزيل للمالك وان كانوا
لا يعتقدونه محصورا بعدد فمساكه اياها بعد الطلقات الثلاث ظلم منه وما اعطيناها من الذمة
انقرهم على الظلم من بسوط السرخسى في باب فكاح الكافر مجموعة عطاء الله افندى
(سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيها الذي ودفع لها ما يسمونه نيشاناى علامة أنها
صارى مخطوبة ولم يجب بينهما عقد أم لا بوجه من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب
الخطاب تزوجها متعلا بذلك وهي تمتنع وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك ولا تجبر على
نكاحه *(الجواب)* نعم *(سئل)* في أم ولد تريد التزوج بأخريدون اذن سيدها
فهل اذا تزوجت وردة السيد يطل النكاح برده *(الجواب)* نعم وتوقف نكاح قن وأمة
ومكاتب ومدير وأم ولد على اجازة المولى فان اجازته ودان رد بطل تنوير من فكاح الرقيق

(باب العنين)

(سئل) في بكر صغيرة زوجها ابوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وادعت به عنة
وطلبت التفريق فما الحكم *(الجواب)* لا يفرق بينهما بمجرد دعواها أنه عنين ما لم تثبت
عنته باقراره أو ببول النساء انها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها
أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو نجحها أو هرب بها منه فان وطئ والابنت بالتفريق
ان طلبت وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضى مصر أو مدينة كما أتى بذلك الخبير الرملى
رحمه الله تعالى

(باب الرضاخ)

(سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأخيه رضاعا فهل له ذلك *(الجواب)* نعم
والمسئلة في المتنون *(سئل)* فيما اذا أقر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعا ولم يثبت عليه
بأن لم يقل بعده هو حق كما قالت ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدفته على ذلك
فهل له أن يتزوجها *(الجواب)* اذا أقر بانها اخته من الرضاخ ولم يصر على اقراره له أن
يتزوجها وان أصر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاخ الحسانية فاذا أراد أن يتزوجها وقال
أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدفته فهم مصدقون عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في المنع
والبحر *(سئل)* في رجل تزوج بكر ابنة ثم قبل الدخول والخلوة الصحيحة بها قال انها
بنت ابني رضاعا وأصر على ذلك وقال انه حق كالت والزوجة تكذب في الحكم *(الجواب)*
يفرق بينهما ولها نصف المهر حيث كذبت ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل

مطلب للزوج أن يقفل
عليها الباب

مطلب طلق الذي زوجته
ثلاثا لها طلب التفريق
مطلب خطبها وأعطاها
نيشانا لها أن تزوج بغيره

مطلب تزوجت أم الولد ولا
اذن سيدها له رده

مطلب يؤجل العنين سنة
من وقت المرافعة

مطلب تحلل له أم أخيه
رضاعا

مطلب اقربانها اخته
رضاعا ولم يصرحم قال أخطأت
له أن يتزوجها

مطلب قال قبل الدخول
والخلوة بها انها بنت ابني
رضاعا وأصر وكذبت لها
نصف المهر

مطالب من رضع من امرأة
حرم عليه اولادها من تقدم
او تأخر

مطالب اخبرته اتمه قبل
الدخول انها ارضعتها
وصدقتها مصرا على ذلك
يرتفع النكاح ويلزمه
نصف المهر

مطالب قالت امرأة انا
ارضعتها ما فهمي على أربعة
أوجه

مطالب لو ثبت الرضاع
بالشهود العدول ولم يدخل
ولم يختل بها يفرق بينهما ولا
مهرها

مطالب لا تقع الفرقة الا
بتفريق القاضى

مطالب لو شهد عندها
عدلان على الرضاع وهو
يجحد لا يسعها المقام معه

مطالب ارضعت كل منهما
الاخرى ثم ولدنا ولدين يخل
النكاح ان لم يكن بينهما
رضاع

مطالب له التزوج باخت
اخته رضاعا

وكذبته فلها جميع المهر والنفقة والسكنى وان صدقته فلها الاقل من المسنى ومهر المثل
ولاشئ من النفقة والسكنى كذا فى فتاوى قدرى افندى عن المضمرات (سئل) فى صغير
رضع من زوجة عمه مع بنت لمامته فى مدة الرضاع والا ن بلغ الصغير ويريد التزوج بشقيقة
البنت المذكورة الرضاعة من أمهاتى فى مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال فى الكفاى
إذا ارضعت المرأة صبيًا حرم عليه اولادها من تقدم ومن تأخر لانهن اخواته وكذا ولد ولدها
اعتبارا بالنسب لانه ولد أخيه اقول وقوله الرضاعة من امها الخ لا حاجة اليه لان من رضع
من امرأة يحرم عليه اولادها من النسب وان لم ترضعه هم امهم كما اشار اليه فى الكفر وصرح به
فى النهر (سئل) فى رجل عقد نكاحه على امرأة وقبل الدخول بها اخبرته انه انها
ارضعتها معه وصدقتها الزوج مصر على ذلك وكذبها الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه
نصف المهر (الجواب) نعم قال فى البحر عن خزانه الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة
انا ارضعتها ما فهمي على أربعة اوجه صدقتها الزوجان او كذباها او كذبها الزوج وصدقتها المرأة
أو صدقتها الزوج وكذبها المرأة أما اذا اصدقاها ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل
بها وان كان قد دخل فلها مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن يتقران كان اكبر
رأيه انها صادقة فى اخبارها فارقها احتياطاً وان كان اكبر رايه انها كاذبة عسكها
وان كذبها الزوج وصدقتها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تسخط الزوج بالله ما تعلم
أتى اختك من الرضاع فان نكل فارق بينهما وان حلف فهي امرأته وان صدقتها الزوج
وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج فى حق المهر ان كانت مدخولاها
ويلزمه مهر كمال والا نصف مهر اه ومثله فى الاقروى تقلا عنه (سئل) فى رجل تزوج امرأة
ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعاً فى مدته ولم يدخل ولم يختل بها
اصلاً فهل يفرق بينهما ولا مهر لها (الجواب) نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا
كانت الشهادة على الزوجين فارق بينهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد
الدخول فلها الاقل من المسنى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى مجموعة قدرى
افندى عن المضمرات اقول وفى قوله فارق بينهما إشارة الى انه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى
كما عراه فى البحر فى آخر كتاب الرضاع الى المحيط ثم قال ولو شهد عندها عدلان على الرضاع
بينهما وهو يجحد ثم ماتا أو غابا بآى الشاهدان قبل الشهادة عند القاضى لا يسعها المقام معه
كما لو شهدا بطلاقها الثلاث كذا فى رواقه فى شرح المنظومة اه أى المنظومة الوهبية
وعله فى الثانية بأن هذه شهادة لو قامت عند القاضى ثبت الرضاع فكذا لو قامت عندها
(سئل) فى امرأتين اجنبتين ارضعت كل واحدة منهما اولاداً معلومين للاخرى ثم
ولدت احداً اهما ذكر او الانثى ولم يجتمعا على ثدى واحد بأن لم يرضع الذكر من ام الانثى
ولا الانثى من ام الذكر اصلاً فهل يسوغ لهما التزوج بالانثى (الجواب) نعم حيث
لم يكن بينهما رضاع وتخل أن تحت اخيه رضاعاً كما فى التذويرو وغيره (سئل) فى رجل له
أخت نسبية رضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل ان يتزوج تلك البنت (الجواب)

نعم له التزوج بأخت اخته ***(سئل)*** في امرأة زيدا أرضعت في مدة الرضاع ولدين امرؤ
 ويريد اخو زيد التزوج ببنت لعمرو لم يرضع من زوجة زيد أصلا فهل له ذلك ***(الجواب)***
 نعم أقول أي لأنها ليست بنت أخيه بل هي أخت اولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج
 بنت أخيه رضاعا كما هو المستفاد من المتن ولم يذكرها في المستثنيات ***(سئل)***
 في امرأة أخبرت رجلا بأنها أرضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا يئنه هناك ثم ماتت
 زوجته ثم إن المرأة اكذبت نفسها وقالت أخطأت ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك
(الجواب) نعم ***(سئل)*** في صبي ماتت أمه فرضع من خالته مع بنت لها في مدة
 الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت خالة ابنه التي هي أخت ابنه رضاعا فهل له ذلك
(الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعا تحل كما في الدر المختار فبالأولى أخت ابنه
 رضاعا ***(سئل)*** في رجل يريد أن يتزوج بأخت خاله رضاعا فهل له ذلك ***(الجواب)***
 نعم له ذلك لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كما في الدر المختار والبحر فأخت خاله بالأولى
 أقول أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب
 أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مسئلتنا ***(سئل)*** في رجل
 له زوجة يريد أن يتزوج عليها خالته من الرضاع فهل ليس له ذلك ***(الجواب)*** نعم لأنها
 ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخالتها ***(سئل)*** في رجل خطب امرأة
 وكانا رضيعا من جدتها لا ما فهل يحرم عليه نكاحها ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في امرأة
 قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العظيم أنها لم ترضعه أصلا وصدفها زيد على
 ذلك ويريد التزوج بابنته فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما
 وفي القنية امرأة كانت تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين
 ألقمتها ثديي ولا يعلم ذلك إلا من جهة ما جاز لا بنها ***(سئل)*** في صغير
 وصغيرة رضيعا من امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أبو الصغير أن يتزوج الصغيرة المزبورة
 فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم تحل له أخت ولده رضاعا كما في المتقى والتنوير وغيرهما
(سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل ***(الجواب)*** حجة الرضاع
 حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن إن وقع
 في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد أو بعده كما في البرازية أقول أي ترك احتياطا وذكر
 في البحر عن الكافي والنهاية أنه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجلا قبل العقد أو بعده ثم ذكر عن
 محرمات الحانية أنه لو أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح وإن أخبر بعد النكاح
 فلا حوط أن يفارقها ثم وفق بينهما اجمل كل على رواية أو حل الأول على غير العدل أو كذبت
 في حاشيتي عليه عن العلامة المندسى أن قول الحانية يؤخذ بقوله معناه يفتى لهم بذلك
 احتياطا فأمّا الثبوت عند الحاكم فيتوقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم
 في شرح النقاية نحو ذلك مع الإبان ترك نكاح امرأة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبقي

مطلب لدان تزوج باخت
 اولاد أخيه لابنت أخيه
 رضاعا
 مطلب أخبرت أنها أرضعت
 زوجته ولم يصدقها وكذبت
 نفسها تزوجها
 مطلب له التزوج باخت
 أخت ابنه رضاعا
 مطلب تحل له أخت خاله
 رضاعا
 مطلب ليس له الجمع بين
 المرأة وخالتها رضاعا
 مطلب لا تحل له من رضع
 معها من جدتها
 مطلب قالت أرضعت زيدا
 ثم رجعت له التزوج ببنتها
 مطلب أعطت ثديها صبية
 ثم قالت لم يكن فيه لبن جاز
 لأنها تزوج الصبية
 مطلب تحل له أخت ولده
 رضاعا
 مطلب لا يثبت الرضاع
 بشهادة النساء وحدهن
 مطلب في أخبار الواحد
 العدل الثقة بالرضاع

ما لو أخبر الواحد برضاع طارئ على العقد كما لو تزوج صغيرة فأخبر بأن أمه مثلاً أرضعتها بعد
العقد فذكر الزبلي أن خبر الواحد فيه مقبول وتسام الكلام عليه في البحر فراجع
(سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو
ويريد زيد تزويج ابنه المذكور بنت عمرو والمذكورة زعماً أمها تحمل لكونها لم ترضع من
زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضعت من زوجته صارت أخت ابنه فلا تحمل
لأنه ولا عبرة بزمانه المذكور *(الجواب)* نعم *(سئل)* في صبي رضع من امرأة وعمه
ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة بنتاً عمرها ستة فهل يحمل للصبي التزوج بالبنت المذكورة
(الجواب) نعم لأن الرضاع يعد مضي مدته وهي سنتان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون
محرمًا قال في الخلاصة ولا تنبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يقطع وبه يفتي القاضي
الامام اهـ

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام ليحجب زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج
الحاج من بلدتها ثم بعد أيام راجعها بالقول طائناً جواز ذلك وجب للناس ورجعوا في العام
المذكور ومضى من حين المراجعة المذكورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقرباً لطلاقها
المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوماً بينهم ثم طلقها ثلاثاً ويريد
الآن مراجعتها لعصمة بعد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أولاً واشتهر له فهل له
ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث *(الجواب)* حيث لم يفعل المحلوف
عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقاً بائناً لمسكتها نفسها والمراجعة للمذكورة غير معتبرة
لأنها لا بد من تجديد نكاح وقبل الحذف وحيث انقضت عدتها صارت اجنبية وإذا كان
انقضاء العدة معلوماً عند الناس يصح أن وله مراجعتها لعصمة بعد جديد برضاها كما نقله
الخبر الرولى عن القينة وفي جواهر الفتاوى أباها وأقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس
تنقض والا لا هو الصحيح وفي الخاتمة أباها ثم أقام معها زماناً ثم طلقها تنقض عدتها
لأن منكرها اهـ *(سئل)* في قوله روى طالق هل هو رجعي وهل يقبل منه دعوى
الاستثناء *(الجواب)* نعم هو رجعي كما أتى به التمرنشى والخير الرولى فراجع فتاويها
وفي فوائدهم شمس الأئمة الاويزجندى لو عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه
ولو ثبت بالبين لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية أقول وسيأتى أنه
يقبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع *(سئل)* في رجل طلق زوجته ثلاثاً فشهد
عنده عدلان أنك استثنيت موصولاً وهو لا يدكر ذلك هل يعتمد على قولها *(الجواب)*
أن كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن
يعتمد على قولها والا فلا قاضى خان من كتاب التعليق *(سئل)* في رجل حلف بالطلاق
من زوجته أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم *(الجواب)* يسأل منها عن فرحتها

مطالب في خبر الواحد
برضاع طارئ على العقد
مطالب حيث رضعت من
أمه لا تحمل له وإن كان رضاعها
بعده

مطلب الرضاع لا يحرم
بعد مضي مدته وهي سنتان
ونصف وإن لم يقطع

(كتاب الطلاق)

مطالب حلف ليحجب زوجته
في هذا العام ولم يفعل

مطالب حيث انقضت
عدتها صارت اجنبية فلا
يقع عليه طلاق بعدها

مطالب أباها وأقام معها
ان اشتهر طلاقها أو كان مقراً
به تنقض العدة والا فلا

مطالب روى طالق رجعي
مطالب لو عرف الطلاق
باخباره يسمع منه دعوى
الاستثناء

مطالب طلق وأخبره عدلان
أنك استثنيت هل يعتمد على
قولها

مطالب حلف أنها فرحت
بموت أخيها ان أخبرت
بفرحة أو وقع أو بعده فلا
مطالب الاصل فيما إذا
أخبرت عما هو شرط الحلف

فان أخبرت به لا يقع وان أخبرت انهم لم تفرج بذلك يقع الطلاق لانه لا يعلم الا من جهتها قال
 محمد بن الجامع اذا قال الرجل ان حضت حيضة فأنث طالق فكثت عشرة أيام ثم قالت
 حضت واطهرت واغتسلت وكذبها الزوج في ذلك فالقول قولها الاصل في جنس هذه
 المسائل أن المرأة اذا أخبرت عما هو شرط الحنف في اليقين بطلاقها وكذبها الزوج في ذلك
 نظر ان كان ذلك الشرط مما يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها الا بحجة لانها تدعى طلاقا على
 الزوج والزوج ينكر وان كان ذلك الشرط مما لا يطلع عليه غيرها كاطهر رالحيض فالقول
 قولها في حق طلاقها ان كان ما ادعت من الشرط قائما وقت الاخبار وان لم يكن قائما وقت
 الاخبار لا يقبل قولها الى آخر ما ذكره في الذخيرة في نوع اخبار المرأة عما هو شرط الحنف
 في اليقين بالطلاق والمسئلة في التنوير في باب التعليق هي قولهم ولا يعلم الا من - افراجها
 (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة باثني في مرض موته وهو صاحب فراش من غير
 سؤال منها لذلك ومات في عدتها فهل ترث منه (الجواب) ترث منه ان كانت وقت
 الطلاق من يرث كذا في التنوير والفصولين وقاضي خان طلقها ارجعها في صحتها مات في العدة
 ترثه وكذا الومات في العدة يرثها الزوج لا الوأبائها في صحتها مات في العدة وكذا الوأبائها
 في مرضه بأمرها لا ترثه فلو أباها بأمرها مات في العدة ترثه عندنا لا الومات بعد مضيتها
 فصولين من كتاب الطلاق آخر الكتاب (سئل) في رجل تشاجر مع رفيق له بينهما
 معاملات صدرت المشاجرة لاجلها فحلف بالطلاق انه أي الرفيق لو تراءى لي في الماء لا اشربه
 فاصد في ذلك عدم المعاملة معه من بعد فهل اذا رافقه ولم يعامله لا يقع طلاقه (الجواب) نعم
 والحالة هذه (سئل) في رجل حلف بالطلاق ان زيد أخذه منه سفر حلة فانكر زيد
 ذلك ثم اقر فهل لا يقع الطلاق المذكور (الجواب) نعم لأن الاقرار حجة قاصرة على المقر
 (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر من بلدته وسكت فقال عمرو وتعود سريعا
 فقال ولا اعود ما لم تمض سنتان وسافر الى بلدة بعيدة ومكث بها نحو شهر ثم عاد الى بلدته فهل
 لا يقع الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بحلفه (الجواب) نعم قال في الذخيرة اذا
 ألحق باليمين المعقودة بعد سكوتها شرطان كان الشرط له لا يلحق بالاجماع وان كان الشرط
 عليه يلحق وقال محمد بن سلمة لا يلحق وبه أخذ الصدر الشهيد اه وفي البرازية والمختار قول
 ابن سلمة وهو عدم الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يقتضيه ذلك التمراتشي
 وفي الخانية رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لانه قطع
 النفس تطلق ثلاثا والا فواحدة لان السكوت لانه قطع النفس لا يفصل اه (سئل) في رجل
 في رجل طلق زوجته قبل الدخول بها طلقة واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل بانث
 بالاولى لا الى عدة فلا يقع عليه الثاني (الجواب) نعم لان كل لفظ ايقاع على حدة
 فتنين بالاولى بلا عدة فتصادفها الثانية وهي بائنة فلا يقع كذا في الملتقى وغيره فله عقد
 نكاحه عايم ابرضاها بعقد جديد (سئل) في رجل بذقنه لزوجته دين فمسط عليه

مطلب طلقها باثني في
 مرض موته بلا سؤالها ومات
 في العدة ترث
 مطلب أبائهما في صحتها او
 في مرضه بأمرها مات
 في العدة لا ترث
 مطلب حلف لو تراءى لي
 في الماء لا اشربه ناويا عدم
 المعاملة لا يحنث بالمرافقة
 مطلب حلف أن زيد اخذ
 منه كذا فأبكر زيد ثم أقر
 لا يقع
 مطلب اذا ألحق بحلفه
 شرط بعد ما سكت لا يلحق
 مطلقا
 مطلب قال أنت طالق
 وسكت ثم قال ثلاثا الخ
 مطلب طلقها قبل الدخول
 ثم طلقها ثلاثا لا يقع الثاني

مطالب أقر أنه كسر من
القسط كذا لا عساره
وقع عليه
مطلب شرط الجذر أن
لا يمكن البراءة لولو
باستقراض أوهبة
مطلب ادعى أنه لم يعطها
نسياناً يقع عليه
مطلب قال روجي طالق
وكرر ثلاثاً وبالثا كيد
يقع واحدة ديانة
مطلب القاضي مأمور
بإتباع الظاهر
مطلب يترجئ التأسيس
على التاكيد
مطلب روجي طالق رجعي
و روجي فقط كناية
مطلب كل من كان القول
قوله أنما يصدق مع اليمين
مطلب المرأة كالقاضي
فلا تصدقه في قصد التاكيد
ولا تمكنه من نفسها
مطلب لا يقع الخلاق إذا
شك أنه طلق أم لا
مطلب لا يسكن القرية
مادام فلان شيخاً فعزل ثم
ولي لا يحنت بالسكنى
قوله أن الحلف لعل صوابه
الحالف اه
مطلب لا يأكل هذا الطعام
مادام في ملك فلان فباع
بعضه لا يحنت بأكل باقيه

كل يوم مصريتين وأقر أنه كسرهما من القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم
(الجواب) يقتضي ما أفتى به العلامة التمرناشي وقع عليه الطلاق المذكور لأن شرط
الجزآن لا يمكن البراءة لافي حيث أمكنه البر بفتحوا مستقراض أوهبة أو غير ذلك ولم يبرر وقوع عليه
(سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر حتى يعطى زوجته خرجية فسافر
ولم يعطها خرجية وادعى أنه نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم
يقع طلاق السامى قضاء فقط والمعمد أن السهو والنسيان مترادفان كما في الاشياء
(سئل) في رجل قال لزوجته روجي طالق وكررها ثلاثاً وبالثا كيداً
للاولى وزجرها وتخويفها وهو يحلف بالله العظيم أنه قصد ذلك لا غيره فهل يقع عليه بذلك
واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله مراجعة زوجته في العدة بدون اذنها حيث
لم يتقدم له عليه اطلقتان (الجواب) لا يصدق في ذلك قضاء لان القاضي مأمور بإتباع
الظاهر والله يتولى السرائر واذا دار الامر بين التأسيس والتاكيد تعين الحمل على التأسيس
كما في الاشياء ويصدق ديانة أنه قصد التاكيد ويقع عليه بذلك طلاق واحدة رجعية ديانة
حيث نواها فقط وله مراجعة في العدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها اطلقتان لان روجي
طالق رجعي كما في الفتاوى الخيرية والتمرناشي وغيرها وأما روجي فقط فانه كناية اذ هو
كاذبي كما صرح به صاحب البحر لكن لا يصدق أنه قصد التاكيد الا يمينه لان كل موضع كان
القول فيه قوله أنما يصدق مع اليمين لانه امين في الاخبار عما في ضميره والقول قوله مع يمينه كما
في الزباني وأفتى بذلك التمرناشي وقال في الخيانة لوقال أنت طالق أنت طالق أنت طالق
وقال أردت به التكرار صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثاً ومثله في الاشياء والحدادي
وزاد الزباني أن المرأة كالقاضي فلا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك او علمت به لانها
لا تعلم الا الظاهر اه (سئل) في الرجل اذا شك أنه طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق
(الجواب) نعم لا يقع كما في الاشياء اي في قاعدة الاصل براءة الذمة (سئل) في قروي
حلف بالطلاق أنه لا يسكن في هذه القرية مادام فلان شيخاً فيها ورجل منها فوراً بزوجته
وجميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور عن المشيخة ونصب غيره شيخاً مكانه ثم رجع الحالف
الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المعزول الى المشيخة فهل انحلت اليمين بذلك أولاً
(الجواب) نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المزبور فلا يقع عليه الطلاق المذكور ولو عاد
الشيخ الا قول للشيخ قال في التنوير كلمة مارال ومادام وما كان غاية تنهى اليمين بها قال
العلاءي فلو حلف لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنت لانتهاء اليمين
وكذا الاية كل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنت بأكل باقيه لانتهاء
اليمين يبيع البعض اه وأفتى بذلك الشيخ الرملي والشيخ الحائث وصورة ما أجاب به الرملي
اذا صل أن الحلف اذا جعل غاية وفاته تبطل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك
فروا بقول الحالف مادام او كان او استمر او استقر او طول ما الامر كذا او ما زال ونحو ذلك

من كل ما يوجب التوقيت يقتضى الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومية
وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منتبهة فلا يحنث صرح به في الظاهرية وجامع الفتاوى
وفتاوى الفضلى وفتاوى أبى الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب والحاصل أن النقل
مستفيض في المسئلة اهـ (سئل) في رجل أذعن عليه زوجته أنه حلف بالطلاق
أنه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش وأنه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه
ولا بينة فكيف الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك يمينه بالنسبة الى وقوع الطلاق
اقول وسيأتى أواخر الباب نقل المسئلة (سئل) فيما إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه
لا يساكن صهره في هذه القرية فهل إذا ساكنه فيها وكان كل منهما في دار على حدة لا يحنث
(الجواب) نعم كما في الذخيرة حلف لا يساكن فلانا بالكوفة فهو على النساكنة في دار
بالكوفة حتى لو سكن الحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنث لأن النساكنة هي
المخالطة وذلك لا يوجد إذا ساكن في دارين وتخصيص الكوفة بالذكر لتخصيص اليمين بها حتى
لا يحنث بالمساكنة في غيرها إلا إذا توى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فيحنث
يكون على مانوى لانه شدد الأمر على نفسه وكذلك إذا حلف أن لا يساكن فلانا في هذه
القرية فهو على أن يساكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك إذا حلف أن لا يساكنه
في الدنيا ذخيرة من الأيمان في نوع آخر في السكنى (سئل) في رجل له زوجة موافقة
لأتمها مطيعة لها وكل منهما في مسكن على حدة فقال لزوجته مادمت معك تكونى طالقة
فانقطع عن موافقتها واطاعتها مدة ولفظ تكونى مغلب في الحال وبنته في المعية المذكورة
ما ذكر من الموافقة والاطاعة لها فالحكم (الجواب) صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق
الا إذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة فإذا
عادت لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لأن كلمة مادام غاية تنتهى اليمين بها كما تقدم
عن التبرير وشرحه (سئل) في جماعة خادمين في باب حاكم حلفوا بالطلاق أن عاد
زيد لخدمته ليخرجون من بابه فإذا عاد زيد لخدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا
الخدمة مدة فهل يروا بيمينهم وإذا عادوا بعد ذلك إلى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تدخل دار أبيها إلى سنتين ثم مات
الأب في السنتين عن ورثته وتركه وعليه دين غير مستغرق لتركته فهل إذا دخلت الدار
الآن لا يقع الطلاق (الجواب) نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فأت صاحب الدار ثم
دخل الحالف أن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث لأنها انتقلت للورثة بالموت وإن
كان عليه دين مستغرق قال محمد بن مسلمة يحنث لأنها بقيت على حكم ملك الميت وقال النقيب
أبو الليث لا يحنث وعليه الفتوى لأنها لم تبقى ملكا للميت من كل وجه اهـ من البحر من باب
اليمين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حصل له دهش زال به عقله وصار
لا شعور له لا مرعز له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يارب أنت تشهد

مطلب حلف لا يسافر حتى
يدفع لها كذا وتال دفعت
وكذبه فالقول له

مطلب حلف لا يساكن
صهره في هذه القرية فساكنه
فيها وكان كل منهما في دار
على حدة لا يحنث

مطلب وكذا إذا حلف
لا يساكنه في الدنيا
مطلب مادمت معك
يعنى في الاطاعة تكونى
طالقة

مطلب المضارع لا يقع به
الطلاق الا اذا غلب في الحال
مطلب ان عاد فلان
ليخرجون فعاد وخرجوا ثم
رجعوا لا يقع

مطلب حلف لا يدخل دار
فلان فات صاحب الدار الخ

مطلب في طلاق المدهوش

على اني طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته المخصوصة بالثلاث على اربع مذاهب المسلمين
كلما حلت تحرم فهل لا يقع طلاقه **الجواب** **﴿**الدهش هو ذهاب العقل من ذهل او روله
وقد صرح في التذویر والتأرخانية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث
حصل للرجل دهش زال به عقله وصار لا شعوره لا يقع طلاقه والقول قوله يمينه ان عرق
منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء الابينة كما صرح بذلك علماء الخفية رحمهم
الله تعالى **﴿**سئل **﴿** في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول بها انها تروح
طالقة ولم يسبق له عليها طلاق املا وقد غلب المضارع في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة
رجعية وله مراجعتها في المدة بلا انهاء **﴿** الجواب **﴿** نعم **﴿** (سئل) **﴿** في رجل حلف
بالطلاق على أخته البالغة السائمة في دار أبي زوجها قائلا لا اخليك تسكنين مع حماتك
في الدار المزبورة والرجل لا يملك منع مسكنها بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير بارا ولا يقع
طلاقه **﴿** (الجواب) **﴿** حيث لم تكن الدار للخالف فنعها بالقول دون الفعل لا يحنث كما
في الخانية والبرارية من الايمان في اليمين على فعل الغير ورسائل العلامة الشرنبلالي رجل
حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار ان كانت الدار للخالف فنعها بالقول ولم يمنعها بالفعل حتى
دخل حنث في يمينه ويكون شرطه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار
للخالف فنعها بالقول دون الفعل لا يكون حائثا اه خانية من الايمان من فصل التزويج اقول
وسياتي زيادة نقل في المسئلة في اواخر الباب **﴿** (سئل) **﴿** في رجل حلف بالطلاق ان لا يدخل
دار اهل زوجته فوقف عند بابها فقلته حسانه ودفعه عنها حتى ادخل مكرها غير راض
بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها **﴿** (الجواب) **﴿** نعم اقول معناه انه ادخل بسبب
الن والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يسند اليه الدخول كالمسقط من علو وليس المراد
انه اكره على الدخول بالاكره الشرعي الذي يكون بالتعود وخوف التلف لما في البحر من
انه يحنث به لما عرفت ان الاكره لا يعدم الفعل عند تناظره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام
فاكره عليه حتى اكله حنث ولو اوجزه في حانه لا يحنث كذا في فتح القدر وفي المجتبى لو حبس
به الريح زاد دخله لم يحنث اه فاذا لم يحنث بفعل الريح لا يحنث بفعل فاعل مختار بالطريق
الاولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين **﴿** (سئل) **﴿** في رجل قال له زد
دخل عمر وعند زوجتك يفعل شيئا فاحشا فقال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالقة ثلاثا
ولم يصدر شي من ذلك اذ لا فالحكم **﴿** (الجواب) **﴿** حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق
الا اذا التحق وقوع ذلك رايه من مسائل المجازاة لان التكلم غيرها **﴿** (سئل) **﴿** في رجل
تساهج زوجته فقالت له يا عرصي فقال له ان كنت عرصي تكوني طالقة ثلاثا فكيف
الحكم **﴿** (الجواب) **﴿** ان كان ذلك في حال الغضب تطلق لان كلامه يحتمل على المجازاة
وان قال نويت التملق صدق ديانة لا قضاء وان كان ذلك في غير حالة الغضب ونوى به
التمليق ولم يكن متصفا بالشرط لا يقع عليه الاطلاق امرأة قالت لزوجها يا سقطة ايا فرطبان

مطلب القول قوله يمينه
ان عرق منه الدهش والا
فلا

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث انها تروح طالقة
وقع واحدة رجعية
مطلب لا اخليك تسكني
يكفي المنع بالقول ان لم يمكنه
بالفعل

مطلب لا يدع فلانا يدخل
مطلب حلف لا يدخل
فدفع حتى دخل مكرها
لا يحنث

مطلب قيل له دخل فلان عند
زوجتك يفعل بها فقال ان
كان كذلك فهي طالقة
مطلب قالت له يا عرصي
فقال ان كنت عرصي فأنت
كذا

أوبيا كشعان اوشيا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت طالق ثلاثا اختلفوا
في ذلك فقال الفقيه ابو جعفر وابوبكر الاسكافي تطالق المرأة كما قال سواء كان الزوج كما
قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة ظاهرا اجزاء لا بداء المرأة زوجها
فان قال الزوج نويت به التعليق قال ابوبكر الاسكافي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين
في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهرا وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك
في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب
ينوى في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا خافية من
كتاب التعليق وقال في البرازية بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة
الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اهـ (سئل) * في رجل قال لزوجته
على الحرام لتذهبين في غدا لي بيت اهلك وأعطينك حقتك يعني مؤخر صداقها فذهبت
في الغد لي بيت اهلها ودفع لها مؤخرها ووضع به حيث تناله يدها فامتنعت من اخذه فهل
لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) * نعم برأيه لا قضين ذلك اليوم لو وجدته
فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو أراد قبضه والا لا تنوير عن الظهيرة (سئل) *
في رجل حلف بالحرام الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلفه في جمعة عيد
الاضحى فلم يدخله حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الآن لا يقع عليه
الحرام (الجواب) * الايام معرفة تنصرف الى عشرة عند أي حنيقة رحمه الله وقال
صاحبه تقع على جمعة كما في الملتقى فحيث مضى من حلفه عشرة ايام لا يحنت اذا دخل
المكان المزبور (سئل) * في رجل طلب منه أخو زوجته طلاقها فقال الرجل فلان
وكلي ان شاء الله فعلة فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) *
المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقعن
والا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة كازروني عن الحانوتي ومثله في الخانية
من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكاله أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل
ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة اهـ لكن في مسئمتها لا يقع شيء عندهم
جميعا حيث انشا قال في الملتقى من شتى القضاء وذكر ان شاء الله في آخر صك يبطل كله
وعندهما آخره فقط وهو استعسان وهذا أضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو
الوكالة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) * في رجل حلف بالعلاق ليتزوجن قبل مجي
الحاج فعقد عقده على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) *
نعم أفتى به المرحوم الشيخ اسماعيل قال في الاشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع
لوحلف لا ينكح فلانة حنت بالعقد لانه النكاح شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف
لا ينكح زوجته فانه لاوطء اهـ وهذا في النكاح في التزوج بالاولى قال في البصر عن الصحاح
النكاح الوطء وقد يكون العقد تقولا نكحتها وسكت هي أي تزوجت وهي ناكح من بني

مطلب حلف ليعطينها
مؤخرها غدا فوضعه بحيث
تناله يدها ولم تأخذ لا يحنت

مطلب حلف بالحرام الثلاث
أن لا يدخل مكان فلان هذه
الايام فهو عشرة ايام عند
الامام

مطلب حلف لا يدخل مكان
فلان هذه الايام فدخل بعد
عشرة ايام لا يحنت

مطلب قال فلان وكلي ان
شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم
ينو الموكل الثلاث لم يقع
مطلب اذا ذكر ان شاء الله
في آخر الصك يبطل كله
عنده

مطلب حلف ليتزوجن بر
بجزء العقد

فلان أي ذات زوج اه ففسر النكاح الذي هو العقد بالترزوج (سئل) في رجل سئل
عن زوجته فقال أنا طلقته وعدت عنها والحال انه لم يطلقها بل أخبر كما إذا فاسا الحكم
(الجواب) لا يصدق قضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى وفي اليلاني عن شرح نظم
الرهبانية قال أنت طالق أو أنت حرو عنى به الاخبار كذبا وقع قضاء الا اذا اشتهر على ذلك
اه وفي البحر الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لادبانه اه وبمثلله أفتى الشيخ اسماعيل
والعلامة الخیر الرملی (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلانا فشاركه
بمال ابنه الصغير والحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث كما صرح به
في البحر (سئل) في رجل عزم قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي أخذته والذي
أخذته يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) *
اذا عقد نكاحه فضولي وأجاره وبالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أفتى
شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرية في الثاني من الطلاق قال لو قال ان
تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيخير
بالفعل ولا يحنث اه وكتب المؤلف هنا سؤالا وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن
افندي العمادى وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقدلى
النكاح فضولى أو أجزت بقول أو فعل فتكون طالق ثلاثا أيضا وأراد التزوج فكيف الحيلة
الجواب له في التزوج حيلتان الاولى أن يتزوج امرأة فتطلق ثلاثا فيحنث وتخل اليمين
في حقه فيجعل له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كفاي شرح
المجمع الثانية أن يتزوجها بامرأة فضولى بغير أمرها فيحيزه هو فيحنث وتخل اليمين قبل اجازة
المرأة لا الى جزء لعدم الملك ثم تجيزه المرأة فاجازتها لا تمل أى لا تنبت العقد فيجده ان النكاح
بمباشرة فضولى واجازتها له كما ذكره في جامع الفصولين فيما اذا قال كل امرأة أتزوجها
أو يتزوجها غيرى لاجلى وأجيزه فهي طالق ثلاثا ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط
في جانب الفضولى بكلمة ان وهي لا تقتضى التكرار اتفاقا فاف كان مساع هذه الحيلة هنا أولى
كتبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه اه مختصرا أقول وارجع الى ما مرأوا من كتاب النكاح
وارجع ايضا الى ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان (سئل)
في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة
منهما ولا نية له فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل
له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما
لا أصدقه وأبينهما منه ولو كان دخل بهما فله أن يوقع الطلاق على احدهما اه ووجهه أن
تفريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحكم من الطلاق الصريح
أقول أى اذا كثر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى واحدة
منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تفريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال

مطلب اخبر بالطلاق كاذبا
وقع قضاء لادبانه
مطلب حلف لا يشاركه
فشاركه بمال ابنه الصغير
لا يقع
مطلب قال ان تزوجت
امرأة فهي طالق فالحيلة أن
يعقد له فضولى الخ
مطلب فيما لو قال كلما
تزوجت امرأة أو عقدلى
النكاح فضولى أو أجزت
بالقول أو الفعل

مطلب حلف بالطلاق وله
امراتان له أن يوقعه على
احدهما

أحد المأفطين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانها تبين بالاولى لا الى عدة
فيتعين صرف كل واحد من المأفطين الى امرأة حتى لا يلزم ابطال احد المأفطين أما لو كانتا
مدخولاً بهما يمكن صرف كل من المأفطين الى امرأة واحدة فتعلق بهما طلقتين لكن لا يخفى انه
لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرير التطبيق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ
واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البصر عن البرازية من
الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان
طلقت احدهما باثنا او رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان
كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اهـ (سئل) في رجل قال لا آخر قل لامرأتى تكون
طالقة بالثلاث ولم يقل لها الا آخر شيئاً فهل لا تعلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه توكيل
كما صرح به في البرازية في نوع في ألفاظه (سئل) في رجل اخذت زوجته خاتمه وامتنعت
من رده له فقال لها ان لم تعطيني اياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم تعطه له في اليوم
المدكور ولم ينو بذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك انعوا ولا يلزم به شيء (الجواب) حيث
لم ينو شيئاً فهو لغو وان نوى بأنت على مثل امي برا او ظهاراً أو طلاقاً صحت نيته والا ينو شيئاً لغواً
ونتهين الا قول اى البريعنى الكرامة علائق من الظهار وأفتى بذلك الخير الرملى وقال ولا فرق
بين التعليق والتخيير فان الظهار بما يجوز تعليقه اهـ (سئل) في رجل شك انه طلق
واحدة أو أكثر فهل يبنى على الاقل (الجواب) نعم وفي الاشبهاء من قاعدة اليقين
لا يزول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر يبنى على الاقل اهـ ومثله في الدرر الملاحق (سئل)
في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلى يعنى لا يدع زوجته تروح الى بيت اخيه فهل اذا راحت
في غيبته ولا اذ نه ورضاه ولا تخليته لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تذهب بتخليته والمسئلة
في الخيرية (سئل) في رجل قال تكون زوجته طالق الا أن يشاء الله متصلاً مسموعاً
فهل تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع
تقلاً عن الحاوى للامام الجليل محمد بن البخارى (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق انه
لا يشتغل عند عمر والا توفى طول ما هو معلم في هذا الاتون وترك عمر والشغل فيه أكثر من
سنة ثم عاد اليه ويريد زيد الآن الشغل فيه عند عمر فهل لا يقع عليه الطلاق
(الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهى طول ما هو معلم في هذا الاتون وفاتت بخروج
عمر ومنه كما ذكر فقد بطلت يمينه فاذا اشتغل الآن لا يقع عليه ما ذكر وتقدم نقل المسئلة
(سئل) فيما اذا كان لزيد زوجتان قديمة وحديثة فقال للقديمة ان طلقت الحديثة فانت
طالق قبلها ثلاثاً فاذا طلق القديمة طلقة رجعية ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد
مراجعة القديمة بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على
القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد انحلت اليمين
ووجد الشرط لافى المياك فبطلت اليمين ولا يترتب عليه الجزاء لغوات المحل كما صرح بذلك

مطلب قل لامرأتى تكون
كذا فلم يقل لها لا يقع شيء
مطلب تكوني مثل أمي ولم
ينو شيئاً لا يقع شيء
مطلب شك هل طلق واحدة
أو أكثر يبنى على الاقل
مطلب حلف لا يخلى تاروج
فراحت في غيبته بلا تخليته
لا يقع
مطلب تقبل دعواه
الاستثناء حيث لا منازع له
مطلب حلف لا يشتغل
عنده طول ما هو معلم الخ
مطلب قال ان طلقت
الحديثة فانت كذا
فطلقتها ثم بعد العدة طلق
الحديثة الخ

في المنع والدرر وغيرها وكذا في البعز من باب التعليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق
انه لا يسكن صهره في داره ثم آخرها من اجنبي والمستأجر اسكن الصهر المذكور في تلك الدار
بدون اذنه ولا رضاه وامره صاحب الدار بالخروج في المثل امره فهل لا يحنث (الجواب) نعم
ونعم وافتي العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ما صورته في رجل حلف لا يسكن فلا ياداره
فيسكن من غير اذنه هل يحنث أم لا فأجاب أن يسكت بعد سكنه ولم يأمره بالخروج يحنث
وان امره ولم يخرج لم يحنث أقول تقدم عن الحسانية أن كانت الدار للحالف فشرط البر المانع
بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائفا
فتنبه (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤثر مكانا معلوما له وهو من يلبس بنفسه
ويريد توكيل غيره بالايحارفة الحكم (الجواب) لا يحنث إذا أمر بالايحار ان كان ممن
يباشر ذلك بنفسه والمستثناة في التنوير وغيره من المتون في الايمان (سئل) في رجل
مرض مرضا وصل فيه الى اختلال العقل بحيث اخذل كلامه المنطوق وباح بصره المكتوم
وصدر منه ما يصدر عن المجازين فطلق زوجته في هذا الحالة فما الحكم (الجواب) إذا
ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يصاب بصدق إذا كان الخال على هذا
المتوال فإنه حقيقه مجنون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته
فقال له ان فت حق ابتك وهو المهر المؤجل تكن طالق لا تافق ال لا أفوت من حقها ولا تلسا
قال الحكم (الجواب) للمشاجرة هنا تدل على حط للمهر عنه فورا فيحس علق طلاقها على
فواته مهرها بمعنى خطه عنه وجوابه في الحال انه لا يفوت منه شيئا فلا يقع طلاقه المذكور
لانه لم يوجد المعلق عليه فورا أقول يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت القرينة على
الفور قال في التنوير بشرط للحنث في ان خرجت مثلا لمريد الخروج فعليه فورا إذا
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلا نه فهل إذا تزوجه
فضولي واجازد بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم لا يحنث وبه يقضى كما في الدرر
المتعار عن الحانية (سئل) في مريض مرض الموت طلق زوجته للدخول بها اطلاقا
بائنا بسؤالها ثم مات في عدتها فهل لا ترث منه (الجواب) نعم حيث آياتها بسؤالها
لا ترثه (سئل) في رجل ساكن مع عمة في دار وحلف بالطلاق أنه لا يساكن عمة في دار
ولم يعين ابل فذكرها ويريد ان الا ن قسمتها واقامة حائطا بينهما وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه
ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنث الحالف بذلك (الجواب) نعم قال
في البحر ولو حلف لا يساكن فلا نافي دلوه وسمى دارا بعينها وقسمها واضرب كل واحد منهما
حائطا وفتح كل منهما بابا لنفسه ثم سكن الحالف طائفة والآخر في طائفة حث الحالف
ولو لم يعين الدار في يمينه ولكن ذكر دارا على التذكير وبقي المسئلة بحالها لم يحنث اه
(سئل) في رجل فقله كرسى فاتهم زيدا باخذنه وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان
لم يأخذ زيدا الكرسى للزقوم تكن زوجته طالقا فظهر الكرسى عند الغير فكيف الحكم

مطلب حلف لا يسكنه
في داره فأجرها واسكنه
المستأجر لا يحنث

مطلب حلف لا يؤثر فامر
غيره بالايحار لا يحنث ان
كان ممن يباشر ذلك
مطلب لا يقع طلاق
مريض اختل عقله

مطلب قال ان فت مهر بنتك
تكن طالقاهو على الفور
بقرينة المشاجرة
مطلب حلف لا يتزوج
فزوجته فضولي واجازد بالفعل
لا يحنث

مطلب طلقها بائنا بسؤالها
ومات في عدتها لا ترثه
مطلب حلف لا يساكن
عمة في دار ولم يعين قد قاسما
وساكن كل في طائفة
لا يحنث

مطلب ان لم يكن زيدا اخذ
الكرسى تكن زوجته كذا
فظهر الكرسى عند الغير الخ

(الجواب) مقتضى السؤال انه علق طلاقها على الشرط المنفي ووجود الكرسي عند الغير يحتمل انه بعد أخذه دفعه لغيره فحصل النكاح والنكاح ثابت بيقين فلا يزول بالشك إلا أن يتحقق عدم أخذه ولو بالبينة وإن كان نفيها حال في المنع والهلاوى على التنوير البينة تقبل على الشرط وإن كان نفيها كان لم تنجى مهرق المائلة والمرأى كذا فشهدا انها لم تنجى قبلت وطلقت اهـ هذا ما ظهر لنا الآن *(سئل)* في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقاً بائناً ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج الزبور *(الجواب)* نعم قال في الكثر من باب طلاق المريض طلقها رجعياً أو بائناً في مرضه وماتت في عدها ورثت اهـ قيد بموته لانها لو ماتت هي وهي مريضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقها اياها رضى باسقاط حقه نهروه لانه في البحر عن المحيط *(سئل)* في رجل قال لزوجته تكون طالقاً على ألف مذهب ولا نية له فهل يقع عليه بما ذكر طلاقاً واحداً رجعية وله مراجعتها في العدة بلا ذنهاب حيث لم يكن مسبوقاً بهما عاقتين *(الجواب)* نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرملى *(سئل)* في رجل حلف بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة للموضع الغلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق *(الجواب)* نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الرواخ مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور فتاوى الشلبي من الطلاق *(سئل)* في شخص أراد أن يقول لزوجته أنت خارجة عن طاعتي فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحاً ويقع الطلاق او كناية فيقتصر الى النية أم لا *(الجواب)* لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء حال في الخلاصة وطلاق المازل وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال السكال وقوله فيمن سبق لسانه واقع اي في القضاء ثم قال السكال وسيدكر في أنب طالق اذا نوى به الطلاق من الوثاق يد بين فيما بينه وبين الله تعالى مع انه اصريح صريح في الباب اهـ هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقاً بالصريح أم على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضاً إلا بالنية فقد صرح في الوجيز ابرهان الاثمة انه لو قال فحلفت النكاح بيني وبينك ولم يسبق بيني وبينك لا يقع إلا بالنية ولا يخفى أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأفاد في الدر المختار أن المنطوق هو الذي أراد انكلم فجبرى على لسانه الطلاق أو تناقض به غير عالم بعناه او غافلاً او ساهياً أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط اهـ *(سئل)* في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية واربدن بوش اول يعنى روجى منى طالقاً ويريد مراجعتها في العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً فهل له ذلك *(الجواب)* نعم والطلاق بقوله بوش اول رجعي كما أفتى به شيخ الاسلام ابو السعود رجعية من الطلاق *(سئل)* في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها فحلف بالطلاق الثلاث ليتزوجن ولا نية له سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على الفور فسا الحكم *(الجواب)* حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جزء من حياتها اذا

مطلب البينة تقبل على الشرط وإن كان نفيها

مطلب أيها في مرضها في صحته وماتت في العدة لا يرثها

مطلب تكون طالقاً على ألف مذهب وقعت رجعية مطلب حلف لا يروح معهم للموضع الغلاني فاجتمع بهم فيه لا يقع

مطلب أراد أن يقول أنت خارجة عن طاعتي فسبق لسانه وقال عن عصمتي لا يقع ديانة

مطلب أنت خارجة عن عصمتي من الكنايات

مطلب قوله بالتركية واربدن بوش اول يقع به رجعي

مطلب حلف ليتزوجن لا يقع الا في آخر حياتها

لم يترج وفي هذه الصورة اذا عقدت كاحه ولم يدخل بها يبر بالعقد كما مر فقله ***(سئل)***
 في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة
 أو بالثلاث راحت أسبيلها ولم يزد على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلاً يريد
 ردها بعصمته بقدر جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بجوابه المذكور ***(الجواب)***
 نعم ***(سئل)*** في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في صحتها ثم ماتت في العدة فهل يرثها
(الجواب) نعم طلقها رجعيًا في صحتها فماتت في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرثها
 الزوج عادية من الأحكامات في الطلاق ومثله في الملاء من طلاق المريض والبصر وغيره
(سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاق واحدة ولم يذمته مؤخر مداتها نريد
 أخذها منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك ***(الجواب)*** نعم وتقدم نقلها في باب المهر
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة
 بالثلاث وسئلت فقالت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض
 في الطلاق بعد تعليقه بغرضها ***(الجواب)*** حيث علق على غرضها ولا غرض لها في ذلك
 لا يقع عليه الطلاق المذكور ***(سئل)*** في رجل قال لزوج أخته طلق أختي فقال ان
 كان لك خاطر تكون طالقة فقال الأخ ايس لي خاطر فهل لا يقع عليه الطلاق ***(الجواب)***
 حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق ***(سئل)*** في رجل حلف بالطلاق
 من زوجته ليتزوجن عليهما ثم مات ولم يترج عليهما فهل ترثان منه ***(الجواب)***
 نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم أطلقك او ان لم أترج عليك فأنت طالق ثلاثا
 فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها شريح المتقي للعلاء من طلاق المريض
 أقول والفرق انه يموت به بقاء أحكام الزوجية لوجوب العدة عليها بخلاف موته اولد الوما هو
 كان له أن تقسمه ولو ماتت هي لا يغسلها ***(سئل)*** في رجل له زوجتان احدهما حاضرة
 معه والاخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطبا لها ومشيها اليها روي طالقة بالثلاث
 فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى الغائبة ***(الجواب)*** نعم وفي الخانية
 آخر كتاب الطلاق قبيل فصل الكذابات رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير إذني
 فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعله حلف
 بطلاق غيرها فكان القول قوله اه أقول وكتبت على مسألة الخانية هذه في حاشيتي
 على البصر عند قوله في اول باب الصريح قه بخطابها الخ كلاما حسنا ووقفت بينه وبين
 ما في القنية عن المحيط رجل دعه جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني
 لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق وقال صاحب القنية لا تطلق ديانة اه ***(سئل)***
 في قروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وتجاوز عمران ابن زوجته
 وعياله واكثر أمتعه ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غيرها مدة ثم أراد الرجوع الى
 قرية فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور ***(الجواب)*** نعم وفي فتاوى الرحيمي

مطلب خايعها ثم سئل كيف
 طلقها فقال ان كان بالواحدة
 أو بالثلاث راحت أسبيلها الخ
 مطلب طلقها رجعيًا
 في صحتها وماتت في العدة
 يرثها

مطلب طلقها رجعيًا لها
 أخذ مؤخرها بعد العدة
 مطلب ان كان لك غرض
 في الطلاق تروحي طالقة
 فقالت لا غرض لي فيه لا يقع

مطلب حلف ليتزوجن
 عليهما مات ولم يترج
 يرثان منه

مطلب له زوجتان فقال
 لاحدهما روي طالقة
 لا تطلق الاخرى

مطلب حلف ليرحلن من
 القرية

من الايمان اجاب لا يقع عليه الطلاق حيث بر يمينه ورجل يجاوز الامران بالاehl والاثان
ولم يبق لوازم السكن لان الرحيل الانتقال عن المكان كما ذكرنا في عرف اهالي القرى
وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اه ومثله في فتاوى الترمذاني من الايمان فراجع
(سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وأمانة ليوصلها بكر فلما طالبه بكرها انكرها وحلف ساهيا
بالحرام انه لم يدفعها زيد له ثم تذكر أنه دفعها له فهل تقع عليه طلاق بائنة *(الجواب)* يقع
طلاق الساهي والمسئلة في شرحي العلاي على التنوير والمقتضى عن القمع *(سئل)*
في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقة المراهق تزويجا شرعيا
ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بالابلاج الحشفة مع التقاء الختانين ثم وهبه منها وانقضت
النكاح وانقضت عدتها فهل تحل لاول *(الجواب)* نعم والمسئلة مفصلة في شرح التنوير
من باب الرجعة وفي الاشياء في فس الحيل اقول ولا بد في ذلك من اذن ولي المرأة ان كان
الرقيق غير كف لها كما في باب الكف *(سئل)* فيما اذا حلف زيد بالحرام أنه لا يحمده
أرض عمر فحصدها وبانت وانقضت عدتها بالحض ثم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق
الثلاث المزبور *(الجواب)* نعم والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به أو رجما كذا في القمع يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن مادامت
المطلقة في العدة فلو قال له أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو خالعهما على
مال ثم قال له أنت طالق أو طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعدما أبانها كذا في النهر
(سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها على مال دفعت له ثم طلقها ثلاثا في ذلك
اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره *(الجواب)* نعم كافي فتح القدير
(سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم قبل فعله المزبور خلعها ثم بعد يوم
راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور *(الجواب)*
نعم قال في الكنز وزوال الملك بعد اليقين لا يبطلها الى زواله ببادون الثلاث بأن يطلقها بعد
التطبيق واحدة او اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلق بجر وعام
الكلام فيه *(سئل)* في رجل أراد أن تزوج ابنته من آخر في هذه الليلة فحلف اخوها
بالطلاق من امرأته أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه أخته فصارت أخته في ذلك
الليلة فهل طلق امرأته واحدة فاذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود الى عصمتها
اولا *(الجواب)* نعم طلق طلق واحدة قال في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق
لا تذوق طعاما ولا شربا فادق أحدهما حث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا أما اذا
حلف لا تذوق طعاما ولا شربا فادق أحدهما لا يحث اه يعني أن لا النافية اذا اعادها
في العطف يحث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا واذا
راجعها والحالة هذه تعود الى عصمتها فتاوى الرحيبي اقول مقتضى حثه بكل من المعطوفين
فيما اذا كرر لا النافية أنه لو ذاق طعاما واذق شربا ايضا يحث مرتين لانه صاريين وكذا

مطلب حلف انه لم يدفعها
له ثم تذكر وقوع

مطلب طلقها ثلاثا ثم تزوجها
لرقيقة ثم وهبه منها الخ

مطلب طلقها وانقضت
عدتها ثم طلقها ثلاثا يلحق

مطلب طلق المدخول بها
على مال ثم طلقها في ذلك
اليوم ثلاثا يقع الثاني

مطلب حلف لا يفعل كذا
ثم خلعها ثم تزوجها ثم فعل
وقع

مطلب حلف لا يصير هذا
الشيء ولا تذوقه أخته فصارت
الخ

مطلب اذا كرر لا النافية
يحث بكل من المعطوفين

في الصورة المسئول عنها الآن يقال انه فيه ايمان واحدة لان قول الحالف ولا تذوقه يعني قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كان المحلوف عليه شيء واحد فتأمل ولا تدخل المحل قد اشكل * (سئل) * في رجل حلف بالحرام انه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيتين ولم يسبق له عليها طلاق اصلا ويريد الان مراجعتها في العدة برضاها بعد حديد فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق على زوجته ان لا تخرج الا باذنه ثم قال لها اذنت لك بالخروج كلما أردت فهل اذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث * (الجواب) * نعم لا تخرجي بغير اذني أو الا باذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاي شرط لا لبر لكل خروج اذن الا لفرق أو فرق أو فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتدخل عينه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك مع عند محمد وعليه الفتوى ولو اجمية اه هلائي على التنوير من باب اليقين في الدخول والخروج * (سئل) * في رجل به داء الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكرره منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله لدي بنة أخبره بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه * (الجواب) * نعم والصرع اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عمادة من الاحكامات من كتاب الطلاق * (سئل) * في امرأة اتهمت زوجها بأنه أخذ لها أمتعة مملوكة فأذكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فترافع الادي حاكم شرعي وأدعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله بالبينه الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث * (الجواب) * حيث ثبت اقراره بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في المنصول العمادية وجامع الفصولين * (سئل) * في رجل حلف لا يدخل دار زوجته في هذه السنة فضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار الا في غرة محرم السنة التي تليها فما الحكم * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك فاضيان والمسئلة في البحر من الايمان * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلق زوجته بعد العيد يعني عید رمضان سنة كذا ولم ينو القور ولا قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العید طلقة رجعية وراجعها في العدة بلا اذنها ولم يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال لها ان لم أوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمرك بيديك في طلاقك متى شئت فضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به القور لها الا يقاع والافلاح حتى يموت أحدهما ان لم ابعث اليك النفقة من بخاري الى عشرة أيام فانت كذا فأرسل اليها قبل اقضاء العشرة من كرمينة طلقت لعدم حصول الشرط بزازية قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز الخلع * (سئل) * في رجل قال لزوجته تكوني طالقة ثلاثا بصيغة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفا فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما أفتى به الخیر الرملی وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على البحر فراجعها * (سئل) *

مطاب حلف لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد الخ
مطاب حلف لا تخرجي الا باذني ثم قال اذنت في الخروج كلما أردت سقط الاذن
مطاب لا يقع طلاق المصروع حال صرعه

مطاب حلف على عدم الاخذ فأثبتته بالبينه وقع الطلاق

مطلب لا يدخل في هذه السنة فدخل في محرم السنة الآتية لا يحنث
مطلب حلف ليطلقها بعد العید
مطلب يقع الطلاق بصيغة المضارع اذا غلب استعماله في الحال

مطلب حلف لا تدخل هذه
الدار وهي فيها لا يثبت ما لم
تخرج وتدخل

مطلب حلف لا يأخذن
الهدية فأخذه ابنه البالغ
لا يقع

مطلب قال أترك بيدك
ينوى الطلاق لها أن تطلق
في مجلس علمها به

مطلب طلقها طلقين ثم
تزوجها بعد زوج آخر ثم طلقها
واحدة رجعية له مراجعتها
مطلب الزوج الثاني يهدم
مادون الثلاث

مطلب حلف أن لا يسافر
الى اسلامبول فحلف أنه
لا يدخلها الخ

مطلب قال لغير المدخولة
روحي طالق وكررها خسا
وقعت واحدة

مطلب حلف بالثلاث
لا يبيع أملاكه فباعها في
صحته ثم مات لا ترثه زوجته
مطلب حلف لا تزوج ابنته
الامن ابن اخيه فزوجت
نفسها من غيره لا يقع

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث أن لا تخرج من هذه
الدار الا باذنه فخرجت من
دار أمه بلا اذنه لا يقع

في رجل حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذه الدار الساكنين بها في هذه السنة
ثم بعد ذلك قال لامه اذهبي بها الى دار أمه فاذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق اذا لم تدخلها
في السنة المزبورة (الجواب) نعم في الملتقى من باب اليمين في الدخول والخروج وفي
لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يثبت ما لم يخرج ثم يدخل (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو
هدية فقال عمرو لا قبلها وأدفع منها لك فحلف زيد بالطلاق انه لا يأخذ منها منه فدفع عمرو
نمها لابن زيد البالغ بدون اذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضى بذلك ولا اجازة فهل لا يقع
الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب قبضه لابه
لا تنقاع ولا يثبته عنه بالبلوغ (سئل) في رجل قال لزوجته أترك بيدك ينوى به
تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به ما لم تقم أو تعمل ما يقطعها
(الجواب) نعم قال اختاري أو أترك بيدك ينوى به الطلاق له أن تطلق في مجلس علمها به
وان طال ما لم تقم أو تعمل ما يقطعها تنوي من باب تفويض الطلاق (سئل) في رجل
طلق زوجته المدخول بها طلقين لاخير ثم بعد انقضاء عدتها بثلاث حيض كوامل
تزوجت بزيد ثم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج
الاول وطلقها طلقة واحدة رجعية ويريد الزوج مراجعتها الى عصمته فهل له ذلك
(الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يهدم اي يبطل مادون الثلاث من الطلاقات أيضا
اي كما يهدم حكم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث في حق الحرة والثنتين في حق الامه فبإ
دونها أو الى خلاف المجد وبأى الافة فعندهم لا يهدم من طلقت دونها اي الثلاث وعادت اليه
اي الاول بعد زوج آخر عادت الى الاول بثلاث عندهما وعند اي عند محمد بما بقي من
الثلاث وان خلا في مقيد بما اذا دخل بها فان لم يدخل لا يهدم اتفاقا وان تصرا الكمال لمجد
بما يطول ثم قال فظهر أن القول ما قاله وهو الحق وأقره في البحر والنهر شرح الملتقى للعلائي
وفي الكنز يهدم الزوج الثاني مادون الثلاث ومثله في الوقاية وسائر المتون وقد أطل
الزيلي في دليل الامام رحمه الله تعالى ولا شك أن العمل بما في المتون والمسئلة مشهورة
في الأصول والفروع (سئل) في قروي كلفه استاذ قريته أن يحلف له بالطلاق الثلاث
أن لا يسافر الى اسلامبول فحلف أنه لا يعتدي اليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب
المتوجهين اليها ولم يدخلها أصلا ولم يحلف كما حلفه الاستاذ فهل حيث كان الامر كذلك
لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير
المدخول بها روجي طالق وكررها خسا مقرفا فهل بانث بالاولى لا الى عدة ولم يقع عليه
غيرها وله مراجعتها بعقد جديد برضاها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع أملاكه من اولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور ببيعها صحبا
في صحته ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركة فهل اذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين
وقوع الثلاث فلا ترث الزوجة من تركته شيئا والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل)

في رجل حلف بالطلاق انه لا يزوج ابنته البالغة الا من ابن اخيه فلان فهل اذا تزوجت
نفسه من كف بهر المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح
المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنان في داره
وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج من هذه الدار وأشار الى داره المذكورة الا باذنه
الا لله ثم نقلها الى دار أمه ثم غاب فخرجت من دار أمه الى دار أبيها بلا إذن زوجها فهل
لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكورة (الجواب) نعم
(سئل) فيما اذا كان زيدا ساكنا مع زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد
ان انتقلت أنت ما انتقل أنا ويريد أن ينتقل من الدار وحده دون زوج أخته فهل اذا
انتقل زيد من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد
الطلاق (الجواب) نعم أقول وانما لم يقع وان وجد من الحالف الانتقال لأن الطلاق
معلق على انتقال الحالف المقرب على انتقال زوج أخته فاذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه
لكن ذكر في تعليق البحر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالغاء وعدمها بالفعل
المضارع المنفي بما تم قال يمد كلام طويل فاذا عرفت ذلك فترجع عليه انه لو لم يأت بالغاء
في موضع وجوبها فانه يتعجز كان دخلت الدار أنت طالق فان نوى تعليقه دين وكذا اذا نوى
تقديمه وعن أبي يوسف انه يتعلق بجلال كلامه على الفائدة قصبر الغاء والطلاق مني على
جواز حذفها اختيارا فاجازه اهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه اهل البصرة وعليه
تفرع المذهب انه يقول الحالف في السؤال للمار ما أنتقل أنا وقع جوابا لان للشرطية ولم
يقترن بالغاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر انه لم يتعلق ولم يترتب على قوله ان
انتقلت أنت بل هو معجز فصار كأن الحالف قال على الطلاق ما أنتقل فاذا وجد منه
الاستئصال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته او بعده الا أن ينوي التعليق فيدين
اي يقبل منه ديانة لا قضاء أو ديني على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتنبه
هذا وذكر في البحر أيضا قول باب الاسكنايات عند قوله فيطلق واحدة رجعية في اعتدى
واستبرأ رجل وأنت واحدة فقال ما نصه وأطلق في واحدة فأما دأمة لا معتبر باعرابها وهو
قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص لا تلتزمه
في كلامهم عرفا بل تلك مناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه
هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال درهم غير دائق رفعا ونصبا فاحتجوا الى الفرق اه
قائلا مل فان مقتضى الانعيل عدم اعتبار الاعراب هنا أيضا الآن يقال ذكر الغاء لا يسمى
اعرابا لان الاعراب ما يعتري أو آخر الكلام من التغيير أو الامتز للظاهر والقاء كلمة برتباطها
الجواب فلا يسمى ذكرها اعرابا وبني الاشياء من قاعدة أعمال الكلام أولى من احواله ما نصه
وليس منه ما لو أتى بالشرط والجواب بلا ماء فانا لا نقول بالانطلاق لعدم امكانه فيتنجز ولا ينزوي
خلافًا لابن يوسف اه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

مطالب ان انتقلت أنت
ما أنتقل فانتقل الحالف
وحده قبل الآخر ثم انتقل
الآخر لا يقع
مطالب لو لم يأت بالغاء
في موضع وجوبها يتعجز كان
دخلت الدار أنت طالق

قوله وهو قول العامة
اجتزأ عما قال بعضهم ان
وقع الواحدة لا يقع شيء وان
نوى وان نصها وقعت
واحدة وان لم ينولها
حينئذ فثبت للمصدر رأى
أنت طالقة قطعية واحدة
فقد أوقع بالصرح وان
سكن احتج الى النية كذا
في فتح القدر اه منه
مطلب العوام لا يميزون بين
وجوه الاعراب والخواص
لا تلتزمه في كلامهم عرفا

حلف باله لاق أنه لا يتلأم مع أيه أكثر مما تلا أمي يعني في السابق فاصدا بذلك أنه لا يزيد في معاشرته أبية أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم نزعزل عنه فهل إذا اشترأ به بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساويه لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم ﴿سئل﴾ فيما إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمر وجاره هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم ظهر أنه قال لعمر والكلام المعين بإقراره لدى بينة شرعية والحال أنه يعرف اسمه وناداه به مرارا وأجاب به لدى بينة فهل حيث كان الأمر كما ذكر يقع طلاقه المزبور ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ في مديون حلف لدائنه بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم دخول الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بلا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ في رجل وضع مبالغ من الدراهم في زبديّة على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها فلم تجد شيئا فقال على الطلاق لتقتنن عليه وتأتين به ولم ينوفروا ولا وجد دليله فهل إذا قسنت ولم تجد شيئا ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق إلا في آخر جزء من حياة أحدهما والحالة هذه ﴿الجواب﴾ نعم أقول لا يقال إذا لم تجد شيئا مارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكورة في المتن وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت والمطلقة وما هنامن المطلقة وقد قال في الجران المطلقة على وجهين أما أن لا يكون فيه ماء أصلا فلا يحنث لعدم انعقاد البين أو كان فيه وصب فانه يحنث لانعقادها لا مكان البر ثم يحنث بالصبي الخ لانا نقول امكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها ممكن فلا يحنث بقدمه بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه فيحنث بعنده الصب لتعقق العجز حينئذ وفي مسائنا لم يتحقق العجز عند فقده بل في آخر حياتهما على أنه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأمل ﴿سئل﴾ في امرأة أذعت على زوجها أنه حلف بالحرام أن ولدها فلا نال لا يدخل الدار وأنه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف أن ولدها المزبور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهور ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدقه المذعية على تقييده ولا بينة لها فما الحكم ﴿الجواب﴾ ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأذعت الإرسال فالقول له كما في كتاب القول لمن وفيه أيضا لأن الظاهر شاهد له ولأنه بكر ووقع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للسكران أن تقيم المرأة بينة ﴿سئل﴾ في رجل ضرب زوجته أخيه فحلف أخوه بالطلاق الثلاث إن عدت ضربتها لا عاملن على قتلك ولم يقصد بذلك فورية ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها الآخر ثانيا ولم يعامل الآخر على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعامل الحالف كما ذكر لا يقع عليه الطلاق إلا في آخر جزء من حياته ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ في رجل تشاجر مع زوجته فأخذها إلى حاكم شرعي ودفع لها مؤخر مداقها ولم يطلقها صريحا فهل لا يقع عليه بمجرد دفع المؤخر طلاق ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ في جماعة يجمعون الشوك في البادية جمع واحد منهم قد رآته وغاب ثم رجع فوجده ناقصا

مطلب حلف لا يتلأم مع أيه أكثر مما تلا أمي

مطلب حلف أنه لم يقل كذا لعمر ووانه لا يعرف اسمه ثم ظهر أنه قال له وأنه يعرفه

مطلب حلف أيؤدين له دينه يوم دخول الحاج الخ

مطلب وضع دراهم في زبديّة الخ

مطلب في مسئلة الكوز

مطلب ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأذعت إرساله فالقول له

مطلب ان عدت ضربتها لا عاملن على قتلك فضربرها ولم يعامل

مطلب مجرد دفع المؤخر لا يقع به طلاق

مطلب حلف أن فلانا أخذ كذا وانكر لا يسرى

انكاره عليه ولا يقع عليه الحرام

فحلف بالحرام ان فلا الميعين منهم أخذه ولا يئنه له على ذلك وفلان ينكر الاخذ فهل لا يسرى
انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريكتين
حلف احدهما بالطلاق انه لا ينفك الشريكة يعني لا يفسخها ويريد شريكه الاخر ففسخها بعلم
الحالف لا برضاه ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك (الجواب) نعم
(سئل) في رجل حلف ليشتهن على فلان لزيد الحاكم ولم يشتهن مع تمكنه من ذلك
حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركته فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر من تركته
(الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب مواسي اخوته
ولا من لبنها فهل اذا جعل الحليب جينا او سنا او طنج به أرز أو نحوه واكمل منه الحالف
لا يحنث (الجواب) نعم لان هذه صفات داعية الى اليمين فتقيد به (سئل) فيما
اذا اكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل
حلف له دين على آخر فحلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت
ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزبور فادعى عليه دفع
الدين الى ربه قبل مضي الوقت فالحكم (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال
العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العبادية قال الزوج بعث النفقة اليها
ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر
الحكم قال صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال
لا يكون القول قوله وهو الاصح اه ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى به
شيخنا هو الموافق لما أطبقت عليه المتون وعامة الشروح من انه اذا اختلفا في وجود
الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن المعول عليه
لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوى الكارروني من كتاب
الايمان أقول مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير بقوله شيخنا هو العلامة
ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف ما أفتى به فانه بعد ما ذكر أن ذلك هو
مقتضى المتون استدرك عليه بأنه صحيح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع
يدعى ايفاء حق وهي تنكر كما قبل قوله في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضى تخصيص
المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قوله في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المحل من
خواص هذا الشرح اه وكتب الرمي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي ما نصه
اقول قال في الفيض لا يكره والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على علم بأن المطلق يحمل على
المقيد فيحصل اطلاق المتون على ما اذا لم يتضمن دعوى اتصال مال فتأمل وفي فصول
الاستروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة
وجعل الثالث رافضا للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق

مطلب حلف لا يفسخ
الشريكة ففسخها شريكه
لا يقع
مطلب حلف ليشتهن
عليه ومات ولم يشتهن مع
تمكنه الخ
مطلب حلف لا يأكل من
حليب مواسي اخوته الخ

مطلب اذا طلق مكرها
وقع
مطلب يصدق في دفع
الدين بالنسبة الى عدم
وقوع الطلاق ولا يبرأ من
الدين
مطلب حلف انه بعث النفقة
اليها وانكرت الخ

الطلاق وأقول هذا القول عندي وسط والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليأتكم أه
 كلام الرملي وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين أنه المصواب لما فيه من العمل بالقولين
 واتجمع بين الروايتين وذلك أولى كما لا يخفى اهـ (سئل) فيما إذا ادعى زيد على زوجته
 بأنها ضربته وأنه كرت فحلف بالحرام فأثب على الحرام أنك ضربتني فإذا لم يثبت الضرب
 بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهروما يكذبه ولا يسرى انكارها عليه
 (الجواب) نعم كما افتى به الخبير الرملي والوالد والعم (سئل) فيما إذا كان زيدا خادما
 عند عمرو وقال بالتركية ألفاظا معناها بالعربية لا أمكث في هذا الباب يعني بذلك عدم
 خدمة عمرو وقيل له إن كان في هذه البلدة زوجة وأولاد فاقبال عدت عنها وعن الأولاد
 ولم ينبذك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مذاكرته ولا في حال غضب من جهة بل نيته
 الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحالة هذه
 كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخيرية من الإيمان عقب سؤال وجواب مفصلين إلى أن قال
 فتصل أن اللفظ إذا احتمل الطلاق وغيره وخلع النية وعن مذاكرته عربيا كان اللفظ
 أو غيره لا يقع اهـ وتتمام التحقيق فيها فارجع إليها إن رمت أقول وهذه مسائل ذكرها المؤلف
 في كتاب الإيمان وذكرتها هنا المتعلقة بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وإن كان محلها
 الإيمان كما ذكرنا المسائل المارة ولكن الأولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة (سئل)
 في قروي حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فوراً بنفسه إلى قرية
 غيرها ثم عاد إليها النقل اهله وامته ولم يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق المزبور
 بعوده كما ذكر ويربح وجهه منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار
 أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حث بخلاف المصر والقرية تنويراً به يرب نفسه
 فقط علائق من الميم في الدخول والخروج (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن
 في هذه الدار وخرج من ساعته اطلب منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته لعدم تيسره حتى
 بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم
 قال في الحانية في فصل المسألة كنه رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل
 بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمتاع فلم يجد داراً أياماً وعيكنه أن يضع المتاع خارج الدار
 لا يكون حائلاً اهـ قال في النهر في الأصح لأنه من عمل النقل فصارت هذه المدة مستثناة إذ لم
 يفرط في الطلب وهذا إذا خرج من ساعته اطلب المنزل ولو أخذ في النقلة شيئاً فشيئاً فان لم تقته
 النقلات لم يحث ولم يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يصير نافلاً في العرف اهـ وهـ
 في شرحي العلائق على التنوير والماتقي (سئل) فيما إذا كان زيد ابن كبير حائك يحبك
 عند دخاله بالاجرة فحلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لا يخليه أي لا يدعه يشتغل عند دخاله ثم بعد
 سنتين زار ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة واشتغل له شيئاً
 فليلا بغية أبيه وبدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم

مطلب حلف بالحرام أنها
 ضربته وانكرت لا يقع
 مطلب عدت عنها وعن
 الأولاد كناية
 مطلب إذا احتمل اللفظ
 الطلاق وغيره الخ

مطلب حلف لا يسكن هذه
 القرية فخرج منها بنفسه
 فقط بربخلاف الدار الخ
 مطلب حلف لا يسكن
 في هذه الدار فخرج فوراً
 واشتغل أياماً بطلب المنزل
 لا يقع

مطلب لا يخليه يشتغل

حيث الحال ما ذكره قالت ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة
او غابت عنه فخرج لا تحت بزازية من نوع في الفور ومثله في الخلاصة قال لابنه الكبير ان
تركك تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول وان كان صغيرا فعلى القول والفعل بزازية اخرج
داره سنة ثم حلف وقال للمستأجر لا تركك في داري فاذا قال له اخرج من داري فقد بر في يمينه
فتاوى الصغرى حلف ليخرجن سا كن داره اليوم والسا كن ظالم غالب سكتان في اخراجه
فان لم يكنه فاليمين على التلفظ باللسان قنية حلف لا يدع فلانا على هذه القنطرة فنه
بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل فاضيقان وتماه في رسالة الشربلالي المسماة احسن
الاقوال للقصاص عن محظور الفاعل (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته انها
لا تدخل لدار ابياها وهي جارية في تواجده وسا كن فيها ثم مات الاب ثم دخلتها فهل لا يقع
الطلاق (الجواب) نعم اقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكا له (سئل) في رجل
حلف على زوجته بالطلاق انه لا يبعثها الا الى الحمام واقتضى لها الخروج لامر آخر وخرجت
لذلك من غير ان يبعثها هو ولا يثبته ولم يأذن لها فاسا الحكم (الجواب) اذا لم يبعثها لذلك
وفعله من قبل نفسه الا يقع طلاقه المذكور (سئل) في امرأة ادعت على زوجها فلان
بانه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعتدي الى محلة ابياها والا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى
محلة ابياها وبات في داره المحلوفي عليه وانها يقتضي ذلك بانته منه وطالبته بمؤخرها فأجاب
بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار ابياها المزبورة مع زوجته المذكورة على سبيل السكنى
وانه دخلها اذ ائرا ولم يدخلها على سبيل السكنى وانكر كونه حلف كما ادعت فطلب من
المدعية بينة فثبتت مدعاها بشاهد من فاسا الحكم (الجواب) حيث اتفقا على اصل
اليمين واختلغا في القيد فالقيد صار للرجل مدعيها والمرأة مدعيها لانها تنكر
القيد المذكور فتعاضد بطالب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع
منه لدعواها ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيرها وان
جعل قوله على سبيل السكنى شرطا واختلغا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت
فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كافي التنوير وغيره اقول اي فاذا ادعت انه دخل
على سبيل السكنى في هذه الصورة وانكره هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور
فتسمع لانها بينة على الشرط مثبت واقول ايضا ان ما ذكره من ان الزوج صار مدعيها وان
البينة تطالب منه لانه مخالف لما في القنية من باب الدعاوى والبيئات في الطلاق وانرا
لابرهان صاحب المحيط بما نصه بم ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط
ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها
من غير ذنب واقاما البينة ثبت كلا الامرين وتطلق بأبهما كان اه لكن رأيت في هامش
نسخة القنية مكتوبا عند آخر العبارة ما نصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال لا تسمع
البينة في هذا والقول قول الزوج مع اليمين تأمل جدا اه ما رأيت وقد نقل في البحر عبارة

مطالب قال لابنه الكبير ان تركك تعمل كذا فهو على المنع بالقول وفي الصغير بالقول والفعل
مطالب حلف ليخرجن سا كن داره اليوم الخ
مطالب حلف لا تدخل لدار ابياها المستأجرة ثم مات الاب
مطالب حلف لا يبعثها الا للحمام فتخرجت لغيره الخ
مطالب اتفقا على اصل اليمين واختلغا في القيد صار مدعيها
مطالب دعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده
مطالب ادعت انه طلقها بلا شرط وقال لا بل بشرط الخ

مطالب حلف لا يضربها بغير جرم فالقول له مع اليمين

الغنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها الرقاع لأمراءه ان شربت مسكرا بغير اذنك فامرك
بيدك فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة أنه كان باذنها فيبينة المرأة أولى اه
ونقل هذه العسارة في ترجيح البيئات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك
حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأدعت الارسال فالقول له اه ثم قال حاتف
لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرح فالقول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع
اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فأبعض النظر في هذا المحل وتعمل
ولا تجل

(باب الخلع والطلاق على مال)

مطلب يسقط بالخلع

والمبارأة كل حق لكل

منهما على الآخر

مطلب لا يسقط الخلع

نفقة العدة الا اذا نص

عليها

مطلب خالعه على نفقة

ولده وهي معسرة يجبر عليها

مطلب لو تركت الولد على

الزوج وهربت له أخذ قيمة

النفقة

مطلب لا يلزم تكفلها

الولد بعد الخلع حيث لم يكن

بدل عنه

(باب الخلع والطلاق على مال)

(سئل) في امرأة اختلعت من بهلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته له في المجلس ثم
دفعه لها لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمؤخر صداقها عليه فهل
ليس لها وسقط بالخلع المذكور *(الجواب)* نعم ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل
واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح كزوجه وغيره من المتون قوله مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا
أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية الانفقة العدة فانها لا تسقط لعدم
دخولها تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليها فحينئذ تسقط
وأما السكنى فلا يصح اسقاطها بحال لما انتهت في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن
مؤنة السكنى فان كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعلق الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك
كذا في فتح القدير الى أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط
بالطلاق مطلقا كما نذكره في باب منع الفغار ببعض اختصار *(سئل)* في امرأة خالعت
زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي معسرة ثم طالبت به بالنفقة هل يجبر عليها
(الجواب) نعم قال في التنوير ولو خالعه على نفقة ولده شهرا وهي معسرة فطالبت به
بالنفقة يجبر عليها اه أقول وفي حاشية الدر المختار للحلي أن ما شرطه يكون دينا عليها أي
فله أخذها منها اذا أسرت ونظيره ما ذكره في البحر لو تركت الولد على الزوج وهربت فله أن
يأخذ قيمة النفقة منها وكذا الوفاة للولد قبل تمام الوقت له أن يرجع عليها بحصته ثم قال
في البحر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أني بريء من نفقة الولد الى سنتين
فان مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كذا في الخانية وقام الفوائد فيه *(سئل)* فيما
اذا كان لهند بنت صغيرة من زوجها زيد فخالعها على براءة ذمته من مؤخرها عليه وعلى أمتعة
معلومة وبعد تمام ذلك تكفل أبو هند بالوكالة عنها بنتها المذكورة بجميع ما يحتاج اليه الى
سبع سنين بلار جوع عليه بشئ والحال أن ما ذكر من التكفل لم يكن زيد خالعا عليها ولا وقع
بدل عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه *(الجواب)* نعم يكون ذلك ككفل
المذكور غير لازم ثم العلم بالمؤخر ليس بشرط كما أفتى به قاضي الدراية *(سئل)* في رجل
خلع زوجته على براءة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة عذتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم

تظير نفقة ولديها امنه في مدة ثلاث سنوات لقوم جميع ما يحتاجان اليه في هذه المدة فهل
 يكون كل من الخلع والقبض صحيحا ***(الجواب)*** نعم قال في التنوير ويسقط بالخلع
 والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالسكاح الا نفقة العدة الا اذا نكح عليها
(سئل) في رجل خلع زوجته من عصمته بلفظ الخلع من غير مال ويريد بعد ذلك ردها
 لعصمته بدون رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ايسر له ذلك ***(الجواب)*** الخلع
 طلاق بائن فليس له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقع به ولو بلا مال وبالطلاق
 الصريح على مال طلاق بائن والخلع من الكنيات فيعتبر فيه ما يعتبر فيه تنوير وشريحه
 للعلائي أقول ظاهر قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيه لا بدله من النية ولكن قال في البحرنية
 الطلاق في الخلع والمباراة شرط الصحة الا أن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال
 ولأن الغالب كون الخلع بعد هذا كره الطلاق فلو كانت المباراة أيضا كذلك لا حاجة الى
 النية وإن كانت من الكنيات وإن لم تكن كذلك بقيت مشروطة في المباراة وسائر الكنيات
 على الاصل اهـ وذكر قبله عن شيخنا لوقاية أن المباراة بالهمز وتركه خطأ وهي أن يقول
 الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وصورها
 في فتح القدير بأن يقول يارأيتك على ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ
 في الخلاصة والبرازية اهـ ***(سئل)*** فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث على عمرائه
 لا يدخل دار زيد المملومة ثم خلع زيد زوجته من عصمته بعوض معلوم ودخل عمر والداه
 وحكم فاض شافعي بالتحلل لليمين وعادة زوجته اليه بعد شرعي ويعدم وقوع الثلاث على
 زيد ولو كان الدخول في العدة حكما شرعيا موقفا مذهب مستوفيا شرائطه وأنفذ حكمه ما حكم
 حنفى بحسب غيب الدعوى الصحيحة بكل من الحكيم حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرائط
 الشرعية فهل يعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي ***(الجواب)*** نعم يعمل بالحنيني
 المذكورين بعد ثبوت مضمونها والحكم المذكور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف الواقع بين
 الاقاة في هذه الحادثة ***(سئل)*** فيما اذا طلق زيد زوجته طلاق واحدة على براءة ذمته
 من مؤخرها مقبولا منها وزيد الا أن مطالبته بمؤخرها فهل وقع عليه بذلك طلاقه بأثمة وليس
 لها مطالبة بذلك ***(الجواب)*** نعم والواقع به أي الخلع وبالطلاق على مال وهو أن يقول
 الزوج طلقك أو أنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا أو تقول الزوج
 طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا أن بدل
 الخلع اذا بطل يقع الاطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعي كذا في شرح الدرر ونظرا
 عن المحيط طلاق بائن لأنها لا تسلم المال الا بتسليم نفسها وذلك باليمينونة منع من الخلع
 فالتزوجه أبرأته من المهر بشرط الاطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقا رجعيا يقع
 بائنا للقبالة بالمال وكذا لو قالت أبرأتك عما لي عليك على طلاق فيعمل جازت البراءة وكان
 الطلاق بائنا محرر من الخلع ***(سئل)*** في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بعمرها

مطالب العلم بالمؤخر ليس
 بشرط
 مطالب خلعها على
 مؤخرها ونفقة عدتها ودفع
 لها دارهم لنفقة ولديها
 منه
 مطالب الخلع طلاق بائن
 مطلب لم يشترطوا النية
 في الخلع لغلبة الاستعمال
 الخ
 مطلب صورة المباراة
 مطلب اذا حلف بالثلاث
 ثم خلع بعوض وحكم
 شافعي بالتحلل لليمين ولو
 في العدة يصح
 مطالب في الطلاق على
 مال
 مطلب في خلع المريضة
 على بدل

الذي عليه بسؤالها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها منه وعن ورثة غيره فالحكم
 (الجواب) * ينظر الى ثلاثة اشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثالث مالها قاي ذلك
 اقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر في الحاشية والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام
 المرضى حيث قال وذكر في الدين في الخصايل المرأة اذا اختلعت في مرض موتها على مهرها
 الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف
 الآخر وصية وهو لغير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل
 المهر وصية ويصح من الثلث لان الاختلاع تبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف
 ومحمد لان الزوج لم يبق وارثا الرضا بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر الى الاقل من ميراثه ومن
 المسمى ومن الثلث لانها متهمة ان في حق مائر الورثة ولا يهتمان في الاقل وهو نظير ما قلنا
 جميعا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ما اذا انقضت العدة وبين ما اذا
 لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث
 فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك اكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء
 العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث فيسلم له قدر حقه من الميراث من
 بدل الخلع دون ثاب المال اذا كان الثلث اكثر من حقه في الميراث فيسلم له قدر حقه من الميراث من
 عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت
 بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركته فالحكم (الجواب) * حيث كانت صغيرة فقد وقع
 الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلوليها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة
 هذه فان قبلت وهي عاقلة تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق
 ولا يلزمها اطلاق في مالها فشمعل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والخلع على مهرها
 أو مال آخر سواء في الصحيح اهـ بحرف وفيه عن جوامع الفقه طلاقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة
 فقبلت وقعت تطليقة ولا يبرأ اهـ ومثله في شرح التنوير للصنف والعلاني أقول حاصله انه
 لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الاطلاق يقع
 الرجعي كاذكره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنظومة أن خلع الصغيرة بمال مع الزوج
 ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي (سئل) * في امرأة
 اختلعت من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون
 الخلع المزبور جائزا ولا ميراث لها (الجواب) * نعم فلو اختلعت من زوجها وهي صحيحة
 والزوج مريض فالخلع جائز بالمبهي قل ذلك او كنز ولا ميراث بينهما سواء ماتت في العدة
 أو بعد ما عمادية من الأجكامات من كتاب الطلاق (سئل) * فيما اذا قال الرجل لزوجته
 خالعتك ولم يذكرا ما لا قبلت الزوجة الخلع فهل تطلق ويرى من المهر المؤجل (الجواب) *
 نعم قال الزوج خالعتك ولم يذكرا ما لا قبلت المرأة طلقت لوجود الايجاب والقبول ويرى من

مطلب في خلع الصغيرة
 على مهرها

مطلب لا يلزم الصغيرة
 المال في كل من الخلع
 والطلاق ووقع في الاقل
 بائن وفي الثاني رجعي

مطلب اختلعت منه
 في مرضه فبات صح ولا يبرئ

مطلب خالعتها ولم يذكرا
 ما لا يرى من المجل

المهر المؤجل لو كان عليه والاى وان لم يكن عليه من المؤجل شئ ردت على الزوج ما ساق
اليه من المهر المجل فتم اذا قبل الطلع وقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد التزمت العرض
فيوجب اعتبارها بقدر الامكان ودر من الطلع ومثله في التنوير * (سئل) * في وكيل شرعى
عن امرأة خالها مع زوجها على براءة ذمته من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق
المتعلقة بالزوجية وعلى تسعة قروش في الذمة فهل يكون الطلع صحيحا * (الجواب) * نعم
وفي فتاوى الخاتوني مثل دل الطلع من وكيل المرأة على شئ معين يكون مسقطا لحقوق
الزوجية أم لا أجاب اذا وقع الطلع بلفظ المخالعة كخالعتك لا بلفظ خلعتك فانه يكون مسقطا
لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك
قائم مقام الموكل ثم أقول لانه اذا وكت في الطلع بلفظ المخالعة يكون قائما مقامها وقالوا انه
يصح التوكيل بكل ما يملكه الموكل وايضا الوكيل وقعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه
ومعنى المخالعة على ما صرحوا به انها كالبراءة تقتضى البراءة من الجانيين لانه ينشئ عن الطلع
وهو انفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق والاتقع المازعة
فكانها قالت وكلمتك في أن تخلسنى من زوجي على وجه تقع البراءة بيننا من الجانيين
والتوكيل بالبراءة جائز اه وقد اوضح في البحر الفرق بين خلعتك وخالعتك من وجهين
الوجه الاول أن خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الاول ويرأ
في الثاني اه بحر وكتبت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول اى اذا لم يكن بمقابلته
مال لما قدمه في البحر اقول الباب من أنه لا بد من القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ
خالعتك او اختلى * (سئل) * فيما اذا قال لزوجته ان أبرأتني مما لك على فانت طالق
فقلت في مجلسها أبرأك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة * (الجواب) * قد أفق
العلامة السراج الهندى قارى الهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك
وأبرأك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما او أحدهما مقدار الحقوق اولم يعلم لان
البراءة عن المحمولات صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحببة اول باب الطلاق مدخولة
سألت طلاقها فقال الزوج أبرأتني عن كل حق لك على حتى اطلقك فقالت أبرأك عن كل
حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحدة قالوا يقع واحدة
بأينة لانه طلقها عوضا عن الابراء طاهرا فاضيفا أقول ما ذكره من صحة البراءة بقولها أبرأك
الله يخالف لما في شرح المتنق للهنسى وتبعه تليذه الباقاني وكذا العلائى من عدم صحتها
وأفتى به الخير الرملى لكن أفق العلامة ابن الشلبى بمثل ما هنا معللا بأن العرف جار على أن
اللفظ المد كودا براء فكانها قالت أبرأك الله لاني أبرأك وذكر انه أفق بمثل الناصر اللقاني
وشيع الاسلام الحنبلى * (سئل) * في امرأة خالها زوجها على أمتعة معلومة وعلى براءة
ذمته من مؤخرها خالها شرعيا ثم سلمت له بعض الامتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بلا وجه
شهرعى فهل عليها اثم ليم رقية الامتعة الخالع عليها موجودة وقيمتها ان عجزت * (الجواب) *

مطلب خالها عياشرة
وكيلها

مطلب المخالعة مع وكيلها
مسقط لحقوق الزوجية

مطلب الفرق بين خلعتك
وخالعتك من وجهين

مطلب قالت له أبرأك الله
وقع وصحت البراءة

مطلب خالها على أمتعة
معلومة الخ

مطلب في خلع المرامق

نعم خالعت على عبد آبق لها على براءتها من ضمانه لم تبرأ بل عايم اتسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان يحزن لانه عقده ماوضة فيقضى سلامة العوض المخرج * (سئل) * فيما اذا اعترف زنديا بالبلوغ وبارن عمره اربع عشرة سنة وهو ممن يحتمل مثله فخلع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها عليه فهل يصح خلعه ولا يقبل بجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله * (الجواب) * نعم والحالة هذه والله أعلم

(باب العدة)

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم انكروا قيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق لامن القضاء * (الجواب) * نعم وسئل فاري للعداة عن رجل اقرانه طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها اجاب عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادفها عليه ومذهب المتقدمين انها يصدقان * (سئل) * في امرأة ساغر زوجها وغب عدة سنين ثم اخبرها ثقتان يعرفانه انه طلقها طلاقا واحدا ووقع في قلبها صدقهما فهل لها ان تتزوج باخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق * (الجواب) * نعم والحالة هذه حال في فصول العمدى وذكر في العيون اذا اخبرت المرأة بموت زوجها اوردته او بتطليقه اياها حل لها التزوج اه وانه في جامع الفصولين والبرازية والجوهره والبهرو في الحاشية في فصل بل انتقال العدة للمرأة اذا بلغها اطلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لامن وقت اخبرها وفي المتقى والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان لم تعلم المرأة بهما وفي الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل الاول من الشهادات وانه في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان لبحنية فيقول أولا الولد الاول ثم رجيع وقال الولد الثاني خانية قبيل مسائل المهر * (سئل) * في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض كوامل وتريد التزوج بذى فهل لها ذلك والحالة هذه * (الجواب) * نعم والمسئلة في عدة التنوير وغيره * (سئل) * في فاضى دمشق انه تزوج فاصرة عمرها اثنا عشرة سنة وطلقت قبل تنقضى عدتها بالانهر أو بالحيض * (الجواب) * قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تمض وقد دخل بها فعليه ان يعتد بثلاثة اشهر هذا وجواب الكتاب وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل البخارى اذا كانت الصغيرة مراقة بجماع مثله او قد كُن دخل بها الزوج فعدها لا تنقضى بالاشهر بل يوقف امرها الى أن يظهر انها هل حبث بذلك الوطء أم لا لأن ظهر انها حبثت كان انقضاء العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة اشهر اه ومثله

مطلب لا يقبل بجوده
البلوغ بعد اقراره به مع
احتمال حاله

(باب العدة)

مطلب العدة من وقت
الطلاق لامن وقت القضاء
مطلب العدة من وقت
الاقرار بالعلاق
مطلب اخبرت ان زوجها
المسافر طلقها المخ
مطلب العدة من وقت
الموت والعلاق لامن وقت
اخبارها
مطلب من عاين الموت
وحده يخبر به غيره ويشهدان
به
مطلب جاء الزوج الاول
حيا فالولد الثاني
مطلب في المراهقة هل
تنقضى عدتها بالاشهر
مطلب في المدة التي تكفي
اظهار الحمل

في التارخانية والبحر الرائق وفيه عن فتح القدير ويعتد زمن التوقف من عدتها لانه كان
ليظهر رجلا فان لم يظهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيمن لم تحض لضغرا أو كبر
بالاشهر اه وسئل عنها ثانيا بان هذه طلقت من مضي اربعة اشهر وخمسة أيام فهل تكفي
هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضي اربعة
اشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحبل البتة لكن في البرازية من البيع مانعه وفي دعوى
الحبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرأ اربعة اشهر وعشر وان أقل فلا
وفي رواية انه تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فبمقتضى
عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى امهال خمسة أيام ايضا لتكون
اتفاقية والله سبحانه وتعالى اعلم اقول لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنالكا احتياجا الى
قولهم هنا فعدتها لا تنقضي بالاشهر فحيث لم يكفوا بثلاثة اشهر التي هي عدة الصغيرة علم انه
لا بد من زيادة علمه فكيف يصح أن يقال انه يكفي بشهرين وخمسة أيام اظهر والحمل اذ لو
كان يظهر والحمل في هذه المدة لظاهر بأشهر العدة بالاولى فظهر انهم هنالما يختاروا هذه
الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها
بثلاثة اشهر يخالف لنص القرآن فلا يقول عليه لانا نقول ان التبرص زيادة على ثلاثة اشهر
ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبرص للاحتياط لاحتمال خبائها فان ظهر بعد المدة
الحمل فعدتها وضعه والا فعدتها ثلاثة اشهر قد مضت كما افاده كلام الامام ابن الفضل
المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وقد كنت افتيت
بهذا فتعصب على جماعة من اهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى
عنه اربعة اشهر اعدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفق به المؤلف
لما أفتيت به فعند ذلك سكنوا وخرجوا والله الحمد ثم رأيت في فتاات فتح القدير قد ذكر هذه
المسئلة واستحسنها حيث قال فرغ في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراعاة
فينفق عليه امام يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام
فتح القدير وقد أشار الى المسئلة ايضا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعا
فأفاد انها لو بلغت تسعا وهي المراهقة لا تنقضي عدتها بالاشهر الثلاثة بل لا بد مما ذكرنا والله
اعلم ***(سئل)*** في ذمية هلك زوجها الذمي عنها وهي غير حاملة منه ومضى لهلاكه
اربعون يوما وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك ***(الجواب)*** نعم لا تعتد
اذا اعتقدوا وذلك كما قيد به في الوالولية لا مرنا بركنهم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى قال جمال الاسلام في شرحه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليهم العدة
والصحيح قوله واعتمده الحنوبى والنسفى وغيرهما ***(سئل)*** في امرأة طلقها زوجها بعد
ما خلاها خلوة صحيحة ولم يطلأها فهل يلزمها العدة ***(الجواب)*** نعم وتجب العدة في الكل
أى كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياط وتماه في شرح التنوير لما دلل على من المهر ***(سئل)***

مطلب لعدة على ذمية
زوجها ذمي اذا اعتقدوا
ذلك

مطلب يجب العدة بالخلوة
الصحيحة

في ذمية تحت ذمي قد دخل بها واسلمت وهوض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي
 ان يترق بينهما الحال واذا فترق هل يلزم عليها العدة واذا الزمت عليها العدة فلو تزوجت فيها
 ولم يبطأ ما زوجهما حتى تنقضي عدتها هل يجوز ام لا (الجواب) قال في البصر من الذخيرة
 ان صرح بالاباء فالقاضي لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما اذ ان سكنت ولم يقل
 شيئاً فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً اهـ والذي عليه
 الكزوال التنوير وغيرهما ان اباءه طلاق ذال في البصر وأشار بالعلاق الى وجوب العدة عليها
 ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب
 العدة وأشار ايضا الى وجوب النفقة لها مادامت في العدة ان سكنت مسلمة لان المنع من
 الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اهـ وقد عدا لا تقر ويمن خزنة الفقه من
 يجوز نكاحهن في العدة ولم ينعمنها الكتابية اذا أسلمت وحيث كان اباءه طلاقاً فنكاح
 معتدة طلاق الغير المسلم لا يجوز (سئل) في امرأة مات زوجها وهما ساكنا في دار
 أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت الى غيبة بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه
 (الجواب) نعم وتعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه
 الا أن تخرج أو ينهدم المنزل أو تخاف انه دامه أو تلف ما ذالاً ولا تجدر كراء البيت ونحو ذلك من
 الضرورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج المخ شرح التنوير
 من الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن
 الجاري في توأجره قبل انقضاء عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت
 العدة فيه ويلزمه نفقة في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في امرأة
 طلقها زوجها ثلاثاً ولها منه ابنان صغيران في حضانتها فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه
 ويلزمه نفقة ابنيه بقدر ما يكفيهما بالمعروف مع نفقة عدتها الى انقضاءها ومسكن لم بعدها
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلقة رجعية ثم اسقطت
 سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها به (الجواب) نعم والمسئلة في البصر من الرجعة
 ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة
 وزادت عليها شهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكنت معه شهراً ونصف شهر
 فتبين انها حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلاً اولاً واذا كان
 باطلاً وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصداق الذي دفعه للزوجة وبما صرفه عليها
 من نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك او لا يلزمها شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل
 (الجواب) يكون النكاح باطلاً ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما دفعه اليها
 ولا بما صرفه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شيء اذا حلفت انها لم تكن عالمة بالحمل والله
 الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيت بخط المولى الهمام العلامة
 الشيخ عبد الرحمن افندي الهادي مفتي دمشق وذلك بخطه المعهود والمشهور (سئل)

مطلب في الذمية اذا اسلمت
 وابي زوجها

مطلب تعتد المرأة في بيت
 وجبت فيه العدة

مطلب ليس له أن يخرجها
 من مسكنها الذي وجبت فيه
 العدة

مطلب تعتد في البيت
 الذي طلقت فيه

مطلب تنقضي العدة
 بالسقط المستين خلقه
 مطلب اعتدت عدة وفاة
 ثم تزوجت ثم ظهر بها حمل
 من الاول الخ

في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيض وأخبرت بذلك رجلا وغلب على طنه
مردقها وهي ثقة فهل لأبأس أن ينكحها؟ (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني
زوجي وانقضت عدتي لأبأس أن ينكحها أشرح التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره
(سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لأعدة عليها
(الجواب) نعم والمسئلة في القهستاني وغيره *(سئل)* في امرأة من ذوات الحيض
وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حضرت ثلاث حيض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها
(الجواب) يقبل قولها بيمينها إذا كانت المدة تتحمل ذلك وإن كانت مرضعة لأنه متصور
رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه الاقنوني فقلنا عن عدة للقنواي وفي نهج النخاع عن
السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة إذا لم ترحضا فعاينته حتى رأت مقرة في أيام
الحيض قال درحيض تنقضي به العدة *(سئل)* في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت
من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من مطلقها منزلا حيث شاءت فبذله فهل تجب الي ذلك
ويؤزمه نفقة عدتها الى انقضائها بوضع الحمل؟ (الجواب) نعم وقولها ما مرقبيا (سئل)
عن المطلقة إذا ادعت انها حامل من المطلق وانكر المطلق الحمل هل يقبل قولها وطالب النفقة
أم يحتاج الى قايمة أو مضى مدة يظهر فيها الحمل؟ (الجواب) القول لها وتستحق النفقة
ولا يحتاج في ذلك الى قايمة ولا مدة يظهر فيها الحمل ويستحق عليها الى انقضائها العدة فتساوى بين
نكح من الطلاق؟ (سئل) في رجل خطب معتدة الغير ويزعم أن له الاختلاء بها بمجرد
خطبته فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذا الخلوة بها؟ (الجواب) نعم
والمسئلة في التنوير وغيره *(سئل)* في أم ولد اعتقها أمولاهما وهي ممن تحيض فهل
تنقضي عدتها بثلاث حيض كوامل؟ (الجواب) نعم كذا أم ولد مات مولاهما أو اعتقها
فإن عدتها أيضا إذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كوامل ودرر ومثله في التنوير (سئل)
فيما إذا اعتنى رجل قننه البالغة العاقلة وحاضته بعد ذلك حيضة فهل لها أن تتروج ولاعدة
عليها بالاجماع؟ (الجواب) نعم كافي البحر وأفتى به المهنداري *(سئل)* في رجل
طلق زوجته المدخول بها طلاقه رجعية في حنثه ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج
عنها فهل تكون عدتها عدة الموت؟ (الجواب) نعم كذا كره في البحر (سئل) فيما
إذا تزوج زيد حبلى من زنا فولدت ولدا ثم طلقها نكاحا قبل الدخول والخلوة وتريد التزوج
بغيره فهل لها ذلك إذا لعدة لها؟ (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(باب الحضانة)

(سئل) في حاضنة لصغار سقطت حدة من الحضانة وتريد الآن أخذ الصغار وتربيتهم
وهي أهل لذلك فهل لها ذلك؟ (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على إبطال
حق الصغير فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح
والقنواي *(سئل)* في صغير يتيم في حضانة جدته لأمه سنة لم يبلغ سبعا وله جدة أم أب

مطلب أخبرت رجلا
بانقضاء عدتها لأبأس أن
ينكحها

مطلب طلقها قبل
الدخول والخلوة لا عدة
عليها

مطلب قالت المرضعة
حضت ثلاث حيض يقبل
قولها

مطلب إذا عالجت المرضعة
الحيض حتى رأت مقرة
في أيامه تنقضي به العدة

مطلب أخرجت المعتدة
من منزل وجبت العدة فيه
لها مطلب غيره

مطلب ادعت انها حامل
تصدق

مطلب تحرم خطبة معتدة
الغير والخلوة بها

مطلب أم ولد اعتقها
مولاهما تلزمها العدة

مطلب القنة إذا اعتقت
لاعدة عليها بالاجماع

مطلب طلقها رجعيًا ثم
مات في العدة لم يمسها عتقة
الوفاة

مطلب إذا كانت أم الام
عاجزة فالحضانة لام الاب
مطلب في المسكن للحاضنة
واجرة الحاضنة

قادرة على الحضانة اهل لها من كل وجه وتم الام سنة عابرة عياء غير اهل للحضانة فهل
يدفع لام الاب القدرة الا اهل للحضانة لا لام الام العاجزة * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها او طلبت من أبيه
مسكنها لها هل يلزمه ذلك * (الجواب) * على الاب سكنها جميعا كما في شرح النقاية عن
البحر المحيط وتستحق اجرة الحضانة من غير ارضاع له وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم
الاب به كما أفقته به قارى الهداية وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن صغيرة محضونة لا مال لها
هل تجب أجرة المسكن الذي تحضن فيه على من تجب عليه نفقتها أولا أجاب قال العلامة
ابن نجيم في البحر الرائق وفي الحاشية عن التفاريق لا تجب في الحضانة أجرة المسكن الذي
يحضن فيه الصبي وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه
كلامه وحيث قدم فاضيلان رواية التفاريق فيكون الاظهر والمفتي به عنده تلك الرواية
كما نقله اه ما في الرحيمية وقال في النهروين يفتي ترجينه اذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب
المسكن بخلاف النفقة اه أقول قد كتبت جمعت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الاجرة على
الحضانة واستدركت فيها على ما في النهروين بقولي وقال الخبير الرملي في حاشيته هلى البحر وأما
لزوم سكن الحاضنة باختلاف فيه والاظهر لزوم ذلك كما في بعض المعبرات وهذا يعلم من
قوله اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم
أيضا من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة العامام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوافي على
الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى توأمان لا ينفك احدهما عن الآخر اه وقال الشيخ
علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضانة الام وهو من اولاد الاثراق تسقط
على الاب خادما يتخدمه فيشتره أو يستأجره وفي شرح النقاية للباقي عن البحر المحيط عن
مختارات أبي حفص سئل عن لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب
سكنها او سكنى ولدها قال نعم عليه سكنها جميعا وسئل فجم الاثمة البخارى عن المختار في هذه
المسئلة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضانة اه واعتمد ابن الشحنة خلافا لما اختاره
ابن وهبان وشيخ الطرسوسى والحاصل أن الوجه الوجه لزوم أجرة المسكن والا لزم ضياع
الولد اذ لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناء بارجحه في النهروين بالابن
وهبان والطرسوسى ولا سيما وقد قدمه قافى خان والله الموفق اه ما ذكرته في الابانة
* (سئل) * في صغيرين يتيمين بلغ احدهما من الشهر عشر سنين والاخر احدى عشرة وهما
عند أمهم او لها حرفة يكتسبان منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة اشقاء موسرون وأمههم
تتكافهم المزبر والافساق عليهم ما بلا وجه شرعى فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على
أخذ الصغيرين * (الجواب) * نعم لانهم اقدر على تأديتهما وتعليمهما قال في شرح المجمع
واذا استغنى الغلام أى الصبي عن الخدمة أى خدمة من لها الحضانة بان يأكل
ويستحب وحده قبل اسبع يعنى استغناءه بمقدار سبع سنين وعليه الفتوى أو توسع

مطلب تحرير مسئلة مسكن
الحاضنة

مطلب اذا احتاج الصغير
الى خادم يلزم الاب به

قوله لها نسخة المؤان له
والصواب الا قول اللهم
الا أن يقال بذكر الضمير
باعتبار الشخص اه من
هامش الاصل نبعض
تصرف

مطلب اذا استغنى الصبي
عن الحاضنة يجبر وياه على
أخذه

أى تسع سنين أجرة الأب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه
 (سئل) في صغيرين لآمالهما وهما في حضنة أمهما المطلقة من أيهما الميسر ولهما حنة
 لأب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تأتي ذلك وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولد من ذال الحكم
 (الجواب) حيث كان الأب معسرا يقال للام أمان أن تمسكى الصغيرين بغير أجر واما أن
 تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تخير الام على ذلك وسئل ايضا عما اذا كان مكان الجدّة عمّة
 والمسئلة في التنوير وقاضي خان والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي والعمّة ليست بقيد فيها
 يظهر اه وفي الفتاوى الرحيمية والعمّة ليست قيد ابل كل حاضنة في الجملة كذلك والأب
 ليس قيدا ايضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليها اه أقول وهذا في أجرة الحضنة واما
 أجرة الارضاع فالام أحق مالم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبيه كما سيأتي بيانه في سؤال
 وجوابه وقال الخير الرملي في حواشي البهر ظاهرا بقيدهم يكون الأب معسرا تختلف الحكم
 المذكور مع يساره وأنت خير بان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أى فاذا كان
 الأب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير كما في الشرع لالاية بقى مالو كان الأب معسرا
 أو ميتا لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره
 في ابقائه عند أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف مالو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على
 الصغير في دفع الاجرة من مال أبيه وسند كبر تمامه في باب النفقة وقد اوضحت ذلك ايضا
 في رسالتى المذكورة سابقا هذا وقال في البحر ولم أر من صرح بأن الاجنبيه كالعمة في أن
 الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة والام تريد الاجر على الحضنة ولا تقاس على العمة لانها
 حاضنة في الجملة وقد ذكرنا السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو أن الأب يأتي باجنبيه متبرعة
 بالحضنة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت العمة وظاهر المتن أن الام تأخذه بأجر المثل
 ولا تكون الاجنبيه أولى بخلاف العمة على الصحيح الا أن يوجد نقل صريح في أن الاجنبيه
 كالعمة والظاهر أن العمة ليست قيد ابل كل حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولى لانها
 من قرابة الام اه وأفتى به الخير الرملي وقال وهو ثقة حسن لان في دفع الصغير للتبرعة
 ضرر اياه لقصور شفقتها عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذلك
 اختلف الحكم في نحو العمة والخالة مع اليسار والاعسار فاذا كان موسرا لا يدفع اليهما كما
 يفيد قيده أكثر الكتب اذ لا ضرر على الموسر في دفع الاجرة وبه تصر هذه المسئلة فافهم
 هذا التصريح واغنمته فقد قل من تظن له والله تعالى الموفق اه وتمام الفوائد في رسالتنا
 السابقة (سئل) في صغير يتم لآمال له وله أم مزوجة باجنبي وجدة لام مزوجة بجدّة
 وجدة لأب مزوجة بجدّة المعسرا هل حضنته تريد أن تربيّه وتمسكه تبرعا وأم الام تأتي ذلك
 وتطالب الجدّة بأجرة الحضنة ونفقة الصغير فهل يقال لام الام أمان أن تمسكى الصغير بغير أجر
 أو تدفعيه لام الأب (الجواب) حيث تزوجت أمه باجنبي فقد سقطت حضنتها
 وصارت الحضنة لام الام دون أم الأب لانها أم آخره في باب الحضنة عنها لكن حيث كان

مطلب اذا طلبت الام
 الاجر والجدّة لا تأخذ شيئا
 مطلب اذا تبرعت
 الاجنبيه فليست كالعمة

مطلب اذا تزوجت الام
 باجنبي سقطت حضنتها

الجدة المذكورة معسر أو أرادت أم الأب أن تربيه مجانا فقال لها ذلك قال قاضي خان صغيرة لها
 أب معسر وعمه موصرة أرادت العمة أن تربي الولد بما لها مجانا ولا تمنع الولد عن الأم والأم تأتي
 ذلك وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والحكم أن يقال للأم أن تمسك الولد
 بغير أجر وأما أن تدفعه إلى العمة اهـ (سئل) في قاصر رضيع ماتت أمه وليس له
 مال وله أب موسر وله جدة أم أهل الحضنة فهل يلزم أباه أجره الرضاع وأجرة الحضنة
 ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضنة للأم والأم ويلزم أباه أجره الرضاع وأجرة الحضنة
 ونفقة الولد بأنواعها قال في البحر ثم اعلم أن ظاهر الولو الجلية أن أجره الرضاع غير نفقة الولد
 له لطف وهو للمابة فإذا استأجر الأم للرضاع لا يكفي في نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه إلا
 بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقرر له القاضي نفقة غير أجره
 الرضاع وغير أجره الحضنة فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة أجره الرضاع وأجرة الحضنة
 ونفقة الولد الخ وتماه فيه أقول والمسكن داخل في النفقة كما قدمناه (سئل) في
 في رضعة لها أخ عمره أربع سنوات وهما في حضنة أمهما المطلقة من أيهما فتزوجت بأجنبي
 ولها أم مزوجة بأيها جده القاصر من تريد أخذها وحضنتها وهي أهل الحضنة فهل لها ذلك
 (الجواب) نعم ومن نكحت غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لأن الزوج
 لو كان ذارحم محرم من الصغير كالجدة إذا كان زوجها الأم إذا كان زوجها عم الصغير
 والحالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها الانتفاء الضرر عن الصغير اهـ (سئل) في قيمة
 بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس لها من لدن حق الحضنة من النساء ولها أخوة
 أشقاء لأب يريد الأخ الكبير الشقيق ضمه إليه لكونه أكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبة
 العلم وهو وصي عليها من قبل أبيها ويعارضه أخوه الشقيق الأصغر منه سننا زعماء أنه أحق
 منه لكونه وصيا عليها من قبل أمه فهل لأخيه الأكبر الوصي المختار ضمه إليه ويمنع أخوه
 المذكور من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم لأخيه الشقيق الأورع
 الأسن ضمه إليه دون أخيه الأصغر والحالة هذه ثم العصبات بترتيبهم يعني إذا لم يكن
 للصغير أحد من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فالأهم به أقربهم تعصبا لأن الولاية
 للأقرب فيقدم الأب وإن هلا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ لاب وكذلك
 من سفلى من أولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسن اختيار علائق على التنوير
 وكذا في غيره (سئل) في صغيرة عمرها ستان وليس لها سوى أب وجدة لأم مزوجة
 بأجنبي وعمه وخالة بكر بالغة أهل الحضنة عازبة فهل تكون حضنة الصغيرة لخالتها العازبة
 المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في يتيم عمره دون سنتين لأم تزوجت بأجنبي
 وجدة لأب مزوجة بجدة لآبيه وجدة لأم مزوجة بجدة لآلته وهي أهل الحضنة من كل وجه
 فهل تكون حضنته بجدة لآلته دون جدته لآبيه (الجواب) نعم لأن هذه الولاية
 تستفاد من قبل الالتهاب والله أعلم وتنقل إلى أم الجدة وإن علت كما في فتاوى قاضي الهارانية

مطلب أرادت العمة
 أن تربيه مجانا وأب معسر
 يقال للأم الخ

مطلب يلزم الأب ثلاثة
 أجره الرضاع وأجرة الحضنة
 ونفقة الولد

مطلب إذا تزوجت
 المحضنة بغير محرم للصغير
 سقط حقها ولوليه فلا

مطلب إذا تقدم المحارم
 النساء فالحضنة للعصبات
 بترتيب الارث

مطلب يقدم الأورع
 ثم الأسن

مطلب تقدم الخالة العازبة
 على الجدة لأم مزوجة
 بأجنبي وعلى العمة

مطلب تقدم الجدة لأم على
الجدة لأب
مطلب ولاية الحضنة
تسبب من قبل الامهات
وتدفع الى أم الجدة وان علت

مطلب اذا اجتمع الساقطات
يسعد المتعاضى حيث شاء
منهن والام اولى

مطلب الام اخذه من خالته
المزوجة بأجنبي
مطلب تقدم لأم على خالة
الام

مطلب بلغت مبلغ النساء
ولا عصمة لها فالنظر فيها
للمحكم

مطلب الحضنة الذمية
كسلة ما لم يعقل دينا

مطلب لاحضنة لام الولد

مطلب لأم مزوجة بابن

خاله الوصى عليه وعمة

مزوجة بأجنبي وجد لام
يدفع له

مطلب تقدم الاخت

المراعاة على ائحالة

مطلب تحريرهم في أن

المراهق حكمه حكم البالغ

اذا ادعى البلوغ لا مطلقا

(سئل) في حاضنة لبنها الصغير تزوجت بأجنبي وليس للصغير غيرها سوى عمة
مزوجة بأجنبي أيضا فكيف يفعل به *(الجواب)* قال القهستاني نقلا عن الخياط اذا
اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وانقضى الخيط الرمل
تبع العلامة الشهاب الشلبى في مثل هذه الواقعة بأن ابقاء الصغير عند أمه أولى لكمال
شفقتها *(سئل)* في صغير مات أمه وعمره سنة ولها أب وخالتان مزوجتان بأجنيين
وهو عند احدهما اولد احوال وجد لام يريد ابقاءه عند خالته فهل لايه اخذه من خالته
وضمه اليه ويمنع جده من معارضته في ذلك *(الجواب)* حيث كانت مزوجة بأجنبي
فلا يه اخذه منها والحالة هذه *(سئل)* في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم
مزوجة بأجنبي وعمة شقيقة عازبة اهل للحضنة وخالدة أم عازبة فهل تكون حضانتها لعمتها
الزبورة دون خالدة أمها *(الجواب)* نعم والحالة هذه قال في البصر والمذكور في غاية
البيان وقع القدير وغيرهما أن بعد المات خالة الام لاب وأم ثم لام ثم لام في المنع
والعلائي *(سئل)* في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها لأمها مع مهرها
الاجنبي في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرها من العصباء فهل يكون النظر فيها
للمحكم *(الجواب)* نعم كما في التنوير واخر باب الحضنة *(سئل)* فيما اذا أسلم
يهودى ثم مات عن زوجة يهودية وبنتين منه ساعرا كبرها ست سنين وعن أب يهودى
موسر ولم يترك له شيئا والزوجة فقيرة اهل للحضنة فهل تكون حضنة بنتيها لأمها حيث
لم يعقل دينا ولا يخفى أن يألف الكفر وتكون نفقة ما على جدتها *(الجواب)* نعم حيث
الحال ما ذكر والحضنة الذمية ولو بحسوبة كسلة ما لم يعقل دينا فيبغي تقديره بسبع
سنين لحكمة اسلامه حينئذ نهر او الى أن يخاف أن يألف الكفر فينزع منه وان لم يعقل دينا نجر
اه علائي على التنوير ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف دينا للزوجة والاصول والفروع
علوا وأسفلوا الذميين لا المحريين ولو مستأمنين لانه قطاع الارث علائي على التنوير من
النفقة *(سئل)* في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم عصبية يريد اخذه من أمه وضمه
اليه فهل له ذلك ولا حضنة لأم الولد *(الجواب)* نعم كما في التنوير وغيره *(سئل)*
في مطلقه حاضنة لولدها الصغير بن غير مأونة عليهم اتخرج كل وقت وتتركها لأمهين ويريد
اؤها اخذها منها حيث لاحضنة لها غيرها فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر *(الجواب)* نعم
نعم أو غير مأونة ذكره في المجتبى بأن تخرج كل وقت وتترك الولد لأمها اه علائي *(سئل)*
في يقيم له أم مزوجة بابن خاله الوصى المختار عليه وعمة مزوجة بأجنبي وجد لام فهل يدفع
اليقيم لأمه المذكور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضنة غيره *(الجواب)* نعم
(سئل) في حاضنة لبنها تزوجت بأجنبي ولابنت أخت لاب مراة عازبة اهل
للحضنة ولمخاله ايضا فهل تكون الحضنة لالاخت الزبورة دون الجدة *(الجواب)* نعم
وبئله أقوى العلامة الرمل فالاذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الخبر

وأحكامها ما في أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر التصرفات شرح الكنتز للعيني
أقول عبارة الكنتز في فصل بلوغ الغلام والجارية من كتاب المحرر هكذا فإن رابعا وقال بالغا
سنة فأحكامهما أحكام البالغين اهـ والمعنى أنها كالبالغين بعد قهرها بالغنا بوضعها عبارة
الملتقى ونصها وإذا رادها وقال بالغا سنة فأوكتا كالبالغ حكما اهـ وأما كونها كالبالغ وإن لم
يقرب بالبلوغ فلا يقول به عاقل فضلا عن فاضل والالزم صحة إقراره أي المراهق وعنده وقتله
برقته وحيته وبيعته بدون دعوى البلوغ وذلك بما لم تقاعا فعلم أنه لابد في مسئلتنا من ذلك
أيضا كما قيد به العلامة الرملي في فتاواه وقال بعده وإنما قيدنا بدعوى البلوغ لأن الصغير
لاحق له في الحضنة لأنها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن مالك وأيسر هو من أهل الولاية
كما صرح به في الأشباه والنظائر اهـ وذكر العلامة الرملي أيضا في حاشيته على البصائر أنه
يشترط البلوغ في حق من يحضن الولد لأن الحضنة من باب الولاية والصغير ليس من أهلها
وقد سئلت عن مراد طاب الحفنة فأجبت لذلك إذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق
سها عنه اهـ فاعتمد هذا التحرير الفريد (سئل) في يتيمة عمرها عشر سنوات لها عم
عصبة بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وترتيبها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها (الجواب)
نعم والحالة هذه لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكرنا أو أنثى - لا فلا شأن في ذات وهذا قبل البلوغ
أما بعده فيخير بين أبويه وإن أراد الانفرد فله ذلك مؤيد زاده من رتبة المنيه اهـ شرح التنوير
للعلاني وفي حاشية الخير الرملي على المنع قوله ويأخذها الأب ولا خيار للغير أقول وكذا غير
الأب عند عدمه من له حق الحضنة قال في المنهاج بطلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر
الانصاري العقيلي من الخفية وإن لم يكن له صبي أب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبة
أولى الأقرب فالأقرب غير أن الأنثى لا تدفع إلا إلى محرم وإنه في الخلاصة وأما إرضائية اهـ
ومثل في حاشيته على البحر (سئل) في الحضنة إذا أبعثت حق بنتها المحضونة ثم أرادت
الرجوع في حضنتها وهي عذبة أهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر الحضنة
على إبطال حق الصغير فيها أي في الحضنة منع (سئل) فيما إذا كان لزيد ابن صغير من
زوجة له حرة الأصل وأراد السفر فوضعه عند عمه وشم سافرومات وبلغ الابن ثمان سنوات
قام الآن بكريريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زاعما أن أباه كان عبد البكر المزبور فهل ليس
لبكر ذلك (الجواب) نعم قال في متن الدرر من كتاب الولاء الاتم أن كانت حرة الأصل
بمعنى عدم الرق في أصلها فلا ولأه على ولدها والأب إذا كان كذلك فلو كان عريسا لا ولأه
عليه مطلقا ولو عجميا لا ولأه عليه لقوم الأب وبرته معتق الأم وعصبة خلاقا لا في يوسف
اهـ وقام التحقيق في شرحها (سئل) في بنت باغت من السن إحدى عشرة سنة وهي
عند أمها المطلقة من أبيه يريد أبوها أخذها من الأم والسفر بها إلى بلدته التي هي فوق مدة
السفر فهل لذلك حيث سقطت حضنتها (الجواب) نعم وفي المجمع ولا يخرج الأب
برلده قبل الاستغناء اهـ وعلاه في التمرحيق قوله لمافييه من الإضرار بالأم بإبطال حقها

مطلب المبالغ شرط
في الحضنة

مطلب لا خيار للولد عندنا
قبل البلوغ

مطلب انقضت مدة الحضنة
ولا أب له فلا اقرب من
العصبات أخذها الآن الأنثى
لا تدفع لغير محرم
مطلب إذا بطلت حضنتها
لها الرجوع

مطلب بلغ ثمان سنين
وأه حرة الأصل وليس
لأبويه أخذها

مطلب إذا انتهت مدة
الحضنة فلا لأب السفر بالولد

في الحضانة وهو يدل على أن حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به وفي الفتاوى العبرانية
سئل اذا أخذ المطلق ولده من حاضنته لزواجه هل له أن يسافر به فأجاب بأن له أن يسافر به
الى أن يعود حق أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حادثة الفتوى في زماننا بحر من أعرباب
الحضانة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن ثمة غيرها ممن يستحق الحضانة أما اذا
كان هناك من يستحق الحضانة فينبغي أن لا يملك الأب السفر به بل ينتقل الحق الى الحاضنة
وهذا ظاهر والله أعلم اه ورأيت في هامش فتاوى الاقروى حاشية معروفة الى المولى
يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضانة بالترجح للأجنبي أو بالاستغناء فلم أن يسافر بالولد
اه ولا يخرج الأب الولد قبل الاستغناء أي استغناء ولده عن الحضانة لئلا يبطل حق
الأم في حضنته ولا الأم أي لا تخرج الأم عن المصر بولد لئلا يتضرر الأب الا الى وطنها
الذي تزوجها فيه المفهوم منه أن اخراجها الولد انما يجوز بأمر من جميعا كون المقصد وطنها
وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأة بالشأم فقدم بها الى الكوفة فولدت منه ثم طلقت
وانقضت عدها فلها أن تخرج بولدها الى الشأم من غير رضى الأب حتى لو كان وطنها بالشأم
ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشأم ليس لها أن تخرج الى الشأم
الحكم شرح المجمع لابن مالك * (سئل) * في مبانة من زوجها انقضت عدها ولها منه ابن صغير
في حضانتها تريد أن تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه وطنها ولم ينكحها ثمة فهل
ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما قريبا ليس المطلقة الخروج بالولد من بلد الى
أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا وهوانة لها به من
المصر الى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأخلاق أهل السواد فليس لها أن تنقله اليها
الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها ونكحها أي عقد عليها ثمة أي هناك يعني في مكان هو
وطنها وأراد بالمطلقة المبانة بعد انقضاء عدها لان المطلقة رجعا حكمها حكم المنكوحه وهذا
أي ما ذكرنا من أن المطلقة الخروج الخ في الأم وأما في غيرها فلا تدر على نقله الا باذن أبيه
من الغفار * (سئل) * في الجدة أم الأم الحاضنة للصغيرة اذا أرادت أن تنقل الصغيرة من
المصر الى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما قريبا وهذا
الحكم في الأم المطلقة فقط أما غيرها كجدة وأم ولد اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد
بينهما الا باذنه شرح التنوير للعلائي والمسئلة في البحر والنهر والمنع وغيرها * (سئل) *
في قيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضانة جدتها لأمها الاهل للحضانة
ولها اخوة لاب يريدون أخذها من جدتها وضما اليهم بلا وجه شرعي فما الحكم * (الجواب) *
حيث كانت الجدة المرقومة أهلا للحضانة تبقى القاصرة المزبورة في حضانتها الى أن يكمل لها
تسع سنين وليس لآخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي * (سئل) * في صبي كمل له
من السن سبع سنوات وهو في حضانة أمه المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذه منها وضما اليه
فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والحالة هذه واذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من

مطلب ليس للحضنة
السفر بالولد الا الى وطنها
الذي نكحها فيه

مطلب ليس للجدة الحاضنة
نقل المحضونة من المصر الى
القرية الا باذن أبيها

مطلب تبقى في حضانة جدتها
الى أن يكمل لها تسع سنين

مطلب اذا كمل للصبي
سبع سنين لا يبيعه أخذه
من حاضنته

لها الحضنة بأن ما كل ويستحب وحده قبل بسبع يعني استغناؤه بمقدّر بسبع سنين وعليه
 الفتوى أو توسع أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح المجمع
 لابن مالك * (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العرست سنوات
 في حضنة جدتها لانه لا يصلح للرجال بل لا تسقط حضنة الجدّة بزواجها
 * (الجواب) نعم والمسئلة في القنية في حق الأم ومن لها حق في الحضنة مثل الأم في ذلك
 كما هو ظاهر * (سئل) في يتيم بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت يتيمة بلغت عشر سنين
 وهما عند جدتها لانهما أخت شقيقة وصى عليهما قة أمينة قادرة على الحفظ تريد أن
 تضعهما عندها باذن القاضي فهل لها ذلك * (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الأعظمي من
 جواب سؤال مانعه اذ لم يكن للبنت المذكورة عصبة ذورحم محرم مسلم مكاف توضع
 البنت عند امرأة أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه أقول مفهومه أنه اذا انتهت مدة الحضنة
 وليس للعصبة عصبية فالرأى فيه للقاضي يضعه أين شاء كما اذا كانت الحاضنات ساقطات
 ولم أره صريحا وأن الأخت الشقيقة وان كانت وصيا ليست بأولى من الجدّة في مسئلتنا
 وأما ما تقدم عن شرح المجمع من أن الغلام اذا استغنى عن الحضنة بأن بلغ سبع سنين أجبر
 الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصى من الرجال
 دون النساء بقربة التعليل فتأمل وراجع * (سئل) في صغيرتين عمرأ كبرهما خمس
 سنوات ولهما أم تزوجة بأجنبي ولم يكن عصبة ولا من له حق الحضنة ويخشى عليهما من
 الأم وزوجها أن يغيباهما السكونها غريبين وهي ليست بأمينة فهل يضعهما القاضي حيث
 شاء * (الجواب) نعم كما مر بذلك في التتارخانية عن المحيط وغيرها والمسئلة في الخيرية
 في مواضع * (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولدا في حضنتها فطلبت
 من أبيه أجره رضاعه أكثر من أجره مثلها وللولد عمة تريد ارضاعه عند الأم متبعة بغير أجر
 فهل تكون العمة المزبورة أولى من الأم في ارضاعه * (الجواب) نعم والحالة هذه ويستأجر
 الاب من ترضعه عندها لان الحضنة لها والنفقة عليه لا يستأجر الاب أمه لونه ككوحه
 أو متدة رجعي وهي أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذ لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية
 ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة أحق منه زابلي أي في الارضاع أما أجر الحضنة
 فللام كما مر شرح التنوير للعلائي من النفقة قال الزبلي وان رضيت الاجنبية أن ترضعه بغير
 أجر أو بدون أجر المثل فالاجنبية أولى اه يعني فترضعه عند أمه كما ذكره في قوله وليس تأجر
 من ترضعه عندها أي عند الام الخ كشف القناع للشر بلالي ومثله في البحر وغيره
 * (سئل) في يتيم في حضنة جدته لانه كل لمن العر سبع سنوات وله ابن عم عصبة
 أمين هو وصى شرعي عليه يريد أخذه منها وتربيته عنده فهل له ذلك * (الجواب) نعم
 فان لم يكن للصبي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تهميبا وكذا اذا
 استغنى الصبي بنفسه أو بلغت الجارية فانه مصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة والا قرب

مطلب لا تسقط الحضنة
 بتزويج البنت المحضونة
 مطلب فيما اذا انتهت مدة
 الحضنة وليس للصغير عصبية
 مطلب اذا لم يكن للصغير
 عصبية ولا من له الحضنة
 فالقاضي يضعه حيث شاء
 مطلب اذا طلبت الأم أجره
 ارضاعه يدفع للعمة التي
 ترضعه مجانا عند أمه
 مطلب المتبرعة أحق من
 الأم في الارضاع دون الحضنة
 مطلب اذا كمل له سبع
 سنين فلا ين العم أخذه

الاب ثم الجد أبو الاب ثم الاخ لا يوين ثم الاخ لا ياب كما في الميراث واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم سناً ولا حق لابن العم وابن الخال في كفالة الجارية ولها حق في كفالة الغلام لانها ليسا يحرم لها فلا يؤمنان عليها جوهرة شرح القدوري من النفقة وتقدمت عبارة شرح الجمع وعبارة المنهاج للعقيلي وفي مسئلتنا ابن العم المزبور وصى وعصبة فله أخذها منها كما يؤخذ من هذه النقول (سئل) في يتيم عمره خمس سنين وله عمه مزوجة بأجنبي وخال وعم أخو أبيه لأمه رضى عليه يريد همه أخذها من خاله وضمه اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول ونقلها ما في شرح التوير للعلائي حيث قال ثم اذا لم يكن عصبة قلذوى الارحام بحر فتدفع لآخ لأم ثم لآبته ثم للعم لأم ثم للخال لا يوين ثم لأم برهان وعيني اه ثم قال ولا حق لولد عم وعمة وخال وخاله لأمدم المحرمية اه ورأيت بخط بعض شيوخ مشايختنا عن الهندية أن أبا الأم أولى من الاخ لأم والخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي طفل له جد لأم وبنت عمه والحضانة للجد لأم لانه رحم صرم وبنت العمه غير محرم واذا قدم الجد المذكور على الاخ لأم والخال المحرمين فعلى بنت العمه بالاولى لمكان ذكر القهستاني بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمه بعد العمه ومعروف أن الخالة أو العمه تقدم على ذوى الارحام المذكورين على العصباء لان النساء أقدر على تربية الاطفال من الرجال الى أن يستغنوا عنهم فينقل الحق الى الرجال ليؤدبهم ويعلموهم لان الرجال أقدر على ذلك من النساء فعلم أن النساء مقدمات على الرجال في الحضانة ولذا تقدمت الأم ولها وأختها وخالتها وعمها على الاب والاخ الشقيق وكذا تقدم أخت الصغير ولولأم وكذا ما انتهت وبنت الاخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العمه في حادثة البنت ذوى على الجد لأم لكن قال القهستاني أيضاً وفي المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمه كبت الخال والم له ومثله في البدائع وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التنوير وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحيط على أنه لاحق للذكورات في حضانة الغلام لا الجارية بقدرته تعليقه في شرح التنوير بعدم المحرمية كما مر ويؤيده ما مر عن الجوهرة من أنه لاحق لابن العم وابن الخال في كفالة الجارية ولها حق في كفالة الغلام لانها ليسا يحرم لها فلا يؤمنان عليها جوهرة فلهذا ينبغي أن يقال ان أولاد الخالة والعمه والخال والم ان كانوا ذكوراً تقدم في حضانة الغلام فقط وان كانوا بناتاً فحقن في حضانة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليق ومن عبارة الجوهرة فالحمد لله على هذا التعرير المفرد وأسأله من فضله المزيد (سئل) في بكر حديثه السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الاجانب لأم لها ولا أب ولا جد ولها عم عصبة أمين غير مفسد يريد ضمها اليه خوف العار ويتخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم ومتى كانت الجارية بكر أيضاً ضمت اليه نفسه وان كان لا يخاف عليها النساء اذا كانت حديثه السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقات فليس للاولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها الخ بحر (سئل) في حاضنة لولدها تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمهات ربية الولدين في بيت

مطلب لاحق لابن العم وابن الخال في حضانة الجارية

مطلب له مال وعم لأم وصى عليه والحضانة لأم

مطلب أبو الأم أولى من الاخ لأم والخال

مطلب حادثة الفتوى طفل له جد لأم وبنت عمه

مطلب النساء مقدمات على الرجال في الحضانة تحرير مهم في قول المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمه الخ

مطلب الم أن يضم اليه البكر بالغة حديثه السن مطلب اذا دخلت في السن ليس للاولياء حق الضم

الراب زوج أم الولدين وأبوهما لا يرضى بذلك فدل له منعها من ذلك ﴿الجواب﴾ نعم لأن
الراب وهو زوج أمه أجنبي عنها ينظر إليهم ما شئرا ويعطيهم ما تئرا فتسقط الحضانة بتزوج
الغير الرحم المحرم وبالسكنى عند المبعض كما صرح بذلك في البحر وغيره ﴿سئل﴾ في الغلام
إذا عقل واستغنى برأيه وكان مأموماً على نفسه فهل للاب ضمّه إليه ﴿الجواب﴾ إذا كان
كذلك فليس للاب ضمّه إليه والمسئلة في التنوير آخر الحضانة ﴿سئل﴾ في غلام صبيح
بائع غير مأمون على نفسه يريد أبوه أن يضمّه إليه ويؤدبه إذا وقع منه شيء فهل له ذلك
﴿الجواب﴾ نعم ونقلها في الخيرية مفصل بما لا مزيد عليه ﴿سئل﴾ في بكر بلغت مبلغ
النساء وهي في جرة المتزوجة بأجنبي وليس لها عصبة محرم وأبست مأموماً على نفسها ولها
عمة أمينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمتها ﴿الجواب﴾ نعم فإن لم يكن لها
أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات أو كان لها عصبة مفسدة بالنظر فيها إلى الحاكم فإن كانت
مأموماً خلاها تنهرد بالسكنى واللازمها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ بلافراق في ذلك
بين بكر وثيب تنوير ﴿سئل﴾ في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها
رأى ساكنة في محل أمينة عند أمها واجدتها الأمينة عليها ولا يتقوف عليها ولها أخ يريد
أخذها من عندها واسكنها عنده بالأرضاء فهل ليس له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم والمسئلة
في التنوير والبحر وأفتى بمثل ذلك الخبير الرمي كما في فتاواه من الحضانة

﴿باب النفقة﴾

﴿سئل﴾ في صغيرتين لا مال لهما ولهما أم مسرة وأب معسر زمن وجد للاب ممر هل يؤثر
الجد بالانفاق عليهما ﴿الجواب﴾ نعم والحالة هذه فإن كان الاب زماناً قضى بنفقة الصغار
على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة
الصغار ذخيرة من النوع الرابع وفي فتاوى قارئه لهذاية تجب على الجد النفقة إذا مات
الاب والجد يغاب يؤثر الجد بالانفاق عليهم والرجوع على الاب إذا حضر وأيسرهما ﴿سئل﴾
في امرأة عاجزة فقيرة عيياء لها ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن
ابن موسر فهل تلزمه نفقتها ﴿الجواب﴾ نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول الماتن
ولا بويه وأجداده وأطاق في الابن ولم يقيده بالنفي مع أنه مقيد به لما في الشرح ولا يجبر
الابن على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسراً إلا إذا كان بهما زماناً أو بهما نقر فقط فلهما
يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة أه قال في أنفع الوسائل فإن
كان الأقرب معسراً ولا بعده موسراً فاهل أن عبارة الاصحاب اختلفت هنا فقال في البدائع
لو كان له ابن وابن ابن وابن معسر وابن الابن موسراً فلهما نفقة على الابن ان لم يكن زماناً لانه
هو الأقرب ولا سبيل إلى إيجاب النفقة على الاب بعد مع قيام الأقرب الآن القاضي يأمر ابن
الابن يؤدى عنه على أن يرجع عليه إذا أيسر فيه يرالاً بعدنا باعناً الأقرب وذكر في موضع
آخر قال والاصل في هذا أن كل من يجوز جميع الميراث وهو معسر جعل كانه كالميت وإذا

مطلب تسقط الحضانة
بالسكنى عند الاجنبي
مطلب في الغلام إذا عقل
وكان مأموماً على نفسه ليس
للأب ضمّه إليه

مطلب غلام صبيح بالغ غير
مأمون على نفسه لا يبره
ضمّه إليه

مطلب إذا بلغت غير مأموماً
على نفسها فلم يتمها الأمينة
القادرة على الحفظ أخذها
من أمها المتزوجة بأجنبي
مطلب بالغ رشيدة عاقلة
ليس لأخيها أخذها

﴿باب النفقة﴾

مطلب إذا كان الاب
معسراً زمناً فالنفقة على
الجد بل الرجوع
مطلب إذا غاب الاب يؤثر
الجد بالانفاق ويرجع عليه
إذا حضر

مطلب لها ابن فقير وابن
ابن موسر

مطلب إذا كان الأقرب
معسراً ولا بعده موسراً
اختلفت فيه على الاصحاب

جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على قدر مواريتهم وكل من كان يحوز به بعض الميراث
لا يجعل كالميت فكانت النفقة على مواريت من يرث معه اه ثم أطال في بيانها كما هو
دأبه ***(سئل)*** في تيممة فقيرة لها أم وأخ معسران وعمان لابوين موسران فهل يلزم عيها
نفقتها ***(الجواب)*** نعم والأصل في هذا أنه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابة موسر
ومعسر ينظر إلى المعسران كان يحوز كل الميراث يجعل كالعدوم ثم ينظر إلى من يرث من
تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وإن كان المعسر لا يحوز كل الميراث
تنقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لا طهار قدر
ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان هذا الأصل صغيره
أم وأخت لاب وأم موسرتان وأخت لاب وأخت لام معسرتان كان نفقة الصغير على الأم
والأخت لاب وأم على أرومة ولا شيء على غيرها اه خانية من فصل نفقة الوالدين وذوي
الارحام ***(سئل)*** في أيتام لا مال لهم ولا كسب في حضانه أمهم الفقيرة العاجزة ولم يعم
شقيق وعم لام موسران فهل تكون نفقتهم على عهم الشقيق ***(الجواب)*** نعم والحالة
هذه ولكل ذي رحم محرم صغيراً رأيت بالغة أو ذكراً عاجزاً بقدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيه
أهلية الارث لا حقيقة فنفقة من له مال وابن غم موسران على الحال كذا في الدرر وتفصيله
فيه اقال العلامة عزمي في حاشيتها ثم قال في الكافي وإذا استويا في المحرمية وأهلية الارث
يرجح من كان وارثاً في الحال فلو كان له عم وعمعة فالنفقة على العم لاستوائهما في المحرمية ويرجح
العم بكونه وارثاً في الحال اه ومثله في شرح التنوير للعلائي وغيره ففي مسئلتنا لعمان مستويان
في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال ***(سئل)*** في امرأة فقيرة لها أخ لاب وأخ لام
موسران فهل يلزمها نفقتها أسداً أساساً سدسها على الأخ لام والباقي على الأخ لاب ***(الجواب)***
نعم ونقله مامر ***(سئل)*** في فقيرة مسنة لها بنتان وابن أخ شقيق موسرون فهل تلزم
نفقتها بنتيها خاصة ***(الجواب)*** نعم ففي التنوير وشرحه المنع ويجب على موسريسار
الفطرة النفقة لاصوله الفقراء بالسوية والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث ففي من له بنت
وابن ابن النفقة على البنت مع أن الارث بينهما نصفان الخ ***(سئل)*** في يتيم لا مال له
ولا كسب وهو في حضانه أمه الموسرة وله جدة لاب وموسرة وعمان عصبة وعمعة فقراء فعلى
من تكون نفقته منهم ***(الجواب)*** نفقته على أمه الموسرة والحالة هذه والمعتبر فيه أهلية
الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الابعاد الموت فنفقة من له مال وابن عم على الحال لانه محرم
ولو استويا في المحرمية كم فقال رجب الوارث للعمال ما لم يكن معسراً فيجعل كالميت علائي
(سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لام وموسرة وخالان موسران وعمان
معسران فهل تكون نفقته على جدته المذكورة ***(الجواب)*** نعم قال في التنوير والمعتبر
فيه القرب والجزئية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الابعاد
الموت الخ ونحوه في الخانية والبرازية وغيرهما في هذه المسئلة النفقة على الجدة لان الصغير

مطالب لها أم وأخ معسران
وعمان موسران فالنفقة
على العين
مطالب فيما إذا اجتمع
في قرابة من تجب له النفقة
موسر ومعسر
مطلب له أم وأخت شقيقة
موسرتان وأخت لاب وأخت
لام فعلى الاقارب

مطلب النفقة على العم
الشقيق دون العم لام
مطلب النفقة على الحال
دون ابن العم
مطلب استويا في المحرمية
وأهلية الارث يرجح الوارث
في الحال فيرجح العم على
العمة

مطالب له أم وجدة لاب
موسرتان وعمان وعمعة
فقراء فعلى الام
مطلب له جدة لام وخالان
موسرون وعمان معسران
فعلى الجدة فقط

مطلب مسائل النفقات
من أشكال المشكلات

المذكور جزؤها وان قلنا باستوائهما في الحرمة فهي ترثه فرضا وردا وأما العمان فانها بعد ان
كانها معدومان لعسرهما كما بسط في محله هذا ما ظهر والله أعلم أقول مسائل النفقات من
أشكال المشكلات اذ لم يذكر والها ضابطا يجمعها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزئية
دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة اعتبروا الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن
وبنت كانت النفقة عليهم ما سوية لان العبرة للقرب والجزئية دون الارث وكذا في بنت
وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثت وفي ابن وأب على الابن فقط لترجيحه بأنت ومالك
لا يملك وفي جد وابن ابن عليهم ما بقدر الارث لعدم المرجح مع أنها استويا في القرب والجزئية
فان الفقير جزء للجد وابن ابنه جزء منه ودرجتها واحدة وفي أم وعصبة كاخ شقيق أو ابنة
أو عم أو جد لاب تجب على الأم وعلى العصبة أنلانا اعتبارا بالارث مع أن الأم اختصت
بالقرب والجزئية دون غيرهما منهم وكذا في أم وأخت شقيقة تجب كالارث وفي عم وجد لأم
على الجد مع أن العم هو الوارث وفي أم وجد لأم على الأم فقط موافية الأم على الجد لأم لقربها
ولم يقدموها على العم والاخ وابنه للقرب والجزئية فيهم اذ منهم مع أن الجد لأم أرجح منهم بالجزئية
فلما رأيت الامر كذلك حين وصولي في الكتابة الى هذا الباب في هذا المحل في سؤال سنة
١٣٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها
تحرير النقول في النفقة على الفروع والاصول ورتبتها على ثلاثة فصول (الفصل الاول)
في نقل عبارات الفقهاء (والثاني) فيما يرد عليها والجواب عنها وبيان المراد منها
(والثالث) في بيان زبدة ما تحصل من الفصولين واختراع ضابط جامع للفروع التي
ذكرها والقواعد التي قررورها مشتمل على سبعة أقسام من أنواع قرابة الولادة وذوي
الارحام مع عز وكل فرع الى محله وارجاع كل شيء الى أصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سهلة
المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع أنه لا يخلو اما أن يكون الموجود من تجب عليه النفقة
واحدا أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط الوجوب والثاني
لا يخلو اما أن يكونوا فروعا فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا أو فروعا وأصولا
وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة (القسم الاول)
اذا كانوا فروعا فقط اعتبر فيهم القرب والجزئية أي اعتبر الاقرب جزئية ان تفاوتوا قرابا فيهم
ولا عبرة فيه بالارث أصلا ففي ولدين ولو أجد هما نصرانيا أو أنثى تجب عليهما سوية ذخيرة
وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على البنت فقط
لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث
خلاف ما في حاشية الزملي على البحر لاستوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار
للارث في الاولاد ولا لوجبت أنلانا في ابن وبنت ولما لم يملك الابن النصرة في شيء لا يملك المسلم
(القسم الثاني) اذا كانوا فروعا وحواشي فكذلك يعتبر القرب والجزئية أي كل منهما
أو أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط

مطلب في تحرير مسائل
النفقات في ضابط جامع لها
كلها

وان وراثتها بدائع وذخيرة فتسقط الاخت لعدم الجزئية وليكون البنت أقرب وفي ابن
 نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أى لا اختصاص الابن
 بالقرب والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أى لا اختصاصه
 بالجزئية وان استويا في القرب لادلاء كل منهما بواسطة وراثتنا بالحواشي من ليس أضلا
 ولا فرعاً فيشمل ما في الذخيرة لولد بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثا أى
 لا اختصاصها بالقرب والجزئية ***(القسم الثالث)*** اذا كانوا فرعاً وأصولاً فيعتبر فيه
 قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن على الابن فقط
 لترجحه بأنت ومالك لا يبيك ذخيرة وبدائع ومثله أم وابن كما في البحر وفي جد وابن ابن على
 قدر الميراث أسداساً للتساوي في القرب وكذلك في الارث وعدم المخرج من وجه آخر بدائع
 وظاهره أنه لوله أب وولد بنت فعلى الأب لانه أقرب في الجزئية فانتفى التساوي ووجد
 المخرج وهو القرب وأقول المتون ولا يشارك الأب في نفقة ولله أحد ***(القسم الرابع)***
 اذا كانوا فرعاً وأصولاً وحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع
 لترجهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه
(القسم الخامس) اذا كانوا أصولاً فقط فان كان معهم أب فلا كلام في وجوب النفقة
 عليه فقط لما في المتون من أنه لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد والافلا يخلو أمّا أن يكون
 بعض الاصول وارثاً وبعضهم غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الأقرب جزئية
 لما في القنية له أم وجد لا مفعلي الأم أى لانها أقرب وفي حاشية الرمل اذا اجتمع أحداد
 وجدات فعلى الأقرب ولو لم يدل به الاخر اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالفهوم
 من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبر
 الارث اه وعليه ففي جد لا م وجد لا م يجب على الجد لا م فقط اعتبار الارث وفي الثاني
 أعني لو كل الاصول وارثين فكلا الارث ففي أم وجد لا م يجب عليهم أثنان في ظاهر الرواية
 خانية وغيرها ***(القسم السادس)*** اذا كانوا أصولاً وحواشي فان كان أحد الصنفين
 غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى تعتبر بقدر
 الميراث فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو الصنف الآخر الذي معه مثال
 الاول ما في الخانية لوله جد لا م وأخ شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لا م
 وعم فعلى الجد أى لترجحه فيهما بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول
 والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الاصول والحواشي وارثاً اعتبر
 الارث ففي أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الأم الثلث وعلى العصبية الثلثان
 بدائع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم بنوعيه تنظر اليهم وتعتبر فيهم ما اعتبر في القسم
 الخامس مثلاً لو وجد في المثال الاول جد لا م مع الجد لا م تقدم عليه الجد لا م لترجحه
 بالارث ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا م تقدمها عليه لترجحها بالارث وبالقرب وكذلك

لو وجد في الامانة الاخيرة جذلام مع الام تقدها عليه لما قلنا ولو وجد معها جذلا كانت
 النفقة عليه وحده كما في الحاشية لانه يجب الاخ وابنه والعلم من الارث لتزيله حينئذ منزلة
 الاب وحديث تحقق تزيله منزلة الاب لم تشاركه الام في النفقة وان شاركته في الارث كما
 لو كان الاب لم يوجد حقيقة كما قرناه قبيل هذا الفصل (القسم السابع) * اذا كانوا
 حواشي فقط يعتبر فيه الارث أي أهلية لاحقيقته وعند الاستواء في المحرمية وأهلية
 الارث يترجح الوارث حقيقة ففي خال وابن عم على الحال لانه رحم محرم أهل الارث عند
 عدم ابن العم ولا شيء على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا تجب نفقة على غير
 محرم أصلا وفي خال وعم على العم لاستوائهما في الرحم والمحرمية وترجح العم بأنه وارث حقيقة
 وفي عم وعممة وخالة على العم أيضا ولو كان العم معسرا فعلى العمه والحالة أن لا نأكل كارتها ويجعل العم
 كالمعدم لانه يحرز كل الميراث هذا زيادة ما حررت في تلك الرسالة بالتأم أسبق اليه ولم يقف أحد
 قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا بحولي وقوتي فدونت هذا الضابط الجامع سهل
 المأخذ وعض عليه بالنواجذ وإن أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة
 والسلام * ثم نعود إلى كلام المؤلف فنقول (سئل) * في النفقة المستدانة بأمر فاض
 اذا أراد الدائن أخذ دينه من الزوج هل له ذلك (الجواب) * لصاحب الدين أخذ
 دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الامر به ليس له الرجوع الاعلى المرأة كما صح بذلك
 في انهر والبحر (سئل) * في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته بالنفقة
 ولا منفق وله مال بدمية جماعة مقرين به وبالزوجية من جنس حقها فهل يفرض لها القاضى
 نفقة من ماله الزبور (الجواب) * نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضى أنه لم يعطها
 النفقة ثم يأخذ منها كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) * في رجل أدبت
 قاصرة في حضنة أمها المطلقة أذن لجدا القاصرة لأمها بأن ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا
 ليرجع به على الاب فانفق الجدا القدر المذكور في مدة معاونة ويريد الرجوع على الاب
 بنظير ما أنفق به بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) * نعم وفي هذه
 الصورة لو أنفق الجدا عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذني كان
 مقصورا على مدة الحضنة فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الاذن اذا اذن بتوكيل (سئل)
 فيما اذا غاب زيد وترك أولاده الصغار الفقراء بالنفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من
 جنس النفقة وله أخ حاضر وموسر فالحكم (الجواب) * حيث كان أخو الغائب موسرا
 فلا قاضى أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كما في العلاني عن واقعات
 المفتين وهي أيضا في القنية والحامى (سئل) * في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له
 ولا أكسب من زوج لها معسر ديوان معجون يدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجب أجنبيا
 يبيعها بالنسيئة أو يقرضها ولها أب موسر فهل يؤثر بالانفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع
 بذلك على الزوج اذا أيسر (الجواب) * نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان

مطلب لوالنفقة مستدانة
 بأمر فاض فللدائن الرجوع
 على الزوج أو المرأة والا
 فعلى المرأة فقط
 مطلب يفرض القاضى
 لزوجته الغائب النفقة
 في مال له بدمية المقر به الخ
 مطلب أذن الاب لجذنبته
 بأن ينفق عليها كذا ليرجع
 فله الرجوع
 مطلب للمأذون بالانفاق
 الرجوع ولو أنفق عليها بعد
 البلوغ
 مطلب يجبر العم على الانفاق
 على أولاد أخيه الغائب
 ليرجع عليه اذا حضر
 مطلب يؤمر بالنفقة على
 بنته وابنها ليرجع على
 زوجها اذا أيسر

زوجها معسر أو لها ابن موسر أو أخ موسر فنقمتها على زوجها ويؤمر الابن أو الاخ بالانفاق
عليه أو يرجع به على الزوج إذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ إذا امتنع لأن هذا من المعروف
قال الزبلي قبين بهذا أن الادانة لنقمتها إذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من
كانت تجب عليه بنقمتها لولا الزوج وعلى هذا لو كان للعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم
تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالأخ والأخ والعلم ثم يرجع به على الاب إذا أيسر
بخلاف نفقة أولاده البكار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لأنها لا تجب مع الاعسار فصار
كالميت اه وأقره عليه في قبح التقدير وينبغي أن يكون محله إذا لم يجد أحنيا يدعيها بالنسيئة
أو يقرضها فيمنعها بتعين على والدها ونحوه أما إذا وجدت فلا بحر من النفقة تحت قوله
ولا يفرق بجزءه عن النفقة أقول كبت في حاشيتي على البحر أن قوله وينبغي أن يكون محله
أي ما في شرح المختار وأنه قال في النهر أن ما يحتمه مدفوع بالتعليل بالمعروف إذا ليس منه أن
تقرض من أجنبي لنفقتها مع وجود من هو قادر عليها من أقرها * (سئل) * فيما إذا أذن
زيد لعمر وبأن ينفق له على زوجته وخدمه كل يوم كذا مصاري ليرجع بنظيره على زيد فانفق
كذلك مدة ثم مات زيد عن تركه ويريد عمر وأن يرجع على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم
فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لأن الأذن توكيل والمأذون له كالأذن كافي الاشياء
فلهم والرجوع على زيد فقط لا على الزوجة ولأن الأصل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحبس
والملازمة يكون الأمراءه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان ومالا فلا لا بشرط الضمان
كافي هبة التنوير * (سئل) * في فقير تجرد عليه نفقة لولده الصغير أكثر من شهر فهل
لا يحبس عليه إذا ادعى الفقر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في أيتام فقراء في حضنة
أمهم الفقيرة ولهم عم غائب له مال تحت يد رجل تريد الأم فرض نفقتهم في مال عمهم المذكور
فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها ذلك كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الرمي
* (سئل) * في ذمي معسر فقير مريض عاجز عن الكسب له أخت شقيقة ذمية موسرة
وأولاد صغار لا كسب لهم ولا مال فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته المذكورة
* (الجواب) * نعم وتقبلها ما رآه الباب * (سئل) * فيما إذا كان لزيد زوجتان في دار
واحدة فتضررت أحدهما بالسكنى مع الأخرى وطلبت مسكنها شرعيا فهل لها دار ملاصقة
لذلك الدار يفصل بينهما حائط ولها غلق مستقل ومطبخ وبيت خلاء ومرافق على حدة وليس
فيها أحد ولها جيران صالحون فامتنعت عن السكنى فيها مة ملالة بكرها ملاصقة لسكنى ضررتها
فهل تؤمر بإطاعته ولا عبرة بتعللها * (الجواب) * نعم قال قارئ الهداية إذا كانت الدار
كبيرة وفيها منازل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له أن يسكنها في بيت منها الحصول كفايتها
به إذا استغنت به وبمرافقة ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها إلا إذا كان لها خادم ملك
فعليه نفقة خادمها إذا كان موسرا وإن لم يكن لها خادم فقضاء حوائجها على الزوج لأن عليه
كفايتها وسكنها ما بين أقوام صالحين بحيث لا تستوحش اه ومثله في البحر عن الفتح وكذا

قوله وعلى هذا لو كان الخ
تأمله مع ما يأتي به عند قوله
سئل في صغيرتين اه
قوله أولاده البكار أي إذا
كانوا فقراء عاجزين
اه منه

مطالب أذن لزيد بأن ينفق
على زوجته ثم مات ليس لزيد
الرجوع على الزوجة

مطلب الأصل أن ما يطالب
به ويحبس عليه فالأمر بأدائه
مثبت للرجوع بلا شرط
الضمان ومالا فلا

مطلب لا يحبس الفقير فيما
تجرد عليه من نفقة ابنه
مطلب لا تفرض النفقة
في مال العم الغائب
مطالب تلزم الأخت الموسرة
نفقة أخيها العاجز وأطفاله
الفقراء

مطلب في بيان المسكن
الشرعي
مطلب لا يجب على الزوج
لها مؤنسة

في البدائع والخاتية ونفس عبارة الخاتية فان كانت دار فيها بيوت وأعطى لها بيت يغلق ويفتح
لم يكن لها أن تطلب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد من أحماء الزوج يؤذيها اه قال في المنع ففهم
شيخنا يعني صاحب البحر ان المراد بقوله ثمة الاشارة الى الدار لا البيت الذي أعطاه لها لكن
كلام البرازي يفهم أن المراد دخول البيت الذي لها من الاجاء لا الدار ونفس عبارته أثبت أن
تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه أحد منهم
لا يمكن من مطالبة بيت آخر اه فان الضمير فيه راجع الى البيت المفرد لها لا الى الدار
وهو ظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاجاء من يؤذيها وان لم
يدل عليه كلام البرازي وفرق في الملتقط لصدر الاسلام بين ما اذا جاع بين امرأتين في دار
وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالبه بيت في دار على حدة لانه لا تتوفر
على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجاء فان المتنافرة
في الضرائر أو فرأه قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المنع أقول كلام البرازي في شيء
والخاتية في غيره فهما فرعان من فرع الخاتية فيم اذا كان في الدار أحد من أحماء الزوج يؤذيها
وفرع البرازي فيما اذا كان في البيت أحد منهم مطلقا اذا المراد بالاذية بالقول والفعل كما
هو ظاهر فاذا أدخل لها بيتا له غلق من دار فيها أو جاورها ولا يضرونها بقول أو فعل فليس لها
طلب غيره وان آذوها لها طلب غيره وهذا معنى ما عاله في الخاتية بخلاف البيت اذا كان
فيه أحد منهم فان لها طلب غيره وان لم يؤذوها بقول أو فعل فافهمه صاحب البحر صحيح في محله
وهذا هو الظاهر فلا حاجة الى قوله لكن ينبغي فتأمل اه أقول وحاصله أنه لو كان في الدار
ضرة أو أحد من أقارب الزوج يؤذيها لم يكن بيت منها له غلق ومرافق وان لم يكن أحد يؤذيها
كفي ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلقا هذا وفي البحر واعلم أن المسكن أيضا لا بد
أن يكون بقدر حالها كما في الضعاف والكسوة فليس مسكن الاغنياء كمسكن الفقراء فقولهم
يعتبر في النفقة حالها يشمل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة اذا أطلقت تنصرف الى الطعام
والكسوة والسكنى اه ملخصا ونحوه في النهي فلهذا (سئل) في رجل أسكن
زوجته في مسكن شرعي ليس فيه بئر ماء ولا حوض ماء لكنه يأتمها بجميع ما تحتاج اليه من
الماء فالحكم (الجواب) حيث كان مسكنا شرعيا مرافقه الشرعية بين جيران
صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها ويأتمها بما تحتاج اليه من الماء لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر عن
البحر (سئل) فيما اذا كان لزيد زوجة ودار مشتملة على سفلى سكن أمه وعلمو مشتمل
على مرافق ومطبخ وبيت خلاء سكنه وسكن زوجته له غلق على حدة والام لا تؤذيها بقول
أو فعل ولا ضرر فيه على الزوجة ولا تسمع الصوت فيه من الاسفل فهل يكفي ذلك مسكنا
للزوجة (الجواب) نعم وقطعا مما مر عن المنع وحاشيتها للرملي وفي فتاويه أيضا فتأمل
ذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهليها بين جيران
صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها وتكافئه الى مؤنسة والى خادم يخدمها والحال أنه يقوم لها

قوله كذلك أي كما فهم شيخه
صاحب البحر

مطلب لا بد أن يكون المسكن
بقدر حالها كما في الطعام
والكسوة

مطلب أسكنها في مسكن
شرعي ليس فيه بئر ولا حوض
كفي
مطلب يكفي علودار له باب
على حدة مشتمل على مرافق
شرعية

مطلب ليس لها طلب مؤنسة
وخادم

جميع لوازمها ونفقتهما واحتاج اليه من السوق فهل ليس لها تكليفه بذلك ***(الجواب)***
 نعم أقول وقد منّا الكلام على المؤنسة في باب المهر فراجع ***(سئل)*** في رجل يريد أن
 يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين حيران صالحين تأمن فيه على نفسها
 ومالها وتكافئه أمها أن يأتمها بمؤنسة وأن يسكنها في دار ذات ماء جار ومساكن متعددة
 أو تسكن هي معها وهو يتنصر زمن ملازمتها لها في السكنى فهل له إسكانها في المسكن الشرعي
 المزبور وليس لأمها تكليفه بما ذكر وله منع أمها من الدخول عليها الامرة واحدة في كل
 جمعة ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من
 غير الابوين فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم كما في فتاوى الشلبي والآنقروى عن التتارخانية
 وفي فتاوى أبي الليث للزوج أن يعلق الباب عليها عن الزوار غير الابوين شرح أدب القاضى
 للخصاف فتاوى عطاء الله أفندى ومثله في حاشية البيرى على الاشباه آخر كتاب النكاح
 وهي مسألة نفيسة يكثر السؤال عنها ***(سئل)*** في امرأة رجل ساكنة معه في داره
 وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الحجام ثم امتنعت من السكنى معهم وطلبت
 مسكنها على حدة فهل ليس لها ذلك ***(الجواب)*** نعم قال في شرح التنوير وكذلك لها
 السكنى في بيت خال عن أهلها سوى طفلها الذي لا يفهم الحجام وأمه وأم ولده ***(سئل)***
 في رجل سكن مع زوجته في دار أهلها ثم أولادها بمجملها ودعاها المسكن شرعي له خال عن
 أهلها فأبأت فهل تكون فاشرة لانتفقه لها مادامت كذلك ***(الجواب)*** نعم ولا تكون
 ناشرة بمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة هي التي تخرج من
 منزل الزوج بغير إذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها كذا أفنى فارى الهداية وأفنى أيضا بان لها
 أن تمتنع من النقلة معه لبيتها لصداقها الحال أما المنجم أو الكسوة فليس لها الامتناع بسببها
 فان امتنعت بسببها فهي ناشرة لانتفقه لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في البحر والمراد
 بالخروج كونه في غير منزله بغير إذنه فيشمل ما إذا امتنعت عن المجيء الى منزله لانه ذاء بعد
 إيفاء مجمل مهرها اه ومثله في النهر ***(سئل)*** في صغيرين لا مال لهما ولا كسب ولهما أب
 معسر وأخ لآب موسر فهل تكون نفقتهما على أخيه الموسر المذكور ***(الجواب)*** نعم
 قال في شرح التنوير وكذا يجب لعقله الفقير ولولده العاجز عن الكسب لا يشاركه أى الاب
 أحدي ذلك كنفقة أبويه وعمره به يقتضى ما لم يكن معسرا فيلحق باليتيم فوجب عليه بل
 رجوع عليه على الصحيح من المذهب الا لامرؤسة بمجرأه وفي الحاشية المحتاج في حكم
 النفقة كالعدم اه والمسئلة مستفادة من الحاشية من الاصل الذي نقلناه عنها كما تقدم
 وفي البحر والاب الفقير يلحق باليتيم ***(سئل)*** في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال
 له ولا يحسن الكسب لكونه من ذوى البيوت وهو مدرس وله أب موسر فهل تكون نفقته على
 أبيه ***(الجواب)*** نعم ذكر في البرازة قال العلامة الحلواني وإذا كان الابن امن أبناء
 الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب

مطلب لا يلزمه أن يسكنها
 في دار ذات ماء جار ومساكن
 متعددة
 مطلب له منع أمها الا
 في الجمعة مرة
 مطلب له أن يقفل عليها
 الا عن الابوين

مطلب ليس للزوجة الامتناع
 عن السكنى مع أولاده
 السغار وكدام أمته وأم ولده
 مطلب دعاها الى مسكن
 شرعي فأبأت تكون ناشرة
 لانتفقه لها
 مطلب في بيان الناشرة
 مطلب لها الامتناع من
 النقلة معه لصداقها الحال
 دون المنجم والكسوة
 مطلب الاب للمعسر ملحق
 باليتيم

مطلب طالب العلم الشرعي
 يجب نفقته على أبيه

لا يهتدون اليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم اذا كانوا يشتغلين بالعلوم الشرعية لا العنصرية
 واتلافات الركيكة وهذيانا الفلاسفة وبهم رشد والالتجاسان الحكماء وفي الحاوى
 الزاهدى رازم الاسرار لفتح الدين قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدى لزم على المسلمين
 كفاية طالب العلم اذا خرج للطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجيرون كما يجيرون في دين
 الزكاة اذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي
 حمص الدفع الى من عليه دين ليقضى دينه أحب الى من الدفع الى فقير لم يكن عليه دين اه
 (سئل) فيما اذا فرض القاضي لصغير على أبيه الحاضر بمجلسه كل يوم مصريةتين لنفقة
 وأذن لجذته الحاضنة له في تناول ذلك من أبيه وفي الاستدانة عند تعذر الاخذ منه
 والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الاخذ من أبيه لنفقته فاستدانت ابنة وأنفقت على الصغير ثم
 حضر الاب وتريد الرجوع عليه بما استدانت وأنفقت به بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك
 (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الاب نفقة لولده وتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام
 وأنفقت بامر القاضي كن لها أن ترجع بذلك على الاب ويجبس الاب بنفقة الولد وان كن
 لا يجبس بسائر الديون خانية من فصل نفقة الاولاد وتقدم أن الاب لا يجبس بنفقة ولده
 اذا ادعى العقر لا ينافي ما هنا *(سئل)* فيما اذا فرض القاضي ليتين قدرا من الدراهم
 لنفقتهما على عهدهما ومضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستدن أمهما المأذون لها بذلك بأمراض
 فهل تسقط *(الجواب)* سقطت فيما مضى لحصول الاستغناء قضى بنفقة غير الزوجة
 زاد الزيلعي والصغير ومضت مدة أي شهرا أكثر سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى
 ولما مادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير دينها بالقضاء الآن يستدين غير
 الزوجة بأمراض فلو لم يستدن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة ولو كل أطفاله من مسئلة
 الناس فلا رجوع لاتهم ولو أعطى شيئا واستدانت شيئا أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت
 خانية الخ اه شرح التوير للعلائي أقول قوله أو أنفقت من مالها يروى أنها اذا أمرت
 بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بما فرض للأفعال مع أن شرط الرجوع الاستدانة
 بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولا على أنى لم أر ذلك في الخانية وإنما رأيت فيها أن المرأة
 اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أكثر من مسئلة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج
 اه نعم ذكر في البحر عن الخانية رجل غاب ولم يترك لولده الصغار نفقة ولا لهم مال تجبر
 الام على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع اذا
 أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا اذن به بخلاف ما اذا أكلوا من المسئلة ولا ينفق
 بعده فان قوله تجبر الام معناه أنه القاضي بأمرها بالانفاق من مالها فان رجعت كالأمرها
 بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما اذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها
 ففعلت بخلاف ما اذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالأول طعنتهم من
 المسئلة وما في البرازية من أنه لأمرها بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من

مطلب يلزم المسلمين كفاية
 طالب العلم
 مطلب التصديق على العالم
 الفقير أفضل منه على الجاهل
 مطلب فرض عليه القاضي
 نفقة ولده وأذن لجذته
 بالاستدانة الخ

مطلب أمرها بالاستدانة
 لنفقة ولدها ولم تستدن
 سقطت

مسئلة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافا لما فهمه صاحب البحر لان ما مر عن الخانية فيها
اذا امرها بالانفاق من مالها فقلت ترجع وهذا فيما اذا امرها بالاستدانة فانفقت من مالها
فلا ترجع لئلا يفتها امر القاضى كاتبه عليه الخير الرمى ولا يخفى عليك أن هذا كله يخالف لما مر
عن الزيلعي من استئناؤه الصغير أيضا حيث جعله كالزوجه ويخالفه أيضا اطلاق المتون
ولذلك يعتبر المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه * (سئل) * في رجل تجدد عليه لزوجه مكسوة
مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل أدائها فهل تسقط بموته
* (الجواب) * نعم والنفقة لا نصيردنا الا بالقضاء أو الرضا وبموت أحدهما وطلاقها يسقط
المفروض الا اذا استدانته بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح تنوير وشرح
للاملائي * (سئل) * في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا تخرج الا باذنه وخرجت
بدون اذنه وطاعه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك * (الجواب)
نعم كما صرح بذلك في التنوير والخانية والظهيرية وأفتى به الشيخان الامام الصدر الشهيد
والشيخ الامام طهيري الدين الميرغنياني صاحب الظهيرية والعلامة الخير الرمى قياسا على
الموت لكن فرق في المنع قولا عن جواهر الفتاوى بين اطلاق الرجعي والطلاق البائن قال
والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسئول عنه هنا طلاق بائن
لان الحلف بالحرام بائن كما مر حوايه أقول هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في البحر
القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو بائنا واستدل له بأمر وأطال ونازعه ان قدسى في شرح
نظم الكز وأطال أيضا ثم قال الذي يتعين المصير اليه التأمل عند الفتوى أى في أنه هل جعل
طلاقها حيلة للسقوط أو لا وكذا نازعه أخوه صاحب النهر والخير الرمى لا يمكن انتموله
الشرنبلاني في شرح الوهبانية وقال وهو الامع ورد ما ذكره ابن النخعة ويشعر كلام الشيخ
علاء الدين بالميل اليه وقد بسطت ذلك في حاشيتي على البحر فينبغي التأمل عند الفتوى كما
قال القدسى والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرمى في حاشية البحر وقيد السقوط بالطلاق
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي بما اذا مضى شهر يعني فأريد وهو قيد لا بد منه
تأمل اه أقول بل صرح بالمسئلة في البحر والشرنبلانية وكتبت فيما علقته على الدر المختار
عذر قوله والنفقة لا نصيردنا الا بالقضاء أو الرضا ونسب أطلق المصنف فشملة المدة القليلة
لكن ذكر في الغاية أن نفقة ما دون شهر لا تسقط وعزاه الى الذخيرة فكأنه جعل القليل مما
لا يمكن التعرّض عنه اذ لو سقطت بمضى اليسير من المدة لما تمكنت من الاخذ أصلا اه بحسب
ويحويه في الشرنبلانية عن البرهان اه * (سئل) * في رجل طلق زوجته الحامل منه
ومضى بعض مدة العدة وتريد مطالبة الآن بالنفقة الماضية في المدة المزبورة من غير فرض
قاض ولا تراض فهل سقطت المدة الماضية * (الجواب) * نعم وفي الجنبى ونفقة العدة
كنفقة النكاح وتسقط بمضى المدة لا بغرض أو صلح الخ وفي الخلاصة المدة اذا لم تأخذ
النفقة حتى اقتضت عدتها اسقطت نفقتها اهذا اذا لم تكن مفروضة أما اذا كانت مفروضة

مطلب النفقة الغير المستدانة
تسقط بالموت

مطلب في سقوط الكسوة
بالطلاق البائن

مطلب انما تسقط النفقة
بالطلاق اذا مضى شهرا فأكثر
مطلب نفقة العدة تسقط
بمضى المدة كنفقة النكاح

فقد ذكر الصدر الشهيد في العتاي عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال المختار عندي أنها لا تسقط اهـ بحرف في النهر واطلاق المتون يشهد لهذا اهـ وإذا فرض القاضي نفقة العدة وقد استندت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيأ من الزوج فإن استندت بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وإن لم تستدن أصلًا فالصحيح أنها لا ترجع أدفع الوسائل وفي ركن الأئمة المصباحي الاستدانة الاستدانة وإن استندت هل تصرح أني أستدين على زوجي أو تنوي أمًا إذا صرحت فظاهر وكذلك إذا نوت وإذا لم تصرح ولم تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت أنها نوت الاستدانة وأنكر الزوج فالقول له كذا في المجتبى اهـ منح الغفار (سئل) في أيام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم ميسرة وجدة لاب ميسرة لا غير فهل نفقتهم على جدتهم (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب (سئل) في رجل سافر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وله قدر استحقاق ميسرة من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقف وهو مقر بذلك وبالزوجية فهل لها أن تطالب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق المذكور ويحلفها أن القأب لم يعطها النفقة ويأخذ منها كافيًا (الجواب) نعم (سئل) في رجل فرض على نفسه برضاه لزوجته وابنه الصغير منها في كل يوم كذا النفقة ما مضى لذلك عدة أشهر دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي (الجواب) نعم لأن النفقة لا تصير دينًا إلا بالقضاء أو الرضا كما في التنوير أقول هذا مسلم بالنظر إلى نفقة لزوجته فانها لا تسقط بمضي المدة بعد فرضها وأما بالنظر إلى نفقة الصغير فهو مبني على ما مر قبل صفحة عن الزيلعي من أنه كالزوجة وقد علمت ما فيه (سئل) في رجل حبس بدين شرعي عليه ويزعم أنه لا يلزمه الاتفاق على زوجته لكونه محبوسًا فهل يلزمه نفقتها ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم والمسئلة في البحر مفصلة وفي شرح التوير وغيرهما من المعتبرات (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بتوافقه ما ثم قلما لداره واتفقا على الكل تمويها من غير تقدير فهل يبطل الفرض السابق لرضاها بذلك (الجواب) نعم كما في العلائي والبحر والنهر وسئل قارئ الهداية إذا طلبت تقدر النفقة لها ولا ولادها دراهم هل لها ذلك أجاب لا يجب بل الواجب عليه طعام وإدام على الغني خبز حنطة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط خبز ودهن وعلى الفقير خبز وجبن وخل إلا أن يعلم القاضي أنه يضارها في ذلك فيفرض عليه شيئًا وإذا امتنع من أن يفرض شيئًا حبس حتى يفرض وسئل أيضًا لو قررها بلغان من النقود في نظير كسوتها عليه وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوتها قاشا فأجاب لها ذلك وتطلب كفايتها وان حكم بها الحاكم لكن لا يستقبل وتستحق قاشا ناسيها وسئل أيضًا إذا ادعت عليه بكسوى ماضية فاعترف الزوج بها وأنها باقية في ذمته فهل يؤخذ باقراره وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لزم ذلك بقضاء أو تراض منكيا فأجاب الكسوة الماضية إنما تقر في الذمة بقضاء أو تراض

مطلب النفقة على الجدة
الموسرة دون الأم المعسرة

مطلب تفرض المفقدة
في استحقاق الغائب
مطلب فرض على نفسه لها
ولا ينهها كل يوم كذا فرضت
مدة لا تسقط

مطلب تلزمه نفقة زوجته
وان كان محبوسا بدين
مطلب يبطل الفرض اذا
اتفقا بعده على الاكل تمويها
مطلب فيما لو طلبت تقدير
النفقة بالدرهم

مطلب قبرا الكسوة دراهم
ثم طابها قاشا لها ذلك
مطلب اعترف الزوج أن لها
بذمته كساوى لزمته
ولا يستفهم القاضي أنه
بقضاء أو تراض

فإذا أقرتها في ذمته أن لم يلزمها ولا يستغفره القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن
الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ما منية بقضاء أو تراض وسئل أيضا فيمن
ادعت عليه بكسوتها الماسية فذكر أنه قررها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا بهذا
فهل يلزم الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة الماسية اذا سبق قضاءها
أو تراض من الزوجين فإذا قالت لم أرض بما قررت فقد ردت أقراؤه لأنها قد لا ترضى بالقليل
وترضى بالترك وسئل أيضا اذا قالت المطالبة أنها حامل وأنكر المطلق فشهدت القوابل بالحمل
وأنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت أنها حامل فالقول لها
في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت أظن أني حامل وتبين
خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض وان طال المدة اه
(سئل) فيما اذا كان على رديون لمجاعة ولا يملك شيئا وله قدر استعاق في وقف أهلي
فهل يوزع ما يقع من قدر الاستعاق في المزبور عن نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم
نعم كسبه الفقير عماد الدين الجواب كما به عم الوالد أجاب (سئل) في رجل مدينون له تيمارتني
غلانته بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لولده (الجواب) نعم
لصاحب الدين مطالبه بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شي من كسبه عن قومه
وله بنت بالغة فقيرة طلبت منه مسكدا لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنات
البالغة المصروفة على الاب كالصغيرة كما في الخلاصة والبرازية وغيرها (سئل) في رجل
له ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس ودأبي حاضته
الا الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدنازير
كما في الاختيار لكن في البحر عن المحيط المحيبي ان شاء القاضي فرضها أصنافا أو قوما
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار (سئل) في رجل غاب وترك زوجته
وأولاده الصغار منها ابلا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال وترى الزوجة أن يفرض القاضي
نفقة لها ولهم ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد تخليفها أن الغائب
لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عذتها وبعد تخليفها وانما ابنته على
النكاح ان لم يكن القاضي عالما بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب) نعم رجل ذهب الى
القرية وتركها في البلد للقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفره اه قنية
أقول ومثله في القهستاني وفيه أيضا وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل
فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تقييد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو قيد
حسن يجب حفظه فانه فيما ذكره يسهل احضاره وراجعته اه وكذا نقله الخبير الرمي
في حاشيته عن التتارحانية وكتب في حاشيته على النج عند قوله وقال زفر يقضى بها أي
بالنفقة على الغائب وعمل القضاء اليوم على هذا فيقضى به مانصه أقول سندت عن رجل
يخدم في القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليها

مطلب اعترف أنه قررها
كل سنة كذا أنكرت الرضا
بذلك لا يلزمه ما اعترف به
مطلب اذا ادعت المطلقة
أنها حامل فالقول لها
ولها النفقة

مطلب عليه ديون وله
استعاق يوزع ما فضل عن
نفقته على الديون

مطلب على الكسوب
مسكن لبنته البالغة الفقيرة
مطلب له أن ياتي ولده
بكفائه وان كافته الحاضنة
الدراهم

مطلب يفرض القاضي
النفقة لزوجة الغائب
ويأمرها بالاستدانة
مطلب في تقدير مدة الغيبة

فأفرض عليه نفقة نفرض عليه ولم يحضره لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وبطال بما
فرض أم لا فأجبت بأنه لا يصح لأن جواب زفرانما هو في الغائب وإنما استحسنه المشايخ
وأفتوا به للحاجة أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قال من علمنا بجواز الفرض عليه
من غير حضوره وهو مقيم ببلده حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله
وانا اليه راجعون اهـ (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب غائب في بلدة بعيدة طلبت من
القاضي أن يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال
في الخيرية شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الإطبال والخصومة بين أيدي القاضي
فلا تصح على غائب ولو معيناً وكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من
النواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء اهـ (سئل) في امرأة لها جارية مملوكة تخدمها
وتكاف زوجها الفقير الاتفاق على الجارية فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ويجب
لخادمها المملوك لو كان الزوج موسراً يعني إذا كان خادم يتفرغ لخدمتها ليس له شغل غير
خدمتها وهو مملوك لها كذا قيد الزيلعي في شرح الكتر قال وهو ظاهر الرواية فان كان غير
مملوك لها لا تستحق النفقة الخادم كالقاضي إذا لم يكن له خادم لا يستحق نفقة الخادم من بيت
المال ومنهم من قال كل من يخدمها إذا علمت هذا علمت أن إطلاق الكتر على غير ظاهر الرواية
وهذا إذا كانت جيرة وإن كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم (سئل) في الزوجة الحرة
إذا كانت من بنات الإشراف ولم يأتها زوجها أبطعام مهياً وهو موسر وطالب منه نفقة
خادمين أو ثلاثة غير مملوكين لها فهل ليس لها مطالبة الأبنفقة خادم واحد مملوك لها إن كان
لها ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوحة إذا كانت أمة لا تستحق نفقة
الخادم ونفقة الخادم لبنات الإشراف وفي العناية للزوج أن يستقدم خادمها فإذا أبت
الخدمة فلا نفقة خزانة الروايات أقول قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه نفقة أكثر من
خادم واحد وهذا عندنا وقال أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخاص أن المذهب
الاقتصار على واحد مطلقاً والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والخبرة
لو كان له أولاد لا يكفيهم خادم واحد فرض عليه لخادمين أو أكثر مقدار ما يكفيهم اتفاقاً اهـ
(سئل) فيما إذا امتنع من السكنى مع جارية زوجها فهل ليس لها ذلك (الجواب)
نعم على المختار كما صرح به في البحر لانه يحتاج إلى الاستعداد فلا يستغنى عنها (سئل)
في ذمى له أولاد أحاشام لا مال لهم ولهم أم مسلمة تكفل عنهم المذكور الاتفاق عليهم فهل
لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا تجب النفقة مع الاختلاف دنا للزوجة والاصول
والفروع الذميين (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترغم أن لها نفقة العدة في تركته
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار لا تجب النفقة بأنواعها لمعتدة موت
مطلقاً ولو حاملًا إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلها النفقة من كل المال جوهره
اهـ (سئل) في رجل مات عن أم ولد له حامل منه وخلف تركته هل تقرر لها النفقة

مطلب لا يصح فرض النفقة
عليه مع إمكان حضوره

مطلب لا يفرض النفقة
على الأخ الغائب

مطلب تجب النفقة لخادمها
المملوك لو كان الزوج موسراً

مطلب ليس لها الأبنفقة
خادم واحد مملوك لها

مطلب له أولاد لا يتخير
خادم واحد فرض عليه
لخادمين أو أكثر

مطلب ليس لها الامتناع
من السكنى مع جاريته
مطلب لا نفقة على الذمى
لاولاد أخيه المسلمين
مطلب لا نفقة لمعتدة الموت

مطلب مات عن أم ولده
الحامل منه لها النفقة
في تركته متى تضح

في تركته (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما أفتى بذلك ابن نجيم (سئل) في ما إذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيرا فقير لم ير له أب فهل يستدين الأب لنفقة ما يرجع بذلك على الابن إذا أيسر (الجواب) نعم قال في الخانية وإذا كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الأب نفقة امرأة ولده ويستدين الأب لنفقة ما يرجع بذلك على الابن إذا أيسر أه أقول قال الخیر الرملي في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن زوجته هل تجب على أبيه نفقة لها (الجواب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه إذا حضر أقول هذا موافق لما في متن الملتقى ومتن المختار من أن نفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيرا فقيرا أو زمنا أه فان مفهومه أنه إذا كان صغيرا غنيا أو كبيرا غير زمن لا تجب نفقة زوجته على أبيه لأن نفقته لا تجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالأولى ولا يخفى أن ذلك يشمل الكبير الغائب إذا كان غير زمن أو كان غنيا فلا تجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته على أنه في باب المهر صرح في متن التنوير بأن الصغير الفقير إذا زوجته أبوه امرأة لا يطالب بمهرها إلا إذا ضمنه كافي النفقة قال شارحه الهلائي فإنه لا يوافقها إلا إذا ضمن أه وهذا أقول آخره مقابل لما مر عن الملتقى والمختار وعزماء في الاختيار شرح المختار إلى المبسوط فهذه في الفقير الصغير الواجبة نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخانية وليس على الأب نفقة زوجة الابن وفي الخلاصة يخير الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يخير الأب على نفقة زوجته ابنه وفي رواية إنما تجب نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضا أو به زمانة يحتاج إلى الخدمة والأفلا قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الأب والابن فان الابن إذا كان بهذه المثابة يخير الأب على نفقة خادمه أه قال البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب وأجابه أه أو أم ولده حيث لم يكن بالأب علة وأن القول بالوجوب مطلقا هو رواية عن أبي يوسف له وأنت خير بأه إذا كان للمذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضا عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالأولى لأن خدمة الأب واجبة على الابن دون العكس فإذا لم تجب نفقة خادمة الأب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على أبيه إذا علمت ذلك ظهر لك ضعف ما في المجتبى وعزماء في الدر المختار إلى واقعات قدرى أفندي من أنه يخير الأب على نفقة امرأة ابنه الغائب الخ إذا شبه أنه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها من وشرحا وفتاوى ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل أفتى بما في علة كتب المذهب المعتمدة تبعا لجملة المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ اسماعيل الحائلي اللهم إلا أن يكون معنى ما في المجتبى أن الأب يخير القاضى على دفع النفقة لتكون دينه على ابنه الغائب يرجع به عليه إذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الأب بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخانية من أن الأب يستدين لنفقة زوجة ابنه الصغير الفقير ليرجع عليه إذا أيسر فليتأمل (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل

مطالب في نفقة زوجة

الصغير الفقير

مطالب في نفقة زوجة

الغائب على أبيه

مطالب على الفقير الكسوب

أن يدخل أمه في نفقته

على الابن أن يدخل أمه في نفقته * (الجواب) * نعم وفي الملامة المختار في القبر
الكسوب أن يدخل الابن في نفقته بحر * (سئل) * في امرأة مجنونة مائة نفسها من
الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذا * (الجواب) * نعم قال في التارخانية اذا
كانت المرأة رقاء أو قرياء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن
وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أماً ابتداء هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج
أو قبل ذلك اذا لم تكن مائة نفسها من الزوج بغير حق اه أنقروى * (سئل) * في حرة
مريضة لها زوج مرسو هي لا تمتع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لا الاشتغال لها غير خدمتها
بالنعل فهل يفرض عليه نفقة او نفقة الخادمة المذمومة * (الجواب) * نعم والمسئلة
في التنوير * (سئل) * في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها ثم أبت التزوج
به وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم ويريد الرجوع عليها ابداً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقاً وان أبت فله الرجوع
ان كان دفع لها وارأى أكلت معه فلا رجوع مطلقاً اه بجر عن العمدية وغيره وأفتى بذلك الخير
الرملي * (سئل) * في أيتام فقراء لم ينعم عصبه فهل لا يلزمه نفقتهم * (الجواب) * نعم
لانه ليس بمعزم وان كان وارثاً وشرط النفقة أن يكون محرمًا كما مر * (سئل) * في مريضة
انتقلت الى دار أبوها وطلب زوجها نقلها الى مسكنه الشرعي فامتنعت مع اه كان ذلك فهل
لا يلزمه نفقتها والحالة هذه * (الجواب) * نعم مرضت في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت
الى بيت أبيها قالوا ان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمجفة أو نحوها فلم تنتقل فلا
نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة بحر * (سئل) * في رجل فرض على نفسه لطفه
كل يوم كذا وأذن لأم الطافل المطاعة في صرف ذلك لترجع عليه فصرفت على ابنها في مدة
معلومة ومات الأب عن تركه وتريد الام الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك * (الجواب)
نعم وأفتى بذلك الخير الرملي قائلاً وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر ومرفظيره * (سئل)
في أيتام لا مال لهم ولا كسب لهم جدة لام مرسرة وخالات مرسرات فهل تكون نفقتهم على
جدهم الزبورة * (الجواب) * نعم ولو استويا في المحرمية كم وخال ربح الوارث الحال
ما لم يكن معسر فيجب على كالميت شرح التنوير والجدة دنس وارثة للحال فالنفقة عليها
* (سئل) * في معسر ذي عيال عاجز عن الكسب له ابنة مرسرة هل يلزمه ما نفقته
* (الجواب) * نعم ويجب على مرسر يسار الفطرة النفقة لاصوله ولو آباء أمه ذخيرة وتماه
في شرح التنوير والبحر * (سئل) * في يتيمة لها مال يخاف عن أبيها تحت يد وصيه أيت أمها
الاتفاق عليها الا من مالها المذكور والتمت جدتها الايها لانه اق عليها من مال نفسها
متبرعة وابتداء مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة لا غير فهل تجب الجدة الى ذلك
* (الجواب) * نعم وفي النية تزوجت أم غير تو في أبوه وأرادت تربيته بلا نفقة مقدرة وأراد
وصيه تربيته ما دفع اليها الا اليه ابقاء لما له وفي الحادى تزوجت بأجنبي وأرادت تربيته

مطلب للجنونة النفقة
اذا لم تمتع نفسها من الزوج
مطلب عليه نفقة زوجته
المريضة ونفقة خادماتها
المملوكة لها
مطلب أنفق على معتدة
الغير الخ

مطلب لانه نفقة على ابن العم
مطلب مريضة يمكنهم النقل
الى بيت الزوج وامتنعت
لانه نفقة لها

مطلب فرض عليه لطفه
كذا وأذن لأمه بالانفاق
ثم مات ترجع في تركته
مطلب النفقة على الجدة
لام دون الخالات

مطلب تجب نفقة العاجز
على ابني بنته المرسرين
مطلب تريد أم اليتيمة
الانفاق عليها من مالها
والجدة تبرع بذلك لها ذلك
مطلب تحريرهم فيما
طلبت الام الاجرة من مال
الصغير والجدة تربيته بحسبنا

بنفقة والتزيمه ابن الم بجا مالا حاضنة له فله ذلك اه شرح التنوير للعلائي من الحضانة ومثله
 في المنح أقول ظاهر استدلال المؤلف بذلك أن اليتيم في صورة السؤال تدفع للجدّة المتبرعة
 مع أن الحضانة للام لأنه لم يذكر في السؤال أنها ساقطة الحضانة بترج و يحوم وفي دفعها
 للجدّة ابطال لمحق الام في الحضانة وقد يقال فيما نقله عن المنية دليل على دفعه للجدّة المتبرعة
 ابقاء لماله وببانه أن الام في مسئلة المنية لما تزوجت سقطت حضانتها فصارت بمنزلة الوصي
 فاذا تبرعت بالنفقة تقدم على الوصي الطالب للنفقة ابقاء لمال الصغير وان كانت تربية في حجر
 زوجها الاجنبي عنه ولا يقال انما قدمت على الوصي لابقاء ماله ولكنهما أشفق عليه من
 الوصي لاننا نقول العلة ابقاء ماله فقط بدليل مسئلة الخاوي فانه مصرح بدفعه لابن الم المتبرع
 ابقاء لماله وان كانت أمه الطالبة للنفقة أشفق فعلم أن مصلحة ابقاء ماله مقدمة على مصلحة
 كونه عند أمه الساقطة الحضانة واذا تبرعت الام الساقطة الحضانة ودفع اليها ابقاء لماله
 مع كونها تربية في بيت زوجها الاجنبي ان الذي ينظر اليه شررا ويطمعه نورا فدفعه الى جدته
 في مسئلتنا أولى لان لها حق الحضانة في الجملة ولها شفقة عليه وفي دفعه اليها ابقاء ماله
 والظاهر أن التبرع باجرة الحضانة كال تبرع بالنفقة لانها من افعال ما رعى في باب
 الحضانة عن الخانية صغيرة لها أب معسرة وموسرة أرادت العمة أن تربي الولد بماله بجانا
 ولا تمنعه عن الام والام تأني ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والحكم أنه
 يقال للام اما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعيه الى العمة اه فقد جعل العمة المتبرعة
 أولى من الام عند اعسار الاب ومفهوما كما قال الشرنبلالي والخير الرمي أنه لو كان الاب
 موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظر للصغير اه وهنا في مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه
 الاجرة للام نظر لما في ابقائها عند أمها في اساعلى ما لو كان أبوها موسرا قلت قد علمت مما مر أن
 النظر لما في ابقاء ماله المحتاجة اليه في صغرها وكبرها أولى من النظر لما في ابقائها عند أمها
 بخلاف ما اذا كان أبوها موسرا فانه يؤثر بدفع الاجرة من ماله فان فيه نظر لما بلا ضرر عليها
 والحاصل أنه قياس مع الفارق فان المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أصلا بخلاف المقيس
 فانه وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة أخرى وبهذا ظهر الجواب عن حادثة
 الفتوى في زماننا وهي صغيرة توفيت أمه وترك له مالا وله أب معسر و جدّة لأم و جدّة لاب
 متزوجة بجد الصغیر وأرادت أم أمه تربيته باجر من ماله وأم أبيه ترضى بتربيته بجانا وقد
 كنت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة تسميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة ومات
 فيها الى الجواب بدفعه للجدّة المتبرعة لما ذكرته آنفا وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا
 ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر وتخشى زوجته أن لا ينطق
 عليه او تريد أن تأخذ منه كفيلا بنفقة شهر فهل يجبره القاضي الى ذلك (الجواب) نعم
 والمسئلة في البحر وقد أفتى بمثله الخير الرمي أقول وأطلقه فشميل صحة الكفالة بها ولو لم تكن
 مفروضة وبه صرح في البحر عن الذخيرة ويأتي تمامه قريبا (سئل) في حاضنة لابنها

مطالب لها أب معسرة وموسرة الخ

مطالب حادثة الفتوى في زماننا

مطلب للزوجة طلب الكفيل بنفقة شهر اذا أراد الزوج السفر

نريد الدعوى على جد الابن بنفقة ماضية مفروضة عليه للابن وجبته بذلك وهو فقير فهل
لا يجبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا اراد السفر شهر او دفع
لزوجته نفقة شهر وتكلفه الى أن يأتي لها بكفيل يكفله الى اياه فهل لا يلزمه ذلك
(الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة
(الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا تصح وبعد أحدها
تصح كما في الذخيرة بحر تحت قوله ولا تجب نفقة مضت الا بالتراضي أو القضاء أقول هذا
في غير مسألة الكفالة لمريد السفر أمافيها فاضح مطلقا كما قدمناه آنفا عن الذخيرة وأما
وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفقاً بالزوجة كما قاله فلذا لم يشترط في صحتها
الفرض كما أشار اليه المحبر الرمي في حاشية البحر لكن نقل عن التارخانية عن كتاب الاقضية
رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فان ضمان النفقة باطل الآن يسمى لكل شهر شيئاً ومعناه أن
الزوج مع المرأة يصطلمان على شيء مقدّر لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل في حينئذ يجوز الضمان
ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرمي وتقدم أنه لو كفل بالنفقة كل شهر
عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الابد وعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن
الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنة ونفقة الآن يضمن وأطلق فظاهره وجواز الضمان مطلقاً الآن
يحمل على المقيد بوجله عليه متعين توفيقاً بين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق صحة
الكفالة بها على ما اذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال ان مسألة مريد السفر كذلك
وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على شيء معين
توفيقاً بين كلامهم أيضاً فليأمل (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة مطيقة لاوطء
فهل تجب نفقتها على زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة لصغيرة لا تصلح للجماع
وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للأناسة لا غير اختلافاً فيه وان ظن هذا الزوج لزوم
النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل وان كان الزوج صغيراً أو مريضاً لا يطبق يلزمه
النفقة والاب لا يؤاخذ بها بالاضمان اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضي لولديه
الصغيرين نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر أمره للقاضي وأخبره جماعة
بفقره فحط عنه جانباً وأبقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الحط صحيحاً (الجواب) نعم
فهم يظنون ان كان ما وقع عليه الصلح أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفوهي ما يدخل
تحت تقدير المقدرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه أقل بان كان
لا يكفيهم يزداد الى مقدار كفايتهم بحر (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يتيم غني
فهل يؤمر الوصي بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والنهر تحت
قوله ولقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث (سئل) في مطلقة مضت عذتها
ولها ابن رضيع تطلب من أبيه على ارضاعه أجره زائدة والاجنبية ترضعه بحمانا فهل تكون
الاجنبية أولى فترضعه عنده أمه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة امتنعت من

مطلب لا يجبس الجدا الفقير
بنفقة الصغير الماضية
مطلب دفع لها نفقة شهر
وتريد منه كفيلاً الى اياه
لا يلزمه ذلك
مطلب مهم لا تصح كفالة
نفقة الزوجة قبل العرس
او التراضي

مطلب تجب النفقة للصغيرة
مطابقة الوطاء
مطلب فرض عليه فوق
القدر المعروف يحط عنه منه

مطلب تجب النفقة في مال
الصبي لعمته الفقيرة العاجزة
مطلب المتبرعة بالارضاع
عن الأم أولى من الأم
مطلب عليه أن يأتيها
بطعام مهياً حيث كانت ممن
لا تتخدم
مطلب فيما اذا امتنعت
الأم عن ارضاع ابنها

الخبز والطحن وهي بمن لا يخدم لعله بها فهل على زوجها أن يأتيها بطعام. وفي (الجواب) نعم. (سئل) في امرأة أبت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر الالب من ترضعه عندها. (الجواب) نعم ولا تجبر الا ان ترضع ولدها يعني قضاء وان لم يرضعها فانه كالنفقة وهي على الالب واطلاقه يعنى ما اذا لم يكن للاب ولا للصغير مال وذ كر الخصاص فيها في هذه الحالة فغيره في الاختيار وهو الصحيح وفي الخاتمة فغيره في هذه الحالة عند المكل. واما اذا لم يجد من ترضعه أو وجد الا أن الولد لا يأخذ ندى غيرها لانه يتغذى بالدهن وغيره من المائعات لكن الاصح أنها تجبر أيضا وعليه الفتوى. وقال في الفتح انه الا صوب لان قصر الصبي الذي لم يستأنس للطعام على الدهن والشرب عيب لمرضه وموته ويستأجر الالب من ترضعه عندها لان الحضانه والنفقة عليه نهر وفي شرح التوير للعلاني ولا تجبر من لهذا الحضانه عليها الا اذا تعذرت لها بأن لم يأخذ ندى غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال. (سئل) في حاضنة لابنها تكفل بنفقة مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يد اخوته فهل تكون نفقته في ماله. (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الشلبي في امرأة فقيرة لها زوج غني ظلقها وبات منه بانه قضاء عذرها وطعامه بنت صغيرة فأرادت السفر بها فاعتها حتى تكفل بنفقتها ما دامت مسافرة فتكفلتها قبل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عنها كيف التخاض للدفع. اضرر أجاب للذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالا يلزم وانما صححه مشايخه فيما اذا حال عليها وطلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن تخليصها نفسها ولما أن يرفع أمرها للحاكم فيه أمرها بالاستدانة لنفقة الصغيرة المذكورة لترجع بتقدير ذلك على أيها اه ملخصا ومقررا عن البرازية قوله ولوطن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل وبخلافه في الخبرية من النفقة. (سئل) فيما اذا تعذر زيد بأن يتفق على ولدي بنته الصغيرين ولما أب حاضر موسر ويريد زيد الآن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك. (الجواب) نعم لما مر لنفا. (سئل) في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب معسر غاب وتركهم بالنفقة ولا منه في وله اخوان موسر ان حاضران هل يؤمران بالانفاق على الصغار ليرجعوا على أبيهم اذا أيسر. (الجواب) نعم في الذخيرة اذا كان الالب معسرا والام موسرة تؤمران بتفق من مالهما على الولد فيكون ديناً ترجع به عليه اذا أيسر لان نفقة الصغير على الالب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بامر القاضي فترجع عليه اذا أيسر ثم جعل الام أولى بالتحمل من سائر الاقارب بحكم وقتل الموائف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العادى قال وفيهم من عفى الذخيرة بأنها ان كانت فقيرة لتسدين من الاقرب فالاقرب من أهل الالب فن لم يوجد في قرابته او يكون ذلك ديناً ترجع به على الالب ان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اه وفي البرازية واذا لم يكن للصغير ولا لاه مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بتدليوغيه لا يصح ولا ترجع اه أقول مرأول باب النفقة أن الامل أنه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابة موسر ومعسر

مطالب فيها اذا تكفت
بنفقة ابنها

مطالب اذا تعذر بدلا فتفرق
على ولدي بنته له الرجوع
مطلب غاب الالب واد اخوان
موسر ان يؤمران بالانفاق
على أولاده

مطالب الام أولى بتحمل
النفقة من سائر الاقارب

مطالب لا يصح أمر الام
بالاستدانة لترجع على الصغير
بعد بلوغه

ينظر الى المعسر ان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدم المحقق في هذا الاصل أن تجب
 النفقة على الام الموسرة بل ارجوع وكذا تجب على الاخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال
 في الذخيرة قال في الكتاب الجدة بنزلة الاب في استحقاق النفقة عليه اذا كان الاب ميتا او
 كان الاب حيا الا أنه فقير لان الفقير يلحق بالمت في استحقاق النفقة على الموسر اه وصرح
 بعده بأن هذا هو الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من أنه لا تفرض النفقة على الجد
 وانما يؤثر بالاتفاق ويكون دينا على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زنا فاضى بنفقة
 الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذا
 نفقة الصغار اه وحاصله أن الاب اذا كان فقيرا غير زمن تجب نفقة الاولاد على الجد الموسر
 خلافا للقدوري وان كان الاب فقيرا زنا فاضى على الجد اتفاقا وظاهر التعليل الذي ذكره عن
 الكتاب أن ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الاب زنا بل يكفي مجرد فقره وهذا مخالف لما مر
 ولا طلاق المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ولقول الثانية نفقة الاولاد
 الصغار والانا المعسر انما على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اه وهذا
 الاشكال قوى جدا بعسرفيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله
 حيث نقل كلاما طويلا عن الذخيرة من جملة ما مررت عليه عنها ثم قال بعدم وحاصله أن
 الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام الموسرة والا فلا بل كالميت والوجوب على
 غيره لو كان ميتا ولا يرجع عليه في الصحيح وعلى هذا لا بد من اصلاح المتون والشرح كالا
 يخفى اه كلام البحر يعني أن قول المتون والشرح لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ليس على
 اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان الاب موسرا أو كان معسرا وكان الاولاد أم موسرة فان النفقة
 على الاب وانما يؤثر الام بالاتفاق عليهم دينا عليه واما اذا كان الاب معسرا ولم توجد
 في المسئلة أم موسرة بأن وجد فيها الجد الموسر مثلافان النفقة خيفة تجب على الجد بل ارجوع
 على الاب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الاب الفقير بالميت ففي هذه الصورة قد
 وجبت النفقة على غير الاب مع وجوده وهو وارد على اطلاق المتون والشرح فلا بد من
 اصلاحها وذلك بتقييدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بجملة ما في المتون على ما اذا
 كان الاب موسرا لكن ما قدمناه عن الثانية صريح في التعميم وأجاب الخير الرمي بقوله
 لا حاجة لاصلاحها لانها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشرح
 فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن
 القدوري من أنها لا تفرض على الجد وانما يؤثر بها ليرجع بها على الاب اذا أيسر وحاصله أنه
 لا فرق بين الام الموسرة وغيرها كالجدة مثلا في أن النفقة انما تجب على الاب الفقير ولكن تؤثر
 الام أو غيرها بالاتفاق على الاولاد لئلا يكون دينا على الاب فكلام المتون والشرح ماش على
 رواية القدوري بعدم جعل الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختيارا وترجيحا لتلك الرواية
 على خلاف ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولا يمكن لا بد من

مطلب تحريرهم في قولهم يلحق
 الفقير بالميت وقولهم يرجع
 الام الموسرة على الاب المعسر

مطلب في قول البحر لا بد من
 اصلاح المتون والشرح

التقيد بكون الأب غير زمن اذ لو كان زمانا تجب نفقة الاولاد على الجد اتفاقا لان نفقة الاب نفسه واجبة حينئذ على الجد كما مر فبذمة المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك أن قولهم في الاصل المار اذا كان العسر يجرز كل الميراث يجعل كالمردوم ليس على اطلاقه أيضا بل هو مقيد بما سوى الاب الغير الزمن لما علمت من أن الاب اذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح فاعنتم هذا التحرير الفريد الذي يفوق الدر المنضيد (سئل) في مجنون مطابق فقير عاجله أو لاد قاصرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجرة وعمان عه بمان موسران فهل تكون نفقتهم على العيين (الجواب) نعم أقول أي بالارجوع على الاب اذا أيسر لانه منا فقير زمن فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمته مما حررناه آنفا (سئل) في يتيم ذي مال ويسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم واتفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ أشباه من أحكام الصبيان (سئل) في ذمية أسلت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعه لأمه وعلى الاب نفقته (الجواب) نعم ولا تجب مع اختلاف الدين الا بالزوجة والولد فتشمل الابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد بجر (سئل) في امرأة فقيرة عاجرة لها أولاد ذكور واثاث موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشملها وفي الخلاصة وبه يقتضى وفي الفتح وهو الحق بجر (سئل) في يتيمة في حجر أمها لها دراهم فاشتريت الام ليتيمه مالا بدله منه ثمن مثله فهل لذلك (الجواب) نعم الام والاخ وسائر المحارم لا يملكون الاتفاق على الصغار من مالهم الا بما رالحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد أنه استحسن في مالا بدله للصغير منه دفعا للفساد واختار أنه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاما ان دراهم يملك ان كان في حجره والا لا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا أن يجعله الحاسم وصيا بزازية (سئل) في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لآب موسر وأم وصى عليهم تكلف الاخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتتفق عليهم من ثمنها وتمنع الام من تكلف الاخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرملى أقول وعبارة البحر عند قول الكثر ولطفه الفقير وان كان للصغير عقار أو ردية أو ثياب واحتج الى النفقة كان الاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء اه وعبارة الخير الرملى ومثل الاب في ذلك الام وهى واقعة الفتوى اذا أمر القاضي أمهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصصة من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أولا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتتفق عليهم من ثمنها والسكنى من النفقة واذا فرغ وجبت عليها اه وكتبت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرملى المذكورة أقول الظاهر أن مراد صاحب البحر

مطالب نفقة أولاد المجنون
على عيهم
مطالب يتفق من مال الصبي
على أمه الفقيرة
مطالب نفقة ابن المسئلة على أبيه
الذمي

مطالب نفقة الام على اولادها
بالسوية

مطالب في أيتام لهم دار وأخ
موسر

مطلب تحريرهم فيما اذا
كان للفقير دار أو أمتعة هل
تجب نفقته قبل بيعها ام لا

بقوله وإن كان له عقار الخ إذا كان الصغير لا يحتاج اليه أما إذا كان محتسبا لا يسكنه عقاره
وليس ثيابه وأرديته لا فائدة في بيع ذلك لأنه لو باعها الأب احتساج إلى شراء غيرها وانظر
ما أتى عند قوله ولغير محرم حيث قال في البحر هناك واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق
هذه النفقة فقيل هو الذي تحمل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق
على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختا لا يؤمر الأخ
بالانفاق عليها وكذلك لو كانت بنتا أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه
وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث تحمل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع
اه وفي الحاشية معسرهما مسكن تسكنه ولها أخ وسفر فالوالا يبيع الأخ على نفقتها وقال
الخصافي يبيع وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصافي والقول الأول قول شريك
فانه قال إذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يتخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى
الرحم المحرم وفي الوالدین والمولودین ذل لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وذلك
الدار لا يمنع النفقة الآن يكون فيما نزل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية وبيع
الناحية الأخرى وكذا الخادم والداية إذا كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري من ثمنها
خبيسة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان
والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية
التي قال أنها الصواب بأن يبيع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء
وبالمنزل المشترك اه ومقتضى هذا التعامل أنها لا تباع وإن كان فيها فضل فكيف إذا كان
محتسبا اليها فاعتبم هذا الكلام والسلام ﴿سئل﴾ في رجل أسكن زوجته في مسكنه
الشرعي ولها أبناء كبار غيرهم سنا كدون معها في مسكنه بلا اذنه وبريد منعه من السكنى
في مسكنه المذكور فهل لذلك ﴿الجواب﴾ نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن
أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأم ولده وأهلها ولو ولدها من غيره علائي على
التنوير ﴿سئل﴾ في بكر بالغة لا مال لها ولا كسب ولها أب موسر فهل تكون نفقتها
عليه خاصة دون أمها ﴿الجواب﴾ نعم ونفقة البنت بالغة والابن بالغه زنا أو أعمى على الأب
خاصة به يقتضى وقيل على الأب ثلثا ما وعلى الأم ثلثا كارتبه ملتقى ﴿سئل﴾ في المرأة إذا لم
تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكنه فيه بعد الدخول بها قبل أن تسأله النفقة
بدون وجه شرعي فهل تكون ناشزة لا نفقة لها مادامت كذلك ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾
في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل تجب نفقته على أخيه الموسر ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾
في رجل عقد نكاحه على بكر غير معلوم دفعه لها ثم امتنع عن الدخول بها والافاق عليها
وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفقة وإذا اذالم لا تمتنع ولا مانع من جزئها أصلا ثم طالبت
بالنفقة فهل يلزمه ذلك ﴿الجواب﴾ نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على
ما عليه الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التماس قبل الطالب وكذا لو منعت

مطلب له منع أولادها من غيره
من السكنى في مسكنه
مطلب نفقة الولد على الأب
دون الأم

مطلب منعه من الدخول إلى
منزلها قبل أن تسأله النفقة فهي
ناشزة

مطلب نفقة الزمن على أخيه
الموسر
مطلب الزوجة النفقة قبل
الزفاف

نفسها بحق بزارية **(سئل)** في امرأة فقيرة عابرة عيال لها ابن فقير لا مال له واه كسب
لا في نفقة ونفقة عياله ولها ابن ابن موسر هل تلزمه نفقة **(الجواب)** نعم **(سئل)**
في رجل دفع لمطلقة دراهم لتنفقها على بنته ائمه الصغيرة فتزوجت بأجنبي بعد ما انفقت
البعض وانتقلت حضنة الصغيرة الى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدراهم فهل له
ذلك **(الجواب)** نعم **(سئل)** في رجل سافر وله أب فقير عابز ولله أب قدر استحقاق
في وقف أهل تحت يد ناظر الوقف المقربه والابوة وطالب الأب فرض نفقة من القاضى
في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك **(الجواب)** نعم وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا
في نفقة الاولاد **(سئل)** في حاضنة لبنته اليتيمة طالت من جد البنت لا يسهة نفقة للبنت
وأجرة لحضانتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب الى ذلك **(الجواب)** نعم **(سئل)**
في امرأة وصى على أيتامها أذنت لزوجها بأن ينفق عليهم ويرجع بنظر ذلك عليهم في ما لهم
عند حصوله فأنفق مبلغا مملوا ويريد الرجوع بنظيره كما ذكر فهل له ذلك **(الجواب)**
نعم والله أعلم

(باب ثبوت النسب)

(سئل) في رجل تزوج حبلى من زنى ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا اقل من ستة أشهر
من حين تزوجها وادعت أنها حبلى منه وأن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لاتصدق
في حقه ولا يثبت النسب منه بذلك **(الجواب)** نعم قال في التنوير وصح: كالح حبلى من
زنى لا حبلى من غيره اه وفي فتاوى ابن نجيم من باب التعزير ان جاءت به لستة أشهر
فأكثر يثبت منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنى وفي التنوير قال ان نكحتها فصح
طالق فنكها فولدت لنصف حول منذ نكها الزمه نسبها احتياطا اه **(سئل)** في الزانى
اذا أراد أن ينكح مزيته الحبلى منه هل يصح **(الجواب)** نعم ويحل له وطؤها والولد له وتلزمه
النفقة أقول ليس هذا على اطلاقه بل هو فيما اذا ولدت لستة أشهر فأكثر كما علم مما قبله
وفي الفصل الثبات من فكاك الولو الحلية رجل زنى بامرأة فحلت منه فلما استبان حملها
تزوجها الذي زنى بها فالتسكاح جائز فان جاءت بولد بعد التسكاح لستة أشهر فصاعد يثبت
النسب منه لانه جاءت به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت به لاقول فلا اه **(سئل)**
في رجل اشترى جارية فوطئها ابنة بلا وجه شرعى وحملت منه وولدت ويريد الرجل بيعها
فهل له ذلك **(الجواب)** نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أو وجدته أو أمهاته وقال ظننت
حله الى فلا حد لاشبهة ولا نسب الا أن يصدق فيه وان ملكه يوما عتق عليه من شرح
التنوير للعلائي من آخر باب الاستيلاء وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضا فيمن وطئ جارية امرأته
(سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعى ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر
وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتلزمه نفقة **(الجواب)** نعم **(سئل)**
فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطاقه او الحال أن السيد لم يدع

مطالب لها ابن فقير وابن ابن
موسر تيب النفقة عليه
مطلب أنفق على بنتها بعض
الدراهم ثم تزوجت فله مطالبها
بما بقي
مطلب لها استحقاق في وقف
تعرض فيه نفقة أبيه
مطلب لها طالب النفقة وأجرة
الحضنة من مال الصغيرة
مطلب أذنت لزوجها بان
ينفق على أيتامها يرجع في ما لهم
مطلب تزوج حبلى من زنا
فجاءت به لاقول من ستة أشهر
لا يثبت النسب
مطلب يصح تزوج مزيته الحبلى
منه ويثبت النسب ان ولدت
لستة أشهر فأكثر
مطلب وطئ جارية أبيه وولدت
منه لا يبيعه
مطلب تزوج امرأة فولدت بعد
ستة أشهر يثبت نسبه منه

الولد ولا أثر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بآخر في العدة ثم ولدت ولدها ما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد للاول لفساد النكاح الثاني ولا تزوج الثاني أن يجدد العقد عليها برضاها ***(الجواب)*** نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة ولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولا قل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وان ولدت لا أكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسته أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا خافية من فصل النسب ***(سئل)*** في رجل وطئ جارية أمه فحملت منه وأقربان الحمل منه وأدعاه بعد الولادة وصدقته الأم في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه ***(الجواب)*** نعم ونقلها ما مر والله تعالى أعلم ***(كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والاتباق)***

(سئل) في رجل قال لموكة الاصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق ***(الجواب)*** نعم عتق عليه بلانية بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية وكذا هذه أمي وعندهما لا يعتق أن لم يصلح أن يكون ابنه أو أباً وأما اه ***(سئل)*** في رجل قال لرفيقه أنت مدبر فكيف حكمه ***(الجواب)*** المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال ويسعى في ثلثه ان لم يترك غيره واه واث لم يجر التدبير وان أجاز عتق كاه ويسعى في كله لو مدينواو يستخدم المدبر ويستأجر والمولى أخق بكسبه وارثه ***(سئل)*** في رجل دبر جاريته في صحنه ثم مات عن تركه تخرج الجارية من ثلثها ويريد بعض ورثته بيعها فهل له ذلك ***(الجواب)*** عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في حكم الوصية كونه تبرعاً مضافاً الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث ***(سئل)*** في رجل له جارية لها ابن من غيره فترجى الابن المذكور حرته بالوجه الشرعي وجاءت منه بالولد فهل هم أحرار ***(الجواب)*** نعم قال في السراج وولد الحرة من العبد حر لانه تبع لها ***(سئل)*** في عبد مشترك بين صبي وكبير أعنتق الكبير حصته فكيف حكم حصته الصغير ***(الجواب)*** قال في البحر وان أعنتق نصيبه فله شريكه أن يحرر أو يستسعي والولاء لهما أو يضمن لهما وسرا ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد بمن يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبياً ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فان كان له أحدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى أو كاتب لانه ضمن نقل المالك فصار كالبيع واختيار السعاية كالكتابة والولي ولاية بيع مال الصبي وكتابة عبده وللقاضى أن ينصب وصياً لاختيار أحدهما وليس لهما اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي كما في البدائع اه ***(سئل)*** في أم ولدت مولداً لها هل تعتق بموته من كل ماله ولا تسعي لدينه ***(الجواب)*** نعم والمسئلة في التنوير والدرر

مطلب تزوجها فولدت لاقل من ستة أشهر فالنكاح فاسد ولا يثبت النسب منه

مطلب استمولى جارية أمه وأقربيه وصدقته في احلاله ولو نسبه يثبت نسبه منه

مطلب قال لموكة هذا ابني عتق عليه مطلب في حكم المدبر

مطلب المدبرة تعتق بموت سيدها من ثلثه

مطلب ولد الحرة من العبد حر مطلب فيما لو أعنتق شريك الصبي حصته من العبد

مطلب تعتق أم الولد بموت سيدها من كل ماله

مطلب اسمة ملت سة طاهر
بعض خذقه تصير به أم ولد
مطلب ينقل الولاء لابن
عم المعتق دون بنته وأخته
مطلب أخذ الأبق ليرده
وأشهد ثم أبق منه لا يضمنه
مطلب العتق المعاق لا يقع
الا اذا وجد شرطه

مطلب زوج أمته من عبده
فالولد رقيق
مطلب لا يملك الاب اعتناق
جارية ولده الصغير
قوله وكونه على مال الخ
هكذا في نسخ الاصل وانظر
ما معناه فانه بحسب الظن
تركيب مختل فليست أم

مطلب حيث انقباد للرق
لا يقبل قوله انه حر الاصل
الا يبرهان شرعي
مطلب يصح العتق وان لم
يكتب به صحت

مطلب يصح اعتناق المديون
مطلب جلف لا يفعل كذا
وان فعله يكون دينه للامكان

والاشياء * (سئل) * في الامة اذا ولدت من سيد فاسقطها ظهر بعض خلقه فهل تصير به
أم ولد ولا يجوز له بها * (الجواب) * نعم وقيل الاولى من التنوير في الحيض والثانية منه
في الاستيلاد * (سئل) * في معتقة مات سيدها عن بنته وأخته الشقيقة وابن عمه
العصى فهل ينقل ولاؤها لابن العم العصى * (الجواب) * نعم والمسئلة في الولاء من المتون
* (سئل) * فيما اذا أبق عبد زيد فاخذه عمره وأشهد أنه أخذه ليرده لمولاه ثم أبق من يده
بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه * (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير وشرحه
* (سئل) * في امرأة مرضت جارية فماتت هذه الجارية من مرضها المزبور
فهي حرة ثم برئت من مرضها المزبور وتزعم أنها اعتقت بذلك فهل لا تعتق * (الجواب) *
نعم وان أضافه الى ملك أو شرط صح أي ان أضاف العتق الى ملك بان قال ان ملكك فأنت حر
أو الى شرط كقوله لبعده ان دخلت الدار فأنت حرة فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بجز
* (سئل) * في رجل زوج أمته من عبده الجاريتين في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن
رقيقا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الاب هل يملك اعتناق جارية ابنه الصغير أو لا
* (الجواب) * قال في المبسوط لا يملك الرضى اعتناق عبد العصى ولو على مال ولا يبره من
نفسه وكذا الاب لان الاعتناق اضرار محض للصغير قلت وكونه على مال ليس الاجعل منه
للعبد مديونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعتناق على مال ولا يجوز كل منهم الأدب الا وصيه
من فصل الاعتناق * (سئل) * في مملوك اشتراه زيد من سيده بثمان مائة درهم وقبضه وتسلم
المشتري المملوك وذهب به متقاد الارق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المملوك أنه حر
الاصل وأقام بيته عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بيته ويقضى بموجها * (الجواب) * نعم
حيث انقاد الارق لا يقبل قوله الا يبرهان شرعي كما صرح بذلك في البرازية وغيرها * (سئل)
في رجل أعتق عبده في حجة مفجرا الذي بيته شرعية ثم مات عن ورثة زاعمين أنه لم يصح
عتقه لكون سيده لم يكتب له مكا بالعتق فهل يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أعتق عبده مفجرا الذي بيته شرعية والآن يريد
ببره زاعما أنه كان مديونا عنه عتقه فهل المتق صحيح ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم والله
تعالى أعلم

(كتاب الايمان والندور)

قد مر في كتاب الاطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الحلف بالطلاق فلتراجع هناك
* (سئل) * فيما اذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعله وان فعله يكون دينه
للكافر ثم فعله فهل عليه كفارة يمين أولا وهل يكفر بذلك أولا * (الجواب) * أما الحلف
بالله تعالى ففيه كفارة يمين اذا فعل المحلوف عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فيمين كما صرح جوابه
في كتاب الايمان وأما الكفر فالاصح أنه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده أنه يمين وعليه كفارة
اليمين وان كان جاهلا وعنده أنه يكفر مباشرة الشرط في المسئلة قبل يكفر لزمه بالكفر وعليه

تجدد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والبحر وغيره وفي التجديد
والمرتبة المختار والفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الائمة السرخسي أن ينظر ان
كان الحالف يعتقد أن يمثل هذا اليمين كاذبا كفرًا يكفر ولا فلا لان الاقدام عليها يكون رضا
بالكفر اه وفي المجتبى والخيرة والفتوى على أنه ان اعتقد الكفر به يكفر ولا فلا اه وأفتى
بذلك شيخ الاسلام على أفندي * (سئل) * في رجل أشهد عليه أنه ان أخذ بيمينه من
جذها يكن في ذمته لمطبخ وإلى البلدة كذا من القروش فهل اذا أخذها من جذها لا يلزمه
شيء * (الجواب) * نعم لان النذر لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضي
القاضي بالنذر وان كان صحيحا كما في الخبرية وغيرها * (سئل) * في ذمي صباغ أشهد على
نفسه أنه ان صبغ صوفابغا مغفر يكن عليه نذر للجذومين كذا من الدراهم فهل اذا فعل
ذلك لا يلزمه شيء * (الجواب) * نعم لعدم صحة النذر لمخلوق وشرط النذر ان يكون من مسلم
كما في البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكاف ولا من سفيه بمال كما ذكره
الزيلعي في المحرر وأما الحرية فليست شرطا فيصح نذر المملوك المح من رسالة العلامة ابن نجيم
في النذر بالتصدق * (سئل) * في رجل قال ان فعلت كذا فعلى لجهة كذا مبلغ قدره كذا
من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل اذا فعله
وكان النذر مستوفيا للشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاء النذر أو كفارة اليمين ولا يقضي
عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا * (الجواب) * نعم اذا كان النذر معلقا بشرط لا يريده فهو
مخير بين الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير وفي الدرر وبه يقتضى وفي
البرازية وعليه الفتوى لكثرة البلوى وفي الهداية لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاها
نذر فيخير ويميل الى أى الجهتين شاء أى من الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين وهذا التفصيل هو
الصحیح اه ولا يجبر القاضي على ذلك لانه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره
والله أعلم

(كتاب الشركة)

* (سئل) * في شريكي عتبان شرط الربح والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما الآخر
بأن يدفع لعيال الآخر من ماله كل يوم كذا أو يعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه
لأعمال في مدة معلومة وحصل خسران في أصل المال بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسران
على قدر المال ويقبل قول المأذون بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال
* (الجواب) * نعم قال قارئ الهداية القول قول الشريك والمعارض في مقدار الربح والخسران
مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر فضلا والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك والافراز
* (سئل) * في رجلين زرعاً في أرض وقف ذرة مشتركة بينهما فبين بقرها وعملها حتى
استحصد ويريد أحدهما الاختصاص بجميعه متعلا بكونه سائداً في القرية ويطعم الضيوف
الواردين إليها دون شريكه الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما * (الجواب) * نعم

مطلب قال ان فعلت كذا فعلى
لمطبخ الوالى كذا الا يلزمه شيء
مطلب لا تسمع الدعوى بالنذر
ولا يقضى به القاضي
مطلب لا يصح النذر من كافر
ولان غير مكاف ولا من سفيه
بمال

مطلب اذا عاق النذر بما لا يريده
يخير بين الوفاء به وبين كفارة
اليمين
مطلب النذر لا يدخل تحت
الحكم

مطلب الخسران على قدر المال
ويقبل قول الشريك بما انفقه
على عياله الاخر باذنه

مطلب القول قول الشريك
في الربح والخسران والضياع
والرد والافراز
مطلب زرعاً أرضاً بذرها
فالخارج بينهما

(سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو ولزيد بها وهي تحت يده وعمرو باقيا طلبها
 عمرو من زيد مرارا لتكون عنده في نوبة فامتنع ثم كواها بنا بسبب علمه بها بغير اذن عمرو
 فعصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمه ما نقص من قيمة حصته منها
 بالوجه الشرعي فهل لذلك (الجواب) نعم فال في الفتاوى الرحيمية سئل في فرس
 مشتركة كواها أحد الشركاء لعلمه بنا بغير اذن من الباقين وبذمه معرفة فأدى ذلك الى
 هلاكها هل يضمن ما يخرصهم أجاب الشريك أجني في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج الا
 بأذنه صريحا أو دلالة فيث انتفى الاذن مطلقا لكون المعالجة علامتا تفاوت فيه الناس يضمن
 الشريك ما يخص بقية الشركاء عييم التعدي ضمان السراية بطريقه الشرعي اه ولا يخالف
 هذا ما في الدر المختار دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كيم انكواها الحاضر لا يضمن اه
 ومثله في الحاشي الزاهدي لان هنا اعتماد على قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر الى قوله
 بغير معرفة والى قوله صريحا أو دلالة يظهر لك وجه عدم المخالفة ظهورا شافيا والله تعالى
 أعلم (سئل) فيما اذا شارك زيد وعمرو وعسانا في مبلغ من الدراهم تسلمه زيد باذن عمرو
 ليتجربه والريح على قدر المال والتجربة مدة ودفع لعمرو منه مقدار ما معلوما ليعاسبه به اذا
 تقاسموا الشركة ثم جرد عمرو ما أخذه من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد يمينه
 (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو وغير قابلية
 للقسمه سكنها زيد وحده ولا يرضى عمرو بالسكنى معه فيها وقال اما أن تؤجرني حصتي
 أو تستأجر مني حصتي أو يسكنها اكل منا عفده بحسب حصته مدة فهل له ذلك (الجواب)
 نعم ويأمر القاضي زيد باختيار وجه من الالوجه الثلاثة أو يخرج منه زيد وتؤجر لا جنبي
 ويقسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفتى بذلك المرحوم الحجة عبد الرحمن أنفدي
 العمادي (سئل) في مهرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي تحت يد زيد فدفعها
 لبستانى لترعى في أرض البستان وفارق به بلاذن شريكه ثم فقدت بلاعته من البستانى ولا
 تقصير في حفظها وتعدرا حضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم
 والسري في ذلك أن الشريك حكمه في حصته شريكه حكم المودع كما في الخبرية من الشركة
 فيكون البستانى مودع المودع قال في التنوير من الودعية ولا يضمن مودع المودع فيضمن
 الا قول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان بخلاف مودع الغاصب فيضمن أيا شاء
 واذا ضمن المودع رجع على الغاصب اه أقول يشكل عليه المسئلة الاثنية وبما صرحوا به
 من أن كلام الشريكين في شركة الملك أجنبي في حصته صاحبه بخلاف شركة العقد
 فليأمل (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وبكر زيد نصفها وعمرو وبكر النصف
 الآخر فباع زيد نصفه المختص به من رجل وسلمها منه باذن عمرو فقط ولم يأذن بكر بذلك ثم
 باع الرجل النصف الزبور من شخص وسلمها منه بدون اذن من بكر أيضا وأركبها الشخص
 لاخر فركبها فوقعت تحتها وأسقطت مهرة وماتت وصدر الاركاب المذكور بدون اذن بكر

مطلب كوى الفرس بلاذن
 فتعيب ضمن

مطلب يقبل قوله يمينه فيما
 دفعه لشريكه من مال الشركة
 مطالب له أن لا يسكن الا
 بالاجرة أو المأجاة الخ

مطالب اذا دفع الفرس لبستانى
 وفارقه بلاذن ثم فقدت ضمن
 حصته شريكه

مطلب حكم الشريك في حصته
 شريكه حكم المودع
 مطالب باع حصته من الفرس
 وسلمها لشريك بلاذن ضمن
 حصته شريكه

أيضا ويريد بذكر تضمن الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب)
نعم وفي المحبة

ثم الشريك هاهنا لوباعا حصته من فرس وابتاعا
ذلك منه الاجنبي وهنكا وكان ذابغير اذن الشريك
فان يشاوا ضمنوا الشريك أو من اشترى منه على ما قدر ووا اه

لها دابة فباع أحدها نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير اذن شريكه فهل يكت عند المشتري
فالشريك بخير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جازيعة فنصف الثمن
له وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو
حكم الغاصب من شركة فتاوى قارى الهداية والمنع صرة الفتاوى وسئل قارى الهداية عن
جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن
بقية الشركاء فهل يكت فأجاب الشريك كائنه غير أن شاوا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري

مطلب لها مواش غاب أحدها
فدفعها الآخر للرعي ضمن
مطلب اذا منع الفرس عن
شريكه فهل يكت ضمن

منه اه وانما كان كذا لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خيرية (سئل) عن
مواش لها غاب أحدها فدفع الشريك الآخر كلها إلى الراعي هل يضمن نصيب شريكه
(الجواب) أنه يضمن اذ يمكنه حفظها ببدأ جيرة فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك

مطلب ركب الدابة أو جعلها
بلاذن شريكه ضمن

الغائب في الأجزاء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصبه فيما يحفظ اه
فصول (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر وهى بيد زيد استغنى بها مائة ثم
طلب عمر ومنه مرارا تكون في مدته ونوبته فاستنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب
شريكه منها (الجواب) نعم اذ الشريك حكمه في حصته شريكه حكم المودع والمودع

مطلب دفع حصانه ليربيه
نصفه له أجزائه ومثل علفه

بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع كما أتت بذلك الخبر الرولى (سئل) في حمار مشترك
بين زيد وعمر ونصفين وهى تحت يد زيد فدفعها إلى بكر ليحملها أو سلمها وفارقه فحملها وكل ذلك
بلاذن عمرو ثم سلمها بكر إلى زيد ضعيفة بسبب التحميل وماتت عنده ويريد عمرو أن يطالبه

مطلب فيما اذا قال أحد
الشريكين انى استقرضت
من فلان كذا

بقية نصيبه منها فهل لذلك (الجواب) نعم أحدرى الدابة استعمالها في الركوب أو حمل
المتاع بغير اذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المقتى واعلم أن محصل كلام الامام
الزليعى في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف
في نصيب صاحبه كغير الشريك من الاجانب الا باذنه لهدم تضمنها الوكاله فتاوى التمرناى

(سئل) فيما اذا دفع زيد حصانه لعمر وعلقه ويربيه نصفه فرباه وعلقه مدة فهل ليس
له سوى أجزائه وترتيبه ومثل علفه (الجواب) نعم وقد أتت به الشئخ خير الدين الرولى
والشئخ الرحيمى في الاجارة (سئل) فيما اذا قال أحد شريكي العنان انى استقرضت من

فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه (الجواب) نعم قال أحد شريكي
العنان انى استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة يلزمه خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون
حجة لا لزوم الدين عليه وان أمروا أحدهم منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الأمر ولا يملك

الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتسكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فيحتمل ان يكون المال على الموكل لاعلى الوكيل خاتمة من فصل شركة العذان أقول ويأتى تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما اذا استقرض أحد شركى العنان مبلغا معلوما من الدراهم لاجل الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحد هاتين المالا لزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأما كان ننذ على صاحبه محيط السرخسى من فصل ما يجوز لاحد شريكى العنان أن يعمل فى المال ولو استقرض أحد شركى العنان مالا للتجارة لزمهما لانه تمليك مال بمال فكان بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العذان أقول ومثله فى الولوالجية والظاهر أن الفرق بين هذا وبين ما مر فى جواب السؤال الذى قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراف الشريكين وفيما مر ثابت باقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الآخر كما يفيد التعليل المار بقوله لان قوله لا يكون حجة لزام الدين عليه لكن أفتى الخبير الرملى فيما اذا قال الذى فى يده المال كست استدانة من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه بان القول قوله بيمينه قال وقد صرح جوابان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها ان كان المال فى يد المقرض لا قرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار صرح بذلك فى المنع نقلا عن جواهر الفتاوى اه وقال فى حاشيته على المنع مانصه ووجه ذلك أنه اذا كان المال فى يده وقد تقرر أنه أمين فقد ادعى أن مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن فى يده لانه يدعى ديناً عليه وأقول لو قال لى فى هذا المال الذى فى يدي كذا يقبل أيضا لانه ذواليد والقول قول ذى اليد فيما بيده انه له كما يقبل قوله انه للغير تأمل وهى واقعة التقوى وبه أفتيت اه كلامه فافاد أن قول الخاتمة فيما لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما اذا لم يكن المال فى يده بدليل ما فى جواهر الفتاوى لكن يشكل على هذا ما فى البحر عن المحيط ونصه ان لم يكن فى يده مال ناض وصار لم الشركة أعيانا أو أمة فاشترى بدراهم أو دنانير فسيئة فاشترائه خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدنا على مال الشركة وأحد شركى العنان لا يملك الاستدانة الا أن ياذن له فى ذلك اه ثم نقل فى البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرازية ومثله فى الولوالجية معللا بانه لو وقع مشتركا تضمن ايجاب مال زائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اه وفيه أيضا وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل فى المسئلة قولين وكذا فى كونه يملك الاستدانة بالاذن أولا فليتأمل وقد يوفق بين ما فى البحر وبين ما رقبه بجملى ما فى البحر والولوالجية على أنه يلزمه ما استدانه أى لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر بشئ

مطلب فيما اذا استقرض أحد هاتين الدراهم لاجل الشركة وفى الولوالجية اذا أقر أحد الشريكين عذان بدين فى تجارتها ما ذكره الآخر لزم المقرض جميع الدين ان كان هو الذى تولاه لانه أقر على نفسه بجميع الدين لانه فى النصف مشتر لنفسه وفى النصف وكيل عن صاحبه وحقوق المقرض ترجع الى الماقد فاما اذا أقرت هاتين المالا بان قال اشترى ثياب من فلان عبدا بكذا وأنكره الآخر لزمه نصفه لانه أقر على نفسه بنصف الدين وعلى صاحبه بالنصف واقراه على نفسه صحيح لاعلى صاحبه اذا كذبه وان أقر أن صاحبه تولاه بان قال اشترى شريكى من فلان عبدا بكذا وأنكره الآخر لم يلزمه فيه شئ وكذا المذكور والفرق بينه وبين أحد المتفاوضين اذا أقر بدين تولاه صاحبه وأنكر صاحبه فانه يؤخذ المقر بجميع الدين لان شركة المفقوضة تضمن الكفالة قصار هذا اقرارا على غيره بحكم النقد وعلى نفسه بحكم الكفالة أما شركة العذان فلا تضمن الكفالة ليكون اقرارا على نفسه بحكمها انتهى منه

منه وكذا لو كان قائماً يطالب به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه أو أخذ
مثله لو خلطه بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك إذا كان المال بيده لأنه أمين والله تعالى
أعلم * هذا ومسئلة الاستدانة بالأذن تقع كثيراً حيث يكون كل من الشريكين في بلدة
فيشتري كل منهما بالنسيئة ويرسل إلى الآخر بأذنه ولا شك أنه يكون مشتركا بينهما قال
في الوالوجية رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك أو اشتري كما على أن ما اشتريتهما
من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه إلى بيان الصفة والقدر والوقت لأن كلا منهما صار وكيلاً
عن الآخر في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الأشياء
أه والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخاتمة وليس له أن يبيع حصة
صاحبه مما اشتري إلا بأذنه اه والله أعلم * (سئل) فيما إذا اشترى أحد شريك العنان
بجميع مال الشركة بضائع لها ولم يبق بيده دراهم أو دنائير لها ثم زعم أنه اشترى بعد ذلك بضائع
لها بدراهم ودنانير وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه * (الجواب) *
نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا دنائير كانص عليه في الذخيرة في الفصل
الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط * (سئل) في جماعة تشاركين
عينا في نوع خاص من التجارة وهو البين ومال الشركة تحت يد زيد منهم باذنه فسا فرويد
واشترى ببعض مال الشركة بذا وببعضه أمتعة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهم ما ثم فقدت
الامتعة المزبورة في أنساء الطريق وزعم زيد أنها ملكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه له
خاصة وبهالك عليه (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء أنه يشتريه
لنفسه فهو مشترك بينهما لأنه في النصب بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس
من جنس تجارتهم فهو له خاصة لأن هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة
من محيط الامام السمرخسي في باب ما يجوز لأحد شريك العنان ومثله في البحر عن المحيط
أيضا مجموع الأثر في وفي فتاوى قارئ الهداية سئل إذا اشترى أحد الشريكين عينا
ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا أجاب أن كانت
شركة عنان وله بينة أنه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصاً فالمشتري له وإن لم يكن له
بينة فإن تقدم من مال الشركة فالمشتري على الشركة أم أقول لعل قوله فالمشتري له مقيد بما
أذالم يكن من جنس تجارتهم وقوله فالمشتري على الشركة مقيد بما كان من جنسها فليتما مل
ثم رأيت بخط بعض العلماء معزاً بالأثر ما نصه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية إلى نقل فلا
يعدل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس
تجارتهم ما يوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام
قارئ الهداية مع اطلاعه فتنبه اه * (سئل) فيما إذا مات الشريك بمجهلاً مال الشركة ولم يوجد
في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك * (الجواب) نعم قال في التوير يضمن الشريك
بموته بمجهلاً نصيب صاحبه على المذهب اه ومثله إذا مات المضارب عادياً في تركته كما

مطلب إذا لم يبق في يده شيء
من دراهم الشركة في الشراء
بعده فهو له خاصة

مطلب اشترى ما ليس من
جنس تجارتهم الزم له خاصة
قوله من غير جنس تجارتهم
صوابه فبجارتهم ليوافق
ما قبله اه محكيه

مطلب اشترى شيئاً ودعى
أنه اشتراه لنفسه

مطلب يضمن كل من الشريك
والمضارب بموته بمجهلاً

نقله الثلاثي في شرح التنوير في آخر كتاب المغاربة عن شرح الوهبانية (سئل) فيما اذا باع أحد شريكى العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد المشتري ثمن ذلك الى الشريك الآخر الذى لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البائع (الجواب) نعم كما في البحر والخلاصة والمنع (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق المالك مدة بلا اجارة ولا أجرة لحصة شريكه والا ن يكلفه شريكه الذى لم يسكن الى دفع أجرة حصته في المدة المزبورة أو يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعى فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحببة

لو أعدم الشريكين سكن في الدار مدة ضمت من الزمن
فليس للشريك أن يطالبه بأجرة السكنى ولا المطالبة
بأنه يسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقبل
يطلب أن يهاجى الشريكا بحاجب فانهم ودع التشكيكا

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها (سئل) في دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا إذا غاب بينهما غاب أحدهما فالحاضر أن يستقدمه بحصته وفي الدواب لا يركبهم الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبهم إلا بما نورا العيز في الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العمادة والفصاين من التصرف في الاعيان المشتركة آخر الكتاب وفيه ذكر في صل غاب أحد شريكى الدار فأراد الحاضر أن يسكنها رجلا ويؤجرها لا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة اذا التصرف في ذلك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما يده لولم ينازعه أحد فلا يأخذ الاجر برده على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق للمكّن الخبث في حق شريكه فكان كغاصب أجر يتصدق بالاجر أو برده على المالك وأما نصيبه فيطيب له هذا لو أسكن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياساً وله ذلك استحساناً اذ له أن يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يترتب عليه الاستئذان في كل مرة فكان له أن يسكن في حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن فكذلك في غيبته وفي القية عن واقعات الناطق أرض بينهما فغاب أحدهما فاشترى به أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القصة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الخراج اهـ (سئل) فيما اذا كان لكل من زيد وعمر عقار جار في ملكه بمفرده فتوافقا على أن ما يحصل من ريع العقارين بينهما نصفين واستمرا على ذلك تسع سنوات والحال أن ريع عقار زيد أكثر ويريد زيد مطالبة عمر وبالقدر الزائد الذى دفعه لعمر وبناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) الشركة المزبورة غير معتبرة فحيث كان ريع عقار زيد أكثرين أن مادفعه لعمر ومن ذلك بناء

مطلب اذا دفع الشارى
الثمن لمن لم يباشر العقد لا يبرأ
من حصة البائع
مطلب سكن أحدهما
فطلب الاخراجة عن المدة
الماضية أو أن يسكن بقدرها
ليس له ذلك

مطلب غاب أحدهما
فالحاضر السكنى بقدر حصته

مطلب غاب أحد شريكى
الدار لا ينبغي للحاضر أن
يسكنها رجلا أو يؤجرها
مطلب لو أجر برده على شريكه
قدر نصيبه

مطلب له زرع حصته
في غيبة شريكه
مطلب لا تصح شركتهما
في ريع عقاريهما

على ظن أنه واجب عليه ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه فلا استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهاكه القابض كافي شرح النظم الوهباني وغيره من المعتبرات (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وحوش مشترك بينهما نصفين ولزيد فيه معر خاصة به فاجتمع من بحرهما قدر في الحوش ونزعم عمرو أن له نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش ولم يكن الحوش معدا لذلك فهل يمنع عمرو من معارضة زيد في ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية آجر داره وأناخ المستأجر جماله وبعثت فيه فالمجتمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد أن يجتمع فيه الدواب والبعير فيجئ بزيد يكون له (سئل) فيما اذا كانت داره مشتركة بطريق الملك بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيه غير أن الجماعة يدخلون فيها الا جانب بلا اذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرمل بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخوان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم لم دارين أخوين وأختين ولهما زوجتان والأختين زوجان فلا خوة أن يمنعوا زوجي الأختين من الدخول فيها اذا لم يكونا محررين لزوجاتهما فنية من باب الاختلاف بين الزوجين (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وشريكى عنان بال تحت يد زيد فدفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم بعضه من ثمن بضائع مختصة بعمرو وبعضه من أصل مال الشركة وبقي تحت يده جانب من المائين ونزعم عمرو أن المبلغ الذي قبضه هو ثمن البضائع فقط وزيد يقول انه من المائين فهل يكون القول للدافع بيمينه (الجواب) نعم لانه أعلم بجهة الدفع ولو قال المستأجر دفعت اليك ما دفعت من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع من أواخر الثاني من اجارة البرازية أتقروى من القول ان له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدينون شيئا من المال صدق أنه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته القول ان وفيه أيضا شئ من الدلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة الى صدق الدافع بيمينه لانه مملك اه ومثله في لسان الحكم والعمادية (سئل) فيما اذا اقترض أحد شريكى العنان من مال الشركة بلا اذن شريكه الا شروفا للقرض فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك اذا ناصره بيمينه ولا يجوز لهما في عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصره بيمينه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيتك فله كل تجارة الا القرض والهبة علاني وأجاب قارئ الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بغيره فبأنه بقوله الشريك أو رب المال اذا قال شريكه اعمل فيه برأيتك فخلط مال الشركة أو المضاربة بماله أو بما لا يكون متعديا واذا ذلك لم يضمن وان لم يقل لذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا ذلك أم لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر بينة على الاذن وأجاب عما اذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها مدعى أنه القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الا أن تقوم عليه بينة بأكثر من ذلك وما وضع

مطلب من دفع ما ليس بواجب عليه على ظن وجوبه لاسترداده

مطلب ما اجتمع من البحر لصاحب الدار ان أعدته له مطلب لا يجوز للشريك ادخال الا جانب في الدار المشتركة

مطلب له منع زوج أخته من الدار المشتركة

مطلب القول للدافع بيمينه لانه أعلم بجهة الدفع

مطلب اذا اقترض بلا اذن صريح ضمن

مطلب اذا خلط مال الشركة أو المضاربة بغيره ضمن

يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتحاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم
أو يجيزون فعله وأجاب عما إذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة لأحداهم عناداً والمشتري
لا يرضى إلا بشراء الجميع وكذا إذا آجروا الواحد منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشركاء بل
يبيعون حصصهم فقط أذ تجزئ الثمرة وتقسّم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الجارة بل يؤجر
شركاؤه حصصهم والمستأجرون يهايتون الممتنع في السكنى بقدر انصباهم وأجاب
عما إذا أذن لشريكه أو لأجنبي في صرف على عمارة فهل القول قولها وهل لها الرجوع بقوله
أقول قولها في الصرف مع بينهما وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والأجنبي
لا يرجع إلا إذا قال له أصرف على أو أصرف لترجع على وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ
عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لأحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه
من غير علم الآخر والله أعلم (سئل) فيما إذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة
بأذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة
المنع الشريك إذا سافر بمال الشركة كالتفقة له لأنه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في كافيته
وشرح في الهامية بوجوبها في مال الشركة اهـ ومثله في العلائي وذكر في التارخانية
عن الخانية قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسن اهـ أي وجوب النفقة في مال الشركة
وحيث علمت أنه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان إلا في مسائل
ليست هذه منها خير الدين على المنع وفي المنع من الشركة ومؤنة السفر والكراء من رأس
المال وقال محمد فان ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا
هو الحكم في المضارب اهـ ومثله في شرح التنوير للعلائي فقلا عن الخلاصة (سئل) فيما إذا مات أحد شريكي العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة وربح فهل تنفسخ
الشركة بموته ويتصدق بربح حصّة مال الميت (الجواب) نعم تنفسخ الشركة بموته
والعامل بعده كالغاصب فاربح من حصّة نفسه يطيب له وما ربح من حصّة الميت يتصدق به
كما في الأقروى عن النوازل وفي البحر عن التارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جث أحدهما
وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة إلى أن يتم أطباق الجثون عليه فإذا
مضى ذلك الوقت تنفسخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة
عليه وهو كالغصب لمال الجثون فيطيب للارباح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجثون
فيتصدق به اهـ وتنفسخ الشركة بقوله لا عمل معك كما نقله العلائي في شرح التنوير عن الفتح
وفي التارخانية سئل أبو بكر الأسكافي عن رجلين اشتركا فاشترى أمتعة ثم قال أحدهما
لالشريك لا عمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الحاضر وربح قال ما ربح فهو له وضمن
إصاحبه قيمة نصيبه اهـ (سئل) في أخوة خمسة تلقوا شركة عن أبيهم فأخذوا في الأكتساب
والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على
الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا بالاكنتساب بينهم سوية

مطالب القول قوله في مقدار
ما وضع يده عليه

مطلب لا يجبر الشريك
أن يبيع أو يؤجر مع الشركاء

مطلب أذن لشريكه
في الصرف على عمارة يرجع
وان لم يقل لترجع على
بخلاف الأجنبي

مطلب ليس له الفسخ في غيبة
الشريك

مطلب إذا سافر الشريك
فالتفقة في مال الشركة

مطلب العمل على الاستحسان
إلا في مسائل

مطلب تنفسخ الشركة بالموت
وما ربح بعده يتصدق منه
بحصّة الميت

مطلب تنفسخ الشركة
بقوله لا عمل معك

مطلب تلقوا شركة وعملوا
غيرا ففي بينهم سوية

وان اختلفوا في العمل والرأى كثيرة وصوابها (الجواب) نعم اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه
واخوته على وجه الشراكة وأجاب الخير الرمي بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا
من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا زيادة على الآخر اذ التفاوت ساقط كملتقطي
السنابل اذا خلطا ما التقطوا حيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما
بقدر حصه الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارجا واختلفا في القول لذى اليد
واليدنة بنينة الخارج اه وهذا بناء على الاصل في الشركة أنها بينهم سوية حيث لم يشترطوا
شيئا وأما اذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح
اجتماعهما على العمل لانه غير شرط لتضمنهما الوكالة ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما
في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أي أن
يعطيه حصه من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشكى فما كان من تجارتها من الربح فبينهما
على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي المحيط
ثم المسئلة على ثلاثة أوجه الاول أن يشترط العمل عليهما والربح بينهما نصفين والوضعية
على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما على ما شرطوا وان شرطوا العمل
على أحدهما ينظر ان شرطوا العمل على أكثرهما مجاز وان شرطوا على أقلهما مجاز خاصة
لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس مالهما اه أقول هذا انما يجري في شركة العقد والواقع
في السؤال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولا ان الشركة تقود
أو عروض بيع بعضها بعض فالظاهر أنها شركة ملك لا يجري فيها تفاوت في الربح بل يكون
ما في أيديهم بينهم سوية كما مر وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في أهل القرى حيث يوت
الميت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قسمة يعلمون فيها وربا تعددت الاموات وهم على
ذلك وقد تبرهمن أنها شركة مفاداة وذلك باطل لان شركة المفاداة لها شروط منها العقد
بلفظ المفاداة فان لم يذكر لفظها فلا بد من أن يذكر تمام معناها بأن يقول أحدهما للآخر
حران بالغان مسلمان أو ذميان شاركتك في جميع ما أملك من نقد وقدر ما تملك على وجه
التنويض العام من كل منال الآخر في التجارات والنقد والنفيسة وعلى أن كلا ضامن عن
الآخر ما يلزمه من أمر كل يسع كما في البحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبالغ وأنها لا تصع
بالعروض وأنها تبطل بالموت ولا ينفى أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي
أن يفتي بأنها مفاداة ويلزمهم بأحكامها بان يلزمهم منال بأن ما يلزم أحدهم من دين يلزم
الآخر نعم ان صرحوا به بأنهم شركاء مفاداة يقيمهم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن
استيفاء شرائط العقد كما لو شغل عن غيرها من العقود كما صرح به في البرازية وما يناسب هذا
المقام ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة نقلا عن
التتارخانية وغيرها مات رجل وترك أولاد اصغارا وكبارا وامرأة والكبار منها أو من امرأة غيرها
فحرت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال

مطلب ماتقوا السنابل
اذا خلطوها لا يختص
أحدهم بزيادة
مطلب الاصل في الشركة
السوية

مطلب الاجتماع على العمل
ليس شرط في استحقاق الربح

مطلب ما يقع في زماننا
من سعي الورثة في الشركة
ليس شركة مفاداة

فرع وهم زرع الورثة في أرض
مشتركة الخ

المرأة تملكهم وهم يزرعون ويحجرون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة قال
صارت هذه واقعة الفتوى وافقت الاخوة أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن
الباقين لو كانوا اواذن الوصي لوصغار الفعلة مشتركة وان من بذر أنفسهم أو بذر مشترك
بلاذن فاعلة للزراعين اه فاعتم هذه الفائدة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحبية سئل
عن مال مشترك بين ايتام وأمهم استرجحه الوصي للايتام هل يستحق الام ربح نصيبها أولا
أجاب لا يستحق الام شيئا مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كاحد الشريكين اذا
استرجح من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خيئا ومثله سبيله التصديق
على الفقهاء اه أقول أيضا ويظهر من هذا وما قبله حكم مالو كان المباشر للعمل والسعي بعض
الورثة بلا وضاية أو وكالة من الباقين ***(سئل)*** في اخوة أرملة متفاوضين تزوج انسان
منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاه من مال الشركة وطالبها الباقيان بنصيبهما من ذلك ولم
أحدهما دين بتجارة واستقراض فهل لهما مطالبة به وما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي
(الجواب) حيث كانوا مشاركين شركة معاوضة فالزم أحدهم من الدين يلزم الباقي
والحالة هذه وللباقين مطالبة المترشحين بنصيبهما من المهر الذي دفعاه والحالة هذه قال
في التنوير اما معاوضة تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتصرفا ودينا الى أن قال فاشترى
أحدهما يقع مشتركا الاطعام أهله وكسوتهم وللبائع مطالبة أهما شاء بينهما ويرجع الآخر
على المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على أحدهما بتجارة واستقراض أو غصب أو استهلاك
أو وكالة بمال بامر لزم الآخر ولو باقرا رده وإذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر اه أقول
انظر كيف قير المؤلف رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا مشاركين شركة
معاوضة الخ فانه يشير الى ما ذكرناه آنفا من أن كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية
لا يكون معاوضة بدون عقدها الشرعي وشروطها الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك
ثم رأيت ما ذكرته مصرح به في فتاوى الخاتوني ولله الحمد ***(سئل)*** فيما اذا كان زيد
وعمر والاخوان شريكين شركة معاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المزبورة دارا وكرما
فهل يقع ذلك مشتركا بينهما ***(الجواب)*** نعم حيث كانت الشركة معاوضة فاشترى
أحدهما يقع مشتركا الاطعام أهله وكسوتهم كافي المتون وفي الخيرية من الدعوى ضمن سؤال
اذا ادعى الحصة بشركة المعاوضة وأقام بينة أنها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان
كتب في حث التبايع أنه اشترى لنفسه اذ تقرر أن أحد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه
خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ اه ***(سئل)*** في اخوة خمسة بسعيهم وكسبهم واحد
وعاقلتهم واحدة حصلوا بسعيهم وكسبهم أمر الا فهل تكون الاموال المذكورة مشتركة
بينهم أم لا ***(الجواب)*** ما حصله الاخوة الخمسة بسعيهم وكسبهم يكون بينهم أم لا
أقول هذا في غير الاب مع ابنه والزوج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا المجل عن دعوى
البرازية ونصه ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع

مطالب لا يستحق الام
استرجحه الوصي من مال
مشترك بين اوين الايتام

مطلب ما لزم أحد الاخوة
المتفاوضين من الدين يلزم
الآخرين

مطلب اشترى أحد المتفاوضين
دارا وكرما فذلك مشترك
بينهما وان كتب في الصل
أنه له

مطلب في اخوة حصلوا
بسعيهم أموالا فهي بينهم سوية

مطلب أب وابن اكتسبا
أموالا فهي للاب وكذا
الزوجان

لما من الكسب أموال الكل للاب لأن الابن اذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى أنه لو غرس شجرة فهي للاب وكذا الحكم في الزوجين اه وانظر الى ما سنذكره في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية ***(سئل)*** فيما اذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكرأشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم ثم اقبل تكون الشركة المربورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ***(الجواب)*** حيث كان بعد القبض كاذ كرتكون الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ومن اشترى عبد ا فقال له آخرأشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ويلزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به تنوير ***(سئل)*** في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جانباً من باباجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر باجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم وتقدم نقلها ***(سئل)*** في أحد شريكي عسان باع زيد اعدة جلود معلومة بثمن معلوم من الدراهم وغاب البائع قام شريكه الآخر بطالب زيد المشتري بثمنه فهل لا يكون للشريك قبض شيء من الثمن ***(الجواب)*** نعم ولو باع أحدهما الا يكون للآخر ان يقبض شيئاً من الثمن ولا يتخاضم فيما باع صاحبه فالخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد فان قبض الذي باع أو وكل وكذا جاز عليه وعلى شريكه خانية من فصل شركة العنان ومثله في البحر والمنع والخلاصة والعلاقى ***(سئل)*** فيما اذا اشترى أحد شريكي المفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البائع مطالبة شريكه الآخر الذي لم يتعاط الشراء فهل للبائع مطالبة أيهما شاء بينهما ***(الجواب)*** نعم كما مر عن التنوير ***(سئل)*** فيما اذا كان زيد وعمرو شريكين عناناً فهل ما شرهما كل منهما يطالب بثمنه فقط دون الآخر ***(الجواب)*** نعم وما اشتراه أحدهما طوبى بثمنه هو فقط لعدم تضمنها الكفالة ورجع على شريكه بحصة منه ان أدام من ماله أي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لا لا يصير مستديناً على مال الشركة بلا اذن وذاني العنان لا يجوز كما في البحر شرح الملتقى للعلاقى ***(سئل)*** في الشركة الفاسدة هل يكون الربح فيها على قدر المال ***(الجواب)*** نعم وان شرط الفضل كما في الكثر وغيره ***(سئل)*** في رجلين اشتركا في عرض ولم يبع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل تكون غير صحيحة ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** فيما اذا دفع زيد لعمرو أمتعة معلومة لبيعها له ومهم الربح يكن بينهما مناصفة قبض عمرو والامتعة وخسر فيها فهل يكون الخسران على زيد وعمرو وأجر مثل عمله ***(الجواب)*** نعم ولو دفع ذابة الى رجل لبيع عليها البر والطعام على أن الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة في العروض لأن رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام لانه بدل ماله وله صاحب الذابة أجر مثلها لانه لم يرض بمنفعة الذابة بغير عوض والبيت والسقينة في هذا كالذابة لما قلنا خانية من آخر الشركة الفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى من الباب الاول وأما كون الخسران عليه

مطلب اشترى بضائع لنفسه
وقال له بكرأشركني بنصفها
مطلب اشترى شيئاً فقال
آخرأشركني فيه صح

مطلب أجر بعض الدار
المشركة فاشترى بركة أخذ
أجرة حصته

مطلب باع أحد شريكي
العنان ايسل لاخر قبض
الثلث

مطلب للبائع مطالبة كل
من شريكي المفاوضة

مطلب ما شرهما أحد شريكي
العنان يطالب بثمنه هو فقط
مطلب الربح في الشركة
الفاصلة على قدر المال

مطلب الشركة في العروض
فاسدة

مطلب دفع اليه أمتعة
ليبيدها والربح بينهما له أجر
مثل عمله وان خسر

مطلب دفع اليه ذابة يبيع
عليها البر فالربح لصاحب
البر وللذافع أجرة الذابة

مطلب اذا لم يكن من أحدهما
مال في الشركة الفاسدة
فليس له شيء من الربح

فلما في التواخاينة من قوله وأما الشركة الفاسدة فلهذا صور وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب
ومنها الشركة في أخذ المباح كالخطب والخشيش والصيد وما أشبه ذلك ولكل واحد منهما
ما أخذ وغنمه وربحه له ووضيعة عليه اه ومثله في المحيط أقول ولا تنافي ذلك ما مر قريبا
من أن الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وإن شرط الفضل لأن ذلك فيما إذا كان فيها
مال من الطرفين ولذا قال في البحر أفاد به وله بتقدير المال أنها شركة في الأموال فلو لم يكن من
أحدهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابة إلى رجل يثرأجرها
على أن الأجر بينهما فاشركة فاسدة والأجر لصاحب الدابة ولا أثر أجر مثله وكذا السفينة
والبيت الخ اه وتعام القروع فيه ❀ (سئل) ❀ فيما إذا كان لصباغ حانوت له فيها نيل وغيره
من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على أن يكون له نظير ذلك نصف الربح
المجهول الحاصل من ذلك فهل معه مائة ويريد أخذ نصف الربح بدون وجه شرعي فهل ليس
له ذلك وله أجر مثل عمله ❀ (الجواب) ❀ نعم ❀ (سئل) ❀ في الشريك إذا باع واشترى
وتحاسب مع شريكه زيد أجلا ثم قام زيد يكلفه إلى المين على قدر ما باع وما اشترى على
وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكفي بالمين على الأجمال ولا يجبر على التفصيل
❀ (الجواب) ❀ نعم كما أفتى بذلك قارى الهداية والتمرناسي رحمه الله تعالى وفي فتاوى الشيخ
اسماعيل يكفي منه بالمين على الأجمال بأن جميع ما باعه صرف ثمنه في تعلقات الشركة
ولم يحصل منه خيانة في ذلك أقول وفي الخيرية سئل في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل
يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم للمتهم عين أجاب لا يقبل قول شريكه في حقه
ولو أراد تحليفه على الخيانة المهمة لم يحلف كما في الاشياء لكن في فتاوى قارى الهداية
ما يخالفه اه أى حيث ذكر أنه يحلف لكن إذا نكل لزمه أن يبين مقدار ما نكل فيه والقول
قوله مع يمينه الخ وقال الجوى في حاشية الاشياء وأنت خير بان قارى الهداية لم يستند إلى
نقل فلا يعارض ما نقله المنصف أى صاحب الاشياء عن الخيانة ❀ (سئل) ❀ في أحد
شركاء العنان بما لا تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة
بأذن الشركاء في مدة تحتمله والظاهر يصدقه فيها فهل تحسب له ويصدق فيم مع يمينه
❀ (الجواب) ❀ نعم ❀ (سئل) ❀ في أحد شركاء العنان إذا ادعى الخسران وكان الظاهر
يكذبه فهل لا يقبل قوله ❀ (الجواب) ❀ نعم ❀ (سئل) ❀ في جمال معلومة مشتركة بين زيد
وعمر وأذن زيد لعمر وبان يسافر بها ويؤجرها وينفق عليها من أجرها فاسافر بها وأجرها يبلغ
أقربه وزعم أنه لم ينف نفقتها وأنه استدان مبلغا صرفه في تكملتها نفقتها والحال أن الظاهر
يكذبه في ذلك وإنما يصدقه الظاهر في صرف ثلثي الأجرة فهل لا يقبل قوله فيما يكذبه فيه
الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما يزعم أنه استدان وأنفق ❀ (الجواب) ❀ نعم ❀ (سئل) ❀
في أحد شركاء العنان إذا فقد شيء مما تحت يده من عروض الشركة بلا تعد ولا تقصير في الحفظ
فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة ❀ (الجواب) ❀ نعم

مطاب صباغ استعان
برجل يعمل معه والربح
بينهما فالرجل أجر مثله
مطلب يكفى من الشريك
بالمين على الأجمال ولا يجبر
على التفصيل

مطاب يصدق فيما صرفه
بيمينه حيث كان الظاهر
يصدقه
مطاب ادعى الخسران
وكان الظاهر يكذبه لا يقبل
قوله

مطاب لا يصدق فيما يزعم
أنه أنفق على الجمال المشتركة
بما يكذبه الظاهر
مطلب فقد منه شيء بلا
تعد ولا تقصير لا يضمن

(سئل) في فرس جديدة مشتركة بين زيد وعمر وهي عند زيد في نوبته باذن عمرو
 فربطها زيد في اصطبل داره لئلا يولم يقبل باب الاصطبل حتى سرقت منه والعرف بينهم أنهم
 يتقفلون باب اصطبلهم لئلا فهل يضمن حصته شريكه *(الجواب)* حيث فترط في الحفظ
 يضمن *(سئل)* فيما اذا كان زيد وعمر وبكر شركاء عنانا في بضاعة هي تحت يد زيد فدفع
 زيد البضاعة لعمر وفي غيبة بكر يديه للشركة ثم مات عمرو ومجها لافهل يقبل قول زيد في الدفع
 بيمينه ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو وحصته ما منها *(الجواب)* نعم أقول أما ضمان
 الشريك بموته مجها فلا كلام فيه كما مر أول الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر
 قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح
 والخسران والضياح والدفع لشريكه ولو ادعاه بعدم موته كما في البحر مستدلا بما في وكالة
 الوالولية كل من حكى أمر الایمك استئنافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان
 فيه نفى الضمان عن نفسه صدق اه ونص عبارة الوالولية هكذا ولو وكل بقبض وديعة
 ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق
 ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكى أمر الایمك استئنافه لكن من حكى
 أمر الایمك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى الضمان
 عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي نفى الضمان عن نفسه فصدق والوكيل
 بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه
 أي لان من كان له على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فاذا أوفاه المديون دينه فقد ثبت
 للمديون في ذمة الدائن مثل ماله في ذمته فالتقيا قصاصا ولذا قالوا المديون تقضي بامثالها ففي
 قول الوكيل بقبض الدين اني قبضته من المديون ودفعته ايجاب الضمان في ذمة الموكل فلا
 يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا بالاول عدم قبول قول الشريك في مسئلته لانه يوجب
 الضمان لنفسه والشريك الثالث في ذمة الميت بواسطة موته مجها لا ادلا لا شك ان ما في مسئلته
 مثل مسئلة الوكيل بقبض الدين لا شرا كما في الزام الضمان على الغير بخلاف مسئلة الوديعة
 اذ قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعته للموكل ليس فيه سوى نفى الضمان عن نفسه أما
 مسئلته فقيم انفي الضمان عن نفسه وايضا به على الميت فيقبل قوله في حتى نفسه ودون غيره
 فاية تأمل *(سئل)* في قن مشد ترك بين زيد وعمر ومناصفة باع زيد نصيبه منه من بكر
 بدون اذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا *(الجواب)* نعم أقول هذا بخلاف بيع
 الشريك لاجنبي الحصة المشاعة من شجر أو زرع فإنه لا يجوز الا باذن الشريك كما سيأتي
 تحرير في كتاب الوقف وكتاب البيوع ان شاء الله تعالى *(سئل)* في أحد شريكي
 عنان وضع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا
 والساقى للاخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرطنا *(الجواب)* نعم قال
 في الملتقى ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما أو في أحدهما دون الآخر

مطلب اذا فترط في حفظ
 الفرس ضمن لشريكه

مطلب يقبل قوله في الدفع
 لشريكه ويضمن بموته مجها

مطلب الشريك أمين فيقبل
 قوله بيمينه الخ

مطلب كل من حكى أمرا
 لا يملك استئنافه الخ

مطلب يصح بيع الحصة
 الشائعة من الدين لغير
 الشريك

مطلب باع نصيبه من قن
 مشترك جاز

مطلب لا يجوز بيع الحصة
 الشائعة من شجر أو زرع
 الا باذن الشريك

مطلب قصح زيادة الربح
 لا أكثر عملا

عند علمها معا ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط اه أقول وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرطاً غير ذلك كما في الملتقى أيضاً فتنبه ***(سئل)*** في شركاء العنان إذا شرطوا أن يعملوا جميعاً أو شتى والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط ***(الجواب)*** نعم كما في البرازية أقول وتقدمت عبارة البرازية قبل ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شتى أي مة مرتين فتفيد أنه لو كان الشرط أن يعملوا جميعاً فالمرضى الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرية عبارة المحيط السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فيما ذكر محمد في الأصل إذا جاء أحدهما بالف درهم والآخر بالدينين واشتركا على أن الربح بينهما نصفان والعمل عليهم أنه وجائز وبصير صاحب الالف في معنى المضارب الآن معنى المضاربة تبع لمعنى الشركة والعبرة بالأصل دون التسع فلا يضرهما اشتراط العمل عليهما وإن اشتراط العمل على صاحب الالف فهو جائز وإن اشتراط العمل على صاحب الالفين لا يجوز وإن اشتراط الربح على قدر رأس مالهما أو لئلا يشارك في العمل من أحدهما كان جائزاً وإن شرطاً أن يكون الربح والوضعية بينهما نصفين فشرط الوضعية نصفين فاسد ولكن هذا لا يبطل الشركة لأن الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد اه وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وإن اشتراط الربح على قدر رأس مالهما الخ يفيد ما يقع كثيراً من أنه لو كان رأس مال أحدهما أكثر والآخر أقل كما لو كان من أحدهما تسعة آلاف مثلاً ومن الآخر ألف واشتراط الربح ثلثيه للأول وذلك للثاني والعمل على الثاني فإيه يصح لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل ما لو كان العامل صاحب الأقل ما لا يوجبها ولكن يستفاد من عبارة المحيط أن الربح حينئذ يكون على قدر المال فراجعها متاملاً ***(سئل)*** فيما إذا باع أحد الشركاء نصيبه من الغرس المشتركة وسأله المشتري وطلب الشريك من البائع أن يحضر له الغرس ليتمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكاف الشريك البائع باحضارها فإن لم يحضرها يلزم بقيمتها ***(الجواب)*** نعم يكاف الشريك البائع باحضارها فإن لم توجد يلزم بقيمتها كتبه الفقير عبد الرحمن النجادي عني عنه ***(سئل)*** في أحد شريكي العنان شارك آخر بمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك ***(الجواب)*** نعم لا يملك الشريك الشركة إلا بإذن شريكه تنوير وشرحه للعلائي ***(سئل)*** فيما إذا باع أحد الشركاء شركته عناناً شياً من مال الشركة بالنسيئة فهذه اثنتان عند المشتري فهل يهلك عليهما ***(الجواب)*** نعم وليكمل من شريكي العنان والمفاوضة أن يبيع بتقدونسية تنوير وفي البرازية من الشركة والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج إلى خوارزم ولا تتجاوز حصة فلو جاوز عنه ضمن حصة شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنقد صح ولو اشتراكا عناناً على أن يبيعاً نقدان نسيئة صح ثم إذا نهى أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح اه ***(سئل)*** في شريك عنان سافر بمال الشركة فأسد ابادة كذا فآخبر قبل وصوله إليها بأن

مطلب الخسران على قدر المال وإن شرطاً غير ذلك

مطلب اشتراطوا أن يعملوا جميعاً أو شتى فرض أحدهم له حصته من الربح مطلب في اشتراط العمل على أحدهما

مطلب الشركة لا يبطل بالشرط الفاسد

مطلب باع الغرس وسأله بلا إذن شريكه يكاف باحضارها أو دفع القيمة

مطلب ليس للشريك أن يشارك بمال الشركة

مطلب اشترى الشريك بالبيع بالتقدونسية فلا يضمن ما هلك

مطلب التقييد بالمكان وبالنقد صحيح فالوخالف ضمن قوله لا تبع بالنقد هكذا نسخة المؤلف ولعله سقط لفظ الا من قبله فلترجع البرازية اه من هامش

جماعة كثيرين ذوي منعة فاصدين الاغارة على اهلها فتنزل في قرية امنية واخير شركاه
بذلك فتمره عن مجاوزة القرية وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فمخالفهم ودخل البلدة فاغار
الجماعة على البلدة ونهبوها مع مال الشركة قبل حيث كان الحال ما ذكرين من الشريك
المزبور نسيب شركائه له به بذلك (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في صناعة
عمل احدهما فيها لا آخر في غيبة شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع
أجرة ما عمله فهل ايسر له ذلك وتكون الأجرة مشتركة نصفين بينه وبين المتوفى تورث عنه
(الجواب) نعم (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ومنافسة امتنع زيد من
الاتفاق عليهم او تضرر شريكه عمر وهل يجبر زيد على الاتفاق (الجواب) نعم (سئل) في
في بئر مرتفع مشترك بين زيد وعمر ويتقاطر منها الماء النجس لبئر ماء لشريكه عمر ويحبسها
فطلب عمر ومن زدمرتهما وعمارتهما منع الضرر فهل يجبر زيد على عمارتهما معهما (الجواب)
البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضاء من
البحر نقلا عن تهذيب القلائسي وفي شرح التنوير عن عدة كتب (سئل) في حمام
مشترك بين وقف برو وقف أدلى احتاج الى مرمة ضرورة لا بد منها فاني ناظر الوقف الاهلي
أن يرمه مع ناظر وقف البر فهل يامر بالقاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشريك على
العمارة الا في ثلاث وصي وناظر ضرورة تعذر قسمة الخ علا في من الشركة وأفتى بذلك الخير
الرملي كما في قساويه من القسمة وفي الاشياء من الايات معزيا الى الولوالجية ولو عمر أحد
الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه بنحو حصته اه وأفتى التمرناشي مؤيدا
ذلك بأنه مضطر اذا لا يمكن قسمة بعضه الخ والمسئلة وقع فيها اضطراب كما ذكر الرولى
في القسمة وأنت على علم بان هذا في الملك وأما الوقف فيعزى مال الوقف من غير اشتباه سواء
تعذر قسمة ذلك أولا وقد صرح في البحر بان امتناع المتولى من العمارة الضرورية خيانة
وفي البحر من شتى القضاء بعد نقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرمة وأبى الآخر يجبر
الاتى على التعمير من مال الوقف اه أقول وفي الخيانة حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه
أو شيء منه واحتاج الى المرمة فاراد أحدهما المرمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم
يؤجرها للقاضي ويرمها بالاجرة أو ياذن لأحدهما في الاجارة والمرمة من الاجرة قبل هذا قول
أبي يوسف ومحمد لأن عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم
القاضي ياذن لغيره أى الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته
والفتوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخيرية من الشركة وأفتى به
ولكن أفتى في الخيرية من كتاب القسمة بأنه اذا اتفق أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة
لا يكون متبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل
الفتوى عليه في الولوالجية اه فان حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر
مفتى به فيكون في المسئلة قولان صحيحان وان قيد بالامارتع الخلاف (سئل) في دار

مطلب نهوه عن الذهاب
الى بلدة كذا فخالف ضمن
مطلب اذا عمل أحد شريكى
صناعة شاركه الآخر في الاجرة

مطلب امتنع أحدهما من
الاتفاق على الفرس المشتركة

يجبر

مطلب يجبر الشريك على
عمارة البئر المشتركة

مطلب في تعمير ما لا يقبل
القسمة كالحمام اذا أبى أحد
الشريكين

مطلب في حمام بين وقفى بر
وأهلى أبى أحد الناظرين
مرمته الضرورية وهو مما
لا يقسم يجبره القاضي على
مرمته مع الناظر الآخر

(فائدة)

عبارة الاشياء هنا مقدمة
على فتوى التمرناشي

مطلب دار لا تقبل القسمة
لأن يعمرها ويرجع على
الآبى وله أن يؤجرها

لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمرو واحتاجت الى العمارة الضرورية فاراد زيد أن يعمرها
فاني عمرو أن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما ينقصه من العمارة
المزبورة فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وأفتى بمثل ذلك الحارثي الرمي كما في فتاويه من القسمة
(ثم سئل) فيما إذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة ويأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجرها
فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم دارين شريكين أنه دمت فقال أحدهما بينهما وأنى الاخر فانه
القاضي يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدارين أوصى لا يحتمل القسمة كان المطلب
البناء أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خالية من فصل قسمة الوصي
والاب المشترك اذا أنه دمت فاني أحدهما العمارة فان احتمل القسمة أجبر وقسم والابني ثم أجره
لا يرجع أشباه من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو وطبعا زيد وعمروهما بلا اذن
من شريكه ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمرو بما خصه فهل ليس له ذلك؟ (الجواب) نعم
نعم دار مشتركة أنه دمت فبني أحدهما بغير اذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه بشيء
عمادية في الحائط المشترك ومثله في الفصولين أقول أي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من
عمارتهما فلا يخالف شيئا من ولا سيما اذا كانت قابلة للقسمة فانه لا رجوع مطلقا
(سئل) فيما اذا بنى زيد قصر ايماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته بدون اذنهم
فهل يكون البناء ملكا له؟ (الجواب) نعم واذا بنى في الارض المشتركة بغير اذن الشريك
له أن ينقض بناءه ذكره في التتارخانية من متفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين
جماعة بنى فيها بعضهم بناء لا ينقصهم بالآلات هي لهم بدون اذن الباقين ويريد بقيمة الشركاء
قسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء؟ (الجواب) نعم
حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل نصيبه بعد القسمة بقيمة الشركاء ذلك ثم البناء حيث
كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب الباقين بعد قسمة الدار فيها ونعمت والاهدم البناء كما
في التنوير وغيره (سئل) في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخرين صرف زيد
في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا اذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل
ليس له ذلك؟ (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أحدث زيد سرايا في داره ويريد تسهيل
أو ساعده الى سراي قديم مشترك بينه وبين جماعة وكسر حافتي السراب القديم بلا اذن
من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا برضاهم؟ (الجواب) نعم والله أعلم
(سئل) في طالع ماء قديم في مكان مولود فيه فروض معلومة يجرى منه الماء لاربابها
بحق معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن بقيمة الشركاء
ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك؟ (الجواب) نعم

(باب الردة والتعزير)

(سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى أم لا بد من قضاء القاضي
(الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكرز وارتداد أحدهما فافسخ في الحال

مطلب رقم الدار بلا اذن
من شريكه ليس له الرجوع
بشيء

مطلب بنى له قصر ايماله
في دار مشتركة بلا اذن
فهوله

مطلب تقسم الدار فان خرج
البناء في قسمته فيها والاهدم

مطلب أنفق في الفلاحة بلا
اذن الشركاء ليس له الرجوع
مطلب أحدث سرايا في داره
ليس له تسهيله الى سراي
مشترك

مطلب ليس له نقل الطالع
الى مكان آخر الا باذنهم
مطلب تقع الفرقة بنفس
الردة

وقال فاضحان في باب الردة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما
بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة إلا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه
حتى لو قتله القاتل بغير أمر القاضي عمدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أذلف عضوا من
أعضائه لأشئ عليه اه وقال في البرازية ولو ارتدوا والعياد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد
النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تجديد
النكاح بالوطء بعد النكاح بكلمة الكفر ولدزني اه **(سئل)** في رجل قال لزوجته بلفظ
تركي ديني اغرني سكديكم فقال له رجل آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي ديمه كاورلوروسني
فقال للرجل عقب النهي بلفظ تركي بن كاورمسلان أو لماسم وأذكر المدي ذلك وثبت عليه
بالبينة المزكاة تلفظه بذلك كله فأبازمه بذلك وهل بانت امرأته بذلك **(الجواب)** قال
في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن بكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان
والقرآن وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه كفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسألا قال أنا لمجد يكفر
لان المخد كافر اه وفي الخانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة
بينهما بنفس الردة اه وفي البرازية لو ارتدوا والعياد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه وبعد الحج اه وفيها وارث باد أحدهما فسخ في الحال اه فظهر بما قلناه الجواب
والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعود سمعنا لفظه لزوجته سي هتدك اغرني
ودينه شتم ايلسه شرعا زيدنه لازم لاور اه الجواب تعزير شديد وتجديد ايمان لازمدر
وهذه بلد ويكي كسسه به وأرد **(سئل)** في رجل قال لرجل من الاشراف بزونيك دينشز
كاورفاذا يلزمه **(الجواب)** قوله بزونيك معناه بالعرية المعترس بالسبب وتقول العوام
بالصاد وفيه التعزير كما في الملتقى وغيره وقوله دينشز معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو
مرادف لزديقي ففي الفتح الزديقي الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير أيضا كما في الملتقى وغيره
وقوله كاورعني كافر قال في التنبير وعزرا الشاتم بيا كافروهل يكفران اعتمد المسلم
كافرانم والالابه يقتي فعلى هذا يلزم هذا المتعدي المذكور التعزير الشديد الا لا يثق بحاله
الراوع له ولا مشاله الا اذا اعتقد المسلم كافرا فانه يكفر وتجري عليه أحكام المرتد من من
تجدد الاسلام والنكاح **(سئل)** في ذي قال ان دخلت مكان كذا أكن مسلمان هل اذا
دخل ذلك المكان لا يصير مسلما **(الجواب)** نعم اذ لا بد من التبري كما هو مقرر
في الكتب المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرح حوايه ولا شك أن الاسلام
تصديق بالجنان واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر
الذي يتعلق اسلامه على فعل شئ لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف
نجعل مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر
فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما بمجرد النية وأفتى بذلك التمر تاشي والشيخ نور الدين على
المقدسي وفي الزياحي أن الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك وتظهره الاقامة والصيام فلا

مطلب المولد قبل تجديد
النكاح بعد الردة ولدزني
مطلب مهم حذام شتم
فم المؤمن فانه يكفر

مطلب فيمن قال لا خير
بالتركية بزونيك دينشز كاور

مطلب ذي قال ان دخلت
مكان كذا أكن مسلما
فدخل لا يكون مسلما

يصير المقيم مسافراً ولا الصائم مفطراً ولا الكافر مسلماً بمجرد التوبة ويصير أي المسلم كافراً بمجرد التوبة لانه ترك فاذا علمه المسلم على فعل وفعله فالظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصداً للكفر فيكفر بخلاف الاسلام صورة دعوى يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكرى بمجرد الايمان بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في كل يهودي ونصراني كما عم في ذلك في الدرر وقتاوى ابن نجيم والتمرناشي وغيرهما كما في الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بانه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يتبرأ ولم يتابع ﴿سئل﴾ في صبي عاقل مميز من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه ﴿الجواب﴾ نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلاً الاسلام ميراث حتى أفتى قارئ الهداية في ذمي صبي مميز أسلم وهو سكران بحكمة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما ان عادا الى دينهم ما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذي يعمل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذي يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويميز الحديث من الطيب والخلو من المتر كذا في التنوير وشرحه للعلافي وقدره في المجتبى والسراجية بسبع سنين ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسنه سبع وكان يقتربه حتى قال

مطلب يشترط التبري
في كل يهودي ونصراني
بحكمة اسلامه

مطلب في حكمة اسلام
الصبي المميز

مطلب يصح اسلام من
حصل له جنون بالعشق
وهو يفهم

مطلب في المرتدة اذا مات
يلقى في حفرة كالكلب
مطلب في أحكام المرتدة
والعياذ بالله تعالى من الردة

سبقتمكم الى الاسلام طراً ﴿غلاما ما بلغت أو ان حلى
وسبقتمكم الى الاسلام قهراً ﴿بصارم حتى و سنان عزمي اه
واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول
لمن أجاب قارئ الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه ﴿سئل﴾ في النصراني
اذا حصل له جنون في عقله بسبب عشقه لكنه يستحضر الجواب ويفهم الخطاب فاسلم ومدح
الاسلام ودم الكفر وانسر بذلك فهل صح اسلامه ﴿الجواب﴾ أجاب قارئ الهداية
بانه مميز يصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام ﴿سئل﴾ في المرتدة
اذا مات أين تدفن ﴿الجواب﴾ اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي ثم
ماتت وهي كذلك ففي سير الاشياء واذا مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل مله وانما
يلقى في حفرة كالكلب ﴿سئل﴾ في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل
يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج ﴿الجواب﴾ لو ارتد
والعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء
ولا ينقص عدد الطلقات كما في الدر المختار ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصوم والصلاة
والمولود بينهم اقبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زني ثم ان أتى بكلمة
الشهادة على العادة لا يجزيه ما لم يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر

بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجتهد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كما
 في الثالث من البرازية من الردة هذا اذا كان عالما أن ما قاله كفروا أما الجاهل اذا ترككم بكلمة
 الكفر ولم يدركها كفرا قال بعضهم لا يكون كفرا ويعد بالجهل وقال بعضهم بصير كافرا بذلك
 ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر إلا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء
 خلافا للبعض ولا يعدر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم فجرب على لسانه كلمة الكفر والعباد بالله
 تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة (سئل) في رجل عوانى مقصد غمار
 يسعى في الارض بالفساد ويوقع الشر بين العباد ويغري على أخذ الاموال بالباطل وذبح العباد
 ويؤذى المسلمين بيده ولسانه ولا يرتدع عن ذلك الافعال الا بالقتل فاحكمه (الجواب) (سئل)
 اذا كان كذلك وأخبر جرم من المسلمين بذلك يقتل ويثاب فأنله لما فيه من دفع شره عن عباد
 الله تعالى (سئل) في رجل عانى شتم رجلين من علماء دين الاسلام وآل بيت النبي عليه
 أفضل الصلاة وأتم السلام وحقرهما واستغف بهما بالدين مع كونه شريرا ساعيا بالفساد
 فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعي يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الغيبة
 أو الهوى فاصدا الاستغفار بالدين كفروا قال الزيلعي في كتاب الجنائيات الساعى في الارض
 بالفساد يقتل بما يراه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكنتقال اصحابنا لو نظر
 انسان الى عالم نظرة اهانة أو ذكروه بما يوجب الاهانة يكفر كما في عدة الاسلام وذلك لانه
 قد باء في الحديث الصحيح العلماء ورثة الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز
 للجاهل أن يجلس بين العلماء والمنعلين وان جلس فواجب على السلطان أو القاضي أن يمنعه
 لان هذا استخفاف أو اهانة أو حقارة ولو جالس أحدهم الناس أعلى من العالم أو المتعلم
 في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلق امرأته ولو كان على وجه المزاح يعزربا جاع
 الأئمة العلامة ابراهيم البيري على الاشياء من كتاب السير والردة (سئل) في ذمى شتم
 ذميا مثله بالفاظ قبيحة وآذاه بذلك فهل يؤدب ويعاقب على ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) عن يهودى قذف يهوديا بالزنى هل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه
 حد القذف وإنما يلزمه التعزير كازرونى عن ابن نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى
 لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أولا وهل عليه كفارة يمين
 أو يمينين (الجواب) ان كان الحالف جاهلا ويعتقد أنه يكفر مباشرة الشرط في المستقبل
 يكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه يمين فقط فعليه كفارة
 يمين بذلك وفي الحالف بالله تعالى كفارة يمين آخر وهذا ما تحرر بعد النظر في كتب اصحابنا أئمة
 الهدى رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سئل منه شئ فقال لوشفع سيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الذى خلق الكون لاجله ما أقبل رجاءه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا
 لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه متشف بلو كما أنتى بذلك العلامة الطير الرملى ناقلا عن
 جامع الفصولين وأفتى بذلك السبكي والرملى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره

مطلب لا يكفيه الاتيان
 بالشهادة على العادة مالم
 يرجع عما قاله

مطلب أتى بكلمة الكفر
 جاهلا يكفر وقيل لا يكفر
 مطلب يجوز قتل للعوانى
 المفسد ويثاب قاتله
 مطلب شتم عالمين واستغف
 بهما وبالدين فإنه يقتل

مطلب مهم حد المجلس
 أحد أعلى من العالم أو المتعلم

مطلب ذمى شتم ذميا يعزى

مطلب يهودى قذف
 يهوديا بالزنى لا يلزمه حد
 القذف بل يعزى

مطلب فى قوله ان فعل
 كذا يكن دينه للنصارى

مطلب قال لوشفع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لا أفعل كذا لا يكفر

وأظن أنها الجماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الإسلام عبد الله
أفندي حفظه الله الملك السلام حين زارني في الجنة وقت قدومه من المدينة المنورة على
مؤمرها أفضل الصلاة وآتم السلام سنة ١١٤٦ م صورته ما قولكم دام فضلكم ورضي الله
عنكم ونفع المسلمين بعلومكم في سبب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البغي على
السلطان أو الكفر وإذا قتلتم بالثاني فاسبب كفرهم وإذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل توبتهم
وإسلامهم كالمترد أو لا تقبل كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لابد من قتلهم وإذا قتلتم
بالثاني فهل يقتلون حداً أو كفراً وهل يجوز تركهم على ما هم عليه بإعطاء الجزية أو بالأمان
الموت أو بالأمان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نسائهم وذريتهم أفتونا مأجورين أثابكم
الله تعالى الجنة الحمد لله رب العالمين اعلم أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة العجزة
جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد وأنواع الفسق والزندقة والاحاداد ومن توقف
في كفرهم والحادهم وجوب قتلهم وجواز قتلهم فهو كافر مثاهم وسبب وجوب مقتلتهم
وجواز قتلهم البغي والكفر ما أما البغي فأنهم خرجوا عن طاعة الامام خاد الله تعالى
ملكه الى يوم القيام وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله والامر للوجوب
فينبغي للمسلمين اذا دعاهم الامام الى قتال هؤلاء الباغين الملعونين على لسان سيد المرسلين
أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه ويقاتلوهم معه وأما الكفر فمن وجوه منها
أنهم يستخفون بالدين ويستترئون بالشرع المبين ومنها أنهم يهينون العلم والعلماء مع أن العلماء
ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ومنها أنهم يستحلون المحرمات
ويتهكون الحرمات ومنها أنهم ينكرون خلافة الشيخين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين
ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها ويتكلمون في حقها
ملا يلبق بشائهم أن الله تعالى أنزل عدة آيات في براءتها ونزاهتها فأنهم كافرون بتكذيب
القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمناً بنسبتهم الى أهل بيته هذا الامر العظيم
ومنها أنهم يسبون الشيخين سود الله وجوههم في الدارين وقال السيوطي من أئمة الشافعية
من كفر المحابة أو قال ان أبا بكر لم يكن منهم كره ونقلوا وجهين عن تعليق القاضي حسين في
سبب الشيخين هل يفسق أو يكفر والاصح عندي التكفير وبه جزم المحاملي في الباب اه
وثبت بالواتر قطعاً عند الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القبائح مجتمعة في هؤلاء
الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر يجب قتله بإتفاق الامة ولا تقبل
توبته وإسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء تائباً
من قبل نفسه لانه حد وجب ولا تسقطه التوبة كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه
وسلم كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معنى يتقرب به المرتد لاحق فيه لغيره من
الادميين فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق الادعي ولا يسقط
بالتوبة كسائر حقوق الادميين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحداً من الانبياء

مطلب في حكم الروافض
ومن سب الشيخين

مطلب في حكم الروافض
قاتلهم الله

مطلب كفرهم من وجوه

خبر

صلوات الله عليهم وسلامه فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل
كفرا بالاخلاق وان تاب واسلم فقد اختلف فيه والشهور من المذهب القتل حدا وقيل
يقتل كفرا في الصورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم فانه كسب النبي صلى الله
عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكره ويجب قتله ولا تقبل توبته
واسلامه أى في اسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبة علم أن سب الشيخين
كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع اليقينة قال الصدر الشهيد من سب
الشيخين أو لعنهما يكره ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل لاننا نجعل انكار
الردة توبة ان كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في الاشياء كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا
والآخرة الا الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين أو أحدهما أو بالسحر ولو امرأة وبالزندقية
اذا أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الاثرار الكفار تابوا أو لم يتوبوا لانهم ان تابوا
وأسلموا قتلوا واحدا على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم
وعنادهم قتلوا كثر وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء
الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد نص عليه فاضخان في فتاويه ويجوز استرقاق
نسائهم لان استرقاق المرأة بعد ما حلت بدار الحرب جائز وكل موضع خرج عن ولاية
الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذرائعهم تبعاً لامهاتهم لان الولد يتبع الآم
في الاسترقاق والله تعالى أعلم كتبه أحقر الوري نوح الحنفي عفا الله عنه والمسايين أجمعين اه
ما في المجموعة المذكورة بحروفه أقول وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية
لا زالت مؤيدة بالنصرة العلية في الافتاء في شأن الشيعة المذكورين وقد أشبع الكلام
في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل ومن أفتى بتعويضهم الحق المفسر أبو السعود
أفندي العمادى ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلي في شرحه على منظومته الفقهية
المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو ما مر فلذا
أجمع علماء الاعصار على اباحة قتالهم وأن من شك في كفرهم كان كافرا فعند الامام الاعظم
وسفيان الثوري والاوزاعي أنهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل
ويرجى لهم النجاة كسائر الكفار اذا تابوا وأما عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وليث بن
سعد وسائر العلماء الاعظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حدا الخ فقد جزم بقبول
توبتهم عند اماننا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجردة ويظهر لي أن هذا هو الصواب وهذه
مسئلة مهمة ينبغي تقريرها والاعتناء بها زيادة على غيرها فقد وقع فيها خبط عظيم وكان
يخطر لي أن أجمع فيها رسالة إذ كرفها ما حررت في حاشيتي على الدرا المختار وغيره فلا بأس أن
أذكر في هذا المقام ما يوضح المرام اسعافا لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعى
بعض طول في الكلام فنه قول والله التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سب
الشيخين رضي الله تعالى عنهم في الدارين لا تقبل توبته قد عزا في البحر الى الجوهرة شرح

مطلبه قيل في حكم من سب
الشيخين رضي الله عنهما

مطلب نفيس في حكم سب
النبي صلى الله عليه وسلم
أو أحد الشيخين رضي الله
عنهما

قوله في الخفيفة الاسمية
ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا
المؤلف رحمه الله تعالى قد
قلت ذلك اخذا من القواعد
الفقهية ثم رأيت صريحا
في فتاوى الخيرية في كتاب
أدب القضاة حيث قال
سئل فيما لو منع مولانا السلطان
قضائه عن سماع ماضى
عليه خمس عشرة سنة من
الدعوى هل يستمر ذلك أبدا
أولا أجاب لا يستمر ذلك أبدا
بل اذا أطلق السماع للمنع
بعد المنع جاز وكذا لو ولى
غيره وأطلق له ذلك يجري
على إطلاقه فيسمع كل دعوى
وكذا لو مات السلطان

وروى سلطان غيره فولى قاضيا

ولم يـ بل أطلق له قائلا
وليتك لتقضى بين الناس
جازله سماع كل دعوى اذا
أتى المدعى بشرائط مجتمها
الشرعية والحاصل أن القاضى
وكيل عن السلطان والوكيل
يستفيد التصرف من موكله
فاذا خصص له تخصص واذا
عم نعم ولقضاء يتخصص
بالزمان والمكان والحوادث
والاشخاص واذا اختلف
المدعى والمدعى عليه في المنع
والاطلاق فالمرجع هو القاضى
لان وجوب سماع الدعوى
وعدمه خاص به لا تعلق
للمتداعيين به فاذا قال منعى
السلطان عن سماعه الانزاع
في ذلك واذا قال أطلق لى
سماعها كان القول قوله مالم
يثبت المحكوم عليه المنع
فالهيئة الشرعية بعد الحكم
عليه لخصمه فيتبين بطلان
الحكم لانه ليس قاضيا فيها
منع عنه فحكمه حكم الرعية
في ذلك واذا أمانه خبر بالمنع
من عدل أو كتاب أو رسول
عمل به كما يعمل بالمشافهة من
السلطان ومن علم أنه وكيل
عنه وعلم أحكام الوكيل
استخرج مسائل كثيرة تتعلق
بهذا البحث وهان الامر
وانكشف له الحال والله
تعالى أعلم اهـ منه

القدورى وقد قال في النهر هذا الوجود له في اصل الجوهره وانما وجد في هامش بعض النسخ
فالحق بالاصل مع أنه لا ارتباط له بما قبله اهـ وقال العلامة الحموى في حاشية الاشياء بعد
نقله كلام النهر أقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهره لا وجه له يظهر لما قدمناه
من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا للمالكية والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه
لأقول بعدم قبول توبة من سب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الائمة
فيما أعلم اهـ واعلم أن مسألة عدم قبول توبة سباب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها
عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق الكمال بن الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه
الترمذاني في متن التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشياء وأفتى به في الخيرية لكن العلامة
الترمذاني بعد ما عزا ما في متنه الى البرازي قال في شرحه عليه المسمى من الغفران لكن سمعت
من مولانا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب الفتح
تبع البرازي في ذلك وأن البرازي تبع صاحب الصارم المسلول فإنه عزا في البرازية ما نقله من
ذلك اليه ولم يعزه الى أحد من علماء الحنفية اهـ وفي معين الأحكام مزيانا في شرح الطحاوى
ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين
اهـ وفي التنف من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مرتد وحكمه حكم المرتد ويقول به
ما يفعل بالمرتد اهـ فقلوه ويفعل به ما فعل بالمرتد نطاهر في قبول توبته كما لا يخفى وعن نقل
أنه ردة عن أبي حنيفة القاضى عياض في الشفاء اهـ ما في من الغفران لخصائصه أعلم أيضا
أن البرازي قال انه كالزبدى لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد
لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين الى أن قال ودلائل
المسئلة تعرف في الصارم المسلول على شاتم الرسول اهـ وقد راجعت كتاب الصارم
المسلول لعمدة الشافعية الشيخ في الدين السبكي فرأيت أنه ذكر ما ردة على البرازي حيث ذكر
السبكي أو لا عن الشفاء للقاضى عياض المالكى أن الامام الشافعى موافق للامام مالك
في ردة وعدم قبول توبته وأن بمنزلة قال أبو حنيفة وأصحابه والنورى وأهل الكوفة
والاوزاعى لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعى لا يقبل
توبته ولم أر من أصحابه من صرح عنه بذلك الى أن قال هذا ما وجدته للشافعية وللحنفية
في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة
فكلامهم قريب من كلام المالكية هذا تحرير المنقول في ذلك وأما الدليل فنعتمدنا في قبول
التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل يا عبادى
الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدى الله قوما كفرُوا الآية وهذه الآيات نص
في قبول توبة المرتد وعموما يدخل فيه السباب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب
ما قبله والتوبة تجب ما قبلها ولا نالا نحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد أسلامه
والقول بأنه حق آدمى فلا يسقط بالتوبة صحيح لكننا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأته

وقف على قنوى شيخ الاسلام
أبي السعود في الساب

قوله لقوله عليه الصلاة
والسلام الخ الحديث قال
في الاشياء والظواهر القاعدة
السادسة الحدود تدراً
بالشبهات وهو حديث رواه
السيوطي معزى الى ابن عدى
من حديث ابن عباس رضى
الله عنهما وأخرج بن ماجه
من حديث أبي هريرة اذ فوجوا
الحدود ما استطعتم وأخرج
الترمذى والحاكم من حديث
عائشة اذ روى الحدود من
المسلمين ما استطعتم فذنب
وجدتم للمسلمين مغرمين فافعلوا
سبلهم فان الامام لان
يخفى في العفو خير من أن
يخفى في العقوبة وأخرج
الطبرانى عن ابن مسعود
موقوفاً اذ روى الحدود والقيل
عن عباد الله ما استطعتم
وفي فتح القدير أجمع فقهاء
الامصار على أن الحدود
تدراً بالشبهات والحديث
المروى في ذلك متفق عليه
وبعثه الامة بالقبول اهـ منه

ورجته ونفخته أنه ما انتقم نفسه قط فكيف ينتقم لبعده موته اهـ كلام السبكي ملخصاً
وتعام الاجوبة مبسوط فيه وقد أطل في ذلك اطلأه حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية
ولاشك أن التقي السبكي والقاضى عياضاً اقتان بتدان عدلان يكتفى بشهادتهما ونقلاهما
عن الحنفية أن مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من العقل عن شيخ المذهب الامام
الطحاوى وغيره ممن هو أعرف بالمذهب من البرازى بيقين وقال في الدر المختار وقد صرح
في التنف ومعين الحكام وشرح الطحاوى وحاوى الزاهد وغيرهما بان حكمه كالمرتة اهـ
ولله الامة العرير الشهير بحسام جلبي من عظماء علماء دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان
العثماني رسالة لطيفة أنفها في الرد على البرازى وقال فيها انه تقبل توبته ولا يقتل عند الحنفية
والشافعية خلافاً لما للكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المسلول وذكري الحماوى
من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا نوبة له سوى تجديد الايمان وقال بعض المتأخرين
لا نوبة له أصلاً فيقتل حد الكفر الاصح أنه لا يقتل بعد تجديد الايمان ثم قال بالجملة قد تتبعنا
كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازى وقد عرفت بطلانه
ومشأ غلطه في أول الرسالة اهـ وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين
في اصلاح جامع الفصولين ومنه مختص ما نقلته عنها ثم قال فيه يؤيد ما ذكره من تخطئة
ما في البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى نقلاً عن كتاب الخراج للامام أبي يوسف رحمه الله
تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند أبي
حيفة خلافاً للمجدد رحمه الله ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتى
رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة بما حاصله أن المسئلة خلافية فقد عرض على السلطان المجاهد
في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بان الأولى
أن ينظر الى حال الشخص التائب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فان فهم منه صحة
التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل بقول الحنفية في قبول توبته ويكتفى بالتعزير
والحبس تاديباً وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير فلا يعتمد على توبته واسلامه ويقتل
حدافاً للسلطان جميع قضاء مما لكه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والقسم
هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اهـ والذي خط عليه كلام الشيخ
علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذى ذكره المحقق أبو السعود ولكن
لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاء مما لكه لا يفتى الى
اليوم لانهم ما نواوا انقرضوا فلا بد لقضاء زماننا من أمر جديد لكل قض حتى ينزح حكمه
بمذهب الغير ليكون تأتياً عن السلطان بذلك الحكم وما اشترى من أن كل سلطان من
سلطانين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذى قبله ويباع عليه
حين توليته لا يمكن ذلك لان أخذ العهد عليه بذلك لا يزم منه أن تكون قضايته مأمورين به
بل لا بد لهم من أمر جديد حين يوليهم فاذا ولى قاضياً في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم

في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والا فلا ولو عزلته ونصب غيره فلا بد له من أمر جدي للثاني كما وكل أحد وكيلًا يبيع شيء فمن مملوم ثم عزله وكل غيره أو وكله نفسه ثانية أو لم يقيد بالثمن تكون وكالته مطلقة حتى يأتي بالتقييد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فإذا خصص قضاءه بزمان أو مكان أو شخص أو مادة أو مذهب تخصص والا فلا والقضاة في زماننا يؤثرون بالحكم بما يصح من مذهب سيدنا أي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن المقلد لا ينفذ قضاءه بخلاف مذهب أهله فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الحنفي والحاصل أن هذا المقام من مداحض الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام وبعد ظهور النقل الصريح عن الإعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته الشريعة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والأوهام لا بد نسها سب ساب من اللثام فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فإن قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الإمام فمع نقل خلافه يجب الاعتراض عنه والاحتياط لما صرحوا به من درء الحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الإسلام لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله فإن الإمام لا يخطئ في العقوبة خير من أن يخطئ في العقوبة ورواه السيوطي عن عدة كتب فتمامه والآن نصار الرسول مقبول فيسأله أمر لا فيما عنه نهى وزجر فهذا ما تحررنا تقرراً فحفظه والسلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما إذا غاب رجل عن بلده ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وله حقوق عند من يقربها فهل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه بالوكيل له فيه *(الجواب)* نعم والمسئلة في الملتقى *(سئل)* في الرجل المفقود إذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي *(الجواب)* نعم وفي بيعه فتاوى الدينارى إذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائباً غير مفقود لا يملك بيعها *(سئل)* فيما إذا نزع القاضي زيدا عنه عمر والمفقود لا يعطى مصالحة ودواهل لذلك وللمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباحثتها فهل ليس للابن ذلك *(الجواب)* نعم الابن بوجه شرعي *(سئل)* في معتبرة ماتت عن أب مفقود لا تدري حياته ولا موته ولها ابن عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها *(الجواب)* نعم وفي الذخيرة ومدار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياً في ماله ميتة في مال غيره إلى أن قال ويوقف نصيب المفقود إلى أن يظهر حاله اه باختصار *(سئل)* في مفقود مات أقرانه في بلده فهل يحكم بموته بوجه الشرعي *(الجواب)* نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلده على المذهب تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا بد من القضاء بموته لانه أمر محتمل

مطلب ينسب القاضي للمفقود في ما يحفظ ماله
مطلب يبيع القاضي جارية المفقود

مطلب ليس لابن المفقود معارضة القيم الأبوجه شرعي

مطلب لا يرث بنت المفقود قبل ظهور أمر أبيها
مطلب يحكم بموته بموت أقرانه في بلده وقد يرث سبعين سنة

ويوزع ماله على من يرثه ***(سئل)*** في القيم المنصوب عن المفقود حفظ ماله فهل لا يكون خصما فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار ***(الجواب)*** نعم قال في التنوير ونصب القاضى من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم غايته وليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اهـ ***(سئل)*** في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبايع المزبور وليس المفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فإذا نصب القاضى أمه قيمة عنه وكانت أمه لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه الى أن يظهر أمر المفقود ***(الجواب)*** نعم ونقلها ما مر آنفا ***(سئل)*** في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللتوفي ابن ابن آخر بالغ نصبه القاضى فيما عن عمه الغائب ليضبط للغائب قدر ما يخصه من مخلفات أبيه المتوفى فقبض له ذلك وصدر ذلك لدى ما لم شافعى حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بنقطة وان كان الناصب حنفيا بجأته ذلك كله غيب الدعوى الشرعية وكتب جهة أنتى مفتى مذهبه بحكمته وأنفذ حكمه ما لم حنفى وكتب بذلك جهة أخرى فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في أسير في دار الحرب لا يدري حياته ولا موته وأدعقار ومال في بلدته فهل إذا نصب القاضى ابنه الامينة وكيلًا لتأخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا ***(الجواب)*** نعم هو غائب لم يدروا موضعه اذ العلم بالمكان ولو بعد لا يستلزم العلم بما أى بالموت والحياة غالباً فدخل من أسره العدو ولم تعلم حياته ولا موته كما في المحيط نورا وضحه في البعراية الايضاح ***(سئل)*** في مفقود له حصه معلومة من دار وله قيم خاف خرابها وانهدأ مهالها وليس لها ثب مال تعربه ويريد بيعها باذن القاضى بمن المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم ويبيع القاضى ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اهـ بداية للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها انفقة عيالها وان باعها الخوف الضياع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه جامع الفصولين وفيه وله بيعها النفقة ولو فعل نفذ ولو باع لقضاء دينه جاز والقاضى بيع عبد المفقود وأرضه اذا كان ينقص بعض الايام وفي المحيط ولو باعها لقضاء دينه جاز وكذا لو علم حياته لكن لا يرجع عند سنين قنية مؤيد زاده ***(سئل)*** في رجل مات عن أخت لأم وعن أخ لأم مفقود وعن أخ لاب وخلف تركه فكيف يفعل ***(الجواب)*** قسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من ستة أسهم للاخت لأم السدس سهم واحد والآخر المفقود سهم واحد يوقف له الى أن يتبين حاله والباقي للاخ لاب ***(سئل)*** في صغير لقيط عمره ستة أشهر ينفق عليه ويربى ويريد رجل آخر أخنبي أخذه فتهربا بغير رضاه فهل ليس له ذلك ***(الجواب)*** نعم كما في التنوير

(كتاب اللقيط والمقتطة)

(سئل) في صغير لقيط عمره ستة أشهر ينفق عليه ويربى ويريد رجل آخر أخنبي أخذه فتهربا بغير رضاه فهل ليس له ذلك ***(الجواب)*** نعم كما في التنوير

مطلب ليس القيم خصما فيما يدعى على المفقود

مطلب نصب القاضى أم المفقود قيمة عنه ولها أخذ قرضه

مطلب يصح نصب الشافعى قيا عن غائب غيبة ليست بنقطة

مطلب نصب القاضى ابنه الاسير وكيلاً عنه

مطلب للقاضى بيع عقار المفقود والاسير اذا خيف عليه الخراب

مطلب يوقف ما ورثه المفقود الى أن يتبين حاله

مطلب ليس له أخذ اللقيط من ملتقطه

وغيره * (سئل) * فيما إذا التقط رجل عباءة ووجدها في يد غيره هل يملك الخصومة ويده
أحق * (الجواب) الصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق كما في الهر عن السراج (نزع)
قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعبى بغيره فتركه فقام به غيره حتى
عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر الميمني في شرح المنهاج في كتاب القطة عند أجد واليت يملكه
ويرجع بما صرفه عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا إذا استأذن
الحاكم في الاتفاق أو أشهد وعند فقهاء أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقهاء الشهود لأن
فقدهم هنا غير نادر ومن أخرج متاعا غرق ماله عند الحسن البصري ورد بالأجاسع على
خلافه اه ولا يشأ عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا أن ياذن له القاضي أن ينفق
ويرجع وقد ذكر البرازي ومصاب الحلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح
في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب القطة

(كتاب الوقف)

رتبه على ثلاثة أبواب * (الباب الأول) * في أحكامه المتعلقة به من صحة وبطلان واستبدال
وشروط وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان أحكامه المتعلقة في كسبه ومكوكه وبما يكتب
فيه من الشروط وغير ذلك * (الباب الثاني) * في أحكام استحقاق أهله من ربحه
واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع أنقاضه وأشجاره وقسمته وغضبه وأجارته وأجرته
ومساقاة أشجاره وعمارته وسكنائه وأرباب الشعائر وغير ذلك * (الباب الثالث) *
في أحكام النظارة لأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وفهيرواستدانة
واقرار وتبض وصرف ونحو ذلك

(الباب الأول) * (سئل) * في امرأة وقعت في مرض موتها ووقفا على شخص ثم على وجه
برمة مسلمة وماتت منه عن ورثة لم يميزوا الوقف وخلقت تركة يخرج أوقف من ظمها فهل يصح
الوقف * (الجواب) * نعم قال في الأسعاف إذا وقف المريض أرضه أو داره في مرض موته
صح في كل ما لم يخرج من ثلث ماله وإن لم يخرج وأجارته الورثة تنك ذلك ولا يبطل فيه ما زاد
على الثلث اه (سئل) * في وقف أهلي فقد كتاب فقده ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف
تصرف نظاره في شيء من أموره وليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذرية
واقفه وبه ركن واحد من الذرية ندر معلوم من غلته يتنازل له من نظاره ثم مات شخص
من الذرية لا عن ولد فهل يصرف نصيبه من ربح الوقف لبقية مستحقه * (الجواب) * حيث
الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ربح الوقف لبقية مستحقه من غير تمييز ذكر على أني
ولا تدرى يطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم تصرف القوام
السابقين ولا شرط واقفه كما في البرازية في الخلاء والخيرية وكذا فيمن لم يذكر وقفه سهم
من يموت عن غير ولد الخ كذا في الأسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده
* (سئل) * في وقف تقادم امرء ومات شهود له رسوم في دواوين القضاة وقد عرف

مطلب الملتقط يملك الخصومة

مطلب فيمن أعبى بغيره فآخذه
غيره حتى عاد لحاله

مطلب الوقف في إمرض
الموت على الأجنبي من
الثلث

مطلب فقد كتاب الوقف
ولم يعلم كيف تصرف نظاره
ومات مستحق عقبا الخ

مطلب في وقف تقادم امرء
وله رسوم في دواوين القضاة
الخ

من قوامه صرف غايته الى جماعة مخصوصين جيل بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستقي ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الميت هل يجب ارجاؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف أحد منهم الى بيته في نسبه الى الواقف حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل (الجواب) نعم يجب ارجاؤه على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف أحد منهم الى بيته في اتصال نسبه الى الواقف (سئل) في وقف أهل قديم يتصرف نظاره في ريعه يصرفونه للذكور من ذرية واقفه دون الاناث جيل بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق التلقي من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلا معارض ولا منازع والا قامت امرأة من الذرية تطالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف بيدها منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد نبوته شرعا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم قال في الحاشية رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضر مكايفه خطوط العدول والقضاة المناضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصلح لأن القاضي إنما يقضي بالحق والحق هي البيعة أو الاقرار أو ما الصلح فلا يصلح جهة لأن الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضي بالوقف ما لم يشهد الشهود اهـ (سئل) فيما إذا وقف زيد واخته هند نصف دارهما شاءا ما يمكن قسمته ولم يفرزاه وأنشأه على أنفسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده ثم وثم ولم يحكم حاكم بصفة الوقف في حادثة الشيوخ فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم فاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه ص وقف مشاع قضى بجوازه لأنه مجتهد فيه فالحنفي المقلد أن يحكم بصفة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح (سئل) في رجل له حصصة شائعة معلومة من دار معلومة فوقها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة برمتصلة وحكم الحاكم بصفته وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس فهل صح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الممكن فاجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بناء على اختلافهم المتقدم فتقول تقريرا على قول أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصح عند أبي يوسف جعل غلّة الوقف أو الولانية لنفسه ملحق من الوقف (سئل) فيما إذا وقفت هند حصصة شائعة لها في غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم وثم على وجهه برمتصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحتمل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في أشياء

مطلب لا عبرة بكتاب الوقف
المنقطع الثبوت
قوله قالوا الخ هذا اذا لم يكن
كتاب الوقف محترقا في سجل
القاضي المحفوظ والا عمل به
استحسانا فان لم يكن سجل
عمل بتصرف النظار
الماضين وفي الفتاوى الخيرية
اذا كان للوقف كتاب في ديوان
القضاة المسمى في عرفنا
بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحسانا اذا تنازع
أهله فيه والا ينظر الى المعهود
من حاله فيما سبق من الزمان
من أن قوامه كيف كانوا
يعلمون وان لم يعلم الحال
فيما سبق رجعت الى القياس
الشرعي وهو أن من أثبت
بالبرهان حقا حكم له به اهـ
منه
مطلب وقف المشاع لا تقاضى
ابطاله اذا لم يحكم بصفته
مطلب في صحة وقف المشاع
على النفس

مخصوصة عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشعير من قبيل المنقول كما صرح به في البحر
والامام الاعظم ا بطل وقف المنقول كما في الهداية وغيره ولا يرى محمد الوقف على النفس
فلا يصح عند ائمتنا الثلاثة كما أتت بذلك العلامة الشيخ اسماعيل المفتي يدمشق سابقا
وهو مسطور في فتاويه من الوقف وفي فتاوى الشلبي وقف البناء بدون الارض صحيح والحكم به
صحيح لكن في وقفه على نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجارة أبو يوسف
ومنعه محمد ووقف البناء بدون الارض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد
فيكون الحكم به مركبا من مذهبين وهو لا يجوز لكن الطرسوسي ذكر أن في منية المفتي ما يفيد
جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا يقتضيه الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر
في أوقاف كثيرة على هذا النمط حكمها القضاء السابقون ولعلمهم بنوعه على ما ذكرنا من جواز
الحكم المركب من مذهبين أو على أن الارض لما كانت متفرقة لا حارة نزلت منزلة
مال الوقف البناء مع الارض من جهة أن الارض بيد ارباب البناء يتصرفون فيها بما شاؤوا
من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يزعجهم عنها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده
الخصافي هذا ما احتجرتي من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف
من فتاوى الشلبي المذكور مانعه فاذا كان وقف الدراهم لم يروا عن زفر ولم يرو عنه
في وقف النفس شي فلا يتأتى وقفها على النفس حيث دعى قوله لكن لو فرضنا أن ما كان حائضا
حكم بحكمة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بحكمة الحكم
الملفق وبيان التاميق أن الوقف على النفس لا يقول به الا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم
ووقف الدراهم لا يقول به الا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف
الدراهم على النفس حكما ملقما من قولين كما ترى وقد مضى شيخ مشايخنا العلامة زين الدين
قاسم في ديباجة تحكيم القدوري على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكام
في غوامض الاحكام أن الحكم الملحق باطل باجماع المسلمين ومضى الطرسوسي في كتابه أنفع
الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رأه في منية المفتي فليظروا من أراد اه أقول ورأيت
بخط شيخ مشايخنا من لاعلى التركاني في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ ابراهيم
السؤالاني بعد هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى الشلبي مانعه أقول وبالجواز أتت شيخ
الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه مارأته
بخطه عن الشيخ ابراهيم المذكور وأقول أيضا قد يوجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملحق الذي
نقل العلامة قاسم أنه باطل باجماع لان المراد بما جزم بطلانه ما اذا كان من مذاهب متباينة
كما اذا حكم بحكمة زكاح بلاولي بناء على مذهب أبي حنيفة وبلاشه وبناء على مذهب مالك
بخلاف ما اذا كان ملقما من أقوال أصحاب المذهب الواحد فانها لا تخرج عن المذهب
فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه وانما
نسبت اليهم لآله لا يستباطهم لها من قواعد أو لا اختيارهم اياها كما أوضحت ذلك في صدر

مطلب لا يصح وقف حصة
شائعة من الغراس على
النفس

مطلب في وقف البناء على
النفس اشكال لانه مركب
من مذهبين

مطلب في جواز الحكم الملحق
من مذهبين
مطلب وقف الدراهم على
النفس ملحق

مطلب الحكم الملحق باطل
باجماع المسلمين

حاشيتي هلي الدر المختار بالامز يد عليه فارجع اليه ويؤيده ما مر عن الشافعي من حكم القضاء
 الماشين بذلك وكذا ما في الدر من كتاب القضاء عند قوله القضاء في مجتهده فيه بخلاف رأيه
 ناسيا مذهبه فانفذ عند أبي حنيفة ولو عامدا فيه روايتان حيث قال مانصه والمراد بخلاف
 الرأي خلاف أصل المذهب كالخفي اذا حكم على مذهب الشافعي أو نحو ذلك أو بالعكس وأما اذا
 حكم الخفي بمذهب اليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الامام فليس حكما بخلاف
 رأيه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال مانصه ومتى أخذ المفتي
 بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعا أن القول الذي أخذه هو قول أبي حنيفة فانه
 روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا
 ما قلنا في مسئلة قولنا الا وهي روايت عن أبي حنيفة وأصحابه اياه أي انا غلاما فان كان الامر
 كذلك والحالة هذه لم يتحقق بعمد الله تعالى في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيفما صككنا
 وما نسب الي غيره لا يجازوه هو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه اه ***(سئل)***
 في مريض مرض الموت وقف فيه عقاره على أولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يميزوا
 الوقف المذبور ولم يحكم به ما حكم شرعي يرى صحته فهل يكون الوقف المذبور غير جائز
(الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطله فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم
 سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على أولاده
 فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا يوجب
 الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطله قال وينبغي أن يحتاط في ذلك فليكتب
 في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا
 كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن له وارث آخر من أول
 التاسع عشر من وقف التناخانية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي
 وولد ولدي وتسلمهم فالوقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولد ولده
 تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم العلة في كل سنة على عدد رؤسهم
 فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثته حتى
 يشار لهم الزوج والزوج وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالعلة تقسم على عدد رؤس
 ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة
 الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف اه من الفصل الخامس من وقف
 الخلاصة في مسئلتنا الوقف على الاولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير
 وغيره ولا تصح لوارث الاباجازة ورثته اه قال العلائي لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية
 لوارث الا أن يميزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث
 آخر غيرهم في مسئلتنا والاحمال أنهم لم يميزوه فلا يجوز الوقف المذكور في التنوير من الوصية
 من باب العتق في المرض اعتاقه وحياته ووقفه وضمانه وصية فتعتبر من الثلث اه ولا شك

مقابل وقف عقاره في مرض
 موته على أولاده ثم مات
 ولم يميزوه بطل الوقف

أن هذا في حق الإخني لولد فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصرح قول الخلاصة فالوقف
على أصله لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز اه ولصرح كلام شيخ الاسلام أيضا فتقرر
أن الوقف على الأولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة وإذا لم يجزوه لا تجوز
الوصية فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق أقول في البحر عن الظهيرية رجل وقف دار له
في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان
مطابق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يجزن أما إذا أجزن صار الكل
وقفاً عليهن اه فعلم أن الثلث صار وقفاً في مسئلتنا وإن لم يجز الأولاد لأن نقاذ الوصية من الثلث
لا توقف على الإجازة فتتخذ من الثلث وإن كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها
للوارث عند وجود وارث آخر منازع وأما الثلثان فلا تجوز فيهما الوصية وإن كانت للوارث
ولا منازع لأن الشرع لم يجعل للموصي حقاً فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا إجازة الوارث هذا
ما ظهر لي في توجيه كلام الظهيرية وبه يعلم أن إطلاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر
وأما كون الوقف المذكور لم يحكم به ما حكم فسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى
(سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بعلمها المستقرة في عصمته ثم من بعده
على وجهه بزوجات عن ورثة لم يجزوا الوقف ولم تختلف غير الدار المذكورة فهل يتخذ الوقف
من الثلث ويبطل فيما زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يجزوه
المريض بأن يقول وقفت على كذا أو يوصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة
ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة بين الوارث
وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جهة بر في حيث لم تترك غير الدار المذكورة
فيجوز الوقف في ثلثها ويبطل فيما زاد على الثلث حيث لم تجزوه الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكاً
للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعاً على فرائض الله تعالى
ما عاش بعلمها المذكور فإذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها لجهة البر المذكورة ثم وثم على
ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة في الخيرية من الوقف والخصاف والخانية والبحر وغيرها
(سئل) في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلاث ثم من بعدهن على أولادهن
ثم على جهة بر لا تقطع ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجة وأولادهم عصبة
لم يجزوا الوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم (الجواب) *
يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلاث
الثلثان وللزوجة الثمن والباقي لأولادهم العصبة المذكورة تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات
المذكورات فإذا ماتت صرفت غلته لأولادهن على ما شرطه الرجل أقول وهذا نافذة ذكرها
في البحر بقوله ثم اعلم أنه لو وقفها في مرض موته ولا وارث له إلا زوجته ولم تجز ينبغي أن يكون لها
السدس والخمسة الأسداس تكون وقفاً للمنفقة البزاية من كتاب الوصايا مات ولم يدع المرأة
واحدة وأوصى بكل ماله لرجل إن أجازت فكل المال له والألألسدس لها والخمسة الأسداس له

مطلب وقفت دارها في مرضها
على زوجها ولم تختلف غيرها
ولم يجز بقية الورثة الوقف

مطلب فيما إذا وقف المريض
على بعض ورثته ولم يجز
الباقون

مطلب وقف داره في مرضه
وله زوجة فقط ولم تجز لها
الربع

لأن الموصى له يأخذ الثلث أو لا يبق أربعة تأخذ المراتم الربع والثلاثة السابقة للموصى له
فحصل له خمسة من ستة اه ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اه ولا يخفى أن هذا
حيث لم يخلف غير الدار الموقوفة * (سئل) * فيما إذا استدان هند من زيد مبلغا معلوما
من الدراهم ورهنت عنده على ذلك جميع دارها المعلومة رهنها شرعيا مسلما ثم وقفت الدار
وهي معسرة ثم باعتها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح
* (الجواب) * نعم وبطل وقف رهن معسرة لاثني من الوقف وأما وقف المرهون فإن افتكه
أومات عن وفاء عاد إلى جهة الوقف وإن مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير
وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره
القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه
وهكذا في الذخيرة والمحيط بجز من أوائل كتاب الوقف * (سئل) * في رجل عليه دينان
رهن باحدهما دار ليس له غيرهما ثم وقفها قصد الأمانة وقيمة ما يزيد على قدر الدينين فهل ليس
للقاضي تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين * (الجواب) * نعم سئل في رجل صحيح
مديون ديناه مستغرقا إذا وقف وقفا على جهة بر لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلا شرعيا ثم مات
فهل ينقض وقعه لا رباب الدين أو لا أجاب حيث صار الوقف مسجلا شرعا لا ينقض لذلك لأن
الوقف تبرع ولم يشترط لحكمته براءة الذمة من الدين المستغرق بالاجماع هذا إذا لم يكن محجورا
عليه بسفه أو بدين على رأى من يراه ولا يثبت الجور بالقبض كما صرحوا به قال في الاسعاف
وان لم يكن محجورا عليه يعني المديون يصح وقفه وان قصده به ضرر غرمائه اه وصرح به غيره
فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحيط دينه به لعل له تعلق حتى الغرماء حينئذ بالعين وهنا
بالذمة محضاً وبني علما وإنما لا يخكام على ذلك وإنما إذا كان محجورا عليه فأطلق الخصاف
أبه لا يصح وقال ابن الممام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم
اه أقول زال العلائي في الدار المختار وبطل وقف رهن معسرو مريض مديون بمجيب بخلاف صحيح
لوقبل الجرح ثم قال قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود سئل عن وقف على أولاده
وهرب من الدين هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف
بمقدار ما شغل بالدين اه فليحفظ فقد استدرك العلائي بما في المعروضات وأقره وقد تبعه
تلميذه العلامة الشيخ اسماعيل الخائكا في فتاويه سئل في رجل عليه دين لزيد وله دار ملك
فقط لا يفي ثمنها بدينه وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين أجاب ليس
للقاضي أن ينفذ هذا الوقف ويحبر الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاء ممنوعون عن
تنفيذ مثل هذا الوقف كما أفاده المرحوم المفتي الاعظم أبو السعود أفندي غمرو الله بفقرا
اه * (سئل) * فيما إذا أوصى رجل في مرض موته ببيع معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء
في مكان مهيا لبنائه في طريق لشرب منه المارة ووقف كرهه على ذلك تصرف غلته
في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركه يخرج المبلغ والكره من ثلثها فهل يصح

مطلب في بطلان وقف
المرهون إذا كان لواقف
معسرا

مطلب في وقف الصحيح المديون
والمرضى المديون

مطلب القضاء ممنوعون
من الحكم بوقف الهارب
من المديون

مطلب وقف كرمه على
سبيل سيجري يصح ان كان
هيا مكانه

(الجواب) نعم وقف عقار اهل مسجد أو مدرسة أو مكانا للبناء قبل أن ينفذ الخلف
 المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته إلى الفقراء إلى أن يبنى وإذا سبقت رقت إليها الغلة ابن
 الهمام على الهداية من الوقف وقيل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما إذا أنشأ رجل وقفه
 على مسجد سيمره فان تضرع للصرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعبر
 المسجد الموقوف عليه ولا أعده مكانا لتعميره فهل يكون الوقف المزبور باطلا وتقسيم الاماكن
 الموقوفة بين ورثة الواقف على القريضة الشرعية أم لا الجواب الحمد لله ذكر في كتب الفقهاء
 رجل هيا موضع البناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة قري بشرائطه
 وجعل آخره لفقراء وحكم قاض بسخته أفق القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف
 غير صحيح معلل بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفق غيره من أهل زمانه بسخته
 ورجح بان بعضا من المسجدين هو الاصل فيما قد كان وجودا زمان الوقف وهو الموضع المهيأ
 لبناء المدرسة وأما في هذه الصلوة حيث لم يهيئ موضع لبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف
 على معدوم حقيقة وهو أجرى بما علل به الامام القاضي صدر الدين من البطالان والله أعلم
 كسبه الفقير عبد الرحمن العادي عفي عنه (سئل) فيما إذا وقف عند دارها مقبرا
 على أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم ثم على جهة بر ولم يحكم بموجب الوقف ما لم
 شرعي حكما شرعيا على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين ثم افقر أولادها
 فباعوا الدار بعدما أطلق لهم قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكما بطلان
 الوقف أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف حيث لم يحكم
 بالبرومة ما لم شرعي بوجهه الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التوير
 وغيره وأفتى بذلك التمر تاشي والمولى أبو السعود والخير الرملي فقلا عن الاعتبار
 وفي الاسم اعيلية فيما إذا وقف زيد فمراسا على نفسه ثم ثم على جهة بر متصلة وحكم به ما لم
 حنبلي في غير وجه خصم ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوقف مسجلا بحكم وما به
 فالحاكم أن يحكم بسخة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الدعوى الشرعية مانعا من ذلك
 اه وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن افندي العادي مفتي دمشق
 اقول وبسخة بيع غير المسجل أفق ابن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفق سراج
 الدين قارى الهداية الخ لكنه قال في بحره ان هذا على قول الامام المرحوم أي من أن الوقف
 انما يتم بالقضاء وعلى قولهما الراجح المفتى به فان كان حنфия مقلدا فتحكمه باطل لانه لا يصح
 الا بالصحح المفتى به فهو معزول بالنسبة إلى القول الضعيف ولذا قال في انقبة تقريرا على
 الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بسخته وقد أفق به العلامة قاسم وأما ما أفق به العلامة
 سراج الدين قارى الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فعجول على أن القاضي مجتهد
 أو سهو منه اه كلام البحر وأقره في النهر والدر المختار ويؤيده أن العلامة قارى الهداية ذكر
 في فتاواه ثانيا خلاف ما ذكره أولا كما نقله في حاشيته على البحر فراجعتها وأما ما في

مطلب وقف على مسجد
 سيمره ومات ولم يعر ولا هيا
 مكانه فالوقف باطل
 مطلب في بيع الوقف الغير
 المسجل

الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا ومن المتناول وليكونه وقفا على النفس
 فلا بد له من حكم حاكم يراه (سئل) في قاعة قديمة عامرة بمحكمة البناء في محلة امينة مرغوب
 في السكنى فيها وتؤجر بأجرة المثل وأرضها مغروشة ببلاط قديم من عهد واقفها والا نريد
 بعض مستحق الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعى وفي ذلك تغيير صيغة الواقف وبيع
 العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عدة الفتاوى
 لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه
 بحر من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلو سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز
 للناظر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخبير الرملى والحنافى وغيرهما فكيف تباع العين بلا
 مسوغ شرعى (سئل) في اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت بسمها وشلوها وعدم
 الانتفاع بها الا حطبارا في بيعها وقلعها الخط والمصلحة لجهة الوقف ثبوتها شرعا بعد دعوى
 شرعية فهل يجوز قلعها وبيعها (الجواب) نعم وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم
 الصفار عن شجرة وقف يمس بعضها وتبقى بعضها فقال ما يبس منها فسيبيله سيبل غلتها وما تبقى
 فتروك على حالها اه وفي البرازية وقال الفضلى وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل
 القلع كيوم الارض وقال أيضا اذا لم تكن ثمرة يجوز بيعها قبل القلع ايضا لانه غلتها والمثمرة لا تباع
 الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف وفي انتشار خانية
 توت وقف على ارباب مسمين في يد متول باع وورق اشجار التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلو أراد
 المشتري قلع قوائم الشجر يبيع لانها ليست بمبيعة ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع
 القوائم كان خيانه منه اه من الفصل السابع وفيها قيل الفصل الرابع والعشرين الاشجار
 الموقوفة اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانها هي الغلة بعينها والمثمرة لم يجر بيعها
 الا بعد القلع كبناء الوقف اه (سئل) في شجرة وقف غير مثمرة يريد المتولى بيعها
 بثمن المثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب
 المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المدكورة باقامة بيعة اخرى أن
 الغراس حين البيع كان مثمرا قد ترجح البيعة بكونها لمن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف
 بينه وبين الآخر فيه مثلا لو باع الوصى دارا صغيرا من رجل قائلا انها متوجهة الى الخراب
 وتصرف المشتري فيها زمانا وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالغاً ادعى على المشتري بأن بيع الوصى
 اياها باطل لأن الدار كانت معمورة حين باعها الوصى منه كان القول للصغير ادعى قوله ان الدار
 كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقد وقبل بيعة المشتري على أنها أى الدار كانت خربة
 وقت البيع لانه ثبت صحة البيع وبيعة الصغير تقيمها وتثبت بطالن بيع الوصى لان تصرف
 الوصى حال كون الدار معمورة باطل لا يجوز له قبل بيعة المشتري ولا قبل بيعة الصغير كذا
 في فتاوى البرازية والفتاوى الصغرى وغيرهما اه وكذا الواعى المتولى اشجار الوقف وقلعت
 وادعى أهل الوقف أنها كانت ثمرة وقال يابسة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله بيمينه

مطلب لا يصح بيع بلاط
 مفروش في قاعة وقف

مطلب لا يجوز للناظر تغيير
 صيغة الواقف
 مطلب يصح بيع اشجار
 الوقف اليابسة

مطلب لو يبس بعض الشجرة
 يباع دون الباقي
 مطلب لا يجوز بيع اشجار الوقف
 المثمرة الا بعد القلع بخلاف
 غير المثمرة
 مطلب لا تنقض البيعة على أنه
 يابس باقامة بيعة اخرى على أنه
 حين البيع كان مثمرا
 مطلب ترجح بيعة مدعى صحة
 العقد

في براءة نفسه من الغمان وكذا بينته عند تعارض اليقين كذا في هامش القول بان
 في اليسوع وفي الخيرية المصريح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه
 الشرعي وفيها نقلا عن الكافي من كتاب الشهادات ان اذا تضمنت الشهادة تقض قضاء ترداه
 ففي المسئلة بعد ثبوت الشلو وعدم الانتفاع والحكم بيمينه البيع كيف تسمع بينة المستحق
 ويدفع القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشياء من الدعاوى اي بينة سبقت وقضى
 بهالم تقبل الاخرى * (سئل) في دار موقوفة على الذرية سكنت بها امرأة من ذرية الواقف
 مع زوجها وقد غير زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه اعادة ماغيره الى ما كان عليه
 * (الجواب) نعم وفي فتاوى ابن الشامي يرفع أمر الشخص المذكور لولي الامر فيأمره
 بهدم بنائه واعادة الوقف على ما كان عليه ويؤذبه على ذلك التأديب الزاجر له الا ان يقبض
 ويثاب ولي الامر ايد الله به الدين وقع الطغاة والمتعدين على ذلك الذواب الجزيل اه وفيها
 جوابا عن سؤال آخر لنسج الاسلام نور الدين الطبراني يجمع ماغيره يلزمه اعادته الى
 ما كان عليه وهدم البئر وقطع الاشجار وتغيير النول واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه عمارة
 ما تلف بسبب البئر والسقي واحدة ما انتفع به اه وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه
 ينظر القاضي في ذلك ان كان ماغيره اليه أنفع لجهة الوقف واكثر ريبا أخذ منه الاجروني
 ما عرجة الوقف وهو متبرع بما أنفقه في العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع
 لجهة الوقف ولا أكثر ريبا ألزم بهدم ما منعه واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد
 تعزيره بما يليق بحاله اه والمسئلة مذكورة في الخيرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى
 الكارزوني نقلا عن الخانوق في جواب سؤال مانعه وبطال بهدم ماغيره بمقتضى عين
 الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة الخ ما حترره * (سئل) في ما ظر وقف باع جاما
 وقفا لاحتياجه الى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشوكة فاشتراه منه وقطع
 الحمام وبني مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور او لا وبعد ذلك فما يلزم عليه ما
 * (الجواب) اما الناظر فلزمه العزل وأما ذو القدرة فيلزمه قلع ما بناه وضمان قيمة ما تلفه
 ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لا أحد من
 خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف * (سئل) في أنقاض الوقف المشتملة على اعمار
 وأخشاب مكسرة ملقاة في أرض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم الانتفاع بها للوقف
 وباعها التولي بسبب ذلك من رجل ثمن هو ضعف ثمن المثل الثابت ذلك مع الحظ والمصلحة
 للوقف بالبيتة الشرعية فهل يكون البيع جائزا أم لا * (الجواب) مسئلة بيع أنقاض
 الوقف صرح بها في كثير من العتبرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما نهى من بناء
 الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج
 لعمارة فيصرفه فيه الا انه لا يذم من العمارة ليبقى على التأييد فيحصل مقصود الواقف فان مست
 الحاجة اليه في الحال صرفه فيها والا أمسكه حتى لا يتبدر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل

مطلب ثلاث تقض الدعوى
 بعد انفصالها على الوجه
 الشرعي

مطلب اذا غير السالكين
 بعض معالم الوقف يؤمر
 باعادته الى ما كان عليه

مطلب ان كان ماغيره اليه
 أنفع للوقف يبقى والا أمر
 بهدمه واعادته الى ما كان
 عليه

المقصود وان تعذر اعادة عينه الى موضعه بيع وصرف ثمنه الى المرمقة صرفا للبدل الى مصرف
 المبدل ولا يجوز أن يقسمه يعني النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولاحق
 للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اه
 وقد حصل بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارى الهداية عن وقف انهدم
 ولم يكن له شئ يعمر به ولا أمكن اجارته وتعميره هل تباع أنقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك صح
 بيعه بامر الحاكم ويشترى بثمنه وقف مكانه فان لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا
 ولا يصرف الى الفقراء * (سئل) في خرابة جارية في وقف أهلى تعطل الانقاع بها وضعت
 عن الغلة وليس في الوقف غير ها حتى يعمر بها وأدت الضرورة الى الاستبدال بها بطريقه
 الشرعى بما فيه من الحفظ والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليشتري بها دار أخرى ان ترفعها وأدر
 ريعها وأحسن مفعلا فهل للقاضي أن يفعل ذلك بوجهه الشرعى * (الجواب) نعم في فتاوى
 قارى الهداية سئل عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه
 أجاب الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف عليه لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله
 أرضا أو دارا يربع يعود نفعه على جهة الوقف فلا استبدال في هذه الضرورة قول أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان للوقف ربيع ولكن يرغب شخص في استبداله أن اعطى
 بدله أكثر ريعا منه في صقع أحسن من موقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعلم عليه
 والا فلا يجوز اه قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة ما نصه ورأيت بعض
 الموالى يميل الى هذا ويعتمده وأنت خير بان المستقبل اذا سكن قاضى الجنة فالتفت به
 مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدنانير والله الموفق اه وقد أتى بجواز
 الاستبدال بالنقد اذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخير
 الرملى وتليذه الفهامة السيد عبد الرحيم اللطفى والمحقق الشيخ اسماعيل الخائلى وغيرهم من
 العلماء الاعلام روى الله تعالى رويهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم أقول قال فى الدر
 المختار وفيها أى فى الاشياء لا يجوز استبدال الصامر الا فى أربع قات لكن فى مروضات
 المفتى ابى السعود أنه فى سنة ١٠٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر بان يصير بامر
 السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة اه فليحفظ اه * (سئل) فى دورمة معدة ومعلومات
 من قبل واقفها المتعددين المختلفين بيعت دار منها ببيع احكاميا بتدبير مستوفات البيع
 لدى ما كم يرى ذلك وحكم بجهته بئس معلوم قبضه نظار الوقف ليشتروا به عقارا بدله والا لئن
 احتسجت ببقية الدور لتعمير الضرورى ولا مال فى الاوقاف حاصل ولا من يرغب فى استئجار
 الدور مدة مستقبله باجرة مجعلة تصرف فى التعمير ويرى النظر والاستدانة على الدور باذن
 القاضى العام لاجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من ثمن
 الدار المذكورة * (الجواب) نعم لان ثمنها صار وقفا بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين
 المذكورين ولكن فى فتاوى اللطفى من الوقف سئل عن وقف استبدله متولى به باذن القاضى

مطلب اذا انهدم الوقف ولم يكن
 تعميره تباع أنقاضه الخ
 مطلب فى استبدال الوقف

مطلب يجوز الاستبدال
 بالذقد

مطلب اذا بيعت دار الوقف
 ببيع احكاميا هل يعمر بثمنها
 بقية دور الوقف

بدرهم معلومة استبدل المصحح شرعيا وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف
المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم وورقتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف
المستبدل يشتري بها ما يكون وقفه ما كان وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن فاض
ذلك ويستوفى من غلة الوقف بعد العمارة ليشتري بها ما يكون وقفا كالاقول ولا تكون
ملكاً للموقوف عليهم ولا ارضا ومنسئلة الاستبدال بالدراهم معلومة ويحتاج الى ديانة ولا يتولى
قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف لا الناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم كما لا يخفى
على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اه فقهاء جواز صرف البدل في عمارة الوقف فتأمل
والاستبدال والبيع واحد من حيث المآل والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسماعيل
في فتاواه بأنه يعمر من مال الاستبدال ولا يستدبر من حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة
اه ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا يصرف ربيع وقف على وقف آخر فضلا عن
صرف بدله من حوادث الوقف ولو كانت البيئة الشاهدة بمسوحات الاستبدال يكذبها
الحسن كالشاهد وامثلا بان الدار سائغة للاستبدال لانهم ادماها وحكم القاضي بشهادتهم
وبيعت كما ذكرتم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عمارة أن الاستبدال الى هذا الزمان وكان
الحسن يقضي بان عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائفة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة
شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحسن فهو بمنزلة ما لوجاء حينما
بعد الحكم بموته أما اذ لم تكن كذلك فلا والله أعلم خيرية من الوقف ومثله في فتاوى الشلبي
والشيخ اسماعيل (سئل) في ناظرين على وقف أهلي استبدله ابساين معلومة جارية
في الوقف المرقوم من رجل استبدل الشرعيا مستوفيا للشرائط الشرعية مع ثبوت الخط
والمصلحة في ذلك لاوقف محكوما بحجة ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة
الشرعيتين فهل يصح ذلك وان كانت البساين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه
(الجواب) نعم قال في البحر في أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان
في بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لافي ولايته
فالحكم الجواز كما في الخلاصة والبرازية وإياك أن تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقصر على
الحجة الامام فخر الدين فاضلخان في فتاواه المشهورة كما في الاشياء من الدعوى والحكم
أن قضاء القاضي في المحدود يصح وان لم يكن في ولايته والمسئلة متصوص عليها في أدب
القاضي الخصاف (سئل) فيما اذا كان لنصارى دار معلومة فوقها في حكمة معجزا على
قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من بعدهم على القساقس وان تعذر ذلك فعلى فقراء
النصارى وكتب بذلك هل يجوز الوقف ويكون لفقراء النصارى (الجواب) يجوز الوقف المذكور
قال الامام الخصاف في وقف أهل الذمة قلت فاقول ان قال جعلت
داري هذه صدقة موقوفة تجري عليها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل أنه
انما يصرف في هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقفا على فقراء النصارى اتى اجيز ذلك

مطلب يعمر الوقف من مال
الاستبدال

مطلب ولاية قبض دراهم
الاستبدال للمتولى دون
الناظر والموقوف عليهم

مطلب بينة الاستبدال اذا
كان يكذبها الحسن فالحكم
بها باطل

مطلب يصح الحكم
بالاستبدال وان لم يكن
في ولاية القاضي

مطلب في وقف الذمي على
القساقس ثم على فقراء
النصارى

وكذلك لو عم ولم يخص فقال تجرى غلة هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فأتقول
 لو جعل الذي أرضاه صدقة موقوفة فقال يتفق غلته على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه
 البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليهم في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف
 ويكون على الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة من ذلك شيء قلت وكذلك ان قال تجرى
 غلة هذه الضيعة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين
 الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى قارى الهداية اذا وقف الذي على
 الكنيسة أو البيعة فهل يجوز اجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف
 على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز اه (سئل) في ذمي مريض
 مرض الموت وقف داره على بنتيه الذميتين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه
 المزبور بعد ثلاثة أيام عنهما وعن زوجته وأخوين شقيقين لم يميزوا ذلك فهل يكون الوقف
 غير جائز (الجواب) نعم قلت وكل وقف وقفه الذي يجعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل
 قوله في عمارة البيع والسكناء وسبوت النيران والاسراج فيها وممرتها أليس ذلك باطلا قال بلى
 اه خصاف من باب وقف الذي ومثله في الاسعاف والبحر وغيرها والوقف في المرض وصية
 تعتبر من الثلث ان كان أجنبيا والوارث لا يجوز الا بإجازة الورثة ولم يميزوا ذلك في مسائلنا
 (سئل) في ذمي وقف وقفه على نفسه وعلى ذريته فاذا انقرضوا فعلى الحرمين الشريفين
 وشرط أن لا يؤثر الا عقد ابقه ولا المتجاهى ولا يجعل بماله الا الضرورة ثم ان الواقف آجر من
 آخر وتعمل است سنين كل سنتين عقد وحكمه حنبلى ثم فرغ عن الوقف فهل بالفراغ
 لا ولاده يفسخ الا يبيع ويضع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفى ماله (اجاب)
 وقف الذي على نفسه صحيح وأما على أهل الحرمين الشريفين فذلول كلاهم أنه لا يجوز
 لان وقف أهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجدا للمسلمين
 لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لان ذلك قربة عندهم الا أن يقال يصح على من ذكر
 من غير أهل الحرمين الشريفين ويلغى قوله على أهل الحرمين ويكون آجره للفقراء بناء
 على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤبدا وان لم يذكر التأييد وأما الاجارة المذكورة فان حكم
 فيها كما يراها بعد تقدم دعوى ارتفاع الخلاف وهذا الجواب لم أنقله من تحت يدي على
 ورقة السائل لعدم جزمي به والله تعالى أعلم فتاوى الكازرونى من الوقف عن الحانوتى ولو
 وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة ومرة وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة
 لاسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة لاسراج
 أو الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة منها شيء اه اسعاف من باب أوقف أهل الذمة
 فتأمل فلعله يفيد ما قاله الحانوتى من قوله الا أن يقال الخ وفي الخصاف من الباب المزبور
 أفصح من هذا وأصرح فراجع اه (سئل) في امرأة ذمية لها حصة معلومة في دار ووقفت
 الحصة المزبورة في حصة منجزا على فقراء أهل الذمة وفقراء بيعة كذا وحكمها كم حنفى ببيعة

مطلب الوقف على فقراء
 بيعة كذا صحيح وكذا على
 فقراء النصارى
 مطلب وقف أرضه على بيعة
 كذا ثم على الفقراء يصرف الى
 الفقراء
 مطلب الوقف على الرهبان
 والقسيسين باطل
 مطلب في وقف الذي على
 نفسه وذريته ثم على
 الحرمين
 مطلب وقف الذي لا يجوز
 الا اذا كان قربة عندنا
 وعندهم

مطلب وقف الذي على
 فقراء أهل الذمة وبيعة
 كذا صحيح

الوقف ولزومه حكما شرعيا فهل يكون الوقف المزبور صحيحا؟ (الجواب) نعم مع وقف
الذمي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم كالوقوف على أولاده أو على فقراء أهل الذمة فإن علم
جاز الصرف إلى كل فقير مسلم أو كافر وإن خصص فقراء أهل الذمة اعتبر شرطه كأنفس عليه
الخصاف مجزئ الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قصدا للصدقة استغنى
من باب أوقاف أهل الذمة؟ (سئل) فيما إذا أنشأ ذمي وقفه على نفسه ثم من بعده على
أولاده وذريته الخ وهل وانحصر ريعه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم فهل يستتر
فسيبه في ريع الوقف مستحقا له ولا يحرمه وشرط الواقف النظر للأرشد صحيح يتولاه أرشدهم
من الذرية دون غيره؟ (الجواب) نعم كسبه الفقير محمد العمادى المتقى بدمشق الشام على
عنه قال المؤلف ثم أتى سئل عن هذا الوقف أيما إذا شرط النظر للأرشد فلا أرشد من ذريته
الموقوف عليهم وهل وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم ومات عن
ذات بالغة مسلمة هي أرشد الموجودين من ذرية الواقف فهل إذا ثبتت أرشدتها بالوجه
الشرعي تولى النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور
؟ (سئل) فيما إذا وقف زيد حصته وهي النصف من جواميس على أولاده وذريته
ولم يحكم بالوقف ما كره ثم باع الحصته من آخر فهل يصح البيع دون الوقف؟ (الجواب) نعم
فيم تصح البيع والوقف غير صحيح؟ (سئل) فيما إذا كان لزيد غراس قائم في أرض الوقف
فاقرأه وقفه على ابن أخيه ولم يسلمه إلى المتولى وللهما ولا يحمل آخره لجهة بولا تنقطع ولا حكم
به ما كره شرعي أم لا فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح؟ (الجواب) نعم لأن الغراس
من المنقول كما في البحر؟ (سئل) في رجل وقف جاموسا في بلد لم يتعارفوا وقفه
ولا تعاملوا به فإذا صدر من واحد أو اثنين هل يعد ذلك تعاملًا أو لا وإذا لم يعد تعاملًا هل الوقف
المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم؟ (الجواب) إذا كان في بلد تعورف
ذلك يجوز والاتفاق في الفتاوى التعابية من الفصل الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة
عن وقف بقرة على الرباط ليشرب لبنها لبناء السبيل لا يجوز لانه غير متعارف حتى لو كان
في موضع يتعارف ذلك يجوز استعسانا اه وفي الخلاصة وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من
لبنها وسمنها لبناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون
جائزا اه زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقا لانه جرى التعارف في ديار
المسلمين بذلك اه فاعتبر بعض المشايخ التعامل مطلقا في ديار المسلمين والذي عليه غالب
المشايخ أن التعامل يعتبر في كل بلدة فإذا كان في بلد يتعامل به يجوز في تلك البلدة وإن كان
في بلد لا يتعامل به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم انه
لا يكفي صدوره من واحد أو اثنين لانه ليس بغالب قال العلامة ابن الهمام في التخرير في بحث
الحقيقة أن التعامل هو الأكثر استعمالا اه وبما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم
بالصواب؟ (سئل) فيما إذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للوقوف

مطلب وقف الذمي على
أولاده فاسلم أحدهم لا يسقط
حقه من الوقف
مطلب إذا كانت المسألة
أرشد ذرية الواقف الذمي
تتولى النظر

مطلب وقف حصته من
جواميس ثم يبيعها مع
البيع

مطلب وقف غراسا ولم
يسلمه الخ لا يصح
مطلب وقف الجاموس
في بلد لم يتعارفوا فيه وقفه
لا يصح

مطلب لا يكفي التعامل من
واحد أو اثنين

مطلب التعامل هو الأكثر
استعمالا

مطلب لا تثبت الشروط
بمجرد ذكرها في كتاب
الوقف المنقطع الثبوت

السابقين تصرف به أصلاً نقام رجل من الذرية يكلف الناظر التصرف به بمجرد ذكره
 في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك؟ (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف
 المذكور ويكلف الرجل إثباته على تلفظ الواقف به قال في الخانية وأما الشهادة على شرائط
 الوقف وجهاته ذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط
 والجهات بالتسامع وكذلك قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى اه
 وأفتى بذلك الم وغيره أقول في فتاوى الشيخ اسماعيل سنل فيما اذا كان لزيد وظائف في وقف
 ومشروط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر أن هذا الكتاب المشروط فيه
 ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه
 ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى
 المذكورة أنه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف ليعمل بما فيه اه والظاهر أنه يلزم بذلك
 اذا كان متصل بالشئ أو اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ اسماعيل وحديثه فيميل
 ما في مسئلته على ما اذا لم يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل (سنل) فيما اذا كان لزيد
 عقار فقال اذا امت ففقدت عقارى على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه؟ (الجواب) اه
 حيث علقه بموته فلا يزول به ملكه قال في الهداية ودوالعج كذا في النهر فيلزم بعد الموت
 من ثلث ماله لاقبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذ حكمه حكم
 الوصية فيصح بيعه وقال في التارخانية ولا يجوز تعليق الوقف بالاضافة الى وقت الا اذا
 أضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه مع رجوعه (سنل) فيما اذا
 كان بيد زيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولم يورثه قبله من مدة
 تزيد على ستين سنة والا ن قام ناظر وقف أهلى يعارضه فيها مدعي جريانها في الوقف
 المزبور مستنداً في ذلك لجرد ذكره في كتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا ابن
 قبله من نظار الوقف وضع يد عليه الجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من
 معارضة زيد فيها ويعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب
 الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم لان حجج
 الشرع الشريف ثلاثة البينة والقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كاعنبد خط وهو
 لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت
 معروف (سنل) في امرأة وثقت وقتاً وشرطت لنفسها فقط بيعة اذا ضنفت حالها
 واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد يريدون بيعه فهل لهم ذلك اى كونه باطلا أم لا
 (الجواب) قال في الذخيرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن
 يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبى
 يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاصي اه وقال في الاسعاف من باب الوقف
 الباطل ولو قال على أن لي ابطاله أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو رهنه أو قال على أن لفلان

مطلب لا تجوز الشهادة على
 الشرائط والجهات بالتسامع
 مطلب اذا اعترف الناظر
 بكتاب الوقف يؤمر بالعمل
 بالمشروط فيه

مطلب اذا عاق الوقف بموته
 له بيعه ويلزم بعد الموت من
 الثلث

مطلب لا يجوز تعليق الوقف
 بالوقت اذا أضافه الى الموت
 فهو وصية

مطلب يعمل بوضع اليد
 والتصرف لا بكتاب الوقف
 المنقطع الثبوت

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب لا ينزع شئ من يد
 أحد الا بحق ثابت معروف
 مطلب يبطل الوقف باشتراط
 بيعه

أولورثي أن بطلوه أو يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجائزا
على قول يوسف بن خالد السبكي لا بطلاله الشرط بالحاقه اياه بالعق اه وفي الخلاصة ولو وقف
على أن يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في الصرعن
البرازية فتخلص أن المفتي به البطلان * (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد دار معلومة متصرف
فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة
بلا معارض لهم في ذلك والا ان ظهر رجل يدعي أنها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد
اقامة بيته على ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا * (الجواب) *
لا يحكم له بمجرد ما ذكر قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده
وقفها على زيد بن عمرو وذواليد يحدد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعي بيته أن زيدا وقفها
عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف
مالا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعقد اجارة أو عارية أو نحو ذلك اه وقد أفتى بمثله العلامة
الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق كما هو مذکور في فتاويه بخلاف ما اذا شهدت البيعة أنها
وقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فانها تقبل أقول قد صرح بذلك أيضا في الخيرية من الوقف
عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كراريس من الوقف أيضا ما نصه وقد ذكر
في جامع الفصولين رامزا للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع لو كان قديما * وقف
مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور
وشهدا كذلك فالتحسار أنه يجوز اه فاما أن يحمل مامر على خلاف المختار أو يحمل ما قبله
في الخيرية عن جامع الفصولين على ما اذا كان غصب الظالم ثابتا باحدى الحجج الثلاث
أو يحمل مامر عن الاسعاف والخصاف على ما اذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن
لا يمكن علم الشهود بملك الواقف له بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بانه وقفها وهو
يملكها فليتأمل * (سئل) * في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة
* (الجواب) * لا تقبل الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك
في الدرر والتنوير وأفتى على أفندي ايضا بان الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير
مقبولة * (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد عمار معلوم يتصرف فيه هو وأبوه من قبله من
مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ثم مات عن ورثة قام عمر والا أن يدعى عليهم أنه وقف
عليه ولم يصدقه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمر وبذلك ولا منعه مانع شرعي والكل
في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا
وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع
التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المفتي
بالممالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار
لوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي فأجاب لا ينفذ

مطلب لا يعتبر مجرد الشهادة
أنها وقف على فلان
مطلب فيما تقبل فيه
الشهادة

مطلب ينبغي أن تقبل
الشهادة بالسماع لو الوقف
قديما

مطلب لا تقبل الشهادة
بالشهرة والسماع على شرط
الواقف

مطلب لا تسمع دعوى
الوقف بعدمضى ٣٣ سنة

حكمه ولا تعتبر حخته ويعزل اه (سئل) فيما اذا وقت هند حصته مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قابلية للقسمة على نفسها ثم ونم وذلك لدى ما حكم خنفي ولا يحكم بحخته ما حكم يراها بوجهه الشرعي فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وقتت مبلغا معلوما من الدراهم على ولدي بنتها افلان وفلان وقفها صحيحا من اسلمها للتولي مستحلا محكوما بحخته وجعلت آخره لجهة بر لا تقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزا (الجواب) نعم وافتي بذلك مفتي الدولة العلية المرحوم على أفندي وفي الحانية من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة كالدرهم اه ومثله في الدرر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من أصحاب زفر اه (سئل) في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كما صرح بذلك العلامة الاكل في خزانته وقال في الوهبانية

و يدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب والمؤذن يعبر

(سئل) في مدرسة معلومة جعل واقفها لها اماما وجعل له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقدارا من الشمع يوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشمع المرقوم مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعده مدة والا ن قام بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في اخذه فاضل الشمع المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم بعث شععا الى مسجد في شهر رمضان فاحترق فبقى منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذه من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه فنية من متفرقات الوقف (سئل) في بناء دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع متمسكا بقول الامام الهام فعارضه المتولي في ذلك وتمسك بازوم الوقف على قول الصاحبين وحكم الحاكم بحخته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضى لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كافي للتمسك ولا قول ابي يوسف من جهة وقف المنقول لان ابا يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكراع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى فقط لا في غيرها فالحكم ملفق وانه باطل بالاجماع وعسارة المتلقي ترشدك الى هذا أقول ومزال كلام في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مديعا املاكه ويريد ناظر الوقف الآن الدعوى على الرجل بجرمان الغراس في الوقف وتصرف النظر قبله فيه لجهة الوقف واقامة بيعة عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه وبينته وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لآخوين عقار وقفاه

مطلب لا يصح وقف حصته
مشاعة منقولة لم يتعارف وقفها
مطلب يصح وقف التوقد

مطلب يدخل المؤذنون
في الوقف على مصالح المسجد

مطلب للامام أخذ فاضل
الشمع حيث جرى العرف به

مطلب في وقف البناء على
النفس

مطلب تسمع الدعوى
في الوقف وان مضى نحو
عشرين سنة

مطلب وقفها وشرطها
الادخال والاخراج فالخرج
احدهما يصح

على انفسهم انهم من بعدهما على اولادهما ثم ونتم بشرط انه مادام كل منهما حيا له ان يدخل
في الوقف ويخرج من شاء ومات أحد الاخرين عن بنات ثلاث وماتت احدها من عن اولاد
فاخرج الواقف الى اولادها من الوقف ثم جعل لهم حصص مقررزة معلومة من ربيع الوقف
ويريد الاولاد المخرجون أن يضموا ما افرزه الواقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الاخراج فهل
ليس لهم ذلك والاخراج صحيح (الجواب) نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤذني
جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنيه حين الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لغيره
الثلاثة ما يخصه وقرره القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للاذان ولم يعين الواقف
جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصًا بل اطلق وقال على مؤذني الجامع المذكور فهل يدخل
البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة
مستطورة في الخير من الوقف (سئل) في نقاض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وخيف
مناعها وعدم الانتفاع بها اذا باعها ما ظروفت من معلوم من الدراهم هو عن المثل الثابت شرعا
وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر
الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد افترقوا وتداعى المسجد الى الخراب وبعض
المتغلبه يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن
ويصرفه الى بعض المساجد أرا الى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد
الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا ينتفع به المارة وله أوقاف قال يجوز
صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك
في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بترتيب
بالا جري قرية فخرت القرية وانقرض أهلها وعنده هذه القرية قرية أخرى فيها حوض
يحتاج الى الاجر من تلك المبرأ يجوز أن يؤخذ الاجر من تلك البر ويمنفق في الحوض ان كان
عرف الساني لا يجوز الا باذنه لانه يرجع الى ملكه وان لم يعرف الساني فالطريق في ذلك
أن يتصدق بها على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو أراد القاضي أن ينفق
من غير هذا الطريق لا بأس به اه وكتب على صورة دعوى ماصورته انا تامة بشرط
الواقف فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد اولاده الموجودين في هذا ايم سائر اولاده الموجودين
وقوله وهم فلان وفلان فذكر الشئ لا يني ماعداه فهذا اشائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا اقل ما حرم ربكم عليه كم أن لا تشركوا الا به مع أنه
تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا يحل لأحدكم ما كبر الكبراء قالوا
بلى يا رسول الله قال الا شراك بالله وعقوق الوالد بن مع أنه ورد أشياء كثيرة أنها من أكبر
الكبائر وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معروفة الطرفين فتفيد الحصر
فيكون معناها أن اولاده الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجود له من الاولاد
غيرهم فبعد الرحمن المذكور لا ينكر بقية أهل الوقف أنه ابن ابن ابن الوقف فيكون بمقتضى

مطلب وقف على مؤذني
جامع كذا يدخل كل من
انصف بهذا الوصف

مطلب يجوز بيع أنقاض
الوقف اذا تعذر عودها لمحلها
مطلب مسجد افترق أهله
وتداعى الى الخراب

مطلب رباط خرب في بعض
الطرق ولا ينتفع به المارة
مطلب في كيفية صرف بناء
مسجد أو بئر الى مسجد آخر
أو بئر أخرى اذا عدم الانتفاع
به

مطلب وقف على اولاده
الموجودين وهم فلان
وفلان

مطلب ذكر الشئ لا يني
ما عداه

مطلب وضع اليد حجة
قاطعة

مطلب تعيين الاولاد بالعد
ينفي من عداهم من الاولاد
مطلب بيعة مدعى الوقف
بطنابعد بطن أولى من بيعة
مدعى الاطلاق

ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صوتا لكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب
وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد وأما يجوز عن اثبات كون جده حدث بعد الوقف
فهذا شيء لا ينبغي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومتصرفا بحصة من الوقف فان وضع اليد
قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة وقدمات المصادقون فبطلت المصادقة
وابرازهم للحجج المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد
ومتصرفا قبل المصادقة اقول اول كلام المؤلف يروهم أن تعيين الاولاد بالعد لا يفتي من
عداهم والمنقول خلافه ففي اوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مانصه ولوقال
غلي ولدي زيد وهم فلان وفلان فعند خمسة أنفس ومن بعدهم على الفقراء كانت الغلة لهؤلاء
الخمس الذين سباهم ولا يدخل فيهم سائر ولد زيد ولا من يحدث لزيد من الولد فن مات من
هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للساكنين وكذا الحال في كل من يموت منهم
كان سهمه للساكنين اهـ ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عقار وقف بيد أخوين
مات أحدهما عن أولاد اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف الم يذعي أن شرط الواقف بطننا
بعد بطن وأنهم لا يستحقون في حياة المذكوور حصة وأولاد الميت يدعون أنه وقف
مطلقا وأنهم يستحقون حصة أبيهم وكل برهن على ما ادعاه فأى البنتين أولى (الجواب) *
بينة مدعي الوقف بطننا بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقنية وغيرها والوقف بين
أخوين مات أحدهما وبقي في يد أخي وأولاد الميت ثم الحي برهن على واحد من أولاد الأخ
أن الوقف بطننا بعد بطن والباقى غيب والواقف واحد قبل وينتسب خصما عن الباقي
ولو برهن أولاد الأخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة مدعي الوقف بطننا بعد بطن أولى
كذا في القنية درر من آخر الوقف اقول وأهل وجهه ما قالوا ان البينة تثبت خلاف الظاهر
والظاهر الاطلاق ولذا اذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بان الوقف على الذرية يصرف الى
المجموع بالسوية كما مر فالتى تثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر فترجح لانها تثبت الزيادة فعها
زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باحداهما والا فلا سبقت احداهما وقضى بها فاعني الاخرى
لما قالوا اذا تعارضت البينتان وسبق القضاء باحداهما الفت الاخرى فتنبه (سئل) في دار
معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصة معلومة فيها فوقها على نفسها ثم من
بعدها على جهة برمتصلة وسلمها المثل وصدر ذلك منهما في صحته ما فهل يكون الوقف جائزا
(الجواب) * نعم ولو كانت الارض بين رجلين فتصدقها بها جملة صدقة موقوفة على
المساكين ودفعاها معا الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت
القبض لا وقت الة قد ولم يوجد ههنا الوجود ههما معا منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة
وجعلا القيم واحد او سلماه معا جاز اتفاقا لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف (سئل) *
في رجل وقف كتابا من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة
برمتصلة وسلم الكتاب لزيد والا أن يريد الرجوع عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح

قوله وكتب على صورة دعوى
ما صورته الخ هكذا وجد
في بحر نسخة شيخنا المنقح التي
بخطه وانت على علم بان هذا
لا ارتباط له بما قبله ولا مناسبة
بينهما اظهر كما لا يخفى والذي
ظهر لي أن محل هذا بعد نحو
ورقة من هذه النسخة عقب
قول شيخنا المنقح فتنبه آخر
كلامه بعد جواب العمادى
عن السؤال الا أنى بعد هذا
ليكون استشهاده على جواب
العمادى عنه حيث ان السؤال
الا أنى بعد ما مذكور فيه أن
اولاد الميت اختلفوا مع عهدهم
في شرط الواقف الخ وقد رأيت
في نسخة شيخنا المنقح المذكوورة
بياضا بعد قوله هنا في آخر كلامه
فتنبه فكانه والله اعلم انما تركه
بياضا ليكتب فيه السؤال
الا أنى وجوابه للمؤلف وما قاله
هو بعد المؤلف العمادى
في جوابه ثم من بعد ذلك يذكر
ما نقله ههنا عن العمادى بقوله
وكتب اى المؤاف العمادى على
صورة دعوى ما صورته الخ
استشهاده كإقامة لنا لكنه لم
يفعل ذلك لضيق البياض
المذكوور عن ذكر جميع ذلك
تأمل والله تعالى أعلم

الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في البحر تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل
 وجوز الفقيه ابو الليث وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اهـ (سئل) (سئل)
 في بستان جار في وقفين له حائط محيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان
 ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته ولا وقفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم
 قال في البحر تعلقا عن الخصاصي اذا امتنع يعني الناظر من العماره وله أى للوقف غلة اجبر عليها
 فان فعل فيها والا أخرجه من يده خيرية أو ائل الوقف (سئل) في واقف جعل غلة وقفه
 والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك جائزا (الجواب) نعم ويجوز شرط
 المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز للواقف عند أبي يوسف أن يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته
 لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته أى من وقفه ولا يحل ذلك
 الا بالشرط فعلم أنه مشروع الا أنه لم يكن امينا فللقاضي عزله ولو كان شرط الواقف أن
 لا يعزله أحد لا يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقراء ولو صار عدلا بعده
 لا تنقل الولاية اليه كذا في المحيط شرح المجمع لابن ملك (سئل) في قدور فحاس موقوفة
 وقفها زيد على ذريته قام رجل من المستحقين يكاف الناظر بهما بدون وجه شرعي فهل امس
 له ذلك (الجواب) نعم (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه
 على جهات برعية وجعل فاضل الوقف لذريته وأن يكون توجيه جهات البر المذكورة للمولى
 الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث من غيرهم
 فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على ما شرط الواقف
 وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أى في المفهوم والدلالة والذي رأيناه في الخيرية من
 جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما اذا كان موقوفا على مبرات عينها ومماها الواقف
 انه لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية فلم نره الا أن مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما
 اذا وقفه على أبواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن الاسعاف (سئل)
 فيما اذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب اليه
 فالأقرب فأت واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقة وأخ لأب فلن تؤول حصته (الجواب)
 للأخ الشقيق لانه أقرب اليه دون الأخ لأب قال الخصاصي في باب الرجل يقف الأرض على
 أقرب الناس منه فان قال أقرب الناس الى أوفى وذكر بعد كلام مانصه قلت فان كان
 للواقف ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لاخته لانيه وامه قلت فان كان له أخ لأب وأخ لأم
 قال الغلة لهما جميعا لان الأخ من الأب قرابته منه بابيه والأخ من الأم قرابته منه بأمه وليس
 يكون الوقف على قدر حال الموارث ألا ترى أن الأخ من الأم قد ارتكض مع الواقف في رحم
 والأخ من الأب قد ارتكض مع الواقف في صلب الأب فليس واحد منهما بأقرب اليه من
 صاحبه اهـ ثم اذا لم يقيد الواقف الاقربيه لالاى الواقف ولا الى المتوفى ينصرف الى المتوفى
 كما في فتاوى المولى الهمام الشيخ محمد الرحمن أفندي العمادى من كتاب الوقف اقول ووجهه

مطلب اذا كان للوقف
 ربع يجبر الناظر على تعيره
 مطلب اذا امتنع عن العماره
 يخرج من يده
 مطلب يجوز جعل غلة الوقف
 والولاية عليه لنفسه

مطلب اذا كان الواقف غير
 أمين يعزل عن التولية وان
 شرط أن لا يعزل
 مطلب يصح وقف القدور
 الحاس وليس لهم بيعها
 مطلب اذا وقف على جهة
 برعية والفاضل لذريته
 فهل يصرف مال البر الى فقراء
 الذرية
 مطلب شرط الواقف كص
 الشارع
 مطلب في مسائل شروط
 الوقف اللفظية
 مطلب الاخ الشقيق أقرب
 من الاخ لأب
 مطلب الاخ لأب والاخ لأم
 سوا عنى القرب
 مطلب القرابة في الوقف
 ليست على حال الارث
 مطلب اذا لم يقيد الاقربيه
 تنصرف الى المتوفى

ظاهراً من في درجة المتوفى كاهم في القرب الى الواقف سواء بخلاف قريتهم الى المتوفى
 فان قرابة اهل درجته منه متفاوت كالاخوة وأولادهم ونحوهم والاصل استعمال الفعل
 التفضيل فيما تفاوت فكان انصراف الاقرب الى المتوفى اولى تأمل وقد أفاد الشيخ اسماعيل
 تقديم ذى الجهتين على ذى الجهة وان كانت إحدى الجهتين من غير اهل الوقف حيث سئل
 في وقف شرطت فيه الاقربية الى المتوفى فوجد أولاد عدة وابن عمه ثانية هو ابن عم المتوفى
 والعم المزبور ليس من اهل الوقف فافترى بتقديم ابن العم المذكور وان كان العم المذكور من
 غير اهل الوقف وسيأتى الكلام في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربية الى الواقف
 لا الى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره الخصاص من استواء الاخ لا ب مع الاخ لا م هو قولهما وأما عند
 أبي حنيفة فإنه يبدأ بالاخ لا ب كافي الاسعاف وذكره الخصاص أيضاً وظاهر الخصاص في ترجيح
 قولهما (سئل) من طرابلس الشام فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده
 يكون ثلاثة ارباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على أولاده ثم ثم على القربى الشرعية
 لذلك كمثل حظ الاقربين ومن مات منهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات
 منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف الى أن قال والربع
 الرابع يكون وقفاً على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على أولادهم ثم ثم والحكم في هذا
 كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذرية من أولاد الواقف عاد نصيبه
 الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فاذا انقرضت ذرية الواقف فعلى جهة برغبتها هذا نص
 كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن أمه وأخته وخاله الذين هم من ذرية الواقف
 فهل يكون شرطه في الربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه
 الى أقرب الناس الى الميت من أولاد الواقف ناسخاً للشرط الاول في الثلاثة ارباع من عود
 نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف في عود
 نصيب المتوفى المذكور الى أمه فقط دون أخته وخاله (الجواب) متى ذكر الواقف
 شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما ما عندنا لانه ناسخ كافي الدر المختار آخر الوقف وذكره
 في الاشباه في قاعدة اعمال الكلام اولى من اهماله ونقله الكازروني عن الخصاص في عود
 نصيب المتوفى المذكور الى أمه فقط دون أخته وخاله لكونها أقرب اليه منهما قال
 في الاسعاف ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل الى أقرب الناس مني أو قال الى
 ومن بعده على المساكين الى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الغلة لأمه دون اخوته
 لكونها أقرب اليه منهم اه ومثله في الخصاص والذخيرة البرهانية (سئل) في وقف
 أهلى ثبت من شرط واقفه بتصرفي نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه
 لولده فمات امرأة من اهل الوقف لا عن ولد بل عن ابل لها ابنا بن مات في حياتهما فهل ينتقل
 نصيبهما من ريع الوقف لابني ابنها المزبور حيث لم يكن لها ولد بل عن ابل (الجواب) حيث
 شرط الواقف أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابني ابنها

مطلب يقدم ذوا الجهتين
 وان كان احدهما من غير
 اهل الوقف

مطلب اذا ذكر الواقف
 شرطين متعارضين يعمل
 بالتأخر منهما
 مطلب الاثم أقرب من
 الاخرة

مطلب شرط أن من مات
 فنصيبه لولده فوجد ولد ابن
 استحق

المزبورين حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يقيم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا اثني فإن لم يكن ولد الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كما في الدرر والاشياء وغيرها وقف على ولده أو أوصى لولده زيد لا يدخل ولد ولده إن كان له ولد لصلبه فإن لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن اليه لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد أما اذا وقف على أولاده دخل النسل كذا الطبقات الثلاث بلغة الولد كما في فتح القدر وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفردا وجه حقيقة في ولد الصلب اشياء والله تعالى أعلم أقول في مسئلة الوقف على الاولاد بلغة الجمع كلام سيأتي قريبا (سئل) في واقعة وقفت وقفا على جهات مبرات ومهم افضل من المبرات المذكورة يصرف لاولاد أخيها خليل الذكر والاثني سواء فأت أخوها خليل عن أولاده الثلاثة وهم عيسى وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم ماتت خديجة عن أولاد وأولاد أولاد مات أبائهم في حياتها ثم مات أولاد وأولادها عن أولاد والموجودون الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفاضل من ريع الوقف المزبور بعد المبرات المذكورة عثمان بن خليل بمفرده (الجواب) نعم كما صرح به في الاختيار شرح المختار بقوله ولو قال وقفت على أولاد يدخل فيه البطن لعدم اسم الاولاد لكن يقدم البطن الاقل فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطن على السواء قريتهم وبعيدهم اهـ وأما اذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذا الطبقات الثلاث بلغة الولد كما في فتح القدر وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفردا وجه حقيقة في الصلبي اشياء من قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها للعلامة المقدسي لكنه يحتاج الى تحرير فإن في البرازية ما يخالفه ظاهر افانه قال ولو وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء فأت بعضهم يصرف الى الباقي واذا ما نوا يصرف الى الفقراء ولا يصرف الى ولد ولده اهـ وأجاب المؤلف بان بين الكلامين فرقا فان الذي في الاشياء وقف على أولاده فقط وأما ما في البرازية فانه جعل آخره للفقراء فيجعل على ولد الصلب وبعده للفقراء وأما ما في الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التنافي أقول وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لأن كل وقف لا بد أن يكون مؤبدا ويكون ما له للفقراء وان لم يصح بلغة التأيد على قول أبي يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به ويأتي عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشياء (سئل) من قاضي الشام في محرم سنة ١١٤٩ قيا اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاد أخيه رمضان هـ على وشعبان وعلى خضر أغاسوية بينهم ثم من بعده على وشعبان المذكورين على أولادها المذكورين والامات ومن بعد خضر أغاسوية على أولاده وأولاد أولاد المذكور والامات على القرية الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين

مطلب ان لم يوجد ولد الصلب استحقه ولد الولد

مطلب قال وقفت على أولاد يدخل فيه البطن لكن يقدم البطن الاول خليل

عيسى عثمان خديجة حسن أولاد محمد أولاد مطلب وقف على أولاده دخل النسل كله

وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على
أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد
أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده أو الأسفل من ذلك ومن مات منهم
وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب
عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يتقدم في ذلك
الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف
وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى وقام
في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا بآجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل
ولا عقب عاد ذلك وقفاً شريعياً على مصارف ومصالح الحرميين الشرعيين هامة المصلحة
والمدينة المنورة على منورها الله إلهة والسلام وعين مبرات ومات الواقف المرقوم وآل الوقف
لشعبان وعلى وخضر أعلاه ثم مات خضر أعلاه المرقوم عن غير ولد ولا أسفل
منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف على نصيبها من ربيع الوقف أكرمه
في درجته أو أقرب إليه مائة تزيد على أربعين سنة هو وأولاده وذريته لا يتقال ذلك إليهم
عن ذكرك حتى انحصرت في الأثاث من ذرية على المذكور وروى فقهاء قام إلا أن متولى وقف
الحرميين يريد نزاع الوقف من أيديهم بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤول
الوقف للحرميين مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (الجواب) *
الحمد لله المهادى إلى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول
الوقف للحرميين الشرعيين مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور
بمقتضى ما ظهر لأن من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال في الاسعاف في باب
الوقف على أولاده النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا اه وقد شرط
الواقف المذكور انتقاله للحرميين الشرعيين إذا لم يبق لهم نسل فع وجود النسل لا يثقل عملا
بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الأصول في بحث
الحروف أن على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا يشركن بالله شيئا وذكر
بعده أن على للشرط حقيقة وفي شرح المنار لابن ملك كلمة على تدل على الشرط حقيقة إلى أن
قال فيجمل عليه إذا أمكن اه والشرط إذا تعقب جملة ماطقة متصلاها فانه للكل كما صرح
بذلك العلامة ابن نجيم في بحره من شتى القضاء ومثله في المنع وذكره المحقق العلامة العبد
في شرح مختصر المنتهى أصول جمال العرب العلامة ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه
أي الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على جمع
الجوامع المسماة بالآيات البينات ونص عبارته وقد نقل الإمام عن الحنفية موافقتنا على
عود الشرط إلى الكل إلى أن قال لأن الشرط وإن تأخر لفظا فهو مقدم تقدرا وقال أيضا قبله
أن توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اه فيكون قول

مطلب لا يؤول الوقف
للحرمين مادام أحد من نسل
الواقف المذكور
مطلب النسل الولد وولد
الولد أبدا ما تناسلوا

مطلب على تستعمل للشرط

مطلب الشرط إذا تعقب
جملة ماطقة كان لا لكل

الواقف على أنه راجع للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكرنا
أن الواقف لم يذكر التفصيل والمآل في أولاد علي وشعبان كما هو دأب الواقفين إذا أرجعناه
لأولاد خضر فقط ويؤكد ارباعه لكل أهل الوقف قوله أجمعين وباجمعهم وعن آخرهم
وبعضه تصرف النظار السابقين من علي وذريته المدة المذكورة بحصة خضر في القساري
الخيرية لا يحل فعل النظار على المخالفة أي لشرط الواقف لأنه فسق بعد عن المؤمن اه وهو
أيضاً أقرب إلى غرض الواقفين الذي يصلح مخصصاً كما في حاشية الاشياء للعلامة إبراهيم
بيري زاده ناقل ذلك عن التقويم وفي الاشياء من قاعدة أعمال الكلام أولى من أعماله إذا
تعارض الأمرين أعطاه بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجيح فيه فالاعطاء أولى لأنه
لا شك أنه أقرب إلى غرض الواقف اه وقوله المذكور دون الأناث خاص بأولاد علي
وشعبان الصليبيين فقط لأنه وصف الأولاد به على ما أفتى به العلامة شيخ الإسلام أبو السعود
الهمادي من أنه إذا وقف على أولاده فقط يحل على أولاد الصلب ومثله في الحاشية وعبارتها
رجل وقف أرضاً على أولاده وحمل آخره للفقراء فأت بعضهم قال هلال يصرف الوقف إلى
الباقى فان ماتوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد اه ويرافقه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة
القناوى وخزانة المفتين والتنف فقيده المذكورية مختص بأولاد علي وشعبان الصليبيين فقط
وأما أولاد أولادهم فادخلهم بقوله على أنه أو يقال على أنه شرط متأخرنا مع لا الأول لما ذكر
الامام الجليل الخصاف في كتابه أحكام الأوقاف اذ لمعارض شرطان فالعمل بالتأخر منهما
لأن الشرط الأخير يفسر عن مراده فذلك أعلمناه اه وفي حاشية بييرى زاده الشروط إذا
تعارضت وأمكن العمل بها وجب والأعمال بالآخر منها وسواء في ذلك الواو ثم كما هو ظاهر
لا غبار عليه وإن أرخينا العنان وقلنا أن الأولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الأولاد كما
في الاشياء والاختيار وإن كان قولنا محالاً لما في المشاهير المعبرة من عدم شمول النسل كله
وقوله على أنه أى مع ملاحظة صفة الذكورية في ذلك لأنه قد وصفهم الواقف بها وقد
اقتضى ان يقول لا يؤول ايضاً للحرمين الشريفين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لأنه
شرط عوده اليهم بعد انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف
فالنسل باق فلا يعود اليهم ما ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه لا فقراء كما هو المشهور عندنا
والمتظافر على السنة علمائنا ومع ذلك حيث اهتم بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو
الأفضل لأنه يصير صدقة وصلة وقصود الواقف الثواب والصدقة على القرابة أكثر ثواباً
واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله لامرأة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهم حين سأله
للتصدق على زوجها لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلة اه ولا ينزع شيء من يد أحد
الابحى ثابت معروف وشيئ فذكر في سياق النفي قتم الاموال والحقوق والاستحقاق
فلا ينزع الوقف من أيديهن ويبقى معهن إلى انقراض النسل فيعود للحرمين الشريفين هذا
ما ظهر له بعد التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادى وعليه

مطلب لا يحل فعل النظار
على المخالفة لشرط الواقف
لأنه فسق
مطلب غرض الواقف
يصلح مخصصاً
مطلب اذ تعارض اعطاء
بعض الذرية وحرمانهم
فالاعطاء أولى
مطلب اذ قال على أولادى
يحل على أولاد الصلب فقط

مطلب اذ تعارض شرطان
فالعمل بالتأخر منهما

مطلب منقطع الوسط للفقراء
كما هو المشهور عندنا

مطلب لا ينزع شيء من يد
أحد الابحى ثابت

اعتمادى ايضا ما شتمل عليه الجواب مع تمام في رساله أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس
 للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشيئا نكرة في سياق النفي فتم الاموال
 والحقوق فتاوى التمرقاشي ووافقتا في عود الشرط الى الكل الشافعي رحمه الله تعالى ففي
 فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رفعت اليه في عود الوصف
 بالذكورة الى جميع من تقدم من المتعاطفات أم يختص بالاخير بقوله يعود الى الجميع عملا
 بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعاطفات المذكورة بمدخل أو مفردات من شرط
 أو استثناء أو وصف أو غير ما الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخيرة ثم رد على من خالف
 في ذلك وأطال فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقتا الحنبلي في شرح
 الافناع فلو تعقب الشرط ونحوه لكان الكل انه لا فرق بين العطف بالواو وبالفاء أو يتم على عموم
 كلامهم اه لمختصا وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الأولاد الجواب فيه
 خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأفتى به على أفندي قوله أي صاحب الدرر
 والغرر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا مخالف لما في الخاتمة
 صريحاً والخلاصة والبرازية ونزاهة الفتاوى ونزاهة المفتين والنصف نعم قال في الاختيار
 لو قال على أولادى يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا
 انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء قريبهم وبعيدهم ويوجد
 في بعض الكتب أيضاً ما يوافقه وقد استفتى بعض العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج
 في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه
 المسئلة أم لا فاجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة آخذ فيها رضى الدين
 المرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه ومقاله حق يطابق الكتب
 المعتمدة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الأقوال لاعماله ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه
 المذكور جعل الله سعيه مشكوراً وعلمه مبروراً ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول
 الشاذ أيضاً كما ظنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك
 بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الاقرب والابعد
 أولاً وآخر اه عزى زاده على الدرر أقول ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضاً ما ذكره
 الامام الخصاصي في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهى لولد زيد
 لصلبه ولأولادهم فاذا انقضى أولادهم المساكين وان قال على ولد زيد وعلى ولده وأولادهم
 فلهم جميعا وان أسفل منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذ الخ لكن مثل
 ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشياء معزياً الى فتح القدير ومثله أيضاً ما في الإسعاف حيث
 قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا
 ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقياً وان أسفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف

مطلب الوصف بالذكورة
 يعود الى جميع المتعاطفات
 عند الشافعية

مطلب وقف على أولاده
 ثم على الفقراء هل يدخل
 فيه أولاد الأولاد

مطلب في تحضة أبي السعود
 لصاحب المحيط المرخسي
 وصاحب الدرر في أن لفظ
 أولادى يعم البطون كلها

مطلب الفرق بين ذكر
 الولد والأولاد مفرداً وجمعاً

اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى الذوافل ما ناسلوا اه وببعد
كل البعد أن يكون هؤلاء الائمة كلهم تواردا على الخطا فالداسب التعبير بانه خلاف الصحيح
كما مر على أنه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة يتوقف القول بتصحيح أحدهما
وترجيحه على النقل عن أحدهما أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم * (سئل) *
في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة
والانقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا للغير وأنه بالمقتضى المزبور أدخل وأخرج
في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد أملاك معلومة وقفها في صحته على نفسه
ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفا صحيحا فمات
أحد الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد زعمون أنهم يستحقون في الوقف حصصا أبيهم
مع وجود أولاد الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون
شيئا مع أعمامهم المرقومين * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا شرط واقف في كتاب
وقفه الثبات المضمون نقض القسمة باقتراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض
القسمة * (الجواب) * نعم أقول تنقض القسمة باقتراض الطبقة في الوقف المرتب وإن لم
يشترطه الواقف كما سوضحه * (سئل) * في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها أن
مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا ولدا استحق ذلك المتروك
ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه فمات ابنه الواقف في حياة
أبيه ما عن ابنين فاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابني بنته المتوفاة في حياته ويريد
أبو القاصرين مطالبة الناظر بما يخص ابنيه من حين موت الواقف فهل له ذلك * (الجواب) *
يستحقان ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولو ادعيا مطالبة الناظر بذلك عملا
بشرط الواقف المذكور أقول قد أفتى بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن الشلبي في فتاواه
المشورة ورد على من أفتى بخلاف ذلك زعمائنا أنه ثبت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا
في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون المراد ما تستحقه على فرض حياتها
عند موت أبيها وسد أي تمام الكلام على مسألة الروجة الجعلية هذا وقد وقعت في زماننا
حادثة القروي في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على
أولادهم على أن من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف ثم أخته
المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل
يستحق أولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بل لا يكون الابن
المتوفى قبل الوقف ايمس من أهل الوقف لاحقيقة ولا حكاما لانه غير مستحق ولا بعرضه أن
يصير مستحقا لكونه متساحين الوقف فلم يدخل فيه أصلا لان أهل الوقف من كان حيا عند
الوقف ومن سيوجد بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في

مطالب إذا شرط الواقف
لنفسه الادخال والاخراج
دون غيره يصح
مطالب وقف على نفسه
ثم على أولاده الموجودين
فمات أحدهم عن أولاد
فليس لهم شيء
مطالب تنقض القسمة
باقتراض الطبقة وإن لم
يشترطه الواقف
مطالب إذا شرط نقض
القسمة يصح

مطالب في الدرجة الجعلية
يستحق الولد ما كان يستحقه
أصله أن لو كان حيا

استحقاقه اذا استحقاق له بل ليسوا من اهل الوقف أصلاً كما بهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولو قال على ولدي وعلى أولاده وأولاد أولاده ونسلهم أبداً ما تناسلوا وكان له أولاد وقدمات بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الاحياء ومن سيحدث دون الاموت وقد نسيه الى أولاد الاحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم يعود الضمير اليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله على ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله وولد له اه وحاصله أنه اذا قال على أولادى وأولادهم بالامتناع الى ضمير الغيبة يختص بأولاد الاحياء المذكورين أولاً لان الوقف لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف أولاد الميت قبل صدور الوقف واذا قال أولاد أولادى بالامتناع الى ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت من أولاده لانهم أولاد أولاده لكونه نسبهم الى نفسه في حادثة الفتوى لما قال ثم على أولاد اختي اختص بالاحياء منهم دون من كان قدمات قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على أولادهم عاد الضمير الى المذكورين وأولادهم الاحياء لما قلنا فأولاد ابن اخته الميت ليسوا من اهل الوقف أصلاً نعم لو قال ثم على أولاد أولاد اختي دخلوا كما تقدم والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وهند ام امرأته دار معلومة جارية في ملكهما فزفقاها على نفسها أيام حياتهما ثم من بعدهما على زوجة زيد بنت هند المذكورة وعلى اختها لأمها وعلى ابن اخيها فلان بينهم أن لا تأثم وتم ثم على جهة بر لا تقطع فمات زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى أن تموت هند * (الجواب) * نعم فاذا ماتت هند يصرف الى ما شرطنا * (سئل) * في وقف أهلى فقد كتاب وقفه ولم يعلم شرط واقفه غير أن نظاره تصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولد ولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى من الزمان فماتت امرأة منهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولها ابن اخت من المستحقين فهل اذا ثبت تصرف نظاره كما ذكر يصرف نصيب المرأة من ربيع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الاخت وحده * (الجواب) * نعم * (سئل) * في وقف أهلى موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الاناث حسبما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من الاناث لاختها أو اختها من أولاد الذكور دون أولاد الاناث فان لم يوجد لها أخ أو اخت فغيرهم من أولاد الذكور دون أولاد المتوفاه ودون أولاد الاناث وماتت امرأة من أولاد الذكور من أولاد الذكور واناث ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف ولها أخت لاب من أولاد الذكور المتناولين من أهل الوقف جماعة غيرهما من أولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظر بعد ثبوته ويصرف نصيب المتوفاه المذكورة لاختها المذكورة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في وقف أهلى ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد نصيبه لولده فماتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا ابن مات في حياته فهل

مطلب وقفها على نفسها
ثم على كذا فمات أحدهما
فنصيبه الى الفقراء الى أن
يموت الآخر

مطلب يعمل بتصرف
النظار في دفع نصيب الميت
عن غير ولد لكل المستحقين

مطلب يعمل بتصرف النظار
في الصرف لأولاد الذكور
دون الاناث الخ

مطلب حيث لم يكن ولد الصلب
أو البطن يستحق ولد الولد

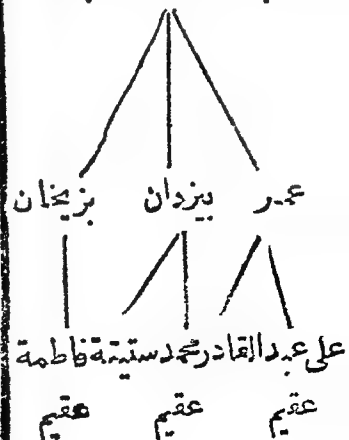
مطلب انما يعطى ولد الولد
حيث لا ولد
مطلب فيما اذا ادعى النظار
انه وقف على اولاد الذكور
الح
مطلب الدعوى على أحد
الناظرين لا تصح

مطلب البينة اذا تضمنت
نقض قضاء ترده

مطلب لا تسمع بينة المتولى
على أنه وقف بعد القضاء
عليه للخارج بالملكية

مطلب ادعى احد الابنين
أنها وقف عليه والاخرانها
وقف عليهما فاقول للناني
مطلب في الاقرب الى الوقف

مات ابن الوقف الشهابي احمد



ينتقل نصيبهم من ريع الوقف لابني ابنه المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها ***(الجواب)***
فم حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يعم دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد
المطلب أو البطن للثاني فان لم يكن ولد المصاحب أو البطن استحقه ولد الابن كما في الدرر
والاشباه وغيرها أقول يعلم منه أن الوقف اذا حال فنصيبه لولده أو ولد ولده ان المراد عود
النصيب لولد الولد حيث لا ولد فلو كان المتوفى له ولد وله ولد أيضا لاشي لولد الولد وبه افتى
العلامة الشلبي وواقفه جماعة من علماء عصره كما هو مبسوط في فتاواه ***(سئل)*** فيما
اذا أثبت فاطر وقف اهلى أنها ومن قبلها ما يصرفون غلة الوقف لا ولاد الذكور دون أولاد
الاناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه أخوين يذعيان حصه آلت اليهما عن ائمه
المنقبة ذلك عن ائمه او كتب بذلك حجة ثم اثبت الاخوان بوجه أحد الناظرين المذكورين
أن الناظرين السابقين قبلهما كانا يصرفان غلة الوقف لا ولاد الذكور والاناث واولادهم
من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأي الشبوتين يعمل ***(الجواب)*** أن
النبوت الثاني غير صحيح لوجوه الاقل كون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حضرة
الاخر ولا رأيه وقد صرح في المجموعة باسئراط رأى الاخر ولم يوجد اثبات أن البينة اذا
تضمنت نقض قضاء ترده كما صرحوا به الثالث أن المقضي عليه لا تقبل منه البينة قال
في التارخانية من العشرين في الدعوى متول ذو يد برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك
يحكم بالملك للخارج فالبرهن المتولى بعده على الوقف لا تسمع وبه يقتضى اه قال في جامع
الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى تلقى الوقف من جهته اه
الرابع أن البينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران والقول
لمدعى التعميم على الذكور والاناث فهما المذعيان لانها متمسكان بالاصل وهو الاطلاق
والتعميم وقد صرح في ترجيح البيئات أن بينة مدعى التخصيص أولى من بينة عدمه وصرح
في الدرر أن بينة مدعى الوقف بطلان بعد بطن أولى كما مر نقل عبارته وفي الخاتمة رجل مان
وترك ابنين وفي يد أحد هما ضيعة يدعى أنها وقف عليه من جهة ابيه والابن الاخر يقول
انها وقف علينا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره القول قول ذي اليد الاول اصح اه
وفي الذخيرة وهو المختار لانها تصادق على انها كانت في دايهمما فلا ينفرد احدهما باستحقاقه
الابحجة اه وبالله تعالى التوفيق ***(سئل)*** فيما اذا وقف زيد أملاكه على نفسه مدة
حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية
على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
ولا عقب فنصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى
الوقف ثم صار نصيب ولد الوقف الشهابي احمد أربعة عشر قراطات الشهابي احمد عن
ابن يدعى عمر وبنتين احدهما تدعى بزبخان والاخرى بيزدان ثم مات عمر عن ابنين احدهما
يدعى عليا والاخر عبد القادر ثم مات بيزدان عن ابن يدعى محمد وابنت تدعى ستية ثم ماتت

بريخان عن بنت تدعى فاطمة ثم ماتت فاطمة عن غير ولد ولا ولد له والموجود اذ ذاك ولدا
 خالها وهما محمد وسنتية وابنا خاله وهما علي وعبد القادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد له
 والموجود اذ ذاك شقيقة سنتية وابنا خاله وهما علي وعبد القادر ثم مات علي عن غير ولد
 ولا ولد له والموجود اذ ذاك أخوه عبد القادر وبنت عمته سنتية والخال أن بعض من
 في درجة المتوفى ينتسب الى الواقف بابيه وامه وهو محمد وأخته سنتية والبعض الآخر
 ينتسب بابيه فقط فهل يكون من ينتسب الى الواقف ممن هو في درجة المتوفى عن غير ولد
 من جهة أبيه وامه أقرب الى الواقف من ينتسب اليه بجهة أبيه فقط عملاً بقول الواقف يقدم
 الأقرب فالأقرب الى الواقف فتستحق سنتية بمفردها نصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين
 مضافاً الى نصيبها في الوقف المذكور أولاً ***(الجواب)*** الحمد لله يكون من ينتسب الى
 الواقف ممن هو في درجة المتوفى عن غير ولد بجهة أبيه وجهه امه معا أقرب الى الواقف ممن
 ينتسب اليه بجهة أبيه فقط عملاً بقول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب الى الواقف ويكون
 المراد بالأقربية الأقربية في القرابة لا في الطبقات لئلا يلغ شرطه الأقربية من حيث أن
 كل من في الدرجة بالنسبة الى الواقف في الطبقة سواء فتستحق سنتية بمفردها نصيب
 فاطمة ومحمد وعلى المذكورين مضافاً الى نصيبها في الوقف المزبور والله تعالى أعلم كتبه
 عبد الرحمن عني عنه اعني به المرحوم العلامة الحجة الكبير عبد الرحمن افندي العمادى ومن
 خطه نقلته اقول قد سئل العلامة الخير الرملي عن نظير هذا السؤال مما شرطت فيه
 الأقربية الى الواقف لا الى المتوفى فحكى في تقديم ذى جهتين على ذى جهة اقوالاً ثم ذكر
 أنه حيث كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين فالذى يظهر
 أرجحيته هو مساواة الجميع ممن يدلى من قبل ابويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار ارجحية ذى
 الجهتين على ذى جهة في ابن هوان بن عم وآخر من أجنبي كأمه تزوجت بابن عمها ولها منه
 ابن ومن أجنبي ابن آخر ووقفت على الأقرب فالأقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها
 ترجح احداً بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعد جداهن أغراض
 الواقفين وأما من ادلى بالأم فقط ففيه تردد ولو قضى القاضى به عن اجتهاد نفذتضاؤه لانه
 محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قدرته لك اه ثم افتى الخير الرملي كذلك في عمل آخر فائلاً
 لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا نظر لها في قول الواقف
 يقدم الأقرب فالأقرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الأقربية اليه لا القوة
 وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن انت خير بان هذا ظاهر ولم يذكر الواقف الدرجة اذ مع
 ذكرها يلزم الغناء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة مستوون في القرب اليه فيترجح
 ما قاله جده المؤلف من النصير الى أن يراد بالأقربية زيادة القوة في قرابة الولادة أيضاً كما في قرابة
 الاخوة لان اعمال الكلام أولى من الغناء لكن ينبغي تخصيص ذلك بما عدا الطبقة الاولى من
 قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وانه اندفع الالتزام

مطلب اذا شرط نصيب من
 مات عقيماً الاقرب الى الواقف
 من أهل الدرجة ذول يقدم
 من ينسب اليه بالابوين
 على من باحدهما

قوله ترجح بالرفع فاعل قوله
 يلزم اه منه

المذكورين ذى جهتين هذا ما ظهر لفعلى القاصر والله تعالى أعلم * (سئل) فيما اذا
 شرط واقف وقف اهلى في كتاب وقعه الثابت المضمون شروطا منها ان من مات من الموقوف
 عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ربيع الوقف الى من معه في درجته وذوى
 طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى فأت رجل من الموقوف عليهم
 اسمه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آل اليه عن امه زين المتوفاة
 المستعقة من الوقف وفي درجته وذوى طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جملتهم ابوه أحمد
 ابن كاتبة المستعقة المتوفاة ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته
 وذوى طبقته الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد أولاد خال وخالة كاتبة أم أحمد
 المزبور والبعض أولاد أولاد أم جدة أحمد المزبور ولا جد المزبور أولاد أخت من
 أهل الوقف أنزل درجة منه ماتت امهم عنهم في حياة أحمد يزعمون أن نصيب أحمد من ربيع
 الوقف يعود اليهم لا قريبيتهم لا جدوان كانوا أنزل درجة منه بهذه الصورة
 الواقف القاضى فتح الدين المالكي

انس

ام هاني

محمد الفضل

تخديجة

عقيم

علي

بدر الدين

حسن

ابراهيم

الست

تقى الدين

نجم الدين

طاهره

زين

كاتبة

نصره

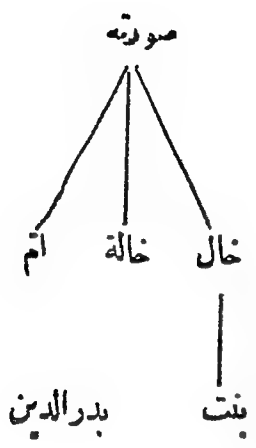
أحمد

علي نجم الدين

ام هاني ناصر الدين تقى الدين عثمان نصره فاطمه أحمد ابراهيم

كاتبة نصره خليفه هبة الله طاهر يا كير عثمان فاطمه محمد كريمه طاهره ابراهيم بن زين
 فهل يعود نصيب ابراهيم من ربيع الوقف لايه أحد ثم تعود حصه أحمد مع ما آل اليه من ابنه
 ابراهيم المذكور الاقرب من أهل درجته وهم أولاد أولاد خال وخالة كاتبة امه دون أولاد
 أخته وغيرهم من أهل الدرجة المذكورين أم لا * (الجواب) نعم عملا بشرط الواقف أن
 من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم
 في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فقد شرط الاقربيه بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام
 الشرط المقيّد بالدرجة اقول وما صله أنه حيث شرط الاقربيه من أهل الدرجة ووجد فيها

جماعة بعضهم أقرب للمتوفى من بعض ووجد أيضا في انزل منها من هو أقرب نسبا للمتوفى من
 الجميع قدم الاقرب من أدل الدرجة وان كان الانزل منه أقرب نسبا لا يلغوا اشتراط الدرجة
 والواقف قد اعتبر الاقرب في أدل الدرجة لا مطلقا وسيأتي سؤال في ذلك أيضا قال المؤلف
 ثم رأيت بعد عدة مدنين جوابا للشيخ محمد بن الشيخ محمد البهنسي شارح الماتني موافقا
 لما ذكرناه ورثه فيما اذ شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته
 وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب فإت مستحق يدعى بدر الدين ويده
 ثلث عن غير ولد وله بنت خل وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو الخالة
 أقولها فاجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فقه من أراد به خيرا في دينه ووفقه لتعريف مسائله
 وبراهينه والصلاة والسلام على مظهر الحق بلا خلاف في دينه وعلى آله واصحابه الذين
 ميزوا من غث الشئ سمينه صلاة دائمة الى يوم كل نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلف
 جوابا من نسب الى العلم نفسه ولم يخش التجري على الناصر حين يحمل روجه فكذب أولا أنه
 ينتقل ما بيده لخالته لكونها أقرب وذقل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقربية وهذا
 خطأ بين لا يصدر مثله عن له أدنى افانية ولو علم شرعا معناها واشتقاقها وبنها لم يصدر
 منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر بانه ينتقل لبنت
 الخال بنده فاضح ثم بلغني أنه أراد الجميع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء يذكرها من شمس
 رائحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما لا يليق فاقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق
 ان اريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الراجح فالخصة تنتقل لبنت
 الخال والله سبحانه وتعالى اعلم قاله فقير ذى اللطف الحق محمد بن محمد البهنسي الحنفى حامدا
 مصليا مسلما أقول ووجه موافقه لما ذكره المؤلف من حيث انه اعطى الخصة لبنت الخال
 لكونها في الدرجة وان لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط الخالة مع أنها أقرب نسبا للمتوفى لان
 الواقف اعتبر الدرجة أولا ثم الاقربية فيها والخالة أعلى درجة فلا تعطى وان كانت أقرب
 حيث وجد في الدرجة أحد وان انفرد والحاصل أنه حيث شرط الواقف الانتقال للأقرب
 من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسبا فيها سواء وجد معه فيها غيره أو لا وسواء وجد من
 هو أقرب نسبا منه في غيرها على منه درجة أو انزل أو لا ثم تفسير الدرجة بما ذكرنا في
 ما مر عن فتاوى جد المؤلف من انه اذا لم يقيد الاقربية تنصرف الى المتوفى لا الى الواقف
 لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بانها مساواة للمتوفى في النسب الى الواقف وذلك
 في بيان المراد بالاقربية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصالحا للحاصل أنه اذا وجد في درجة
 المتوفى جماعة يساوونه في النسب الى الواقف وقد اطاق الواقف الاقربية يقدم من هؤلاء
 الجماعة المساوون له في الدرجة من هو أقرب نسبا ورجعا اليه لا الى الواقف (سئل) *
 أيضا عن المسئلة التي قبلها في اذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
 ونسبهم وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد الذكور والاناث على الفريضة الشرعية



مطلب الراجح أن الدرجة
 والطبقة المساواة في النسب
 الى الواقف
 مطلب حيث شرط الاقربية
 في الدرجة يعطى لمن فيها
 وان انزرد أو وجد في غيرها
 من هو أقرب منه

لأن كرم مثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولادهم ثم ومن مثل ذلك ثم على أنسألمهم وأعتابهم
وان سفلوا بطن بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من توفي منهم اجمعين عن
ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد ما كان جاريا عليه على ولده ثم ومن لذك كرم مثل حظ الاثنين
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى الى من
هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب
ويستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لاب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب
الموجودين اليه من أهل الوقف ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسبه
وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة برمت صلة بموجب كتاب وقفه الشرعي
ثم مات الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة
ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو ابراهيم ابن زين عن غير ولد
ولا اسفل منه وله نصيب في ربع الوقف آل اليه عن امه زين المزبورة واقرب من في درجته
من جهة امه المزبورة ابو احمد ابن كاتبة المستحقة المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة
من أهل الوقف هم أولاد عمته مساوون له في الطبقة السابعة التي من جهة ابيه فلن يعود
نصيبه في الوقف الا آل اليه عن امه زين المزبورة (الجواب) يعود نصيبه من الوقف
الا آل اليه عن امه زين المزبورة لايه المزبور لكونه اقرب من في درجته اليه على بشرط
الواقف المذكور ولا يعود لأولاد عمته المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى على بقول
الواقف الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ويقول في ذيل الشرط المذكور على الشرط
والترتيب المذكورين وقد أفنى المرحوم العلامة الم محمد العادى على سؤال رفع اليه في رجل
له درجتان درجة من جهة ابيه ودرجة من جهة امه بما يخصه أن مآل اليه من الاستحقاق
من جهة ابيه يعود لمن هو معه في درجته من جهة ابيه ومآل اليه من الاستحقاق من جهة
امه فلن هو معه في درجته من أهل الوقف من جهة امه وقد بحث في ذلك بحثا مفيدا فقال
لان كل واحد من النصيبين آل اليه من جهة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف
عود نصيب من مات عن غير ولد لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فيصدق
على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة
الاستحقاق في الاصل فلما أعطيت جميع مآل اليه من الاستحقاق لأهل الدرجة العليا دون من
كان مساويا له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل الدرجة
الأخرى من غير تخصيص يتنصيه كلام الواقف وإما له ما دل عليه صريح كلامه مع إمكان
العمل به وأعمال الكلام أولى من إعماله وكذلك لو خصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم
أيضا حرمان إحدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء ومتى احتمل
اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو أقرب الى كلام الواقفين فكيف مع عدم
احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولوقتنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين للنصيب

مطلب فين له درجتان
درجة من جهة ابيه ودرجة
من جهة امه

المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير ما يدل عليه صريح
كلام الواقف مع إمكان أعماله في عود بنصيب أهل الدرجة العليا إن كان مساويا للمتوفى
وكذلك في أهل السفلى والأعمال أولى من الإهمال فآل إليه من جهة الدرجة العليا يعود لمن
كان مساويا لهما من أهل الوقف وما آل إليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان
مساويا لهما من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول نختار الشق
الثاني وهو استحقاق جميع أهل الدرجتين لأن لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا
والسفلى حقيقة ولا نالمضاف بعم كاصرحوا به في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره
أي كل أمر الله تعالى وفرعوا عليه ما لو أوصى لولد زيد أو وقف على ولد زيد وله أولاد ذكور
وإناث كان لكل وعامة في أواخر الاشياء قبيل الدعاء برفع الطاعون فكذا بعم في مسئلتنا
وليس في كلام الواقف ما يخص أحدهما حيث وجدنا ولا ما يمنع إرادتهما معا باللغة
ولا اصطلاحا ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد المتوفى ولفظ ما من
أدوات العموم فقول الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جارا عليه ينتقل إلى
من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة
أو أكثر وتخصيص بعضهم ببعضه تخصيص بلا تخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من
جهة درجة واحدة وقلنا أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعده إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم
عليه ترجيح تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام
الواقف من إطلاق الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من الإهمال وأما قوله أنه يلزم
عليه اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى فأنما يراد لو سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى
الدرجتين هو نصيبه وليس كذلك لأن بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه
من تلك الدرجة عوده إليها بعد موته لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد موته ونصيبه ولو بقي
نصيبها بعد انتقاله إليه لزم أنه لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل
درجته الأخرى فيلزم عليه إهمال كلام الواقف بالكلية ويلزم عليه أشياء أخر تظهر أن تدبر
نعم إذا رتب الواقف بين الطبقات وشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى فحينئذ يقال
باختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفى بما في يده كله من أي طبقة كان ذلك منتقلا إليه
عملا بشرط الواقف لأنه حينئذ يمكن العمل بشرطه ترتيب الطبقات وبشرطه انتقال نصيب
من مات إلى من في درجته في هذه الصورة وإن كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول
في غير هذه الصورة كما إذا كان للمتوفى درجة واحدة وفوقه درجة والحاصل أن الذي يتعين
المصير إليه في مسألة من له درجتان متفاوتتان ومات لأحد ولد مع شرط الواقف عود نصيبه
إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من في درجته سواء كان نصيبه أصليا أو آيالا إليه من
إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم الترجيح إلا إذا كان الوقف مرتبا بتم مشروطا فيه
حجب الطبقة العليا للسفلى فحينئذ ينتقل نصيبه للعليا من درجته كما في مسئلتنا في دفع نصيب

ابراهيم لايه أجرة لكونه في الدرجة العليا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد
وقفه على نفسه ثم امن بعده يعود نصفه على ابنته وأخته والنصف الثاني على فقراء
الغنيمة القيمين بدمشق المنسوبين بالتملة له وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقراء المذكورين عن دمشق
وأعمالها الى بلدة بعيدة وليس له بدمشق زوجة ولايت ولا تعلق أصلا وله بنت تطالب المتول
بتهيب أيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على
تلاميذه ونس عليهم باسمائهم وهم معلومون ومات فادعت امرأة أنها من تلاميذه زيد
وطلبت حصة من ريع الوقف لكنها ليست من النصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف
(الجواب) نعم ولو قال اوقف على أولاد زيد وهم فلان وفلان وعددهم خمسة لم يدخل فيه
سائر أولاده ومن يحدث له فيو كما نرى قد نفى الدخول بالتعيين والغد كذا في أوامر وقف
الخيرية (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين
وسمائهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم على الشرط والترتيب
المعينين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا
السفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء مادام واحد من
العليا (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلى مرتب بهم للذكر مثل حظ الانثيين
ومن شرطه أن مات عن غير ولد ولا عقب فتهيبه من ريع الوقف لمن هو في درجته
وذوى طبقته يدرم في ذلك الاقرب فالأقرب اليه ثم مات امرأة من الموقوف عليهم عن غير
ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته اولاد في الطبقة التي فوقها أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته
جماعة من أهل الوقف ليس منهم أقرب اليها من ابن أخيها وبنت أخيها فهل يعود نهيب
المرأة اليهما للذكر مثل حظ الانثيين (الجواب) نعم (سئل) في وقف أنشاء واقعه
على نفسه ثم من بعده على بناته لصلبه الأربع وعلى أولاد ابنه ابراهيم للذكر مثل حظ
الانثيين ثم من بعدهم جميعا على أولادهم وعلى أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد
أولادهم ثم وثم على ان من مات منهم عن ولد أو ولد وولد رجع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات
منهم عن غير ولد ولا أسفل منه رجع نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل
الوقف ثم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم ماتوا عن أولاد
ثم ماتت الان امرأة من الذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين
موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها
النارلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيه وأولاد أولاد بنتي عمه أيها فلن يرجع
نصيبها من ريع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف المذكور أولاد ابنه ابراهيم
في درجة أولاده وطبقته وأولادهم كذلك ورتب الطبقات بهم وجعل نصيب من مات عن
غير ولد لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يكن في طبقة المرأة المذكورة أحد فيرجع نصيبها

مطلب وقف على فقراء
إذا المقيمين بدمشق ليس
لن غاب عنها شيء

مطلبه قال ووقت على أولاد
وهم فلان وفلان الخ لم
يدخل من لم بعدهم
مطلب في المرتب يتم لا يعطى
أحد من أهل السفلى مادام
أحد من أهل العليا

مطلب في المرتب يتم اذا لم
يوجد في الطبقة ولا في التي
فوقها أحد يعطى ان يليها

مطلب جعل أولاد ابنه في
درجة أولاده

من ريع الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم
أولادها وأولاد أولاد بنتي عمه أيها والله تعالى أعلم أقول في كونه يعود إلى أعلى الدرجات
نقط كلام ستعرفه وقد نبه المؤلف بقوله حيث جعل الواقف الخ على أن أولاد أولاد بنتي
عمه أيها في درجة أولادها وأولادها وان كانوا من ذرية إبراهيم ابن الواقف وفي ذلك تنبيه على
دفع ما توجه به بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في نظير هذه الحادثة أن أولاد
ابن الواقف أنزل درجة من أولاد الواقف وكذلك أولاد أولاد الابن أنزل من أولاد أولاد
الواقف وهكذا حتى ان من مات من أولاد الواقف أو أولاد أولاده عن غير ولد فنصيبه لمن
في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن الواقف أو أولاد أولاده لزمه أنهم أنزل طبقة باعتبار أبيهم
ولا شبهة في أنه زعم فاسد منشأ اشتباه الطبقة النسبية بالطبقة الاستحقاقية فان أولاد
ابنه من حيث النسب أنزل طبقة من أولاده ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من
حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم وفي فتاوى العلامة ابن
الشايع عن المحقق ابن القوس صاحب الفواكه البدرية المعتبر طبقات الاستحقاق الجعلية
لاطبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين قولنا هذا
أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون
مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما أجزل
عبارته اه ما في فتاوى الشهاب ابن الشلي ثم ليت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف
الواقف على أولاده وعلى رجل آخر أجني أدخله معهم ثم على أولادهم وأنسالهم اما يضطر
الى أن يجعل ذلك الاجني في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجني في درجة أولاد أولاد
الواقف نظر الى الطبقات الاستحقاقية الجعلية التي جعلها الواقف ولو كان المعتبر الطبقات
النسبية لزم اخراج ذلك الاجني وأولاده من الوقف أصلاً فهل هذا الاعناد ظاهر وقد عده
لهذه المسئلة مجلس حافل من أعيان الافاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعمه ذلك
الزاعم وبقي هو منفرد في غلطه ولم يزل الى الآن زائداً في شططه فعود بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ❊ (سئل) ❊ فيما اذا وقف زيد وقفه
من غير ابي ولد ما إبراهيم وعلى بنته رضى مادامت حية بلا زوج لانه كمثل حفظ الاثنين واذا
تزوجت سقط حقها واذا تابت عا دحتها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً ثم من بعد
ولده إبراهيم المذكور على أولاده وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد
طبقة المذكور دون الاثالث على أنه من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه
لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوي
طبقة فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب
عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشروح فاذا انقرضت عصبات الواقف وخلت
الارض منهم كان ذلك وقفاً على مصالح الحرم الشريف فمات إبراهيم عن ابنة أحمد ثم مات

مطلب المعتبر طبقات
الاستحقاق الجعلية لا طبقات
الارث النسبية

أحمد عن ابنه ابراهيم ثم مات ابراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف الى عصابات الواقف
 (الجواب) لا يؤول الوقف المذكور عصابات الواقف لان الواقف شرط عوده لعصابته
 بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقضوا مع وجود رضى المذكورة وشرط في نصيب من مات
 عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يوجد أحد في درجة المتوفى فيكون
 منقطع الوسط فلا يؤول للعصابات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا لرضى لكونها ليست
 في درجة المتوفى بل يؤول للفقراء فتأخذ رضى حصتها وهي الثلث مدة حياتها ومن بعدها
 لا ولادها لان قوله على أنه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للأول والثلاثان للفقراء كما ذكر الى
 انقراض رضى وذريته فليؤول الوقف جميعا الى عصابات الواقف قال في الاسعاف ولو قال
 على ولدي هذين فاذا انقراضا فعلى أولادهما أبدا ما تناسلوا اذا انقراض أحد الولد بن خلف
 ولد يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر الى الفقراء بمر ونحوه في الجانية
 والخالصة والبرزانية والتارخانية وأفتى بذلك الحانوتي والعلامة الخير الرملي رحمهم الله تعالى
 هذا اذا كانت رضى غير فقيرة وأما اذا كانت فقيرة فيصرف اليها حصمة المتوفى أيضا مع
 حصمة الانهانت الواقف وذرية الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة ومصلحة
 لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق أقول وقوله ومن بعدها لا ولادها الخ أفتى
 بمثله الخير الرملي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت في وقف مشروط فيه إعطاء أولاد الظهور
 ثم قال فان قات ما تفعل في قواه أولاد الظهور ومنهم دون أولاد البطون قلت قد تقر بأن
 الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أنه من مات منهم عن ولد
 فنصيبه لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر لغيره من انقاص ومن ظهر له خلاف ذلك فليقدم
 وله الآخر الوافر وما أبرزت هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور
 من عباراتهم يفهم والله تعالى أعلم اهـ كلامه وأقول أيضا العمل بالمتأخر من الشرطين
 المتعارضين انما هو حيث لم يمكن العمل بهما معا وهو في مسئلتنا ممكن بان يصرف الشرط المتأخر
 وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ الى ابراهيم وأولاده ونسله دون بنت
 الواقف وهي رضى المذكورة لادل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس لأولادها
 في الوقف حتى مطلقا فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده الى ابراهيم
 ونسله دونها وخير من ذلك فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الواقف الذي هو صريح في كلامه وقد
 قال في الخيرية قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصحابون أن الغرض يصلح
 مخصصا اهـ فليتأمل وانظر أيضا ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في واقعة أنشأت
 وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده
 ثم على أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا وادعوا ما بقوا على القرينة
 الشرعية فاقب الواقفة وآل الوقف الى زوجها ثم مات زوجها عن ابنتين وبنت ثم مات أحد
 الابنتين عن غير ولد ثم مات البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها الى شقيقها

واقف

ابراهيم
رضى

أحمد

ابراهيم
عقيم

مطلب في منقطع الوسط
مطلب اذا شرط شرطين
متعارضين يعمل بالمتأخر
منهما

مطلب العمل بالمتأخر من
الشرطين اذا تعذر العمل
بهما معا

مطلب الغرض يصلح مخصصا

مطلب حيث رتب يتم بعود
الى شقيقه الا الى أولادها

أم إلى أولادها * (الجواب) * حيث رتب الواقف بهم فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود
 لأولادها مادام شقيقها موجودا قال الامام الخصاصف في باب الرجل يجعل أرضه صدقة
 موقوفة لله عز وجل على ذرية زيد أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الواقف
 جائز ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فاذا انقرضوا كانت للمساكين اه ونقل في الاسعاف
 في باب الواقف على الأولاد دون الأولاد ولو ذكر البطون الثلاثة ثم قال على الأقرب
 فالأقرب أو قال على ولدي ثم على ولد ولدي ثم وثم أو قال بطنا بعد بطن بدأ بأبائهم الواقف
 ولا يكون للبطن الأسفل شيء ما بقي من الأعلى أحد اه وفي فتاوى قاضيان والخلاصة
 والبرازية ما يؤيد ذلك أقول وهذا حيث لم يجعل الواقف نهيب من مات عن ولد ولده فان
 شرط ذلك أخذ الولد نصيب أبيه مع أهل طبقة أبيه كما هو ظاهر * (سئل) * من قاضي الشأم
 سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بمفرده ثم من
 بعده على أولاده الذكور دون الإناث ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده
 نظير ذلك ثم على أنساله وأعقابيه شبه ذلك على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد
 أولادهم وأولاد أولاد أولادهم وأنسالتهم وأعقابهم عن ولد أو ولد أولادهم أو ولد أولادهم
 نصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم
 وأنسالتهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد أولادهم ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن ذو
 في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف الذكور دون الإناث يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب
 إلى المتوفي الخ وبعد انقرض ذرية ولده المزبور يعود ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد
 الإناث الذكور أو يصادون الإناث والخ حكم فيهم كالحكم في أولاد ولد الواقف على الشرط
 والترتيب المعين أعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم فعلى جهة برعيتهم مات عبد الرزاق عن
 ثلاث بنات لمن أولاد ذكور فمن يعود ريع الوقف المذكور * (الجواب) * الذي ظهر لنا
 من هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فانه
 يرجع لأولاد عبد الرزاق الذكور وأما البنات فانهن خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك
 بامعان النظر وبالله سبحانه التوفيق أقول يعني أن قوله على أن الخ لو عاد إلى عبد الرزاق
 وأولاده كان ريع الوقف لبناته المذكورات دون أولادهن المذكور مع أن البنات
 خارجات في صدر كلام الواقف وهذا مخالف لما أفق به المؤلف نفسه في مسئلة رضى المتقدمة
 قبل ورقة حيث جعل المذكورنا سندا لا قول مع تصريح الواقف بأنه ليس لأولاده في الوقف
 حق مطلقا لكنه مؤيد لما قلناه هناك وانظرا انتقال الريع إلى أولاد البنات المذكورين
 دونهن كما ذكرنا عاد قوله على أن الخ إلى عبد الرزاق أيضا لأن الواقف لم يجعل للإناث
 في وقفه حظا مطلقا في جميع الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الأولى ثم قيد أيضا به فيما
 بعده بقوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيد به بعده أيضا في الشرط فلا شيء
 لبنات عبد الرزاق بعده موته نعم ينتقل لأولادهن المذكور أخذاهن قول الواقف وبعد انقرض

مطلب صيغة الوقف المرتب
 أن يقول الأقرب فالأقرب
 أو يعطف البطون بهم أو
 يقول بطنا بعد بطن

مطلب وقف على أولاده
 المذكور ثم قال على أن من
 مات منهم الخ فهل يدخل
 الإناث

ذرية ولده على من يوجد من أولاد الاناث الذكور والله تعالى أعلم (سئل) في وقف
على الذرية من شروطه أن مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي
طبقته المتناولين لريعه يقدم في ذلك الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى فمات امرأه منهم عن
غير ولد وليس في درجتها سوى أولاد ابن خالة أمهم المتناولين ولها أولاد أخذت متناولين أنزل
منها بدرجة فلن يعود نصيب المرأة المتوفاه المذكورة (الجواب) يعود نصيبها الى أولاد
ابن خالة أمهم المتناولين المرقومين اكونهم في درجتها ومن ذوي طبقتها وليس في الدرجة
غيرهم دون أولاد أختها المتناولين وان كانوا أقرب اليها عملا بما دل عليه كلام الواقف فانه
اعتبر الاقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كتبه محمد العمادي
المفتي بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته
مع قيد الاقربية وقد علم تساوي أولاد ابن خالة أمهم في القرب والدرجة يعود نصيبهم اليهم
والحالة هذه والله تعالى أعلم كتبه الفقير حامدا للعمادي المفتي بدمشق الشام (سئل)
فيما اذا شرط واقف وقف في كتاب وقفهم شروطا منها أن الوقف متصل الابنة والوسط
والانتهاء فانه داؤه على الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود نصيبه وقفا على أولاده
ثم على أولاد أولاده ثم على أنساله وأعقابهم على الفرضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا أو نسلا أو عقباً عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم
على ولده ثم على نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد
نصيبه من ذلك وقفا على من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف مات الواقفون ثم
مات جماعة من مستحق الوقف المزبور ذكورا واناثا عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم لدى قاضي القضاة بحضور ناظر الوقف
المزبور في خصوص حصته من مات عقيما على من في درجته وذوي طبقته فطلب بعضهم
توزيعها للذكر مثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالاسوية فسألهم الحاكم المتداعي
لديه أهكذا شرط الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام
السابقون في ذلك فاجابوا بانه هكذا شرط الواقفون وانه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا
الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما وقع النزاع فيه الآن وأبرزوا كتاب الوقف
فوجدناه مضافا لما ذكره من الشرط المذكور فتأملوه وعرفتم أنه ليس ثم شرط مناقض لأول
الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعلنا مضافا لا أول أو مستقلا بنفسه ليس بتابع للأول بل
هو ناظر للأول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على
أولاد أولادهم ثم ولدهم ثم لذكورهم مثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا ان من
مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد فنصيبه لمن هو معه في درجته
وذوي طبقته من أهل الوقف فقد أجابوا أولا ثم فصلوا وبه تبعه فالشرط مقدم لان الشرط
وان تأخر لفظا فهو مقدم تقدير اوليس بشرط مناقض للأول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل

مطلب يعطى الاقرب من
أهل الدرجة اذا شرطه
الواقف وان كان الابعد درجة
أقرب نسبا

ناستخايل شرط منهم الاول ومبين لطريقة توزيعه مع ملاحظة لاذ كره مثل حظ الاثنتين لاسيما
 وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل بمنزلة حصة واحدة ويمكن حله ايضا
 على أنه بمعنى مع فيستزاد الوصف المذكور للاحتفاظ بجميع ذلك فحكم الحاكم بأنه يوزع نصيب
 من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف لاذ ذكر مثل حظ
 الاثنتين وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكما وأمر شرعيين بالتماس شرعي وكتب
 بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه أقول
 وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم على الفريضة الشرعية لاذ كره
 مثل حظ الاثنتين ثم شرط أن من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فاذا مات أحدهم عقيما
 وفي درجته ذكورا وإناث يوزع نصيب المتوفى بينهم لاذ كره مثل حظ الاثنتين وان ترك
 الواقف التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم يشترط المفاضلة
 وهو قد اشترطها أولا في قسمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم ومن حصة ذلك قسمة نصيب
 المتوفى عقيما على أهل درجته فينصب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله على أن الخ
 تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في
 فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا صاحبها أنه ان زيد املاك
 عمر الاجنبي أرضا ليقفها عليه ثم على أولاده فلما سلمها عمر ووقفها على زيد ثم على أولاده
 الخمسة وعندهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما
 فنصيبه لمن في درجته ثم على أولادهم ونسلهم بطنا بعد بن فمات زيد ثم مات أحد أولاده
 الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت عقيما وفي درجتها أولاد أعمامها فاجاب شيخ الاسلام
 المذكور بأنه يحتتمل أن ينتقل نصيبها الاقرب الى الواقف وهو الرجل الاجنبي الذي جعل
 واسطة لاقطاع الوقف في حصتها عملا بقضية شرط الواقف في الاولاد ويحتتمل أن ينتقل
 لمن في درجتها وهم أولاد أعمامها تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا
 هو الاوجه لا لما مراده بل للقرينة وهي الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف
 في مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته مالم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله
 أن اشتراط انتقال نصيب المتوفى عقيما الى من في درجته انما ذكر في أولاد زيد الخمسة فقط
 ولم يصرح به في أولادهم ونسلهم لكن لما عطف أولادهم عليهم اشترى كوافي الشرط المذكور
 فصار منسجبا على الجميع تسوية بين المتعاطفين للقرينة المذكورة وهي كون التسوية بينهما
 هي الغالب وكون غرض الواقف الاتصال وعدم الاقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى
 أولادهم صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الاقرب الى الواقف عند الشافعية ففي ذلك
 ناسد لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم بما مر لا يقال يخالف ذلك ما في أواخر كتاب الوقف من
 الفتاوى الخيرية مما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين
 ورجب فزهدية على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين دون الاثنى ثم

مطالب قال على أولادى
 ثم وثم على الفريضة الشرعية
 يكون نصيب أهل الدرجة
 مقسوما كذلك لا بالسوية

قوله ملك عمر الخ انما صنع
 ذلك حيلة لان عند الشافعية
 لا يصح وقف الرجل على نفسه
 فذهب الدار لمعرو ليقفها
 على زيد وأولاده اه منه
 مطالب وقف على أولاده
 على أن من مات عقيما فلن
 في درجته ثم على أولادهم الخ

مطالب وقف على أولاده
 على الفريضة الشرعية
 ثم على أولادهم الخ فالقيد
 للاول فقط

على أولاد أولادهم أبدا ما ناسلوا ثم من بعدهم على جهة برقات الواقف ومات بنته ربيعة
عقبا ومات ولده شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على
أولاد المذكورين المستويين في الدرجة ولا يفضل الذكور إلا في شيء من القضاة
في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فبقي مطلقا وفيه يستوى الذكور والإناث
لأنه يقول إن اشتراط التفاضل في مسئلتنا المارة مذكور في أولاد الواقف وأولادهم ونسلهم
فينسحب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان نصيب من مات عقبا أذهو عن شملهم
الشرط كما ترى به بخلاف ما في الخيرية فإن الشرط لم يذكر إلا في أولاد الواقف فقط ثم أطلق
في أولادهم والأصل في باب الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل ولم يشترطه
فلا يعدل عن الأصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الأصل حتى يستوى بين المتعاقبين
فتأمل وقد أفتى بنقل ما في الخيرية شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم الغزي الساتحاني واستشهد
بما في الخيرية ثم أعلم أن في مسئلة الخيرية تنبيهها على فائدة سنية وهي أن قول الواقفين على
الفريضة الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين في غير هذا
الموضع أيضا وأفتى به أيضا الشيخ اسماعيل كاهوم مسطور في فتاواه وكذلك شيخ مشايخنا
الساتحاني وكذا أحد المؤلفين عبد الرحمن أفندي كما سنبه عليه في عمله وكذا أفتى به غيرهم
من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحمد السلي الخنفي والعلامة التبراشي والإمام
البلقيني الشافعي والشهاب أحمد الرمي الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين
الناس الذي لا يكادون يفهمون غيره ولذا رد فون هذا اللفظ في أكثر المواضع بقولهم لا ذكر
مثل حظ الاثنين تصريحاً بمعناه المراد ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضا ولكان
الصواب أن يرد فونهم بقولهم سوية بين الذكر والإناث مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسمع أصلا بل
المتعارف أن القسمة الشرعية معناه المفاضلة بين الذكر والإناث سواء صرح بعدها بأنها
لأن ذكر مثل حظ الاثنين أولا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلا عن الخواص وقد قال
في الأشباه والنظائر في قاعدة العادة بحكمة تقلا عن وقف فتح القدير أن ألفاظ الواقفين تبني
على عرفهم اهـ فافتي به ابن المنقار وألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر
وان تبعه من أهل عصره بعض الأخيار وأقره في الدر المختار وقد أوضحت ذلك في رسالة مهمة
تليق مطالعتها الكل ذي همة فإن فيها من الكشف عن هذه المذلة ما نرجع عن الفوائد غمة
وهه والله تعالى الحمد (سئل) فيما إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده
على أولاده الثلاثة محمد ومحمود ومحموظ وعلى من سيحدث له من الأولاد الذكور سوية بينهم
ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جاريا عليه على أولاده الذكور والإناث بينهم على الفريضة
الشرعية للذكر مثل حظ الاثنين مدة حياته الإناث ومن مات من الإناث عادما كان جاريا
عليها من ذلك على أخوتها وأخوتها دون أولادها ثم على أولاد أولادها كذلك ثم على أنسالة
وأعقابهم وذرياتهم نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من

مطلب الأصل في باب
الوقف القسمة بالسوية إلا
إذا اشترط التفاضل
مطلب قولهم على الفريضة
الشرعية معناه المفاضلة
لا القسمة بالسوية

مطلب ألفاظ الواقفين
تبني على عرفهم

مطلب وقف على الذكور
ثم قال على أن من مات منهم
عن ولد الخ دخل الإناث

ذلك الى ولده أو الاسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود
نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب
فالأقرب منهم الى المتوفى الخ فمات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد
ذكور وإناث ثم مات الذكور والإناث عن أولاد وذرية ذكور وإناث فدخل أولاد
الإناث مع أولاد الذكور في هذا الوقف بمقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجمعين الخ
أولاد يدخلون بنو النساء الجواب بما يظهر لكم من الصواب * (الجواب) * الحمد لله تعالى
مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الإناث يدخلون لأن الواقف عم آخر فقال على
أن من مات منهم أجمعين لماذا ذكره الفقهاء رحمه الله تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين
متنافيتين فإن أمكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجب المصير اليه فإن لم يمكن يحمل
بالتأخر منهما ويكون ناسخا للأول وقالوا أيضا إذا تعارض عبارتان في كلام الواقف أحدهما
تقتضى حرمان بعض الموقوف عليهم والآخر يقتضى عدمه فالأقرب الى مقاصد الواقفين
أنهم لا يقصدون حرمان أحد من ذرية فقير ترجح الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد
الواقفين غالبا فكان الواقف يرجع عن الشرط الأول لما لم منه حرمان بعض ذرية فعم بقوله
على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولاد في كلامه على أولاد الظهور دون أولاد الباطون
ثم عم بقوله على أن من مات منهم وأكذلك بقوله أجمعين فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون
بالتأخر كما صرحوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن حمل الثاني على الأول لأن
الضمير في قوله منهم راجع الى ما تقدم ذكره بقوله أجمعين والمتقدم الذكور وإناث الذكور
فيرجع الامر اليهن أيضا فيدخل في ذلك أولادهن وإن أرجعنا الضمير الى الذكور فقط
فتمحى الكلامين فيحتاج الى شيء يدل عليه وليس هنا شيء يدل عليه من الجملة الثانية فبقى
شرطان متناقضان فيعمل بالتأخر منهما وهو داخل أولاد الذكور والإناث جميعا كما دل عليه
قوله أجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الخاتوني رحمه الله تعالى في بعض فتاويه بقوله
وأما ان نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد الباطون ثم عمهم بالذرية فيعمل به
أيضاً لانه متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه ويشهد لما
ذكرنا ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي
لصلي ما داموا أحياء يجرى ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها الى غيرهم حتى يتقرضوا فإذا
اتقرضوا تكون الغلة لولد ولدي وأولادهم ونسأهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين
وكما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولده ولده أبدا
ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا الى اصل الوقف
وبما يجره كان الوقف جائزا وتصرف غلته كما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصليب
ينقل نصيبه الى ولده على ما شرطه ثانيا من أنه قاله الى ولد ولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم
شيء منها الخ لكونه متأخرا ففسرا اه ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده

مطلب اذا أمكن الجمع
بين المتنافيين وجب والاعمال
بالتأخر

مطلب يقدم ما يقتضى
الاعطاء على ما يقتضى
الحرمان لأن الحرمان ليس
من مقاصد الواقفين غالبا
مطلب العمل بالتأخر من
الشروط

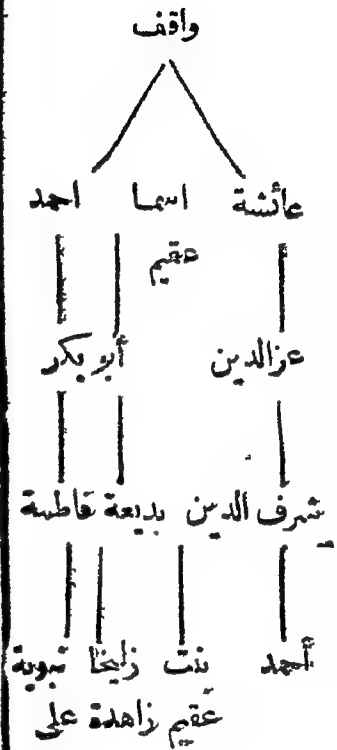
مطلب العام قطعي يعارض
الخاص عندنا

وهذا ما ظهر لنا الآن عما ذكر في السؤال من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق
 للصواب (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهل شروطاً منها أن من مات من أولاده
 وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد فيه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد وله
 ولا نسل ولا عقب عادة فيه أن هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب
 فالأقرب إلى المتوفى ثم مات منهم رجل عقيم والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته وعاد
 نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الأصلي والآل إلى ما بشرط
 الواقف فقام أولاد ابن الخالة بعارضون البنيتين في نصيب الرجل المتوفى المزبور الآل
 لأمهما زاعمين أنه ينتقل إليهم بموته فهل لا ينتقل إليهم ولا عبرة برعهم (الجواب) نعم
 أقول مقتضاه أنه لا ينتقل إليهم شيء أصلاً من النصيب الآل عن الرجل إلى بنت خالته بعد
 موته وإن كان أولاد ابن الخالة مساوين لها في البنيتين في الدرجة وفي الأقربة إلى الرجل
 المنتقل عنه ذلك النصيب لأن ما آل عنه إلى بنت خالته صار يسبى نصيباً وينتقل مع نصيبها
 الأصلي إلى بنتها ويشكل انتقال ما آل إليها إلى بنتها بما في شرح الأشباه للبيري حيث قال
 في القاعدة التاسعة مانعه وهاهنا دقيقة أخرى وهي أن النصيب المنتقل يشترط فيه أن
 يكون المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الواقف الأول حتى لو مات الابن المنتقل إليه نصيب
 أبيه لا ينتقل هذا النصيب إلى ابنته لأنه ليس بنصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو
 الذي استحقه أبوه من الوقف بنفسه فتملكه فقد جعله الكثير من أهل العصر اهـ لكن فيه
 نظر فإن غالب الانصباء في الأوقاف المشروط فيها انتقال نصيب من مات إلى ولده ثم إلى ولده
 ولده إما أن يكون بطريق الانتقال من الأب إلى ابنته ثم منه إلى ابن ابنته وهكذا ما لم تقض
 القسمة بانقراض كل طبقة على أعلى ما يأتي بيانه ومثله الانتقال إلى أهل الدرجة ولم أر من قبل
 كذلك بالنصيب الأصلي إلى ما قبله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت
 المضمون بشرط واقفه في كتاب وقفه شروطاً منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد
 ولا ولد وله ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المتوفى من ذلك إلى من هو معه في درجته
 وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب ومات رجل من المستحقين فيه
 عن غير ولد ولا ولد وله ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه إلى زيد الذي هو أقرب من يساويه
 في درجته وضم زيد ذلك إلى نصيبه الذي كان تلقاه عن أصوله فهل إذا مات زيد أيضاً عن غير
 ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه به يكونه أقرب درجة لمن يرثه
 في أقرب درجة من الميت الأول عملاً بقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب
 ويكون نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لأقرب من يساويه في درجته أو يصحكون نصيبه
 مع الأقرب من يساويه في درجته أفقونا ما جاوز من الجواب لا يكون لأقرب من يساوي زيداً
 في درجته إلا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله وأما النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب درجة من
 الميت الأول فيكون أن هو أقرب إليه درجة بعد زيد عملاً بقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب

مطلب هل ينتقل إلى الابن
 نصيب أبيه الأصلي والآل
 إلى الأب أو النصيب الأصلي
 فقط

اليه فالاقرب فحيث مات زيد انتقل ذلك النصيب لمن هو اقرب من الميت الاول بعده لانا
لوجعنا له لا قرب من يساوي زيد في درجته لزم الغناء قول الواقف فالاقرب ونص الواقف
كنص الشارع قال أبو بكر الخصاصي رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على
قربائه الاقرب فالاقرب ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على قربائه
الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على المساكن فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها
لا قرب قرابة منه واحدا كان أقربهم أو أكثرهم من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين
كانوا أقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم اه وقال أيضا في الباب المذكور فان قال أرضي
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على فقراء قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم فالاقرب قال
الوقف جائز فاذا جاءت الغلة أعطى أقربهم الى الواقف فان مات أقربهم وهو الذي كان يأخذ
الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب وأعطى الغلة لأقربهم بعد الاول اه والله سبحانه
العليم وكتبه محمد المفتي في طرابلس الشام عني عنه وأقول وفي هذا نظر ظاهر وما استدلل به
من كلام الامام الخصاصي لا يفيد مدعاه بيان ذلك أن من استحق شيئا من ريع الوقف بشرط
الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه من جهة اصوله أو آل اليه من أهل درجته
فجميع ما استحقه زيد المذكور وما آل اليه يسمى نصيبه وجاريا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد
عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى المتوفي الاول عملا بقول الواقف عاد
ما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد ثم له قول الواقف من مات عن غير ولد لان
كلمة من عامة والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عائد على كلمة من العامة
فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى أول متوفي والا لزم
اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفي الاول بأن ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم
الاقرب الى آخر الدهر ويلغي فيمن سواء وأيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفي الاول وانتقل
ما كان جاريا عليه الى زيد لكونه أقرب اليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى ولده نصيبه
المذكور بل ينظر الى من يلي زيد في القرب الى المتوفي الاول وفي ذلك الغناء قول الواقف من
مات عن ولد نصيبه لولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفي الاول ممنوع فانه لما مات
لم يبق له نصيب في الوقف وإنما صار ذلك نصيب زيد فيؤول الى ولده على ما شرط الواقف
والحاصل أن الموقوف اليه في مسئلتنا بالنسبة الى الاقربة ليس شخصا واحدا بل متعدد وهو
كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب فالاقرب أنه ينظر أولا
الى الاقرب اليه كالاخ الشقيق مثلا فان وجدته قلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى الاخ لابل
وهكذا وأما ما نقله عن الامام الخصاصي فالموقوف فيه الاقربة الى شخص واحد وهو الواقف
فكلما مات من هو أقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف وهكذا
كالوكان للواقف اخ وعيم وابن عيم فحكم ببيع الوقف أولا للاخ ثم العيم ثم لابن العيم ولا ينظر الى
الاقرب للاخ المتوفي لان الواقف شرط الاقربة اليه لا الى المتوفي كافي مسئلتنا حتى ننظر كما

مات أحد إلى الأقرب إليه فظهر أن بين المسئلتين بوابعدا وما قررتاه أيضا اندفع ما قدمناه
 من البيرى ولم نرمز على ذلك من أصحاب الافتاء ولا رأينا له شيئا يعضده أصلا بل نراه
 ينظرون إلى ما في يد المتوفى مما انتقل إليه عن أصوله وأول إليه عن أهل درجته فيعطونه لولده
 أو لأهل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر إلى الأذهان ويقصده الواقفون فمن
 أطلع على نقل صريح مخالف لذلك فليثبت هنا بوله الجبر والشواب والله أعلم بالصواب
 (سئل) فيما إذا أنشأ رجل وقفا على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة
 وأسماء والشهابي أحد الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكورين في سواه ثم من بعدهم
 على أولاد الذكور ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنسائهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم
 أولاد الذكور على أولاد الإناث فإذا انقرض أولاد الذكور بأجمعهم عاد ما كان جاريا عليهم
 من ذلك على من يوجد من أولاد الإناث من الذكور منهم والإناث على الفريضة الشرعية
 على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأنسائهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو من سفل عاد ما كان
 جاريا عليه من ذلك على ولد ثم ولد ولد ثم نسله ثم عقبه ببناتهم على الفريضة الشرعية ومن
 مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا عليه من ذلك
 على من معه في درجته وذوى طبقته يقدم الأقرب منهم فالأقرب إلى المتوفى ثم على جهة بر
 متصلة ومات الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم مات أسماء ولم تعقب ثم مات أحد
 عن ابنه أبي بكر ومات عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فيهما بالسوية ثم مات
 أبو بكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم مات فاطمة عن
 بنتين زليخا ونبوية ومات بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحد
 ومات زليخا عن بنتها زاهدة ومات نبوية عن ابنها علي فهل يختص أحد بن شرف الدين
 بالوقف لكونه ذكرا من ذكور لا بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا بإشارته
 في ذلك أحد من ولدي زليخا ونبوية لكونهما ولدي إناث من إناث وهل يكون الضمير المحرور
 المتصل في قول الواقف في الشرط الأخير المتعلق بأولاد الإناث على أنه من مات منهم راجعا
 إلى أولاد الإناث لكونهم أقرب مذكور ويستلزم إجماعه إليهم أعمال جميع كلام الواقف
 في شرطه الذي هو أولى من الإجمال أولا (الجواب) الحمد لله المأمور بإحققها بالحق
 حصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف الصنف الأول
 الأول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالإتي من غير مزية وهم أولاده الثلاثة المذكورون
 ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعز الدين الصنف الثاني يكون
 الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الإناث وهم أولاد أبي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون
 على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنسائهم ثم على أعقابهم مثل ذلك
 يقدم في الجميع أولاد الذكور على أولاد الإناث بمعنى أنه لا يستحق منهم إلا من كان أبوه من
 ذرية الواقف ولا يستحق معه من كان أبوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف الصنف الثالث



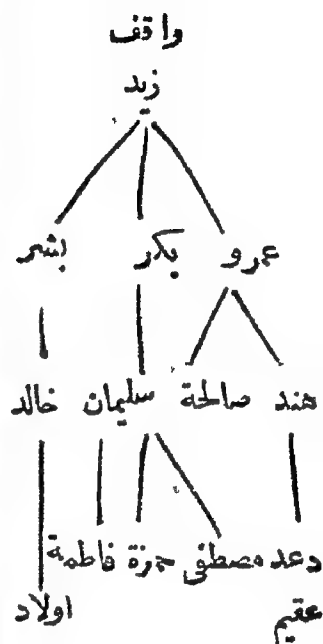
يكون الوقف بين ذكورهم وأنثاهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من أولاد الإناث
بعد انقراض أولاد الذكور ثم ذكورية شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم
الحق ومقتضى ذلك أن أحمد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوية لأن
الجميع الآن من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من
ذرية الواقف وهذا صادق على أحمد بن شرف الدين فقط وأنه لا يستحق معه من كانت أمه
من ذرية الواقف وأبوه أجنبيًا وذلك صادق على ولدي زليخا ونبوية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر
منه انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والشروع في شروط الصنف الثالث من قوله على أنه من
مات منهم الحق لأنه راجع إلى الثالث كما ذكرنا أولًا وهم من يوجد من أولاد الإناث بعد
انقراض أولاد الذكور لأنهم المتحدث عنهم وهم أقرب مذكورواً منظم جميع الشروط في سلك
الصحة والسداد ولا يلزم أن تكون الشروط السابقة لغوا خالياً عن المراد ولا شك أن أعمال
الكلام هما أمكن أولى من أعماله كما هو مقتضى شرائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص
الشارع قال ذلك وكتبه الفقير إلى لطف ربه الحق عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفى أقول قد
جعل الصنف الثالث مقابلاً للصنف الأول من حيث القسمة فذكر في الأول أنهم بالسوية
وفي الثالث على الفريضة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة
بالسوية لما كان بينهم ما فرق وكان الظاهر أن يقول بدله بالسوية فدل على تغيرها وعلى أن
الفريضة الشرعية معناها المفاضلة كما نبهنا عليه قبل ذلك (سئل) فيما إذا وقف زيد
عقاره على نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته مرتباً بين الطبقات يتم على الفريضة
الشرعية على أنه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل
منه عادماً كان جاريًا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف
يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف ثم مات
رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته أحد من أهل الوقف وله
في الدرجة السفلى أولاد أخت ثلاثة ذكور وثلاث إناث وإنا أخ انسان والسكلى لابوين
أيس له أقرب منهم فهل يعود نصيبه إليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه إليهم والحالة هذه
في شرح المنهاج للرملى في شرح قوله وإن مصرفه أقرب الناس رجلاً إلا أن أقدم وجوباً ابن
بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفق به العراقي أن المراد بما في كتب الأوقاف ثم الأقرب
إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الأثر والعصوبة فلا ترجحهما
في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما
مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خيرية من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن
تكون الغلبة لبنت البنت لأنها أقرب إليه منه لادلائها بواسطة وأدلائه بواسطة وابن كان
الميراث له دونها لأن الوقف ليس من قبيل الميراث ولو قال على أقرب قرابة متى وكان له أبوان
وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف إذا لا يقال لهم قرابة أسعاف من فصل الوقف على قرابته

مطلب في الأقرب فالأقرب
إلى المتوفى

مطلب المراد بالأقرب
قرب الدرجة والرحم لأقرب
الأثر والعصوبة

مطلب لا يدخل الوالدان
والولد في قوله على أقرب
قرابة في

وأقرب الناس في مسئلتنا أولاد أخت وإبنا أخ والكل لا يوين ليس له أقرب منهم فيعود
اليهم بالسوية لأنك قد علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة في الدرجة
والرحم هم سواء مع أن الارث لا يبنى الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله أعلم أقول
لكن اذا فقد الدرجة ففي بقاء اعتبار شرط الاقربية كلام ستعرفه بعد أوراق ***(سئل)***
في وقف مرتب بين الطبقات بنم من شروطه أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد
ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ربيع الوقف الى من هو معه في درجته وذري
طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفي ومات الآن امرأ من المستحقين
عقبها وفي درجتها جماعة منهم رجل يدعى مصطفى بن سليمان وابن صالحة وله اتصال من جهةها
الى الواقف وهو ابن خالة المرأة المزبورة وابن عم امها والرجل اخوان هما حرة وفاطمة مع
بقية أهل الدرجة هم أولاد أولادهم امها فلن يود نصيب المرأة المزبورة ***(الجواب)***
يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها وأقرب الموجودين اليها
كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب كما به العلم المرحوم أجاب كتبه الفقير
حامد العمادى المفتى بدمشق الشام عفي عنه فلو كان له أخوان أو اختان أحدهما لابويه
والآخر لابيه يبدأ بن لابويه ثم بن لابيه وحكم أولادها كحكمها اسعاف من فصل في بيان
الاقرب من قرأته وتعامه فيه أقول هذا هو المشهور المعول به من ترجيح الاقرب على غيره
من أهل الدرجة حيث شرطه الواقف كما هنا وبذلك أفتى في الخيرية وعليه فما وقع في الخيرية
أيضاً في محل آخر من كتاب الوقف حيث شرك بين جميع أهل الدرجة فالظاهر أنه ذهب
منه عن اشتراط الاقربية الواقع في سؤاله والالزم الغاء شرط الواقف فتنبه ثم رأيت في أنفع
الوسائل للامام الطرسوسى أن أبا يوسف لم يعتبر لفظ أقرب في التقديم بل سوى بينه وبين
الابعد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الاخ الشقيق والاخ لاب في وقف اشترط
فيه الاقرب فالأقرب ثم قال وكان فاضى القضاة تقي الدين الشافعى السبكي قد تحدث معي
وقال هذا الحكم غير صحيح وطالب نقضه فوافقت عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو وجه
عندك في مذهب الشافعى وأحمد وفي الجملة فإنه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صيغة أفعل بلا
دليل والغاء مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصاً ***(سئل)*** فيما
اذا وقف رجل وقفاً على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على اولادها وأولاد اولادها المذكور
دون الاناث ثم ثم الخ فمات الواقف وبنته فاطمة وانقرضت اولادها ولها اولاد اولاد فهل
يكون لفظ المذكور قيد الاولاد اولاد فاطمة فيدخل الذكور منهم سواء أدلى بذكراً أو بانثى
أو يكون قيد الاولاد فاطمة وأولادها فلا يدخل من أولاد اولادها من يدرى بانثى
(الجواب) اعلم أن القيد المذكور اعني به لفظ الذكور قيد للضاف فيدخل جميع
الذكور سواء أدلى بذكراً أو بانثى كتبه الفقير ابراهيم المفتى بدمشق المحروسة عفي عنه طاب
الجناب وطابق الصواب كتبه الفقير محب الدين عفي عنه ما أفاده العلامة اعلاه والحق



مطلب لفظ المذكور قيد
للمضاف

به رفيق الله كتبه أحمد بن يونس الفيساوي الشافعي اقول افتى العلامة ابن نجيم بخلاف هذا
حيث قال في الاشباه والنظائر من الوقف وقت حادثه وقف على اولاده ثم على اولاد
اولادهم ثم من بعدهم على اولاد الامير فلان ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقضى اولاد
الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور قيد لآباء والابناء حتى لا يستحق انثى واولد
انثى ام هو قيد في الابناء دون الآباء حتى يستحق الذكور ولومن اولاد الاناث أم هو قيد
في الآباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى فاجبت بانه قيد في الآباء دون
الابناء لان الامل كون الوصف بعدمه عاطفين لاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله
تعالى من نسائكم الا التي دخلتم بين بعد قوله تعالى وربائبكم وآهات نسائكم ولان الظاهر ان
مقصوده حرمان اولاد البنات لسكونهم ينسبون الى آباءهم ذكورا كانوا أو إناثا وتخصيص
اولاد الانشاء ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه بقرينة قوله بعده فاذا انقضى اولاد الذكور
ولم يقل انشاء الذكور ولا ابناء الاولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيدا في الآباء
والابناء وواقفه بعض الحنفية فرأيت الامام الاسنوي في التمهيد نقل أن الوصف بعد الجمل
يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وأن محل كلام الشافعية فيما اذا
كان العطف بالواو وأما ثم فيعود الى الاخير اتفاقا اه ما في الاشباه والنظائر وحاصله انه
جعل الوصف المذكور قيد للمضاف اليه في قول الواقف اولاد اولادهم فيدخل فيه جميع
الذكور والاناث من اولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف الى الاخير قال المحقق ابن الهمام
في التحرير انه الاوجه والحاصل أن لفظ الذكور يحتمل أن يكون قيد للمضاف فقط
أو للمضاف اليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كما علم من صدر عبارة الاشباه
والاقل أفتى به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفتى به صاحب
الاشباه ولم يقول احد منهم على كونه قيد لكل من المتضايقين وقدمشي عليه العلامة ابن
عمر في فتاواه ونقله عن الولي ابى زرعة عملا بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات المذكورة بعد
جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص
بالاخير بلا فرق بين العطف بالواو و ثم وتقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضا
اسكن هذه القاعدة انما يظهر جريانها في المتعاطفين دون المتضايقين وقد اختلف كلام
علمائنا في مسألة الوصف بالذكورة هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه
أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيد للمضاف اليه فقط فلم اره لغير صاحب الاشباه فني أنفع
الوسائل عن وقف هلال البصري مانسه قال قلت رأيت ان قال على ولدي وولد ولدي
الذكور قال نهى لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قلت والذكور من ولد البنين والبنات سواء
قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الفقراء أنى أعطى من كان فقيرا
من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور والفقراء واحد اه فقد جعله قيدا

مطلب فيما أجاب به صاحب
الاشباه من جعله الذكور
قيدا في الآباء يعني المضاف
اليه

مطلب الاوجه عود
الوصف الى الاخير

للمضاف المعطوف وكذلك جعله قيداً للمعطوف عليه حيث خصه بذكر أولاده لمصلحة
وبذكر أولاده ولو كانوا أولاداً بنات ولو جعله قيداً للمضاف اليه كما في الاشياء لمكان
لذلك كور والاثان من أولاد الذكور وما قيل ان هذا لا ينافي ما في الاشياء لانه مبني على
رواية دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر لان قول
هلال فبني لمن كان ذكراً من ولده وولد وولد صريح في كونه جعله قيداً للمضاف المعطوف
والمعطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذكور من ولد البنين والبنات
سواء فعدم دخول اولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذكور يبق قيداً
للمضاف في عبارة هلال كما لا يخفى على ذوي السكال وفي الاسعاف ولو قال على ولدي وولد
ولدي الاثان يكون الاثان من ولده دون ذكورهم والاثان من ولده الذكور والاثان وهم
فيه سواء اهـ فهو صريح أيضاً في أنه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح
أيضاً في أنه قيد للمعطوف عليه أيضاً ونقل المؤلف عن جواهر الفتاوى رجل وقف عقاراً
وجعل ولاته الى نفسه مادام حيا ثم الى ولده ولده فلان ما عاش ثم من بعده الى الاعز الارشد
من أولاده فانها منصرفة الى الابن دون الواقف لان الكناية تنصرف الى اقرب المكنيات
بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احداها اذا وقف على زيد وعمر ونسبه ان الماء تنصرف
الى عمر ونسبه وكذلك اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور ان الذكور راجعة
الى ولد الولد دون ولد الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقفت على بن زيد وعمر
انه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه اقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي
الامة الخطيب باصفهان وقال الماء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول اهـ فهذا
صريح في أنه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه فقرر أنه في جعل
الوصف قيداً للمتعلقين معا أو للمعطوف فقط خلاف مشي على الاول هلال وصاحب
الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما مر وبظاهر
لي أن الوجه الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى أنه لا يستحق أحد منهم
من ريع الوقف الا اذا كانوا ذكوراً وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والقروع بان الشرط
اذا تعقب جملة ما طرفة متصلاً فهو الكحل بخلاف الاستثناء فهو لاخيراً وكذا الضمير
في الصحيح كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وعمر ونسبه وبها صرح الخصاف أيضاً وأما
جعل الوصف قيداً للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشياء فلم أره لغيره والقول بان الوصف
للاخير من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف
اليه الحقيقي انما يؤثر به لتعريف أو التخصيص لادانته بخلاف المعطوف فانه مقصود بذاته
كالمضاف نعم قول الاشياء ولان الظاهر الخ قرينة تدل على أنه قيد للمضاف اليه فكان
الاولى له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه انما هو عند الخلق عن القرينة العقلية
أو الحسالية فحيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف أو الضمير أو الاستثناء أو نحوه

مطلب الكناية تنصرف
الى اقرب المكنيات وعليه
ثلاث مسائل

للتعاطفين أو المتضايقين أو لواحد من كل منهما اتبعت كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا المحل
فانه مهم ولم أر من اعتنى بتحريره من علمائنا والله أعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير
في مسئلة الاستثناء حيث ذكر أنه لا خير إلا للدليل ومن ذلك ما في الخيرية حيث سئل عن
وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولادهم المذكور
الى أن قال فاذا انقرض المذكور فعلى اولاده الاثنا واولادهم ثم حدث للواقف ولد
اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فعلى المذكور فعلى المذكور فعلى المذكور فعلى المذكور فعلى المذكور
الى حسن لانه أقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف فيدخل محمد
فاجاب بمقتى الخفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقف ولا يتوهم
رجوعه الى ولده حسن من له نوع المسام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى
الواقف مما لا يشك ذو فهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد قرر
في شروط الواقفين أنه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا ارجعنا
الضمير الى حسن لم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات رفيه غايه البعد
ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا الغايه ظهوره غنى عن الاستدلال له
اه فقد ارجع الضمير الى غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك أيضا ما في فتاوى الشيخ اسماعيل
فمن وقف على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه خضر ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم
على اولاد اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه يستوى فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى
فاذا انقرضوا فعلى جهة برهنة صلة فبات خضر عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنها محمد
ثم مات محمد عن اولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولدها أحمد
وبكرى ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكرى عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها
فخرى فهل لفخرى بنت عائشة وفلانة بنت بكرى شي مع سليمان أم لا أجاوب بكون الوقف
وقف ترتيب ما دام أحدهم من اولاد اولاد اولاد خضر موجودا وسليمان المرقوم من اولاد
اولاد اولاد خضر فيختص بغلة الوقف عملا به ولا استحقاق لفخرى بنت عائشة ولا لفلانة
بنت بكرى لكونهما في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يستوى فيه الذكر والانثى والطبقة
العليا والسفلى قيد لا خير الذي هو درجة النسل والعقب والقيد وصفا كان أو حالا أو غيرهما
اذا وقع في حيز اللطف بهم المقيمة لترتيب الطبقات كان لا خير كما ذكره العلامة ابن نجيم
في الاشياء وغيره وبهذا يندفع التعارض بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين
التعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد أجاوب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال
العلامة الشيخ محمد التاجي البعلبي كما رأيته في فتاواه فهذا أيضا فيه بيان المراد بالقرينة وهي
عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يجعلوا قوله يستوى فيه الذكر والانثى والطبقة
العليا والسفلى ناسخا لترتيب المستفاد من ثم يجعلها لترتيب في الذكر فقط دون الترتيب
في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا الى جميع ما تقدمه فيكون ربيع الوقف بين سليمان

مطلب الضمير في قوله على
ولده وعلى من سيحدث له
للاواقف لا للولد

مطلب اذا كان اللفظ محتملان
يجب تعيين أحدهما بالغرض

واقف

خضر

مؤمنة

محمد

سليمان مؤمنة عائشة

أحمد بكرى فخرى
عقيم فلانة

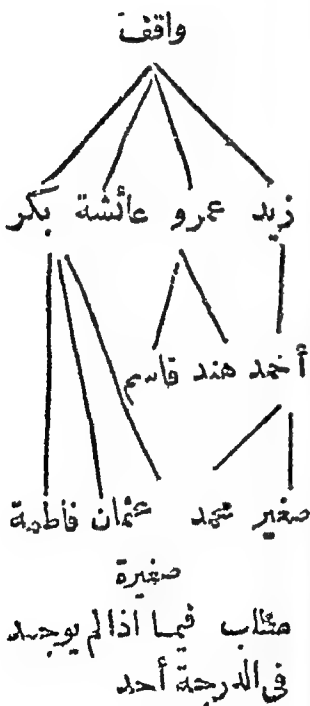
وقضى بنت عائشة وولادة بنت بكرى وبربعة مائة من أمه إذا كان في كلام الواقف
 مائة قضى حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضى إعطاءه ترجع الثاني لأن الحرمان ليس من
 مقاصد الواقفين وقال الامام الخفاف في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الامر من جميعا فلم أعلمت
 الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال قضى غلة هذه
 الصدقة على ولدى لصلى فاذا انقرضوا كانت للساكنين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف
 وكل ما حدث الموت على أحد من ولدى لصلى ردة نصيبه على ولده وولده ولده وتسليمه أبدا إلى
 أرذ نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد له ولده عليهم ولا أجعله للساكنين الا بعد انقراض
 آخرهم اهـ وكذا يقال هنا ان الشرط الاخير يفسر عن مراده ثم انها ليست لترتيب الطبقات
 وكون القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد يتعين اربعه للنسل
 لانه لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لنا كيد المراد لانا نقول
 ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلا متعاطفة بتم المقيدة
 لا ترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيها بتم
 مقعدا على الخامس والسادس على السادس وهكذا إلى انقراض النسل والعقب وان لم
 يصرح الواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الخاتمة ونصه
 ذكره لال في وقفه اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم
 الاقرب والا بعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على
 ولدى ثم من بعدهم على ولد ولدى أو يقول بطنا بعد بطن فحينئذ يدعى ما يدعى الواقف له زاد
 في الاسعاف ولا يكون للبطن الا سفلى شئ ما بقي من البطن الا على أحد وهو هكذا الحكم
 في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اهـ فهذا صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر
 البطون الثلاثة دخل من بعدهم أيضا وبشرك في غلة الوقف الطبقة العليا ومن دونهها الا
 اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة بتم أو قال بطنا بعد بطن ففي كل من
 هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبة تقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا
 إلى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر
 عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجرم بذلك وأطلب نقله الى أن ظفرت بعبارة
 الخاتمة المذكورة والله تعالى المجد ثم رأيت التصريح به في صورة فتوى منقولة عن خط الشيخ
 الاسلام محمد أفندي السكواكي مفتي حاب الشهاب حيث قال والنسل في كلام الواقف
 معطوف بكلمة ثم الترتيبية فكان الترتيب ناسنا إلى آخر البطون اهـ فاعتنم هذه الفائدة ثم
 بعد كتابي لهذا المجل رأيت بهامش الخيرية بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي صورة فتوى من
 الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة بتم وعطف النسل بتم أيضا مع اشتراط
 استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها الشيخ خير الدين بأنه رجع الواقف عن الترتيب بقوله
 يستوى الخ فهذا عين ما قلناه والله المجد والمثني (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه

مطلب انما يعمل بالشرط
 الاخير لانه يفسر عن المراد

مطلب اذا عطف البطون
 الثلاثة بتم كان الوقف
 جرتبداثما

مطلب وقف على أولاده
وسماهم ثم على أولادهم
فن مات منهم صرف نصيبه
للفقراء

مطلب في الفرق بين ما إذا
وقف على أولاده ولم يسهمهم
وبين ما إذا ساهمهم وعدهم



ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و إبراهيم ومصطفى وإسماعيل وفاطمة وعائشة ثم
من بعدهم على أنفسهم وأولادهم وذريتهم وبعد الاقراض فعلى الحر من الشريفة من مكة
والمدينة المنورة وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات
إسماعيل عن أولاد ثم مات عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل فقراء فهل
يصرف نصيب المتوفين اليهم جميعا (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء وإذا انقضى جميع
أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم أقول هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف
نصيب من مات الى الفقراء ما دام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الحاشية
رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال دلال يصرف الوقف الى
الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على
فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف
المسألة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقي أولاده وههنا وقف
على كل واحد وجعل آخره للفقراء فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) (سئل)
في وقف مرتب بنين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه
لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه فنصيبه
لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذوات الأقرب فالأقرب الى المتوفى
زيادة عما يده ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير من أولاد
أولاد الواقف ولده استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته جده لا يورثه من أولاد الواقف وبنت
الواقف وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متناولون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها
استحقاق في الوقف آل اليها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران
وعمها وعمتها ولدا ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن
الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب
المستفاد من لفظه ثم حيث لم ينص الواقف على ما يبطل حكمه في نصيب من مات من أهل
الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجته أحد من أهل الوقف دون خال الصغير
ودون عم الصغير وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولا (الجواب) الحمد لله نعم
ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما
أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظه ثم دون خال الصغير ودون
عم الصغير وعمتها المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف ككتبه الفقير
عماد الدين عني عنه الحمد لله وحده من عمه السكون أسمة التوفيق والعون جوابي كما أجاب به
شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلومه العباد إذا وجه لا تنقل ما كان لها للخال وانعم
والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وبموتها لا عن أحد من طبقة ما رجع استحقاقهما لما أصله
الواقف ورتبه والله سبحانه أعلم ككتبه الفقير خير الدين ابن أحمد الحنفى الأزهرى حامدا

مصلحة امسلا أقول هذه الحادثة بعينها ألف فيها العلامة الشريفة لى رسالته المسماة بالاجتنام
 بأحكام الافحام ونسب السام ورد فيها على مفتى الشام والظاهر أنه عماد الدين المذكور
 لأن الترتيب يتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باشتراط صرفه للأقرب فالأقرب
 من أهل درجته وسيأتي عام الكلام على ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد ونفعه على
 نفسه أيام حياته ثم من بعده وفاته على أولاد ابنه فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى
 ونور الدين ومنصور وسوية بينهم أرباعا ثم من بعدهم على أولادهم المذكور دون الاناث ثم على
 أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسالمهم وأعقابهم شبه ذلك المذكور
 دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن ولد انتقل
 نصيبه من ذاك لولده ثم لاسفل منه المذكور دون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو
 معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل
 ذلك على الشرط والترتيب المعين أعلاه فإذا انقرضت أولاد المذكور ولم يبق لهم نسل
 ولا عقب عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم
 في أولاد المذكور ثم على جهة بر لا تنقطع فانقرض الاثنا أولاد المذكور والموجود الا أن من
 أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور وسوية بينهم
 أم للذكور والاناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد المذكور أن يعطى
 المذكور دون الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد المذكور يعود الوقف
 المذكور للذكور وسوية بينهم دون الاناث علا بشرطه المذكور والله أعلم أقول رأيت
 في هذا المحل على الماشي بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزالي السامحاني رحمه الله تعالى
 ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث
 وأولادهم وذرياتهم وأيضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل أو أخواته مع عموم لفظه فضلا
 عن صريحه نعم يحل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور على قوله سوية وعلى الترتيب
 وعلى رد نصيب من مات وقد صرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح مخصوصا انتهى وما صله
 أن الحكم في قول الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عمومه وقد وقع في نظير هذه المسئلة
 اضطراب في الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على
 ولده لصا به البرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسالة
 وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
 ويشارك فيه الاثنان فافوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا
 شرعيا على من يوجد من أخوته لانيه ذكورا كانوا أو اناثا بينهم على الفريضة الشرعية على
 الحكم المين أعلاه فإذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على الراوية العلانية الى أن قال ثم مات
 الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم أخوة لأب فتناولوا الوقف

مطالب وقف على أولاده
 ثم على أولادهم وبعد انقراضهم
 على أولاد الاناث والحكم
 فيهم كالحكم في أولاد المذكور

قوله كيف يعطى الفرع الخ
 أي لو خصص بالذكور من
 أولاد الاناث يلزم عليه أنه
 لو وجدت امرأة لها ابن
 وبنت أن يعطى الابن فقط
 دون أصليه أي أمه ودون اخته
 وهو بعيد اه منه

ثم انقروا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد فهل ينقل الرقبة الى الزاوية المزبورة بانقراض
 اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحدهم من أولادهم وذريتهم أولاً أجاب الاقرب الى غرض الواقف
 انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لا من الاول الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والشافعي
 قوله على الحكم المعين أعلاه فانه عزه باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم اللفظ والعامة حتى
 على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا كل ذلك في العنونة شرح الهداية
 في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقراراً وسكوت أو انكار كل ذلك جائز بقوله تعالى
 والصلح خير فانه باطلاقة يتناوله ما يعنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو منساق في مسئلتنا باستحقاق أولاد اخوة ابراهيم لهذين
 الامرين الذين هم اغرض الواقف وافادة اللفظه والحق أحق بالتابع والله اعلم اه ما في
 الخيرية ورأيت بهامشها بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي البعلبي ناقلنا عن العلامة الشيخ
 البقاعي الحنفى ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ يخالفه ما افتى به المرحوم يحيى
 افندي مفتي الديار الرومية والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من
 علماء مصر والشام من المذاهب الاربعة في عصرها وعصر من قبلها ووردوا الوقف بعدموت
 الاخوة للزاوية لا لاولاد الاخوة ووردوا الحكم المعين أعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية
 يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما ويجعلوه بيانا لذلك وقيد الله
 ورجوعه الى مستحق موجود دون غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله
 على الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص ورجوعه الى هذا متيقن لوجوده في لفظه
 والى أولاد الاخوة مشكوك فيه اعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على المشكوك فيه لان اليقين
 لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعول عليه اه ولا يخفى على من
 أمعن النظر في هذا المقام اتجاه كل من الكلامين والترجيح لاحدهما على الآخر صعب ولكن
 ذكر العلامة البيري في شرح الاشباه أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر
 (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون
 وعلى المدعوة نفيسة بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنغلة وعائشة
 سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاد أولاده وأنسأله وأعقابه على
 الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقضى اوباجتهم عاد ذلك وقفها شرعياً على
 أولاد أخي الواقف المرقوم حسن آغا وهم كاتبة وصفية ومروعة ورجعة سوية بينهم ثم من بعد
 وفاة كل منهم على أولادها وأولاد أولادها وأنسأله وأعقابه المذكور مثل حظ الانثيين ثم
 على جهة برمتصلة ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنغلة وعائشة وخاتون عن غير ولد
 ولا عقب وبقيت نفيسة لا غير فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أنجاس لنفيسة خمس واحد
 والانجاس الاربعة تصرف للفقراء واذا كانت بنات اخى الواقف فقراء أو واحداهن فهن أحق
 بذلك من الفقراء الاجانب (الجواب) نعم أقول قوله تصرف الى الفقراء يعني ما دامت

مطلب لفظ الحكم عام

مطلب الاعتبار لعموم اللفظ
 لا لخصوص السبب

مطلب متى اختلف في مسألة
 فالعبرة بما قاله الاكثر
 مطلب وقف على جماعة ثم
 على أولاد اخيه فأت بعض
 الجماعة فصيده الفقراء حتى
 عوت الكل فيصرف لاولاد
 الاخ

فقيسة موجودة فاذامات يصرف الكل الى بنات اخی الواقف لان استحقاق من الوقف مشروط بموت خاتون وقيسة وعقلاء الواقف وأولادهم وأعتابهم فسادام احد منهم موجودا لا تستحق بنات اخی الواقف شيئا ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه يصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات اخی الواقف فقراء يصرف اليهن لصقة الفقر بطريق الاولوية لا الاستحقاق قال في الاسماع في باب الوقف في أبواب البر لو قال هي صدقة موقوفة في أبواب البر فاحتاج ولده أو ولد ولده أو قرابته يصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم من أبواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه من الغلة لانه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ورجم محتاجة فيكون ولده وقرابته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه الاستحسان والافضالية ولو عزل القاضي أو مات يجوز ان يلي بعده أن يجريه عليه وأن يبطله لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورثته كحكمه ان كانوا اقارب الواقف وكذا جيران الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو اقيم أن يعطيهم من الغلة ما يرى اهـ لكن قيد ذلك في الخانية باحد شرطين حيث قال رجل وقف في صحته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولي من سائر الفقراء باحد شرطين أن يصرف البعض اليهم والبعض الى الجانب أو الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن الناس انه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا اهـ (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتبة ثم شروطا منها أن من مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف فأت رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوي طبقته الموقوف عليهم أخواه وجاعة آخرون البعض منهم متناول والبعض غير متناول فحجبه باصلا فهل يعود نصيب الرجل المتوفى المزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين ولا يختص بذلك أخواه المذكوران عملا بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل منه من ريع الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخواه المذكوران عملا بشرط الواقف المذكور لان المراد من أهل الوقف من له حق مآحالا أو مآلا والله اعلم بالصواب ككتبه الفقير محمد العمادى المقتى بالشام عفى عنه الجواب كما به العزم المرحوم اجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكازروني عن الحانوتي ضمن سؤال اجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا اخ ولا اخت انتقل ما كان له الى كل من هو في طبقته وذوي درجته عملا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لانه متأخر عن قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع من في طبقته سواء كان له استحقاق سابق في الوقف ام كان محجوبا بابا صله عملا بقول الواقف انتقل الى من هو في درجته وذوي طبقته المستفاد من

مطلب في منقطع الوسط
يصرف نصيب من مات الى
الفقراء

مطلب اذا وقف في أبواب
البر فاحتاج ولده يصرف
اليه على وجه الاولوية

مطلب اذا شرط انتقال
نصيب الميت لآل ولد الى
من في درجته ولم يذكر
الاقربى انتقل لجميع أهل
الدرجة الاقرب والا بعد

مطلب المراد من أهل
الوقف من له حق مآحالا او
مآلا

لفنا من ومن قوله في درجته وذوى طبقته لان كلاهما مضاف والاصل فيه أن يعتم وأما قول
الواقف مضافا الى ما يستحقه فليس قيدها لدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق
في الوقف وانما ولدفع توهم من يزعم أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك
الميت شيئا اكتفاء بما له من الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يقيد أن من فرض له استحقاق
سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد الخ بل
يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا وما يدل على انه ليس قيدها احترازا انه لو فرض أن
جميع من في الطائفة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل حصة ذلك الميت لهم مع
عدم تحقق قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيدها احترازا بل لدفع التوهم
كما بيناه اه ملخص القول وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافا الى ما يستحقه عند
امكانها اى على تقدير أن له استحقاقا ويؤيده ما في الاسعاف مما حاصله انه لو قال بالذ كر مثل
حفظ الاتيين ولم يوجد الا ذك ورفقنا او اناث فقط يقسم بينهم وبينهن بالسوية لان المراد
التفاضل على تقدير الاختلاط اه وياتى قريبا ما يقيد ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق
يشمل النصيب المقر ***(سئل)*** في وقف من شروطه أن مات عن غير ولد ولا أسفل
منه عادن نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم
في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير
ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد هو عمر لكنه محبوب
بابيه محمد المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمه المرقوم ***(الجواب)***
فم أقول رأيت بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه مناع على التركاني أمين فتوى المؤلف قال
في مجموعته الفقهية الكبيرة ما حاصله اذا كان في الدرجة جماعة غير متاولين فقط محبوبون
ياصولهم فالحكم فيهم انه ينتقل حصة المتوفى اليهم لان اعمال الكلام اولى من اهلها والمحبوب
بصدد الاستحقاق فتسميته من أهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السيوطى واختاره
في الاشياء وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما اذا كان في درجته متناول
ومحبوب فاختلف الافتاء فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحبوب للمتناول منهم المولى
عبد الرحمن أفندى العمادى ومحمد أفندى المعيد المقنيان بدمشق لانهما المتناول من أهل الوقف
حقيقة والمحبوب من أهل الوقف مجازا واعمال الحقيقة اولى والجمع بينهم ما غير جائز ولا يصار
الى المجاز الا اذا لم يمكن العمل بالحقيقة ولم تكن الحقيقة موجودة اى بان لم يكن في الطائفة
الا المحبوب وأفتى البعض بمشاركة المحبوب للمتناول منهم العلامة الكواكبى وتاج الدين
الحنفى الازهرى ومحمد بن شاهين الحنفى لعموم من والدرجة في قول الواقف لمن في درجته
وذوى طبقته لان المضاف يعتم والاصل فيه أن يعتم المتناول والمحبوب والعموم في الاوقاف حجة
بلا خلاف ذكره البلقينى رحمه الله تعالى في الدلالات والعام عند الحنفية قطعى كالخاص اه
واقول أيضا قد يقع في بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين او المتناولين

مطالب فيما اذا وجد في
الطائفة محبوب بإصله

مطالب فيما لو قيد الدرجة
بالمستحقين والمتناولين

مطالب العموم في الاوقاف
حجة بلا خلاف

من ريعه ولا خفاء حينئذ في عدم دخول المحجوب ورأيت بخط من لا على المذكور أيضا قلا
عن الثقة لابن حجر المكي الشافعي من فصل أحكام الوقف المفظة مانعه فائدة يقع
في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين
وظاهره أن المستحقين تأسيس لا ما كيد فيجل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من
الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف مال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على
المجاز أيضا ما نراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل الوقف كاف في ارادة هذا
فلازم عليه الغاء قوله المستحقين وأنه لمجرد التأكيد والتأسيس خيره فوجب العمل به ويقع
فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل يحمل على ما يعم
النصيب المقدر مجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي أن ينقل اجماع الامة
الاربعة عليه أو يختص بالحقيقي لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه
جماعة كثيرون أيضا ويؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه واللغة أن ذا
الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى موقوفا عليه لشمول افظ الواقف له قال واذا كان
موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذا لم يوقف على انقراض غيره انما هو أخذ
لا دخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا أفتيت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقة فلان
على أن من توفيت منهم ما تكون حصته الاخرى فتوفيت احداها في حياة الواقف بعد الوقف
ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين والعتيق الثلث ويؤيد أن الواقف لما جعل العتيق
في مرتبة ما خشي أنه ربما انقرض مع احداها فينصفها فاخرج ذلك بقوله على أنه الخ وبين أن
احداها متى انقرضت مع العتيق لم تنصفه بل تأخذ ضعفه ويثبت في الفتاوى أن عمل ذلك
الحلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كاهنا ثم رأيتني ذكرت
في بعض الفتاوى ما ماصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظر القصد الواقف
أنه لا يحرم أحدا من ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة
لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته
في كتاب سوابغ المدد أن الراجح الثاني وهو الذي رجعت اليه شيخنا يعني القاضي ذكره بعد
افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعتمداهم الاول اه وأقول أيضا
حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه أهل الاقضاء من علمائنا الحنفية أنه اذا قيد
الواقف بالمستحقين لا يدخل المحجوب بامضاه وأن لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحقيقي
لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا الوفا الواقف في شرطه على أن من
مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه أو انتقل ما كان يستحقه الى ولده أو ولد ولده الخ خاص
عن مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان
يستحقه هو بالقوة كما أفتى به في الخيرية في غير موضع ونقله في اواخر كتاب الوقف عن فتاوى
الشيخ امين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال وفي المسئلة معترك عظيم واضطراب طويل الخ نعم

مطلب التأسيس خيره من
التأكيد
مطلب لفظ النصيب
والاستحقاق هل يعم
النصيب المقدر مجاز القرينة
اولا

مطلب المحجوب بغيره يسمى
موقوفا عليه فيكون له
نصيب بالقوة بل بالفعل

مطلب الحقيقة لا تنصرف
عن مدلولها بمجرد غرض
لم يساعده اللفظ

لشرط الوافق قيام واحد من مات قبل الاستحقاق مقام ابيه فيعتد بقوم وقامه فيما كانه
 منتقل الى ابيه لو كان أبوه حيا على ما فيه من الكلام الاتي في الدرجة الجدية وقد وقع
 اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة اكابر المذكور في الفتاوى الناجية للامامة
 محمد التلي البعل في الفتاوى الاسماعيلية فلقد ذكرها تيسر المائدة قال في الفتاوى الناجية
 سئل من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ عا اذا انشأت الواقعة وقفا على نفسها
 مدة حياتها اذا شاركت في مشاركتهم من بعدها ما يكون الثلث من ذلك على بنت الحاجة اكابر
 وان شئت على اولادها بنتا على جاني وهم محمد ومعتني وحسن ثم من بعد وفاته بنت الحاجة
 اكابر يكون الثلث على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على انسها واعتقادها بالذ كرمثل حظ
 الاثنين ويكون الثلثان من بعد وفاة اولادها المذكورين على اولادهم ثم على انسها
 وعقبهم لاذ كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى ولده وولد
 ولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته مات بنت
 الواقعة الحاجة اكابر قبل موت انها الواقعة وخلفت الحاجة اكابر ابنا وبناتا ثم ماتت الواقعة
 فهل يرجع نصيب الحاجة اكابر الى ولدها المذكورين او لا فاجبت لا شك في انتقال الثلث
 الموقوف الى ولدي اكابر المذكورين لكن لا بطريق التلقي عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها
 نصيب بناء على ما هو المراجع في المسئلة من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من
 اولاد الواقعة واولاد اولادها عن ولد الى ولده خاصا بالمتناول بالفعل غير شامل لما هو بالقوة
 وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين العلماء مبني على ما ذكرناه بل باعتبار
 دخول اولاد اكابر في اعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقعة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة
 اكابر يكون الثلث على اولادها الخ لم يلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف
 عملا بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم أن استحقاق اولاد اكابر الثلث الموقوف عمل
 اتفاق ممن يقول باختصاص النصيب بما هو بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أيضا وغير
 ساف انه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحق الاثنين الموقوفين في ذلك أم لا لان كلا
 منهما وقف مستقل لا دخل لاحدهما مع الآخر فقيم والله اعلم اه ما في الفتاوى الناجية
 ورايت بخطه اني مؤلفها الشيخ عيسى الساجي على المامش أن اخاه ومنع في مسألة اكابر رسالة
 سماها رافع الجمدال والشقاق عن ولده من مات قبل الاستحقاق ورايت بخطه أيضا اجوبة
 العلماء في ذلك فمنها ما اجاب به مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الحنفي الازهري بمثل
 ما مر وكذا اجاب العلامة احمد افندي الكواكبي مفتي حلب الشهباء وذكروا جوابه ثم
 ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي انه حيث ماتت اكابر في حياة والدها فلا شيء
 لها وبوت امها بعدها لا يكون لولدها شيء بل يصرف الثلث الى انقضاء ثم ذكر انه رفع هذا
 السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغني النابلسي المفتي بدمشق الشام والى الشيخ عبد الفتاح
 الساجي المفتي بمدينة حمص فكتبنا بالموافقة للشيخ اسماعيل (سئل) في وقف ادلى

مطلب على مسألة الحاجة
 اكابر التي وقع فيها
 اضطراب بين العلماء الاكابر

مطلب انتقال نصيب من
 مات عن ولد الى ولده خاص
 بالنصيب بالفعل لا بالقوة
 وفيه معترك عظيم بين
 العلماء

مقرباً ثم على أنه من مات من الواقفين عليهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد
ولأنه لا نسب ولا عقب قال من في درجة وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب والأقرب إلى المشرق
فانحصر رتبة في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسب وليس
في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من
مستحقى الوقف وليس فيهم أقرب من رجل اسمه السيد خليل قبل ينتقل نصيبه إلى السيد خليل
وقفاً (الجواب) هو نعم حيث كان الوقف مرتباً بتم ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها
أحد من أهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ربيع الوقف المذكور لا على البرهان
وهي الدرجة التي تلي درجته فقد قامت الدرجة التي تلي درجته بمقام درجة المتوفى وقد
شروط الواقف مع قيد الدرجة الاخرية وليس في أهل الدرجة المذكورة أقرب إلى المتوفى
من السيد خليل المذكور يختص به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى
عملاً بقول الواقف يقدم في تلك الأقرب والأقرب إلى المتوفى ولأن مراد الواقف بقوله الأقرب
فالأقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لأقرب الأثر والعصوبة فإن قرب القرابة أدى
إلى غرض الواقفين بالصرف بسببه ومفهوم أيضاً من قول الواقفين يقدم الأقرب والأقرب
وفي التعويل على غيره الغناء ظاهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار الأقرب التي هي الداعية إلى
الشبهة ويريد الرجة وإلى بذل المال بلا أشكال واعتبار الأقرب ما هو في إعرافهم المعبر عنه
بالعلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف يصلح خصص ما هذا ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض
المتقدمين من علمائنا المحققين والله الموفق وبه أستعين أقول أنا سمى درجة السيد خليل أعلى
الدرجات لا لغرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس فيها أحد ولا فوقها أحد
فصارت الدرجة التي تلي الزاوية عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات وما أتى بها
غيره كلام يأتي قريباً * (سئل) في وقف أهل أنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على
أولاده أيداً ما ناسلوا على القرينة الشرعية مرتباً بين البطون ثم على أنه من مات منهم عن
ولد أو أسفل منه نصيبه لولده أو الأسفل ومن مات عن غير ولد ولا نسب فنصيبه لمن معه
في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب والأقرب إلى المتوفى ومن مات
قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان
يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب
المذكور من فوات مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن بن
الواقف والوجود حتى موته من أهل الوقف رجل واحد من معه في درجته وذوي طبقته
هو محمد بن ربيعة بنت سبلة أمة الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية للطبقة التي أتت
منه درجة واحدة ماتت أمهما قبل الاستحقاق في حياة أيهما المستحق وانتقل إليهما بموته
نصيبهما المفروض لهما من استحقاق أيهما أن لو كانت موجودة ويريد أن يشارك محمد
في نصيب عبد النبي المذكور واختلف في ذلك فمنهم من ذهب إلى ما قاله السبكي م من لهما

مطالب مات عتقاً وليس
في درجة ولا في التي فوقها
أحد بل في التي تليها ينتقل
نصيبه إلى الأقرب ممن فيها
مطالب على تحقيق مسألة
الدرجة المعدلة

م قد اشتبه الأمر على السائل
لأن السبكي قائل بعدم
المشاركة والسيوطي
رد عليه وقال بالمشاركة كما
يسطره في الاستبصار اهـ منه

بشار كان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقة ومنهم من ذهب الى ما قاله
 السيوطي وحققه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار اليه محشي الاشياء العلامة
 الشيخ علي المقدسي من الحنفية من أن محمدا يختص بذلك دونها وأن لفظ الطبقة في كلام
 الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لئلا يلزم الجمع بين المتضادين واعطاء الشفيع في موضع
 دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضا على
 اعطائه فيه كما إذا مات المتوفى ابوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان اعطينا نصيبه أهل
 طبقة وأهل طبقة أبيه معا جعنا بين الحقيقة والمجاز وان اعطينا أهل واحدة منهم ادون
 الأخرى فان كانت طبقة نكون أهملنا المجازية وقد كنا فرضناه من أهلها وان كانت طبقة أبيه
 نكون أهملنا الحقيقة بعد أن كنا ناله بالاستحقاق فيها صريح شرط الواقف فابقينا الطبقة
 في كلام الواقف على حقيقة واعلمنا الكلامين بحسب الامكان وقلنا ان غرض الواقف
 أن ولده من مات قبل الاستحقاق لا يكون محررا وما يل يستحق القدر الذي لو فرض ابوه حيا لتلقاه
 عن أبيه وانه تشيها الولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولو قلنا
 بخلاف ذلك لزم أن نثبت للمشيبة قدرا زاد على المشيبة به اذ ولد من مات بعد الاستحقاق
 ليس له هذا المعنى اه فاي القولين عليه يعول وهل يعتمد الثاني ام الاول افتونا ماجورين
 انما يكمل الله الجنة بنيه وكرمه آمين أقول لم أر لأؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن ترتيب
 السؤال على هذا المتوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن
 شرح الاقتناع الحنبلي ما نصه فائدة لو قال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان
 سفل وآل الحال في الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان
 سفل واستحق ما كان اصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فانقصر الوقف في رجل من
 اولاد الواقف ورزق خمسة اولاد مات أحدهم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن
 اولاده الاربعة وولد ولده ثم مات من الاربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد أخيه
 استحق الولد الباقى اربعة أنحاص ربع الوقف وولد أخيه الخمس الباقى أبقى به البدر محمد
 الشهاوى الحنفى وتابعه الناصر الطبرلاوى الشافعى والشهابى أحمد البهوتى الحنبلى ووجهه
 أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور على استحقاق
 الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يستعداه الى من مات من اخوة والده عن غير ولد بعد
 موته بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد
 الخ اذ لا يمكن اقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حمل
 اللفظ على حقيقته وفي ذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل منهما في عمله وذلك أولى من الغناء
 أحدهما اه شرح الاقتناع الحنبلى من الوقف قبيل فصل والمستعب أن يقسم الوقف على
 اولاده المذكور مثل حظ الاتيين أقول والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالى رسالة في هذه
 المسئلة وذكر الاقتناع بذلك عن الجماعة المارين في عبارة شرح الاقتناع وعن الشيخ فاضل الدين

سورة ذلك
 واقف
 ابن

زيد
 عمرو
 بكر
 خالد
 بشر
 عقيم
 عقيم
 محمد

المقتضى المسمى والشيخ شهاب الدين فيليني الثاني والشيخ محمد السبيح الثاني
والشيخ أحمد بن شعيب حتى والشيخ زين بن غير حتى وغيرهم ونقل تصحيح عبادتهم
وكذا حتى كل واحد منهم بالمثل وأما قوله في نقل عن تحقيق الشيخ علي السبيح ثم
خاتمتهم وقل بأن الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فاختصا كل واحد منهما بأمور
فروع لمسألة في أخذ ولد أو ولد في صورة لمسألة المذكورة في عبارة شرح الألفاظ في
الوقت مثل عدم لاجسه حال وقت حتى يثبت ثبوتهم في بيان العقيدة أو قولاً بالاعتقاد في قول
الشيخ في القصة مستردان لأن لفظاً مقام في قول الوقت قام مقامه متفق وقد مر جواب
الشافعي نعم وكذا التمام في قوله ما كان يستخدم من أدوات العموم يقوم الولد مقام أبيه
ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فإن ذلك الولد لو كان أبوه حياً شاركه في
الحق في حصة أبيه وكذلك في حصة من مات منهم حتى يقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك
لأن في حصة التي استحقها أبوه لو كان حياً من أبيه فقط وقد نص الأمام اختصاصه التي أدخ
لنفسه أهل الوقت وأخلاق على أن تعبوا لا خير من كلام الوقت ولا شك أن قولاً على الله
من تعنى قبل الاستحقاق الخ متأخر إذ هو يثبت في الشيخ إسماعيل أيضاً وهو في الأصل
عن السيوطي خلافاً لزمه السائل حيث ذكر أن السيوطي قال بالاول كما مر في السؤال
لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الأربعة مشوا على ما في شرح الألفاظ كما
سمعت على أن التحقيق الشيخ علياً المتقدم قد وافقهم في ما شبّه على الأشياء فبذلك على
السيوطي بما مر في السؤال من قوله لا يلزم الجمع بين المتضادين الخ فالأولى للاقتضاء ما عليه
جمهور أهل الاقتضاء وإن كان ما عطل به المقدسي التمثيل فيه محال أعرضت عنه خشية التعويل
والاملال بقي هنا شيء لم أر من يه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا وهو أنه لا شرط
الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد إلى ولد أو ولد وولد له ثم شرط قيام ولد من
مات قبل الاستحقاق مقام أبيه كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق
أبيه زيد له ابن وبنت ما في حياته قبل استحقاقه ما شيء وخاف الابن حصة أولاد والبنات
ثلاثة ثم مات زيد المذكور عن أولاد ابنه وبنته الثلاثة المذكورة فيل يقسم نصيبه بين
جميع أولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم عملاً بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن
ولد أو ولد إلى ولد أو ولد وولد فيقسم بينهم أثماً لأن لفظ الولد يشمل الواحد والجمع
أو يقسم نصيبه على ابنه وبنته على قدر كونها باحسين ثم يعطى ما أصاب ابنه إلى أولاده
وما أصاب بنته إلى أولادها تقيماً أو لأدكل مقام أصله عملاً بالشرط الثاني فيقسم نصيب زيد
في الصورة المذكورة من ثلاثين للأفكسار على مخرج النصف وتساوي عدد الرؤس فيخرج
لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث لم يشترط تقبيل
الذكر على الأنثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لما والذي ظهر لي الاقل لأن كل من
الشرطين متعارضان لأنه لا يلحق واحد منهما بالمكان الجمع بينهما يجعل الثاني مخصوصاً للعموم

الاول بن مات عن ولد ولد فقط ترجيحاً للمات آخر من الشرط كما هو الاصل عندنا فيكون
مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاقل وبين ان ذلك ان قوله في الشرط الاول من
مات عن ولد أو ولد له معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده ان لم يكن له
ولد ومقتضاه أنه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصابي فشرط
الشرط الثاني وهو أن من مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه يشاركه عنه في نصيب جده
بان يقسم على الطبقة الاولى ويقرض الميت منها حياً واحداً كان أو أكثر فاذا اصابه يعطى لولده
واحداً كان أو أكثر وأما اذا لم يوجد ولد صابي أصلاً بل وجد أولاداً وولاد فقط مات اصولهم
في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفروع عملاً بالشرط
الاول اذا لا حاجة الى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لخرجوا وهنا
لم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى أعلم ثم اعلم أن صاحب الاشياء
ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم عليهم من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني
القول بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره المؤلف فلتعرض له تنبيهاً للفائدة لكثرة
وقوعه فنقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البطون بنم أو بالواو لكن قال طبقة بعد
طبقة ثم انه شرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أولاد مثلاً
فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم عملاً بالشرط المتأخر
وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى أن
يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل
نصيبه الى أولاده لو كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتقسّم غلة الوقف على جميع أهل
الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكر والأنثى ويجوز
من كان من أهل الطبقة الثالثة أو الرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة
التيانية صاروا الآن مستحقين بانفسهم عملاً بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم وشرطه
انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على
أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد الى ولده الى أن تنقض الطبقة
الثانية فتتقاضى القسمة أيضاً وتقسّم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة
والخامسة وقد أفق بنقض القسمة السراج البلقيني من محققى الشافعية كما رأيت في فتاواه
وقال هذه المسئلة قد وقعت قديماً ففتيت بهذا فيها ووافق عليها كبار العلماء في ذلك الوقت
ثم رأيت التصريح بها في أوقاف الخصاف وفيه الجزم بما أفتيت به اه كلام البلقيني وأقره
المحقق ابن حجر في فتاواه وأصححه وقال قد تبعه على ذلك السيد السهري ونقل عبارة السيد
المذكور وقد نقل في الاشياء القول بنقض القسمة عن الامام السبكي والجلال السيوطي
وقال أفق به بعض علماء العصر أخذ من كلام الامام الخصاف ثم اعترضهم بانهم لم يمتثلوا
كلام الخصاف ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين البطون بنم وبين ما اذا كان

مطلب مهم في مسئلة بنقض
القسمة

شرف الدين عظيم	على	شرف الدين
عظيم	حيات النفوس	عظيم
اولاد	عظيم	عظيم
عظيم	سيدة الانا	عظيم
صلاح الدين	عظيم	عظيم

قوله ومن كان ميتا وله ولد الخ
انما قسم على الميت ايضا
لاشترط الواقف ذلك في
صورة السؤال المذكور
في قوله وعلى أن من مات
قبل استحقاقه لشيء الخ
لكن الظاهر أنه لا يقسم على
كل ميت مطلقا وانما يقسم
عليه لو مات قبل أن يستحق
في دفع نصيبه لولده عملا
بالشرط المذكور أما لو مات
بعد الاستحقاق وله ولد فانتقل
فصيبه الى ولده من أهل
الدرجة النازلة عنه ثم تقضت
القسمه وقسمت الغلة على
أهل درجة ذلك الميت
لا يقسم عليه شيء ولا يدفع
لولده شيء بل يحرم ولده أصلا
لا يهبط بدين عليه انه مات قبل الاستحقاق تأمل اه منه

بالواقفة تقض القسمه في الاول دون الثاني واطال في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من
العلماء في حوائج الاشياء وغيرها كالمقدسي والبيروني والخير الرمي والنجوى وقد بسط المسئلة
الامام الخصاصي وكذا صاحب الاسعاف وأفتى بذلك أيضا الخير الرمي في عدة مواضع لكنه
غفل عن ذلك في موضع وكذا أفتى بذلك العلامة الشهاب أحمد الشامي الحنفي في فتاواه
تقضى القسمه بانقراض الطبقة الثانية وقسم على أهل الثالثة قسمه مستأنفة وحرّم من كان
يستحق من أهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث أفتوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح
والصواب نقض القسمه كما اقتضاه صريح عبارة الخصاصي ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالف
في ذلك بل واقع على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر أن ما في الاشياء غير
صحيح حتى ألف العلامة المقدسي رسالته في الرد عليه ذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع
رسائله فلنذكرها عليها بما يوضح المسئلة مع ترك التعرض لرد كلام الاشياء فانه مبسوط
في الحواشي وذلك أن العلامة المقدسي سئل في شخص وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على
جماعة معينين وما فضل فعلى من يوجد من أولاده ذكورا أو إناثا بالسوية بينهم ثم على
أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسأهم طبقة بعد طبقة ونسأ بعد نسل فتجب الطبقة
العلياء منهم أبدا الطبقة السفلى على أن من مات وترك ولدا أو ولدا ولدا أو أسفل انتقل نصيبه
اليه ومن مات لا عن ولدا أو أسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له في الاستحقاق فان لم
يكن له اخوة ولا اخوات فالى من في درجته فان لم يكن في درجته غيره فالى أقرب الطبقات الى
المتوفى وعلى أن من مات قبل استحقاقه لشيء وترك ولدا أو أسفل منه وآل الوقف الى حال
لو كان المتوفى حيا باقية الاستحقاق قام ولده أو ولده مقلبه في الاستحقاق واستبقى ما كان
أصله يستحقه لو كان المتوفى حيا باقية ثم على جهة بلا تقطع فبات الواقف عن سنة أولادهم
شرف الدين وزين الدين وأحمد وزين وعائشة وفاخنة ثم مات شرف الدين عن ولدين على
وحياة النفوس ثم مات زينب عن بنتها سيدة الانا ثم ماتت سيدة الانا فاعقبا ثم مات على عن
ابنه شرف الدين ثم مات حياة النفوس عقيبا أيضا ثم ماتت عائشة عقيبا أيضا ثم مات
زين الدين عقيبا أيضا ثم ماتت فاخنة عن بنتها نسب ثم مات أحمد عن أولادهم ماتت نسب
عن ابنها صلاح الدين فهل تقضى القسمه بموت أحمد المذكور لانه آخر أولاد الواقف الستة
ويقسم اربع الوقف على أولاد أحمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد
رقومهم بلا تفاوت بينهم أم لا تقضى القسمه بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين ويختص
كل واحد منهم بما علقاه عن والده قل أو كثر الجواب تقضى القسمه بموت أحمد المذكور لكونه
آخر أولاد الواقف موتا ويقسم ريع الوقف على عدد رؤس هذه الطبقة فن كان موجودا أخذ
نصيبه ومن كان ميتا وله ولد قام ولده مقامه وأخذ نصيبه بلا يقول الواقف المذكور وقد
وقعت هذه الواقعة وأفتى فيها مشايخنا وبعض مشايخنا بنقض القسمه منهم الشيخ
الحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر أن بعض المحققين من الشافعية كالسبكي والبقيني قد تبعوا

الامام الخصاص في ذلك وألف في ذلك رسالة ما دعا العصمة في نقض القسمة ومن طالعها اطلع
على ما يشفي العليل ومنهم شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة الحنفي وتبعه الشيخ الحق
نور الدين الحلي الشافعي والشيخ العالم الصالح زهران الدين الطرابلسي الحنفي وقاضي القضاة
شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي وقاضي القضاة
الزهران بن أبي شريف الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الاخميني وغيرهم وانما نقض
القسمة بموت آخر كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لولاده وتركنا قول الواقف على أن من مات عن
ولد فنصيبه لولده الخ لا نأوجدنا بعضهم أي بعض أهل الطبقة التي تليه يستحق بنفسه
لا بابيه فعلمنا بذلك وقسمنا الغلة على عديدهم كذا قاله الخصاص وتوضيحه أن الواقف قد رتب
في وقفه ترتيبا يقتضي استحقاق البطن الاعلى مقدما على غيره مع قصده صلة بعض البطن
الاسفل مع وجود البطن الاعلى فيجعل نصيب الميت من الاعلى مردودا لولده وان سفل
قصده العدم خرمانه من الوصول الى شيء من وقفه بعد موت أبيه الذي صلته صلة أبيه غالبا
فكان كلامه مشتملا على ترتيبين ترتيب أفراد وهو ترتيب الفرع على أصله وترتيب جملة
وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على انقراض جملة البطن الاول وهو ترتيب جملة
فيكون الوقف منحصر في البطن الذي يليه ويبطل حكم ما انتقل عن الميت في البطن الاعلى
الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني لانه في البطن الثاني يستحق
بموت قوله ثم على أولاد أولادهم ولم يبق حينئذ ضرورة يحتاج فيها الى انتقال نصيب أحد الى
ولده لا استواء أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من
الخصاص يقتضي أن كلام الواقف متعارضان ورجح الثاني لاستحقاقهم بأنفسهم واستحقاقهم
في الاول بأبيهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا
بواسطة وما ليس بواسطة أرجح اه ما في الرسالة لمختصا وتام الكلام فيها (سئل) *
فيما اذا شرط واقف وقف أهلي في كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات بتم شروطها منها أن
من مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو
معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فبات
رجل منهم عن غير ولد ولا اسفل منه وليس في طبقة أحد من المتوفى عليهم وفي الدرجة
التي هي اعلى من درجة المتوفى عنه شقيق والده وعمه لانه من أهل الوقف المستحقين
المتناولين لريعه فان تنقل حصص المتوفى (الجواب) * تنقل اعم المتوفى الشقيق لكونه
اقرب اليه (ما قول العلماء رضي الله عنهم) * فيما اذا كان الوقف على الذرية مرتبا بين
الطبقات بتم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص
أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملا بترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض
أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) *
يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي

مطلب لم يوجد في طبقته
احد وفي الدرجة الاعلى
منها عثم شقيق وعم لأم
مطلب فيما اذا لم ينص الواقف
على حكم من مات عن غير ولد

عني عنه الحمد لله نعم يختص من في الدرجة العليا بعلقه الوقف كتبه نجم الدين الغزالي الشافعي
عني عنه الحمد لله وبه تقى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك والله أعلم بما هنا لك وكتبه
الفقيه أبو القاسم المالكي عني عنه أقول المخصوص عليه عندنا في الاسماع وغيره أنه اذا
سكنت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف العلة أي فيقسم على جميع
المستحقين من العلة كما نذكر تحقيقه قريباً ثم اعلم أن ما أفتى به المؤلف في هذا السؤال وقوله
من بقاء اعتبار الاقربية حيث تقدمت الدرجة موافق لما أفتى به نفسه في مواضع مما ذكرناه
اختصاراً وقل المؤلف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعي في جواب سؤال طويل
حاصل السؤال في وقف مرتب بنم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد
نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو
في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفي فمات امرأة منهم
اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي انزل منها أحد وفي الطبقة التي هي
فوقها جماعة من المستحقين اقربهم اليها حالتها آمنة وفي الطبقة التي هي أعلى من آمنة جماعة
أيضا حالتها اقرب منهم فلم ينقل نصيبها الجواب ينقل نصيبها من ربح الوقف لخالتها فقط
عملاً بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجة خالتها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط
الواقف الاقربية في الدرجة وحيث تعذر في الدرجة افتقدها ألغى قوله من في درجته ونفى
قوله الاقرب فالاقرب فيجب اعماله موافقاً له عن الالغاء اعمالا لشرط الواقف ما أمكن اذ شروط
الواقف كمخصوص الشارع في الاعمال كذلك ولو أعطى نصيب المتوفاه عن غير ولد لخالتها التي
ليست في درجتها ولو شارك خالتها في درجتها مع عدم الاقربية فيهم لا لغية لقوله الاقرب
فالاقرب أيضاً مع امكان اعماله بتقديم الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها
ودون من هو أعلى درجة من خالتها المذكورة والترتيب بنم لا يشعر باعطاء من هو أعلى
درجة من المتوفي نصيب المتوفي فضلاً عن كونه يقتضيه اذ علو الدرجة ونزولها لا دخل له
في الترتيب بنم مع قوله على أن من مات منهم الخ لا ترى أنه في صورة الوقف المذكور
في السؤال لو مات أحد أخوين عن ابن ثم الابن عن ابن قال ابن الابن يرث نصيب ابيه
المنقول الى ابيه من ابيه عملاً بقول الواقف على أن من مات منهم الخ مع وجود عم ابيه الذي
هو أعلى منه في الدرجة فلم أنه لا دخل في الدرجة مع الترتيب بنم به بقوله على أن من مات
منهم الخ وهذا ما تخس من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيرها فانه أطال في ذلك
واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي أقول نقل المؤلف عقب ذلك سؤالاً آخر في وقف مرتب بنم
على أن من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف
المتناولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفي فالاقرب فمات منهم شخص عقيم وليس
في درجته من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين رجل اسمه زين الدين بن أحمد
فهل يعود نصيب الشخص المتوفي الى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله من أصل

مطلب فيما اذا قال لمن
في درجته الاقرب فالاقرب
ولم يوجد في الدرجة أحد

الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين الزبور ويختص به
 لكونه وحده أعلى الطبقات من أهل الوقف كسبه الفقير محمد العمادى المقتى به شق الشام عفى
 عنه قال المؤلف وبمثل أفتى أحمد افندى المهندارى والامام المحدث الشيخ ابوالموهاب
 الخليلي والعلامة الفقيه الشيخ عبد الغنى النسابى معالين بما عال به كما رأته بخطوطهم
 المدهودة وهو كما ترى مخالف لما أفتى به الخليلي ووجه ما هنا أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى
 المتوفى فالاقرب قيد لاهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال انه يجب اعمال شرط الواقف
 ما أمكن ولا شك أن المقيد اذا انتفى انتفى القيد ويؤكد كونه قيد اقوله الاقرب في ذلك فان
 اسم الاشارة راجع الى الدرجة فالخامس أنه قيد للشرط لا شرط مستقل فامل اقول ووجه
 المخالفة أنهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور اقرب من غيره بل اعطوه لمجرد كونه من أعلى
 الدرجات فدل على عدم اعتبارهم الاقربيه حيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفى لمن
 في أعلى الدرجات وان كان تحتها من هو اقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الغناء
 الاقربيه حيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضا وقال وأفتى بمثل شهاب الدين افندى
 العمادى والخير الرملى والذي أفتى به شهاب الدين افندى في وقف مرتب يتم على أن من مات
 عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب اليه فمات شخص منهم اسمه محمد عن غير
 ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف عمة أبن المتوفى المذكور وهى خاسكية
 بنت بدر الدين ابن الواقف وعمتا المتوفى وهما آمنه وصاتمة بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن
 بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر ابن بركة بنت أبى بكر ابن الواقف فاجاب بأنه ينتقل نصيبه
 الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى أحد يعود اليه ولم يذكر الواقف حكم من
 مات عن غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط منقطع الوسط فرجع الحكم الى أصل
 الوقف المرتب المقضى لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى ولا شك أن خاسكية
 أعلى درجته من المذكورين فلا جرم انها اختصت بنصيب محمد المذكور كسبه الفقير شهاب
 الدين العمادى ولا ينبغي أن هذا مخالف لما أفتى به أولا كالعلامة الخليلي فقد ناقض المؤلف
 نفسه حيث أفتى باعتبار الاقربيه المشروطة ثم أفتى بالغائمه وقد مناقضه اوراق ما نقله
 المؤلف عن العلامة عماد الدين حيث أفتى بالغائمه أيضا وأعطى نصيب المتوفى لمن في أعلى
 الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ خير الدين وقد مننا أن العلامة الشرنبلالى رد على مقتى
 الشام عماد الدين افندى ابن العلامة عبد الرحمن افندى العمادى المذكور وفي رساله سماها
 الاتسام باحكام الافحام ونشق نسيم الشام فنذكر حاصلها ثم نذكر ما يتلخص في هذه
 المسئلة فنقول ذكر الشرنبلالى جواب الشيخ عماد الدين الذى قدمناه قبل اوراق وهو أنه
 ينقل نصيب الصغير والصغيرة الزبورين الى الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهما
 أعلى طبقة من بقية أهل الوقف فالابا بالترتيب المستفاد من افضلية ثم دون خال الصغير ودون عم
 الصغيرة وعمتها الزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشرنبلالى

واقفة

بدر الدين

محمد خاسكية

أحمد آمنه صاتمة

محمد عقيم

ابوبكر

بركة

عبد القادر

قلت هذا الجواب خطأ نقلاً وعقلاً أما نقلاً فيما قاله الامام الخصاف ان كان الواقف ذكراً حال
من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضيها على ما شرط من ذلك والانظرنا الى من كان
موجوداً يرمي تقع القسمة فقسماً الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميت لأن يكون الميت مات منهم بعد
ما طلعت الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لورثته اه كلام الخصاف فقد صرح بخطأ
ذلك الجيب لأنه ان كان معتمداً على عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف في نص الواقف
فلا وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معتمداً على بيان نقل فلا
وجود له وأما خطأ عقلاً فإنه لا ينفك عن أحد من العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب
اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين درجة علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا يرجع
له دون الأدنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب بأصله
لا غيره ولا فائز بحرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب
ميت لم يشرط الواقف حال نصيبه لأنه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والاغلى قيمها سواء
في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاء وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنفسه على صرف
نصيب من مات عن غير ولد الاقرب فالأقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الأقرب الى المتوفى
مشرط استقال نصيبه اليه بوجود مساو له في طبقته كاخ وابن عم فينتفي الشرط باستثناء
شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فخرجت الى العمل يتم واجريت الترتيب الذي ذكرته
فتقول في رد الطبقه تكون طبقه استحقاق جعليه لاطبقه أرث نسبية وهنا كذلك قد
اشترط الواقف تقديم الأقرب فالأقرب الى المتوفى والأقرب الحال لابن اخته والعم والعمة
لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي ومخلصه أن الواقف حيث رتب وقفه بين
الطبقات ثم وشرط عود نصيب من مات عقيماً الى من معه من أهل درجته الأقرب فالأقرب
منهم ولم يوجد في درجة المتوفى أحد ينتقل نصيبه الى الأقرب اليه من أي درجة كانت
ولا يلغى اشتراطه الاقربيه وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر
ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من أهل الافتاء بدمشق الشام واقول أيضاً
التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفريقين

مطلب في رد الشرنبلالي
على من أفتى بالغاء الاقربيه
حيث فقدت الدرجة
مطلب اذا لم ينص الواقف
على حصه الميت تقسم الغلة
كلها على المستحقين الموجودين
مطلب من مات بعد طلوع
الغلة فسيمه لورثته
مطلب الترتيب يتم لا يوجب
اختصاص الدرجة العليا
بنصيب من مات عقيماً

مطلب تحقيق مهم في مسئلة
ما اذا فقدت الدرجة مع
اشتراط الاقربيه فيها

خالق صوما أقول السمعاء واجمع حواشي الكلمات جميعاً

واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقه حاجبه لتي تليها ثم
شرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الأقرب
فالأقرب في ذلك فقد نفع بهذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء
فكانه قال ان الواقف يختص بالطبقه العليا ثم بالتالي تليها وهكذا الا اذا مات أحد عن ولد
فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فقد أدخل ولد المتوفى أو أهل درجته مع
الطبقه العليا في الاستحقاق استماعاً وعموم ترتيبه السابق باستثناءه اللاحق ونظيره قوله تعالى
فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له أخوة فلامه السدس اذا المعنى والله

تعالى اعلم فلامه الثالث الا أن يكون له اخوة فاذا انتفى أن يكون له اخوة كان لها الثالث
 الغرض لما عند عدم فرع الميت ففي مسئلتنا اذ مات ميت لاعتن ولم وليس في درجته احد
 لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب
 المتوفى في المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم بكافى غلة الوقف
 ولا يختص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا أو غيرها حيث قيد الواقف
 الاقرب بكونه من أهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لمطلق الاقرب بل
 الاقرب خاص فاعطاه وللأقرب من غير درجته تخصيص الكلام الواقف بما ليس فيه فتعين
 الغناء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل
 نصيبه الى جميع المتناولين من ريع الوقف كما قلنا ولا يختص به أهل الطبقة العليا فقط
 خلافا لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن الامام الخصاص فيما مر أن نقام أنه
 يسقط سهم الميت وتقسيم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاص أيضا في باب الرجل
 يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي
 وولد ولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ بالبعان الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطننا بعد
 بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر البطن منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي
 وأولادهم فنصيبه مردود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطننا بعد بطن وكلما حدث الموت
 على أحد من ولدي وولد ولدي ونسله وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولد ولدا ولا نسلا ولا عقباً
 كان نصيبه راجعاً الى البطن الذي فوقه قال هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن
 بقى منهم احد قال يرجع ذلك الى أصل الغلة ويكون لمن يستحقها اه كلام الخصاص
 واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا
 كان نصيبه منهم راجعاً الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يذكر
 في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً الى أصل الغلة وجارياً مجراها
 ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسله
 أبدا اه واختصره العلائي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل
 كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكت عنه يكون راجعاً الى أصل الغلة لا القتراء
 مادام نسله باقياً اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب
 المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما لو سكت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه
 أنه لو وجد جماعة متاولون في خمس طبقات مثلاً وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات
 عقيماً الى أهل الطبقة التي فوقه فأت من أهل الطبقة الثانية رجل عقيماً فنصيبه لاهل الاولى
 فان لم يوجد فيها احد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به أهل الثالثة
 وان كانت هي الاعلى الآن وهو نص في مسئلتنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لاهل درجته
 ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسيم الغلة تمامها على

مطلب اذا قال من مات
 عن غير ولد فنصيبه لمن
 فوقه ولم يوجد فوقه أحد
 يرجع نصيبه الى أصل الغلة

المستحقين بقدر أنصبتهم كأن هذا المتوفى لم يوجد فيهم وليس في ذلك إلغاء للترتيب بين الطبقات للمستغادين أو بقوله طبقة بعد طبقة لأن معنى الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تتحبب التي يليها سوى أولاد من مات من أهل العليا فيشاركون إسمائهم ومن في درجة أعماهم وكذلك الوات هؤلاء الأولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة يشاركون أهل الطبقة الأولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع إليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتا سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الأحياء المستحقين إلا إذا كان الواقف شرط انتقال نصيب ذلك الميت إلى أحد فحينئذ ينظر فان كان ذلك الأحم موجودا دفع إليه نصيب الميت من الغلة وصار كأنه لم تمت والابقيت الغلة على ما لها وقسمت بتمامها على أهلها الأحياء ولا يقتضي الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت إلى أعلى الطبقات حين عدم من يخلفه في نصيبه إذ لا وجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وإن كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذه أبوه والواقف إنما شرط دفع نصيب أبيهم إليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لزم زيادتهم على أبيهم لأننا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه إليه إنما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك ألا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فإذا كان أبوه في حياته يبلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما ما كنت تدفعها لأولاده فكذا إذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للنقول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور إلى أعلى الطبقات فقط فان كان بمجرد دفعه فتمدأ وضخا لك ما يخالفه وإن كان بالنقل عن أحد فليذكر لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدي به ونحن نقلنا ما قلناه عن الخصاص الذي أذعن بفضل أهل الوفاق والخلاف ومصارعة أهل المذاهب في مسائل الأوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر

اولئك آباءني فحسني بمنلهم * اذا جعلتنا باجرير المجامع

والحاصل أن الوقف إذا كان مرتبا بينهم أو غير مرتب وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط عرفة لأهل درجته أو غيرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور إلى مصارف الغلة ولا يصرف إلى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لأن الوقف على الأولاد والذرية كما قدمناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه إذا شرط في الدرجة الأقرب فالأقرب فتسار يقول إن في درجته الأقرب فالأقرب منهم فهذا لا شك أنه جعل الأقرب قيدا في أهل الدرجة فحيث فقدت الدرجة لغت الأقربية لأنه اعتبر الأقربية في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الأقرب فالأقرب لأنه يكون بدلا مما قبله وقارة يقول يقدم الأقرب فالأقرب

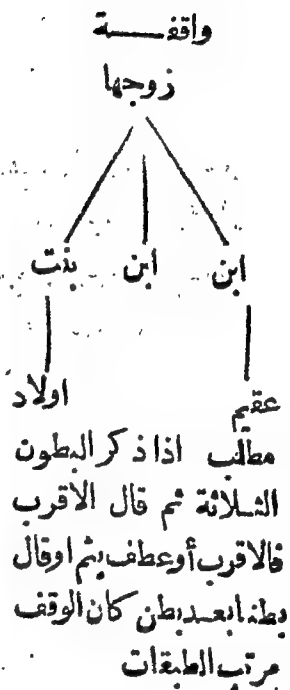
والمبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضا لامطلقا ولكن يحتمل أن يراد
تقديم الاقرب مطلقا بقربة قطعه عما قبله بقوله يقدم وكان الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر
الاقربية عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى أن صلة افعال التفضيل اعنى افظ الاقرب محذوفة
تقديرها منهم والضمير فيها عائد الى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب
فقوله في ذلك إشارة الى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه إشارة الى النصب أى
يقدم في نصب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشرنبلالي لحظ هذا المعنى فاعتبر
الاقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة
المقدرة فان تقديرها منهم أى من أهل الدرجة كما قلنا ولو قدرتها من أهل الوقف يلزم عليه أنه
لومات احد وفي درجته جماعة وفي غيرها رجل اقرب اليه من أهل درجته استحق نصيبه
ذلك الرجل الاقرب اليه دون أهل درجته ولم نر أحدا قال بذلك أصلا فتمين الغاء اعتبار
الاقربية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى الى مصارف غلة الوقف كما سمعت
التصرح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب اليه الجماعة المذكورون لانه
مخالف للنقول فان قلت قد أفنى الخير الرملى في فتاواه بما تقدم عن الجماعة المذكورين وعلاه
بقوله لا انقطاع الذى صرحوا بأنه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح
اه فهذا يقتضى أن ما نقلته عن الخصاص وغيره خلاف الاصح فلم يسبق لك مستند على دعواك
قلت لم أر أحدا من أهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف الى الاقرب للواقف وانما فالوا يصرف
الى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكانه سبق قلبه في ذلك وأشبهه عليه مذهبه
بمذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخيرية حيث قال والمنقطع الوسط فيه خلاف
قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والمفتاوى على السنة علمائنا ثم قال بعد أسطر
في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي
فالمشهور بأنه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اه ولا يخفى عليك ان مسئلتنا هذه ليست
من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال
في الاسعاف يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شي الا بعد انقراضهم أى
المستحقين لقول الواقف على ولدى ونسأهم ابداه والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل
بشروط الواقف وقد يكون منقطع الاول وصورة ما فى الثانية لو قال ارضى صدقة موقوفة
على من يحدث لى من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وان حدث له
ولد بعد التسمية تصرف الغلة التى توجد بعده الى هذا الولد ثم قال ولو قال ارضى صدقة موقوفة
على بنى ولده ابنان أو أكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة فنصفها له
والنصف للفقراء الخ فالمثال الاول منقطع الاول في جميع الغلة والثانى في نصفها وأما منقطع
الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الاخر فهو حيث ترض الذمة او الجماعة الموقوف
عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة حقها من البيان فلنكف عنان

مطلب في حكم الوقف
المنقطع

مطلب الوقف المنقطع ثلاثة
اقسامه منقطع الاول ومنقطع
الوسط ومنقطع الاخر

العلم فيها عن الجريان * (سئل) * فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده
ثم على أولادهم وأنسألمهم وأعقابهم للذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المعينين
أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى
من مدة مديدة فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شئ مادام أحد من العليا
(الجواب) * يعمل بما ذكر * (سئل) * في واقفة انشأت وقفها على نفسها أيام حياتها
ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده
وذريته ونسبه وعقبه على القرينة الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنين وبنت
ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها
الى شقيقها ام الى أولادها * (الجواب) * حيث رتب الوقف يتم فيعود نصيبها الى شقيقها
ولا يعود الى أولادها مادام شقيقها موجودا قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد
وأولاد الاولاد ولولد كالبطون الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب أو قال على ولدى ثم على
ولد ولدى ثم ثم أو قال بطن بعد بطن يبدأ بما بدأ به الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شئ ما بقى
من البطن الاعلى أحد اه ومثله في الحاشية من باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله
في الخلاصة والبرارية وقد أجاب العلامة خير الرمي عن مثل هذا بقوله لاشئ لا ولد أولاد
الواقف مادام أحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق يتم مؤكدا بقوله
الطبقة العليا تحجب السفلى الخ والمسئلة أيضا في فتاوى الخاتوني في موضعين * (سئل) *
فيما اذا وقف شخص وقف من مضمونه ما لفظه ان الوقف المذكور يتجرى اجوره ومنافعه على
السادة الاشراف بنى الى الجن الحسيني وعلى أولادهم وذريتهم من اولاد الظهور دون اولاد
البطون والآن مات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد وله اخت شقيقة وبقية مستحق
منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصه الميت المذكورة تعود على اخته
المذكورة او عليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من اهل الوقف حيث اطلق الواقف
ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أفقونا * (الجواب) *
الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذكور بين جميع مستحق الوقف من اولاد الظهور
بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد واخذ الميت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله
اعلم كتبه الفقير يحيى الهنسي الحنفي عفى عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو الجواب
كتبه احمد بن يوسف القيساوي الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب كتبه الفقير احمد بن علي الوفاي الحنبل عفى عنه في واقف وقف وقفه
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ونسبه
وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول
في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع
فيقسم بينهم بحسب قوتهم وأكثرهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة خير الدين

مطلب في الوقف المرتب يتم



مطلب اذا لم يرتب بين
البطون تقدم الغلة بين الجميع
بالسوية

مطلب مات وفي درجته
حل ولد بعد شهر

مطلب اذا استوى اهل
الدرجة قربا لشاركو
وقدموا على الاقرب من
غير الدرجة

مطلب اذا قال فاذا انقرضوا
فعلى من يوجد من اولاد
الواقف ووجد جماعة
مختلفة الدرجات

الرملي (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف اهل أن من مات من الموقوف عليهم عن
غير ولد عان نصيبه من ربيع الوقف الى من هو في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم
في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ثم مات الا أن شفع من الموقوف عليهم عن غير ولد
وترك اما حاملا من عمة العصبه الذي هو من جملة الموقوف عليهم ثم وضعت الحامل بنتا بعد
شهر من موت الشخص المزبور ومن طابوع الغلة وليس في درجة الشفع اقرب اليه من
اخيه المزبورة التي كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه لاخته المزبورة دون غيرها
(الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر (سئل) في وقف آخر مشروط فيه
كما ذكر قبله مات من الموقوف عليهم امرأة وليس في درجتها وذوي طبقته اسوي جماعة من
الذرية الموقوف عليهم غير متساولين بحجهم باصولهم والكل في القرب اليها سواء فبعضهم
اولاد بنت عم امها واليه بعض اولاد ابن عمه امها والبعض اولاد بنت عمه امها والبعض بنت ابن
عم امها ولها مال من اهل الوقف المتساولين من اهل طبقة اعلى من طبقتها يزعم أن نصيبها
من ربيع الوقف ينتقل اليه دون اهل طبقتها المذكورين فإن ينتقل نصيبها من ربيع الوقف
(الجواب) ينتقل الى من هو في درجتها وذوي طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا
في القرب سواء عملا بشرط الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر
(سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه مضر على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من
سيحدث لمحمد من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم ومنهم على أن من مات منهم عن ولد
فنصيبه لولده الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فاذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفها على من يوجد من
اولاد الواقف وأنسأهم والحكم فيهم كالحكم في اولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقرضت
ذرية محمد والموجود الا أن من ذرية الواقف ولدا ابنه هما أحمد وابو الصفاء وابنا بنت ابن
الواقف هما درويش وسليمان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وابي الصفاء
دون درويش وسليمان (الجواب) ينتقل لأحمد وابي الصفاء دون درويش وسليمان
عملا بقول الواقف الحكم فيهم كالحكم في اولاد محمد وأولاد محمد الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم
الترتيب الذي فيهم الى اولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم أقول لقائل أن يقول بان انتقال
الغلة الى جميع الاربعة الموجودين من ابني ابنه وابني بنت ابنه المذكورين عملا بقول
الواقف عاد وقفها على من يوجد الخ فان لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب انما يعتبر بعد
الدخول في الوقف لان المرتب لا بدله من مرتب عليه والاربعة المذكورون هم الذين
وجدوا عند انقراض اولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى اولادهم وأولاد اولادهم ويعتبر
فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والعطف انما يكون بعد العطف عليه فيدخل
الاربعة المذكورون في الوقف ثم اولادهم من بعدهم ثم ومن فيحقق الترتيب بعد دخولهم
أما قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لم يخط المعنى الحامل من العطف ثم وهو قد يترك كل طبقة عليا
على التي تليها فانه حكم العطف ثم فقوله الواقف والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك

التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الرملي الكبير الشافعي سؤالاً حاسلاً فيمن وقف على
أولاد الظهور مرتباً ثم وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم ثم على الشرط
والترتيب فإن أولاد الظهور ووجد من أولاد البنات جماعة مختلفة الدرجات فاجاب بانتقال
الوقف الى اقرب الدرجات الى الواقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف فتأمل ﴿سئل﴾ ﴿فبما﴾
اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد
أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن
غير ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه الى من هو معه في درجته وذوى طبقته ثم على جهة
برمتصلة فإن الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف
في جماعة من النسل والعقب من ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أخيهما
عن أولاد فهل يدخل أولادهما في النسل ويستحقون في ريع الوقف ﴿الجواب﴾ نعم
قال في الاسعاف النسل الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكراً كانوا أو أنثى اه والله اعلم
اقول هذا الجواب يحتاج الى بيان زائد فلا بأس بإبراده على عادتنا في هذا الكتاب من
الاتحاف بفرائد الفوائد وهو أن دخول أولاد المرأتين المذكورتين مبني على مسئلتين قد
طال فيهما الجدل وكثر القيل والقال أما المسئلة الاولى فهي ما اذا شرط الواقف في الوقف
المرتب انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته وسكت عن نصيب من مات
عن ولد كما هو الواقع في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولد الى ولده أم لا وقع نظيره
في الفتاوى الخيرية فاجاب بقوله لاشي لا اولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف
ذكراً كان او انثى لترتيب الاستحقاق ثم مؤكداً بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتبه الشيخ شرف
الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بغزة جوابي بذلك هذا وقد أفقي برهان الدين
الطرابلسي الحنفي في مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود من بقي من اولاد الواقف قال
لفهوم القيد المسكوت عن تيممه بعلوميته أو لغفلة الكاتب عنه وضرورة انحصار غلة
الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لماعلم أن المفاهيم غير معمول
بها عندنا على تقدير أن استحقاق اولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم
أدق وهو أن الاستحقاق عند الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون
لاولاده والاصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد
لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام
زكرياء الشافعي الانصاري أفقي بما افيتت في واقعيتين وانه لا يرجع استحقاق الميت الى
أولاده مع ما ذكر قال وان أفقي به اي يرجع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ ولي الدين
العراقي رحمه الله تعالى عملاً بفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الاولاد
لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه

مطلب فيه اذا شرط نصيب
المتوفى عن غير ولد وسكت
عن نصيب المتوفى عن ولد

لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس الى الواقف اه وقد
أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصارى الشافعى بمثل ما أفتى به الشيخ ولى الدين
العراقى والله أعلم اه ما فى الفتاوى الخيرية ولا يخفى عليك ما فى ذلك أما أولا فقول له أن
المفاهيم غير معمول بها عندنا فإنه لا يعمل بها فى النصوص لاقى كلام الناس كيف وقد صرحوا
بان مفاهيم الكتب حجة وهونفسه قد صرح بذلك أيضا فى موضع آخر و قولهم شرط الواقف
كص الشارح لا يخرججه عن كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والا لزم أنه لو قال وقتت
على أولادى المذكور مثلا أن يلغى مفهوم تقييده بالذكور ويحكم بمشاركة الاناث معهم
لدخلون فى لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلغى تقييده بانتقال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير
ذلك من المذخورات التى لم يقل بها أحد وأمانا فاقوله اذ مفهومه الخ نقول هو كذلك لكن
قد صرحوا بان غرض الواقف يصلح تخصيصا وهذا الما شرط انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى
أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده لانه الموافق لا غرض
الواقفين ولذا ترى عاقبتهم يصح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالا بعيدا لان الحمل
على أقرب المحتملات أولى فلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسى والشيخ
ولى الدين العراقى والشهاب أحمد الرملى الشافعى هو الاظهر وبمثل أفتى التمرثانى صاحب
التنوير وقد رأيت تأليفا مستقلا فى هذه المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعى سماه بسوابغ
المدد فى العمل بمفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد أفتى فيه بما قاله الولى العراقى وقال
وبه صرح الرويانى فى بحره والده واقترهما الاذرى وأفتى به الامام السبكي والولى أبو زرعة
والبلقينى وغيرهم ورد على شيخه القاضى زكريا وأطال فى ذلك وأطاب فراجع ما اتفاق هؤلاء
الاثمة مؤيدا لما أفتى به البرهان الطرابلسى نعم رأيت فى كتاب الامام الخصاصى فى باب الرجل
يجعل أرضه وقفا على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به الخير الرملى وهى اذا وقف أرضه على
فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين على أن من مات منهما ولم يترك ولدا كان نصيبه
للباقي منهما فأت أحدهما وترك ولدا يرجع نصيبه للفقراء لا للباقي منهما لان شرطه أن لا يترك
ولدا ولا لولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت اه لمخالف لم يعتبر بمفهوم قول الواقف
فمن مات منهما ولم يترك ولدا الخ اذ لو اعتبره لا عطى نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين
المستثنين بان الاولاد فى مسئلة الخصاصى ليسوا من أهل الوقف أصلا لان الوقف بعد فلان
وفلان المذكورين يستحقه المساكين فاذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاء شرط الواقف
وادخال من ليس من أهل الوقف فى الوقف بخلاف مسئلتنا فان الاولاد فيها من أهل الوقف
بنص الواقف فلا يلزم من اعتباره مفهوم كلامه شىء من المذخورين بل فى اعتباره افعال غرضه
كما أقرناه ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن فى درجته وان كان له ولد كما أفتى به
فى الخيرية لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقا هذا ما ظهر افعاهم
السقيم وفوق كل ذى علم عليهم واما المسئلة الثانية فهى أنه هل يدخل أولاد البنات

مطلب فى قولهم ان المفاهيم
غير معمول بها عندنا

مطلب في تحقيق مسألة
دخول أولاد البنات
في الوقف على الأولاد
والنسل والعقب والذرية

في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في نحو الأولاد والذرية وقد كدت عزمت على أن اضع
فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغنيت عن ذلك بما أحرره هنا فأقول قد ذكر هذه
المسألة الامام المدرسي في أنفع الوسائل ثم قال بعد ما أطل في النقول ما حاصله ان
في دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وأولاد الأولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص
وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية
والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي التجريد لا كرماني وكذا لفظ الآل والجنس وأهل
البيت المحكم فيهم واحد ولا يدخل أولاد البنات قال ونظمت ذلك في بيتين هما
آل وأهل وأولاد كذا عقب نسل وخنس كذا ذرية حصروا
فلا دخول لأولاد البنات فقل فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولادى وأولادى وأولادى
ان أولاد البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسألة روايتان وليس الامر كذلك فان
تعليل الاصحاب برذالك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من
دخولهم كونهم منسوبين الى آبائهم دون أمهاتهم اه ملخصا وذ كر العلامة البيري في قاعدة
الاصول في الكلام الحقيقة أن الذي عليه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد
الابناء دون أولاد البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدى
وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب
لا الى الام واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ فاسم الحنفى وقال وهو
الذي يقتضى به وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو بحث منهما ولا يقول
عليه عند المتابعة لما قال نقلة للذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقر ر عند المشايخ أنه
متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر والاكثر من على عدم الدخول وما قاله الخصاص
مخالف لظاهر الرواية الا أن عند انقراض أولاد الأولاد يفتى بدخول أولاد البنات كما
في خزنة الاكل ووقف هلال اه ملخصا لكن في الحاشية ما ملخصه لو قال على ولدى فالغلة
لولد الصلب ذكرنا أو اثني لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى
فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا يدخل
فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذ كر الخصاص عن محمد انه يدخل أيضا
والصحيح ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى أمهاتهم بخلاف ولد
الابن وذ كر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيم الوفاة أهل الحرب آمنونا على أولادنا ان أولاد
البنات ليسوا بأولادهم ولو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى يدخل ولده لصلبه
وأولاد بنيه ولا يقرنم ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال نعم وقال
على الرازي اذ وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولو قال على أولادى وأولادهم
يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد

مطلب متى اختلف في
مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر

البنات فلهذا كرفى السير اذا قال أهل الحرب آمنونا على أولادنا وأولادنا نحن فيه أولاد البنين
وأولاد البنات قال شمس الاثمة السرخسى لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده من
ولده ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدى فان ولد البنت لا يدخل
في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمدان
ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا اه ما في الحاشية ملخصا ومثله في الاسعاف ومقتضى
ما نقله عن شمس الاثمة انه اذا اتى بالبطن الثاني كقوله على أولادى وأولاد أولادى لا خلاف
في دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة
حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس الاثمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان دخل
أولاد البنات رواية واحدة اه لكن ذكر العارسوسى عن كثير من كتب المذهب ان تصریح
بان ظاهر الرواية عدم الدخول في ذلك وبعبارة ابن الشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت
قل صاحب الذخيرة عن شمس الاثمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف
أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة
على الروایتين وكذا ذكر الخصاصى رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك
ابو حنيفة وابو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك
ولا يقصدون غيره وعياهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اه كلام ابن
الشحنة واقترعه عليه الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالة أفتها في هذه
المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى اخرى بخلافها قال فيها في المسئلة اختلاف
تصحیح وترجح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب
خصوصا في اكثر الكتب أن المبنى به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشلبى
ما نصه ورد على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد وأولاد الاولاد ونسبهم
وعقبهم أم لا يدخلون فذكر ذلك لقاضى القضاة نور الدين العارابلسى فخرج الى ما اختاره
الخصاصى من الدخول فقلت لمان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل
وغیره وقد تمت المحاوره بيننا فيه في الدروس فقال لى ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم
القديمه والحديثه على دخولهم كما اختاره الخصاصى فينبغى الافتاء بما اختاره مع التخصيص
على اختياره والله الموفق اه والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات اختلاف
الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المفتى به معالقا سواء كان بلفظ الجمع كأولادى
أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كأولدى وسواء اقتصر على البطن الاول كما مثلنا أو ذكر
البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى ضمير العائد على الواقف كأولادى وأولاد
أولادى أو العائد على الاولاد كأولادى وأولادهم على ما في اكثر الكتب وأما على ما قاله
الخصاصى فانهم يدخلون في جميع ما ذكره وعلى ما قاله على الرازى ان ذكر البطن الثانى باللفظ
المشترك المضاف الى ضمير الواقف كأولدى وولد ولدى لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع

المضاق الى غمير الاولاد كاولادى وأولاد أولادهم دخلوا على ما قاله شمس الأئمة
 السرخسي لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا
 وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار اقول هلال بن يحيى قليذا الامام محمد وصحبه في الحاشية
 مستدل بما في السير وقد قالوا ان الامام فاضل بن أحمد من أجل من يعتمد على تحميمه لانه غيبه
 النفس وقالوا ايضا ان السير الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر
 الرواية التي منها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصنيفا فاقبه هو الذي استقر عليه الحال
 لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الأولاد اما هو في الامان قد دخلوا
 للاحتياط بخلاف الوقت لا نأقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي
 من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا ايضا في أولادى أعني البطن
 الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فعلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وانى لا يجب من
 القول بعدم الدخول فان الولد أصله من الولادة وبه صنف بها كل من الاب والام وكذلك سمي
 والدين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولدا لاميته كذلك يكون ولدا
 لاميته بل هي أحق بذلك لما قلنا فاولاد الشخص كل من ولده من ذكرا وانثى ويدخل فيه ولدا لاميته
 لكونه ينسب اليه وان لم يكن مولودا بخلاف ولدا لاميته لانتفاء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فانه للذكور والامهات من أولاد الصلب
 وأولاد الابن دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل او امرأة يسمى ولده حقيقة ذكرا
 كان أو انثى فكذلك كل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك في قوله أولاد أولادى كل
 من أولاد الانماء وأولاد البنات حقيقة اذ لا شك أن البنت من أولاده فولدها ولد ولده حقيقة
 وكون ولدها ينسب لاميته لا لها ولا لابيها لا يخرجها عن كونه يسمى ولدا لها والا لزم أن لا يدخل
 في الوقف على أولادها فعلم أن الوجه الوجهية دخولهم فيه بالاخلاف كما ذهب اليه هلال
 والخصاف اللذان عليهما المعول في مسائل الاوقاف وتبعنا صاحب الاسعاف وصرح به
 الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومشى عليه شمس الأئمة
 السرخسي الذي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوس في البئر وناهيك بمن
 امام وقد صححه نقيب النفس فاضل بن أحمد ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه
 قد عينا وحديثا حتى لو فرضنا أنه لا رواية في الدخول أصلا ينبغي أن يبقى بالدخول لما
 في الاشياء عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم أن العرف واختلف
 الزمان معتبر في تدبير بعض الاحكام ولهذا كثير ما تراهم يقولون في بعض خلافات اصحاب
 الامام له ان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو حلف لا تتعدى والعداء
 في عرفهم من الفحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حمل اليمين على عرفنا مخالفة لأصل
 المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القضية وغيرها أنه ليس للفتى
 ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف اى فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هناك

والعرف في مسئلتنا موافق لص القرآن العظيم كما نلونا ولوضع الإثنية كما قترنا وظاهر الرواية
كما نقلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك أنهم لو أرادوا إخراج أولاد البنات من الوقف
يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم أن قاضي القضاة نور الدين الطراباسي جمع إلى
رواية الدخول ووافقه العلامة الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر
العلامة الطرسوسي والعلامة البيري نظريهما على مجرد الرواية قالاما قالوا ولو غلظا ما قنناه
لما خالفاه لأن ما استند إليه من القول مبني على ما إذا لم يتعارف خلافا لما نقلنا ولما في جامع
الغصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى التعارف اه وظاهره ولو كان
مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لانا لو جئنا كلامه على اللغة وخالفناه عرفه بكتنا الزمانه بمالم
يقصده كالأوصى لصهره مثلا وفي عرفه أن الصهر اسم لزوج البنت ونحوها من محاربه مع
أن الصهر في عرف الأغويين والفقهاء كل ذي رحم محرم من عرسه فلو جئنا الصهر عليه لزم
دفع المال إلى غير من أراداه الموصى ومثله الوقف وفي الحامية ولو قال وقفت على ولدي ونسلي
وله ولد وولد ولد دخلا في الوقف لأن النسل يتضمن القريب والبعيد اقرب بحقيقته والبعيد
بحكم العرف المخ فانظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللغة فلم أن ما قالوا انه
ظاهر الرواية المفتي به لا يخالف ما قلنا والذي يعاب على طي أن هذا هو الحق ولا نزاع لاحد
فيه بل يقبله ويرفضه كل فقيه نبيه فاعتمد هذا التحرير الذي لا تكاد تجد في غيره هذا الكتاب
والله أعلم بالصواب وحيث أتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل ورددنا عليه ما هو
أنفع الوسائل من ددر القلائد وفرائد القوائد وآتيناهم ما هماتهم وأحضرنا منها أجل مهماتهم
فليكن في هذا القدر كفاية لذوى الدراية والحمد لله رب العالمين

الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف
وبيع أنقاضه وأشجاره وقسمته ونصيبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارة وسكناه
وأرباب الشعائر وغير ذلك

(سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة في وقف متصرف فيه أبا له من المعلوم المدين بموجب
مستندات بيده بطريق التلقا عن أبيه وحده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة
بلا معارض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللا بان براءة أبيه ليس فيها
ذكر المعلوم المذكور بل فيها أربع عثمانية لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع
القويم ولا عبرة بتعلله *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما إذا وقف زيد مسجدا ووقف له
وقفا وشرط ما فضل من مصاحبه لذريته ثم بعد مدة وقف مكانا آخر على المسجد وشرط ما فضل
من ريعه لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفة في الطبقات فحتاج المكان المزبور إلى
عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد المتولي أخذ لزده من بقية وقف المسجد الأول وصرفه
في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرطوا فضل ريع الوقف
الأول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الواقف لا يجوز له صرفه إلى

مطلب يعمل بتصرفه في
الوظيفة بعلومها من القديم

مطلب اتحد الواقف
واختلفت الجهة لا يصرف
فامثل ربع احدهما إلى
الآخر

ذلك (الجواب) نعم كما في البرزخية وغيرها والمسئلة في الدرر والتوير من الوقف (سئل)
 في رجل باع حصة معلومة من دار معلومة من زيد بن مفلح معلوم قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف
 عليه فهل لا تسمع دعواه (الجواب) لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامته على البيع اقول
 أفنى بذلك الخبر الرملي وفي المسئلة اختلاف صحيح وتفصيل مبين في الخيرية وغيرها وفي الدرر
 المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الاصح خلافا لما سويبه الرطبي اه وكنت
 في حاشيتي رد المختار عن قوله تقبل على الاصح وبه أخذنا الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض
 الناس لا تقبل البينة لكما لا تأخذ به تارة خاتمة وبه أي بالقول نأخذ وهو الاصح عمادية تقبل
 البينة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيدته في البحر بما اذا
 برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو
 تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه اعاده في المنع قلت المفتى به أن الملك يزول بمجرد قوله
 ووقف اه ما كونه اي أن التفصيل المذكور راجع بحسن على خلاف المفتى به والله اعلم
 وفي الفتاوى الخيرية أيضا اجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختفاوا في قبولها
 والاصح القبول نعم عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف حتى الله تعالى
 قسم فيه البينة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره
 فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة في تلك المدة لان
 منافع الوقف مضمونة على المفتى به والله اعلم اه وقوله وجبت الاجرة له اي وجبت اجرة مثل
 الوقف على المشتري وان كانت سكناه بأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل
 الملك انما هو في المدة للاستئصال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماعيلية من عدم لزوم الشاري
 الاجرة في الوقف ضيف والعمد ما مر كما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم أن قبول البينة مقيد
 بما اذا كان الشاهدان لم يؤخر اشهادتهما بعد العلم بالبيع فلو اخرها بالاعذار لم تقبل لفسقهما
 بالتأخير كما أفنى به المؤلف في كتاب النكاح ان أخذما في الاشياء وغيرها من أن شاهد
 الحسبة اذا أخر شهادته بالاعذار شرعي مع تمكنه من ادائها لا تقبل شهادته (سئل)
 فحين اشترى دارا من زيد بن مفلح معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركه وظاهر أن البائع
 وقف البار على أولاده وذرية وقتا صحيحا بموجب كتاب وقفه الثابت المضمون ويريد المشتري
 الدعوى بذلك على أولاد البائع نظار الوقف واقامة بيينة شرعية تشهد بالوقف والرجوع
 بالثمن في التركة المزبورة فهل لذلك (الجواب) نعم ولو ادعى المشتري على بائعه أن
 الارض التي بيعت له وقف على كذا تقبل ويتقضى البيع عند الفقيه أي جعفر قال الفقيه
 أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والاوّل اصح كما في الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان
 لم تصح الدعوى هو المختار اه معين المفتى من الوقف وقد أفنى بذلك العلامة الخیر الرملي
 فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه اقول حاصل ما في الخيرية قبل آخر الوقف
 فهو كراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري تسمع على البائع ان كان هو

مطلب لا تسمع دعواه بعد
 البيع انه وقف عليه

مطلب اذا ظهرت الدار
 وقفا وجب على الشاري
 أجرها

مطلب اشترى دارا ثم ظهر
 أنها وقف له الدعوى بذلك

مطلب انما تسمع دعوى
 المشتري بانها وقف على
 البائع لو كان متواليا والا
 فعلى المتولي

المتولى والانعلى المتولى وان لم يكن له متولى فالقاضي ينصب متوليا فيضامه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائعه اه وظاهره ان الذى يقيم البينة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذى يفيد ما فى الخبرية عن المحيط ولا يمكن فيها عن فتاوى التجنيس والنسقية ما يدل على العكس والظاهر هو الاقول فتدبر (سئل) فيما اذا كان لزيد ارض حاملة لغراس فباعها مع الغراس من عمرو وبين معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الاثن ان الارض والغراس وقف على جهة كذا او البائع يكره فهل بلك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا عليك المشتري هذه الخصومة اقول أى لان البائع ليس هو المتولى وانما له حصة المتولى فاذا اثبت على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا اتفاقه بظهوره لا منافاة بين هذا الجواب والذى قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون اولاد البائع نظار الوقف (سئل) في متولى وقف بر دفع ارض الوقف لزيد ليغرس فيها ولم يبين لذلك مدة ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولى الارض لعمرو وأذن له أن يغرس فيها أغراسا فى مدة معلومة على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو فيها على المنوال المزبور فهل تكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسئلة فى الخائبة والخبرية من الوقف وهى شهيرة (سئل) فى امرأة وقفت دارها على نفسها ثم تلى اولادها ثم وثم ثم على جهة بر لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الاطلاق للاستغلال ولاننا نرى باجر المثل بمن شاء (الجواب) نعم اقول وسيأتى فى هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها (سئل) فيما اذا ادعت هند على فاطمة وقف أهلى لدى ماكم شرعى بان لها استحقاقا فى الوقف قدره كذا بقتضى أنها خديجة بنت محمد بن شهاب بن أحمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتبت بذلك حجة ثم ظهر وتبين أنها ليست ابنة محمد هذا وان اسم أبيها يوسف بن محمد الحريرى المحلى وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجرته وسمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وثبت فى وجهها بالبينة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأنما حاولت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك واسقطت دعواها واعترفت أنها حاولت نسبها وكتبت بذلك حجة لدى قاض شرعى فهل يعمل بمضمونها بعد نبوة شرعها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له قدر استحقاق معلوم فى وقف أهلى وماتت عن بنت بنت قاصرة انتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصى مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذها للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فى وقف أهلى مشتمل على عقارات وحوانيت يؤجرها الناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العجارة ويطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة فى وقف الاشياء (سئل) فى رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتداوله من ناظر

مطلب دفع ارض الوقف
لرجل ليغرس فيها ولم يبين
مدة ثم دفعها لآخرين
المدة تصح الثانية دون الاولى

مطلب عند الاطلاق يكون
الوقف للاستغلال

مطلب ادعت استحقاقا
لكرهن فلانة بنت فلان
وكتبت حجة ثم ثبت أنها
ليست بنت فلان

مطلب للوصى مطالبة
الناظر باستحقاق القاصرة

مطلب لهم طلب استحقاقهم
مما قبضه الناظر مشاهرة
ومياومة

مطلب له أخذ استحقاقه
الجارى فى تصرفه من قديم

الوقف آيل اليه ذلك عن آبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات
 الناظر وتولى الضرر رجل تنكر استحقاق المستحق المزبور وشبوت نفسه لا واقف فهل اذا ثبت
 المستحق ماذا كوجهه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه المزبور * (الجواب) * نعم أقول وأفتي
 بمثل الشيخ اسماعيل وقد كفي جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج
 وفي جواب سؤال آخر كسؤالنا حيث جهل الحال يعمل بتصرف الناظر السابقين ويؤمر
 الناظر بإعطائه اه لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال
 وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو ووالده وجده متصرفون في أربعة قراره لا يثبت
 به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى
 حق المرور وأورقة الطريق على آخر ويرهن أنه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به
 غالب علماءنا وامتثلت به بطون الدفاتر أن الشاهد اذا قصر للقاضي أنه يشهد بعبادة اليد
 لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة
 بأنه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه
 مافي الخيرية ويؤيده مافي الفصل الحادى عشر في الوقف على القرابة من التارخانية واذا
 وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه من قرابته وأقام بيته فشهدوا أن الواقف كان يعطيه
 مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلان
 كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضي حجة اه فليتأمل في ذلك
 فان سداب التصرف القديم يؤدى الى فتح باب خلل عظيم * (سئل) * فيما اذا غير المستأجر
 طائفة من معالم الوقف بيده العبادية وفي ذلك ضرر على انوقف فهل تلزمه اعادة ما غير
 ما كان عليه * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة وسنة أنى ان شاء الله تعالى
 في الغصب أقول وقد مرت بعض الكلام عليها في الباب الاقل عن فتاوى قارئ الهداية
 والمفتى أبى السعود وغيرهما فراجع اه قال المؤلف رجل استأجر حانوتاً وقفاً على الفقراء فاراد
 أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان المستأجر لا يزيد في اجرة الحانوت على
 مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك
 الزيادة وان كان هذا الحانوت معطلاً في أكثر الأوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه
 فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد هو في الاجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف
 * (سئل) * فيما اذا آجرة ولى الوقف عقار الوقف من آخر باجرة معلومة من الدراهم هي
 دون آجرة المثل بعين فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة * (الجواب) * لا يؤثر
 الوقف الا باجر المثل فاجارته بعين فاحش غير جائزة قال الحانوتى في فتاواه شرط جواز اجارة
 الوقف بدون أجر المثل اذا نابه بأية أو كان ديناً اما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط
 الواقف ذلك لمافيه من تعريض نزول آجرة الوقف عن المثل كما نص راعى أن الوقف اذا كان
 على شخص وحده وكان مستحقا لريعه بانقراده وكان ناظر اليه أن يؤجره بدون أجر المثل

مطلب في اثبات دعوى
 الاستحقاق بالتصرف القديم

مطلب لا يثبت حتى المرور
 بأنه كان يمر

مطلب اذا غير المستأجر
 معالم الوقف تلزمه اعادة
 ما غيره

مطلب اراد المستأجر أن
 يبنى على الحانوت غرفة الخ

مطلب اجارة الوقف بعين
 فاحش لا تصح ولو كان الوقف
 على شخص واحد

مطلب في شرط جواز اجارته
 بدون أجر المثل

اه أقول وسيأتى في الباب الثالث نقل المسئلة مع بيان ما لو ادعى الناظر في أثناء المدة أن
 الاجرة دون أجرة المثل وقت الاستئجار (سئل) في مستأجر حانوت جارية في وقف بمن
 متولى الوقف مدة شهر معلوم باجرة مئة ووضه اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء المدة زيادة
 معتبرة مئة وولة عند السك والقبول المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) *
 نعم (سئل) في مصبنة وقف جارية في نواجر زيد وعمر وبدون أجرة المثل يعين فاحش
 ولما علم امر صده معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثة وضخوا أيديهم مع عمر وعلى
 المصبنة وانفعوا بهامدة فاحترق بعضهم باعوا بعض انقاضها وعمرها بالباقي وباتقاض
 جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة ككل ذلك بلا اذن متولى الوقف
 ولا وجه شرعى ويريد المتولى محاسبتهم بقيمة ما باعوه من النقص من مرصدهم السابق وتلك
 ما بنوه بالانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع حيث اضرقعه بالوقف
 ومقاصصهم تمام أجر المثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له
 ذلك وكل من الصرف والبناء غير صحيح (الجواب) * نعم (سئل) في أراض معلومة
 جارية في أوقاف بروفي مشد مسكة زيد وتواجه من أربابها بالوجه الشرعى فغرس زيد فيها
 غراسا معلوما في مدة تواجهه بغير اذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضر بالارض والآن
 انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس (الجواب) * يجوز لزيد المستأجر الغرس
 في الاراضى المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المبر عنه
 بمشد المسكة (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكنتم المرأة مدة معلومة بلا عقد
 اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف
 بعده ويريد الرجوع عليهم اتمام أجرة المثل في المدة المزبورة بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه
 الشرعى فهل له ذلك (الجواب) * نعم (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل
 ثامها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان
 لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة باجرة مثل بقيمة حصته عن سكناهم في المستقبل حال
 كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) * نعم (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة
 وامرأتين ونصفها الاخرى في وقف عليهم من قبل جدتهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها
 مدة معلومة بالكتابة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولا أجرة وتريد المرأتان مطالبتهم باجرة
 مثل حصتهم من الوقف عن المدة المزبورة بعد ثبوت ماذ كشرع فهل لها ذلك (الجواب) *
 نعم قال في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحدهما بالكتابة بدون اذن الاخر سواء
 كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجراه ومثله في البنازية ومصور المسائل
 وصرة الفتاوى (سئل) فيما اذا كان لهند قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى مشتمل على
 دار للاستغلال تحت نظارة امرأة ولهند المزبورة زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من
 الناظرة ولا أجرة ولا وجه شرعى وقد دفعت الناظرة لهند قدر استحقاقها من الوقف في المدة

مطلب اذا قبل المستأجر
 الزيادة يكون أولى من غيره
 مطلب استئجار المصبنة
 بدون أجر المثل وتغيرها
 بلا اذن لا يصح

مطلب للمستأجر غرس
 الاشجار وله الاستبقاء
 لاسيما اذا كان له مشد مسكة

مطلب للمتولى الرجوع
 عليهم اتمام أجرة المثل

مطلب لو سكنوا في أكثر
 من حصتهم فله شرى يكرهم أخذ
 الاجرة في المستقبل
 مطلب الوقف اذا سكنه
 أحد بالكتابة يجب فيه الاجر

مطلب سكن مع زوجته
 المستحقة في دار موقوفة
 للاستغلال لزمه أجر المثل

الزبورة وتريد الناطرة مطالبة زوج هند بأجر مثل الدار في المدة وإيجارها من الغير بأجر المثل
 قهله لذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا حث زيد أرضاً موقوفة ليزرعها بأذن
 ناظر الوقف فزرعها وعمرو وبلاذن الناظر ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك وقعه
 لا يضر بالأرض فهل يؤمر عمرو بقلعه (الجواب) نعم غصب أرضاً وزرعها ونبت فلها مالك
 أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أني ذالمالك قلعه فإن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب
 وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضاً وزرعها وقطنا فزرعها ربهاشياً آخر لا يضمن المالك
 ما فعله القاضى فصولين من ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض
 الوقف يؤمر بقلعه وفي فتاوى سمرقند إذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها فما أخذ منه
 لا يفرق على أهل الوقف بل يصرف إلى مرمته لأن حقهم في الغلة لا في الرقبة وهذا الضمان
 يدل الرقبة وإن زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فإن كانت شيئاً ليس بمال ولا له حكم
 المال تؤخذ منه بلا شيء وإن كانت مالا فائتمنحو الغراس والبناء أمر القاضى الغاصب برفعه
 وقعه إلا إذا كان يضر بالوقف فإنه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو القاضى قيمة ذلك
 من غلة الوقف إن كانت ولا يؤثر الوقف ويعطى من أجره عمادة من العاشر في دعوى الوقف
 والشهادة عليه ومثله في الفصولين من ١٣ منافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث مال اليتيم ومال
 الوقف والمعد لا يستغلل منافع المعدل لا يستغلل مضمونة إلا إذا سكن سنأويل ملك أو عقد كبيت
 سكه أحد الشريكين في الملك أما الوقف إذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان
 موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الإجراء ويستثنى من مال اليتيم مشكلة سكنت أمه مع
 زوجها في داره بلا أجر ليس لها ذلك ولا أجر عليهم كذا في وصايا القنية أشباه (سئل) *
 فيما إذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف المشروطة سكنهم في عدة مساكن منها
 تزيد على حقه المشروط له مدة معلومة بدون إذن الباقين ومنعهم الانتفاع بما يخصهم من
 ذلك بعد طلبهم ذلك منه مراراً وامتناعه من ذلك والآن يريدون مطالبة بأجرة المثل فيما
 سكنه وشغله زائد على حقه المشروط له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب)
 نعم (سئل) * في أراضي قرية معلومة جار بعضها في وقف أهلى وعشرها جار في تيمار
 عمرو وعليهم ما قيم معلوم يتناول التيمارى المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع
 لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغاً من الدراهم عوضاً عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك
 عين فاحش وضرب على جهة الوقف ويريد الناظر المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم
 أراضي الوقف ورد ما قبضه من التيمارى من المبلغ المزبور له في المدة بالوجه الشرعى فهل لذلك
 (الجواب) * نعم (سئل) * في قطعة أرض جارية في وقف أهل تحت نظارة رجل من
 ذرية الواقف حامله لبناء جار في ملك زيد وأخته بالوجه الشرعى وهما يدفعان لجهة الوقف
 في كل سنة مبلغاً معلوماً من الدراهم على طريق المحاكاة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر المثل
 بعين فاحش ويريد الناظر مطالبتهما بتمام أجر المثل بعد ثبوت بالوجه الشرعى فهل له ذلك

مطلب غصب أرضاً وزرعها
 ونبت فلناظر الوقف أمره
 بقلعه

مطلب إذا ضمن الغاصب
 نقصان الأرض فما أخذ منه
 لا يفرق على أهل الوقف الخ
 مطلب إذا زاد الغاصب
 فيها ما ليس بمال أخذ منه
 مجاًء والأمر برفعه إلا إذا
 أضر بالوقف فله قيمته

مطلب منافع الغصب
 لا تضمن إلا في ثلاث
 مطلب إذا سكن بالغلبة
 في أزيد من حصته فعليه الأجر

مطلب أخذ التيمارى القسم
 ودفع حصة الوقف دراهم
 ليس له ذلك

مطلب تجب أجرة المثل
 في الأرض المحتكرة

(الجواب) نعم (سئل) في اجارة دار اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة
 عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف وهي لا تؤجر أكثر من سنة
 واحدة وقوله ولا تزد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ أقول وفي الجملة وعلى هذا أرض
 اليتيم وأقول قد أفق صاحب البحر بالحاق عقار اليتيم بالوقف وكذلك الشيخ العلامة
 الغزالي وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلمته أنه كما يصان الوقف
 يصان مال اليتيم عن دعوى المالك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للتصوص الموصية له
 المبرحة بالهبة عن قربانه فليكن عليه المعزل وأقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال
 فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى الكازروني من الاجارة نقلا عن
 فتاوى المرشد في ضمن سؤال وأما كون أراضي بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة
 لم أجدهم يصرح بذلك لكن لم يقيدها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم
 وأما أنهم يقتضون جواز الاجارة مطلقا فالتدبير المدة أو كثر الخ اه فقتضاه أنه جزم بان أرض
 اليتيم لا تؤجر الا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز اجارتها مطلقا يخالفه
 ما مر عن الشيخ خير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرولى كما يعلم ذلك من عباراتهم أقول
 وأيد ذلك في حاشيتي رد المختار على الدر المختار وأقول الاجارات بما في دعوى الخيرية من أن
 أراضي بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقوف المؤبدة (سئل) فيما اذا كان لزيد
 وأخته مئذ دار معلومة له ثلثاها ولها ثلثها فوقها مئذها مئذها مئذها مئذها مئذها مئذها
 الولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجته زيد وكتب بذلك صلح ثم أجر زيد الدار من عمر ومدة معلومة
 فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم حيث شرط فيها السكنى لهما والمسئلة
 في البحر وغيره من المعبريات وستأتي (سئل) في أرض صغيرة جارية في وقف وفي مشقة
 مسكة زيد وله فيها أشجار قائمة فأتت عن زوجة وأخت لها ابن بالغ أخبرها أن الأرض سليخة
 ليس فيها أشجار وورضع يده عليها ثم ماتت أمه عنه وعن أخت طلبت منه حصتها من
 الأشجار ورضعها ما قالها من الأرض باذن المتولى فهل لها ذلك (الجواب) نعم حيث كان
 الحال ما ذكر لاخته ورضع يدها على ذلك وعاليها أجرة مثل ذلك لجهة الوقف ولها أيضا ورضع
 يدها ان كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسئلة
 والمجدول كما في الحاشية وقد أفق بذلك العلامة الكازروني من الاجارة (سئل) في
 في متولى أجر حوائط الوقف من زيد ستمين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهل بيان المدة
 فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المقتضى به كما أفق به المهنداري (سئل) في
 فيما اذا أجر المتولى بساكنين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة منتظرة غير تالية له بمدة اجارة لزيد
 قبلها باجرة معلومة وأذن المتولى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين لجهة
 الوقف وهو ما يصرفه ياخذ من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي أفق مقتضى مذهبه
 بطلان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا

مطلب في اجارة دار اليتيم
مدة طويلة

مطلب دار اليتيم كدار
الوقف لا تؤجر أكثر من
سنة

مطلب عقار بيت المال
كعقار اليتيم

مطلب اذا وقف وشرط
السكنى له لا يصح اجارة

مطلب له أشجار ومسكة
مسكة في أرض وقف تتقل
لورثته بعده

مطلب وكذا لو كان
في وسطها شجرتان الخ

مطلب أجر الحوائط سنتين
بلا شرط الواقف لا يصح

مطلب الاذن بالغرس
مطلب الاذن بالغرس

في ضمن الاجارة الطويلة
فاسد

مطلب اذا بطل الشيء بطل
ما في ضمنه

مطلب آخره غير الناظر
وأذنته بالعمارة فمعرفة
متطوع

مطلب اذا لم يرغب في استجاره
بسنة يؤجره القاضي أكثر
وان خالف شرط الواقف

مطلب لا تنسخ الاجارة
بموت الناظر ولا عزله

مطلب لا يبطل عقد المزارعة
والمسافة بموت الناظر

مطلب اذا خيف من المستأجر
على رقة الوقف تنسخ الاجارة

مطلب تبين أن المستأجر
يخاف منه على رقة الوقف
يفسخ القاضي الاجارة

مطلب للمستأجر استبقاء
الغراس بعد مضي المدة
باجر المثل

مطلب ليس للتولي رفع
الحانوت من الارض المحتكرة
بلاوجه شرعي

(الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المدة كدرة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشياء اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن وبني عليه سافروا الى أن قال وقالوا كما في الخزانة لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظر احتى لم تصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه
(سئل) فيما اذا عين واقف في كتاب وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجار سنة فهل يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجره أكثر من سنة؟ *(أجاب)* نعم وان خالف شرط الواقف من تساوى الشيخ اسماعيل عن البصري ناظر وقف أجره عقار الوقف بالنقد مده معلومة مستقبلة باجرة مججلة وقبض من المستأجر بدل النقد المزبور أسبابا معينة فهل يكون الناظر مشتريا لنفسه وعليه ضمان مال الوقف دون المستأجر أجاب نعم من فتاوى أحمد أفندي المهنداري فقلا عن فتاوى ابن نجيم المنتخبة *(سئل)* في ناظر وقف أهلي أجر أرض الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضه له والمستحق الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنسخ الاجارة بموته؟ *(الجواب)* نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنسخ الاجارة بعزل الناظر كما في المنع والعلائي وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدي الاجارة والمساقاة في ثلثي مزرعة وأشجارها بموت الناظر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الخنقي له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الأرض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقد لاهل الوقف بخلاف مالومات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقد لنفسه اه *(سئل)* في قطعة أرض وقف استأجرها زيد من المتولي مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وقصر في بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولي باجرة المدة الثانية فانكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فمطلب أن يستأجرها من المتولي وخيف على رقة الوقف فهل لا يؤجر منه؟ *(الجواب)* حيث تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف فلو كان مستأجرا يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخصاصي ولوتبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اسعاف *(سئل)* في رجل استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل؟ *(الجواب)* للمستأجر استبقاؤها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبنى الموقوف عليهم الا القلاع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخير الرمي أقول في هذه المسئلة كلام أو فحتم في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة بناء على نفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المرتب على الأرض

الارض وهو أجر المثل والا ن تولى الوقف متول جديد يرفع الحسانوت بدون وجه شرعى
 فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهلى وفي تواجر
 زيد من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل فزاد عليه رجل فانكر زيد زيادته وادعى أنها اضرار
 وبرهن على دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه أنها زيادة
 اضرار وتعتت فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة ولو شهدوا
 وقت العقد بأجرة المثل والا فان كانت اضرار وتعتت لم تقبل اشباهه من الاجارة وتماه فيه
 (سئل) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنيين ودفع للناظر
 في كل سنة من تلك السنيين أجرتها مائة مائة درهم والا كن يدعى الناظر أن المبلغ
 المذكور دون أجر المثل بغين فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذاك المبلغ أجر المثل فهل
 القول له في ذلك يمينه واليمينه على الناظر (الجواب) نعم قال في الخيرية من الاجارة القول
 قول المستأجر ان الاجرة أجر المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة اه وفيها وصرحوا
 قاطبة بان القول قول المستأجر يمينه لانكاره الزيادة اه (سئل) في دار جارية في وقف
 وفي تواجر زيد من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل وفيها نخلة مثمرة تصرف زيد بثمرتها في المدة
 بدون مساقاة عليهم ولا وجه شرعى فهل يلزمه للوقف مثلها بعد الثبوت حيث لم ينقطع المثل
 (الجواب) نعم غار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة
 والسلام الثمر بالثمره لا بمثل عمادية وستأتى عبارتها مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى
 (سئل) في أرض وقف عاملة لغراس وبناء جاريين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة
 الوقف دون أجره ثل الارض المزبورة فهل يلزمه أجر مثلها خالية من البناء والغراس وان أبى
 يؤثر بالقلع حيث تستأجر باكثر مما يدفعه (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره مانوت وقف
 وعمارته ملك لرجل أبى صاحب التمازة أن يستأجر باجره مثله ينظر ان كانت العمارة لو رفعت
 يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان
 التقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر باكثر مما يستأجره لا يكلف
 وترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه بجر (سئل) في دار جارية في وقف
 مشروطة من قبل واقفها للمدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد
 المدرس ايجارها واخذ أجرها لنفسه فهل ليس لذلك وتعميرها على من له السكنى فان أبى
 أو عجز عن الحالكم باجرتها ثم ردها بعد العمارة الى من له السكنى رعاية للحقين (الجواب) نعم
 نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارتها على من له السكنى ولو متعدد من ماله لامن الغلة اذا انعم
 بالنعم درر ولم يزد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبى
 من له السكنى أو عجز لفرقه عمر الحالكم أى أجرها الحالكم منه أو من غيره وعمرها باجرتها كعمارة
 الواقف ولم يزد في الاصح الا برضى من له السكنى زياحى ولا ييجر الا أبى على العمارة ولا تصح
 اجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضى ثم ردها بعد التعمير الى من له السكنى رعاية للحقين

مطالب يقبل برهان المستأجر
 أن الزيادة اضرار وتعتت

مطالب القول للمستأجر
 يمينه أن الاجر أجر المثل
 وعلى الناظر البينة

مطلب اذا تصرف المستأجر
 بثمرة الدار المستأجرة بلا
 مساقاة لزمته

مطلب يجب أجره ثل الارض
 خالية من البناء والغراس
 وان أبى قلع

مطلب تعمير الدار المشروطة
 للمدرس على من له السكنى الخ

مطلب لا تصح اجارة من له
 السكنى بل المتولى أو القاضى

علاقي على التنوير * (سئل) * في وقف أهل له ناظر شرعي وبعض مستعقبة متصرفون
في عقاره من ايجار وقبض ولا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل زرعه ولم يدفع
لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيه اقسام معروف فكيف الحكم * (الجواب) * ولاية التصرف
في الوقف من قبض ومصرف وغيرهما للناظر للمستحق والزراع والاربع وعليه أجرة مثل الارض
لجهة الوقف * (سئل) * فيما اذا استأجر أحد المستحقين دار الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة
بأجرة معلومة اجارة شرعية فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم ولو أجاز اقيم ممن يستحق غلة
الوقف جاز لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف * (سئل) * في رجل
ادعى على آخر أرضا في يده أنها موقوفة عليه من جهة أبيه فانكر المذعي عليه وقال هي ملكي
وحق وصالح اعلی مال من ذلك فهل يصح ذلك * (الجواب) * لا يصح لان المصالح ياخذ
بدل الصلح عوضا عن حقه على زرعه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف
عليه لا يجوز له أن يبيع الوقف بعوض لان الامل عند أصحابنا أن الموقوف عليه لا يملك الوقف
ولا يجوز له بيعه فلهذا ان كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز وان لم يكن ثابتا فلهذا ياخذ
بدل الصلح لان حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى
وفي صلح التنوير ادعى وقفية أرض ولا يثبت له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطاب له
لو صادف اذ قيل لا اه قائله صاحب الاجناس لانه بيع معنى وبيع الوقف لا يصح علاقي
فتأمل أقول بمقتضى ما في التنوير اعتماد جوار الصلح لكن يجب تقييده بما اذا عجز مذعي
الوقف عن استرداده ففي البحر عن الحاشية لو استولى على الوقف غاصب وعجز المتولى عن
استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح على شيء ثم يشتري
بالمأخوذ من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقفا على شرائط الاولى لانه حينئذ صار بمنزلة
المستهلك فيعوز أخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين * (سئل) *
في رجل أذن لمستأجر ما توفيه به مبرما محتاج اليه فغير المستأجر باذنه في الخانات عمارة يرجع
معظم منفعتها للمالك الآن ويريد الرجوع على المالك بنظر ما أنفق في التعمير بالوجه الشرعي
فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي القنية قال المالك أو اقيم لمستأجرها أذن لك في عمارتها
فغيرها باذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع
الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا مال له بشرط الرجوع
ذكره في الوقف اه فعلم به أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع
معظم منفعتها على المستأجر سوى على الاشياء من الوقف ومنه في البحر والمنع وغيرهما
* (سئل) * في الموقوف عليه الغلة اذا أجزار الوقف بدون تولية أو اذن قاض فهل تكون
اجارته المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة الا بتولية
أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا يمين
شرح التنوير للعلاقي * (سئل) * في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة

مطلب زرع بعض المستحقين
فالزرع له وعليه أجرة مثل
الارض

مطلب يصح استئجار أحد
المستحقين دار الوقف

مطلب لا يصح الصلح عن
دعوى أرض الوقف

مطلب استولى على الوقف
غاصب وعجز المتولى له أخذ
قيمه أو الصلح الخ

مطلب اذا عمر المستأجر
بالأذن يرجع بلا شرط الرجوع
الا فيما يعود معظم نفعه عليه

مطلب الموقوف عليه الغلة
لا يملك الاجارة بلا اذن متولى
أو قاض

مطلب العمارة على من له
السكنى من ماله لا من الغلة

الضرورة فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز عمرها الحاكم
باجرتها ثم ردها الى من له السكنى *(الجواب)* نعم والمسئلة في شرح التنوير والعلامة
الشرنبلالي رسالة في ذلك سماها تحقيق السوءد باشتراط الربع واستحقاق سكنى الولد وقال
فيها واذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف وتؤمر
الورثة برفعها فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيته ليس له ذلك الا برضا الورثة
واما ما لاخهم على شئ فان كان الميت عمره بالا جرح حيطانها وجصدها وأدخل فيها الجذوع
ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولورضى به المستحق الا ان للسكنى لما فيه من
الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحمل الضرر
لاختصاصه به ويقال للذي صار له السكنى الا ان شئت فاعط الورثة قيمة مرقمتهم الساعة
فتكون له فان أئى أوجرت فاعطى الورثة قيمة مرقمتها من اجرتها ثم ترد بعد المدة للمستحق فان
كانت المرقمة التي رمتها الميت ليست قائمة بعينها وليكنها مستملكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل
الحيطان بالجص ومثل الانارة في الارض وسقى النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير
وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كمن
غصب ثوبا وقصره لم يستحق أجره وبأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا وكن أثار أرض غيره
ليس على صاحبها شئ اه واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله
الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالي في الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم في بحره
وصاحب التتارخانية وفتح القدير وأما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل في التتارخانية
أنه يملكها وهو الذي صححه ورجحه الفاضل المزبور في الرسالة نقلها عن المعبرات ومن جعلتها
أوقاف الخصاص اه وفي التتارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى
أولادها أبدا ما تناسلوا فاراد السكنى ليس للمأحق السكنى اه قال المحوى في حاشيته هذا
صريح في أن الواقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للغلة لا للسكنى وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ
وبالعيون تلحظ اه أقول وهو صريح أيضا في أن من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذي
في البرازية ومشى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القدير وتبعه في البحر على خلاف
ما مر عن الشرنبلالي وفي شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكناها
بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه
الفتوى والوصية اخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل
فيه اختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال
في النظم الوهباني

ومن وقفت دار عليه فإله سوى الاجر والسكنى فانتقرر اه

(سئل) في دار وقف تصرف نظارها في ايجارها وتوزيع اجرتها على مستحقها فيما مضى
من الزمان بلامعارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة بالسكنى ولم يصدقه الناظر

مطلب بنى من له السكنى
ثم مات فالبناء لورثته

مطلب من له السكنى لا يملك
الاستغلال وفي عكسه خلاف

مطلب اذا أطلق الواقف
الوقف كان للغلة لا للسكنى

مطلب ادعى أنها وقوفة
للسكنى يكلف الى اثبات
ذلك

على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكلف الى ذلك فان عجزنا لما نظر
 ايجارها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد داره على ذريته للسكنى
 والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وأفتى بذلك الخير الرملى (سئل)
 في دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها
 زوج تريد أن تسكن زوجها معها فهل لها ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر
 (سئل) في دار صغيرة موقوفة على سكنى ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثر أولاد
 الواقف ويريد الذكور أن يسكنوا ونساءهم معهم والانات أن يسكنن أزواجهن معهن فهل
 ليس لهن ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكناهما من جعل الواقف له ذلك
 دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر (سئل) فيمن جعل له
 الواقف السكنى هل اذا آجرت تكون الاجرة له أم لا (الجواب) من له السكنى ليس له
 أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة
 ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وعلم منه أنه
 حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا باجارته وقد نصوا أن الغاصب تكون الاجرة له لكن لا
 تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردها لجهة الوقف وهذا نظير ما اذا تولى الناظر
 ولم يصح توليته وآجرت تكون الاجرة له كذا في فتاوى الكازرونى والاسعاف والبحر وفي الحاوى
 الزاهدى سكن رجل دار الوقف باهله وأولاده وخدمه فاجرة المثل عليه أقول وأفتى
 في الاسماعيلية بانه مالك الاجرة ملكا خديئا وانما يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر
 القوانين اهـ (سئل) في مدرسة موقوفة سكناها رجل بعياله وأشغل أما كتبها بذلك مدة
 بالغالب بلا اجارة ولا أجره ولا وجه شرعى وطالبه متولياها باجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل
 يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم اذ منافع الغصب غير مضمونة إلا أن
 تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الجذ
 عبد الرحمن الهامدى والتم لمرحوم محمد الهامدى وأفتى بذلك أيضا فقيه النفس الخير الرملى قائلًا
 نعم لناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم المقدسى بذلك في مسجد تعذى عليه رجل وجعله
 بيت قهوة فقال يلزمه أجره مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف
 مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اهـ والله أعلم (سئل) في مسجد له متول أجر قطعة منه
 لرجل لبنى فيه دار بلا ضرر وداعية لذلك شرعا فهل يكون ايجارها المذكور غير صحيح ويهدم
 ما بنى (الجواب) نعم حيث لا ضرر وداعية الى ذلك وأما اذا كان هناك ضرر وداعية بان
 احتاج للعمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فالذى صرح به في الخلاصة
 الجواز به أفتى الخير الرملى عن الناطقى وحيث كان الناظر مصلحا لا يخشى الفساد والله يعلم
 المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسى في انقاع الوسائل عدم الجواز قائلًا بان المسجد
 اذا قيل بانه تؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى أفتح

مطلب اذا كان في الدار حجر
 ومقاصير فالمرأة أن تسكن
 زوجها معها

مطلب من له السكنى له أن
 يعير لا أن يؤجر فان أجره هو
 غاصب الخ

مطلب من سكن دار
 الوقف بأهله وأولاده فاجرة
 المثل عليه

مطلب من سكن مدرسة
 تغلبا يلزمه اجرة المثل

مطلب تعذى على مسجد
 فيجعله بيت قهوة يلزمه اجرة
 المنزل

مطلب لا يجوز ايجار بعض
 المسجد الا لضرورة

من الاول فان كان مسجد انقام فيه الصلاة فاذا أوجر يتي بعرضه أن يصير اصطبلًا أو لسكنى
الناس فكان التغير الى حالة ازرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاعظم
لما لا باعتبار الادنى اه فحيث لا ضرورة ولا إيجاراً المذ كور باطل فيهدم ما بنى (سئل) (ج)
في مدرسة خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل بعرضه ما خرب منها ولها عقارات معلومة
موقوفة عليهم او يريد متولى وقفها ايجار بعض العقارات مدة معلومة مستقبله باجرة مجله
يصرفها في تغييرها الضرورى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع
جذوع يده على حائط مسجد تعدى وطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف
ولا يضر بالحائط فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي البحر من الوقف من فمسل المسجد
ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من أوقافه اه ثم قال فن بنى بيتا على جدار
المسجد وجب هدمه ولا يجوز أخذ الاجرة اه (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس جار
في ملكه قائم بالوجه الشرعى في أرض بستان وقف فباعه من عمرو ثم قلعه عمرو وغرس
مكانه غراسا لنفسه بلا اذن ناظر الوقف ولا وجه شرعى فباحكم غرسه (الجواب) (ج)
حيث كان غرس عمرو المذ كور لنفسه بلا اذن الناظر فالناظر على الوقف تكليفه قلعه
ان لم يضر فان أضر بتملكه الناظر باقل القيمتين الوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقيل
هو المضيع لما له فليترتب الى خلاصه كما في الاشباه وغيرها أقول هذا في غير المستأجر لما
في القمية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم في الاراضى الموقوفة اذ لم يضر بالارض
بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا
قال صاحب القمية قلت وهذا اذ لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر
والغرس لوجود الاذن في مثلها اه كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدر المختار بقى
الكلام فيما جرى به عرف اهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد أن يغرس يستأذن من ناظر
الوقف حتى انه لو غرس بلا اذنه تنازعه ومخاضه في ذلك اذ لم يكن مشروطا في عقد التواجر
وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهى الصريح عن الغرس بلا اذنه لان المعروف عرفا
كالمشروط شرطامع أنهم شرطوا الصحة اجارة الارض بيان ما يزرع فيها أو يغرس أو تعميم
الاذن بان يزرع أو يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل (سئل) في أرض وقف
حاملة لغراس جار في ملك زيد وفي مشتم مسكنه ويتاجر به بالتعاطى من مدة تزيد على خمسين
سنة وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة الوقف فغرس فيها أشجارا به لنفسه بلا اذن المتولى
فهل له ذلك ويكون الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسماعيل سئل
في أراضى قرية عليهم افي كل سنة مال مقطوع يدفعه أهلها للمتكم على القرية على طريق
الخراج الموظف من مدة تزيد على مائة سنة وينصرف أهلها في أراضى القرية السليخة
وغيرها بالبيع والشراء فاشتري رجل عدة قطع من الاراضى وبني بعضها تكية ووقف
الاراضى الاخر على التكية ويدفع نظار الوقف في كل سنة ان قوضت اليه القرية الخراج

مطلب خرب بعض المدرسة
فلمتولى ايجار بعض عقاراتها
مدة مستقبله لتغييرها

مطلب لا يوضع الجذع على
جدار المسجد ولو من أوقافه

مطلب في الغراس بلا اذن
الناظر ولا وجه شرعى

مطلب غرس في أرض جارية
في تواجر وفي مشتم مسكنه
فالغراس له

الموظف كما كان قبل شرائه له أو تصرف في النظر بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد من فوضت اليه القرية مطالبة زراع الاراضي الجارية في الوقف بالقسم لجهته زاعما أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف المزبور صحيح وليس لمن فوضت اليه القرية مطالبة الزراع بالقسم وإنما له المبلغ المدين على الاراضي المزبورة الجواب نعم أقول وفي كتاب الشفعة من للقاء الخيرية وأما الاراضي التي حازها السلطان ليبت المال ويدفعها للناس مزراعة لا تباع فلا شفعة فيها فإذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء أو أوارثا أو غيرهما من أسباب الملك أنهم مملوكه وأنه يؤدي خراجها فأقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وإنما كرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بإفادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم اه وهذا يقع في بلادنا كثيرا أيضا ويغلط فيه كثير فجزاه الله خيرا على هذا التنبيه قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالفلاحين والفصل والخراج وأجرة السكن وأجرة المثل في الكرم وغيره يؤيد ما أفتينا في دعوى من خصوص بستان الجعبري وحورته لا الجاري ذلك في وقف الجامع الأموي ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جدهم فيما قاله الواقف في كتاب وقوعه أنه وقف وحبس جميع القرية الفلانية المشتملة على أراضى كذا وكذا ودمنة عابرة برسم سكنى فلاحيهما ويحيط بها ويحيط بها كلها حدود أربع وذكروا أنهم ان الفلاحين سكان القرية غرسوا أشجارا وكر وما وعروا ويؤا بالاذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل البنعة داخله في الوقف مع جميع ما حوته الحدود الأربعة من جبل وسهل ووعر وهل يلزم الفلاحين أجرة السكنى وهل لهم أن يعمر واقدرا زائدا على سكنهم ويلزمهم أجرته أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحيهما إذا ألهم في السكنى والأجرة وإذا كانوا يدفعون كل سنة قدر ما يسيرا يزعمون أنه خراج عن الكروم والأشجار فهل يكون قبض المستحقين لذلك رضامنهم عن أجرة الأرض الحاملة لهذا الغرس أم لهم مطالبتهم بأجرة المثل عن المدة الماضية وبحسابتهم بما قبضوا الجواب ليس للفلاحين بالقرية المذكورة أن يغرسوا أو يبنوا فيها من غير إذن شرعي فان فعلوا فاقول له ولاية الأذن شرعا بخير ان شاء الله ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصلح لجهة الوقف وان شاء قلعه بمساوئها كان داخل في حدود القرية المذكورة حتى الدمنة فهو داخل في الوقف وجار عليه حكمه فليس لأحد سكناه ولا أحداث عمارته به بغير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في الدمنة المذكورة أنها برسم سكنى فلاحيهما إنما هو وصف لها لا شرط وإذا كان كذلك فعليه أجرة السكنى لجهة الوقف وأجرة مثل ما أشغلوه بالمجارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الأجرة عنهم ما يدفعونه عما يسمنونه خراجا بل عليهم أجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل يقيم هذا عليهم من أجرة المثل ويستوفى الماضي منها كسبه عمر ابن الصيرفي الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا بانحوه وفي آخره كسبه أبو الفضل الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه عوآما الدمنة فانها من جملة الوقف وليس قوله برسم سكنى فلاحيهما

مطلب اذا ادعى ذواليد
أن للأرض الخراجية ملكه
فأقول له وعلى من يخاصمه
في الملك البرهان

مطلب في حكم غراس
الفلاحين وتعميرهم البيوت
في قرية الوقف

اذنالم ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر مسكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كنية محمد بن حمزة
الحسيني الشافعي ثم ذكر شتره أيضا وفيه والدمنة داخلية في الوقف وليس لاحد أن يعمر
قدرا زائدا على مسكنه وفي آخره كنية محمد بن الناسخ المالكي ثم ذكر نحو الاقل وفيه والوقف
شامل لكل ما ثبت فيه الملك للوقوف قبل وقفه مما هو داخل في الحدود فيستحقه الموقوف
عليهم كنية ابراهيم بن أبي شريف الشافعي ثم ذكر جوابا آخر لما طرأ على ذلك بل عليه
مطالبهم باجرة مثل الأرض ومنعهم من أن يعمر سوا شيئا فيها الا بطريق شرعي وله أن يتناع
ما عرس بغير طريق شرعي مجانا ولا يجوز لاحد أن يعمر الغراس ولا يعينه على ما يخالف
الشرع والله أعلم كنية زكريا بن محمد الانصاري الشافعي جوابي كما أفاده شيخ الاسلام واضع
خطه أعلاه قال ذلك وكسبه محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي ثم ذكر أجوبة أخرى من ذلك
(سئل) فيما اذا كان لهند غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محتكرة وهي
واضحة يدها عليه بطريق الارث من أقاربها المتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة
ويدفعون المحر للرتب على الأرض لجهة الوقف بلا معارض ثم باعت حصة من الغراس من
زيد وتريد بيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد أخذ شيء من ثمن المبيع وزعم أن البيع
يتوقف صحته على اذنه ويكلفها الى اظهار كتاب احترام شهد لها ولمن قبلها بالملكية فهل البيع
المرزور صحيح ولا يتوقف صحته على اذنه وليس له تسكينها فيها *(الجواب)* نعم *(سئل)*
في قرية تجارية في أوقاف برمة عدة ولها زراع يزرعونها ويدفعون أجر مثلها لجهة الاوقاف
في كل سنة بموجب مستندات شرعية والا أن يمنعون من دفع ذلك متمسكين بحجة بايدهم
متضمنة أنهم ترافعو الذي قاض شرعي مع أحد المتولين على الاوقاف وذكروا أنهم يدفعون
كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عترف أن القديم يترك على قدمه والحال
أن ذلك خلاف الواقع وأن المبلغ الذي ذكره دون أجر المثل بغبن فاحش فهل يكون التعريف
المدكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الانفع للوقف من أجر المثل أو التقسيم
التعارف *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا كان بيد زيدا أرض جارية في وقف مسجد
زرعها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زكاة واحدة لجهة الوقف هي دون أجرة مثلها بغبن
فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولي الآن أخذ قسم الزرع من الخمس حسبها
بؤخذ من الأراضي المجاورة لها وهو انفع للوقف فهل يسوغ له ذلك *(الجواب)* نعم أما
في الوقف فان فيه يجب الحصة أو الاجرة بأي وجه زرعتها أو سكنها أعدت للزراعة أولا وعلى
ذلك استقر فتوى عامة المتأخرين فصول من ٣٣ *(سئل)* فيما اذا قبض ناظر الوقف
أجرة عقار الوقف بمحلة عن سنة كذا واقسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء
الاجل فهل يجوز ولا تنقض القسمة *(الجواب)* نعم لا تنقض استعسانا وفي الظهيرية
وغيرها من الكتب فان محلات الاجرة واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن
تنقض القسمة ويكون للذي مات حصة من الاجرة بقدر ما عاش ولكننا نستحسن ولا تنقض

مطالب لا يحتاج الى اظهار كتاب
احترام في غراس الأرض
المحتكرة ولا يتوقف البيع
على اذن الناظر ولا شيء له
من الثمن
مطلب المعتبر في أرض الوقف
أخذ الانفع من أجر المثل
أو انقسم المتعارف

مطلب يجب في الوقف الحصة
أو الاجرة

مطلب اذا قسمت الاجرة
المحجلة بين الموقوف عليهم
ثم مات بعضهم قبل الاجل
لا تنقض

القسمة وكذا على هذا الشرط تبجيل الاجرة اه ومثله في خزانة المفتين يبرى على الاشياء من
الوقف ولومات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن
مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وهـ كذا الحكم لو كانت الاجرة مجعلة
ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في القياس وقال هلال غير أنى أستحسن اذا قسم المجل بين
قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى لا أرد القسمة وأجز ذلك اسعاف من باب اجارة
الوقف وفي البرازة من الوصية عن محمد أقوام أمروا أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا
ورفوا أسامهم اليهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحدا من المساكين قال يعنى
وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه أقول ومنه يعلم حكم الامانات الواسطة لاشياء مكة المشرفة
والمدينة المنورة على وجه الصائفة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أقيت بدفع ذلك لورثته
بقيدته والله أعلم اه يبرى على الاشياء من الوقف ﴿سئل﴾ فيما اذا أقر الموقوف عليه
أن زيد أو غيره يستحق ربح الوقف دونه وصدقا على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون
الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ فيما اذا تصادق مستحق
وقف أهلى مع جماعة أجنب غير مستحقين في الوقف بأنهم يستحقون من ربح الوقف الحصة
وقدره سبعان وثلاث سبع من سبعة أسباع وكتب بذلك وصفت مدة ثم مات اثنان من
الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولد ويزعم أولاد الميتين أن حصة أبويهم مع حصة
الباقيين من ربح الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة ﴿الجواب﴾ نعم
نعم قلت فان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة وقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين
قال الوقف جائز فاذا أقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف
ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وزيد
في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد خصاف من
باب الرجل الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه وعلى رجل آخر ﴿سئل﴾ فيما اذا تصادق
ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على أن ربح الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب
وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد حصة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت
دراهم مائة ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه ﴿الجواب﴾ نعم
ونقلها ما في الخصاف المتقدم وبالله أقرى الخير الرمل نقلا عن الناصحى واثرة اخانية ومثله
في الاشياء من الوقف لأن الاقرار حجة قاصرة اه وفي الاشياء أقر الموقوف عليه بان فلانا
يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربيع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده
وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به
المقرذ كره الخصاف في باب مستعمل وأطال في تقريره اه أقول وفي آخر الاقرار من التنوير
والدر المختار أقر المشروط بالربيع أو بعضه انه أى ربح الوقف يستحقه فلان دونه
صح وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو اسقطه للاحد لم يصح

مطلب ما وجب من الغلة
الى موت المستحق لورثته
وما وجب بعد موته لجهات
الوقف

مطلب اقرار المستحق أن
فلانا يستحق الربيع دونه يصح
مطلب اذامات المصادق له
لا تنتقل الحصة الى أولاده

مطلب اذامات المصادق
بمات المصادقة وانتقلت
الحصة لمن بعده

قوله أقر به هكذا في النسخ
وصوابه بها كما لا يخفى اه
صححه

مطلب مات المصادق له
لا تنتقل الى أولاده

مطلب اقراره بان فلانا
يستحق معه يصح في حق
المقر دون أولاده

وكذا المشروط له النظر على هذا كما ترى الوقف وذكره في الاشهاد ثم وعنا وفي الساقط
لا يعود فراجع اه وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت
كتاب الوقف لا يكن في حق المقر خاصة فلما أقر المشروط له الربيع أو النظر أنه يستحقه فلان
دونه صح ولو جعله لغيره لا وسيجيء آخر الاقرار اه وأقول أيضا حاصل ما فهم من عبارة
الحصاف المتقدمة أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق
تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصدق عليها الى من بعده ممن شرطه الواقف لان اقراره حجة
فاصرة على نفسه ولومات المصدق له لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق
عليه الى المصدق لاقراره بأنها ليست له فترجع الى المساكين لعدم من يستحقها ثم ان
الحصاف فرض المساكين موقوفاً عليهم بعد زيد المصدق كما ترى كلامه ومثله يقال فيما
لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكين فاذا تصادق زيد مع عمر وعلى أن
غيره الوقف بينهما مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذريته ولو كان الميت
عمر المصدق له رجعت حصته الى المساكين لا الى زيد لما قلنا ولا الى ذريته لان استحقاقهم
بعدمونه للترتيب بنهم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها كما في الاسعاف
وغيره لو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما ابداماتنا سلوفاة أحدهما عن ابن يصرف
نصف الغلة الى الولد الباقي منهما والنصف الآخر الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف
جميع الغلة الى أولادهما لان مراعاة شرطه لازمة وهو انما جعل لا ولدا ولا ولدا بعد انقراض
البطن الاول فاذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء اه فم اذا كان أولاد زيد فقراء
يصرف اليهم فقرهم على ما مر بيانه في الباب الاول بقي أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من
أن الاقرار بالنظر كالاقرار بالربيع يقتضي أن المشروط له النظر لو تصادق مع آخر على أنه
يستحق نصف وظيفة النظر مثلا يؤخذ باقراره مادام حين فلو مات المصدق فالحكم ظاهر
وهو أن المصادقة تبطل وتنبب وظيفة النظر كلها ممن بعده ممن شرطه الواقف وأما لومات
المصدق له فهي مسئلة تقع في زمانا كثيرا وقد سئلنا عن سمارا ولم نرفهنا فقلنا صريحنا والذي
يقضي به النظر بطلان المصادقة أيضا كما لو مات المصدق اذ لا يمكن أن يقال هنا بانتقال حصة
النظر الى المساكين اذ لا حق لهم في وظيفة النظر فتعين القول بطلان المصادقة ولكن لا تعود
الحصة الى المصدق مؤاخذه له باقراره وانما يرجعها القاضي لمن أراد من مستحقها من أهل
الوقف لانا صححنا الاقرار بناء على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر كما مر عن
الاشباه وحيه نؤيد فيصير كأن الواقف شرط النظر لهما واذا مات أحد الناظرين المشروط لهما
أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا اذا ما ظهر لي والله أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد قدر
استحقاق معلوم في وقف جده فاقر زيد في حصته بان القدر المزبور من غلة وقف جده لهجرو
في مدة سنتين ونصف دونه بامر حق عرفه وزمه الاقرار له بذلك وتصادقا على ذلك تصادقا
شرعيا مقبولا منهم مالم يثبت شرعية ثم بعد ذلك أقر زيد المزبور أن غلة الوقف المرقوم ليكر

مطلب المصادقة تبطل بموت
المصدق لا بموت المصدق له
بل تنتقل الحصة للفقراء

مطلب مسئلة منقطع الوسط

مطلب في بيان المصادقة
على وظيفة النظر

مطلب تصادقا على غلة
الوقف مدة معلومة ثم تصادق
مع آخر لا تصح الثمانية

في المدة المرقومة ولم يصدق عمر والمقر له الاول ولا أجازه فهل يكون الاقرار الاول معتبر دون
 الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بامر حق عرفته ولم يني
 الاقرار له به قال ألزمته بذلك وجعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك
 ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو طاعة شهر كذا من سنة
 كذا لو أخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بامر حق عرفته ولم يني الاقرار له به قال ألزمه
 ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة الى
 من جعلها اليه الواقف بعد المقر قلت فان لم يمت المقر ولكن السنوات العشر انقضت قال ترجع
 الغلة الى المقر له أبدا مادام حيا فادامت ردها الي من جعلها الواقف له خصاف من الرجل
 الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه وعلى رجل آخر أقول قوله ترجع الغلة الى المقر هكذا
 رأيت في غير هذا الموضع معزي الخصاف وكذا رأيت في نسخة كتاب اوقاف الخصاف ثم
 راجعت نسخة أخرى فرأيت كذلك وهو مشكل اذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والنسبة
 يقتضيه النظر خلافا كما وأقر لرجل بالف مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الأصل ترجع
 الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة له وأن لفظة له من زيادة النسخ بقرينة قوله
 ترجع واذا لقال بقي لان الغلة في المدة كانت للمقر لم يخرج عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما
 خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعدها لان الاقرار مقيد بها ويحتمل أن يقال ان
 الجار والمجرور في له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائد على الشخص الآخر
 المقر له أي الذي أقر له هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون
 الجار والمجرور نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل باجدا الوجه المذكور فاقبل والله
 تعالى أعلم (تنبيه) قال العلامة البيهقي بعد عبارة الاشياء المارة اغتر كثير من أهل العصر
 بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقيود
 يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاف أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا
 دوني ودون الناس جميعا بامر حق واجب ثابت لازم عرفته له ولم يني الاقرار له بذلك قال نعم
 أصدقه على نفسه وألزم باقره هذا الرجل مادام حيا لحوار أن الواقف قال ان له أن يزيد
 وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اه ويؤخذ من هذا أن القاضى
 لو علم أن المقر انما أقر بذلك لا خدشي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد بالوقف
 ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار حال عما يوجب تحصيله مما قاله الامام الخصاف وهو
 الاقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة الا بالله اه كلام البيهقي ملخصا والى ذلك يشير ما مر
 عن الدر المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه لا لاخر لم يصح وفي اقرار الاسماعيلية في امارة
 أقرت بان فلانا يستحق ربع ما يتحصن من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه
 مبلغا معلوما فاجاب بأنه باطل لانه يبيع الاستحقاق العدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين والطلاق
 ولم لو أقر المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونيه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضى به لانه

مطالب لا يسقط الحق بمجرد
 الاقرار خلافا لما اغتر به
 كثير من أهل العصر

مطالب المصادقة على الاستحقاق
 ببدل باطله

مطالب أثبت أنه وقف حقه
 ثم أقر أنه لاحق له فيه سقط
 حقه وحده

فان الاقرار بعوض معاوضة قال المؤلف مسئلة في وقف آدمي رجل من ذرية الوائف أنه وقف جده على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بها وبعد مدة أقر المذبحي المرنور بانه لاحق له في الوقف المرنور فهل يبطل القضاء المذکور؟ الجواب يعتبر اقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ريع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتساوى أي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الاسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لان هذا محض اقرار لا اسقاط حق والله أعلم أقول صرح ابن نجيم في تلك الرسالة أخذ بما في الخانية بان الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط وبه أفق الخير الرمي كما في فتاواه آخر كتاب الوقف فيتعين حل ما أفق به المحقق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه محض اقرار أي أن اقراره بانه لاحق له في الوقف ليس اسقاطا حتى ياغوبل هو مجرد اقرار متضمن أنه مبطل في دعواه فيؤاخذ به وحده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذکور فهل يسوغ لهم؟ (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين ذلك وليس لناظر أن يذخر شيئا عند عدم الاحتياج كما في الاشياء وأما كتاب الوقف وعبارتها فقد استغفنا أن الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر امساك قدر ما تحتاج اليه العمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يذخرها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويذخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يذخرها عند الاستغناء فعلى هذا يذخر الناظر في كل سنة قدرا للعمارة اهـ وعامة فيه ما قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث هو انقول المعتمد المختار الفتوى في المذهب كما في جامع المصنفات اهـ جوى (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفرش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتجهيز ضروري وغلة الوقف لا تفي بالصرف للجميع واذا قطع على المذکورين يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم؟ (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف بشرط الواقف أو لم يشترط الا اذا كان مما لا يمكن ترك عمله لضررين كالامام ونحوه فيعطى معها وأما ما ليس في قطعه ضررين فإنه لا يعطى زمن العمارة اذا لم تق بالصرف للجميع مع العمارة (سئل) فيما اذا ضاق ريع مدرسة والمدرسة مدرس وممتول وكاتب ومعمد وقارئ حديث وقارئ ما يشر فكيف يوزع بينهم؟ (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالما بتعليمه وكانت تعطى بغيره اذا لم يرفع له المشروط له ولا يكون المدرس من أرباب الشعائر الا اذا لازم التدريس على

مطلب الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط

مطلب لم طلب استحقاقهم اذا لم يشترط الواقف تقديم العمارة ولم يكن الوقف محتاجا للعمارة

مطلب الامام والمؤذن والفرش ملحقون بالعمارة فلا يقطع عليهم مطلب ما ليس في قطعه ضرر بين لا يعطى زمن العمارة

مطلب في أرباب الشعائر ومن يقدم منهم

حكم شرط الواقف والمتولي من أرباب الشعائر والكاتب من أرباب الشعائر ومن العمارة
لا كل وقت وبقيةهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفتى الهمنداري وفي الفتاوى الرحيمية
سئل في وقف مسجد عام مضيق ريعه عن أرباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن
وغيرهم وعن أرباب وظائفه فن يقدم أجاب يقدم أرباب الشعائر الذين هم أقرب الى العمارة
اذا بناهروا العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية ويصرف اليهم ما شرط ثم
الى المبشرين كما نص الواقف من سائر أرباب الشعائر كالمؤذن ثم من أرباب الوظائف كما
في البحر عن الحاوي القدسي وفي الاشياء أيضا اه وفي فتاوى السكاكوري عن الحانوتي
سئل هل يقدم الامام والمؤذن في انصرف على مؤذن الايتام وعلى الايتام مع أن الواقف
عين لكل قدرا أجاب هذه المسئلة لم تقف على من نص عليها الا بعض من الخفية ونفسه
والذي يتدأ به من ارتفاع الوقف عمارته ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للصحة كالامام
للمسجد والمدرس للدرسة يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر
المصالح لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على
شيء يصرفه اليه بعد عمارة البناء اه فقطضي كلامه أن التقديم المذكور لأرباب الشعائر عليه
اذا كان غير معين كالمؤذن وقفه على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير تعيين أما اذا عين
وجعل لكل شخص قدرا معلوما فلا يقدم أحد ويدل على ذلك قوله يصرف اليهم الى قدر
كفايتهم لانه اذا كان هناك تعيين انما يصرف لهم ما هو المعين والله أعلم اه وقوله بعض من
الخفية مراده صاحب الحاوي ولم أر أحدا حرره هذا التحري الحسن فعليه به فانه قد بين
جدا أقول حاصل هذا أن تقديم بعض أرباب الشعائر على بعض انما هو فيما اذا لم عين الواقف
لكل واحد قدرا فحينئذ يقدم من هو أعم مصلحة أما اذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان
تقديم بعض على بعض لا يتأتى فيما اذا كان ريع الوقف يكفي الجميع بل فيما اذا ضاق عنهم
وحينئذ فلا بد من تقديم بعض على بعض سواء كان الوقف معينا أو لا فيقدم من هو أقرب الى
العمارة أي من يلزم من قضاة تعطيل المسجد كالامام والمؤذن ونحوهما وكذا مدرس المدرسة
التي تعطل بانقطاعه بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد ذلك سؤاله مع
جوابه للشيخ قاسم الدنوشي وفيه بيان أن قول الحاوي هذا اذا لم يكن معينا الخ راجع
لقوله يصرف اليهم قدر كفايتهم لا الى أصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رفع لعلماء الاسلام
الاثمة الاعلام سؤال على لسان أهل الحرمين الشريفين والمقامين الشريفة وهو ما يفيد
مولينا مشايخ الاسلام أدام الله تعالى الانقياد اليهم والاستسلام في واقف شرط في كتاب
وقفه خطيبا واماما ومؤذنين وبوابين وخدمة ومدرسين من المذاهب الاربعة وطلبة
وقراء وغير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور أنه اذا ضاق ريع الوقف عن المصارف قدم
ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمين الشريفين والحال أن الواقف عين لكل من المذكورين

مطالب فيما اذا ضاق ريع
المسجد عن أرباب الشعائر

مطالب فيما اذا شرط الواقف
لكل قدرا معينا وضاق الريع
عن الصرف الى الكل

قد راعينا وشرط للحرمين الشريفين قد راعينا فهل اذا ضاق ربيع الوقف على الحكم
المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرط لهم عملا بالشرط المذكور أو يلغى هذا الشرط ويسوى
في هذا الوقف بين جميع المستحقين من أهل الحرمين وغيرهم أم تقدم أرباب الشعائر بما شرط
لهم وان شرط الواقف تقديم الحرمين أفوتونا مأجورين أنابكم الله تعالى اللجنة آمين
* الجواب الحمد لله رب العالمين رب زدني علما قال في الحاشية القدسي من كتاب الوقف
ما لفظه الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط أولا ثم ما هو أقرب للمارة وأعم للمصلحة
كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اه
قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشياء والنظائر من كتاب الوقف ظاهر هذه
العسارة أن المتقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والقراش ومن كان بينهم لتعبيره
بالسكاف وظاهرها يفيد ايضا تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه
جاءهم كالمارة ولو شرط الواقف استواء المارة بالمستحقين لم يعتبر بشرطه وانما تقدم أى المارة
عليهم فكذا هم اه ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى فعلى مقتضى ما أفاده من أن عبارة الحاشية
نفيد أن أرباب الشعائر يقدمون على غيرهم من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند
الضيق يجب أن يقال تقدم أرباب الشعائر في هذا الوقف المسؤول عنه بالاولى لان في حالة
شرط استواء أرباب الشعائر بغيرهم لا تحرم أرباب الشعائر بالمكيلة ومع ذلك ألغى شرط
الاستواء فالغاية في حالة التقدير من فيها بالسكيلة وهي حالة شرط تقديم أهل الحرمين عليهم
بتقدير أن لا يفضل شئ لأرباب الشعائر عليهم بالاولى ثم توقف فيما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى
بعض مشايخنا أطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه قال لا نسلم أولا أن يقاس حكم أرباب الشعائر
على حكم المارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة شعائره ليس كانتظامه ببقاء عينه ليقاس
عليه ألا ترى الى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم المارة على غيرها وان شرط تأخيرها من
قولهم لانا لو اعتبرنا شرطه أدى ذلك الى اضمحلال العين الموقوفة فيعود الامر على ما قصد من
الوقف بالابطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الاشياء من تقديم أرباب
الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم المارة
قياس مع الفارق وبتقدير تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة الحاشية وجعلها دليلا على ما ادعاه
مع أن الظاهر من تمة كلامه بنافي ما ادعاه الشيخ وتمة عبارة الحاشية هو أنه قال بعد ما ذكره
الشيخ عنه هذا اذ لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شئ يصرف اليه بعد عمارته البناء اه
كلام الحاشية والظاهر من هذه التمة أنها اقيد راجع لاصل المسئلة فيفيد كلام الحاشية أن
تقديم أرباب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة مخصوصة وهي ما اذا لم يعين الواقف قدر
ما يعطى لكل مستحق أما اذا عين لكل قد راعينا فلا يصلح أن يكون كلام الحاشية دليلا
على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الاول
بان يقال ان المنظور اليه في تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو

مطلب فيما بحثناه بعضهم
في كلام صاحب الاشياء
في جعله الشعائر كالمارة

مطلب في الجواب عن كلام
الاشياء وبيان معنى كلام
الحاشية القدسي

كأنهم كالعجارة من كل وجه وانما هو من حنية اشتراكها في عموم النفع بالنسبة الى بقية المستحقين وان تفاوت النفع بين العجارة وأرباب الشعائر فلما اشتراك في عموم النفع بالنسبة الى الغير اشتراك في هذا الحكم وهو تقديمه اعلى الغير وان شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم واذ انما تلك كلام الحياوى القدسي وحديثه شاهد اعلى هذا المدعى ويحجب عن التوقف الثاني بان اسم الاشارة الواقع في تمة كلام الحياوى وهو قوله هذا اذا لم يكن معينا الخ ليس راجعا لاصل المسئلة ليكون قيد لها وانما هو راجع لاقرب مذكور في كلامه وهو قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان محل تفويض أمر الصرف للمولى اذا لم بشرط الواقف قدر ما معينا لكل مستحق أما اذا عين فانه يتبع شرطه وقد أفصح عن هذا الامام الزاهد في كتابه قنية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للدرس والمتعلم والامام ما نصه الاوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا فالقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض اذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وكذا الوقف على الذي يحتلفون الى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض اذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى كل واحد اه فهذه العبارة وهي قول صاحب القنية اذا لم يعين الخ أزال اللبس وأوضحت كل تحجيز وحسد هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما قدمناه من أن المنظور اليه من جهة المعنى في وجه تقديم أرباب الشعائر على غيرهم انما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد باقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما اذا عين الواقف قدر ما معينا لكل وبين ما اذا لم يعين بخلاف تفويض أمر الصرف للمولى فان غرض الواقف يختلف فيه بين ما اذا عين لكل قدر ما معينا وبين ما اذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الواصل بالالطف الحفي قاسم الدنوشري الحنفي في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩ هـ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين (سئل) في دار جارية في وقف أهلي وحيطانها ككسبة من زمن واقفها ثم سقط كلهم او يريد الناظر اعادته من أجرتها على الصفة التي كانت عليها زمن واقفها وتريد الاجرة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بالمسئلة الحناوني كما نقله عنه السكاكروني في كتاب الوقف وبسطه في البحر أيضا قبيل الوتر والنوازل وفي الخيرية من الوقف أيضا في دار الوقف المدة للاستغلال اذا خرب صهر يحجبها المعدل الملاء الا شتية هل تجب عمارته من أجرتها أجاب نعم تجب عمارته من أجرتها فقد صرحوا بوجوب العجارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليها من الواقف حتى قالوا البياض والحمة في الحيطان ان لم تكن في زمنه لا تفعل ولا تفعل اه (سئل) في الناظر اذا عمر في دار الوقف عجارة غير ضرورية وغير لازمة نحو دكان ونقش ومصب بدون حظ ومصلحة ولم يكن الواقف فعل مثل ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما تستحق العجارة عليه بقدر ما سبق الموقوف على الصفة التي وقفه الى أن قال وبهذا علم أن عجارة

مطلب يعاد كس الذوا اذا كان من زمن الواقف

مطلب البياض والحمة في الحيطان لا تفعل الا اذا كانت زمن الواقف

مطلب اذا عمر الناظر عجارة غير ضرورية لا تحسب له

الوقوف زيادة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة منع البياض والحجرة على الخيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا منع وبغضه أفق الخير الرمل واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها عمارة ولم يكن الناظر أذن له في شيء منها فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور رأى بالاجرة أم لا فأقول أفق سيدي الجدي شيخ الاسلام محب الدين بان العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها لجهة الوقف بقيتها مقلوعة أو يكلف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فيعمل الانفع للوقف والله الموفق لسان الحكماء من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات * (سئل) فيما إذا أذن متولى وقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف بتعمير ما كان ضروريا ويرجع معظم منفعة للوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمر المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبالغين الدراهم مصرف المثل ويريد المستأجر الرجوع على الأذن بما صرفه بالأذن الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) نعم ومن نقلها عن القنية وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسماعيل مانعه العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة له ان ثبتت في وجه الناظر الا أن على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اه أقول وينبغي السؤال بقوله ما كان ضروريا لم يأت في فتاوى الشيخ اسماعيل أيضا في جواب سؤال ان الاذن لزيد من قبل الناظر وان ما يصرفه على العمارة المزبورة يكن مرصدا له على الدار غير معتبر لكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تكون العمارة المزبورة ملكا للعمري يصح بيعها اه فتأمل ولم يقيد المؤلف هذا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر ان اذن المتولى يكفي لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانة على الوقف كما سبب في تحريره في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة * (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل تعميره ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مستقبله باجرة مججلة تصرف في تعميرها فاذن ناظره لزيد بتعميرها من ماله ومهما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعدما أذن القاضي العام للناظر المرقوم بذلك فعمر زيد من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا * (الجواب) نعم * (سئل) في خان جاري وقف بروي تاجر زامن متوليه مدة سنة باجرة معلومة تحمل عليه في نصف السنة قد حلت الاجرة واحتاج الخان للتعمير الضروري وامتنع المتولى من تعميره منها ويكلف زيد تعميره من مال نفسه ليجعل له مرصدا على الخان فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولى تعميرها من مال الوقف حيث له مال موجود * (سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفاه باذن المتولى في تعميرها الضروري بطريقه

مطلب زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين
مطلب لا يفعل البياض والحجرة من مال الوقف الخ
مطلب اذا عمر المستأجر بلا اذن فالناظر مخير
مطلب له الرجوع على الناظر بمرصده الذي عمر به باذنه

مطلب العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف
مطلب اذا لم يقيد العمارة بالضرورية تكون ملكا للعمري

مطلب في اثبات المرصد والتعمير باذن الناظر

مطلب في دفع المرصد لصاحبه باذن المتولى

الشرعي فدفعته هند لما باذن التولى لدى ما كمن شري حكم بحكمة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن
القاضي موافقا مذهبه ثم اقرت لدى بيعة شرعية أن المبلغ المذكور لزوجهما زيد يستحقه
دونها لاحق لها معه فيه وان اسمها في صلح الدفع عارية وصدقهما زيد على ذلك فهل يعمل باقرارها
المزبور بعد نبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف
عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة وياخذ الباقي
لنفسه زاعما أن الدار كانت في تواجر حرمه ورثه وله عليه سار صدق وأن ما قبضه من أجرها زائد
على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المصد المزبور الموروث له عن جدته
والبعض صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون اجارة لها من ناظر الوقف ولا اذن منه في التعمير
ولا وجه شرعي ويريد الناظر تكليفه برد الزائد لجهة الوقف والحال أن الاجرة أجرة المنزل
أو مقامة به من المصد بعد نبوته فهل للناظر ذلك ولا ربح للمصد ولا يحسب له ماصرفه
في التعمير بدون اذن شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من
الدرهم مصد له على دار وقف ثابت له بوجهه الشرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مصده وتريد
ورثته حبس المأجور لاستيفاء مصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل
لهم ذلك بعد تعميرها الضروري باذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري ولا مال في الوقف ولا من يستأجرها باجرة
معملة فاذن ناظره لزيد بتعميرها والصرف عليها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعد اذن
القاضي العام للناظر بذلك فعمد زيد وصرف مبالغه معلوما أثبتة بوجه الناظر لدى نائب القاضي
غيب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتقويةها فحكم بحكمة ذلك وألزم الناظر بدفع
المبلغ لزيد فدفعه له باذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه
غير متبرع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد نبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل)
في ناظر وقف أذن لزيد المستأجر دار الوقف المزبور بان يعمر فيها بقصر ثم رجع عن الاذن ونهاه
عن العمارة لما رآه الناظر من الحظ والمصلحة لجهة الوقف وعلم زيد بالنهي والرجوع عن الاذن
فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد الناظر أن يكلفه رفعه حيث لا يضر رفعه
بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا لم يضر رفعه بالوقف وان ضربه يملكه الناظر لجهة
الوقف متزوعا من مال الوقف وقيل هو المضاعف لانه فليتبص الى خلاصه (سئل) في قرية
مشملة على بيوت وأراض لها قناة ماء مخصصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أراضيها
وبيوتها في وقفين وتيمار كل حصص معلومة في ذلك فتهتم بعض البيوت واحتاجت القناة
للعزير فهل يكون تعمير ما تهدم من البيوت وتعزير القناة على جهات الاوقاف والتيمار
بحسب الحصص (الجواب) نعم (سئل) في بستان مشتمل على جدر قديمة محيطة
به وحق شرب جار ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر وتحتاج جدره الى تعمير وترميم ومائة
الى تعزير طرية ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ما ذكر على جهة الوقف

مطلب اقرت بان المبلغ المرصد
لزوجهما لاحق لها معه فيه
مطلب لا ربح للمصد ولا
يحسب له ماصرفه في التعمير
بلا اذن

مطلب لصاحب المصد حبس
الدار لاستيفاء مصده

مطلب في اثبات المصد للناظر

مطلب اذن له بالعمارة ثم نهاه
فعمد عمرا يكاف برفعه

مطلب تعمير بيوت القرية
وتعزير قناتها على جهات
الاوقاف والتيمار بالحصص
مطلب التعمير والتعزير
والنصب على الوقف دون
المستأجر

دون مستأجره * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار
لتعمير وهي في تواجر رجل ساكن فيها يعمرها من اجرتها ويريد المتولى بيع الشجرة لأجل التعمير
فهل ليس له ذلك وقهر من اجرتها * (الجواب) * نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويبيع الدار
ولكن يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالشجرة كذا في البحر عن الظهيرية
* (سئل) * فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف دراهم للمعمارة بمراجعة ويريد الرجوع
بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح به في البحر وغيره
وأفتى به الخير الرملي أقول ويأتي تمام ذلك في أوائل الباب الثالث * (سئل) * في دور
ثلاث جاريات في وقف أملي للاستغلال منه ريعها في زيدنا طرها وأخته وأخويه فتهايا
زيد مع أخوته على أن يسكن زيد وأخته في دار معينة لها ويسكن كل أخ من الاخوين في دار
من الدارين الباقيتين ومما احتاجت كل دار من الممدود والتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم
بذلك سدا كنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيد وأخته
وكلفت تعميرها تزيد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في علو جاري في ملك زيد وتحتة سفلى جاري في وقف برفتكسر
بعض أخشاب السفلى فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد * (الجواب) * نعم
والمسئلة في الخيرية من الوقف * (سئل) * في وقف بوقفه واقفه على مبرات عينها ومما
فضل عن المبرات والتعمير يمكن لذريته فدفع الناظر المبرات المستحقها وعمر عمارات ضرورية
في الوقف وصدة الذرية على أن العمارة المزبورة حق وصدف بعد اطلاعهم على مصارف
الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصاديقهم بعد ثبوت شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف جارية في تواجره ثابت له ذلك
بوجوب حجة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع
البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن اولاد فانقضت الاجارة ويريد المتولى
تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت اجرة
المنزل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول كانه بناء على أن توافق
المستأجر مع المتولى على اقتطاع الموصد من الاجرة قد صار به الموصد مقسطا وموجبا لا وقد
أفتى في الفتاوى الناجية في مثل هذه الصورة بان المتولى يجبر على دفعه حالا اذا طلبه
المستأجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملي
في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اه لكن أفتى الشيخ اسماعيل في عدة مواضع من
فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستأجر أخذه حالا حيث رضى بتأجيله وتقسيطه كل
سنة كذا يقتضيه من الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليتأمل * (سئل) * في دارين
موقوفتين للسكنى لا لاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اعارة ماله من حق السكنى
في الدارين المذكورين فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ان لمحق السكنى في الدارين يسكن

مطلب لا تباع شجرة الوقف
لاجل التعمير بل تؤجر الدار
وتعمر

مطلب اذا استدان للمعمارة
بمراجعة لا رجوع له بالمراجعة
مطلب تهايا على السكنى
في دور الوقف وتعميرها من
مالهم الا ما زاد على اثني عشر
قرشا

مطلب تعمير أخشاب السفلى
الوقف على الوقف لا على
صاحب العلو
مطلب يعمل بتصاديق الذرية
الناظر على عمارة الوقف

مطلب لا سطر أن يقتطع
جميع الموصد من جميع
الاجرة

مطلب يجوز للوقوف عليه
سكنى الدار عارتها الا اجارتها

غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حق الاستعير وهو بمنزلة ضيف اضافته
 بخلاف الاجارة كما في الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على
 سكنى ذريته وهم سنا يكون فيها اسفار شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن يمنعه أحد
 منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة زاعما أنهم سكنوا
 جميع الدار ويريد أيضا إيجار حصته من الآن وقبض أجرها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا كان له رقدراستحقاق معلوم في وقف أهلي فغاب عن بلده وهو بالغ
 ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ذرية
 ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم أن
 في درجته وتقديم الأقرب للمتوفى وفي هذه زيادة جماعة من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو
 أقرب للمتوفى من غيرهم فهل إذا شهد أن موت أقرانه ببلده يقضى بموته وينقل نصيبه
 من ريع الوقف للأقرب إليه من أهل درجته (الجواب) نعم والمعتبر في موت المفقود
 موت أقرانه في بلده على المذهب كما في التنبؤ وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد
 وعليه الفتوى (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس المستحق للقاء في أرض
 الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا
 (الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفقته العلامة على أفندي مفتي
 السلطنة العلية سابقا وكذلك العلامة القمياني وغيره وهو المعتمد كما حتره العلامة قاسم
 أقول سيأتي الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (سئل) في أشجار مشروعة يانعة
 جارية في وقف جامع فأنه في أرض الوقف تعذر رجل وقطعها وتصرف بها بدون وجه شرعي فهل
 يلزم قيمتها فائمة يوم قطعها ويعزر بعد موت ذلك شرعا (الجواب) حيث قطعها وتصرف
 بها يلزمه قيمتها بارضا يوم قطعها لأنه أنلف غير المثل إذا الشجر والخشب والحطب من ذوات
 القيم كما في الحماوية والفتاوى الهندية والظاهر أن تعزيره بما يليق بحاله لأنه تعاطى معصية لا أحد
 فيها قال في الاشياء وكل معصية ليس فيها حدم مقدار فيها التعزير رجل قطع شجرة في دار رجل
 بغير أمره بغير صاحب الدار أن شاء ترك الشجرة على القاطع وخمنه قيمة الشجرة فائمة لأنه
 أنلف عليه فحجرة فائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة
 فيضمن فضل ما بينهما خانية من الغصب رجل قطع أشجار انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف
 ذلك بأن يقوم الحكم مع الأشجار المقموعة ومع الأشجار التي هي غير مقموعة فيضمن فضل
 ما بينهما بترازية (سئل) في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بلا مانع
 شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون مقيمون في بلدة الوقف هم وعائلاتهم وقد منع
 السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة
 ويردون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير
 مسموعة للمع السلطاني (الجواب) نعم لأن دعوى الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي

مطلب إذا سافر من له حق
 السكنى باختياره ليس له أجرة
 حصته

مطلب إذا حكم بموت المفقود
 بموت أقرانه في بلده ينتقل
 نصيبه للأقرب

مطلب في بيع الحصة الشائعة
 من الغراس في أرض الوقف

مطلب من قطع أشجار وقف
 مثمرة يضمن قيمتها ويعزر

مطلب كل معصية ليس فيها
 حدم مقدار فيها التعزير

مطلب دعوى الاستحقاق
 من غلة الوقف لا تسمع بعد
 خمس عشرة سنة

مطلب الاستحقاق ملك
 مستحق

في نفس الوقف المستثنى بالسمع اذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه فتكون الدعوى به كالدعوى
في سائر الاستحقاقات الا ترى أنه تجوز هبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف
نفس الوقف قال في الاشباه من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل
اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والوقف قال العلامة
النجوى المراد منافع الوقف والافربة الوقف لا تملك عندنا لأن الملك في الوقف نزول عن المالك
لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معيناه اه ***(سئل)*** في مستحق له دراهم
معلومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أحوال المستحق بهادائه على الناظر
وقبل كل منهما الحوالة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)***
في مستحق في وقف أهلي مات في أثناء السنة بعد ما قبض نظار الوقف ريعه وأجوره وعلى
المستحق المزبور دين لا تقفاهل ما ينقصها من ذلك بصير ميراثا عنها فيقضى به دينها
(الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من
الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة
مجملة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أني استحسن اذا قسم المجل بين قوم
ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لأرد القسمة وأجز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف
وفي فتاوى الكازروني عن الخانوقى سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف
الذي يؤجر على الاقساط فاجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد
مضى القسط أو عند تمامه ياخذ ما استحق له من ذلك في مثله ان كان موجودا في وقت تمام
القسط المعلوم قال ان العبرة بوقت ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف
ان يزرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادراك
القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق
استحق هذا القسط ومن لا فلا أقول هذا اذا مات والله أعلم اه ***(سئل)*** فيما اذا كان
زيد الغائب قد راس استحقاق في وقف أهلي تحت يد الناظرة على الوقف ولزيد ابن عم مستحق
في الوقف يريد تناول حصه الغائب من الناظرة بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له
ذلك ***(الجواب)*** نعم ويبي ذلك تحت يد الناظرة الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة
تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر ***(سئل)*** في دارسعة
قراريط منها ملك لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيد مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضي
والوجه الشرعي فهل تكون القسمة صحيحة ***(الجواب)*** نعم ولو اتقسم الشريك كان وأدخلا
في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف جاز وبصير كاه أخذ الوقف واشترى
بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهم وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم
منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اسعاف من
فصل المشاع ***(سئل)*** في قسمة أرض الوقف بالترافى بين مستحقه على طريق التهادي

مطلب احوال المستحق على
الناظر صحيحة اذا كانت
دراهم الاستحقاق في يد الناظر

مطلب فيما لومات المستحق
قبل تمام السنة قبل قسمة
الغلة أو بعدها

مطلب مال المستحق أمانة
في يد الناظر فلا يدفع لغيره
بغيره
مطلب قسمة الوقف من المالك
صحيحة

مطلب في حكم التعديل
في قسمة الوقف والمالك
مطلب قسمة الوقف بالترافى
والنواب جائزة

والتناوب هل تكون جائزة؟ (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والاسعاف وفتاوى
 الشامي وغيرها؟ (سئل) في قسمة العين الموقوفة بين مستحقين قسمة تلك هل تكون غير
 صحيحة؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) في أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف
 قسمة بينهم قسمة جبر واختصاص فهل تقسم أولا؟ (الجواب) لا تقسم كما صرح به
 في الاسعاف وغيره أقول وما في البحر عن الخصاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين
 مستحقه اجماعا محمول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لو قسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل
 واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف
 ذلك فيما بينهم جاز وإن أبي منهم بعد ذلك إبطاله اهـ لجله على قسمة التهايد كما حرره الخبير
 الرملي في حاشية البحر؟ (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يهاياه
 فقسم ولي صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوليه قسمة حفظ ثم بلغ
 الصغير رشيدا ويرد القسمة فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم أقول ليس بثبوت الرد له بسبب
 شرط الواقف المذكور بل لما علمت أن كل من أبي منهم بعد ذلك إبطاله؟ (سئل) في
 عقارات موقوفة يستحق ريعها جماعة توافقوا على قسمة بينهم قسمة مهايأة ثم ما توافعن
 أولادنا نقل نصيبهم اليهم ويريد الأولاد تقض القسمة فهل لهم ذلك وللناظر تحصيل غلة الوقف
 ودفعها للمستحقين؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي
 والوقف جهات تحت يده ناظره ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانهة ويطلب
 الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على
 حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك؟ (الجواب) نعم في وقف
 على الذرية أجره الناظر بأجرة مجعلة مدة تأتي وقبضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر
 على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجمله أولا يدفع لهم الا ما يضي سنة بسنة فاجاب
 الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجعلا وانما يدفع لهم بحسب
 استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازروني من الوقف نقل
 عن فتاوى الحانوتي في رجل له قدر استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده يزيد
 الناظر على الوقف المزبور يؤجر ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانهة ويطلب
 الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له قدر استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة
 الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ
 اسماعيل من الوقف أقول قيد بقوله بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له المطالب قبل القبض
 ولا قبل الاستحقاق وإن كان الناظر قبض الاجر مجعلا وهو ما أفق به العلامة المقدسي أنفا
 ؟ (سئل) في دارى وقف متلاصقتين لكل منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب
 احدهما وفتح لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلا فتح ولا مصلحة للوقف وفي ذلك
 تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) في دار كبيرة

مطلب لا يقسم الوقف قسمة
 تلك واختصاص

مطلب شرط الواقف أن
 لا يقسم ولا يهاياه

مطلب تقاسموا الوقف
 قسمة مهايأة ثم ما توافلا ولا دهم
 تقسمها

مطلب له طلب معلوم وظيفته
 بعد الاستحقاق من المشاهرة

مطلب لا يجبر على دفع
 الاستحقاق مجعلا اذا قبض
 الاجرة مجعلة

مطلب سد باب احدى
 الدارين وجعلها دارا واحدة
 ليس له ذلك

مطلب ليس للمتنع من
 السكنى اجرة

ذات مساكن موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيه ما من نفسه
 فهل لا يستحق أجره ان لم يسكن ***(الجواب)*** نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف ***(سئل)***
 فيما اذا كان لهند قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى فمات عن ابن وبنات وضعا بهما عليه
 وتاواه من ماطر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والا ان ظهر
 لها ابن مات في حياتها وله استحقاق في نصيبها يطالب الناظر به من حين موت جدته بعد
 الثبوت فهل طلبه على من تناول له لا على الناظر لعدم تعديه بعدم علمه وله مطالبته به شرعا مع
 عدم الضمان ***(الجواب)*** نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف أقول وسيأتى بقية الكلام
 على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر ان فرض المسئلة فيما اذا اعترف المتناولان باستحقاقه
 أو كان لذلك المدعى عذر مسوغ لسماع الدعوى والا فقد مر أن دعوى الاستحقاق لا تسع بعد
 خمس عشرة سنة ***(سئل)*** فيما اذا كان لهند القارئة وظيفة قراءة ما تيسر قراءته من
 القرآن العظيم واهداء ثواب ذلك لواقف مدرسة كذا بما لها من المعلوم بموجب تقرير شرعى
 بطريق الفراغ من أيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تقرير أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة
 ثم انكسر لها عند المتولى نحو سبع سنوات مباشرة القراءة فيها ويمتنع من دفع ذلك لها هل
 يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** فيما
 اذا كان لجماعة استحقاق قراريط معلومة في ربيع وقف أهلى والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل
 سنة دراهم معلومة دون ما يخص الحصة الزبورة ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر
 القراريط المذكورة فهل لهم ذلك ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في مستأجر خانوت وقف
 مضت مدة اجارته فقفل الخانوت وعطالها وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعما أن له كذا وكذا
 مرصدا عليها صرفه باذن الناظر وأن له حبسها من غير اجرة حتى يدفع له مرصده فهل يلزمه اجرة
 مثلها في مدة تعطيلها ***(الجواب)*** نعم منافع الغصب استوفاهما أو عطالها فانها لا تضمن
 عندنا الآن يكون وقفا أو مال يقيم أو معدلا لاستغلال تنوير الايصار وفي البرازية من
 الاجارة قبيل مسائل العذر مانصه وفي الاجارة الطويلة اذا انقضت ببقى المستأجر محبوسا
 بمال الاجارة كما في موت أحد المتعاقدين اه ففاد عبارتها أن الحبس بمال الاجارة لأنه
 يحبس عين الوقف ويعطالها فافهم أقول هذا المفاد غير ظاهر من العبرة بل الظاهر منها أن
 الباء للسببية لا للبدلية أى له حبس المأجور لاستيفاء مال الاجارة الذي يحمله قال في التنوير
 في مسائل شتى آخر كتاب الاجارة فسبح الله بعد تعجيل البدل فالهجل حبس البدل حتى
 يستوفي مال البدل اه وفي جامع الفصولين ما حاصله أنه لو استأجر بيتا ولو بعقد فاسد فان
 قبضه ومات المؤجر قبله حبس البيت لا جرمه وان لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كله
 ما يدل على لزوم الاجارة في مدة الحبس نعم قد يقال يلزم أجر المثل في الوقف لما علمت من
 ضمان منافعه ولا يلزم من كون الناظر ما بعد دفع المجل للمستأجر سقوط ضمان منافعه
 الوقف بخلاف ما لو كان المأجور ملكا فانه

مطالب من أثبت أن له استحقاقا
 فطلبه على من تناول له لا على
 الناظر
 مطالب لهند طلب معلوم
 وظيفتها في قراءة ما تيسر

مطالب لهم أخذ ما يخصهم
 بقدر قراريطهم
 مطالب عطل خانوت الوقف
 تلزمه الاجارة

مطالب اذا انقضت الاجارة
 ليس له حبس المأجور بمال
 الاجارة
 مطلب اذا حبس المأجور
 لاستيفاء المرصد أو الاجارة
 المحجولة فهل عليه اجرة أولا

الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوطائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار
وتعير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك

(مسئله) في الصالح للنظر من هو؟ (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدث في قذف إن تاب ويشترط للأخوة عقله وبلوغه بحر وقد أفتى بعدم صحة أن يكون للصغير ناظر أعلى الوقف للعلامة ابن الشلي رحمه الله كما في فتاويه في كتاب الوقف فأثنا لم يصح الاسناد للأنثى حيث كانت متصفة بما ذكره وأما الاسناد للصغير فلا يصح بحال لأعلى سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولي عليه لقصوره فلا يصح أن يولي على غيره والله أعلم اهـ. لكن في الاشياء ما يناقضه فإنه قال في أحكام الصبيان ويصلح وصيا وناظرا وقيم للقاضي مكانه بالغا إلى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اهـ أقول لم يذ كر ابن وهبان قوله وناظر أو كان صاحب الاشياء أحقه بالوصى لاستواء الناظر والوصى في غالب الاحكام على أن البيرى في حاشية الاشياء ذكر أن في صحة جعله وصيا خلاف المشايخ وذ كر عباراتهم وعبارة البعر عن الاسعاف ولو أوصى إلى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا فإذا كبر تكون الولاية له اهـ وذ كر في حاشيتي على البعر عن احكام الصغار للإمام الاستر وشني عن فتاوى رشيد الدين أن للقاضي إذا فوض التولية إلى صبي يجوز إذا كان أهلا للحفظ ويكون له ولاية للتصرف كما أن للقاضي إذا اذن للنسي وان كان الولي لا ياذن وكذلك التولية اهـ فقولاه يجوز إذا كان أهلا للحفظ أي بان يكون عاقلار بما يفيد الترفيق بحمل ما في الاسعاف على ما إذا كان صغيرا لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه بحمل على القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولو شرط للنظر للارشاد فالارشاد من أولاده فاستوى بالشر كابه أفتى المولى أبو السعود مع اللابان أفضل التفضيل بتنظيم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي للنهر عن الاسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستوى فلا سبهم ولو أحدهما أورع والآخر أعلم بأمور الوقف فهو أولى إذا أمن خيائته اهـ وكذا لو شرطه لارشدهم كما في أنفع الوسائل علائق على التنوير من فروع الوقف ولو أتي أفضلهم فلمن يليه استحسننا قوله لأن أفعل للتفضيل الخ ذكره البيضاوي عند قوله تعالى إذا بعث أشقاها علائق على الملتقى ولو استوى يارشدا وكان أحدهما عالما فانه يقدم هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا أفتى الشيخ اسماعيل (مسئله) رجل وقف وقف وشرط فيه النظر لمن يصلح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكمه بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حاكم آخر صلاح امرأة منهم وحكم لها بالنظر فهل يشتركان أؤتاهم المرأة الجواب إذا شرط الوقف النظر لمن يصلح من الذرية ولم يزد على ذلك

مطلب في بيان الصالح للنظر

مطلب في حكم وصاية الصبي ونظارته والأنثى

مطلب شرط الارشاد فالارشاد فاستوى بالشر كا

مطلب استوى باقي للفضل فلا سبهم

مطلب لو أتي الأفضل فلمن يليه

مطلب شرط للنظر لمن يصلح من الذرية فصالح واحد لا يعزل لصلاحية الآخر ولا يشاركه

وثبتت الصلاحية للرجل وحكمه بالنظر فلا حق للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا يعلق
اختصاص ذلك بصيغة أفعل التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضا لأن الحق اذا ثبت لواحد
لم ينتقل الى غيره ولم يتعد به لوشروط الواقف بصيغة أفعل التفضيل كالاصلح والارشد وثبتت
الاصحية والارشدية لواحد وحكمه ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق
لأن العبرة بمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الاثناء والالم يستقر نظر لاحد ونظيره ذلك
اذا قلنا لا نتعد امامة المفضل مع وجود الفاضل فذاك في الابتداء لا في الدوام وقصود
الواقف تفويض النظر الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والا لاذى الى جعل النظر لجميع
الذرية اذا كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة ما يؤدي الى فساد الوقف
فالأولى حمل ما في كلام الواقف على النكرة الموصوفة لا على الموصولة رحيمة فلا عموم فيها
نكرة في الاثبات فلا تعم بل لو فرض فيها عموم كان من عموم البديل لأن عموم الشمول حادى
السيوطى من الوقف أقول ما ذكره علماءنا مخالف لهذا ففي البحر عن الاساقى ولو صار
المفضل من أولاده أفضل ممن كان أفضلهم تنتقل الولاية اليه بشرطه اماهالا فضلهم فينتظر
في كل رقت الى أفضلهم كالوقوف على الاقرب فالأقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا صار
غيره أقر منه يعطى الثاني ويحرم الاول اه وفي السادس من التارخانية ولو لولى القاضى
أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه اعتبارا بشرط الواقف اه ورأيت
النصريح بذلك أيضا في أوقاف الخصاص وسنحقق المسئلة بما لا مزيد عليه (سئل)
فيما اذا شرط واقف وقف أهلى فظروقه للارشد فلا رشد من الموقوف عليهم وتولى الارشد
منهم فظروقه وثبتت أرشديته بالوجه الشرعى ثم فوض النظر وأسندوه في مرض موته
لزوجه الأهل لا للنظر المدل التكافى بمصالح الوقف الرشيدة وهى من جملة الموقوف عليهم
المستحققة بالفعل لبعض ريعه وقرره القاضى القضاة في وظيفة النظر فادعى واحد من الموقوف
عليهم أنه أرشد منها وطالب النظر في ذلك فهل يكون التفويض الصادر من الارشد المزبور
في مرض موته لزوجه المزبورة صحيحا ولا يخرج عنها وان أثبت المزبور الارشدية أم لا
(الجواب)
حيث صدر التفويض في مرض موت الناظر الارشد المزبور لزوجه المرقومة
الرشيدة يكون صحيحا اذا حكم ذلك الوصى المختار للواقف لانه شرط النظر للارشد وقد ثبت
أرشدية المفوض المذكور فقد صار مشروطا بالنظر من قبل الواقف وقائما مقامه فحيث فوض
النظر لذكورة فقد اختارها والمختار اذا اختار آخر فقد صار مختارا لواقف بعدم موت المختار
ولا يخرج النظر عنها وان أثبت الغير الارشدية الابجائية ظاهرة قال في البحر اذا مات
المشروط له بعد الواقف فان القاضى ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به
الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضى غيره اه وقال في الاشياء سئلت
عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل
لحاكم أولا فأجبت بأنه اذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان

مطلب اذا ثبتت الارشدية
لواحد ثم صار غيره أرشد فلا
تنتقل اليه عند الشافعية

مطلب في الثابت الارشدية
اذا فوض وأسند في مرضه
لغيره ثم مات فأثبت آخر
أرشدية هل يقدم على
المفوض اليه أم لا

مطلب لا يصح التفويض
في العتقة

في مرض موته لا ينتقل مادام الموصى له بأقيا القيام مقامه اه وفي حاشية البيروني ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس للقاضي ولاية التجز على العدل الرشيد وكذا من قام مقامه فينفذ كافي الولاوية اه وفي البرازية المسماة بالوجيز وان مات القيم وقد أوصى الى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن القيم أن يفوض الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي والوصى أن يوصى الى غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض على سبيل العموم اه وقال في الذخيرة البرهانية وان مات التيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيه بمنزلة اه وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولى اذا أراد أن يفوض الى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت والوصى أن يوصى الى غيره اه وفي المنظومة المحية

لوفوض الناظر لغير النظر يصح مطاعا اذا كان استقر
تفويضه له بشرط الواقف ٥ وليس في ذلك من مخالف
أو لم يكن شرط فان في صحته ٥ فوضه ذاك وفي سلامته
ما صح ذا وان يكن قد فوضنا ٥ في مرض الموت صحيا قدمضى
خالفا لعل في الحق صاح اسنى ٥ لمكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في صرة الفتاوى نقلا عن القنية والتممة وقد أفتى بجهة التفويض في مثل هذه القضية وان أثبت الغير الارشدية كل من المرحومين الوالد والعم والجد المحقق عبد الرحمن العمادى وغيرهم من المقتنين روح الله أرواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم أقول اذا كان الواقف شرطا النظرا للارشد ثم فوض الارشد لغير الارشد كان ذلك مخالفا لشرط الواقف الذى قالوا فيه انه كنص المشرع فكيف تصح مخالفته في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفله الصغير كما يقع كثيرا من وجود الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام في جهة تولية الصغير ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقول سوى ما في الاشياء تصريح بما ادعاه اذ ليس فيها تصريح بأن الواقف شرط النظرا للارشد ولا أن المفوض فوض لغير الارشد وأما ما في الاشياء فغيره دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه محشيه الجموى فقال بل يجب أن ينتقل للحاكم لانه لو فوض الاخر لاخر وهكذا يفتقر شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو يؤيد ما قلنا ويؤيده أيضا ما في فتاوى الحائى فيمن شرط النظرا للارشد من ذريته ففرغ الارشد لزوج انتهى ومات فأجاب بانه ينتقل لمن بعده عما لا بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائى اذا شرط الارشدية ففوض الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت خيائته بولي القاضي الارشد لان التفويض المخالف لشرط الواقف لا يصح اه ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزى السائحانى بخطه نقل أولا ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء الشام ثم رده بما قدمناه

عن حاشية الحموي وعن الاسماعيليه ثم قال ونقل سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره
عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده لزيد فأرصى عبد الله ليكر
ومات يكون النظر لزيد ولا يشاركه بكر قال يعني سيدي عبد الغني وهذا نص على رد جواب
صاحب اذ شباه فأجاب عنه بعضهم بأنه يحمل ما في هلال على حالة العجمة فلا يعارض
ما في المرض وأجاب قدس سره بأن مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن افتاء
الشام بأنه محمول على ما إذا كان المفوض اليه أرشد لان المفوض الارشد يفعل الاصلح
وأما اذا فوضه لغير الارشد فقد خالف شرط الواقف والاصلح اه يقول الفقير أما نص هلال
فيعبري على اطلاقه ولا يخصه جواب صاحب الاشياء المقدوس فيه مع أنه فهم بخالف لشرط
الواقف على أنه تقدم أن الناظر اذا الميراع شرط الواقف ينزل بعزل القاضي فكيف يهدر
شرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالمتقول
وتوفق الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف ان الارشد مختار الواقف
فاذا اختار غير الارشد صار غير الارشد مختاراً لمختاراً فيكون مختاراً ممنوعاً لانه تعليل عقلي مخالف
لاطلاق المنقول عن هلال ولان الواقف اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشد مختاراً له
وايضاً لو كان كل مختار الناظر مختاراً للواقف ما كان ينزل اذا الميراع شرط الواقف والعجب
من حمل نص هلال على حال العجمة وعدم الحمل في افتاء الشام على النظر الذي يملكه المفوض
وهو كونه للارشد اه كلام الشيخ ابراهيم الغزي أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقبول
حقيق قد أوضح البس وأزال كل تخمين وحسد وقد أيد ما قلناه قاضيه واحفظه ودع غيره
ولا تلهظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزي المذكور ما نصه في واقف شرط
النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذريته ثم أقام ابنه المعلوم ناظر في حياته وبعد موته
بلا مشارك له ومات قام ابنه الآخر يدعي أرشديته على الابن الناظر وأبتهما وطلب الحكم له
بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً وليكن يجوز الرجوع
عن الموقوف عليه المشروط كما مؤذن والامام والمعلم وان كانوا أصح اه ولا تغفل عن قوله
المشروط وان كان أصح وفي البحر النولية تخالف سائر الشروط بأن له التخيير في ما من غير
شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث ان الواقف له التفويض لغير
الارشد بخلاف الناظر ❊ (سئل) ❊ في ناظر وقف مرض فقوض وأسنده نظر الوقف لابنه
البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة بمقتضى التفويض
والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذكورين والتصرف المذكور
في المدة المذكورة غير صحيح ❊ (الجواب) ❊ نعم كافي الاشياء ❊ (سئل) ❊ فيما اذا نصب
القاضي امرأة من مستحق الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها في ذلك زاعماً أنه أحق
منها بالكونه ذكر أو أرشد منها والحال أنها أئمة أهل النظارة كافية بمصالح الوقف ولم يشترط
الواقف النظر للارشد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه ❊ (الجواب) ❊ نعم يمنع حيث

أى لان هلالاً قال فأوصى
عبد الله ليكر ومات اه منه

مطلب فوض النظر في مرضه
لابنه ثم عوفي لم يصح التفويض

مطلب اذا لم يشترط بالارشد
يمنع المعارض والانوثة لا تمنع
الارشد

الحال ماد كرا ابو جة شرعى ولا عبرة بزعمه المذ كور والاثوثة لا تمنع الرشد * (سئل) *
 في ناظر وقف شرعى حصل له ذاء الفالج فأقعدته في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل
 لسانه وعجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فأخرج القاضى عن وظيفة النظر ونصب
 مكانه رجلا من مستحقى الوقف اخراجا ونصبا شرعيين فهل صح كل من الاخراج والنصب
 المذ كورين * (الجواب) * نعم لان تصرف القاضى في الاوقاف مقيد بالمصلحة ويجب الافاء
 والعضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى القاضى المصلحة في عزله لم تعطل مصالح الوقف
 بذلك فقد صح عزله قال في النهروين عز القاضى المتولى لو فائنا أى يجب على الخا كم نزعها اذا كان غير
 مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزا نظر الوقف اه ومثله في الدر المختار عن الفقه وفي البراري
 فان كان في نزعها مصلحة يجب عليه اخراجه دفعا للضرر عن الوقف وان شرط أن لا ينزعها أحد
 فشرطه مخالف للشرع اه وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من
 النظر تولية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به * (سئل) *
 في ناظر أمين على وقف أهلى طرأ عليه العجز وهو قادر على تعاطي امور الوقف ومصالحه يريد
 بهض المستحقين عزله بغير العجز فهل يصلح الاعمى ناظرا ولا يعزل * (الجواب) * نعم
 كما في الاشياء * (سئل) * في ناظر وقف بعث مع جاني الوقف الى بعض مستحقيه استحقاقه
 في الوقف والجاني يدعى الايصال والمستحق يتكبر وصوله اليه من يد الجاني فهل يكون القول
 قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بيينه لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض
 حتى انه لا يسقط حقه عن الناظر * (الجواب) * نعم لما في فتاوى الانقروى عن شرح
 الطحاوى للاسيبى وكذا في التلاني من وكالة التارخانية ونص عبارة او اذا دفع رجل
 الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر أنه قد دفعه اليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال
 فالقول قول الذى يدعى الدفع الى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان والقول قول المأمور له
 ان لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليقين عليه ما جبه وانما يجب على أحد هما لانه
 لا بد لا أمر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب اليقين له على الذى كذبه دون الذى
 صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر
 القبض وان تكلم ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب
 المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف برئ وان تكلم لم يرد ما دفعه اليه
 وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت
 فهو على هذا التفصيل اه ومثله في وكالة الاشياء مع خاشية اليرى ولسان الحكم والخاتمة
 وفتاوى ابن نجيم من الوكالة وفتاوى قارى الهداية من الدعوى * (سئل) * في ناظر وقف غاب
 وترك الوقف بلا وكيل يساشر عنه وتعطلت مصالح الوقف فهل للقاضى اقامة قيم عنه الى أن
 يقدم * (الجواب) * نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه من النفع للوقف والمستألف في التجربة عن
 الاسعاف وأجاب قارى الهداية عما اذا يعين الناظر لاحد بانه اذا مات عن غير وصى فالنظر

مطلب اذا حصل للناظر فالح
 صعب للقاضى اخراجه ونصب
 غيره
 مطلب ينزع المتولى الخائن
 أو العاجز

مطلب يصلح الاعمى ناظرا
 ولا يعزل
 مطلب دفع الناظر مع الجاني
 استحقاق رجل فانكر الرجل
 الوصول والقول للجاني
 في براءة نفسه
 مطلب في تفصيل مسألة
 المأمور بدفع المال اذا قال
 دونه

مطلب غاب الناظر للقاضى
 نصب قيم عنه الى حضوره
 مطلب اذا يعين ناظرا
 ومات عن وصى صار الوصى
 ناظرا

لعلكم وان مات عن وصي في تركته فالوصي متكلم في وقفه **(سئل)** في ناظر استدان
 لاجل ضرورة في الوقف مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل عن النظر ويزعم أنه استدان
 المبلغ بمراجعة بمقتضى أنه اشترى من الدائن شيئا يسيرا يبلغ زائد عن أصل الدين وأن له
 الرجوع في غلة الوقف بالرائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال نفسه **(الجواب)**
 نعم والمسئلة في التنازع خانية والخيرية والبحر وغيرها وفي الحاوي الزاهدي قال أهل البصر لا قيم
 ان لم تهدم المسجد العامري يكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وان خالفه بعض أهل المحلة وليس
 له التأخير اذا أمكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة
 عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا رجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة اه أقول
 هذا مخالف للمنفى الاشياء حيث قال وهل يجوز للتولي أن يشتري متاعا باكثر من قيمته ويبيعه
 وبصرفه على العمارة ويكون الرجوع على الوقف **(الجواب)** نعم كما حذر ابن وهبان اه وتبعه
 في الدر المختار قال الرملي في حاشية البحر الان يقال لما يلزم الاجل في مسئلة القرض بقي شراء
 البشير بمن كثير فتمحض ضررا على الوقف فلم تنزله الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسئلة
 شراء المتاع وبيعه للزوم الاجل في جملة الثمن اه وكتبت فيما علقته على الدر المختار عن البيهقي
 ان منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم بمن تقدمه ثم ذكر ما مر عن الحاوي وقال
 هذا الذي يقتضيه اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر أيضا وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان
 من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث مخالف للنقل ومن حفظ
 حجة على من لم يحفظ **(سئل)** في ناظر وقف أهل ثقة قبض أجرة دارى الوقف وصرف
 بعضهم في عمارتهم وأورثهمها الضرورين اللازمين مصرف المشل في مدة تحتسبه والظاهر
 لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك **(الجواب)** نعم وفي فتاوى الكاظمي عن
 الخاتوني القول قوله مع يمينه كما في الاسعاف وقيل كما في القنية ان كان معروفا بالامانة
 لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسماعيل بانه يقبل قوله من غير يمين ويكتفى منه بالاجال
 ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوي الزاهدي من كتاب أدب القاضي ان الوصي
 بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناء مثل
 ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لأن في اليمين تنفير الناس عن الوصاية
 فان اتهم قيل يستخلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به الخ **(سئل)** من قاضي
 الشام سنة ١١٥٣ في صرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعد وكذا الارباب الوظائف هل
 يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا **(الجواب)** الذي صرحوا به أنه يقبل قوله فيما يذعيه من
 الصرف على المستحقين بلا يمين لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به التمرتاشي رحمه الله
 تعالى وقال واختلفوا في تحليفه واعتمد شيخنا في الفوائد أنه لا يحلف اه قال العلامة الخليل
 الرملي في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف
 الناصحي اذا أجز الواقف أو قيمه أو وصي الواقف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاءت

مطلب لا تلزم المراجعة الوقف
 بل يضمنها الناظر
 مطلب يقبل قول الناظر
 الثقة بيمينه وقيل بلا يمين

مطلب في قبول قول الناظر
 في الدفع للمستحقين وأرباب
 الوظائف

مطلب الفتوى على أنه يحلف
 في هذا الزمان

أوقفها على الموقوف عليهم فأنكر وأقال قول قوله مع يمينه اه وفي حاشية المحوى على
 الاشياء في باب القضاء والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنية أن عدم التخليف انما هو
 في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعى عليه شيء معين وفيما ليس هناك منكر معين مع كلام
 فراجع ان شئت وفيها انصاف من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء
 يعني الخبر الرمي ينبغي أن يقيد ذلك بان لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما كثر نظار زماننا اه
 وأفتى المولى أبو السعود بانه اذا كان مقسدا مبدرا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه
 وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بانه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع
 يمينه مادام ناظرا اه لكن في حاشية الاشياء من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل
 قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه
 قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال
 الذي تحت يده أم لا لم أره صريحا لكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر
 لتصريحهم بان القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين
 هالكه وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن اوصى لواذعي بعد موت اليتيم
 أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاوه بانه أسنده الى حالة منافاة للضمان وقد صرحوا بان
 المتولي كالوكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولي وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال
 أبو يوسف بالاول وقال محمد بالثاني ومما اصرح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل وزع
 في القنية قال وكاه وكالة عامة بان يقوم بامرره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا
 للاتفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق
 فيما قال وان اتهموه بخلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد الخروج من الضمان
 فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى الاتفاق
 ولو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج منه عن كونه أمينا في معنى أن يقبل قول الوكيل بقبض
 الدين انه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه
 ما في المحوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالوكيل
 في قبض الدين اذ امانات الموكل ومصدقته الورثة في القبض وكذوبه في الدفع فالقول قوله بيمينه
 لانه بالقبض صار المال في يده ودبعة فتصدقهم له بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حلف
 برى وان نكل لزمه المال وقد أفتى المرحوم والد بانه يصدق بيمينه مادام ناظرا ولم يذكر نقل
 والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمن القلب في الجواب في القبول
 أو عدمه بما رى في الكتاب والله الموفق للصواب وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال
 المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذا يقبل قوله لواذعي الدفع
 للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة رائدة خالفت الظاهر اه وأما في دفعه لارباب
 الوظائف فقد سئل المولى الإمام عمدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود افندي العمادى مفتي

مطلب ان كان الناظر مقسدا
 مبدرا لا يقبل قوله بصرف
 مال الوقف بيمينه
 مطلب في قبول قول الناظر
 بعد العزل

مطلب المتولي كالوكيل
 في مواضع
 مطلب في قبول قوله بعد
 موت المستحقين

السلطنة العالية عن سؤال رفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للتخليب أو الامام
أو المؤذن هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو
لو استأجر أجيرا لمصلحة المسجد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف
عليهم كالأولاد الواقف فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم
ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزالي التمرتاشي في فتاويه
بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اه وقال المولى عطاء الله أفندي
في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسئلة يعني مسئلة قبول قوله فأجاب
بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي اجرة لا بد للولي من اثبات الاداء بالبينة والافهي
صله وعطية يقبل في أدائها قول المتولى مع يمينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى
هذا الزمان على هذا ممتسكين بتجوز المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التمرتاشي
المقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير أن علماءنا على
الاقتناء بخلافه اه قات فالمدكور في الاسعاف والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه
من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحي وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم
بدون تفصيل في ذلك إلا أن يجعل على الذرية لا على المرتزقة فيحصل التوفيق بين الكلامين
بلايين وقد اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابن التمرتاشي المذكور في كتابه الزواهر على
الاشباه والنظائر لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العلائى في شرحه على التنوير وقد عزاه
لحاشية أخى زاده من العارية بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اه
فليحفظ قال العلامة الخير الرملى في حاشيته على البحر والجواب عما تسأل به العمادى أنه ليس
لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة والصلوة والصدقة ومقتضى ما قاله
أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم
الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزالي هو
تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضييع الناظر اذا دفع لهم بالبينة
لتعديه فافهم اه قلت تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا
استعمل الناظر رجلا في عارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهي مثلها وقول العلماء محمول على
الموقوف عليهم من الاولاد لأرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا
لا يستحقون الوظيفة فهي كالاجرة لا محالة وهو كانه أجير فاذا اكتفينا يمين الناظر بضيع عليه
الاجر لا سيما نظار هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب
الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامور اعتمادى * (سئل) فيما اذا دفع
الناظر استحقاق رجل توفي من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من أهل الوقف فادعى
رجل آخر من مستحقى الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور ويطالب الناظر
بما خصه من ذلك في السنين الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على

مطالب لا يقبل قوله في الدفع
لأرباب الوظائف

مطالب فيما اذا أثبت رجل
أنه من المستحقين هل يرجع
على الناظر وعلى المستحقين

المتناولين لذلك لأعلى الناظر * (الجواب) * نعم إذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع إليه
 عن ظن أنه يستحقه المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله
 مطالبته به مع عدم الضمان وقد أفتى بذلك الخير الرملي في الوقف والعلامة الشيخ اسماعيل
 ولا يتأني هذا ما في صور المسائل تقلا عن نقد المسائل من أنه إذا دفع للجماعة بغير قضاء رجع
 بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسألة الوصي إذا قضى دين الميت بجميع
 التركة ثم ظهر دين آخر فأنهم قالوا إن دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه والأعلى القاضين الخ
 إذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولا كونه من الذرية وهو كالدفع بقضاء أقول تأمل فيما
 أجاب به عن دفع المناقاة فإنه لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فإن فيها عن فتاوى الشيخ
 يحيى ابن الشيخ ذكرنا سنل في وقف على الذرية ففرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم
 أثبت واحد أنه منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب أن
 دفع الجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسألة الوصي
 إذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فأنهم قالوا إن دفع بغير قضاء رجع
 الدائن عليه والأعلى القاضين ولا يعارضه ما في القضية لوقضى بدخول أولاد البنات بعد
 مضي سنين فإنه يظهر حكمه في المستقبل لأفي للماضي إلا إذا كانت الغلة قائمة اه لأن
 دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر تقوله عن صور المسائل وقد ذكر
 المؤلف سؤالا آخر نحو ما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقت عليه في السادس من الوقف
 من البرارية في ضمن مسألة أنه إذا برهن على القرابة رجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظير وهو
 أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأخرم الباقي للرجوع على الناظر تعديه أو على
 المستحق لا أخذه ما لا يستحقه والناظر من الممتنع تعينت الجهة الأخرى ومما يدل على ذلك
 ما قالوه من أن الوصي إذا أوفى الدين بعد ثبوته واذن القاضي ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع
 عليه وإنما يشارك والله أعلم وبمثل ذلك أفتى الخير الرملي أيضا وهذه المسئلة تقع كثيرا
 فلتحفظ فإنها مهمة وأفتى المهمنداري في أخ دفع لاخته نصف الوقف ظانا أنه بينهما أنصافا
 فظهر أنه أن لا ثلاث بان له الرجوع عليهم بما قبضته * (سنل) * فيما إذا احتاسب ناظر الوقف
 مع المستحقين على ما قبضه من غلة الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف
 الضرورية وما خسر كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل
 منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصديق بعد ثبوته شرعا وليس
 لهم قرض المحاسبة بدون وجه شرعي * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك الشيخ اسماعيل
 أيضا * (سنل) * فيما إذا كان زيدا متوليا على وقف بروفي كل سنة يكتب مقبوضه
 ومصرفه بمعرفة القاضي بموجب دفتر مضمي بامضاءه والآن أخذ شخص التولية عن
 زيد ويكلف زيدا أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية فأنيا فهل يعمل
 بدفاتر المحاسبة الماضية المذكورة * (الجواب) * نعم يعمل بدفاتر المحاسبة الماضية بامضاء

مطالب دفع لاخته النصف
 فظاهر أن لمئات الوقف يرجع

مطالب ليس للمستحقين قرض
 المحاسبة مع الناظر بلا وجه
 شرعي

مطالب يعمل بدفاتر المحاسبة
 الماضية من القضاة

القضاة ولا يكلف الى المحاسبة ثانيا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب
 كتبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه علي بن ابراهيم
 ابن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادي
 عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادي كذلك الجواب كتبه
 الفقير حامد بن علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذا وجد بخطوطهم
 رحمه الله تعالى (سئل) فيما اذا وكلت هند الناطرة على وقف معلوم زيد في تعاطي
 مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف
 بعضها في لوازم الوقف ومهمات اللازمة مصرف المثل في مدة تحتها له قبل يتقبل قوله بيمينه
 في ذلك حيث لا يكذبه الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف في موضعين
 وفي الجبر وغيره أقول وسيأتي تمام الكلام عليها واخر هذا الباب (سئل) فيما
 اذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بيعة وهو يدفع أجرة
 مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله
 وعليه أجر مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشياء وأما البناء في أرض الوقف فان كان
 الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
 وان لنفسه فهو له اه أقول لكن ذكر المؤلف في محل آخر مانصه سئل خاتمة المحققين الخير
 الرمي عن رجل بنى في أرض الوقف بغير مسوغ شرعي فاحكمه أجب ان كان الباني هو المتولي
 فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له
 ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه
 من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه
 المسئلة يستحق العزل لتعدي به هذا التصرف وأفتى كثيرون بأنه بتملك
 للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولي
 فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بأرض الوقف فان أضر فالحكم
 ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة اه (سئل) فيما اذا غرس
 ناظر وقف أهلي في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض
 لجهة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم
 كذا أفتى به جددي العلامة عبد الرحمن العمادي كما رأيته بخطه أقول فيه ما علمته مما تقدم
 أنفع الخير الرمي من أنه يكون متعديا وفي جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان أخذ
 مال اليتيم مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف اه قال في البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت
 عند القاضي أنه يزرع ينبغي أن يكون خيانة يستحق بها العزل اه الآن يحمل على ما ذكره الميكن
 يدفع الأجرة للمستحقين تأمل (سئل) فيما اذا كان زيدا مقررًا في امامة جامع معين
 بموجب براءة سلطانية يباشرها ويتناول معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والآن

مطلب يقبل قول وكيل
 الناظر بيمينه حيث لا يكذبه
 الظاهر

مطلب فيما اذا بنى الناظر
 لنفسه في أرض الوقف

مطلب فيما اذا غرس الناظر
 لنفسه في أرض الوقف

مطلب لا يعزل صاحب
 الوظيفة الا بعد علمه بالعزل

أبرز عمرو راء مقدمة التاريخ متضمنة توجيه الامامة له ورفع زيد عنه امن أكثر من سنة
وقام بطلب زيد بالعلوم الوظيفية قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يجمع عمرو من ذلك ولا يستحق
العلوم من التاريخ الزبور (الجواب) نعم قال في الاشياء من قاعدة المشقة تجلب التيسير
وقتنا عزل الوكيل على علمه دفعا للحرج عنه وكذا القاضي وصاحب وطيفة اه وأفتى بذلك
الشيخ اسماعيل ما يأخذه الناظر هو بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل بحرج عن الخاتبة
ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا ياتم عند الله
تعالى فائته أنه لا يستحق المعلوم اه بحرف وفيه أيضا لا يستحق الامن مباشر العمل اه
وفي الاشياء وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معاليم الوظائف من غير مباشرة اه
(سئل) في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة تقرير يريده وهو عدل أمين كافي
بصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه في النظر بدون وجه شرعي زاعما أنه فز
في وظيفة النظر بتقضي أن لواقف شرط لوقفه ناظر او متوليا من الذرية مستند في ذلك
لكتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولما هو مكثرب في حجة تقرير الناظر المذكور أنه مقرر
في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الناظر قد جمع بين الوظيفتين
والحال أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفتي بولية ونظر منفردا كل منهما عن الآخر بطريق
الاستقلال من زمن الواقف الى الآن بل التصرف في وظيفة النظر وحدها وليس هناك
وظيفة بولية ولا تصرف بها احدا أصلا من التقديم الى الآن فكيف الحكم (الجواب) اه
وحيث كان التصرف المذكور المدة للتطاولة على المتوال المزبور يمتنع المعارض في ذلك سببا
وقد بني أمره على شغور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما
بغير حجة والقيم والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به قروعهم خيرية
(سئل) فيما اذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا أي مشرفا عليه فهل يجوز أن يجمع
رجل واحد بين الوظيفتين (الجواب) اه لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متوليا
وناظرا لأنه يلزم على ما ذكره الناطقي انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين
ونظرهما تصرفا ولم يرص بواحد كذا في الخيرية وغيرها (سئل) في وقف له ناظر ومتول
بموجب شرط واقعة في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوبا
من قبل المتولي ولا وكيل عنه ولا مأذونا من طرفه ويريد المتولي التصرف في الوقف وحده
بدون علم الناظر ولا رأيه ولا اطلاعه فهل ليس له ذلك (الجواب) اه في الفتاوى الخيرية
القيم والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد بذلك قروعهم المتعاقبة عليها تلك
الالفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمل اسم الفقهاء اه
وفي الاشياء عن الخاتبة ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد اه وفيها من الوكالة
الشيء المفوض لاثنتين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه
في التنوير فان الواقف اعتمد على رأي اثنين وعملهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفتى بذلك كثير

مطلب ما يأخذه الناظر هو
بطريق الاجرة

مطلب لا يستحق المعلوم
الامن مباشر العمل

مطلب اذا كان التصرف
من القديم بوظيفة للنظر فقط
ليس لاخر أن يصير متوليا
أيضا

مطلب لا يجوز عزل صاحب
وظيفة ما بلا حجة

مطلب اذا شرط في وقفه
متوليا وناظرا فلا يجمع واحد
بينهما

مطلب لا يجوز تصرف المتولي
بدون علم الناظر

مطلب القيم والمتولي والناظر
في كلامهم بمعنى واحد

مطلب ما شرطه الواقف
لاثنين ليس لاحدهما الانفراد

من العلماء وان قلنا انه أى الناظر يعنى المشرف فى أدب الاوصياء لا يجوز للوصى أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه وفى الخبرية من الوقف وأنت على علم بان الوقف يستق من الوصية وأن مسأله تفرع منها وهـ هذا ظاهر لاخبار عليه ويظهر للفقهاء بأدنى إمالة نظر اليه اه وفيها وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف لتولى اه فان كان الناظر يعنى المتولى أو يعنى المشرف وهما اما وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز لتولى الا تفردا بالتصرف بدون علم الناظر واطلاعه على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما اذا كان الناظر منصوبا من قبل المتولى فيكون وكيله عنه أو مأذونا من قبله وفعل الوكيل والمأذون ينفذ على الموكل والاذن والله سبحانه الموفق أقول لا يخالف هـ هذا ما نقله المؤلف فى محل آخر عن فتاوى الشافعى من الوقف من القسم الثانى ونصه نعم لو لزيد المذكور أن يجمع بين وظيفة الحماية والمباشرة بالوقف المذكور اذا لم يوجد فى شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفتين اذا معارض فى القيام بالوظيفة فبين المذكورين بل قيام الحامى بوظيفة المباشرة أشد شدا فان الغالب أن مباشر الوقف انما يتقدم فيما يضبطه على املاء الحامى والله أعلم اه لان هاتين وظيفتين متباينتين بخلاف النظر والتولية فانهما بمعنى واحد كما علمته فاذا شرط الواقف ناظرا ومتوليا فكانه شرط وظيفة النظر المرادفة للتولية شخصين فلا يجوز أن يفرد بها واحد لخالفه شرط الواقف لان مقصوده اجتماع رأى شخصين فى تعطى امور الوقف وليس رأى الواحد كراى الاثنين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبا الحماية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفتين سواء اجتمعتا فى شخص واحد أو فى شخصين كما لو شرط وظيفة امامة وأذا ن فقام بها واحد لحصول مقصود الواقف وقد نقل فى البحر أن للتولى أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد بأجر المثل اه وسيأتى قريبا ما يؤيده أيضا (سئل) فى نظار وقف بتر يعارضون بتولية فى التصرف فى أمور الوقف الا باذنهم ولم يعلم أن نظارهم بشرط الواقف فهلى ليس لهم ذلك الا أن ثبت نظارهم بشرط الواقف (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل (سئل) فيما اذا سكنت هـ هذا فى دار موقوفة للاستغلال عدة سنين بالتعاقب بلا اجارة ثم طامها الناظر بالاجرة فامتنعت بلاوجه شرعى فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعى وألزه بالاجرة وغرم بسبب ذلك مبلغا دفعه من مال الوقف لا بدله من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم كفى الخبرية (سئل) فى متولى وقف أهلى عمر فى الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها من مال الوقف مصرف المثل فلم يصدقه المستحقون وشكوا عليه لهماكم والتمسوا الكشف والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعمير والزرميم والمحاسبة على اراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كما التمسوا فاذا العمارة المذكورة ثابتة فى مالها كما قرره المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعى وكتب بذلك حجة شرعية ودقتر معنى بامضاء القاضى وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فقبل له احتسابه على الوقف

مطالب الوقف يستق من الوصية ومسأله تفرع منها

مطلب يجوز الجمع بين وظيفة الحماية والمباشرة

مطلب ليس للناظر معارضة المتولى الا اذا ثبت نظارته بشرط الواقف
مطلب لاناظر احتساب ما غرم من مال الوقف على الوقف

مطلب فيما اذا شكى المستحقون هلى الناظر للحامى به والعبرة فغرم من مال الوقف

(الجواب) * صرح علماءنا رحمهم الله تعالى أن هذا الناظر على الوقف بدأمانة لا بد عدوان
فحيث أخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفعه إلا أخذ عن أخذه فلناظر
احتسابه على الوقف وفي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب
الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة خيرية من الوقف ومثله
في القنية من باب تصرفات القيم وفيها أيضا وقد صرح على أن فاطمة بأن هذا الناظر على الوقف
بدأمانة لا بد عدوان قال في الذخيرة وإن باع الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه
ويكون الثمن غنمه أمانة وأخذ المقتضى وأغوانه المال كأخذ الأصوص وقد قال كثير
من علمائنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسوا باسم القضاة وهم باسم الأصوص أحق فلا يضمن
حيث لم يمكنه دفعه والله أعلم يجوز الأخذ على نفس الكتابة ولا يجوز الأخذ على نفس
الحاسبة لأن الحساب واجب عليه بمجرد تصرفات الناظر * (سئل) في ناظر وقف
أهلى منع دعوى زيد وعروا خصما صوابا كامل ربيع الوقف لانفرادهما في الدرجة العليا وأثبت
أنه بين جميع ذرية الواقف المتناولين لذلك بموجب وصية وصرفي بسبب ذلك مائتي قرش
وثلاثة قروش ونصف واقطع منها مائة من مال الوقف ويرد اقسطاق يقيه ما يدعى صرفه
وأثبت للمدينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه
في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع * (الجواب) * للغة الحاملة
من الوقف بعد مصارفة ملك لأربابها موروثه لهم والدعوى التي صرف لأجلها معلقة بالغة
وأبست لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريكه في الغلة التي هي ملك له ولهم وإذا خسر
الشريك بسبب دعوى لا يرجع الالبسوغ شرعى قال في جواهر الفتاوى ابن وينت ورواها
فادعى مدعى على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اه فلا رجوع له عليهم
الا أن يقولوا له شيأ يوجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لا يملك لدفع غائلة
عن الوقف ولا جاب منفعة فانه يبقى على حاله سواء ثبت أنه لا مدعى أو للمنفوع عنه وليس
بدعوى متعقة بعين الوقف على أنه ان كان صرفه من ماله لا مرتبط بعين الوقف وادعى
بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع الا بإذن القاضى كما صرح بذلك في البحر وغيره
وهذه الدعوى ليست لدفع صائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أنها الغلة وفلان ولا دخل
للقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع بمصارفة بسبب ذلك لاني مال الوقف ولا على المستحقين
الابوجه شرعى والله أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لوقف أهلى ثلاثة نظارات تحت أيديهم مبلغ
معلوم من الدراهم بدل عن بعض عقارات الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعى فادعى
مستحقو الوقف على الناظر بأن لهم حصص في المبلغ وطالبوهم بقسمته عليهم وترافعوا مع الناظر
بخصوصه الذي حاكم شرعى فتعهم الحاكم وكسب به حجة شرعية وغرم الناظر من مال الوقف
بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك * (الجواب) * نعم كما مر * (سئل) *
في جامع له متول وامام وخطيب مات بعضهم وعجز البعض وظهر خيانة من البعض فقصر القضاء

مطلب يد الناظر على الوقف
بدأمانة لا عدوان
مطلب للناظر صرف شيء
من مال لوقف لكتب الفتوى
ومحاضر الدعوى لاستخلاصه
مطلب أخذ المقتضى وأغوانه
كأخذ الأصوص الخ
مطلب في عدم رجوع الناظر
بما صرفه لمنع مدعى غلة الوقف

مطلب إذا خسر الشريك
بسبب دعوى لا يرجع
الالبسوغ شرعى

مطلب ما صرفه من ماله لأخر
متعلق بعين الوقف ليس له
الرجوع به الا اذا صرفه بإذن
القاضى

مطلب له احتساب ما غرمه
لدفع الدعوى على مال
الاستبدال

مطلب يصح تقرير رجل واحد
متوليا وامام وخطيبا

الوظائف متعاقبة على رجل أهل ومحل ومستحق لها بشهادة أهل الجامع وعرض الامرالى
السلطان نصره الرحمن فقرر الوظائف على الرجل المرقوم بأمر سلطانية فهل يكون التقرير
المذكور صحيحا * (الجواب) * نعم أقول ومرة قبل نحو ورقة نقل المسئلة * (سئل) *
في ناظر وقف أهلى مقرر في وظيفة النظير وجب صل من قبل قاض شرعى لم يجعل له شيئا
في مقابلة عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئا وعمل في الوقف فهل يستحق أجره
المثل اذا عمل في مقابلة عمله * (الجواب) * نعم أقول قال في البحر وأما بيان ماله فان كان من
الوقف فله المشرط ولو كان أكثر من أجره المثل وان كان منصوب القاضى فله أجر مثله
واختلوا هل يستحقه بلا تعيين القاضى فنقل في الفقيه أقولا أن القاضى لو نصب قيميا مطنقا ولم
يعين له أجرا فسمي فيه سنة فلا شئ له وتانيا أن القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط له
القاضى أو أهل المحلة أجرا أولا لانه لا يقبل التوامة ظاهرا الا باجر والمعهود كالمشرط اه
ووقف الخير الرملى في حواشيه بحمل القول الاول على ما اذا لم يكن معهودا * (سئل) *
في الناظر اذا أحال المستحقين على المحوائت والبيوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فيل
يستحق معلوما لذلك أولا * (الجواب) * لا يستحق معلوما لذلك والحالة هذه والمسئلة
في الاشياء من الامانات ومثله في البصر وغيره * (سئل) * في الناظر اذا أراد أخذ العشر من
كامل غلة الوقف نظير عمله وهو قدر أجر مثله ويعارضه بقية المستحقين راعين أن له عشر
الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك * (الجواب) * حيث كان المشر أجر مثله ولم يجعل له
الواقف شيئا له أخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف * (سئل) * في ناظر وقف أهلى
جعل له القاضى عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه * (الجواب) *
نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف اذا كان ذلك قدر أجر مثله كما في الخلاصة والبرازية
والاصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم
ويؤيده أن صاحب الورولية بعد أن قال جعل القاضى للقيم عشر غلة الوقف قال قدر أجره
مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعل له عشرة أى التى هى أجر مثله
لما توجه أرباب الاغراض الفاسدة الخ يبرى زاده على الاشياء من القضاء أقول وكتبت
في حاشيتى على البحر عن حاشية الخير الرملى عليه بعد كلام ما نصه فتحرر أن الواقف ان عين
له شيئا فهو له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة
العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى أجره
مثله حاروان عين أكثر من غلة الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره
وعمله صرح في الاشياء في كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئا ينظر ان كان
المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجره المثل لان المعهود كالمشرط والافلا شئ له فاغتني
هذا التحريم فانه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اه * (سئل) *
فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا تعطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعطى زيد

مطلب نصبه القاضى ناظرا
ولم يجعل له شيئا فله أجر مثل
عمله

مطلب اذا أحال الناظر
المستحقين لا يستحق معلوما
لذلك
مطلب للناظر أخذ الشر
اذا عمل

مطلب الصواب أن المراد
من العشر أجر مثل عمله

مطلب تحرير مفيد فيما
يستحقه الناظر على عمله
وما لا يستحقه

ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك (الجواب) نعم ولا أجر له ولا وكيل إلا بشرط أشياء من
 الأمانات وفيه الحامل لغيره أمانة لا أجر له إلا الوصي والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل إذا عملوا
 إلا إذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان إلا بالعمل اهـ (سئل) في ناظر الوقف
 الأهل إذا مات مجهلاً غلات الوقف بعد قبضها ولم توجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم
 كما في التنوير وشرحه أقول هكذا أمالقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام
 من وجهين الأول أن قاضيان قيد ذلك بتولى المسجد إذا أخذ غلات المسجد ومات من
 غير بيان قال العلامة البكري أما إذا كانت الغلة مسخرة لقوم بالشروط فيضمن بمطالبة دليل
 اتفاق كلهم فيما إذا كانت الدار وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلته اتسع سبب
 ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال العلامة
 أبو جعفر إذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في
 تركته الميت بمجتمعه من الغلة وإن لم يكن هو القيم إلا أن الأخوين أجرا جميعاً فكذلك وإن آخر
 الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطيب اهـ كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف
 وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشروط قال في الأشياء من
 العول في المال وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل اهـ وينبغي أن يلحق بغلة المسجد
 ما إذا شرط ترك شيء في يد الناظر للعامة والله أعلم كذا حتره شيخ مشايخنا من لا على التركاني
 رحمه الله تعالى الثاني أن الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكر بحثاً أنه يضمن إذا طأ به
 المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما إذا لم يطالب فان محموداً معروفاً بالأمانة لا يضمن والا
 ضمن وأقره في الجرعى تقييد ضمانه بالطلب أى فلا يضمن بدونه أمانة فيضمن وهو وظاهره
 أننى الشيخ اسماعيل الحائلي لأنه صار متعدياً بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه
 يضمن وإن لم يطالب به المستحق لأنه لما مات مجهلاً فقد ظلم وقيد بمحاجة المات فبجاء أما إذا مات
 على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات بمرض وفجوه وأقره العلاني في الدرر
 المختار وكتب فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فجاء بما يظهر لو مات عقب
 قبضه الغلة تأمل والحاصل أن المتولى إذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلاً بأن لم توجد في
 تركته ولم يعلم ما صنعها لا يضمنها في تركته مطلقاً كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام
 في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد وإنما الكلام في الوكايف
 غلة وقف لها مستحقون ما لو كون لها هل يضمنها مطلقاً على ما ينعهم من تقييد قاضيان أو إذا
 كان غير محمود ولا معروف بالأمانة كما بحثه الطرسوسي أو إذا كان موته بعد مرض لا فبجاء
 كما بحثه في الزواهر في تأمل وهذا كما في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يأتي قريباً
 (سئل) في مبلغ من البقر موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بعتقه وهو تحت
 يد امرأة منه ناظرة عليه فانت عن تركه مجهلة ولم يوجد في تركته مال تضمنه في تركتها
 (الجواب) نعم الناظر لو مات مجهلاً لمال البذل ضمنه كما في الأشياء اهـ لئن الأرض

مطلب وكيل الناظر
 لأجره لا بشرط
 مطلب في حكم الناظر إذا
 مات مجهلاً غلة الوقف

مطلب مات الناظر مجهلاً
 لأجره الموقوفه ضمنها

المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازه قائم المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علاقي على التنوير من الايداع (سئل) في دبر له أوقاف تحت يد راجبه الناظر الشرعي فهلك الناظر وعين غلة الأوقاف وجوده تحت يده والناظر بعده بينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة محمية بالوقف من غلته فهل اذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعلومة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زبده مقرر في وظائف عمل مشتملة على امامة وتولية وغيرها من وظائف العمل بما لها من المعلوم المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وباشر ذلك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعدم مباشرته فهل يستحق من المعلوم بحساب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كما في الاشياء وأنفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاراته على ذريته فزعم رجل منهم أنه مقر في وظيفة عمل في الوقف المزبور مستندا في ذلك لانه كرهما في براءة بيده وباعا لم يولي الوقف بمعلومهما عن مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفتين في المدة المزبورة أم لا والمترى ينكر وجود الوظيفتين في الوقف فهل على تقدير ثبوتها لا يستحق معلومهما في المدة المذكورة (الجواب) نعم في البصر لا يستحق الا من يباشر العمل وفي الاشياء وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومرتبماه وفي فتاوى الشلبي القول قول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لايهم ولهم أخذه من ريع الوقف اذا ثبتت الوظيفة في شرط الواقف واذا أفكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اه (فائدة) أفق علامة الوجود المولى أبو السعد مفتي السلطنة السلمانية بأن أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية الاشياء قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطي في رسالة النقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضوره بأنه أفق جميع عباد ذلك العصر كالسبكي وولديه والزملكاني وابن عدلان وابن المرجل وابن جماعة والاوزاعي والزرکشي والبلقيني والاسنوي وغيرهم بأن هذه ارسادات لا أوقاف حقيقة فلعلماء المتزلين أن ياكلوا منها وان لم يباشروا رطائفهم اه وفي شرح الوهبانية ما يأخذه الفقهاء من المدارس لأجرة لعدم شروط الامارة ولا صدقة لان الغني يأخذها بل اعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب اشتغال أو تعليق جاز أخذهم الجرمية مع عين المفتي من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علماءنا أن من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبهم والمفتين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعا ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وذكروا في مال التناوي أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو ألفي درهم ان أخذها في الدنيا والا يأخذ في الاخرة من رسالة السيد أحمد الحموي فيما رتب وأرصد بأوامر الوزراء المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة نافلا عن

مطلب هلك ناظر الدر وعين غلة الوقف تحت يده تقبل بينة الناظر بعده على ذلك

مطلب اذا عزل يستحق من المعلوم بقدر ما عمل

مطلب اطلب يباشر وظيفة العمل لا يستحق المعلوم

مطلب القول الورثة في عدم وصول المعلوم لايهم وكذا في أن المورث يباشر الوظيفة مطلب أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال

مطلب من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء يفرض لاولادهم تبعا الخ

مطلب تعطى وظيفة الميت لابنه

مبسوط فخر الاسلام بنص واذا مات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتزاز الاسلام
كاجراء الامامة والتأدين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وليت أبناء براعون
ويقيمون حق الشرع واعتزاز الاسلام كما يراعى ويقيم الاب فالامام أن يعطى وظيفة الاب
لابناء لليت لا تغيرهم لحصول مقصود الشرع وانجبار كسر قلوبهم والامام مرنى فخلف المولى
باذن الشرع والشرع أمر بابقاء ما كان على ما كان لابناء الميت لا غيرهم اه قلت هذا مؤيد
لما هو عرف الحرمين الشرعيين ومصر والروم المعروفة من غير ذكر من ابقاء ابناء الميت
ولو كانوا صغارا على وظائف آبائهم مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك وامضاء ولى التقرير
الفرع لم يذلل ذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا مرضيا مقبولا لان فيه احياء خلف العلماء
ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر
الفضلاء الذين يعول على اقتنائهم والله أعلم بيري زاده على الاشياء من كتاب للفرع
(سئل) فيما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل يولى أحدهم من الاجانب مع
وجود الذرية *(الجواب)* ما دام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من
الاجانب ككاش التوزيع من الوقف *(سئل)* فيما اذا كان زيد مقتررا من قبل القاضي
في وظيفة قراءة ما ينسب من القرآن العظيم وهو مبنا شرعا ومقتصر في معلوما فأنهى عمرو
للقاضي أنها شاعرة عن مباشر فقررها عليه بناء على انها المخالف فهل لا عبرة للاهواء الخلف
(الجواب) نعم كما في الخيرية وفي الاشياء ليس الا ما لم يخرج شيئا من بدأ أحد الاجبي
ثابت معروفي اه وفي الخيرية في رجل عزل عن وظيفة بجحة ويولى رجل غيره شهد أهل
الحلة بعد الله وعفته ثم ولى الأول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جحة هل يعزل
أولا والقاضي ابقائه على التولية أجاب قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل
صاحب وظيفة ما بغير جحة والقاضي ابقائه على وظيفة اه وفيها في رجل مات فقتر
القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان أمر الميت فقتره في وظيفة بناء على
شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل لا عبرة لتقرير القاضي أم لتقرير السلطان
مع أنه لما تقرره بناء على ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضي أجاب العبرة بتقرير القاضي لا بتقرير
السلطان بناء على ما انتهى اليه كمسئلة الوكيل اذا أنجز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصا
لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقررا لصادق منه مبنى على أمرتين خلافه فلا يصح
اه ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بالخيانة ولو عزله لا يصير للشأن متوليا كذا
في الاشياء لكن قال بيري زاده ينبغي أن يقدما اذ لم يكن فيه فائدة للوقف أما اذا كان عزله
خيرا للوقف عزله كما في جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز اعطاء النظر لغير المشروط له
اذا قبله بلا أجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك الا بأجر لم يشترط في الوقف حيث كان
فيه نفع الوقف ويؤيده قول المؤلف يعني صاحب الاشياء فيما يأتي ويتعين الاقضاء في الوقف

مطلب ما دام أحد يصلح
للتولية من أقارب الواقف
لا يجعل من الاجانب

مطلب لا عبرة للاهواء الخلف

مطلب لا يجوز عزل الناظر
ولا صاحب وظيفة ما بغير
جحة

مطلب قرره للقاضي في
وظائف ثم انتهى رجل الى
السلطان أنها شاعرة فقرره
فالعبرة لتقرير القاضي كمسئلة
الوكيل

مطلب اذا كان في عزل
الناظر المشروط بخير للوقف
يعزل

بما هو الا نفع والاصح للوقف كما في الحياوى القدسي ورأيت في الذخيرة ما نصه ويختار
 في الوقف ما هو الا نفع والاصح للوقف اه ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحياوى
 الحصري ناقل عن وقف الانصارى فان لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقربائه الا برزق
 ويغفل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الاصل والاحسن اه
 (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على رجل بأن تقريره في قراءة ما تيسر يحدث أحدثه
 الناظر الذي قبله وأنه غير شرعى لعدم مشروعية التوجيه له فهل اذا ثبت الاحداث وعدم
 مشروعية التوجيه له يعمل بتقريره أولا (الجواب) اذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره
 لان القاضي ليس له الاحداث بدون مسوغ شرعى فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة
 والولوجية وغيرهما بأن القاضي اذا قرره تراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يعمل للقاضي ذلك
 ولم يعمل للقراش تناول المعلوم اه وحيث لم يكن مشروطا للمتولى توجيه الوظائف فتوجيهه
 غير معتبر لان تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف
 في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط الواقف كما صرح به
 في البحر اخذا مما في الفتاوى الصغرى أقول ذكر في البحر أن تصرف القاضي في الاوقاف
 مقيد بالمصلحة فالوفعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة ثم نقل ما مر عن
 الذخيرة ثم قال فان قلت في تقرير القراش مصلحة قلت يمكن خدمة المسجد بدون تقريره بأن
 يستأجر المتولى قراشاه والمنوع تقريره في وظيفة تكون حقا له ولذا صرح قاضيان بأن للمتولى
 أن يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف
 بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاوقاف بالاولى اه
 كلام البحر قد بر ثم هذا كله في غير اوقاف الملوك والامراء لانه لا يراعى شروطها كما مر قريبا
 عن المولى أبى السعود (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفا على جهة بتر وجعل فيه وظائف
 وشرط توجيهها وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه اطراف الدولة العلية ففرغ زيد عن وظيفته لهجرو
 بموجب تقرير قاض وبراءة عسكرية فوجهها متولى الوقف المشروط لذلك لبيكرو وعرض
 بذلك للدولة العلية فوجهها السلطان عز نصره لبيكرو المزبور وصدراً أمر شريف بعدم العمل
 بالتقرير المذكور والبراءة العسكرية المرقومة فقام عمرو يعارض بكراني ذلك بدون وجه شرعى
 فهل يمنع من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والا امر الشريف السلطاني (الجواب) *
 نعم أقول ومثله في الخيرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرير الوظائف
 للناظر فهل يكون التقرير له فأجاب ولاية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر
 المشروط له التتخير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اه (سئل) *
 فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف أجده فقفرغ عن النظر في مرض موته لهجرو والمستحق
 في الوقف الأهل لذلك لدى قاض قرره في ذلك قام بعض المستحقين الآن يعارض عمراني ذلك
 أنه قرره في الوظيفة عن محلول زيد بعد وفاته فهل يقدم التقويض ويمنع المعارض (الجواب) *

مطلب يتعين الافتاء بما هو
 الانفع للوقف

مطلب ليس للناظر احداث
 وظيفة بلا شرط الوقف

مطلب تصرف القاضي
 في الاوقاف مقيد بالمصلحة

مطلب للمتولى أن يستأجر
 خادما للمسجد

مطلب يعمل بتوجيه المتولى
 المشروط لذلك دون توجيه
 القاضي

مطلب ولاية القاضي في تقرير
 الوظائف متأخرة عن الناظر
 المشروط له التقرير من الواقف
 مطلب يقدم تقويض
 الناظر في مرض موته على
 تقرير القاضي

نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارات له بعضها في بلدته المترتبة
وبعضها في دمشق وشروط التولية على الجميع لذريته فتولوا كذلك واحدا بعد واحد ومن
عادتهم أنهم يقيمون مقامهم رجلا في تولية الوقف السكاكين بدمشق وهم في بلدة جدتهم بعد
أن ينهوا ويعرضوا أمرهم لحضرة السلطان عز نصره وليتمسوا منه فقب الرجل فيما ذكر
ففيه شبه بموجب براءة شريفة فتولى وقف دمشق رجل بموجب براءة سلطانية بعرض متولى
الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرره القاضي القضاة بدمشق على ما ذكر
لأنه لا تمنع أمور الوقف وصار الرجل بإشرافه والوقف بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل
يصح ذلك (الجواب) نعم لأن الناظر انصرف في الوقف بما فيه الحظ والمصلحة وحيث
عرض المتولى المشروط له المغفر للسلطان دام ملكه أن يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف
الذي بدمشق فأقامه السلطان عز نصره وقد سار متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة
عن المشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا بتحقيق الكلام وصونه
عن الإلغاء فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كأنه قال وكلت في إقامته عني في ذلك
وقد مثل صدر الشريعة في الترضيع للاقتضاء بنحو اعتق عبدك عني بألف فصار كأنه قال بع
عبدك مني بألف وكن وكيلاني في الاعتاق فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرره
القاضي في ذلك لكون الناظر ثابتا بامور الوقف عن الضياع قال في الاسعاف ولو جعل
الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا إلى أن يقدم فاذا قدم ترذ إليه اه والله سبحانه أعلم
(سئل) في ناظر وقف غائب وترك الوقف بلا وكيل بإشرافه وتعتلت مصالح الوقف
لعدم ناظر بإشرافه فهل للقاضي إقامة قيم على الوقف بغية ناظره إلى أن يقدم ويسوغ للقيم
التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف
نقلا عن الاسعاف (سئل) فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ على الوقف وأقر له به
هل يكون إقراره صحيحا أولا (الجواب) إقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى
البنارية لا ينفذ إقرار المتولى على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية إقرار المتولى
على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوقى من الإجارة والصادق
غير صحيح لانه إقرار منه على الوقف وإقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي الفتاوى
الخيرية من الوقف نكول الناظر وإقراره على الوقف لا يصح اه (سئل) فيما اذا أقر
الناظر أنه موصل من زيد بأجرة دار الوقف الجارية في تواجده فيما مضى إلى سنة كذا فهل
يؤخذ بإقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر ناظر وقف أهلى من حصر زريته
فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بأن هذا الاجنية تستحق من ريعه في كل سنة كذا من
الدرهم وأنهم من أهل الوقف وهم ينكرون ذلك فهل إقرار الناظر لا يسرى على الجماعة وليس
له اقتطاع شئ عليهم من استحقاقهم من ريع الوقف بدون وجه شرعى (الجواب) نعم
(سئل) فيما اذا ادعى متولى وقف بر على زيد متولى وقف بر آخر وقفه عمر وبأن وقف

مطلب لتولى الغائب أن
يقيم رجلا مقامه

مطلب في دلالة الاقتضاء

مطلب يقيم القاضي رجلا
مقام الناظر الغائب إلى
حضوره

مطلب اذا غاب الناظر
فهل القاضي إقامة قيم عنه

مطلب اقرار الناظر على
الوقف ونكوله لا يصح

مطلب أقر الناظره موصل
بالاجرة يؤخذ بإقراره

مطلب اقرار الناظر بأن
هذه الاجنية تستحق كذا
وكذبه المستحقون لا يسرى
عليهم

عروجا في وقف البر المزبور فأقر زيد دعوى المذمعي فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا أقرنا ظرف وقف أدلى بأن مستأجر دانوت الوقف يستحق على الخاتوت
 المزبورة مبالغ معلوما من الدراهم صرفه في تغييرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون
 إقراره على الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادة (سئل) فيما إذا
 أقرنا المشروط له النظر في الوقف أن فلانا يستحقه دونه وصدقه فلان فهل يكون الإقرار
 صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كتاب الإقرار أقرنا المشروط له الربيع أنه يستحقه
 فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا اهـ وذكره في الاشياء
 في مواضع أقول ومزال كلام مستوفي على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل) فيما إذا
 أوقف زيد داره على نفسه ثم على بناته الأربع ثم شرط النظر لنفسه أيام حياته
 ثم تصادق مع أخويه على أن مسكنهما حينئذ منها مشترك بينهما ثم ماتت عن بناته المزبورات
 ويريد أخوه أخذ حصته من المسكن بمقتضى المصادقة المذكورة وإقرار أخيه بذلك فهل
 يكون إقرار الناظر على الوقف بعين من أعيانه غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا
 شرط واقف في كتاب وقفه أن مات من الموقوف عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل
 نصيبه من ربيع الوقف إلى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك وتصرف النظار
 والناظر المعترف بذلك والآن أنكر الناظر المعترف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ
 بإقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره (الجواب) نعم يؤخذ بإقراره الموافق
 لشرط الواقف ولا عبرة لانكاره (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أدلى نظرو وقفه
 للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم وتولى الارشاد منهم نظر الوقف وثبت ارشاده بالوجه
 الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة النظر المزبور ليهض الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض
 عاما فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح (الجواب) نعم في رجل آل إليه النظر الشرعي على
 وقف حديثه وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له أن يأذن لاحد
 أن يتحدث عنه على الوقف المذكور بقرينة حياته أم لا وهل له أن ينزل لاحد عن النظر أم لا
 (الجواب) الشيخ الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستنيب من فيه العدل والقوة ولا يصح
 نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم يعزل ووافقه شيخ الاسلام الحنبلي والدميري
 المالكي والحنفي فتاوى الطارلسي من لوقف جمع شهاب الدين أحمد الشهير بالشلي أقول
 وفي الاسماعيلية جوابا عن سؤال نظائر سؤالنا المذكور وفيه اشتراط الارشدية مانصه
 اذ لم تكن المرأة المفروغ لها معادلة للمرأة الفارغة في الارشدية وفي كونه من ذرية الواقف
 لا يصح فراغها لها ولا تزويجها في النخل وان عزلت نفسها لم تعزل ولها الطلب بعد العزل اهـ
 ومقتضاه أن المفروغ له لو ساوى الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية يضح الفراغ لكن
 تقدم أول هذا الباب عن البرازية والمنظومة المحمية وغيرها أن الناظر إنما يصح تنويذه
 في مرض الموت وأما في الحياة فلا الا اذا شرط له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى

مطلب إقرار الناظر بأن
 الوقف جار في وقف آخر بإدال

مطلب إقرار الناظر بأن
 المستأجر يستحق على الخاتوت
 كذا باطل

مطلب إقرار الناظر المشروط
 أن فلانا يستحق النظر صحيح
 مطلب إقرار الناظر على الوقف
 بعين من أعيانه غير صحيح
 مطلب يجهل بإقرار الناظر
 الموافق لشرط الواقف

مطلب إذا فرغ الشاب
 الارشدية في صحته عن وظيفة
 النظر لغيره لا يصح

مطلب المشروط له النظر
 لو عزل نفسه لم يعزل

الرحمة ما منه سئل فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده لا يرشد من الموقوف عليهم ومات فصب القاضى أحدهم ناظرا والحالة أنه صبي والارشد فيهم امرأة هل تستحق النظر الآن دونه أولا أجاب حيث انتظم أفعل التفضيل العرف بلام الجنس الذكر والابن الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وقتي به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر وحدها ان لم يساوها أحد في الرشد المذكور أو معه والرشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصلحا في ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر صلاح المال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشيد بالمعنى الاخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا أثبت زيد في وجهه عرواؤه أرشد منه في نظر أوقاف أجدادها بالينة الشرعية المراكاة وقرر في النظر عن رفع عرو بعد اعتراؤها بشرط الواقفين الارشدية ثم ادعى عرو والآن أنه أرشد من زيد فهل تقبل بينته أم لا (الجواب) حيث أثبت زيد أرشد بينته في وجه المدعى بالينة المراكاة وحكم له بها وقرر في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عرو له بحكم بقائه مالم يوجد المزيل ولا تقبل بينته المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعدده قال في الاشباه من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى تاقى المالك من المدعى أو التنازع أو رهن على ابطال القضاء كما ذكره العجنادي اه وفيه أيضا منه أي بينة سبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضية ترد اه والدعوى متى فصحت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوى السيوطى من الوقف لو شرط الواقف بصيغة أفعل التفضيل كالأصلح والارشد وثبتت الارشدية والاصلحية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصلح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان المعبر لمن فيه هذا الوصف في الاستدعاء لا في الاثناء واللام يستغنى عن نظر لاحد اه أقول تقدمت عبارة السيوطى بأبسط من ذلك أول هذا الباب وتبيننا عقبها عن البحر والخصافى والناظر خاتمة أنه اذا صار المفضل أفضل تنقل الولاية اليه وكأن المؤلف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يقضى على مذهب ووجه مذهبنا وهو الاعدال أنه يلزم على ما تمخلفه شرط الواقف الذى هو كنص الشارع فيه لو أثبتت امرأة مثلاً أرشدية على صبي ثم رجع الصبي وصار العالماء رفاً بأمور الوقف بيا شربها بنفسه قادر على تحصيل غلاته تقيادنا أفضل منها من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقضيا عليه في حادثة فجوابه أن هذه حادثة أخرى لانه قضى عليه في حالة عجزه وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على أن ما عزاها الى حاوى السيوطى قد اعتمد خلافاً للعلامة ابن حجر كما رأيت في فتاويه تابعا في ذلك للروايات من أئمتهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بينة بأرشدية زيد ثم أراد آخر أن يثبت أرشدية فان كان قبل الحكم أو بعد وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما تعارضنا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان طال

مطلب المرأة اذا كانت
رشيدة أولى من الصبي
مطلب معنى الرشد في الوقف
صلاح المال وهو حسن
التصرف

مطلب فيما اذا أثبت زيد أنه
ارشد من عرو ثم ادعى عرو
انه ارشد منه
مطلب المقضى عليه في
حادثة لا تسمع دعواه ولا
بينته الخ
مطلب اي بينة سبقت
وقضى بهالم تقبل الاخرى
مطلب فيما اذا أثبت
الارشدية ثم صار غير ارشد
منه

يقتضي المذهب أنه يحكم بالثانية أن صرح بتأن هذا أمر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل
على قواعد مذهبه أنه ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها أرشد
اشتر كالان أفعل التفصيل ينظم الواحد والاكثر كما تروان كان بعيدة وقصر الزمن فقد
نقر عندنا أن البيتين اذا تعارضا وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن
فكذلك الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبها صار الا أن أرشد من الاول فتقبل وهو المراد من
كلام أئمتنا فاعتنم هذا التحرير المفرد (سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة أذان في جامع كذا
على ما من المعلوم المعين من وقف الجماعة بموجب تقرير قاض شرعي ففرغ عنها لدى قاض شرعي
لاخوين قررهما فيه أو أعطاهما حجة تقرير وباشراهما مدة والا أن قام عمر وعمره ما فيها راعا
أن زيدا صاحبها الاول كان فرغ له عنها قبلها الذي جاعته ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي
فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط (الجواب) العبرة للفراغ الصادر من زيد
للاخوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررهما في ذلك دون ما نزع عمر ومن الفراغ
للمذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانسته ومنها أن من أسقط
حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يكونا بين يدي القاضي الا أن الشيخ
فاسما في فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر المنزول له ولم يستند الى نقل
وخلاف في ذلك اه ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الاشياء وفتى بذلك الخیر الرملی
(سئل) فيما اذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمر وبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان
السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عمر والا أن
الرجوع على زيد يبلغ الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمر وذاك (الجواب) نعم يسوغ له
ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المزبور ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه
وأبقاه عليه والمسئلة في الخيرية من الوقف في مواضع ثم قال فيها لان مجرد الفراغ سبب
ضعيف وقد ذكرها في الاشياء وأطال فيها المحشى أقول ظاهر تقييد المؤلف الرجوع
بالخيرية المذكورة أنه ليس له الرجوع لوقبل السلطان فراغه وقرره وماصل ما ذكره السيد
أحمد المحوى محشى الاشياء أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة
وأن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظام الكناز استخرج صحة ذلك من فرع
ذكره السرخسي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج لشمس الرملی عن والده أنه
أفتى بصحة ذلك أيضا وماصل ما في الفتاوى الخيرية أنه لا يصح وأفتى به مرا قال لان القائل
يجوز له بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي
في حاشيته على الاشياء الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد
فلا يجوز الاعتياض عنه كالاغتياض عن حق الشفعة اه وأما اذا جعله من باب المجازاة على
الصنيع أو لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاصة فلا قابل بالرجوع اه ما في الخيرية من الوقف
ملخصا ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن البرازية وغيرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم

مطاب لا عبرة للفراغ بلا
تقرير قاض

مطاب من أسقط حقه من
وظيفة لم يسقط وكذا من فرغ
عنها عند غير قاض
مطلب له الرجوع ببدل
الفراغ اذا لم يقبل السلطان

مطلب في حكم الاعتياض
بالمال عن الوظائف والتمارات
مطلب بدل الفراغ لو جعله
الدافع من المجازاة أو أبراه
منه لا يرجع به

جواز النزول عن التيارات وأن المنزول له يرجع بمادفع كما هو ظاهر وإن كان نزوله عزلاً
 لنفسه الخ ورأيت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الإسلام على أفندي مفتي السلطنة
 ما يوافقونه ونصه بالنزكية (زيد برجامه خطيب أولان عمر وخطابتي كندويه فراغ أيتك
 ايجون ايكوز عمر ووش وروب عمر ووشي خطابتي زيد فارغ ايلسه زيد مبلغ مزبوري عمرو وون
 استرداده قادرا ولوروى الجواب اولوراه) (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن وظيفة
 صككت عليه بموض معلوم من الدراهم دفعه عمرو له ثم أبرأه ابراء عامه الذي بئنه شرعية
 ومضت مدة والأمر يريد عمر الرجوع ببدل الفراع على زيد مطلقاً بعد ما براءة له بها وأن
 الغير أخذها فهل اذا ثبت الإبراء العام المذكور راس لعمر وذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن عثمانيه معلومة في جوامك العسكرين بغير عوض
 وأجاز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفراع عن ورثة يكلفون عمر ابراء لوجه شرعي أن يدفع
 لهم مبلغاً من الدراهم عن العثمانيه فهل لا يلزم عمر ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) حيث
 الحال ماذا كولا يلزم عمر ذلك (سئل) في ناظر شرعي على وقف أهلي ساقر من دمشق
 بعد أن وكل رجلاً من مستحق الوقف أهلاً لقيام عنه بمصالحه وكالة شرعية عامة أثبت بنفس
 الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحناكم وأنهى اليه أن وظيفة النظر
 المزبورة شاغرة عن مباشر مباشرها وطلب منه أن يقرره فيها بالشغور فافقر رد فيها بناء على
 انهاه المخالف لما في نفس الامر مع وجوداته ووكيل المزبور فكيف الحكم (الجواب) لا يقد
 الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود الوكيل سيما والمنهى هو الوكيل على أنه مجرد السهر
 لا تصير شاغرة وحيث قد التقرر المبني على الانهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعي (سئل)
 فيما اذا كان زيد مؤذناً وكنا سافى مسجد قرية فأقام عمرانا بضاعته في ذلك مدة معلومة وجعل له
 نظير ذلك أجرة معلومة وباشرها عمر وفي المدة المزبورة ويريد مطالبة بالاجرة بعد موت
 ما ذكره عاقل له ذلك (الجواب) نعم ونقله في البحر والخيرية أقول ذكر العلامة
 البيري عن المفتي أبي السعود أن الاستنباط تصح فيها قبلها كالتدريس والافتاء لا فيها
 لا قبلها كطلب العلم واقرائه وذلك بشرط العذر الشرعي وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا
 منه فتصح الى زوال العذر خلا أن المعلوم تمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه شيء إلا أن
 يتبرع به النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شيء من الخوف والحياء اه وأقره
 البيري والذي حرره في البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لأن الاستحقاق بالتقرير
 ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئاً فالظاهر أنه
 يستحقه لانها اجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستتجار على الامامة
 والتدريس وتعليم القرآن وصرح الحنابلة بان القيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن يجعل له
 من معلومه شيئاً وكذا في الاسعاف اه وهذا أفق الخير الرمي وأعل محل ما مر عن المفتي
 أبي السعود ما اذا أتابه ولم يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقرر في الوظيفة

مطالب لا رجوع له ببدل
 الفراع بعد الإبراء العام وإن لم
 تجتبه البراءة السلطانية
 مطلب فرع بلا عوض عن
 عثمانيه ثم مات ليس لورثته
 أخذه
 مطلب لا تصير الوظيفة
 شاغرة مع التوكيل

مطالب التقرير المبني على
 الانهاء المخالف غير معتبر

مطالب في الاستنباط في
 الوظائف بالاجرة
 مطالب هل يكون المعلوم
 تمامه للنائب أم للاصيل

قد أقامه مقامه فيستحق معلومها كالمقرر فيها أسالة بخلاف ما إذا جعل له أجرة معينة من معلومه فليس له أن يزد من ذلك فليتأمل ثم لا يخفى أن هذا كله إذا كانت الاستجابة بعذر شرعي والأفلا يستحق شيئاً وليس من العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الأهلية لا يصح تقريره فيها فلا يستحق شيئاً كما حذر في أواخر الفن الثالث من الاشياء وحينئذ فلا تصح انابة غيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم هذا ورأيت سؤالاً أجاب عنه المؤلف بتعاجله ولم يثبت في الفتاوى وقد رأيت في مجموعة متلا على التركاني أمين فتوى المؤلف ونصه فيما إذا كان مؤذني جامع مرتبات في أوقاف شرطها واقفوها لم في مقابلة أدعية مباشر ونها لواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نوابا يقومون بالأذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق النواب المباشرون للأذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب كما به جدى المرحوم أجاب والله الموفق للصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حامد بن علي ابن عبد الرحمن العبادي المذكور عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامد أفندي عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلاه بما لفظه حيث شرطها الواقفون المذكورون لمباشرها يستحق النواب المباشرون للأذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط متلا على (سئل) فيما إذا كان لأخوين وظيفة عمل معلومة في جامع كذا بما لها من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير القاضي العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما مباشران لها ومتصرفان بها وبمعلومها يقضاه من المتولين واحدا بعد واحد ما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلا معارض وتولى الوقف الآن رجل قام يعارضهما في الوظيفة ويكلفهما اظهار براءة تشهد لما بذلك زاعما أنه لا يكفي تقرير قاضي البلدة فهل يكفي ويمنع من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما ذكر ومعهما تقرير شرعي يمنع المتولى المذكور من معارضتهما في ذلك لا بوجه شرعي (سئل) في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره جماعة معروفين ببنى القدس بموجب براءة شريفة سلطانية وذات رخا فانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعين أحد منهم فيشارك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان ومات لاهن ولد فهل دفع أرض الوقف مفوض الى متوليها وأرض الوقف لا تورث (الجواب) نعم كما أجاب بذلك في الخبرية من الوقف (سئل) فيما إذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة فان الصبي المذكور فتر قاضي البلدة الغير المفوض له بالنوحيه أخويه الصغيرين في التولية المرقومة ثم عرض للدولة العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرقومة لرجل مستحق من أهل العلم والصلاح قام الآن ولي الصغيرين يعارض الرجل المذكور

مطلب اذا شرطت المرتبات
للمؤذنين المباشرين فلا شيء
للاصلاء
مطلب يكفي التصرف القديم
في الوظيفة ولا يكلف الى
اظهار براءة

مطلب وجه السلطان
الوظيفة لبنى فلان اشترك
فيها جميعهم

مطالب اذا مات من له مشد
المسكة لاهن ولد فدفع أرض
الوقف مفوض الى متوليها

في ذلك متمسكا بمجرد تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره ويمنع وليهما
من معارضة الرجل بذلك؟ (الجواب) نعم وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن خليلي فرغ عن
وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر للقاهرة ووجهها قاضي مصر
الى المقروغ له فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه اجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطا له
ذلك ولا في ولايته ما موراه لا يعتد بتوجيهه كما أنه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة
قاضي تلك التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذي وظيفة في مدرسة يكلف متوليم سادف
معلوم وظيفته من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها الى يده فهل يمنع من تكليف
المتولي بذلك ولا يلزمه والقول له يمينه في ذلك؟ (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقت
هند دارها على خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن
العظيم ويهدي ثوابه لما تم على جهة بر متصلة ثم مات وصار أخوها ناظرا على الوقف وصار زيد
المزبور خطيبا واماما بالجامع وتناول من ربيع الوقف من الماظر المزبور جميع ما يخصه عن
وظيفة للقراءة والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر وصار ابن أخيه ناظرا مكانه
وامتنع من دفع ما يخص زيد من جهة الامامة والخطابة من ربيع الوقف بلاوجه شرعي فهل
يؤثر بدفع ذلك؟ (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد الدعوى على متولي وقف برأيه
مقرر من القاضي في وظيفة بولاية في الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة
ولم يتدفع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة
المذكورة فهل لا تسمع دعواه؟ (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة
المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه أقول دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى
باستحقاق معلومها من ربيع الوقف وقدمت في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وقراش لهم معلوم معين
بشرط الواقف واحتاج المسجد لتجديد روى والغلة لا تفي بالمثل واذا قطع على المذكورين
يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلحقون بالعمارة؟ (الجواب) نعم أقول ومترتبات
الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباشر هل يكون من أرباب الشعائر
التي تقدم بعد العمارة؟ (الجواب) نعم كافي البعرو شرعي العلاني (سئل) في ناظر
وقف أهل قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن مسنة كذا ويريد أن يدخرها
للعمارة ولم بشرط الواقف تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم
؟ (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم بشرط الواقف تقديم العمارة
يسوغ للمستحقين الطلب وليس للناظر أن يدخرها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح
بذلك في الاشباه في أواخر كتاب الوقف (سئل) فيمن دفع للمستحقين وأخر العمارة
الضرورية هل يضمن واذا قلتم بالضمن هل له الرجوع على المستحقين؟ (الجواب) نعم
قد اجاب الخير الرمي رحمه الله تعالى عن سؤال رقع اليه صورته سئل فيما اذا صرف المتولي

مطلب يعمل بتوجيه السلطان
دون القاضي الغير المفوض
له التوجيه

مطلب ليس لذى وظيفة طلب
معلومه من مال المتولي قبل
حصول الغلة والقول لامة ولي
يمينه

مطلب يلزم الساظر دفع
ما يخص زيد من جهة الامامة
والخطابة من ربيع الوقف
مطلب دعوى صاحب
الوظيفة بعد ثلاث وثلاثين
سنة لا تسمع

مطلب لا يقع على أرباب
الشعائر ويلحقون بالعمارة
مطلب للناظر المباشر من
أرباب الشعائر
مطلب ليس للناظر أن يدخر
الغلة للعمارة عند عدم
الاحتياج

مطلب فمن دفع للمستحقين
وأخر العمارة الضرورية هل
يضمن وهل يرجع عليهم

الى المستحقين وأخر العماره الغير الصرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب
لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضررين قال في الخاتمة اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم
فظهر له ربحه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم لو صرف
الغلة الى العمارة يغوت ذلك البرفانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير المرممة الى الغلة الثانية ضررين
يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان
في تأخير المرممة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فضل شيء يصرف الى ذلك البر قال
في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف
ضررين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المعزول بمادفع للمستحقين والحال هذه
ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض
العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه
ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا هالكا أو مستهلكا ومنهم من قال انه
يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق
المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح النظم الوهباني للشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع
شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه
وقد مر جوابان من ظن أن عليه دينان فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه
رجع بدله والله أعلم اه ما في الخيرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب شيخ الاسلام
مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين في مسألة
الرجوع على المستحقين فراجعها ان شئت فانها مفيدة اه كلام المؤلف أقول وفي عبارة
الخيرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة ما اذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية
وماصرة أمنا فهل يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم فقال في البحر بحثنا ينبغي أن لا يرجع وقال
في النهر يرجع لو قائما لا هالكا لانه هبة وقال المقدسي في شرح الكنز ينبغي أن يرجع أي مطلقا
لانه لم يدفعه تبرعا فصار كما لو دفع لزوجه نفقة لا تستحقه النشوز أو غيره له الرجوع عليهم وهذا
الذي حققه الخیر الرملی فی حاشیة البحر وحاصل الكلام حينئذ أنه اذا دفع للمستحقين وأخر
العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد وان كانت ضرورية
يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي ينبغي ترجيحه الاخير اذ لا حق
للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية فهي كمسئلة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرملی
في الحواشي والله أعلم *(سئل)* في متولى وقف عمره ثم أعطى المستحقين نصيبهم
ولم يقطع عمارته فهل يضمن ما صرفه من الغلة لغير العمارة لكون الدين مقننا ما على نصيب
المستحقين ولا حق لهم في الغلة الابداء الدين أم لا *(الجواب)* يضمن المتولى ما صرفه
من الغلة لغير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله أعلم كتبه الفقير أحمد المفتي بدمشق
الشام عني عنه اذ لا حق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العمارة كافي الاشياء من الوقف

مطلب من دفع شيء ليس
بواجب فله استرداده

مطلب اذا صرف المتولى
الغلة الى المستحقين وعلى
الوقف دين ضمن اذ لا حق لهم
في الغلة الابداء الدين
قوله أحمد المفتي هو المهمندارى
الحاجي اه منه

قوله أعطى المستحقين نصيبهم أى سهامهم مما لاحق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العماره
 أو زمن الاحتياج الى العماره لانه لاحق لهم زمن الاحتياج اى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم
 موجب لضمان عليه وسكونهم لاحق لهم فى ذلك الوقت بما هو موقوف عليهم مستفاد
 من وجوب الصرف الى ما فيه بقضاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبداً وصداقة مخلدة وبدون
 الصرف لعمارته يقوت ذلك بخبرائه فاذا لم يخف هلاكه خوفاً مينا ساع الصرف الى المستحقين
 قطعاً ان تحريرات الشيخ ابراهيم السؤالاتى رحمه الله تعالى أقول مقتضى هذا أنه لو كان
 اشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فاجره الناظر عمار الوقف بأجرة أذن له باقتطاع
 بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقى الأجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع فى زماننا
 أنه لا يجوز له قبض شئ من الأجرة لدفعها للمستحقين وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع
 الأجرة من المرصد حتى تغلص رقبه الوقف من الدين أو يصرف ما يرضى به فى العماره اللازمة
 ويؤاخذ ما فى فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل فى دار وقف عليها مبلغ مرصد لطاعة صرف
 فى عمارتها الضرورية والآن تحتاج الدار الى التعمير ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذى
 عليها من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها
 محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذى عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم
 يقدم على الدفع للمستحقين اهـ فليتأمل فيما هو الشائع فى مازنا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر
 دفع شئ للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت أيضاً ما يؤيده فى مجموعة شيخ مشايخنا
 من لاعلى التركمانى بخطه ومنه فى ناظر وقف ولا حد مستحقه على رقبه ذلك الوقف مبلغ
 مرتب تصرف الناظر الغلة على المستحقين مدة من غير اذن حاكم ثم ادعى عليه بعض
 المستحقين بأن ذلك الصرف لم يصادف محال كون المستحقين لاحق لهم فى الغلة مع وجود
 الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهد اثنان عند حاكم بأنه مأذون له بالدفع من قبل
 قاض وأخذ الشهود يستحق ولده فى الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهيد
 لفرعه ولعود المنفعة عليه أم لا الجواب الوقف مادام محتاجاً الى العماره كان المتولى ضامناً
 بالدفع الى المستحقين ولو أمره القاضى كما فى الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كتبه
 الفقير محمد المفتى بمدينة حاب عنى عنه أعنى به مولوى محمد أفندى الكواكبى شارح نظم المنار
 الاصولى وغيره اهـ ما رأيته بخط من لاعلى رحمه الله تعالى *(سئل)* فيما اذا قبض
 متولى وقف ببعض مال الوقف عن سنة كذا المعلومه ومات ماله وتولى الوقف زيد وقبض
 مال الوقف عن سنة اخرى تلى الاولى وطالبه أرباب وظائف الوقف بالنكسر لهم من
 جواهرهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة الثانية لا الاولى طابا
 لزومه لهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم يشترط الواقف صرف ربيع سنة فى سنة
 ولا نص عليه السلطان فى توليته ويريد الرجوع عليهم بتظير ما دفع لهم ومخاسبتهم به
 عما يستحقونه فى السنة الثانية فيل للمتولى ذلك *(الجواب)* نعم والشيخ خير الدين

مطلب فيما اذا كان على
 الدار مرصد ودفع الناظر
 بعض الأجرة للمستحقين

مطلب التعمير ودفع المرصد
 مقدم على الدفع للمستحقين

مطلب فيما اذا دفع للمستحقين
 عما قبضه الناظر الاول

في فتاويه كلام ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف فمريين أنه يرجع به
 قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه
 وهذا أصح الوجهين ففي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس
 بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بأن
 من ظن أن عليه دين فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بدله اه
 وفي الخيرية أيضا لا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه الساعات
 في توليته كما في فتاوى الشلبي اه (سئل) عن متول قبض الغنمة وفي دينه بها وترك
 العماره مع الحاجة اليها هل ثبت خيانه بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم ثبت
 خيانه بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بأن امتناعه من التعمير خيانه وصرح
 في البرازية بأن عزل القاضي للخائن واجب عليه فتاوى الخيرية ولو أنفق المتولي دراهم الوقف
 في حاجته ثم أنفق مثلهما في مرمة الوقف يبرأ عن الضمان لانه أدى الواجب الى عمله ومصرفه
 ولو جاء بمثل ما أنفق في حاجته وخطله بدراهم الوقف صار ضامنا لما بقي لانه صار مستهلكا
 فلو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الوقف بحيث السرخسي من باب تصرف
 المتولي في الوقف وفي فتاوى الشلبي من اثناء كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق
 هذا المأطرى بما دبه على عدم العمارة وتقديمه الصرف عليها وتهاونه في استخلاص الربع
 وضياعه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل
 ومن اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الابينة
 ويرجع عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم اه (سئل) من طأضى الشام
 سنة ١١٤٤ في فاطر على أوقاف ثبتت خيانه في وقف منها فهل يعزل عن الكل
 (الجواب) بما وجدت الآن بقل في ذلك لكنهم قالوا اذا ثبتت الخيانة فقد ارتفعت الامانة
 ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية
 مقيدة بشرط الظهور وليس من المظنرتولية الخائن لانه يخجل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان
 المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكر والانثى وكذا الاعمى والبصير وكذا المحدود
 في القذف اذا تاب لانه أمين اه والله سبحانه أعلم أقول ثم رأيتني كتبت في حاشيتي على
 البحر في كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ نقلا عن خط
 شيخ مشايخنا من الاعلى التركاني مانصه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا
 المأطرا اذا كان ناظرا على أوقاف عديدة وقت فسقه بسبب خيانه في واحد منها هل يسرى
 فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله ان الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة
 التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود الحمادي المفسرونه في فتاويه من
 كتاب الوقف في فاطر على أوقاف متعددة ظهرت خيانه في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله
 من الكل أولا الجواب لا بد من ذلك البتة اه بحروفه اه (سئل) في ناظر وقف باع

مطلب من ظن أن عليه
 دين فبان خلافه رجع
 بما دفعه

مطلب لا يجوز صرف ربع
 سنة في سنة الخ

مطلب امتناعه من التعمير
 خيانة وعزل الخائن واجب
 مطلب أنفق دراهم الوقف
 في حاجته ثم أنفق مثلهما
 في الوقف بئى

مطلب يفسق الناظر بتقديم
 الصرف على العمارة الخ

مطلب اذا صار الناظر فاسقا
 لا يقبل قوله الابينة

مطلب اذا ثبتت خيانه
 في وقف هل يعزل من

الاوقاف

مطلب اذا باع الساطر عقار
الوقف يعزل ويضم اليه ثمة
مطلب اذا ادعى الساطر
ان دار الوقف ملكه يعزل
مطلب اذا قطع الساطر اشجار
الوقف الغير الياسية يستحق
العزل

مطلب الساطر بالشرط
اذا ثبتت خيانتة في مال
الوقف يعزل وينصب أمين
مطلب اذا تلف الساطر
مال الوقف فللحاكم محاسبته
مطلب اذا شرط الواقف
الولاية لنفسه وهو غير مأمون
فالقاضي عزله

مطالب عزل المتولي الخائن
واجب على القاضي
مطلب اذا اجرغب فاحش
أو من يخاف منه على الوقف
فسخ القاضي العقد وعزله الخ
مطلب اذا لم يراع شرط الواقف
يعزل

مطالب المتولي لا يعزل
بالخيانة والتقصير بل يستحق
العزل

مطالب يعزل الساطر بالجنون
المطبق اذا دام سنة

مطالب لو طعن أهل الوقف
في أمانة الساطر لا يخرج الحاكم
الا بخیانة ظاهرة وان رأى
ادخال غيره معه أدخله وأبقى
له مال النظر

بعض عقار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالما بكونه وقفاً فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون
خیانة منه يعزل بها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه ثمة كافي البحر والفتاوى وغيرها
(سئل) في ناظر وقف أهلي أنكر جريان دار معلومة في الوقف أنها لا وقف ولدعي
أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره له يصير بذلك خائناً ويخرج الوقف من يده
(الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولي الوقف لو أنكر المتولي الوقف
وادعى أنه ملكه يصير غاصباً له ويخرج من يده لصيرورته خائناً بالانكار اهـ وبمثله أفق
العلامة ابن نجيم كافي فتاويه من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع أشجار وستان
الوقف ليانة الغير الشالية ولا الياسية وباعها بلا وجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه
الشرعي يستحق العزل (الجواب) نعم وأفق الشيخ اسماعيل بمثل ذلك (بروقفك مشروطية
اوزره متولسي زيدك مال وقعه خیانتی نایه اولسه حاکم زیدی عزل ایدوب برینه برمتدین
کسینه بی متولی نصف اتمکه فادرا ولورمی الجواب اولور علی افندی بروقفک متولسی
زیدک مال وقعه خیانتی احتمالی اولغله حاکم محاسبه سنی کورمه فادرا ولورمی الجواب
اولور علی افندی ولوان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غیر مأمون علی الوقف
فالقاضي أن ینزعها من يده ونظر الفقهاء كماله أن يعزل الوصي وكذا اذا شرط أن لا یس للسلطان
ولا للقاضي أن ینزعها من يده ویولها غیره لانه شرط مخالف للشرع فیبطل هدایة من الوقف
ولستفید منه أن للقاضي عزل المتولي الخائن غیر الواقف بالطریق الاولى وصرح فی البرزایة
أن عزل القاضي المتولي الخائن واجب علیه من وقف البحر فی شرح قوله وینزع لونا ثناً
وفی أوقاف الناصبی الواقف والمتولي اذا اجرعاً لا یتغابن فیہ أو من یخاف منه علی الوقف
فسخ القاضي العقد وأخرج القاسم بأمر الوقف عن الولاية ان لم یکن مأمونا فان كان شهولمه
فسخ العقد وقرر علی الولاية یدری علی الاشياء من القضاء قبیل من سعی فی نقض ماتم من
جانبه (فروع) اذا لم يراع شرط الواقف فانه یعزل بعزل القاضي وهذا اشارة الى أنه
لا ینعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متولي وقف بتقلید القاضي امتنع عن العمل بنفسه
ولم یرفع الامر الى القاضي لیمقم آخره تمامه فانه لا ینعزل بالخیانة والتقصير بل يستحق العزل
ولو امتنع المتولي عن تقاضی ما علی المتقبلین زماناً فانه یأثم فان هرب بعض المتقبلین لا یضمن
المتولي البکل من جواهر القتاوی منع من انحر الوقف قال فی الفتح وینعزل الساطر بالجنون
المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النظر اهـ والظاهر أن هذا فی المشروط له للنظر
أما منسوب القاضي فلا شهر ولو حل بالنظر آفة یمکنه معها الامر والمنهی والاخذ والاعطاء فله
الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف فی أمانته لا ینخرجه الحاكم الا بخیانة ظاهرة وان رأى
أن یدخل معه رجلاً آخر فعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فیما یجعل للمتولي من غلة الوقف
(سئل) فی متولی وقف اذن لساكن دار من دوره أن یعرفه من ماله بطریق الاستدانة
علی الوقف وهما بصرة فیها یقطعها من أجرها فی المستقبل مع وجود مال حاصل فی الوقف

وبدون اذن من قاضي القضاة فهل تكون الاستدانة المبرورة غير جائزة (الجواب) نعم ونقلها في البحر مفصلا (سئل) فيما اذا استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من الدراهم لاجل الوقف بلا اذن القاضي ويريد اخذه من غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك قال في البحر المعتمد في المذهب ان ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بأمر القاضي جاز والا اه (سئل) فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه الضرورية مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما شهد عليه بنية شرعية لانه صرف ذلك بنية الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه واشهاد له على حاكم شرعي فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم أقول قال في البحر المتولى لو ادعى انه استدان باذن القاضي هل يقبل قوله بلا بينة الظاهرا لو كان المتولى مقبول القول لما انه يريد الرجوع في الغلة وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما أنه بغير الاذن متبرع وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جذعا في الوقف لا يكون من باب الاستدانة لانها منحصرة في القرض والشراء بالنسيئة وعلى هذا فلو صرف المتولى للمستحقين من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضيان قيد بالانفاق على المزمة وقيد في جامع الفصولين بأن يشهد أنه أنفق ليرجع فوقع الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زمانه في ناظر اذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيء الغلة ليرجع به اذا جاءت الغلة هل يكون من باب الاستدانة للوقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو انه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع ان قلنا برجوعه اه أى ان قلنا برجوعه في مسئلة صرفه من ماله على المستحقين كما في الانفاق على المزمة وكتبت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الحانوتي مانصه الذي وقت عليه في كلام أحدنا بأن الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كما في ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والا لما جاز الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحده لم يكن من الاستدانة فلا مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لاجل الصرف على المستحقين لا تجوز وانما تجوزها لما لا بد للوقف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه كلام الحانوتي والحاصل أن انفاق المتولى من ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على اذن القاضي لانها منحصرة في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن انفاق مأذونه كاتفاقه لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضي أيضا وتقدم أول الباب الثاني عن التقنية ما حاصله أنه اذا أمر المستأجر باذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع

مطلب اذا اذن لساكن أن يعمر الدار مع حصول مال في الوقف وبلا اذن القاضي لا يصح
مطلب استدانة الناظر للوقف بلا اذن القاضي لا تصح
مطلب اذا أنفق من ماله في مهمات الوقف بعد الانهاد وأذن القاضي له الرجوع
مطلب ادعى المتولى أنه استدان باذن القاضي لا يقبل
مطلب الانفاق من ماله ليس باستدانة
مطلب الاستدانة منحصرة في القرض والشراء بالنسيئة
مطلب فيما اذا اذن لاخر في الدفع للمستحقين قبل مجيء الغلة هل هو استدانة
مطلب الناظر اذا عمر الوقف من مال نفسه ليرجع له الرجوع ديانة لكن لو ادعى لا يقبل
مطلب انفاق الناظر من ماله ليس من الاستدانة
مطلب الاستدانة للصرف على المستحقين لا تجوز
مطلب اذا أمر المستأجر بأذن القيم يرجع عليه

معظم منفعتها على المستأجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع باذن
القاضي وأفتى بما في القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كما رأيت في فتاويه وكذا
أفتى به العلامة الخير الرمي حيث سئل في غلبة جارية في وقف تهدمت فأذن ناظر الوقف
لرجل أن يعمرها من ماله فمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة
الناظر له في الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها أجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن
متوليها يرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع
الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم
في القنية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى
الوقف اه فلم يقيد أيضا باذن القاضي مع تصريحه بما استظهرناه من أن فعل مأذونه كفعله
وما ذاك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قترناه ويظهر من ذلك أنه اذا أذن
للمستأجر بعمارة الدار الضرورية ليكون ما أنفق مرسدا على الدار ووجهة الوقف يكني ذلك
بلا اذن فاض ولا حكم فاض حنبلي وهذا اخلاق ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليتأمل
في ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما لو أذن متولى الوقف للمستأجر في الصرف على مرته
ليكون دينه على جهة الوقف فصرف مالا معلوما ثم أجرة المتولى لا تحر بعد انقضاء مدة المستأجر
الاول فطالب دينه فاعتذر المتولى بأنه لا مال لا وقف تحت يده فأذن للمستأجر الثاني أن يدفع
اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فودع ومات المتولى فهل للمستأجر
الثاني الرجوع بما دفع للمستأجر الاول على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده
أو في تركة المتولى الاول وترجع ورثته على الثاني في مال الوقف أجاب المصريح به أن الوقف
لا ذمة له وأن الاستدانة من القيم لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الا على
القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركة الميت ثم يرجعون
في غلة الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اه ملخصا مما يؤيد ذلك أيضا ما نقله المؤلف
بقوله أجرة منزل أجرة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كان وقفه عليه والده وعلى أولاده أبدا
ما تناسلوا فأنفق المستأجر في عمارة هذا المنزل بعض النفقات بأمر المؤجر فان لم يكن للمؤجر
ولاية في الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستأجر الا المسئولية وذلك للمؤجر تصديق به وان كان
له ولاية في الوقف فعلى المستأجر أجرة المنزل في المدة التي كانت في يده لا عبرة بما سمي من قليل
الاجر في السنين الاول ويرجع المستأجر بالذي أنفق في غلة الوقف ان كان للمؤجر ولاية
في الوقف ولا فائدة ومتطوع فيما أنفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن
للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى
الكبرى المصدر الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد والمسجد وقف فأذن الناظر لحصري أن
يكسو المسجد ويكون ثمن الحصري من ريع الوقف فعمل وعزل الراسط ثم تولى ناظر وهو الى
الآن ناظر والحال أن الناظر الاول لم يتداول من ريع الوقف شيئا فهل يلزم الناظر الثاني

مطالب عمارة مأذون الناظر
كعمارته

مطالب أذن للمستأجر
بالعمارة ثم مات يرجع على
ورثته وهم لى الوقف

مطلب الوقف لادمة له

قوله فعلى المستأجر أجرة المنزل
أى لان الاجارة الطويلة
الزائدة على سنة فاسدة
اه منه

مطلب يرجع المستأجر من
المتولى بما أنفق باذنه في غلة
الوقف

تخليص حق الحصري لان حقه معاق بربع الوقف أمر يلزم الناظر الاول الجواب للشيخ
 فاصر الدين القاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه له من ربع الوقف ولا يلزم
 ذلك الناظر الاول حيث عزل وواقعه سيدي الجدة والشيخ تقي الدين الحنبلي فعمداهم الله تعالى
 برحمته فتاوى الشامي من الوقف أقول لكن قال في البرازية قيم المسجد اشترى شيئا لمؤنة
 المسجد بلاذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره أنه لا يرجع له
 مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليخرج أولا وسواء رجع الى القاضي أولا وسواء برهن
 على ذلك أولا وذكر في البحر قبل ذلك عن الخانية قيم الوقف اذا اشترى شيئا لمؤنة المسجد
 بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن ينفق على المرمة من ماله كالوصي
 في مال الصغير وان أدخل المتولي جذعا من ماله في الوقف جاز له أن يرجع في غلة الوقف اه
 وكتب الرملي في حاشيته قوله وفي الخانية الخ أقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا أشهد
 عند الانفاق أنه أنفق ليخرج على الوقف يرجع اه وسيأتي ذكره منقولا عن جامع
 المصولين اه كلام الرملي فأفاد جمل ذلك على ما ذكره في عبارة جامع الفصولين في الرابع
 وثلاثين قيم الوقف لو أنفق من ماله في عمارة الوقف فلا أشهد أنه أنفق ليخرج فله الرجوع
 والا لا ويوافقه ما في البرازية أيضا من قوله قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليخرج في غلته
 له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولي اذا أنفق من
 مال نفسه ليخرج في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك أيضا
 يحل كلام البرازية السابق الا أن يدعى الفرق بين الشراء والانفاق في المرمة فليست
 (سئل) في وقف بترفيه وظائف ليست من الشعائر وهي مقررة على أربابها بما لها من
 المعلوم المدين من جهة لوقف وقد قبض متولى الوقف اجور عقاراته عن سنة اثنتين وأربعين
 ومائة وألف سلفا وغاب ولم يدفع لأرباب الوظائف شيئا من علائقهم عن السنة المذكورة
 وله وكيل في الضبط فقط يكلف أرباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة على الوقف لاجل
 دفع مديونهم أو قبض اجور العقارات المذكورة سلفا عن سنة ثلاث وأربعين ودفعها لهم
 بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك
 (الجواب) نعم وانما قيد في السؤال بأنها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر
 يستد من قال في البحر لكن وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام والخطيب والمؤذن
 باعتبار أنه لا بد له من ذلك فيكون باذن القاضي فقط أولا الظاهر أنه يستدين لمؤلفه باذن
 القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ربع سنة
 في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في تربيته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحنبلي
 في فتاواه خيرية ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان متولى الوقف
 دراهم للعمارة بمرابحة ويريد الرجوع بالمرابحة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
 نعم كافي البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي أقول وقد مناعنا عمال الكلام عليه أوائل هذا الباب

مطلب اذا أنفق المستأجر
 من غير المتولي باذنه فلا يرجع
 له لا على المؤجر ولا في غلة
 الوقف

مطلب أذن لحصري أن
 يكسو المسجد وعزل يلزم
 الناظر الثاني دفعه من ربع
 الوقف

مطلب لا يكلف وكيل الناظر
 بالاستدانة لدفع معاليم
 من ليس من الشعائر

مطلب يستدين الناظر
 لأرباب الشعائر باذن القاضي

مطلب لا يصرف الناظر ربع
 سنة في سنة بلا شرط واقف
 أو اذن سلطان

مطلب اذا استدان للعمارة
 بمرابحة ليس له احتسابها
 على الوقف

﴿سئل﴾ في إذا عر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرع بالوقف وألحقها بالوقف فهل يصح ذلك ﴿الجواب﴾ نعم وهي مسئلة وقف البناء لجهة وقف الأرض وهو صحيح كما في الملائ وغيره ﴿سئل﴾ في قطعة أرض جارية في وقف بر ليس فيها ساء ولا داخلية في تواجرا حديد متوليم أن يبنى فيها بعال الوقف للوقف لما فيه من الخط والمصلحة لجهة الوقف فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ في ناظر وقف أهلي يؤثر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز للناظر ذلك ﴿الجواب﴾ نعم أجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة للمثل لا يجوز وكذا إذا أجرة من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه التهمة ولا نظير معها استعاف من فصل ما يجوز لقيم من التصرف وما لا يجوز لوقبل المتولي الوقف لنفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طر في العقدا الا اذا قبله من القاضي لنفسه فحينئذ يتم إقامه بانين استعاف من باب اجارة الوقف ﴿سئل﴾ في ناظر وقف أهلي انحصر ريع الوقف المزبور فيه نظار واستحقاقا أجر الأراضى الوقف المزبور مئة معلومة بأجرة المثل اجارة صحيحة ممن له عليه دين وقاصصه بذلك فهل تكونه المماصة المذكورة صحيحة ﴿الجواب﴾ نعم قياسا على ما قاله في البرارية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين بصير قصاصا اذا الوقف والوصية أخوان لاسيما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بفرده والحال هذه وبمثل أفتى للكارزوني من آخر الوقف وقال لا عبالة للشلي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال نظير ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقا لاجرة كلها وبت المدة والدين من جنس الاجرة ولا حياء في صحة التقاص بالاتفاق وان كان مستحقا لبعضها ووقع التقاص بها فالتقص صحيح أيضا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ويضمن الناظر وقال أبو يوسف لا يصح التقص ثم قال ولا بأس بذلك كما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر فتواه الى أن قال فهذا كما ترى صريح في صحة ابراء الناظر المستأجر عن الاجرة وصحة التقاص مثبتة على جواز البراء كما صرح الزبلي به آنفا فقد وضع بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب اهـ ﴿سئل﴾ في ناظر وقف أجر عتار الوقف من آخر دون أجره المثل بغن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة ﴿الجواب﴾ نعم وإذا أجر للقيم الدار بأقل من أجره المثل قلد ما لا يتغاب الناس حتى لم تجر الاجارة لو سكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغ ما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك اذا أجر اجارة فاسدة ذخيرة من الوقف في ١٤ ولا يؤثر الوقف الا بأجر المثل فلا يجوز بيعه بالأقل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ الاجارة كما في فتاوى قارى الهداية الانقصان بسير أوادالم مرغ فيه لا بالأقل كما في الاشياء شرح المتن للعلائي تحت فصل اذا بنى مسجد دار مسئلة أجرة منها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم طفر القيم بعال الساكن فله أن يأخذ ذلك المة مان ويصرفه الى مصرفه قضاء وديانة حاوى الزاهد من الوقف من فصل تصرفات القيم ﴿سئل﴾ فيما اذا أجر ناظر وقف يستأن الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة

مطلب عر من ماله طبقة في دار الوقف وألحقها بالوقف يصح
مطلب للمتولي أن يبنى في أرض الوقف بعال الوقف للوقف
مطلب ليس للناظر أن يؤثر الوقف من نفسه أو ابنه أو أبيه
مطلب تقبل المتولي الوقف من القاضي لنفسه يجوز
مطلب اذا أجر الناظر وقاصص بالاجرة من دينه يصح
مطلب يصح ابراء الناظر المستأجر عن الاجرة وكذا التقاص بها
مطلب اذا أجر الناظر بغن فاحش لم تصح الاجارة
مطلب طفر القيم بعال المستأجر له أخذ تمام أجر المثل منه

معلومة لدى فاض شافعي ثم ادعى الناطر على المستأجر حين الاستئجار بأن الاجارة المزبورة
بدون أجره المثل بعين فاحش وأن هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعا وأنه أجر
الرجل بالزيادة المزبورة فأجابته بزيادة بأنه استأجره بأجرة مثله وأن الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت
فأنكر الناطر والرجل ذلك فأحضر زيد عشرة أنفاد شهدوا في وجه الناطر والرجل المذكور
بأن ما استأجره به زيد هو أجر مثل البستان المزبور به طلة وافرة ومصلحة لا وقف وأن الزيادة
المذكورة هي زيادة ضرر وتعت فقبل شهادتهم الحاكم الشافعي بعد التزكية وحكم بصحة
الاجارة المذكورة ويكونها أجر المثل ويكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم فسح الاجارة
المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة ذلك في المدة وبعدم انقضاءها بزيادة ولا يغيرها حكا
شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفى
حكم بصحة الاجارة لزومها وعدم انقضاءها بزيادة ولا يغيرها أو نفذ حكم الشافعي المذكور غيب
حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناطر
المذكور أن الاجارة المزبورة بدون أجر المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل
ينقض شهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا (الجواب) لا الاجارة بدون
أجر المثل بعين فاحش غير جائزة كما مر جوابه وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر
وتعت فلا تقبل كما صرح به في الاشباه قال فان كان امرا رواتعت لم تقبل اه أى هذه
الزيادة وأما دعوى الناطر في أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده اما أن يشهدوا أن الاجارة
وقعت حين العقد بدون أجر المثل وأنه زاد السعريه الآن حين شهادتهم فان كان الاول
فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرح جوابه لان هذه للدعوى عين الدعوى الاولى التي
ادعاه حين الإيجار من زيد وحكم بصحة الاجارة من حاكمين حنفى وشافعي وشهوده هذه
تتضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء ترد وبينه الاثبات بأنها أجرة المثل
مقدمة على أنها بدون أجر المثل وان كان الثاني أعني زيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل
متعت أو رغبة راعب لا تقبل كما اذا زادت بأقل من نصف ما استأجره وأما اذا كانت الزيادة
في نفسها الغلاء سعرها عند السكل ففيه روايتان قال في لسان الحكماء من آخر فصل الاجارة
متولى الوقف اذا أجر أرض الوقف بأجرة مثله يجوز فان ازدادت أجرة مثاها بتغير سعرها
أو كثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب
المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانيا على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره الولوالجي
وفي أدب القضاء للإمام السروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسح الاجارة اذا كانت
الأجرة هي أجرة المثل حالة العقد وان زادت بدرة والبدره عشرة آلاف درهم وفي الخمانية
والاسعافى رجل استأجر أرض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرة المثل
فلما دخلت السنة الثانية كثر رغبات الناس في المأجور وزادت الأجرة فيها قال والناس
للمتولى ان ينقض الاجارة بنقصان الاجر لان أجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان

مطلب فيما إذا أجر الناطر
ثم ادعى أن الاجارة دون
أجرة المثل

مطلب لا تقبل الزيادة اذا ثبت
أنها ضرر وتعت

مطلب لا عبرة لكثرة الشهود

مطلب اذا تضمنت الشهادة
نقض قضاء ترد

مطلب بينة الاثبات بأنها
أجرة المثل مقدمة على أنها
دون أجر المثل

مطلب اذا كانت الزيادة من
متعت أو من راعب لا تقبل
كالزيادة بأقل من النصف

مطلب اذا زاد أجر المثل
في أثناء المدة ففي فسح الاجارة
روايتان

المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك اه وفي حاوى المحصرى لا يتقضى لان العقد
 مع وزيادة الرقبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال
 مولانا ان راد زيادة فاحشة كان المتولى أن يفسخ الاجارة والزيادة الفاحشة مقداره نصف
 الذي أجره أولا لان الاجارة تنقذ ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكانه أجر منه هذه
 الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع اه وفي الذخيرة واذا زاد
 أجر مطلقا بعد مضي مدة فلي قسأوى سمر قد لا يفسخ العقد وعلى رواية شراح الطحاوى يفسخ
 ويحذف العقد وحكى الباقي في شرح المتن في جميع كل من الروايتين وفي المنع اذا زاد أجر المثل
 في نفسه من غير أن يزيد أحد فالمتولى فسعها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر
 المسمى كافي الصغرى وكذا في القوائد الزينية اه ومثله في الاشياء وقال العلاني ولو ادعى
 رجل أنها بعين فاحش بأن أخبر القاضى ذو خبرة أنها كانت كذلك فسعها وقبل الزيادة
 وان شهدوا وقت العقد أنها بأجر المثل والابان كانت اضرارا وتعتالم تقبل وان كانت زيادة
 أجر المثل فالتحارب قبلها فيفسعها المتولى فان امتنع والقاضى والمستأجر أحق ان قبلها ولزومه
 الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى أنها اضرار فلا بد من البرهان
 عليه وان زاد أجر المثل بنفسه من غير أن يزيد أحد فالمتولى فسعها وعليه الفتوى ومالم يفسخ
 كان على المستأجر المسمى اشياء مغرية بالصغرى اه وفي قسأوى الحانوقى في جواب سؤال
 ما منه حيث حكم الحنبلى بعدم قبول الزيادة لكون الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم
 قبولها بسبب تغير أجرة المثل بعد وقوع الدعوى في خصوص ذلك امتنع الزيادة الخ
 وفي حاشية البيرى وقد سئل نور الدين على الطرابلسى عما لو حكم ما كم بمحبة اجارة الوقف
 وأن الاجرة أجرة المثل بعد أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة أنها دون أجرة المثل فيل يعمل
 بيينة بطلانها أم لا اجاب بيينة الاثبات مقدمة وهى التى قد شهدت بان الاجرة أجرة المثل
 وقد اتصل بها القضاء فلا يتقضى واجاب بذلك ناظر الدين اللقانى المالكي وأحمد ابن النجار
 الحنبلى اه والحاصل أنه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات الناس كلهم وزيادة السعر تقبل
 وان شهد الشهود حين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكرنا والظاهر أن المراد بشهادة
 الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعى
 وأما اذا كانت بحادثة ودعوى وحكم من ما كم شافعى يرى أن الزيادة لا تقبل وحكم بعدم
 قبولها وقتد الحاكم الحنفى حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور الخلاف
 أقول يعنى أن الحنبلى أو الشافعى لو حكم بعدم قبول الزيادة العارضة بحادثة مخصوصة بعد
 دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنع الزيادة كما مر عن قسأوى الحانوقى ولا سيما اذا قد
 حكمه ما كم حنفى وأما اذا حكم الحنبلى وقت العقد بمحبة الاجارة وبأن الاجرة أجرة المثل
 ثم زادت الاجرة قبل وتسمع بها الدعوى لانها حادثة أخرى لم يجر فيها حكم ما كم بسد دعوى
 ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعى بفسخ الاجارة الطولية فيحكم بمحبتها وعدم فسعها اتم مات

(فائدة) البدرة عشرة آلاف
 درهم
 مطلب الزيادة الفاحشة
 مقداره نصف الذى أجره
 أولا

مطلب في حكم الحنبلى بعدم
 قبول الزيادة

مطلب بيينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا
 في النسخ ولعل الظاهر حذف
 كلمة كانت او زيادة انها قبلها
 فليتأمل اه محمده

المستأجر مثلاً للحنفي فسقطها بالموت ما لم يحكم الشافعي بغيره وص ذلك بعد الموت كما صرح به
ابن الفرس وبما قرأناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا يمنع قبولها أى الزيادة حكم
الحنبلي بالصحة لأنه غير صحيح اه أى منع حكم الحنبلي المذكور لقبول الزيادة غير صحيح فقول
من نظرو فيه بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف فيه نظر قد بر وقد صرح الحنفى في فتاواه بمثل
ما فى فتاوى ابن نجيم وتسام ذلك فى حاشيتى رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه اذا ادعى
الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا قبل منه ما لم يبرهن على ذلك فان
برهن المستأجر أيضاً على أنها اجرة المثل قدمت بينته لانها مثبتة وان حكم الحاكم بحصة الاجارة
وبأن الاجرة اجرة المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا بينته الا اذا ادعى أن اجرة المثل قد زادت
فى نفسها فان أقيمت الدعوى لدى حنفى فسقطها وحدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الا قول
ان قبل الزيادة والا أجرها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعى أو حنبلى وحكم بالغاء
الزيادة الصارئة وبعدم فسخ الاجارة لذلك فقد حكمه وليس للحنفى فسقطها بل عليه امضاء حكم
الحاكم الاول وتنفيذه لارتفاع الخلاف قال المؤلف قتلان جده المرحوم عبد الرحمن أفندى
الجمادى التفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون
الحكم متفعا عليه وهو أن يكون بعد خصومة من مدع على خصم اه (سئل) **فما اذا قبض ناظر وقف اجرة مكان من مستغلات الوقف ثم مات وتولى الناظر غير قام بطالب**
مستأجره دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك (الجواب) **ليس** لأنه ناظر الجديده مطالبة
المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً مع لايه شرعاً ولا يلزم المستأجر أن يعطى
اجرتين للناظرين وبثله أفتى الجدة (سئل) **فى وقف أهلى من مستغنية ناظر شرعى وبعض**
مستغنية متصرفون فى عقار من ايجار وقبض وغير ذلك بدون وكالة عنه ولا اذن شرعى وزرع
رجل منهم أرض الوقف واستغل زرع ولم يدفع لجهة الوقف شيئاً ولم يكن فيه تقسيم معروف
فهل ولاية التصرف للناظر ولا غيره والزرع لزارعه وعليه اجرة مثل الأرض لجهة الوقف
(الجواب) نعم (سئل) **فى ناظر وقف أجر حرام الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة**
المثل لدى حاكم شرعى حكم بحصة الاجارة ثم قايل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمرو
بدون الاجرة الاولى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون الاقالة الزبورة غير صحيحة
(الجواب) حيث قايل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من القابلة
والاجارة بالغبن الفاحش غير جائز (سئل) **فما اذا قبض ناظر الوقف بعض اجوراً قلام**
الوقف من مستأجرها سلفاً عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحاً (الجواب) **نعم**
(سئل) فما اذا أجره تولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم
قبضها من المستأجر سلفاً للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحاً (الجواب) **نعم**
أقول لينظر فائدة التقييد بالضرورة ولعلها الكون واقعة الحال كذلك أولكون المدة
طويلة فانه يجوز ايجار دار الوقف أكثر من سنة لمصلحة كما ذكر الدر المختار وحاشيته قبض

مطلب فى معنى التنفيذ

مطلب ليس للناظر الجديد

مطالبة المستأجر بما قبضه

منه الناظر الاول

مطلب ولاية التصرف

للساظر والزرع للزارع وعليه

اجرة المثل

مطلب اقالة الناظر مع

المستأجر بدون مصلحة

لا تجوز

مطلب يصح قبض الناظر

الاجرة سلفاً

مطلب أجر الحان مدة تالية
وقبض الاجرة ثم عزل ليس
لناظر الثاني مطالبة المستأجر

مطلب لناظر أن يبقى مال
الاستبدال تحت يده ولا يلزمه
كفيل ولا أن يدفعه بالمراجعة

مطلب لا تصح الكفالة
بالامانة كمال لوقف
مطلب اذا تعدى الناظر على
مال الاستبدال لاشئ على
المستبدل

مطلب لو لم يقصر الوصي بمال
الصبي لا يجبر عليه

مطلب حيث عرف المتولى
بالامانة يقبل قوله ويكتفى
منه بالاجمال

مطلب ان كان متهم لا يكتفى
منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر امرا
يكذبه الظاهر تزول الامانة
فلا يصدق بيمينه

مطلب الجاني الامين يصدق
باليمن

مطلب قبض الجاني الاجرة
من المستأجرين صحيح

الاجرة سلفا حيث تمت الاجارة فليتامن هذا لو في الاسماعيلية في ناظر آخر مان الوقف بسنة
تالية لمدة المستأجر بأجرة مالة قبضها منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الجديد أخذ
الاجرة من المستأجر فأجاب اذا ثبت قبض الاول الاجرة فقبضه صحيح وليس لناظر الثاني
أخذها من المستأجر ثانيا اه فاناد جوار قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث لم يقيد بالضرورة
ووجهه ظاهر فانه متى مع عقد الاجارة مع قبض الاجرة حيث شرط تعجيلها على المستأجر
وهي واقعة الفتوى في زماننا (مسئل) فيما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من التحوذ
استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي عنده ليشترى به عقار للوقف بدل الاول
تقام بعض مستحق الوقف يكلف الناظر الى كفيل يكفله بالمبلغ المذكور أو يكتبه الناظر
على نفسه بالمراجعة أو يدفعه له وإبقية المستحقين لا دفعوه بالمراجعة فهل لا يكلف الى ذلك
بدون وجه شرعي ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقار للوقف (الجواب) نعم ولا تصح
الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحانوتى من الكفالة وبثله أفق الشيخ الرملى
في فتاواه وسئل العلامة الرملى اذ لم يصرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار
أرتعدى عليه أو ضاع من يده أو غاب به هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر
ضمان أو خسران أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب
فعل الناظر خسران ويدفعه المبدل خرج عن عهده وبقي في عهده الناظر الخ اه لو لم يقصر
الوصى بمال الصبي هل يجبر على التجارة قال لا يجمع النواوى (مسئل) في متولى وقف
معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية ومصرف بعضها في مهمات الوقف
الضرورة فيه الا يكذبه المظاهر وخاف على ذلك وتعدرتفاصيل ذلك عليه ولم يمكنه إلا الاجال
فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجال (الجواب) حيث
عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفى منه للقاضي بالاجال
ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهم لا يجبره القاضي على التفسير شيئا فشيئا
ولا يجبره ولكن يحضره يومين وثلاثة ويخوفاً ويهدده ان لم يقصر ولا يكتفى منه باليمين كذا
في الحناوى الزاهدى والبر عن القنية وبثله أفق الترتاشى وفي أحكام الاوصياء القول
في الامانة قول الامين مع عينه الا أن يدعى أمرا يكذبه المظاهر فيثبت تزول الامانة وتظهر
الحياة فلا يصدق بيمينه على الاشياء وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه
وهي كثيرة الوقوع فلنحفظ أقول ومز تمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه
(مسئل) فيما اذا أذن متولى وقف برجلاني الوقف في قبض اجور حوائث الوقف ودفعها
لمستحقين من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعذر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض
ما قبضه لارباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جدد المتولى ما دفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل
الجاني الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكذبه المظاهر (مسئل) فيما
فيما اذا كان زيد مقررا في وظيفة جباية في وقف يترجمو جب براءة سلطانية وتقرر رفاض شرعي

وتصرف بهما من مدة مديدة قام المتولى الآن يزعم أن دفع المستأجرين الاجرة للجاني
غير صحيح وأن له الرجوع بها عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا
ولا عبرة بزعم المتولى المزبور؟ (الجواب) نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال
من المستأجرين هلاليا وخراجيا وطيفة الجاني مات المتولى والجباة يدعون تسليم الغلة
اليه في حياته ولا يثبت لهم قائمهم يصتقون باليمين لأنكارهم الضمان عدة الفتاوى
واعلم أن الجاني والمتولى انما يصتقان في صرف مال الوقف الى مصارفه الشرعية أو تسليمه
الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن قسم ما عند أبي حنيفة وأما عندهما
فينبغي أن لا يصدقا لأن كلامهما أجبر مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بيمينه
عنده لا عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجير المشترك عندهما على ما تقر في موضعه
فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه ولزم الضرر للوقف ينبغى للقاضي أن يعمل
بعدهم ما نظر الوقف فيأمل من القول بأن للمولى عبد الحليم أفندي أخى زاده (سئل)؟
فيما اذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يذكروا الوقف هل يصير وصيا له في أوقافه وأمواله
وأولاده؟ (الجواب) نعم قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشر ناقلا عن خزنة
الاكل لومات الواقف وأوصى الى رجل ولم يذكروا الوقف فانه يصير وصيه له في أوقافه وأولاده
وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصى في كله عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ
بما خصه اهـ (سئل)؟ فيما اذا وقف زيد عقارا له معلوما فجزا على الحرمين الشريفين
وشروط وطيفة النظر لعمر وذريته ثم من بعدهم لتولى الحرمين الشريفين مات الواقف وعمره
وتصرف بوطيفة النظر المزبور رجلا من ذرية عمر وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين
الشريفين يعارضه في التصرف بالضرر على الوقف المزبور مخالفا لشرط الواقف فهل ليس
لمتولى الحرمين معارضته في ذلك؟ (الجواب) نعم حتى تعرض ذرية عمر والمذكور عملا
بشرط الواقف المزبور لانه كنص الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم والدلالة كما صرح
بذلك في الاشياء (سئل)؟ من قاضي الشام سنة ١١٤٧ اذا مات متولى الوقف مجهلا
غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكم لوقف آخر منكسر عدة سنين ويريد متوليه
طامه من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركه المتولى المتوفى
(الجواب) الحكم المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى
المتوفى شيء من ذلك كذا أفتى المرحوم العلامة الشيخ اسماعيل اذا المتولى المذكور قد مات
مجهلا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية وغيرها
وعبارتها

وكل أمين مات والعين محصر وما وجدت عيناً فدينان نصير

سوى متولى الوقف ثم فإوض وما ودع مال الغنم وهو المومر

أقول وقد مناقبة الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل)؟ في وقف مشتمل على

مطلب اذعى الجاني تسليم
الغلة للمتولى في حياته يصدق
باليمين

مطلب الجاني والمتولى أجبر
مشترك عندهما فينبغى للقاضي
أن يعمل بعدهم ما اذا لزم
ضرر الوقف

مطلب نصب الواقف وصيا
ولم يذكروا الوقف صار وصيا
في أوقافه وأمواله وأولاده
مطالب وقف على الحرمين
وشروط النظر لعمر وذريته
فليس لمتولى الحرمين معارضتهم

مطالب فيما اذا مات المتولى
مجهلا وعلى الوقف حكم
لوقف آخر

مطالب لا يضمن المتولى بموته
مجهلا غلات الوقف

عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العماره ثم
 القائل عنها المستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج اليه الوقف من العماره في المستقبل فطلب
 مستحقه والوقف استحقاقهم من ذلك القدر المحسوك للعماره فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك
 (الجواب) لا ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العماره ولم يقيده عند الحاجة اليه
 لانه حيث يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان كان الآن
 لا يحتاج الموقوف للعماره على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث الموقوف حدث والموقوف
 بحال لا يقل فيؤدي الصرف الى المستحقين من غير ادخال شيء للعماره الى خراب العين المشروط
 تغييرها أو لا كما في الاشياء قال بحشمه الحموي قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث
 رحمه الله تعالى هو المتمدن المختار في المذهب كما في جامع المضمهرات أقول ومضى في هذا الباب
 ما لو لم بشرط الواقف تقديم العماره (سئل) في ناظر أهل النظارة ولاه قاض وأكده ببراءة
 سلطانية فأنهى جماعة أنها شاغرة وأتوا بغير مان نص مخالف فهل يمنعون باعتبار أنها لهم
 المخالف للواقع أم لا (الجواب) نعم يمنعون فإن عزله وأعطاهم بناء على ما أنهوه وهو
 مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبنى عليه منله وحيث بني على ما أنهوا فالظلم والتعدي من
 المتخذين ومنصب القاضى والسلطان حيث كان أهلا للولاية ليس لاحد رفعه بغير
 جحقة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الخانية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشياء
 والعلائق في شرح التنوير وأفتى بمنله العلامة الخبير الرمل مفسلا كما هو مذكور في فتاويه
 من الوقف أقول ومضى بذلك (سئل) فيما اذا قرّر القاضى هندافى وظيفة النظر
 والتكلم على وقف أهل بطريق الفراغ من أمه المقررة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهذا أهل
 لذلك وكتب لمصلحة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعا
 (الجواب) نعم أقول تقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن النظر فراجعوه متأملا
 (سئل) في ناظر وقف أهل أمره القاضى العام باقراض مال الوقف فأقرضه من زبد ثم مات
 زيد قبل قضاء القرض المزبور مقلسا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور (الجواب) لا
 نعم فان قلت اذا أمر القاضى القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشرعى أو فيه ضرر على الوقف
 هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد
 للامام فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مقلسا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس
 له اقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا من
 في عياله ولا اقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد
 ليأخذه عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسمع للمتولى اقراض
 ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه بحر من الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرف
 بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه
 ومعرفة بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلى يكون الوصى أولى

مطلب الناظر أن يمسك
 قدر ما يحتاج اليه الوقف
 من العماره في المستقبل
 حيث شرط الواقف تقديمها
 مطالب لا يعتبر الانهاء المخالف
 للواقع

مطالب فرغت لينتها عن النظر
 وقررها القاضي

مطلب اذا أقرض الناظر
 مال الوقف بأمر القاضى
 لا يضمن

مطلب ليس للمتولى ايداع
 مال الوقف ولا اقراضه الا
 لو أحرز

مطلب ليس للمتولى التصرف
 بدون اذن المشرف أى الناظر

بأمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه شرفاً أنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه اه
 كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخانية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الخاصي ويقول
 الفضلي يقتي اه وأنت على علم بأن الوقف يستقي من الوصية ومساكنه تنزع منها كما نقله
 الشيخ خير الدين فسأني فتاوى الرحيبي من أن المتولي لأجره بأجرة المثل اجارة شرعية تنعقد
 ولا يملك الناظر معارضته لانه في زمانها يعني المشارف فيه نظروني بالبحر قال في الخانية وقف
 له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولي
 والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح
 القدير اه أقول وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاملة
 لغراس حصته منه جارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقيّة غراسه ملك لرجل يريد ناظر
 الوقف منبسط كامل أرض البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه لجهة الوقف وأخذ
 أجر منابت الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا لجباية مال الوقف من مستأجر
 أقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرين ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى الناظر غيره
 ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه
 (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوي وشرحه للاستيعابي وإذا دفع الرجل الى رجل مالا
 ليُدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه الا تمر في ذلك والمأمور له بالمال فاقول قوله
 في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب
 اليمين عليهما جميعا وإنما يجب على أحدهما لانه لا بد لآخر أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر
 فيجب اليمين على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر
 بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر
 دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعته
 اليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع
 بأن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع
 الوديعة الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الامر
 فاقول قوله مع عيने أنه لم يأمره بذلك ولو كان المال مضموفا على رجل كالمغصوب في يد
 الغائب أو الدين فأمر صاحب الدين أو المغصوب منه بأن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد
 دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فاقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على
 الدفع الا بالبينّة لان في ذلك ابراء نفسه من الضمان الا اذا صدقه الا تمر في الدفع فيجوز تذيير
 ولا يصدقان على التابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الا تمر المأمور أنه لم يدفع
 وطلب المأمور يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وان
 نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب السليبي من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة

مطلب الوقف يستقي من
 الوصية

مطلب مهم للناظر طلب
 أرض البستان مع حصة
 الوقف من الشجر وأخذ
 أجرة منابت شجر الشريفة

مطلب يقبل قول رسول
 الناظر في الدفع الى الناظر
 المأمور

مطلب القول للمأمور بدفع
 الدين وللدائن بعدم قبضه منه
 مطالب في دعوى المودع
 دفع الوديعة الى رجل بأمر
 المودع

مطلب في دعوى المديون
 أو الغائب الدفع الى رجل
 بالامر

مطلب اذا وكل الناظر
وكيل في مباشرة أمور الوقف
فصرف مالا بد منه له الرجوع

مطلب لاناظر الاستدانة
فيما لا بد منه بامر القاضي
مطلب يصح توكيل ناظر
الوقف مطلقا وناظر القاضي
اذا علم

مطلب اذا تاب الوقف
نائبه له دفع شيء من مال الوقف

مطلب يمنع للتولي من
تكليفهم بان الغراس موضوع
برجعه شرعى بعد تصرفهم
من القديم

مطلب يقبل قول الناظر
الامين باليمين فيما لا يكدبه
الظاهر

مطلب للتولي الرجوع
بما دفعه للمستحق من ماله
زيادة على قدر استحقاقه

مطلب ليس للتولي المعزول
قبض الغلات والاجود
واذا لم يباشر التدبير لا يستحق
معلومها

الاتقوى * (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف من
قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغلبها وفي سائر أمور الوقف فباشر الوكيل
ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من
صرفه لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانة باذن
القاضي حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استحقاق عقاره مدة مستقبله بأجرة
مجدلة وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد ثبوت شرعائه له
ذلك * (الجواب) نعم العتمد في المذهب أن ماله منه بد لا يستد من مطلقا وان كان لا بد له
فان كان بامر القاضي جائزا والا بصر من بحث الاستدانة وفي أوائل الخيرية من الوقف
مأمنه قد تقر صحة توكيل ناظر الواقف مطلقا وناظر القاضي اذا علم له أه والمسئلة
في الخانية والقنية والفصولين وفيما وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نائبه ولم يكن دفعها
الاشي من مال الوقف فدفع لاضمان عليه الخ * (سئل) فيما اذا كان في أرض وقف
غراس قديم جار في وقف آخر وأدله متصرفو رعيه ويدفعون لمولى الأرض أجزتها وطلهم
لمولى الأرض باثبات وضعه بوجه شرعى فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على
قدمه * (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أجرة للثل لجهة الأرض في هذه
المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفتى به الشيخ عبد الرحمن الحمادى كسبه الفقير أحمد
المفتى بدمشق الشام عنى عنه الحمد لله جوابى كذلك كسبه الفقير أبو المواهب الحنبلى عنى
عنه الحمد لله جوابى كذلك كسبه الفقير حامد بن على بن ابراهيم بن عبد الرحمن الحمادى المفتى
بدمشق الشام عنى عنه * (سئل) في ناظر وقف أهلى ثقة قبض خلال الوقف وصرف
بعضه في ثمن بزور وغراس لأرض الوقف وغيرها من اللوازم للضرورة للوقف مصرف للثل
في مدة تحتسبه في الظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) نعم
كسبه الفقير حامد الحمادى عنى عنه الحمد لله جوابى كذلك كسبه الفقير محمد بن الغزى المفتى
للسامع عنى عنه الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسينى للسلكى المفتى
بالشام الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير أحمد الحنبلى المواهبى المفتى في الشام أقول ومز
أوائل الباب عام الكلام على هذه المسئلة * (سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقف
بماط من المعلوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقر فيها براءة سلطانية ودقائق الوقف شهادة
بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة
عشر عثمانيا طانا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة عثمانية ويريد التولى الرجوع
عليه بالزائد الذى دفعه من ماله في المدة طانا أنه يستحقه فهل له ذلك * (الجواب) نعم أقول
ومز الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة * (سئل) في متولى
وقف عزل وتولى على الوقف غير براءة سلطانية وتقرير قضى والوقف غلات واجود فهل
يكون قبض الغلات والاجور للتولى المنصوب حال ادون المعزول واذا لم يباشر المعزول وظيفة

التولية لا يستحق معلوم التولية (الجواب) نعم (سئل) في ثلاثة أنفاس متولين على وقف برأجر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من الباقين ولا اجازة فهل تكون الاجازة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم في دار وقف أهلى لها ناظران فتح مستأجرها بابا باذن من أحدهما بدون الآخر فهل يؤمر بسدة ويكون تصرف أحدهما بدون اذن الآخر باطلا (الجواب) حيث كانا شريدين واقبما بتقرير من القاضى أو بأمر سلطانى فلا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والحالة هذه يكتبه الفقير على العمادى عفى عنه (سئل) فيما اذا كانت هذه مقرررة في نصف وظيفة نظرو قفى جديها فلان وفلان فيوكت شريكها زيد فى النظر وفى تعاطى أمور الوقفين فاقر الوكيل المزبور أن دعاء المستعينة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكة ولم تصدقه الموكة على ذلك فهل يكون اقراره عن نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكة للمزبورة (الجواب) نعم أقول ومترتيم الكلام على هذه المسئلة فى الباب الثمانى (سئل) فى وقف أهلى له ناظر أمين وجاعة مستحقون لريجه يعارضون الناظر المزبور فى التصرف فى ثلث الوقف من قبضه وصرف وإيجار وتغير وغير ذلك راعين أنه ليس له ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل يتمتعون من معارضته فى ذلك ولا عبرة بزعمهم ولا يشترط حضورهم واطلاعهم (الجواب) نعم (سئل) فى وقف أهلى له مستحقون وناظر وفى ريع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها كل من كان ناظرا على الوقف بسبب سعيهم فى أمور الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بوجوب دفاتر الوقف المضاة بامضاء القضاة هل للناظر تناولها كما جرت به العادة القديمة (الجواب) نعم أقول تقدم أن لناظرا أخذ العشر حيث كان قدراً جرمثل عمله والافايس له أخذ الزائد الا اذا شرط له الواقف شيأ فهو له مطلقا وهذه العوائد ان كانت مثل العوائد التى يأخذها الناظر فى زماننا كالذى يأخذونه من المستأجر ويسمونه خدمة فهى فى الحقيقة تسكلة لاجرة المثل لانهم يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مثله حتى يأخذوا الخدمة لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق وفى الدر المختار عن فتاوى العلامة التمرتاى ليس للتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من غناء وعوائد شرعية وغرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر المرتشى برد الرشوة على الراشى غلب الدعوى الشرعية له

(كتاب البيوع)

(سئل) فى رجل باع آخر عدة من الغلابين ولم تكن عنده وليست فى ملكه حين البيع فهل البيع المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بيع المعلوم كفى البيوع الفاسد من التوير وغيره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها بانا وقال البائع بعتهأوفاء فلان القول منهما (الجواب) القول لمن يدعى البات يمينه والبيئة على مدعى الوفاء لانه يدعى خلاف الظاهر والبيئة لمدعى خلاف الظاهر

مطلب تصرف أحد الناظرين بدون رأى الباقين لا يصح

مطلب أنقر أحد الناظرين بأن فلانة تستحق كامل النظر يسرى اقراره على نفسه فقط

مطلب للناظر التصرف فى أمور الوقف بدون حضور المستحقين
مطلب للناظر تناول العوائد القديمة المعهودة

مطلب ليس للناظر زيادة على ما قرره الواقف ويجب صرف النماء والعوائد لمصارف الوقف

مطلب بيع ما ليس فى ملكه باطل

مطلب القول لمدعى البيع البات والبيئة لمدعى الوفاء

قال في الخاتمة في أحكام البيع القاسد وان ادعى احدهما بيع الوفاء والا تحريم ما بانا كان
القول لمن يدعي البات والينة على مدعي الوفاء اهـ (سئل) في دار معلومة ذات بيت
متعددة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل منهم خمسة معلومة شائعة في سابعها زيد بينا
معينا منها من زوجته فمن معلوم فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم والشريك
ابطاله قال في البرازية في مسائل بيع المشاع دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معينا من رجل
لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار
نصيبه من بيت معين فلا تخراش بطله اهـ ومنه في الخاتمة والعمادية معالين بتضرر الشريك
بذلك عند القسمة وأفتى الرملي رحمه الله تعالى بعين المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد
طبعة ومربع جاريتان في ملكه بالوجه الشرعي كائنتان في دار مشتركة بينه وبين اخوته
فباعها زيد المزبور من عمرو يباعا باثنا شرعيا فمن معلوم مقبوض فهل صح البيع (الجواب) نعم
ولا ينافي ذلك ما أننى به الخير الرملي لان ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهذا المبيع كله
ملك مختص بالبائع (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جاريتيه وربيع دار له من
زوجته الوارثة المستقرة في عصمته حين البيع فمن معلوم هودون عن المثل بغبن فاحش
وأقر قبضه منها حين البيع وكان الغالب من حاله الضنا ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكلف
ومشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه عن روحه
وعن اخوة أشقاء لم يجزوا البيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح كل من البيع والاقرار
المذكورين والحالة هذه (الجواب) نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصدقهم قال
في العمادية مريض باع من وارثه شيئا وأقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان
الغالب من حاله الضنا ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض لا يجوز
بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكره فاضيحان في وصايا فتاواه (سئل) فيما اذا كان
لزيد دار وأولاده مرض الموت وصار غالب حاله الضنا ولزوم الفراش وقيامه عن تكلف
ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن أقر قبضه منه في المرض
المذكور ومات منه بعد شهر عن أولاده المذكورين فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين
الا باجازه بقية الورثة والحالة هذه (الجواب) البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز
عند أبي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع
من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن
اذا كان فيه غبن أو محاباة بخبر الوارث المشتري بين الفسخ واتمام قيمة المثل وقت المحاباة
أو كثرت كافي العمادية وأما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو قبض دينه من ثمن أو غيره
فاطل الا أن تصدق الورثة كما هو مصرح به في المعبرات (سئل) فيما اذا باع مريض
مرض الموت فيه نصف داره المعلومة من جماعة معلوم من أحادب عنه فمن معلوم هو ثمن المثل
قبل تاريخه باع تراقه

مطلب باع بيتا معينا من دار
ذات بيت كاهام مشتركة
لا يصح
مطلب باع نصيبه من بيت
معين فله شريكه الا تخراش
بطله
مطلب باع بيتين مختصين به
كائنين في دار مشتركة صح
البيع

مطلب بيع المريض في مرض
موته من وارثه واقرا باستيفاء
الثمن لا يصح

مطلب البيع في مرض الموت
للوارث لا يجوز ولو بمثل القيمة

مطلب بيع المريض لاجنبي
واقرا له فيه يصح

بذلك وببقائه في ذمته وليس عليه ذن غير المبلغ المقاصص به لامن دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولا دين لزمه في الصحة ومات من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يميز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين؟ (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي اقرار المريض بدين لاجنبي نافذ من كل ماله لاثر عمر رضى الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تمليكها في مرضه فينقيد بالثلث ذكره المصنف في معينه وأخر الارث عنه ودين الصحة مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف بيينة او بمعاينة فاض قدم على ما اقربه في مرض موته ولو لم يقربه ودية وعند الشافعي رحمه الله تعالى الكل سواء والسبب المعروف مالم يسر يتبرع كسكاح مشاهد بهر المنسل أما الزيادة فباطلة وان جاز السكاح عناية الله بلقطه ومثله في شرحه على الملتقي وفي العنانية من أحكام المرضى من كتاب اليسوع المريض الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عينا من أعيان ماله من اجنبي بغن يسير لا تصح الحباية عند الكل أجازت الورثة أم لم يميزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت الحباية بقدر الثلث اه بلقطه وذ كرشع الاسلام من باب مزاولة المريض على سبيل الاستشفاء ومثله شراء المريض من وارثه وقال الأثرى أن مريضا لو اشترى من وارثه بعناية الشهود وأعطاه الثمن كان جائزا اذ لم يكن فيه حباية كمالواشترى من اجنبي قال ثمة الوارث انما يخالف الاجنبي في الاقرار واما فيما ثبت بعناية فالوارث والاجنبي فيه سواء ولم يذكر في المسئلة خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من يسوع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية سئل في مريضة باعت لابن بنته المحجوب عن ارثها يابن عها وبنته اقيراطا وسبعة أثمان قيراطا بمائة قروش ثم ماتت عن ذ كرفها الحكم أجاب لولم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لا عين فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وان كانت عليه دين مستغرق لا تجوز الحباية ويصح البيع وان كانت الحباية بغن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم على الحباية وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت الحبايات من الثلث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية لاجنبي والله أعلم (سئل) في امرأة بها داء سعال طال نحو ستين ولم تصر صاحبة فراش فباع في زوجته احصة معاومة من عقاربين معلوم مة وض لدى بنته شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيع والقبض صحيحين؟ (الجواب) نعم والمقعد والمفلوج الذي لا يزاد مرضه كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كما في فتاوى فاضل بن زكريا في أواخر هذا الفصل من فتاواه المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في المسكن ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه حالة مزمنة وليست ببقائه وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سنان ان كان يربح برؤ بانه راوى فهو بمنزلة الصحيح

مطلب اقرار المريض بدين لاجنبي نافذ من كل ماله الخ

مطلب لا تصح الحباية في بيع المريض المدين محيط من اجنبي بغن يسير
مطلب شراء المريض من وارثه بدون حباية جائز

مطلب باع زوجها او بها داء سعال لم تصر به ذات فراش يصح

والافوه بمنزلة المريض وقال أبو جعفر رحمه الله: دواني ان كان نردا لكل يوم فهو مريض وان كان نقص
مرة ويرداد أخرى ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمرضى
وروى أبو نصر العراقي عن أصحابنا أنه ينظر ان كان يصلي مضطجعا فهو كالمرضى وتكلموا أيضا
في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالحه قال مشايخ بل اذا قدر على القيام بمصالحه وجوابه
سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن القيام بمصالح خارج
البيت يعتبر مريضاً وفي مصابى الجامع الصغير المقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ذلك وصار
بحال لا يخاف منه الموت فهبته من جميع المال وذكر أبو العباس الصغاني في أحكامه
أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد والمفلوج اذا ذهب في أول ما أصابه ثم مات
في أيام تكون الهبة من الثلث لأن العلة لم تصر عادة وذكرنا ضيقنا في الجامع الصغير صاحب
السل والدق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن الانسان قلما يخلو عن
قليل مرض فإدام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا يعد مريضاً عند الناس
عمادية من أحكام المرضى من كتاب الطلاق ملخصاً أقول وكتبت في أوائل كتاب الوصايا من
حاشيتي رد المختار مانعه وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت
فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضل وهو أن لا يتدبر أن يذهب في حوائج نفسه
خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه
في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي قلت والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي طالت
ولم يخف منها الموت كالقالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه
ولا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتن والشروح هنا اهـ (سئل) فيما اذا مات ربه
عن وريثة وتركته مستغرقة بالديون فباعته الورثة من عمرو باذن القاضي والغرماء بن المثل
وأدوا به الديون الغرماء فهل صح البيع (الجواب) نعم (سئل) في مريض مرض
الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي فمن فيه غبن فاحش وبه منه ومات
من ذلك المرض عن وريثة لم يجز واذلک وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون
ما ذكر وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في التنبير في كتاب الوصايا اعتاقه
ومحايته وهبته ووقفه وضمائه وصية فيعتبر من الثلث اهـ (سئل) في المريض مرض
الموت اذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش بمائة ولا مال له سواها ثم مات من
مرضه المزبور عن وريثة لم يجز واذلک فهل يكون محايبا بمائة فتتخذ المحايبة بقدر الثلث
ثم يقال للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئا ولما أن تفسخ
(الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من بيع المريض (سئل) في امرأتهما
دار جارية في ملكها أرضا وباعته تصفها اشاعا من جماعة معلومين فمن معلوم بيعها فانها
صح البيع المذكور (الجواب) نعم كما في العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين
رجلين ينصرف البيع الى نصيبهما فان أجازا أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المحيز وهو

مطلب بيان الصحيح من
الاقوال في حذر مرض الموت

قوله ما جرى إلخ أى من أن
الامراض المزمنة كالقالج
ليست مرض موت اهـ منه
مطلب بيع الورثة تركه
الميت المديون باذن القاضي
والغرماء صحيح

مطلب بيع المريض من
أجنبي بغبن فاحش وبه
اشتمل له يعتبر من ثلث ماله

مطلب يصح بيع نصف
الدار مشاعا
مطلب بيع الفضولي نصف
الدار المشتركة
مطلب نقول نفيسة في صحة
بيع المشاع

أقول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد
الشريكين نصفها فان تم يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى نصيبه أما
بيع الفضولي انصرف الى النصف الشائع فاذا أجاز أحدهما صححت إجازته في ربع الدار
فصول العمادى من ٢٤ في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل
الشيوع بعد كلام الى أن قال فالوجه الاقل وهو بيع المبيع من أجنبي على صنفين أما ان
كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع
أجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوع وأجبه واعلى أن بيع سهم واحد من
عشرة أسهم من الدار يجوز من بيع التبر خانية ونقل التمر ناشى في فتاواه من باب
الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الإجارة الفاسدة تحت قول المتن
وفسد إجارة المشاع الا من شريكه بعد يسط الكلام ألا ترى أن هبة الشائع لا تجوز وبيع
يجوز اه فتقرر أن بيع الشائع جائز من الشريك ومن الأجنبي الا في الحصة الشائعة من
الغراس والزرع وقال العلامة فاسم في رسالته في مسائل الشيوع سئات عن بيع حصة
شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت عن بعض من يزعم العلم بالفقه أن ذلك غير جائز
فقلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف في بيع الحصة الشائعة من الهارة
والصح الجواز قال جمال الاسلام في فتاويه أرض بين رجلين أنلانا والزرع فيها نصفان
فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من أجنبي صح في الأرض دون الزرع
وقال ثوب بينهما باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يجره شريكه لزم في نصيب البائع ومثل ذلك
في المبيد المشتركة وقال باع نصف خشبة مقموعة أو نصف عمامة مشاعا جاز وان كان
في قسمته اضرب قال وأما بيع نصف العمارة مشاعا فقيم الاختلاف الروايتين والمشايخ والجواز
أصح وأرفق اه قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة للوالى قالوا لان العمارة للبقاء فأشبهت
الرقبة وفي الصغرى بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يجر
وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز اه ما في الرسالة وفيها فتاوى (سئل) *
في بيع الحصة الشائعة من البناء والأرض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) * قال
في فتاوى التمر ناشى من باب الشركة وفي شفعة جواز زاده في باب العروض إذا باع نصف
البناء مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه والشفيع الشفعة وإذا باع
نصف البناء ودون الأرض من الأجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق
وأما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان بغير حق
كان القلع مستحقا ومستحق القلع كالمقلوع ولو كان مقلوعا حقيقة جاز وهذا في غالب الفتاوى
أقول قد علمت أنما أن الجواز أصح وأرفق ويأتى تمام الكلام عليه (سئل) * فيما اذا كان
زيد مشد مسك في أراضي وقف سليخة ونصف غراس شائع جاز نصفه الاخر في ملك عمرو
فأتم بالوجه الشرى في بعض الأراضي المزبورة فباع المشد المزبور مع نصف الغراس المزبور

مطلب الحصة الشائعة من
الغراس والزرع لا يجوز بيعها

مطلب اختلف في بيع الحصة
الشائعة من العمارة والصحيح
الجواز

مطلب في بيع الحصة من
البناء لغير الشريك

من زيد الاجنبي بدون اذن عمر والشريك ومتولى الوقف ولا وجه شرعى فهل يكون البيع المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم كما أفتى به التمر تاشي وانجد عبد الرحمن الجنادى والوالد والعم وهو المعتمد كما قرره العلامة قاسم في رسالته وكذا في أنفع الوسائل أقول وبه أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل في مواضع من فتاواه واضطرب الاتقاء من الشيخ خير الدين فأفتى أولاً بأن بيع أحد الشركاء حصته في الغراس في الارض المجتركة من أجنبي صحيح واستشهد بما أفتى به ابن نجيم في نحو ذلك وأفتى ثانية بخلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك فاسد كما صرح به علماؤنا فاطبة اهـ * (سئل) * في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبذوق صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز * (الجواب) * نعم كما في البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والذوازل * (سئل) * في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا * (الجواب) * بيعه ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة * (سئل) * فيمن باع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا زال المانع * (الجواب) * نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كما لو باع المجمع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خانية في فصل بين يمين الزرع بين رجلين أو ثمار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بضر وصاحبه لانه يجبر على القلع للحال وفيه ضرره ولو باع بعد الادراك جاز لا نعدم الضرر أنفع الوسائل * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وجاعة ثمرة تفاح مشتركة بين الجميع لزيد نصفها وللجماعة الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شاذما من رجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبذوق صلاحها فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد زرع غير مدرك فباع حصته منه معلومة بدون الارض بمن معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * حيث كان الزرع غير مدرك فالبيع المذكور فاسد فلولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدركا يجوز وان لم يكن مدركا لا يجوز لان هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالبائع في غير مآلته اوله البيع فيكون فاسدا كبيع المجمع في السقف واذا لم يجز بيع نصف الزرع فلولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل الخ وتقدم نقلها عن الخانية * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعى في أرض وقت مشترك بينهم ونصفه الآخر تبع للارض اجار في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو بمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في البرازية شجر بين

مطلب بيع الحصة من الشجر لغير الشريك غير صحيح
مطلب بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها من أجنبي لا يصح

مطلب بيع الحصة من الثمار والزرع بعد الادراك يجوز
مطلب بيع الحصة من الثمار والزرع قبل الادراك لا يجوز

مطلب اذا كان الزرع كله له فباع نصفه ان مدركا جاز والا فلا

رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجزوان من شريكه يجوزان بين ثلاثة باع أحدهم
 من أحدهما لا يجوزان باعهما جلة يجوزاه ومثله في أنفع الوسائل أقول قد حرره هذه
 المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما أطال في سرد النقول ما حاصله الذي تحررنا من هذه
 النقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمعلقة المشتركة والثمرة بغير الأرض لا يجوز
 من الأجنبي فلورضي شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والحانية
 يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حمل القول على ما إذا كان قصد المشتري إجمار الشريك
 على القلع لأنه لا يبيع على فعل الضرر كما قالوا وفيما إذا باع نصف زرعه من رجل وكل الزرع له
 حيث لا يجوز قالوا لأنه يطالبه المشتري بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر
 فصار كبيع الجذع في السقف رجل الثاني على ما إذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله إلى
 الإدراك وبفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لأن فيه ضررا والانسان لا يجبر على فعل
 الضرر وإن رضى به اه ثم ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز إلى وقت
 الإدراك والالم يجب إلى ذلك نظر الشريك فان طلب هو أو البائع النقض فسخ البيع لأنه
 فاسد مستحق الفسخ وان سكت إلى وقت الإدراك انقلب جائز الزوال المانع وأما بيع هذه
 المذكورات من الشريك كارض بينهم ما وفيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع
 لشريكه بدون الأرض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الأصحاب ولكنها
 فعل على ما إذا كان في ضرورة يحصل فيها ضرر بالقلع كبيع رب الأرض من الأكارحصة
 من الزرع فلا يجوز لأنه يكلف الأكار القلع فيتضرر أما لو باع الأكار حصته من الزرع
 أو الثمرة لرب الأرض فإنه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لأن البائع يطالبه بالقلع ليفرج
 نصيبه من الأرض ولا يكتفه ذلك الإقلاع الكلي فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب
 نفسه الخ قلخص أنه ان باع من شريكه الذي لاحق له في الأرض لا يجوز على المختار وأما
 بيع الحصة من الغراس المشترك من الأجنبي أو الشريك فان كانت الأرض لهما فلا يجوز بيع
 أحدهما حصته من الآخر بدون الأرض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيرهما بأن غرسا
 بحق فان بمسابقة وباع ممن له الأرض جاز أو من الشريك الذي لأرض له لا يجوزان بإجارة
 لا يجوز بينهما لا من شريكه ولا من أجنبي وان كانت الأرض لأحدهما فان باع رب الأرض
 لشريكه لا يجوز أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة من البناء فان الأرض لهما وباع أحدهما نصيبه
 من الأرض والبناء جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي لا يجوز
 وان من شريكه ينبغي عدم الجواز سواء كانت الأرض للبائع أو المشتري وان كانت لغيرهما
 بأجرة فان أجر البائع نصيبه من الأرض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا لا
 لازوم الضرر لأنه يمكن البائع تكليف المشتري القلع وان باعارة لهما مدة معلومة فان باع بعد
 منتهى المصاع والافين بنى جريان الروايتين وان بعصب يصح البيع من الشريك والأجنبي لأنه
 مستحق للقلع فمكان كالمقلع حقيقة والحاصل اذا رفع إلى القاضي بيع حصة من البناء وطلب

مطلب باع نصيبه من الزرع
 من أجنبي أو من أحد شركائه
 لا يجوزان من كلهم جاز

مطلب تقرير مسائل بيع
 الحصة الشائعة من الزرع
 والثمرة والغراس والبناء

منه الحكم به فان تبين له أن البناء المذكور مستحق للبقاء في القرار عمل فيه على ما قدمنا من
التفاصيل وأن ثبت عندنا أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع وحكم به وكذا الجواب
في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حتره الامام الطرسوسي في هذه المسائل في كتابه أنفع
الوسائل ونافع فيما في القنية من أن في جواز بيع العمارة مشاء الاختلاف الروايتين والمشايخ
والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعارض مانقوله التدوير عن الاصل وصاحب البدائع وصاحب
الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القنية اختيار فتوى لبعض المشايخ
وأما الاختلاف الروايتين فهو في الشريك أتما في الاجنبي فلا الخ وقد نقل ابن حرة القيب
في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسألة بيع الحصة من البناء على التفصيل المار
وقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البهراة أقول أيضا الحاصل أن الماسط في فساد
البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم صريحاً ودلالة وعليه فإما أن
فيه الضرر جازيعة وما لا فلا في بيع الحصة من الثمر بعد نكحه والزرع بعد ادراكه يصح ولو
من الاجنبي بلا إذن الشريك اذ لا ضرر على الشريك لو طالب الشاري القطع ومثله الشجر المعد
للمتاع بعد بلوغه أو ان القطع كالحور والصغصاف في الحامية والولوالحلية اذا باع نصيبه من
شجرة بغير إذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان
المشتري لا يتضرر بالقسمه وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمه وعلى هذا حكم الزرع
اه لكن البيع قبل الادراك وكذا بيع الثمار قبل النضج فيه التفصيل المار الذي اقمجه
الطرسوسي توفيقاً بين عباراتهم وكذا في مسألة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع في زماننا
أن البناء انما يكون في الارض المستكورة وفي أراضي القرى السلطانية فاذا كانت الارض
الحاملة للبناء جارية في تواجده الشريكين في البناء وباع أحدهما حصته من الآخر بعد ايجاره
حصته من الارض المستكورة وفراغه عن مشتم مسكنه في الارض السلطانية ورفع يده عنها
يجوز البيع اذ لا يد للبائع على الارض حتى يكلفه القلع وأما بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص
عليه في عدة كتب أنه لا يجوز البيع مع الاذنه لا يمكن تسليمه الانقضض البناء وفي ذلك ضرر
لكن ظاهر كلام القنية المار جوازه مطلقاً ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم
ويؤيده أيضاً أنه لا فرق بين الحصة من البناء والحصة من الثوب أو العبد وقد قال شيخ
مشايخنا من لا على الترك كما في بعد نقله عبارة القنية وغيره ما بيع الحصة المشاعة من العمارة
يجوز على الأصح لأنها أشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى في زماننا بدمشق والعلامة قاسم
ثبت ثقة اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه على القنية وحاصل الجواب
أن الداخلين لاختلاف الرواية في ذلك ثقات والمثبت مقدم على النافي والله أعلم وأما الشجر
فالغالب فيه أيضاً أن يكون قائماً محترماً في أراضي الوقف أو بيت المال بالاجرة فاذا باع
الشريك من شريكه وأجره حصته من الارض والتزم الشاري بما عليها الجهة الوقف أو بيت
المال فلا ضرر أصلاً ومثله الزرع وأما البيع من غير شريكه بلا اذنه فلا يجوز لكن نقل

في أتع الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من أجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك المشتري انقلب البيع الأول جائزاً لأن المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من الأجنبي بأذن الشريك فالذي عليه الاقتاء في زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف وما وفق به الطرسوسي أخذ من قول قاضيان لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز بيع الشريك هل له أن لا يرضى بعد الإجازة قال له ذلك لأن قلعه ضرر ولا انسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه وقاضيان ذكر ذلك في مسألة المبطنة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والثمرة ايضاً فاذا أجاز الشريك البيع من الأجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القطع أو القطع له أن لا يرضى بعد ذلك فيفسد البيع مالم تنضج الثمرة أو يدرك الشجر أو أن القطع لعدم الضرر حينئذ وهذا كله اذ لم يبق للبائع يد على الأرض والآن لم يصب البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره بالتفريع وأما لو كان الجميع للبائع ولا شريك له فيه أصلاً فلا يجوز البيع بدون الأرض الا اذا أدرك الزرع فينقلب جائزاً كما مر في كلام المؤلف وظاهره أنه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن التقنية والعلامة قاسم يفيد الجواز فيه ووجهه أن البناء أشبه رقة الأرض في كونه هذا البقاء لا يقصد قلعه ورفعه بخلاف الزرع والظاهر أن الغراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلاً وأجره نصف الأرض لدى حاكم يرى إجازة المشاع وحكم بذلك أو فرغ له عن نصف مشد ولو كانت الأرض سلطانية فانه يصح كما يظهر من تعليلهم بالضرر لانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له يد على أرض الحصة المبيعة من الغراس واذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقسمه لان قسمة الغراس ممكنة فاعتقم هذا التعبير المستطاب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله أعلم بالردوب ***(سئل)*** فيما اذا كان زيد بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق المحاكرة فباعه من عمره وبيعاً شرعياً بن مع لوم مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحاً اذا ولا يتوقف على اذن متولى الوقف ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في غراس مشترك بين زيد وعمر والباقيين وأخيهما باليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لكل منهم حصة معلومة فباع البالغان حصتهما بكرهية بآثار شرعية بأذن الوصي المذكور واجازته لذلك فهل يكون البيع المزبور صحيحاً ***(الجواب)*** نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والوصى كالمالك وفيه ايضاً الوصى قائم مقام الوصى ***(سئل)*** في مشجرة حور بالمهملنة جارية في وقف أهلى يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الاشجار أو أن قطعها فهل ليس له ذلك ***(الجواب)*** نعم لاسيما والمشجرة لم تبلغ أو أن قطعها والمسئلة في البحر من البيوع ***(سئل)*** فيمن باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزاً زال المانع ***(الجواب)*** نعم كما صرح به قاضيان ***(سئل)*** فيمن باع نصيبه من الغراس القائم في أرض وقف من أحد شركائه بالتصديق ولا اذن من بقية الشركاء

مطلب لا يتوقف بيع بناء
لدار على اذن المتولى

مطلب بيع الحصة من الغراس
بأذن وهى اليتيم الشريك
صحيح

مطلب بيع الحصة من
اشجرة قبل أول قطعها
لا يجوز

مطلب باع نصيبه من الغراس
من أحد شركاء بلا اذن
الباقين لم يجز وكذا الزرع

بوجوب ملك ولم يحكم بحكمته ما لم يراه فها لا يكون البيع المزبور غير بائنا ***(الجواب)*** نعم
قال في أنفع الوسائل عن الحاشية إذا كان الشريكين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي
لا يجوز وإذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شريكيه
لا يجوز وان منها جاز اه ***(سئل)*** في شجرة بين زيد وعمرو لم تباع أو أن قطعهما يريدان
بيع نصيبه منها فلاذن شريكه بغير الأرض ويكلف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل
ليس له ذلك ويبيعه منه كما ذكرنا سدا ***(الجواب)*** نعم ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر
فاسد حيث لم يبلغ أو أن قطعهما لتضرر الشريك بذلك كما صرح به في العجادية في الفصل الثلاثين
(سئل) فيما إذا كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو يدفع له عمرو مائة مقصدا
بقضه بمن معلوم من الدراهم فأنضه زبده من دينه المزبور وجهه هل يكون الثمن رائدا على
ما في المبيع من القضة أو مساويا أو أقل فهل يكون البيع غير صحيح ***(الجواب)*** نعم قال
في الدر المختار والاصل أنه متى بيع نقد مع غيره كمفضض ومزركش بنقد من جنسه شرط زيادة
الثمن فلو مثله أو أقل أو جعل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط اه ***(سئل)*** في رجل
اشترى من أخته زوج أساور ذهب زنتها كذا مثقالا وساعة فضة وعقصة فضة وخمسة
فضة مموهات بالذهب بمن معلوم من القروش القضة مقسطة عليه في أقساط معلومة ونسلم
المبيع وتصرف به واستعمله فكيف الحكم ***(الجواب)*** البيع المذكور غير صحيح
وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف
(سئل) فيما إذا كان لزيد خاتم ذهب فباعه من عمرو بمن معلوم من الدراهم مقسطة عليه
في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئا من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلا
(الجواب) نعم فلو تخانسا أي القدران شرط التماثل والتقابض ولا يشترط التقابض أي
وان لم يتخانسا يشترط التقابض قبل الافتراق دون التماثل بغير ملخصا ثم قال فان تفرقا قبل
القبض بطل اه وتماثله في البصر والنهر والمنع وغيرها ***(سئل)*** فيما إذا كان لزيد مقسم
معروف من دار معلومة وأمتعة وأواني نحاس وزيارضة وحلق ذهب وسيف فولاد
معلومات فباعها من ابنه البالغين بمن معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والأمتعة
والأواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن القضة
مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بيعة شرعية وكتب بذلك ملك شرعي فهل يعمل بضمونه بعد
ثبوته شرعا ***(الجواب)*** نعم وتقدم نقلا في بيع المفضض والمزركش أقول مما يناسب
ذكره هنا ما ذكر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من علم الذهب
أو النضه هل يشترط أن يقدم من الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد
أبو السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا يسكن واستنبط عدم الاشتراط من قوله
ان ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصه من الثمن الا بالتسمية ثم فرق بين هذه
المسئلة وبين مسئلة بيع أمة في عنقه أطوق فضة ويبيع سيف محلى بقلص حليته بلا ضرر

مطلب في بيع المقصب
والمزركش

مطلب بيع القضة بالقضة
نسبة غير صحيح
مطلب بيع خاتم ذهب بقضة
نسبة باطل

مطلب في علم الثوب أو الشاش
من الذهب أو القضة

حيث يبطل البيع فيه بالافتراق من غير قبض ما يقابها بأن دخول الطوق والحماية ليس على وجه التبعية لأن الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم للحلية أيضا وإن اتصلت به فكانت الحلية من مسماهم بخلاف علم الثوب فإنه ليس من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه الذبعية فلا يقابله حصه من الثمن اهـ لمخصا لا يمكن يشكل عليه مسئلة المقتضى والمزركش الآن يفرق بأن ما في ذلك مقصود بالشراء كالطوق والحلية وبأنه ليس شيئا آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة في الذخيرة وإذا باع ثوبا منسوبا بذهب بالذهب الخالص لا يذبحوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر وفي المنتقى بالنون أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اهـ وقال في التتارخانية وفي البقال أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى العيانية ولو باع دارا في سعة وفيها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعه بخلاف علم الثوب فإنه لا يعتبر لأنه تبع محض اهـ فلهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لأنه تبع محض وتسام الكلام على هذه المسئلة في معلقته على الدر المختار فراجع

(سئل) في امرأة باعت حصتها في دار مشتركة بينها وبين أخيها من أخيه المزبور ثمن معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع المزبور فاسدا؟ (الجواب) نعم رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهر أو أوبة على أن يركبها لبائع يوما يكون فاسدا خاتمة من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من آخر قبة مغيبة في الأرض معاوما وجودها فيها ثمن معلوم ويريد ردها إذا رآها أو يبعدها فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم يبيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية إن شاء رده وإن شاء أخذه وتمكن رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى كما في شرح المجمع والتنوير ومثله في البحر اهـ وكذلك أفتى قارى الهداية بأنه يجوز بيع ما هو غيب في الأرض كالقبيل والبصل والخمر والقحاس وإذا قلعه البائع فاشترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا اشترى شيئا غيبا في الأرض فهو شراء ما لم يره وحكمه أن المشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لأنه ليس يلزم في حقه أن لا يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض بخير المشتري إن شاء رضى وإن شاء فسخ وإن رضى بالقلوع لزمه البيع في الباقي إذا كان على صفة المقلوع وأجاب أيضا بأنه يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار إذا رآه مازلة قشره إن شاء أخذه وإن شاء رده فإن قلع شيئا منه من الأرض بطل خياره (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بصلامدركا ناسا في أرضه معلوما وجوده فيه ما شراء صحها وتسلم المبيع وقلعه من أرضه بعدما دفع بعض ثمنه لبايعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه خسر فيه فهل لأعبرة بتالله؟ (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبائع ولا عبرة بتالله المذكور لأن بيع ما أم له غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح المجمع الملحق

مطلب باع دارا على شرط
أن تسكنها مدة فسد البيع

مطلب يجوز بيع الغيب
في الأرض كالتفجل والبصل
وله الخيار

مطلب بيع ما أصله غائب
إذا ثبت وعلم وجوده جائز

عن الخانية وكذا في شرح التنوير للبلاني من البيع الفاسد * (سئل) في رجل باع عذة
 ألابات حال كونها غير موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) *
 نعم لانه يبيع معدوم * (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء دار معلوم فباعه من عمرو بدينار
 شرعيان من معلوم دون المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمر والمشتري أنه ان دفع له
 زيد نظير الثمن بعد مدة كذا أيكن بيعه مردودا عليه ومعا لافيه وان لم يدفع له زيد ذلك يكن
 لاحق له في بيعه ومضت المدة ولم يدفع زيد ذلك لعمرو ومات عمرو عن ورثة باعوا المبيع من
 بكر وسلموه منه فقام زيد يكلف بكر ارداد المبيع له بالثمن متمسكا بالاشهاد المذكور وفيه ليس
 لزيد ذلك * (الجواب) * حيث كان البيع بثلثي المثل والاشهاد المذكور بعد البيع المرور
 فهو وعده من المشتري فلا يجبر على رده والمسئلة في الخيرية من البيع ومثله في التمرناشي
 والبراري * (سئل) فيما اذا كان لزيد فلاحه باعتهما من أخيه ابنه من معلوم فيه غبن فاحش
 وأطاعت البيع ولم تذكر الوفاء الا ان المشتري عهده اليه ما بعد البيع لدى بنته شرعية
 نها اذا وفت له مثل غنمه يفسخ معها البيع ثم ماتت عن ورثة قبل ان يغاثها مثل الثمن وتريد ابراء
 الورثة مثل الثمن واسترداد مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لهذا ذلك
 * (الجواب) * نعم ولا ريب في أن يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام على ما عليه
 الاكثر كما في النظرية والحاوي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقديس الطبريزي
 فيه الاقوال الى أن قال واذا مات المشتري وفاء فورته تقوم مقامه في احكام الوفاء اه
 * (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عمرو وباعه عمرو بهيمة ثمن معلوم
 وهلك عند البائع قبل تسليمها للمشتري بأفة سماوية فكيف الحكم * (الجواب) * يبطل
 البيع بهلاكه قبل ان قبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو بدينه والمسئلة في البراري
 * (سئل) فيما لو اشترى شيئا وبعث رجلا ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من بهلك
 * (الجواب) * بهلك من مال المشتري لان المأمور لما قبض بأمره قد حصل القبض كذا
 في جواهر الفتاوى من البيع * (سئل) في صبي باع شيئا ولم يقل اني بالغ والا ن قال
 اني حين البيع لم أكن بالغ فهل يصدق * (الجواب) * نعم وفي متفرقات بيوع الذخيرة
 صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغان قال في وقت بلغ مثله في ذلك
 الوقت لم يات وقت الى مجوده ووقته اثنا عشرة سنة وهذا دقيقة اخرى وهو أنه يشترط بعد
 بلوغه اثنتي عشرة سنة أن لا يكون محال لا يجتمعه مثله احكام المعار لا استروشي في مسائل
 البيوع ادعى الاقرار في الصغير وأنكره المقر له فالقول للمقر لا سنداه الى حالة معهودة منافية
 للضمان القول لمن في الاقرار المذعى عليه جاء بخط البراءة فقال المذعى كنت صبا وقت
 البراءة فالقول له لانه أسنده الى حالة منافية للضمان القول لمن في الدعوى صبي باع واشترى
 وقال أنا بالغ وهو ان اثنتي عشرة سنة ثم قال لست ببائع لم يبلغت الى قوله ولو كان ابن
 احدى عشرة سنة ثم قال لست ببائع صدق جامع الفتاوى من البيوع * (سئل) فيما

مطلب بيع المعدوم غير جائز

مطلب اذا كان البيع بثلثي
 المثل ثم وعده برده البيع اذا
 رد الثمن لا يجب الوفاء به

مطلب بيع الوفاء حكمه حكم
 الرهن في جميع الاحكام
 هو الصحيح
 مطلب اذا مات المشتري وفاء
 فورته تقوم مقامه

مطلب يبطل البيع بهلاكه
 قبل القبض
 مطلب بعث رجلا ليقبضه
 فقبضه فهلك بهلك من مال
 المشتري
 مطلب اذا باع الصبي ولم يقل
 اني بالغ ثم قال لم أكن بالغ
 صدق

مطلب قال كنت صبا وقت
 البراءة فالقول له وكذا الاقرار

إذا كان لصغار نصف علو جارية في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للنفقة ويريد أبوهم بيع جميع العلو ثمن المنزل فهل لذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وفي الخاتمة يبيع الأب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه لأن الأب إما عدل أو مستور أو فاسد في الوجهين الأولين يجوز عقده ولو عقاراً ويسير الغبن فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لأن الأب شفقة وإفرة ولا معارض له لظاهر أن مباشرة على الخيرية فتتخذ فلا تدعى الأب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضياعه أو لا اتفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق يمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار إلا بأن يكون بضعف القيمة لأرضه الفساد ظاهراً لشفقته فلم تظهر الخيرية لا ينفذ فإله غير نقضه بعد البلوغ وهو المختار وعام مسائل يبيع الأب في أدب الاوصياء من البيع الأب المبذر والمفسد المثلث إذا باع أرضاً لولده أو غيره وأنفق ثمنها على نفسه أمابعه فبما ثبت أصل الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الثمن إليه وينزعه القاضي من يده ويسلمه إلى ثقة يتقنه بالمعروف جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من أن يبيع الأب عقار الصغير إذا كان مفسداً لا يجوز للأب بضعف القيمة لأنه إلا أن يحمل على الضعف فتأمل أقول هما روايتان فص عليم ما في أحكام الصغار للاسترواق وذكر أن الفتوى على الثانية أي المذكورة في الفصولين وغيره وقال العلامة المسكوكي في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه الفتوى أن الأب إذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز لو موجودا عند الناس أو مستورا ولو مفسداً لا يجوز إلا بضعف القيمة والوصي في بيع العقار مثل الأب المفسد لا يجوز بيعه إلا بضعف القيمة أو حاجة الصغير أو ولد من الأب وفي العروض حكم الأب والوصي واحد ولو باع الأب أو الوصي عرض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد الشروط الثلاثة أم والمفهوم من عامة عباراتهم أن الأب لو غير مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير إلى مسوغ من المسوغات التي ذكرناها في بيع الوصي وقتل الحموى عن الحمانوق التسوية بينهما في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر لمخالفة لما يفهم من كلامهم كما ترى إلا أن يوجد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لمتو وصى شرعي وخصه قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جارية في ملك اخوته فباعها وصيه المذكور من اخوته بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى قاض شرعي ثبت لديه بالبينات الشرعية الخط والمصلحة في البيع المزبور وأن الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتد بالمبيع وحكم القاضي بحجة البيع المذكور فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لمريض ابن كبير له ابن صغير فتال بعت الصغير بستان كذا بثمن ندره كذا ولم يقبل للصغير أبوه المزبور في المجلس حتى مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم حيث لم يقبل أبوه يكون البيع غير صحيح والله أعلم بالولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصي أبي الأب ثم إلى وصيه ثم القاضي الخ تنوير (سئل) نعم

مطلب بيع الأب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه

مطلب يصح بيع وصي لمتو

مطلب إذا باع بستانه من ابن ابنه الصغير ولم يقبل أبوه الصغير في المجلس لم يصح

في بيع المأجور هل يكون موقوفا على اجازة المستأجر أم مضى مدة الاجارة * (الجواب) *
 نعم يوقف البيع على اجازة المستأجر في أصح الروايات وان لم يجز المستأجر حتى انقضت
 الاجارة فهذا البيع كذا في الخاتمة وغيرها * (سئل) * في رجل رهن داره المعلومه عند زيد
 رهنا ثم رعا مسلمائهم باعها من بكر يردون اذن المرتين كيف الحكم * (الجواب) * يكون
 البيع موقوفا على اجازة المرتين أو قضاء الدين أو البراءة منه يبيع المرهون غير نافذ في حق
 المرتين وليس لأراهن والمرتين حق الفسخ كالمستأجر فيبقى بأن يبيع المستأجر والمرهون
 صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرتين
 لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لزم البيع بزايده من الصنف في أول
 المتعزقات * (سئل) * فيما اذا كان لزيد غراس عنب قائم بالوجه الشرعي في أرض زفاف
 جارية مثله في تصرفه فباع ربع الغراس من عند وفتح لها من ربع المشتد ومصدق من أول
 الوقف على الفراغ ثم وضع زيد يده على الجميع وتصرف بثمرته ولم يدفع لها شيئا وامتنع من
 تسليم المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضتها ويؤثر بتسليمها المبيع ويلزمه مثل
 ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل * (الجواب) * نعم أقول قدم المرلف عن
 العمادية أنه لو كان الزرع كله له فباع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدركا جاز
 والا فلا الخ وعلمته لزوم الضرر كما مر وقد من أن الظاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول
 بالايجار والفراغ * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد اثني عشر شاشا من عمرو بثمن معلوم من
 الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر بثمن معلوم وقبضها بكر ثم باعها من عمرو وصاحبها بثمن معلوم
 أقل مما باعها به فهل تكون البياعات المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم وفي الاصل في آخر
 باب العيب شري ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره
 بالوكالة والمبيع بحاله لم يرد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان موباع
 بألف نسبة سنة ثم اشتراه نسبة سنتين فهو فاسد فلوباع بالدراهم فاشترى بالدنانير لم يجز
 استحسانا واذا انتقل الى آخر بيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل بأقل جاز ولو اشترى بأكثر
 من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه خلاصة من الفصل الرابع في البيع الفاسد
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أراضي وقف حامل بعض الغراس جاري ملكه
 فباع الغراس والارض معا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم فهل صح البيع في الغراس بحصته
 من الثمن دون الارض * (الجواب) * حيث ضم الملك وهو الغراس المذكور الى الوقف
 وهي الاراضي المذكورة يصح بيع الغراس دون الارض كما في قاضيان وغيره * (سئل) *
 فيما اذا قرض زيد من عمرو مبالغ معلومة من الدراهم ووعده أن يعطيه قطنا بالسعر الواقع
 ثم أرسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما ومضى مدة غلا سعر القطن
 فيها بعد ما تحاسبا وتساقطا على ثمن القطن بالسعر الواقع أولا والا لزيد مبالغ مائة عمرو
 بمبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت ما ذكر من التوافق

مطالب بيع المأجور موقوف
 على اجازة المستأجر أم مضى
 مدة الاجارة

مطالب باب حصه من غراس
 العنب

مسئلة شري ما باع بأقل
 مما باع

مطلب اذا ضم الوقف الى الملك
 صح البيع في الملك

مطلب أرسل اليه قطنا على
 السعر الواقع المعلوم فهو بيع

على السعر الواقع ليس لزيد ذلك ***(الجواب)*** نعم كما أفق به الترتاشي والخير الرملي وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتبي معزيا إلى النصاب ***(سئل)*** فيما إذا استدان جماعة من زيد مائة من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر ما علموا من الخطة منها أقل من الباقي بغير ذلك الوقت المعلوم بينهم وقصر في الخطة ثم طالهم بقية مبالغه وامتنع من احتساب الخطة من أصل الدين زاعما أنه نظير صبره عليهم مدة فكيف الحكم ***(الجواب)*** تكون الخطة المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتحسب بسعرها الواقع المذكور من أصل الدين كما في المجتبى والقنية ولا عبرة بالزعم المذكور وزيد مطالب بالجماعة بعد ما ذكر بقية دينه والحالة هذه والمسئلة في الخيرية مفصلة - تقولها وموضحة بدلائلها إلى أن قال ولا مل أنه يبيع بالتعاطي ***(سئل)*** فيما إذا طالب زيد من عمرو دينه عليه فدفع له عمرو مقدار ما علموا من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون بيعا بقرضه من الدين حيث كان السعر بينهم معلوما ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في رجل اشترى من آخر قدر ما علموا من الارز وأدعى بعد قبضه أنه وجد من ناقصا ولم يقر وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض يمينه ***(الجواب)*** نعم لأنه هو المنكر وهذا إذا لم يكن التقصان من الهواء أو نقصانا يكون بين الوزين فإن كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كما في النوازل والخلاصة والبحر وأفتى بذلك قارئ الهداية والخير الرملي وسئل قارئ الهداية إذا اشترى شخص كيلا أو موزونا فأحضر البائع القباني ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسليمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب إذا يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه يمينه ولا يسمع قول القباني وحده إلا إذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المبلغ عليه وهو كذا وكذا اه ***(سئل)*** في رجل اشترى من آخر عدة أرطال من الغزل فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطبا فيفسد فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة ***(الجواب)*** نعم وفي الحاوي الزاهد من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا فوزنه بعد أيام فنقص فإن كان رطبا فيفسد فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة وإن اختلفا فالقول للبائع لأنه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل القيلق أبر يسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا باعه اه أقول والظاهر أن هذا فيما إذا كانت رطوبته غير أصلية أو كانت خارجة عن المادة بحيث تعد عيبا فلا منافى في ما مر من أنه إذا كان النقصان من الهواء فلا شيء على البائع في الرطوبة الأصلية أو التجارية على العادة فتأمل ***(سئل)*** فيما إذا ساءم زيد من عمرو ساعة فقال عروا بيهما تسعة وقال زيد لا أخذهما إلا بثمانية وكانت السلعة وقت المساومة في يد عمرو البائع فدفع عمرو والسلعة إلى المشتري وقال مجيزا ببيعها بثمانية تصرف كيف شئت فتصرف بها زيد بناء على ما ذكر من الإجازة فهل تكون السلعة بما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع ***(الجواب)*** نعم قال في الذخيرة رجل ساءم رجلا ثوبا فقال البائع أبيع به بخمسة عشر وقال

مطلب بعث إلى دائته خنطة من دينه على السعر الواقع المعلوم فهو يبيع بالتعاطي

مطلب ادعى الشاري بعد انقبض أنه رجعه ناقصا

مطلب لا يسمع قول القباني وحده ما لم يشهد معه آخر مطلب اشترى غزلا فوجده ناقصا له الردان صدقه البائع أنه كان رطبا فنجف

المشتري لا آخذة الا بعشرة فان كان الثوب بيد المشتري حين ساومه فهو بخمسة عشر لان
المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى
المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو بعشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري اه
ومثله في التارخانية والولوالجية (سئل) هل يدخل الحمل في بيع أمه تبعا (الجواب)
نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف للتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه
هل القول للمشتري مع يمينه ولا يتخالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية وغيرها
أقول الصواب ان القول للبائع مع يمينه وعبارة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار
أو في استيفاء بعض الثمن فلا يتخالف بينهما والقول قول من يتكرر الخيار والاجل مع يمينه فان
هالك المبيع نعم اختلفا فيما لقا عند أي خيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد
يتخالفان فيفسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد
قبض الثمن اذ قيل قبضه ينفسخ العقد اه لا كما وقوله ثم اختلفا في مقدار الثمن هكذا ذكر
في البسوط اه فعلم ان قول الهداية فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان اختلفا في الاجل
الخ بل الى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختلفا في الاجل
أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان القول للمدكر أو في الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد
بالتخلف والفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري اه قوله أو في الثمن أي لو اختلفا في قدر
الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول للمدكر صريح في أن القول للبائع في استيفاء بعض
الثمن لانه للمدكر وذكر في البحر عن النهاية أن للتقييد ببعض الثمن اتفاقا اذا اختلفا
في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى اه
(سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على المشتري
الى أجل معلوم وقسط باقيه أقساطا معلومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل وللتقسيم
هل يبقى كذلك ولا يحل الثمن بموته والحالة هذه (الجواب) يموت البائع لا يحل الثمن
للموحد ويموت المشتري يحل كما في البرزانية والاشياء (سئل) في أشجار جارية في ملك زيد
وفي مساقاة عمر ومنه بالوجه الشرعي فباعها زيد وهي مثمرة من بكر فهل يكون البيع موتها
على اجازة عمرو (الجواب) نعم كما في الذخيرة (سئل) في أحد الدائنين اذا باع
نصيبه من الدين الذي على زيد من شريكه فهل البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما
في الاشياء من القول في الدين وأفتى به المهمة داري (سئل) اذا انفسخ عقد البيع بعد
موت البائع لقساده وكان المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لمجاعة وتركته لاتفق بجميع
ديونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري أحق بمالية المبيع من سائر الغرماء كالرهن
كذا في الجز وأفتى به المهمة داري (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ونصفين
وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه فباع زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض منها ماتت
عند زيد وترى عمر وأن له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) *

مطالب قال المشتري لا آخذة
الابشرة فدفعه له البائع
فهو رضى بالعشرة
مطالب يدخل الحمل في بيع
أمه تبعا
مطالب اذا اختلفا في قدر
الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه
فالحال للمشتري
مطالب لا يحل الثمن المؤجل
بموت البائع ويحل بموت
المشتري
مطالب بيع الاشجار الماتى
عليها يتوقف على اجازة
المساق
مطالب بيع الدين غير صحيح
مطالب اذا فسد البيع فالمشتري
أحق بمالية المبيع
مطالب هلاك المبيع في يد
البائع يبطل البيع

نعم لأن هلاك المبيع بان لا يجازى الشرط في يد البائع بطل البيع كما في البرازية وغيرها
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة على أنها تحلب كذا ملاه هل يكون البيع فاسدا
 (الجواب) نعم كما في الحمانية (سئل) في رجل باع غراس كرمه الممرحين المبيع
 من آخر فهل لا يدخل الثمر في المبيع (الجواب) نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة والسلام
 الثمر للبائع الآن بشرطه المتتابع والمسئلة في التنوير (سئل) فيما اذا قال رجل بعث
 دارا من ابني الغائب ثم بلغه خبر المبيع بعدموت أبيه فقيل فهل يكون المبيع المزبور غير صحيح
 (الجواب) نعم ولو قال بعث عبدى هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه الخبر فقيل لا يصح
 بالاجماع كذا في المتع وغيره فكيف بعدموت أبيه فالبيع المزبور غير منعقد (سئل)
 فيما اذا كان لزيد قدر من القلى موضوع في بيت من قرية فباعه من عمرو على أنه أربعمائة قنطار
 كل قطار يكذا فذهب عمرو لقبض المبيع فوجده مائتي قنطار لا غير بعد ما دفع عن الكل لزيد
 ويريد أخذ الاقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثلث الباقي فهل له ذلك (الجواب) نعم
 وإن باع صبرة على أنها مائة قفيز بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الاقل بحصته
 ان شاء أو فسخ لتفرق الصفة وكذا كل مكيل وموزون ليس في تبغيضه ضرر وما زاد للبائع
 لوقوع العقد على قدر معين علائى من البيوع (سئل) فيما اذا باع زيد جارية من عمرو
 بمائة تاشرعيا بثلثين قدره ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد ما تساهها عمرو ومضى شهران طالب
 زيد عمرو بالثلثين فباعه الجارية سلمية بمائتين وخمسين قرشا ودفع عمرو لزيد خمسين قرشا بقيمة
 الثمن الذي اشتراها به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل
 مما اشترى قبل نقد الثمن والثمن متقد يكون البيع الثاني فاسدا ولزيد مطالبة عمرو بقيمة
 الثمن الاول والله أعلم وفسد شراء ما باع بنفسه أو وكيله من الذى اشتراه ولو حكما كوارثه
 بالاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن
 ثم اشتراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافا لاشافعى رحمه الله تعالى شرح التنوير
 للعلائى من البيوع الفاسد (سئل) فيما اذا ساوم زيد من عمرو دابة المعلومه وقبضها
 على سوم الشراء بمائة مابين عمرو وثمها وهلك عند المساوم فهل تكون مضمونة بالقيمة
 (الجواب) المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت
 كما في النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كما في العلائى في خيار الشرط
 (سئل) فيما اذا استام زيد من عمرو رأس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وذلك عند المساوم
 فهل يكون غير مضمون (الجواب) المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا
 اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا
 الثوب فان رضيت اشترته بعشرة فذلك فانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر
 وفي تكملة فروق الاشياء للشيخ عمر بن نجيم المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان
 الثمن والا فهو أمانة والفرق أنه اذا بين ثمنه علم أنه لم يرض بيبده الاتقبال وعند عدم ذكره

مطلب اشترى بقرة على
 أنها تحلب كذا فالبيع فاسد

مطلب لا يدخل الثمر في بيع
 الشجر

مطلب باع داره من ابنه
 الغائب لا يصح

مطلب باع صبرة على أنها
 مائة قفيز بمائة درهم وهي
 أقل أو أكثر الخ

مطلب فسد شراء ما باع
 بالاقل قبل نقد الثمن

مطلب المقبوض على سوم
 الشراء بعد بيان الثمن
 مضمون بالقيمة

مطلب المقبوض على سوم
 الشراء انما يضمن اذا كان
 الثمن مسمى

هو قبض مأذون فيكون أمانة اه أقول وأما المقرض على سوم النظر فغير مضمون مطلقا
كما في الدر المختار أي سواء ذكر الأمن أولا ووضوئته أن يقول دأته حتى أنظر إليه أو حتى أراه
غيري ولا يقول فإن رضيته أخذته كذا في الزهر (سئل) في رجل اشترى من زيد أربعة
أحبال من الشعير والكرسنة المطحونين المسبي عرفا بالمعبوك بثمن معلوم ثم باعها الرجل قبل
قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح (الجواب) لا يصح بيع منقول قبل قبضه
كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس غراس زيتون من ثمره في الباقى
وسلمه منه وتصرف المشتري به نحو عشر سنين والآن يدعى الرجل أنه كان قد وثقها
وأن المبيع غيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم كما أفتى به الخبير الرملي (سئل) في رجل
باعت رهنا داره من زيد بن وفال له أن لم أوفك الدين إلى وقت كذا أيكن في مبيعك ثم أجر
الرهن من الرهن من الراهن بأجرة معلومة دفعة للرهن ويريد الرجل أن يحاسب الرهن
بالأجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم
والمسألة في الرهن من الغنای الخيرية (سئل) فيما إذا كان لزيد من معلوم من الدراهم
بذمة عمرو ورفعه لزيد قدر معلوم من الخطة وقال خذها لا حساب لك به من دينك بسعر البلدة
والسعر معلوم بينهما ولم يذ كر انما فأخذها وقبله كما ذكر فهل يكون ذلك بيعا بالدين بالسعر يوم
الاحذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقه أزواجها ثلاثا في صحتها وولدت له بنتا بعد
شهر مرضت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وحنينة أرضا وغراسا وثلث بنت بالوجه الشرعي
وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثة غيرها فهل لا يرثها والبيع المزبور صحيح
(الجواب) نعم والمسألة في بيع الخيرية وفي البدائع من العدة (سئل) في رجل باع
أرضا سليفه له من آخر بثمن معلوم من الدراهم وفيها بناء لم يصو وأعله حين البيع فهل يدخل
البناء في بيع الأرض بلاذ كر (الجواب) نعم كما نص عليه في الكتر وغيره (سئل) في رجل باع دارا من آخر بثمن معلوم وابن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فأدعى
ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) حيث باع وأبوه
حاضر يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمسألة في التنوير من شتى الوضایا ومثله في المتي والكتر
وأفتى به الرملي (سئل) فيما إذا كان لزيد قطيع غن فباع منه عشرين غير معلومة
ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما صرح بذلك في ينوع البحر
(سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون
البيع غير صحيح (الجواب) متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الحانية وعبارتها
في فصل الشروط القاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة
وإنها موهومة لا تدري وجودها ولا يجوز اه ومثله في البزرة وأفتى بذلك التمراشي وسئل
قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيبا فأجاب بسخلف
البائع فان حلف برئ وإن نكل ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدارا

مطلب المقوض على سوم
النظر لا يضمن
مطلب لا يصح بيع المنقول
قبل قبضه
مطلب باع ثم ادعى أنه قد وثق
لا يقبل

مطلب قال ان لم أدفع لك
الدين إلى وقت كذا فالرهن
في مبيعك لا يصح البيع
مطلب دفع لدائه حنطة
بسعر البلد المعلوم فهو بيع
مطلب طلقها ثلاثا ثم باعته
في مرضها فالبيع صحيح

مطلب يدخل البناء في بيع
الأرض بلاذ كر
مطلب باع وابنه حاضر
لا تسمع دعوى الابن

مطلب بيع عشرين من
هذا القطيع غير معينة ليس
بصحيح

مطلب باع فرسا على أنها
حامل فسد البيع
مطلب اشترى جارية على
أنها بكر فظهرت ثيبا

معلوم ان القطر ينمن معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مقلسا قبل نقد الثمن والقطر موجود عنده فهل يكون البائع اسوة للغرماء * (الجواب) * نعم كافي آخر بيع التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا كان لزيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بنن معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة اشجار غير شجر الكرم وضوعة فيها لقرار يزعم البائع أنهم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فويل تدخل الاشجار في بيع الكرم وان لم تذكر * (الجواب) * نعم قال في التنوير ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر * (سئل) * في رجل باع آخر ثمرة خيار بزرقاها دون الاكثر فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع * (سئل) * فيمن باع جلد جادوس وهو حي فهل لا يصح بيعه * (الجواب) * نعم بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلائي من البيع الفاسد * (سئل) * فيما اذا كان بائعا زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من اجنبي بدون اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا في حصته دون حصته شركائه * (الجواب) * حيث كان مشتركين بينهم وما كره بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لا اجنبي في حصته البائع صحيا دون حصته شركائه والله سبحانه أعلم لان المشترك في الابتداء كمنظمة اشتراها كانت كل حصة مشتركة بينهما بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لا تخبر ذبا باع نصيبه لا اجنبي لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا ينصيب الشريك فيه ووقف على اذنه بحجر من كتاب الشركة ملخصا * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو حنطة معلومة بنن معلوم واكتناها الكيل فهل تكون أجرة الكيل على البائع * (الجواب) * نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة كيل وعدة ووزن وذرع على بائع وأجرة وزن ونقد على مشتر تنوير من كتاب البيوع * (سئل) * في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك البيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع * (الجواب) * نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال اذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد حقيقة وتجب على البائع الدلالة لانه فعل بأمر البائع هكذا أجاب ثم قال ولو معى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهم فاعلم بعمادية من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلائي من البيع * (سئل) * في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع قام البائع يطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ذكر في الصغرى دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بيع بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وان انسخ البيع لانه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطل عمله عمادية من أحكام الدلال * (سئل) * في دلال قال له زيد اعرض دارى على

مطلب مات المشتري مقلسا
والمبيع موجود عنده فالبائع
اسوة للغرماء
مطلب يدخل الشجر في بيع
الارض بلا ذكر

مطلب بيع ثمرة ظهر أقلها
دون الاكثر غير صحيح
مطلب بيع جلد الحيوان
وهو حي فاسد

مطلب باع جميع المشترك
بغير الخلط ولا اختلاط من
اجنبي يبيع البيع في حصته

مطلب أجرة الكيل على
البائع
مطلب في أجرة الدلال

مطلب ليس له مطالبة
الدلال بالدلالة اذا رد المشتري
المبيع على البائع
مطلب اذا انسخ البيع
لا تسترد الدلالة

البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلا طلب شراءها بكذا فلم يرض زيد وأعرض عن بيعها وأجرها
من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم والمسئلة ثلاثة أصيلة في جامع المصولين من الأحكامات آخر الكتاب
أقول وفي نور العين سئل بعضهم عن قال لدلال أعرض أرضي على البيع وبعها أولك أكر كذا
فعرض ولم يتم البيع ثم إن دلالا آخر باعها قال لدلال الأول أكر بقد ربحه وعنايه وهذا قياس
والاستحسان لا أجر له إذ أجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الأمر أجروا به تأخذ
وفي المحيط وعليه الفتوى اهـ *(سئل)* فحين اشترى فاسدا ثم باعه لغيره يباعه ببيعانا
صحيا وفساده بغير الأكر اهـ فهل نقض البيع الفاسد ولم تنفع الفسخ *(الجواب)* نعم
فإن باعه أي باع المشتري المشتري فاسدا ببيع صحيا بانه لغيره يباعه بفساده بغير الأكر نقض
البيع الفاسد شرح التنوير ومثله في الملتقى *(سئل)* فيما إذا أقر زيدا في حقه بأن المكان
الفلاقي لعمرو ثم ادعى زيد أن الأقرار للزبور صدر منه لعمرو على سيدل التلجئة والمواضعة
وقسرها وأقام بينة شرعية عليها وعمرو ينكر ذلك فهل إذا أقامها على الوجه المذكور قبل
ويعمل بموجبها *(الجواب)* نعم وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والأخر
ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعي التلجئة إلا بينة ويستلطف الآخر ومورة التلجئة أن يقول
الرجل لغيره اني أبيع داري منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة وبشهاد على
ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع ككون باطلا بمنزلة بيع المازل وعن محمد
رحمه الله تعالى في بيع التلجئة إذا قبض المشتري العبد فأعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه
المشتري من المذكور لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهامانية من البيع الفاسد
ثم كالا يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الأقرار بالتلجئة بأن يقول لا تخافني اقرتك في العلانية بما لي
وتواضعا على فساد الأقرار لا يصح أقراره حتى لا يملكه المقر له من البدائع وإن ادعى أحدهما
أن هذا الأقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه حديث فالقول لمدعي الجذو وعلى الآخر البينة من
الثامن من يوع التارخانية *(سئل)* فيما إذا كان لزيد فرس لها مهر فباع الفرس من
رجل ثمن معلوم وبات بالمهر لرجل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع *(الجواب)* حيث
لم يذهب به مع الاتم إلى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح بذلك في البحر وفصيل النافذة
وفلوا الرمكة وبحش الأتان والعجل البقرة والحمل للشاة ان ذهب به مع الاتم إلى موضع البيع
دخل فيه للعرف والأقلا بحر من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه وفرق في الظهيرة فقال
ان العجل يدخل والجحش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع العجل ولا كذلك الأتان اهـ
أقول قال الخير الرملي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الاتم الخ هذا صريح في أن الاتم
لو كانت غائبة هي وولدها وباعها سنا كما عنه لا يدخل لقصد الشرط المذكور وفي واقعة
الفتوى فتأمل اهـ *(سئل)* في رجل باع ثمرة كرمه البارزة من زيد فقال زيد انها تخسر

مطلب اذا لم يتم البيع لأجر
للدلال

مطلب اذا اشترى فاسدا
وباعه لغيره ببيعة صح وامتنع
الفسخ

مطلب ادعى أن البيع كان
تلجئة لا يقبل إلا بينة

مطلب صورة التلجئة في البيع

مطلب كالا يجوز البيع
بالتلجئة لا يجوز الأقرار بالتلجئة

مطلب لا يدخل المهر مع
الفرس في البيع اذا لم يذهب
به معه إلى محل البيع

فقال البائع بعها فان خسرت فعلى فباعها ويزعم أنه خسر وأنها تلزم البائع فهل لا يلزمه
 (الجواب) نعم قال المشتري انه يخسره فيه فقال البائع بعه فان خسر فعلى فباع لا يلزمه
 شيء بزيادة من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير
 بثمن معلوم شراء صحيحا ووزنه بنفسه بأوزانه بمحضور البائع واذنه وأقر بقبض جميع المبيع
 لدى بيته شرعية ومضت مدة ثم ادعى أنه نقص كذا دراهم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره
 المزبور (الجواب) نعم قال في التهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع
 لا قابض لانه المنكسر الى أن قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا
 وجدته ناقصا الا اذا سبق منه اقراره بقبض مقدار معين كافي في صلح الخلاصة اه ومثله في البحر
 بأبسط عبارة وبمثله أفتى علامة فليسطين الشيخ خير الدين (سئل) فيما اذا باعت هند
 ابنتها عددا البالغة أمة معة معلومة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعد
 قبل أداء الدين عنها وعن ورثة وتركته فهل يحل الدين بموتها ويقدم على الارث (الجواب)
 نعم في البرازية بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل (سئل) في الآخر
 اذا باع بالائماء المعروف منه هل يكون بيعه صحيحا معتبرا (الجواب) ايماء الآخر
 فيما ذكره معتبرا كما صرحوا به والمسئلة في شتى الفرائض من التنوير والمثلث والكثير والاشياء
 من أحكام الاشارة (سئل) فيما اذا كان لزيد رطبة ويقول مزروعة وباعها من عمرو بثمن
 معلوم على أن يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم باع
 زراعه وهو قل على أن يقطعه أو يرسل دابته فيه جازا لبيع وان باعه على أن يتركه حتى
 يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول خانية من فصل بيع الثمار والزروع (سئل)
 في امرأة باعت لابنها البائع أرضا حاملة لغراس وسكتت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع
 المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع شيئا وقال بعته بغير ثمن أو قال بعته على أن لا ثمن له
 كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا كما في فاضلخان في البيع
 الباطل (سئل) فيما اذا كان لزيد مقدار من الورد الا يابس موضوع عند عمرو وفي مخزنه
 على سبيل الامانة فباعه من عمرو على أنه كذا قنطار فوزنه عمرو وفوجده ناقصا عما قال له زيد
 والحال أن عمر لم يقر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون
 القول قول عمرو وبمينه (الجواب) حيث لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالتقدير
 المقبوض فالقول قوله لانه قابض اذا لم يعلم أنه انتقص من الهواء ولم يكن القصاص مما يجري
 بين الوزين كما صرح بذلك ابن نجيم في بحره من البوع (سئل) فيما لو باع داره المالك
 ووقف فكيف الحكم (الجواب) هذه مسألة بيع مالك ضم الى وقف وهو صحيح بحصة
 المالك فقط خلا لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم العدة فقد رده صاحب البحر (سئل)
 في رجل اشترى من آخر برزقطن معلوم على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده
 فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل (الجواب)

مطلب اذا قال له البائع
 ان خسرت فعلى لا يلزمه شيء

مطلب اذا أقر بقبض
 جميع المبيع ثم ادعى النقصان
 لا تسمع

مطلب بموت البائع لا يحل
 الثمن المؤجل وبموت المشتري
 يحل
 مطلب بيع الآخر بالائماء
 المروف صحيح

مطلب باع رطبة ويقول
 على أن يتركها حتى تدرك
 لا يجوز
 مطلب البيع بلا ذكر الثمن
 فاسد

مطلب القول للمشتري
 في مقدار ما قبض اذا لم يقرر
 باستيفاء ما وقع عليه العقد

مطلب اشترى ملكا ووقف
 صح في المالك بحصته
 مطلب اشترى برزقطن على
 السعر الواقع في آخر السنة
 فهو فاسد

حيث كان الثمن مجهولا فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل
وكون جهالة الثمن نفس البيع صرح به في البعز في أوائل البيع وأفتى به الخبير الرمي وكون
حب القطن مثليا صرح به في التارخانية من الشركة وسيأتي تفصيل ذلك في الغصب إن شاء
الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخوته نصف معصرة وباقيها الرجل فاستدان زيد
من الرجل مبالغ من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له إن لم أدفع لك دينك عند حلول الأجل يكن
سدس المعصرة ملكا لك في مقابلة دينك ثم حل الأجل ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل
إن الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله
أخذ مبالغته (الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقسم ما معلوما
من دارين معلوم ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن أن المقسم المذكور له لكون بعض الثمن
من ماله أخذته أمة منه فهل يكون الشراء لها ميراثا عنها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا كان لجماعة طريق ماء معلوم مع حقهم من الماء الجاري إلى دورهم فباعوا
منه حصة معلومة بحقها من الماء المعلوم من رجلين بينهما شرعا بمن معلوم فهل يكون البيع
صحيا (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرور والشرب تبعا كما في الخانية (سئل) في رجل
في رجل وطى جارية أمر أنه بلا وجه شرعي وحملت منه ولم تصدقه المرأة على ذلك وتريد بيعها
لن شاعت فهل لها ذلك ولا تكلف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولد جارية أخذ
أبيه أو أمراته وقال طنت حبلها إلى فلاخذ ولا نسب إلا أن يصدقه فيها وإن ملكه يوم اعتق
عليه تنوير وشرحه للعلائي (سئل) فيما إذا كان لزيد حصتان في دارين فباع
الحصتين من عمره ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز
(الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لأن جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمره وبصلا مدركا بآتي أرضه معلوما وجوده فيها شراء صحيا وتسلم
المبيع وقاعه وباعه بعدما دفع بعض ثمنه فهل يلزمه دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع
المذكور صحيح لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم وجوده صحيح كما في شرح المجمع الملكي ناقلا
عن الخانية والمسألة في شرح التنوير للعلائي من باب البيع الفاسد (سئل) في رجل
باع شعيرا من آخره غير متفاضلا نسبة في الذمة ومضت الذمة والآن قام يطلب الثمن من
المشتري وبكفه أخذ المبيع فهل ليس للبائع ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم
(سئل) في رجل باع في صحته من ابنه البالغين عقارات في بعضها أمتعة له وأغنام
وخيل ويقر وحصص معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله بينهما بائنا شرعا مسلمانين معلوم
أبرأ ذمتهم ما منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغبن أبرأ شعرا مقبولا لدى حاكم شرعي
وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا والبيع المزبور صحيح أفذ
(الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع ما يملكه من بقود
وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب إن علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح البيع

مطلب إن لم يدفع لك الدين
عند حلول الأجل يكن كذا
ما كالك لا يصح

مطلب إذا اشترت لنفسها
فلا عبرة لزعم ابنها أن الشراء له
لكونها أخذت بعض الثمن
منه

مطلب يصح بيع حق المرور
والشرب تبعا
مطلب وطى جارية زوجته
وحملت لها يبيعها

مطلب جهل المشتري مقدار
الحصة المبيعة يمنع الجواز
مطلب بيع ما أصله غائب
إذا ثبت وعلم وجوده جائز

مطلب بيع الشعر بالشعر
متفاضلا نسبة فاسد

مطلب باع جميع ما يملكه صح
إن علمه المشتري ولا يضر
جهل البائع بقدره

ولا يضر جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا تحببتك جميع مالي في هذه
 القرية من الذقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة
 البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجوالق وكل وجهه على وجهين اما أن يعلم المشتري بما
 في هذه المواضع أولا يعلم ان علم جاز والافق القرية والدار لا يجوز في البواقي جائز اه
 (سئل) في امرأة اشترت من آخر حصة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض
 وقف بالوجه الشرعي بدون اذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بشجرة الحصة مدة ثم حكم
 حاكم بفساد البيع لعدم اجازة الشركاء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل تضمن
 ما استهلكه من الثمرة (الجواب) نعم لان الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك
 لا بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومثله في البحر والفصولين وغيرها (سئل) في
 في درج الدار المتصل بها اتصال قرار هل يدخل في البيع (الجواب) نعم قال في التنوير
 ويدخل البناء والمقايص والسلم المنصل والسير والدرج في بيعها اه (سئل) فيما اذا
 كان يزيد نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين
 فباع النصف المزبور من عمرو وهما بدمشق ثمن معلوم قبوض ولم يسلم المبيع حتى مضت
 مدة ونجت نتاجا ونقلت الى نواحي حص وجاهه والا ن طاب عمرو من زيد تسليم المبيع له
 في المكان الاقل الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف النتاج قابعا للمبيع
 (الجواب) نعم كما اقتضاه ما في الفصل الرابع من بيع الذخيرة حيث قال الاصل
 أن مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي
 تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر
 والحنطة في السودان يجب تسليمها بالسودان ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد
 اه ومثله في الهندية في الفصل السادس تقلا عن المحيط وسئل قارئ الهداية عن شخص
 اشترى من آخر دارا ببلد وهما ببلد أخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع
 بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلمه فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالسليم أجاب
 اذا لم تكن الدار بحضرتها او قال البائع سلمتها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا
 ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فيحتمل ان يكون
 قابضا وفي مسئلتنا ما لم تضر مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اه
 (سئل) فيما اذا ارسل زيد رجلا لعمرو أن يرسل له قدرا من الحرير فأرسل له مع الرجل
 المذكور وباعه الرجل من آخر بدون اذن من زيد وعمرو ولا اجازة منهما ولا وجه شرعي
 وبدون سعره الواقع بغبن فاحش وتعدراسترداده من مشتريه فهل يضمن البائع مثله
 لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي فلو سلمه فذلك فالمالك أن يضمن
 أيهما شاء فأيهما اختار ضامنه بري الاخر (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو خنجر لبيعه ثم
 طالبه بالثمن فقال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم

مطلب اشترت حصة شائعة
 من غراس بلا اذن الشركاء
 ثم فسخ البيع تضمن ما استهلكته
 من الثمرة

مطلب يدخل الدرج في بيع
 الدار

مطلب يجب تسليم المبيع
 في المكان الذي كان فيه وقت
 العقد لا في مكان العقد
 مطلب اشترى دارا في بلد
 اخرى وخلى البائع يده وبذلها
 لا يصير قابضا ما لم تضر مدة
 يتمكن من الذهاب اليها
 مطلب اذا سلم الفضولي
 المبيع فهالك فللمالك تضمين
 أيهما شاء

قال وكيل البيع بعت من رجل لأعرقه وسلته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة
 القيمة وهي دفع اليه القيمة وقال ادفعها الي من يصلح او دفعها ولم يعلم الي من دفعها لم يضمن كمن
 وضع الوديعة في بيته ونسيها او قد هلك لم يضمن مؤدية وفيها أيضا دفع الى دلال ثوبا ليرعه
 فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حانوت وضعت يضمن بزانة اه
 (سئل) فيما اذا ناع زيد أقنعة معلومة من عمر ووهما بدمشق الشام ثمن معلوم القدر من
 القروش الفضة للغير المشار اليها وأطلق الثمن وماليته ورواجه مستويان ويريد البائع أن
 يأخذ من المشتري الثمن على حساب معاملة جلب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له
 ذلك ويعتبر في ذلك بلد انعقد (الجواب) نعم وإن أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف
 ولاشارة وقتدالبلد فان استوت مائة النقود ورواجها صاع البيع ولزم دفع ما قدره من
 أي نوع كان فيدفع المشتري أي نوع شاء وإن اختلفت رواجها مع استواء المالية أو اختلفا
 في الأرواح في بلد لاه معلوم عرفا وهو كالمعلوم شرعا وإن استوى رواجها لا ماليتهما فسد
 البيع للجهالة ما لم يبين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به البائع لارتفاع المفسد قبل
 تقريره فالمسألة رابعة شرح الملتقى للعلاني (سئل) فيما اذا كان لزيد بقرة معلومة
 فباعها بمحضرة زوجته من عمر ووسلها عمر ووبقيت عنده مدة وفتحت عنده متاجا قامت
 الآن زوجة زيد تدعي أن البقرة لها فهل لا تسمع دعواها (الجواب) حيث كانت حاضرة
 حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسألة في شتى الفرائض من التنوير والملتقى والكتبة
 وغيرها وعبارة المتجارع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وإياه أو امرأته حاضرة يعلم به ثم ادعى الابن أنه
 ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري ذرعا وإياه فلا
 تسمع دعواه اه وقد أوضح المسألة في الخيرية من الدعوى فراجعها (سئل) فيما اذا
 أقبض زيد عمرادراهم له عليه وقضاها عمر ومن غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زبوا فزدها على
 عمر وبغير قضاء ويرد عمر ودها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر من خيار
 العيب أقول وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في باب الخيارات (سئل) فيما اذا اشترى
 زيد من عمر ومسكنه المعلوم شراء ثريا بكل حق له والمسكن المزبور شرب معلوم فهل
 يدخل المشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له
 قال في البحر ولا يدخل الطريق والمسبل والشرب الا نحو كل حق بخلاف الاجارة أي
 لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض أو المسكن الا بدكر كل حق ونحوه (سئل) فيما اذا اشترى
 زيد من عمر قطعة أرض معلومة للاستطراق من ذلك لداره وفيها بناء متصل بها اتصال
 اقرار شراء ثريا ثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعا (الجواب) نعم ويدخل
 البناء والشجر في بيع الأرض بلا ذكر كونه متصلا بالقرار فيدخل تبعا الخ بحر
 (سئل) فيما اذا كان لزيد دار معلومة جارية في ملكه فساومه عمر وعل أن يبيعه
 منه فأجابته وراضيا على ثمن معلوم دفعه عمر وفي المجلس بيد البائع ثم ذهب عمر وقبل

مطلب اذا قال الوكيل
 بالبيع بعت من رجل لأعرقه
 وسلته ولم أقدر عليه ضمن

مطلب اذا باع وهما في دمشق
 ليس له أخذ الثمن عن حساب
 معاملة حلب

مطلب باع بقرة بمحضرة زوجته
 لا تسمع دعواها انتهالها

مطلب تسمع دعوى الاجنبي
 الا اذا تصرف المشتري زرعاً
 وبناء

مطلب اذا ردت عليه الدراهم
 بغير قضاء له رد دعا على الاول

مطلب لا يدخل الشرب في بيع
 المسكن أو الأرض الا بمحو كل
 حقه

مطلب يدخل البناء في بيع
 الأرض تبعا

مطلب يكفي في البيع بالتماطي
 الاعطاء من أحد المجانين

أن يتسلم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحا ويكفي الاعطاء من أحد المجانبين
 (الجواب) نعم وهل قبض البدلين شرطا فيه أو أحدهما كاف خلاف أفق الحلواني
 بالاول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وهو المختار عندي
 واكتفى الكرماني بتسلم المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع
 لا يجوز الا اذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على أنه ثبت
 بقبض أحد البدلين وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان تساميم المبيع يكفي لا ينفي
 الآخر الخ نهر تحت قوله ويلزم أيضا بتعاط ومثله في البحر والنهر والمنع وشرح الملتقى (سئل)
 فيما اذا كان زيد تابع أرسله الى تاجر عنده بضاعة ليأق له بها بعد أن يقومها بفعل التابع
 ذلك وجهها الزيد ثم غاب زيد والان قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجه
 شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخيرية من
 البيع أقول ويأتي قريباً تمام الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر أمتعة
 معلومة بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن مثلها ببيعاً بائناً شرعياً ثم ان المشتري عهد الى البائع بعد
 البيع المطلق أنه ان أوفى بمثل ثمنها بركلة المبيع المزبور لذي بينة شرعية فهل حيث كان
 البيع ثمن المثل يكون البيع بائناً لارهننا (الجواب) نعم (سئل) في معتقل
 اللسان اذا باع بإشارته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزاً (الجواب) نعم
 وظاهر كلامهم في هذا الموضوع أنه اذا أقر بالاشارة أو طلق بها أو باع أو اشترى يجعل ذلك
 موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستنداً او الافلاو على هذا التزويج بالاشارة لا يحمل له
 وطء الزوجة لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله حكماً بنفاذه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته
 ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يفيد من شتى الفرائض وتمام
 التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشياء وغيرها (سئل) في بيع المأجور اذا أجاز
 المستأجر ووصل اليه ما بقي له من الاجرة فهل ينفذ البيع وينزع المأجور من يده (الجواب)
 نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا اذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق
 المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز
 المستأجر فنفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ
 الاجارة لا لاقتناع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه
 ولو أجاز البيع لا التسليم لا بطل حق حبسه اه اشترى داراً في اجارة انسان فقال له أخو
 المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك بارف هذا اجارة من يبيع التمنية
 في البيع الموقوف (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من
 عمرو بقطعة أرض مثلهما ببيع مقايضة ببيعاً بائناً شرعياً مسلم اللى بينة شرعية فهل صح البيع
 المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين أخوين متماصفة باعاه من
 رجل بثمن معلوم واستثنى ما تمزعه المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع

قوله ومثله في البحر والنهر
 الفاهر أن قوله والنهر سبق
 قلم لانه قد عزا المسألة الى النهر
 كما ترى اه أحمد
 مطلب لا يطالب الرسول
 بالثمن

مطلب حيث كان البيع
 ثمن المثل لا يصح البيع
 وفاء بمنزلة الرهن
 مطلب اذا باع معتقل اللسان
 بإشارته المعهودة ومات على
 عقلته يجوز

مطلب اذا أجاز المستأجر
 البيع نفذ

مطلب اذا أخبر المستأجر
 بالشراء فقال مبارك فهو اجارة
 مطلب يصح بيع المقايضة
 في الاراضى
 مطلب باع مسكاً واستثنى
 ممره يصح

ويريد الرجوع على عمر والبائع بما خسره زاعماً أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلاً؟ (الجواب) نعم لأنه امتناع من لما يخسره كما قال بعضهم نظراً إلى قوله على لأنها لا وجوب فلا يجوز كما لو قال لرجل يابح في السوق فاختسرت فعلى الخ زباني من الكفالة وفي شرح التنوير للعلائي لأنه امتناع من الخسران أو توكيل بمجهول وذلك باطل اهـ وهذا ملخص ما في الزباني وغيره ومسئلة يابح في السوق صرح بها في الخانية بقوله رجل قال لا تحر يابح فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على لا تصح الكفالة (سئل) فيما إذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمدعي الصحة يمينه؟ (الجواب) نعم إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر يدعي الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعي الصحة واليمين بينة الفساد باتفاق الروايات وإن كان يدعي الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بالف درهم ورطل من خمر والآخر يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة أيضاً واليمين بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد خانية من أحكام البيع الفاسد والمسئلة في الاشياء من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دارين معلوم من الدراهم وخلي المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وقال له خلت يديك وبينه وصدر ذلك لدى بينة شرعية وحاكم شرعي فهل يكون البائع قابضاً للثمن؟ (الجواب) نعم قال في التجريد وتسليم المبيع والثمن أن يخلى بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الاجتناس مع ذلك أن يقول خليت يديك وبين المبيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بأبسط مما حدنا وكذا في المنع (سئل) فيما إذا اشترى زيد مقدراً معلوماً من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وقصر في زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسداً وعليه رد مثله حيث المثل موجود؟ (الجواب) نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذه فلان فان علم في المجلس صح والباطل شرح التنوير للعلائي من فصل بيع الفضولي (سئل) فيما إذا كان لامرأة أمتعة وغراسات فباعته في صحتها من ابنتها اليتيمة بثمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه إبراء شرعياً مقبولاً من عها الوصي الشرعي عليها المباشر عقد الشراء المزبور لها لدى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبية يزعم أن البيع كان في المرض والوصي يدعي أنه في الصحة فهل إذا أقام بينة تقدم بينة الصحة؟ (الجواب) نعم رجل كان صاحباً ففسد وجرح القاضى عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئاً فقال المشتري كنت اشتريته قبل الحجر عليك وقال لا بل بعد الحجر على فالقول قول المحجور عليه لان البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال وان أقام البينة فالبينه بينة المشتري لمعينين أحدهما انه ثبت الصحة وبينه مثبت الصحة أولى والثاني انه ثبت التارخ قال وكذا لو أطلق عنه الحجر ثم قال اشتريته مني في حالة الحجر وقال المشتري اشتريته منك بعد الاطلاق فالقول قول

مطلب ضمان الخسران باطل

مطلب يابح فلانا على أن ما خسرت فعلى لا يصح
مطلب القول لمدعي الصحة واليمين على مدعي الفساد

مطلب التخلية بين الثمن والبائع قبض

مطلب تباعا على سعر الناس ولم يعلم السعر في المجلس فسد

المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى أمرا حادنا فيضاف الى أقرب الاوقات آنقروى من ترجيح
 البينة عن مختصر شرح أدب القضاء في آحباب الحجر واذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالبينة
 الصادرة من الزوجة انه كان في صحة مريحة لانها المدعية والورثة يتكرون والبينة للمدعى
 لا للمكسر صرح به غير واحد من علمائنا خيرة من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقف
 واذا تعارضت لبينة كونه في الصحة وبينه كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به
 غير واحد من علمائنا الخ وصى باع شيئا فادعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منكم
 بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه كان وصيا وقت الشراء فبينه المشتري أولى
 لما فيه من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ حاوى الزاهدى من فصل البيتين المتضادتين
 (سئل) في رجل اشترى رقيقة وعقد فكاحه عليها ووطئها ولم تحمل منه ولم يلد
 ولا صدر مانع شرعى من بيعها فهل لبيعها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان
 له بنتان يتيمان في حجرها اشترت لهما مالا بثلثهما ماله كالنفقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزا
 منها (الجواب) حيث كانتا في حجر أمهما يكون شراؤا ذلك جائزا منها واقعا وموقعه
 الشرعى (سئل) فيما اذا كان لقاهرة يتيمة حصص معلومة في دار معينة ولها مال
 وحصص في أوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصى الشرعى عليها الناظر على الاوقاف المزبورة
 والحصص تقى بنفقتها وكسوتها ويريد أخوها بيع حصصها في الدار المزبورة بدون مسوغ
 ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اشترى زيد
 من عربضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم
 زيد المبيع ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت وتقصت قيمتها الا انها راجعة في التجارات فهل على
 المشتري رد مثلها للبائع (الجواب) حيث تقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجعة
 في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها للبائع وقال في الجوهره قيد بالكساد لانها
 اذا ماتت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة فاضيلان
 في فصل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت
 لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفولس الراتجة فكسدت
 قبل القبض وقدمت وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انتقصت قيمتها
 لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا
 وان انتقصت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانتقطاع عند محمد وعليه
 لقتوى اه ومثله في الخلاصة والبرازية (سئل) فيما اذا كان لزيد حصص شائعة
 معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعى في وقف أرض مختكرة وباقية في ملك جماعة
 معلومين ويريد زيد بيع حصصه من أجنبي فهل يصح بيعها اذا أجاز الشركاء أو حكم به حاكم يرى
 صحته من غير الشريك (الجواب) نعم أقول تقدم الكلام مستوفى على هذه المسألة
 ونظائرها (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بدينار معلوم ما يشاء شرعا مسلما بثمن معلوم

مطلب القول للحجج ورأيه باع
 بعد الحجر والبينة للمشتري
 أنه قبله

مطلب بينة لصحة أولى من
 بينة الفساد

مطلب تقدم بينة أن البيع
 في الصحة على أنه في المرض

مطلب البينة للمشتري أن
 الوصى باعه قبل العزل

مطلب لبيع جاريته التي
 عقد فكاحه عليها ووطئها
 ولم تحمل منه

مطلب يصح شراء الام لا يتم
 في حجرها مالا بدلتهم منه

مطلب ليس للوصى بيع
 حصص القاهرة في دار اذا
 كان لها مال يكفيها

مطلب فيما لو نقصت قيمة
 الدراهم أو غلت قبل نقد الثمن

مطلب يصح بيع الحصص
 الشائعة من البناء بأجازة
 الشركاء أو بحكم حاكم يراه

مقبوض ثم ظهر أن البيع مرتين عند بكر مسلماله فهل يكون البيع موقراً على اجازة المرتين والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فاك الردن أو يرفع الامر للقاضي فيفسخ البيع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر ومقدار معلوماً من التبن وتسلمه عمرو منه ثم باعه عمرو بكر وسلمه له بدون اذن من زيد ولا اجازة ولا وجه شرعي وتصرف به بكر والا أن يريد زيد أن يضمن بكر اقيمت به بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر في باب بيع الفضولي فلو سلمه فهاك فالحال ان يضمن أيها شاء فأبهما اختار ضمها به برى الاخر لان في التضمن تملك كانه فاما ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الاخر فاذا اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ المين ويرجع المشتري على البائع بالتضمن لا بما ضمن وان اختار تضمين البائع ينظر ان كان قبض البائع مضموناً عليه نفذ بيعه بالضمان لان سبب ما ملكه تقدم عقده وان كان قبضه أمانة فأنما صار مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ به بالضمان لتأخر سبب ما ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمين البائع ووجهه أنه سلم أولاً ثم صار مضموناً عليه ثم باعه فصار كالغصب كذا في البرزنية اهـ

(باب الخيارات)

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدراً معلوماً من العاك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف واحد منها فقط فوجده جيداً ثم فتح الباقي منها فوجده ما فيه رديئاً معيباً ويريد فسخ البيع في الباقي فهل له ذلك والقول له يمينه ان هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه (الجواب) نعم له رده بخيار العيب كما في البحر وغيره والقول للقباض مطلقاً يمينه قدراً أو صفه أو تعييناً كما في شرح التنوير عن الفتح (سئل) فيما اذا اطع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالها البائع فأطعمها وأمسكها ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل يردّها عليه اذا حضر ويرجع بنقصان العيب اذا هلك (الجواب) نعم اطاع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فأطعمه وأمسكها ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا يردّه لو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك وفي الحماوى القدسي أنه اذا أمسكها بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضا وهو غريب والمعتمد أنه على التراخي يجوز من خيار العيب رجل اشترى بعيراً وقبضه ثم وجد به عيباً فذهب الى البائع ليرده فمطب في الطريق فانه يملك على المشتري ثم المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور المسائل عن فصل العيوب من بيوع الخاوية (سئل) في رجل اشترى من آخر جلاً فاطاع على عيب قديم به بعد غيبة بائعه فهل يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري (الجواب) نعم ظهر عيب بمشري البائع الغائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائعه لان القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الاظهر علائق عن الدرر أقول ومثله في البرزنية وفي القضاء على الغائب كلام يأتي

مطلب بيع الردن موقوف والمشتري بالخيار

مطلب باع الفضولي وحلك المبيع فالك أن يضمنه أو يضمن المشتري

مطلب له الرد بخيار العيب واقتول بانه هو المبيع

مطلب فيما اذا اطاع على عيب وكان البائع غائباً الرد اذا حضر

مطلب ذهب بالجل ليرده على البائع فعطب في الطريق يرجع على البائع بنقصان العيب مطلب أثبت العيب عند القاضي فوضعه عند عدل حتى يحضر البائع الخ

ان شاء الله تعالى في القضاء وكرت فيما علقته على الدر المختار قال الرملي في حاشية البحر
وقد سئلت عن نفقة الدابة وهي عند العادل على من تكون فأجبت أخذها في الذخيرة
في آخر النفقات أنه لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق
والمشترى هو المالك والمالك يفتي عليه ديانة بان يتفق عليها ولا يبيحها القاضي اهـ (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نطوا ما بهجم على الناس لينطهم ولا يتقاد الحراث
ولا غيره وقد كان كذلك عنده وريده المشتري رده على البائع بعد ثبوت ما ذكر فهل له
ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الأصل النفس عيب وهو بالنون والخاء المعجمة الطعن
وفي جواهر الفتاوى بلفظ الرمح وفيه أيضا النطع عيب من لوازم القضاء والحكام من القسم
انما اشترى بقره على أنها لا ترمح ولا تنطع فولدت فاذا هي تنطع وترمح فأراد ردها
ليس له ذلك لانها لما ولدت لم يكن له ردها بل يرجع عليه بتقصان العيب جواهر الفتاوى
أقول قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة عيب حادث لاكن في البرازية أن الولادة
في البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اهـ وتامه فيما علقناه على الدر
المختار (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا بشئ معلوم فوجدها عرجا قديما كان عند
البائع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يوجد ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا
أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه (الجواب) نعم ولو اشترى حمارا فوجده
عرجا فعليه فداءه فداها له قديم لم يملك الرذالة لما اشتغل بالمعاجة فقد رضى بالعيب جواهر
الفتاوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع هذا عارض يزول يومين فذفع
له دراهم ليتعهدها ففعل ولم يبرأ وظن أن العيب قديم فأراد ردها ليس له ذلك لانه لما عجز بعد
علمه بالعيب سقط حق الرد (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بوابيع وبزيمات
في وعاءين وقبضها ولم يرهما مع بعضهما او يريد الا أن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لانه يجب تفريق الصفقة وهو بعد انهما جاز
لا قبله كما صرحوا بذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر بقره معلومة بشئ معلوم على
أنها تحلب كذا رطلا من الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع المبرور فاسدا
(الجواب) نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لان
الباس يريدون الغلة فيما يستقبل خانية (سئل) في قروي اشترى من آخر بقره
فوجدها لا تحلب ومثلا يشترى للحباب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقره للحلب
فوجدها لا تحلب فيه أن ردها لا لو اشترى اللحم كافي الذخيرة كذا في التجنيس والمزيد
وفتاوى الكركي والولواتية وهذا فيما اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شئ قليل من اللبن
متقوم فليس له الرد لوجود الزيادة المفعلة من الأصل الا الرجوع بالنقصان لما مر الخ لوازم
القضاء وفي الفتاوى اشترى بقره فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشترى للحلب فيه الرد لان
المعروف كالشرط وان كان يشترى اللحم لا ترد ذخيرة (سئل) فيما اذا باع زيدا دابة

مطلب في نفقة الدابة حين
وضعها عند عدل
مطلب وجد الثور نطوا
فهو عيب

مطلب اذا ولدت الدابة عند
المشترى ثم وجد بها عيبا
لم يكن له ردها

مطلب وجد الحمار أعرج
فعالج به فداها له قديم لم يملك الرد

مطلب باع بعضه ثم أراد رد
الباقى بخيار الرؤية لم يكن له
ذلك

مطلب اشترى بقره على أنها
تحلب كذا رطلا فاسد

مطلب اشترى بقره للحلب
فوجدها لا تحلب له ردها

مطلب المعروف كالشرط

من عمرو بن ميمون على أنه ان تقدمت الي عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم يتقدمه
 الثمن فهل يكون البيع المزبور غير صحيح؟ (الجواب) نعم فان اشترى على أنه ان لم يتقدمه
 الى ثلاثة أيام فلا بيع صح والى أربعة فلا فان تقدم في الثلاثة جاز تنوير من خيار الشرط ثم
 هذه المسئلة على وجهه اما أن لا يبين الوقت أو يبين وقتا مجهولا بأن يقول على أنه ان لم يتقدم
 أياما أو يبين وقتا معلوما وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه الصور كلها فاسد الا أن يتقدم
 في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا وهو ثلاثة أيام أو دونه فانه يجوز منعه (سئل) فيمن اشترى
 من زيد جملتين معلوم على أنه ان لم يتقدمه الى ثلاثة أيام فلا بيع ولم يتقدم في الثلاثة فهل
 يفسد البيع؟ (الجواب) نعم على الصحيح كافي النهر عن الحانية ولو باعه على أنه ان لم
 يتقدم الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهم أصح واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يقيد أنه ان لم يتقدم
 في الثلاثة بنفسه قال في الحانية والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاثة فغذ
 عتقه ان كان في يده نهر من خيار الشرط (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو كرما
 معلوما بثمن معلوم من الدراهم وأتمروا في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون أن
 مورثهم لم ير المبيع زاعمين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك؟ (الجواب) نعم خيار
 الرؤية يبطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له
 الرد بحال تناوله أو لم يتناوله انقضى من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث
 خيار الشرط خانية ومثله في خزانة المقتنين لكن في يري على الاشياء من كتاب الفرائض
 وفي شرح المجموع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورث له قات وتقتل ابن الضياء
 لا تقاوم المتون الموضوععة لنقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية
 سليمة ومكثت عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا فبأنه كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة
 والبائع ينكر فهل القول للبائع يمينه وعلى المشتري اليمين؟ (الجواب) حيث كان مما
 يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى أقرب
 الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلاه تخليف البائع بالله بعمته وسلمته ومابه عيب
 فان فكل رده لا لو حلف كافي القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عدة جمال وأتمته
 معلومات بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري لانه ليساويان الثمن المذكور ثم ظهر
 وتبين أنهما يساويان أكثر بقدر العشر في الجمال ونصف العشر في الامتعة وفيه عيب فاحش
 ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتغير بالوجه الشرعي
 فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم ولا رد بغبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 في ظاهر الرواية وبه أفتى بعضهم مطلقا كافي القنية ويقتى بالرد فقا بالاساس وعليه أكثر
 روايات المضاربة ان غره أي غر المشتري البائع وبالعكس أو غره الدال فله الرد والا فلا وبه
 أفتى مدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل
 ما أتاه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علاني على التنوير من المراجعة والتولية

مطلب باع على أنه ان لم يتقدم
 الثمن الى عشرين يوما فلا بيع
 ففسد البيع

مطلب باع على أنه ان لم يتقدم
 ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع
 يصح البيع
 مطلب يبطل خيار الرؤية
 بحدوث الثمرة في يد المشتري
 أو وكيله
 مطلب خيار الرؤية لا يورث
 وكذا خيار الشرط

مطلب القول للبائع ان العيب
 لم يكن عنده لو مما يحدث مثله
 في المدة
 مطلب للبائع الفسخ بخيار
 الغبن الفاحش والتغير من
 المشتري

قوله: فرد مثل ما أتلفه قال
الشيخ العلاني بعده بقي لو كان
قيماً لم أره اه أي فيحصل
أن يقال رد الباقي وقيمة
ما تصرف فيه أو لا يرد شيئاً
ويرجع بقدر الغبن اه منه

مطلب الحبل في الجارية عيب
لا في البهائم

مطلب في دعوى الحبل يرجع
الى النساء وفي الداء الى الاطباء

مطلب في أدنى مدة ظهور
الحبل

مطلب أخبرت امرأة بالحبل
وأخرى بعدمه تحت الخصومة
مطلب نزول عيب الحبل
بالولادة فلا رد ولا رجوع

مطلب اذ وطئها المشتري
ثم رآها عيماً لم يرد ثم ارجع
بالباقين

وأجاب قارى الهداية اذا اشترى شئ فيه غبن فاحش وكان البائع غرّه بأن قال أعطيت فيه
كذا فاشترى بئس على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمة
فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبر به (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية
فوجدها حبل فهل له ردها (الجواب) نعم لردّها بعيب الحبل والحبل عيب في الجارية
لا في البهائم والنسكاح في الجارية والغلّام عيب عيني على الكثر ولو اشترى الجارية وبيعها
ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان
يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بعيب الداء فان ادعى بعيب الحبل تسمع دعواه ويربها
انقضى النساء فان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل
ولا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في اثنيابة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء
وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم
وفيما لا يظن اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وأخر ما روي عن محمد
أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف
الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة
ولا يرد بشهادتهن خاتمة من فصل الميؤوب رجل اشترى جارية امتدّ ظهره لا يرد ما لم يردع
ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء وبشرط اثنان وفي الحبل الى
النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا يأخذ به من المسبيين ليس بعيب ولو ادعى سبب
الحبل عن محمد وروايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع
الدعوى وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم
الح خلاصة من الغيوب ثم قال ولو أخبرت امرأة أنها حبل وامرأه أو أكثر أنها حبل بها عيب
الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي ولو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصارة
فالقاضي يختار من لها بصارة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى تبين جلتها ان أنه كره
البائع والنفقة على المشتري لانها ملكه كما في جواهر الفتاوى ونزول عيب الحبل بالولادة
على رواية كتاب البيوع فادّبعها فوجدتها حاملاً فولدت فلا رد ولا رجوع الا أن تبين
سبب الولادة نقصان ظاهر كما في الذخيرة لوازم انقضاء من القسم الثالث في تعداد الغيوب
أقول وسند كرم بعد أوراق أن الغيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل
اشترى من آخر جارية بكر فوطئها أو زال عذرتها فمضت مدة والاّ ن يدعي أن بها جنونا ندعا
كان عند البائع ويريد ردّها به فهل ليس له ردها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر
(الجواب) نعم اشترى جارية فوطئها أو فوطئها أو لمسه اشهوة ثم وجد بها عيماً لم يردّها مطلقاً
أي سواء كانت بكر أو ثيباً نقصها الوطء أولاً لان كلامه ما عيب حادث ورجع بالنقصان
لا امتناع الرد الا اذا قلها البائع أي رضى بأخذها لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال
الامتناع هكذا في كثير من المعبرات ويعود الرد بالبائع القديم بعد زوال العيب الحادث

يعني اذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم اطاع على عيبه التقديم لم يرد لان حدوث العيب
عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد بعد المضي بزوال المانع من الغفار أقول ما ذكره
من امتناع الرد بالوطء ونحوه صرح به في الحانية أيضا ومشي عليه في الدرر ولكن
ذكر في الحانية أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال أنها ثيب وقال البائع
أنها بكر فالتفاني يربها النساء ان قلن بكر فالقول للبائع بلايين وان قلن ثيب فالقول
للبيع بينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطء فلوزاها كما علم أنها ليست بكر بل ثيب
فله الرد والالزمته الجارية ولا يرد لها ثم رأيت في نور العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر
أنه لو علم الثيب بالوطء يمنع الرد ثم قال فليستأمل قبها هو الصواب اه قات قديويثد الثاني
بموافقة لما هو المذكور في كثير من المعبرات كما مر عن المنع تأمل ثم على القول بأن له الرد
يلزم ارش الوطاء اذ القول بالرد بلا ارش مخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه
التحرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن أمير حاج عن المسوط حيث نقل عنه حكاية
القولين المارين عن الصحابة وانهم اتفقوا على أن الوطاء لا يسلم للاشترى مجانا فن قال يرد لها
ولا يرد معها شيئا فقد خالف أهواويل الصحابة وكفى بهم حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر
أن شريحا والنفعي يقولان لو بكر اردوها وردها عشر قيمتها ولو ثيبا ردها نصف عشر قيمتها
وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من ثمنها وبه قال ابن سيرين والزهري
والثوري واسحق ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو ثيبا ردها ولا يرد معها شيئا ولو بكر
فتمد مالها ردها مع ما نقص الاقتضا وعنده الشافعي لا يرد ما يل يرجع بنقصان العيب
انتهى ملخصا ثم قال ابن أمير حاج وحكي ابن قدامة عن أحمد في الثيب روايتين لا يرد لها
كما قال اصحابنا ويردها بلا شيء كما قال مالك والشافعي انتهى فعلم من هذا أن مذهب اصحابنا
عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد
به أبو يوسف تليذا ما من النعمان وهو مؤيد لما تقدم من منع الغفار فاعتقم هذا التحرير فانه من
منع الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية واقامت عنده
سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فاقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حاملا
فنفى كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فاجاب أقل ما يتحقق الولد في أربعة أشهر
فان ادعى المشتري الحمل أريت للنساء فان قلن بها جل وأنكر البائع خاف أنه ما باعها وسلمها
الاوليس بها جل فان حلف برئ وان نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول اه
وقوله ردت عليه يعني ان رضى بأخذها ليوافق ما مر عن المنع والدرر فتدبر *(سئل)*
في رجل اشترى من آخر مقدارا من الحديد ليتخذ منه آلات مخصوصة وجعله في الكور ليحتربه
بالسار فوجده عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فكيف الحكم *(الجواب)* يرجع بالنقصان
ولا يرد كذا في الحاشي الزاهدي فيما يمنع الرد بالعيب *(سئل)* في رجل اشترى من
آخر حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قديما كان عند البائع ثم ركبته مرارا بعد اطلاعه

• طلب اذا جعل الحديد
في الكور فوجده عيبا يرجع
بالتقصان ولا يرد

• طلب الركوب بعد رؤية
العيب رمايه

على العيب فهل يكون الركوب رضا بالعيب؟ (الجواب) ركوبه له لحاجة نفسه رضا
بالعيب فليس له رده وأفتى قارى الهداية بأنه إذا طلع فيه الردم لم يتصرف في البيع تصرفا يدل
على رضاه وإن طالت المدة اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها
كيات على ظاهر بطنها من داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك؟ (الجواب) حيث
كان السكى عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب يسوغ له ردها والمسئلة
في التنوير والبحر والبرازية وغيرها (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر جارية وبها عيب
قديم اطلع عليه ورضي به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك؟ (الجواب)
حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعا لردّها بذلك حيث لا مانع هناك (سئل)
فما إذا اشترى من آخر جارية فأبى من عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع اباقة عنده
فكيف الحكم؟ (الجواب) الا باق عيب يوجب الرد على البائع الا اذا أبى من المشتري
الى البائع في البلدة ولم يختلف عنده فانه ليس بعيب كافي للتنوير وشرحه للعلائي وفي الخلاصة
والبرازية الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أى بالعيب فيمتنع الرد وهذا
اذا ثبت اباقة عند بائعه ثم عنده مشتريه اذا أنكره البائع كما صرحوا به وفي فتاوى قارى
الهداية لا تقبل بينته بالعيب مادام أبقاها ذات موتة وأقام بينة أنه كان أبى عند البائع بعد
البلوغ رجع حيث نفذ بنقصان العيب وإن كان أبى عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبى عند
المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشئ لا اختلاف في سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر بغلا وسافر به ثم وجد به عيبا قديما كان عند البائع وهو يخاف في السفر
فأمضى السفر ولم يوجد منه بعد رؤية العيب ما يدل على الرضا به فهل له رده؟ (الجواب) نعم
اذا ثبت ما ذكر لا يكون المضى على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة
ولو وجد في الدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فأمضى السفر لا يكون رضا بالعيب اهـ
ومثله في التواريخ والبرازية أقول وفي البحر عن فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فجعلها
فهو عذر اهـ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مائة فوجد بها عيبا قديما عند
البائع هل له ردها به؟ (الجواب) الحزن على وجه لا تستقر ولا تقاد للراكب عند
الخطأ السريع عيب كافي البحر فحيث كان قديما ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به
رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر (سئل) في رجل اشترى من آخر زبر بطيخ
وزرعه فلم ينبت فهل ليس له الرجوع بثمنه؟ (الجواب) ليس له الرجوع على بائعه بمجرد
عدم نباته لانه يكون بأسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما أدى حيث
لا مال له وإن كان له مال به بأن صلح لشيء آخر يستعمله ويترده ويرجع بما بقي وقيل لا كبر القطن
اذا لم ينبت كذا أفتى الشيخ الرملي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة المذكورة في الفصولين
والعمادية وصرة الفتاوى وأفتى قارى الهداية بأنه اذا ثبت أنه كان معيبا يرجع بنقصان
العيب (سئل) في رجل باع آخر قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب فثم

مطالب السكى عن داء عيب

مطالب اذا رضى بعيب ثم ظهر
عيب آخر له الرد به

مطالب الا باق عيب الا اذا
أبى الى البائع الخ

مطالب الاستخدام بعد العلم
بالعيب رضاه

مطالب لا تقبل البينة بالعيب
مادام ابقا

مطالب وجد في البغل عيبا
قديم وهو في السفر الخ

مطالب وجد بها عيبا في السفر
فجعلها فهو عذر

مطالب الحزن في الدابة عيب

مطالب اشترى زبر بطيخ
فزرعه فلم ينبت

معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع ويرغم أنه وجد به عيبا يريد رده بلا وجه شرعي
فهو ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم
خلافا للسافعي لأن البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عند عدم إفضائه
إلى المازعة ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد
ومالك رحمه الله بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند الشافعي وفسد
عند الثالث نهر اه علاني على التنوير (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس
ذكر البائع أنها معنقة الجنس وهو جنس مشهور بالجودة ثم لم يوصف بذلك
لما اشتراها بهذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر لا تساوي هذا الثمن وبين الثمنين تفاوت
فأحس ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وأقوى
بذلك العلامة الشيخ اسماعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر
البائع أنها من نسل خيل فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد أم لا فأجاب
إذا اشتراها بناء على ما وصف له بثمن لولا به فها هذه الصفة لا تشترى بذلك الثمن والتفاوت
بين الثمنين فأحس وهي لا تساوي ما اشتراها به له الرد إذا تبين بخلاف ذلك اه وسئل أيضا
عن رجل اشترى فرسا على أن سنه أسنة فظهر أنه سستان فأجاب أن كان كبير السن أو صغره
مما تنقص قيمة المبيع ويعد عيبا عند أهل الخبرة رده والا فلا والله أعلم اه ولو اشترى سمورا
على أنه ظهر فاذا هو فتاوى أورجل أو اشترى وشقا على أنه ناتج فاذا هو ظهر ينبغي أن يكون للمشتري
الخيار لأن القفا غير الظاهر في الرغبة والقيمة وكذلك المافج وغيره من لوازم القضاة من النوع
الثاني في الثياب وفي المحل المذكور اشترى مدام من السخيتان على أن بطانتها من السخيتان
كذلك فاذا هي من غير ما ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن البطانة تتبع الظهارة وهي وصف
مشروط فقوائمه يوجب الخيار اه وفي الزباجي ولو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فـ كان
بخلافه أخذه بكل الثمن أو ترك لأن هذا وصف مرغوب فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فوائمه
يوجب الخيار لأنه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل أو تحلب كذا وكذا رطلا
حيث يفسد المبيع لآلانه من قبيل الوصف وإنما هو من قبيل الشرط الفساد إذا لا يعرف ذلك
حقيقة لأنه يحتمل أنه لبن أو انتفاح حتى لو اشترى أنها حلوب أو لبون لا يفسد لآله وصف
ولو قال يخبز كذا ماعا أو كذا قدر يفسد لما ذكرنا اه وفي البحر ولو اشترى ثوبا على أنه هروي
فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزانة الفتاوى أقول ولعل وجهه أن الهروي والبلخي
جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروي فظهر أنه بلخي ففسد البيع لعدم وجود حقيقة
المعقود عليه بخلاف بيع المبدع على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه صحيح لوجود الحقيقة ويتخير
لفوات الوصف وكذا الفرس في مسلماتنا ويدل على ذلك ما في البيع الفاسد من البحر عند
قول الكوفي لا يجوز بيعه وأمة تبين أنه عيب وكذا عكسه بخلاف ما إذا باع كبشا فاذا هو
فبحة حيث ينعقد البيع ويتخير والفرق أن الإشارة مع التسمية إذا اجتمع في مختلفي الجنس

مطلب يصح البيع بشرط
البراءة من كل عيب

مطلب اشترى فرسا معنقة
الجنس ثم ظهر أنها من جنس
آخر رد له الرد

مطلب اشترى فرسا على
أن سنه أسنة فظهر أنه سستان
له الرد

مطلب اشترى سمورا على أنه
ظهر فاذا هو فتاوى أورجل له
الرد

مطلب اشترى مدام من
السخيتان على أن بطانتها
من السخيتان

مطلب اشترى عبدا على أنه
خباز أو كاتب فـ كان بخلافه
يخير

مطلب باع شاة على أنها حامل
أو تحلب كذا ففسد البيع
مطلب باع ثوبا على أنه هروي
فاذا هو بلخي فالبيع فاسد

مطلب إذا ظهر المبيع من
جنس آخر بطل البيع وإن
اتحد مع فوات الوصف صح
وخير

يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي مقهى الجنس يتعلق بالمشار اليه وينعقد لوجوده
وتتغير لقوات الوصف لكن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذ كروالاتي من بني
آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتبر دون
الاصل كالخل ولدبس جنسان والوذاري والزديجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد اسماءهما كذا
في الهداية والبيع في مسألة الكتاب أي الكثرة باطل لعدم البيع والجنس في الفقه المقول
على كثيرين لا تتفاوت الغرض منها فاحشا فالجنسان ما تتفاوت الغرض منها فاحشا بل انظر
الى الذاتي قال في فتح المقدير ومن المختل في الجنس ما اذا باع فصلا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج
قال بيع باطل ولو باعه لاسلا على أنه ياقوت أحمر فظهر رأي مفرح ويخير كما اذا باع عبدا على أنه
خباز فاذا هو كاتب اه ما في البحر لمخصا وفي فتح المقدير واعلم أنه اذا شرط في البيع ما يجوز
اشرطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة وشئت للشترى
الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للشترى وهو ما اذا وجد خيرا ما شرطه وضابطه ان كان
البيع من جنس المسمى ففيه الخيار والنياب اجناس أعني للمروى والاسكندري والمروى
والسكان والقطن والذ كرم مع الاتي في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد
والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بركة المقروع (سئل) *
فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة أثواب من الثياب القطن على أنه هندي فظهر أنه عجمي
وبينها تفاوت فاحش ويرد زيد رد ما على البائع فهل له ذلك (الجواب) * نعم أقول مقتضى
ما قررناه أخفا أن البيع باطل لا صحيح مع التخيير تأمل (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من
عمرو جارية على أنها حبشية فظهر أنها زنجية وبينها تفاوت فاحش من حيث الثمن ويرد ردّها
على البائع فهل له ذلك (الجواب) * نعم اذا اشتراها بناء على ما وصف له بثمن لو لم يصفها
هذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراها به
له الرد اذا تبين بخلاف ذلك (سئل) * في رجل اشترى من آخر خمسة جلود باموس صفقة
واحدة بثمن معلوم وتسلم الجلود ثم وجد بواحد منها عيبا ويرد العيب فقط بحصته من
الثمن سالما بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) * نعم اذا اشترى الجلود المذكورة صفقة
واحدة وقبضها جميعا ثم ظهر بواحد منها عيب له رد العيب فقط قال في الدرر من خيار العيب
ولو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض أحدهما ووجد به أو بالآخر عيبا أخذها وأوردتها
ولو قبضها ماردا العيب فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون
بيعا بالحصّة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصّة بقاء وهو جائز
كما تقرّر في كتب الاصول اه ومثله في الملتقى والكثرة وتخييرها من المعتبرات (سئل) *
في رجل اشترى من آخر قدرا من البك الذي يصبغ به ثم وجد به عيبا رد البيع به بعدما صبغ
بعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفة ويرد الباقي على بائعه بعد الثبوت شرعا فهل
له ذلك (الجواب) * نعم اشترى عشرة حرم على أنه من دباغ غزوة فألقى اثنين في الماء

قوله الوذاري بفتح الواو
وكسره واو الجاهم الذال ثم راء
مهملة نسبة الى وذارة رية
من قرى سمرقند والزديجي
بزي ثم نون ثم دال مهملة
ثم ياء ثم جيم نسبة الى زندية
بفتح الزاي والنون الاخيرة
والجيم زيدت على خلاف
القياس اه منه

مطلب اشترى حبشية فظهرت
زنجية له الرد

مطلب اشترى خمسة جلود
صفقة وقبضها المرء المبيع
وحده

فبان أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج مرد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الابرسم اذا اطلع على عيب بعد به رجوع بالنقص ولا يرد لانه عيب بزازية من الساج في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل وأشبابها أقول ذكر في متن التنوير وشرحه للعلاءي أنه لو قبض كليا أو وزنيا ووجد بعضه عيبا لرد كله أو أخذه بعيبه لانه كشيء واحد الخ أي بخلاف القيمة كشيء عديد من صفقة كما مر قربا من أن له رد العيب فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أن له رد الباقي مع أن اللث من المثليات لا القيمات لكن كتبت فيما عتقه على الدر المختار أن ما في التنوير محمول على ما اذا لم تصرف ببعض المبيع أما اذا تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كما في مسئلتنا فاقا أن يكون تصرفا بفوق المبيع بمافيه اخراج عن ملكه أو بغيره كالأكل ونحوه ففي الأول رد الباقي بحصة من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني الا أنه يرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حترته في المسألة من الخانية وغيرها وقامه هناك فراجع ***(سئل)*** في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعها منكسرة ويرد الدار بخيار العيب فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد أحد جذوعه منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمه الاصل لوازم القضاة من باب دعوى الدور والاراضى ***(سئل)*** فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فروث ثم ظهر بها عت قديم بنقص الثمن عند التجار ويعتونه عيبا ويريد زيدا ردها بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم ومن وجد بمشربه ما يقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن وأورده تنوير وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة منخ فهو عيب شرعا ملحق وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كثر ولا شك أن العت في الفرو بنقص الثمن فهو عيب فيرد به قال في البزازية في الثالث من كتاب الرهن وان انتقص الرهن عند المرتهن ذاتا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروثا قيمته أربعون بمشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يقتكه الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه اه ***(سئل)*** في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير وبعد ما قبضه وبه بالماء وجد به عيبا قديما كان عند بائعه ينقص ثمنه نقصا فاحشا عند تجاره ويرد الرجوع على بائعه بنقصان عيبه بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابرسما وعلم بالعيب بعد البل لا يرد ويرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البل والبل عيب فيمنع الرد اه ومن العيب الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحترقه في النار فوجد به عيبا ولا يصح لذلك الا لآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد به كافي القنية وفيه أيضا بل الجلود عيب حادث يمنع الرد بعد بله وكذا الابرسم بحر ***(سئل)*** في الرد بخيار العيب

مطلب فيما لو وجد بعض المبيع عيبا ووكيلي أو وزني

مطلب وجد جذوع الدار منكسرة له لرد بخيار العيب
مطلب شتر فروث ظهر به عت لردّه

مطلب ما أوجب نقصان الثمن عندا تجار فهو عيب

مطلب العت في الفرو عيب
مطلب بل اشترى ثم وجد به عيبا امتنع الرد ويرجع بالنقصان

مطلب بل الحرير والجلود مانع من الرد وكذا جعل الحديد في الكور

قوله فان يرجع بالنقصان ولا يردّه أه لا يرد ما أدخله في السار ما لو كان منه شيء لم يدخله الدار فانه يرد ويرجع بنقصان ما أدخله الدار كما لم يما قررناه آتق والله أعلم اه منه

مطلب الرد بخيار العيب على التراخي

بعد رؤيته هل يكون على التراخي ***(الجواب ١)*** خيار العيب بعد رؤيته العيب على
التراخي على المعتمد فلو خاصم ثم ترك ثم خاصم فله الرد ما لم يوجد مبطل كدليل الرضا كذا
في التنوير وغيره ***(سئل)*** في رجل اشترى جارية فوجد بها سعالا فاحتساقا قديما عند
البائع يريد ردها به فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم والسعال القديم هو ما كان عن داء أما
المعتاد فلا كما في الفتح وهو المراد بكونه قديما لان دوامه يدل على الداء ولذا قال في جامع
الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلا منج ومثله في الملتقى ولو كان مما يحدث مثله في تلك
المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن
المشتري على قدمه والا فله تحاييه بالله بعته وسلته وماله العيب فان لكل برده لا لو حلت
القول لمن ***(سئل)*** في رجل اشترى دارا ثم ظهر ان عليها عوارض سلطانية ويريد فسخ
البيع بذلك فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم كما أتى بذلك الخبير الرمي وفي نهج النجاة عن
التارخانية اشترى أرضا ودارا على أنها حرة من النوائب فاذا طواب المشتري بالنوائب له
أن يردها على البائع حيا وعلى ورثته بعده ***(سئل)*** في رجل اشترى من آخر دارا
بما اشتملت عليه من البناء فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ
البيع بذلك فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم والمسئلة في الخيرية من البيع بقاها رجل
اشترى أرضا أو كرم فظهر أن شربه كان على ناوقة أي ميزاب توضع على ظهره أو موضع آخر كان له
أن يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس خانية من فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها
فادعى رجل فيها مسيل ماء وأقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها
بجميع الثمن وان شاء رد خانية من فصل فيما يرجع بقصان العيب ***(سئل)*** في رجل
اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها عيب قديم كان عند البائع
مستند في ذلك لمجرد قولها وقول طبيب ذمي وأن له ردها بذلك فهل ليس له ذلك ***(الجواب)***
نعم ليس له ردها بمجرد ما ذكر قال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كذا في جناب
وسل وحج قديمة ونحوها فعلى القاضي أن يريه واحدا منهم والامتنان أحوط كذا في بعض
التأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدة كالشهادة ومثله
في العمادية وأجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بمعرفة الاطباء قبل انما يثبت
بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال
كالعيوب بالنساء اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذمي الطبيب
في قدم العيب وحدونه اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين
فأجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من
الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يقبل قول الاطباء من أهل الكفر أي في الخصومة واليمين
وتدذ كذا في كتاب لوازم القضاة والحكام لغمكي أفندي وفيه كلام طويل ومسائل
حسنة في كيفية تحليف البائع فراجعه ان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم أنه لا منافاة

مطالب لو كان العيب مما
يحدث مثله في تلك المدة
فالقول للبائع الخ
مطلب ظهر على الدار عوارض
سلطانية له ردها
مطلب ظهر أن أرض الدار
محتكرة له فسخ البيع
مطلب ظهر أن شرب
الأرض على ناوقة له الرد
مطلب ادعى رجل مسيل
ماء في الدار وأثبتته فالمشتري
بالخيار
مطلب ليس له ردها بمجرد
قولها ان بها عيبا
مطلب ما لا يعرفه الا الاطباء
يقبل فيه قول واحد ولا بد
من العدد
مطلب لا يقبل قول الطبيب
الذمي

بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع في الجمل الى قول النساء وفي الداء الى قول
الاطباء لان عمل اعتبار قول الامة انما هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا
توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعتنا الى قول النساء العالمات بالحبل لتوجه
اليين على البائع وان عين انه عن داء رجعتنا الى قول الاطباء الى ان قال نقلا عن الحاشية
لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن الفضل لا تسمع دعوى
المشتري الا ان يدعى ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يربها
الافاضى للنساء ان قلن هي حبل يخلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان كان ليست بحبل
فلا يمين اه اقول وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الحاشية وان الجمل يثبت بقول النساء
في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن ان كان
قبل القبض وأن المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله ان
كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا يرد بقولهن بل لابد من تحليف البائع كما
في الزامى والمنع وجامع القسولين والطلاصة وفي شرح الجوامع الصغير افاضنا ان كان
بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يخاف البائع فان حلف لا ترد وان نكل ترد
عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاص ان على قول أبي يوسف ترد من غير عين
البائع وقال محمد لا ترد حتى يخلف البائع وعن محمد في النوادر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه
الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صمى أنفردى عن نقد
لفقائى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا اخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب
في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا اظهر أن ما في البحر عن فتح القدير ومثله
في النهر من أنه يثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض
لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقولهم في كتاب الشهادة ان
نصابها فيما لا يطلع عليه النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه
تقبل شهادتها في حق توجه الخصومة على البائع لا في حق الرد كذا حترته فيما علقه على
البحر وبهذا اظهر جواب حادثة القموى فحين اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها مرارا
فوجد هاربا فأتته وأخبرت النساء أنها ارتقاء فأجبت بأنها لا ترد ولكن يخلف البائع فان نكل
رجع المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشرتها مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل
رجل اشترى جارية ولم ير آمن عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر
أو لا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا الوقاها أولمها بشهوة ويرجع بالنقصان
الا أن يقول البائع أنا أقبأها اه ونحوه في الحاشية وكذا في البحر عن الظهيرية وفي القنية قال
أبو القاسم اشتراها على أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها ثيب فان زانها باللبت فله الرد
والالزمة ثم رمز وقال الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه والله تعالى أعلم والحاصل أن العيوب
أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مثله كاصبع زائدة فيقضى

مطالب الحاصل أن العيوب
أربعة أقسام

في الدرر وغيرها أقول ركد الواشتره ساء على الذرع المعتاد ثم ظور ذرعنا نقصاعن
 الذرع المعتاد كما أفتى به الملامه الشيخ اسماعيل *(سئل)* فيما اذا اشترى زيد من عمر وشياً
 لم ير ويريد زيد ففسخ البيع قبل الرؤية فبطل له ذلك *(الجواب)* لو فسخه قبل الرؤية صح
 فسخه في الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية *(سئل)* فيما اذا باع زيد من عمرو
 بضاعة وزينة من جنس واحد في وعاء وأرى عمراً قد راجيداً منها فأرى الباقي منها أردت أم أرى
 ويريد ردها فهل له ذلك *(الجواب)* نعم ولو اشترى شيئاً قد رأى بعضه أو لم ير منه شيئاً
 فاشتره ثم رأى بعضه فان كان مما فيه الانحودج كالكيلى والوزنى فرؤية بعضه كروية كله
 في ابطال الخيار الا ان يجد ما بقي مخالف لما رأى الى شرفيت له خيار العيب لا خيار الرؤية
 سواء كان في وعاء واحد أو وعية مختلفة بعد أن يتعد الكلى في الجنس والصفة وان كانت
 مختلفة الاجناس والاصناف فالمرى بكل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون
 في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر الكرخى في مختصره أن له الخيار اذا رأى الباقي
 وجعله كالعددي المتفاوت بأن يرضى الكلى أو يرد الكلى ولو اشترى جماعة من العددي
 المتفاوت كالعبيد والحواري والبقر والغنم والنياب في الجراب وغير ذلك فأرى جميع ما اشتراه
 الا واحداً منهم فله أن يرد الكلى أو يمسك الكلى ولو اشترى ثياباً في عدل ورأى طي الكلى
 ولم ينشرها وليس منها موضع مقصود يقصد بالرؤية كالعلم والطراز ونحوها أو كان ثوباً واحداً
 فأرى ظاهره ولم ينشره بطل خياره في هذه كلها الا أن يجد باطنها مخالفاً لظاهرها الشرفيت له
 خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوباً اعلم فأرى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية
 ولو كان العكس لا خيار له ولو اشترى شيئاً مغيباً في الارض كالحجر والبصل والقوم فله الخيار
 اذا رأى جميعه واذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كما في الثياب
 وقالوا اذا وقع شيئاً منه يستدل على الباقي ورضى به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو وقع
 المشتري شيئاً منه أو وقع جميعه بغير اذن البائع لزمه الجميع بمجملة الثمن لادخاله النقص في المبيع
 ولو اختلفا في القطع فقال البائع انى أخاف ان قلته لا ترضى به وقال المشتري انى أخاف
 ان قلته لا أرضى به وأبجز عن رده عليك فأيهما تطوع بالقطع جاز وان تشاحا فسخ القاضى
 المبيع بينهما شرح القدورى المسمى بالنيابيع من باب خيار الرؤية وتعمامه في البحر والمنهر
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بندقه على أنه بالخيار الى يوم وتسلمها فحدث
 بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها به ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد
 (الجواب) نعم قال في الكنز ويقتضيه يهلك بالثمن كعيبه اه والمراد به عيب يلزم
 ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالمرض فهو على خياره ان زال المرض في الايام
 الثلاثة وأما اذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد *(سئل)* في رجل اشترى
 من آخر قدراً من اللوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختباره والباقي منه كذلك ويريد رده باقيه
 بحصته من الثمن فهل له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل اشترى من آخر
 نصف أعناب معلومة ولم يرها ووكيل زيد ابتغىها وراد زيد ويزعم الرجل أن له خيار الرؤية

مطلب للمشتري الفسخ قبل
 الرؤية
 مطلب فيما اذا رأى البعض
 دون البعض

مطلب اشترى أجناساً
 متفاوتة فرأى الجميع الا
 واحداً منها له الخيار

مطلب فيما اذا اشترى شيئاً
 مغيباً في الارض كالحجر
 والبصل له الخيار اذا رأى
 جميعه

مطلب اذا حدث العيب
 في مدة الخيار ومضت المدة
 لزم البيع

مطلب وجد للوزم الرد
 الباقي

اذا رآها وان رآها وكيله بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل
 (الجواب) نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير
 من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أى قبض المبيع مسقط عند أى خيفة خيار رؤية
 الموكل كالوكيل بالشراء يعنى كما اذا نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالوا هو كالرسول يعنى
 نظر الوكيل بالقبض كغير الرسول فى أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا
 بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل انما كذا فى الخاتمة الخ ما ذكره الشارح ابن مالك
 والمسئلة فى المتن وأطال فيها فى البصر فراجعوه وصورة التوكيل بالقبض كن وكلا يعنى قبض
 ما اشترته وما رآته كذا فى الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال
 فى البصر فى المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل
 والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفى الواجده صورة التوكيل أن يقول المشتري
 لغيره كن وكيل فى قبض المبيع أو وكنتك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني
 فى قبضه أو أمرتك قبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق
 بين الرسول والوكيل فى فصل الامر بأن قال اقض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر
 وكتبت فيما علقته عليه أن قوله وفى القوائد الخ لا ينافى ما قبله لان الاول فى الفرق بين
 الرسول والوكيل فالرسول لا يتدله من اضافه العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير
 بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى الموكل الا فى مواضع كالنكاح والخلع والهبه والرهن
 ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو اضاف النكاح لنفسه كان له وما فى القوائد بيان
 لما يصير به الوكيل وكذا الرسول رسولا وحاصله أنه يصير وكيلًا بألفاظ الوكالة وبصير
 رسولًا بألفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح فى البدائع أن افعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا
 توكيل وتؤيده ما فى الولوجية دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع
 ولم يقل لى كان توكيلًا وكذا اشترى هذا ألف جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه
 الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للأموال اذا زاد على أن أعطيتك لاجل شرائك درهمًا
 لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اه وأما أنه ليس كل أمر توكيل بل لابد مما يفيد كون
 فعل المأمور بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وخصافين
 أحدهما خمسة وعشرين قرشًا والاخر ثلثة وعشرين قرشًا فباعهما بزيادة من بكر تولية بسنتين
 قرشًا ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعى أنه خان فى التولية باثنى عشر قرشًا ويريد المشتري استقاط
 قدر الخيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم فان ظهرت خيانتة أى خيانة
 النائع فى مراجه باقراء أى النائع أو برهان أى بينة قامت على ذلك أو نسكوله أى نكول
 النائع عن اليمين وقد ادعاء المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه فى دعوى
 الخيانة لا اقض فلا تتصور بينة ولا نسكوله والحق سماعها كدعوى الغيب وكدعوى الخطأ
 فلهما سمع أخذه بكل الثمن أو رده وله الخطأ فى التولية يعنى عند ظهور خيانتة فيه وهذا عند

مطلب نظر الوكيل بالقبض
 مسقط خيار رؤية الموكل

مطلب الفرق بين الوكيل
 والرسول

مطلب الرسول لا يتدله من
 اضافه العقد الى المرسل
 بخلاف الوكيل

مطلب الامر والاذن توكيل

مطلب لا يكون الامر توكيلًا
 الا اذا دل على الانابة

مطلب اذا باعه بما قام عليه
 ثم ظهر له مشتري خيانة له اسقاط
 قدرها من المسمى

أني خيفة وقال أبو يوسف يحط فيه ما قال محمد بخير في الخ قوله وله الخطأ في إسقاط قدر الحيانة
من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الحيانة في التولية إذا اشترى ثوبا بتسعة وقبضه ثم قال
لا تشره بته عشرة ووليتك بما اشترته فاطلع على ذلك ويسان الخط في المراجعة على قول
أبي يوسف إذا اشترى بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشترى بثمانية فانه يحط قدر الحيانة
من الأصل وهو درهمان وما قابله من الربح وهو درهم وبأخذ الثوب بانتي عشر درهما
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم أن زيدا باعها
من بكر وتسلمه أبكر ثم أن بكر اردها على زيد بسبب عيب بالترافعي من غير قضاء القاضي ويريد
زيد الآن ردها على البائع الأول فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم ليس له ذلك باع
ما اشترى فرد عليه بعيب رده على بائعه لو رده عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضا لا تنوير من باب
خيار العيب ومثله في الكنز والذنون *(سئل)* فيما إذا أقبض زيد عمرا دراهم له عليه
وقضاها عمرو من غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زيوفا فردها بكر على عمرو وبغير قضاء ويريد
عمرو ردها على زيد فهل له ذلك *(الجواب)* نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا
إذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير
قضاء فله أن يردّها على الأول اه أقول وقد أفق بذلك أيضا الخبير الرمي تبعا لما في فتاوى
قارى المداية وفتاوى ابن نجيم وقد حذر المسئلة تحرير احسن العلامه الطرسوسي في أنفع
الوسائل وحاصله أنه ان كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا ثم جاء ليرد منه شيئا
لم يقبل منه لتناقضه وينبغي أنه لو اختار تخليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه
بقضاهي فإذا نكل برده عليه وان لم يقبل القابض بما ذكر وانما أقر بقبض دراهم مثلا
فالقول له مع اليمين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان
الذي برده زيوفا وهي ما يقبله البعض دون البعض أو بهرجة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن
الفضة فيها أكثر وأما اذا كانت ستوة وهي التي نحاسها أكثر بمنزلة الرغل فلا يقبل قوله
بعد ما أقر بقبض الدراهم لتناقضه لان الستوة ليست من جنس الدراهم بخلاف الزيوف
والبهرجة اه ملخصا ومقتضا أنه لو لم يقر بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت حتى
قبض له رد الستوة لعدم تناقضه أصلا والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المداينات عن القنية
برمز القاضى عند الجبار إذا أخذ من دينه دينار فجدله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم
في الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو داوى عيب مشريه ليس له الرد اه
وعلى هذا لو دفعه الى دائئه أو شري به شيئا بعد علمه بعيبه ليس له الرد ايضا وهذه تقع كثيرا
فلتتقظ *(سئل)* فيما إذا اشترى زيد من عمرو فرسا شرا صحيحا ثم سافر بها وركبها
ثم رجع ويريد ردها على البائع بعيب قديم قد رآه قبل ركوبها وسفره بها فهل يكون ركوبه
ردا بالعيب *(الجواب)* نعم اذا ثبت رؤيته للعيب قبل ركوبه وسفره بها يكون ذلك رضا
بالعيب فليس له ردها *(سئل)* فيما إذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند

مطلب اذا رده عليه المعيب
بالتراضى ليس له رده على
بائعه

مطلب وجد بعض الدراهم
زيوفا فردا عن الدافع
بالرضا والدافع ردها ايضا

مطلب في تحرير مسئلة
ما اذا وجد القابض بعض
الدراهم زيوفا

مطلب ركوب الدابة رضا
بالعيب

الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد رد ما عليه بذلك العيب فهل ليس له رد ما به (الجواب)
 نعم كما في الاشباه والمداينة أقول هذا اذا رأى العيب علماً بأنه عيب لما في جامع الفصولين
 عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم ينظر ان كان عيباً يتنالا يخفى على
 الناس كعرو وشلل لا يرد وبعلم منه مسائل كثيرة وفي الخاتمة أراد شراء امرأة فقرأى بها قرحة
 ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردها لان هذا مما يشبهه على الناس فلا يثبت
 لرضا العيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب المحيط شري قنابر كيته ورم فقال البائع
 انه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فشره على ذلك فظهر رقدمه لا يرد وكذا لو شره على
 أنه حديث فظهر ردمه وفي الخاتمة هذا اذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب آخر فله
 الرد اذا العيب يختلف باختلاف السبب اه واستشكل صاحب نور العين كلام الخاتمة
 بمسئلة الأمة التي بها قرحة بأنه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بأن حاصل كلامهم
 أن المشتري اذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو اما أن يكون ظاهراً لا يخفى على الناس
 أولاً فان كان ظاهراً فليس له الرد ولا فلا يخلو اما أن يكون البائع بين سببه أولاً فان لم يبين
 السبب فالمشتري الرد وان بينه فان ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً والافلافا اذا رأى في الجارية
 قرحة بلا يمان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لانه مما يشبهه اذ ليست كل قرحة عيباً
 وفي مسئلة الورم قديين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الامر أنه قال حديث فظهر
 أنه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب
 هذا ما ظهر له قديره (سئل) فيما اذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يخير
 المشتري في الباقي ان شاء رضى به بحصته من الثمن وان شاء رده (الجواب) نعم
 كما في التنوير وسيأتي في الاستحقاق (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو نصفين
 فاشترى زيد من عمرو نصفه منها بئمن معلوم فوجد بها عيباً قديماً يسمونه بجحلام يره حين الشراء
 ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته ويريد رد المبيع بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر جزاراً فظهر به عيب قديم بعد
 ما حدث عند المشتري عيب آخر فهل يرجع بنقصان القديم وليس له الرد به (الجواب) نعم
 نعم قال في متن الوقاية فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده آخر فله فقضاه لارده الا برضا
 بآذنه ومثله في التنوير والكنز والمجمع وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر ثمرة بستانه
 البارزة بئمن معلوم شراء صحيحاً ويريد الآن رد المبيع على بائعه زاعماً أن بعض الثمرة تلف بعد
 البيع والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كانت الثمرة
 موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحالة هذه والصقعة الساقط من السماء بالليل
 كأنه ثلج وقد صقعت الارض وأصقعت بضمها وأصقعهما المسقيع فاموس (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو قدراً معلوماً من النشادر له حمل ومؤنة وسافر به من دمشق
 الى حاب ثم رجع وزعم أنه وجد به عيباً ايوجب الرد ويريد رده على بائعه والزامة بمؤنة حمله

مطلب رأى العيب ولم يعلم
 أنه عيب فان كان ظاهراً
 لا يخفى على الناس لا يرد

مطلب شري قنابر كيته
 ورم الخ

مطلب استحق بعض الدار
 المبيعة بعد القبض يخير
 المشتري بين أخذ الباقي أو الرد
 مطلب اشترى نصف فرس
 من شريكه فيها فوجد بها
 عيباً له رده

مطلب رأى الجار عيباً قديماً
 بعد ما حدث به عيب آخر ليس
 له الرد ويرجع بالنقصان
 مطلب أصاب الثمرة صقعة بعد
 البيع ليس له الرد

فهل تكون مؤنة الرد على المشتري (الجواب) نعم وجد بالمبيع الذي له حمل ومؤنة عينا
ورده ومؤنة الرد على المشتري بحر (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو أرضا معلومة
بمن معلوم من الدراهم بناء على قول الدلال ان المبيع يساوي الثمن المزبور وتبين أن في المبيع
غبنافا حشا في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغبن الفاحش بتغير الدلال به وذلك
بالوجه الشرعي فهل لذلك (الجواب) نعم أقول ومزالكلام على تغير البائع أيضا
بتقله ويأتي قريبا بتغير المشتري للبائع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا ولم يره
ويريد زيد فسخه قبل الرؤية فهل لذلك (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار
الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسخته قبل الرؤية صح فسخته في الاصح بحر لعدم لزوم البيع
بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو جلا ثم ظهر أن به
عيبا قديما كان عند بائعه وهو قلة الاكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته شرعا فهل
له ذلك (الجواب) نعم وقلة الاكل عيب كافي للخلاصة وغيرها ومثله في الدر المختار
وفي البحر قلة الاكل في البقر عيب (سئل) في المغبون غبنافا حشا اذا غره المشتري
فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم وفي تبين الكثر وقالوا
في المغبون غبنافا حشا له أن يرد على بائعه بحكم الغبن وقال أبو علي الفسفي فيه روايتان عن
أصحابنا وفي رواية الرد نقابا للناس وكان صدر الاسلام أبو اليسر يفتي بأن البائع ان قال
للمشتري قيمة متاع كذا أو قال يساوي كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه له الرد بحكم أنه غره
وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيفما كان والصحيح أنه يفتي بالرد ان غره
والا فلا اه وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كافي فتاوى قارئ
المداية منح (سئل) فيما اذا كان لزيد دار ورثها من أبيه ولم يرها فباعها من عمرو وبمن
معلوم بيعا شرعيا ويزعم البائع الآن أن له استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم ولا خيار لمن باع مالم يره كذا في المتقى ومثله في التنوير (سئل) فيما
اذا اشترى زيد من عمرو عدة نوافج مسك على أنها مملوءة من المسك ففتحها فوجد فيها ترابا
فاحشا محتلتا به ويريد ردها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك
(الجواب) نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين
الاخذ والرد وقال أبو يوسف يرد الرصاص بحسابه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يحط من
الثلث بقدر الرصاص وفي فتاوى قاضيخان من فصل العيوب جعل أبو يوسف لجنس هذه
المسئلة أصلا فقال ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله يميز كثيره ويسامح
في الحنطة واهل المساقيل التراب فلا يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فيميز
كثيره ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره وعمامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه ففي
مسئلتنا المسك محتلط بكثير من التراب فلا يميز التراب ويرده بحسابه من الثمن لعدم امكان
تمييزه بخلاف الرصاص فانه يمكن تمييزه ويرد الرصاص بحسابه وأما اذا كان التراب في المسك

مطلب مؤنة الرد على المشتري
مطلب له الرد بخيار الغبن
الفاحش بتغير الدلال

مطلب اذا اشترى مالم يره
فله فسخ البيع قبل الرؤية

مطلب قلة الاكل في الدابة
عيب

مطلب للبائع فسخ البيع
بالغبن الفاحش مع التغير

مطلب كما يكون المشتري
مغبونا مغرورا فكذلك البائع
مطلب ليس للبائع خيار
الرؤية

مطلب وجد في نوافج المسك
ترابا له الرد

مطلب يسامح في الحنطة
ونحوها قليل التراب

قليلاً فيسأخ في قليله ومسلتاً إذا خله تحت قول قاضيان ويسأخ في قليل التراب فلا يميز
كثيره فتخلص أن ما يمكن تمييزه غيره وفرد بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تمييزه فلا يميزه
ويكون عيباً كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تمييزه فتأمل ثم رأيت في الحاشية من فصل
خيار الرؤية ما عابته وإذا اشترى نأفة مسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن يرد بخيار
الرؤية ولا بخيار العيب لأنه يتعيب بالأخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرد بخيار
الرؤية والعيب اهـ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وجارية بالغة بثمن معلوم ثم أبقت
الجارية عنده ويرد ردها على البائع يغيب الأباقي وعمر وينكر ذلك ويكلفه إثبات إبقائها
عنده أيضاً لرد المبيع فهل لعمر وذلك (الجواب) نعم من وجد بمشربه ما يقتضي الثمن
عند التخييار أخذه بكل الثمن أو رده كالأباقي والبول في الفرائش والسرقة وكلها تختلف صفراً
وكبراً تنوير قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الحالة بأن ثبت إبقائه عنده بائعه ثم مشربه
كلاهما في صفرة أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيباً حادثاً كعبد حم
عنده بائعه ثم حم عند مشربه أن من نوعه له رده والافلا عيني اهـ وحققه العلامة العيني
في شرح الكتز (سئل) فيمن اشترى مالم يرد فهل يجوز له رده إذا أراه الم يوجد ما يبطله
وإن رضى قبلها (الجواب) من اشترى شيئاً لم يرد فالبائع جائز وله الخيار إذا أراه أن شاء
أخذه وإن شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئاً لم يرد فله الخيار إذا أراه اهـ
وكذا إذا قال رضيت فله الخيار إذا أراه كما في الهداية وغيرها وهذا إذا لم يوجد ما يبطله
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وبنه معلوماً شراءً شرعياً بثمن معلوم وتسلم المبيع
ثم ظهر أنه مرتين عند بكر مسأله فهل يكون المبيع موقوفاً على إجازة المرتين والمشتري بالخيار
أن شاء صبر إلى فك الرهن أو يرفع الأمر إلى القاضي ليقسح البيع (الجواب) نعم (باب الإقالة)

مطلب لا بد من إثبات الأباقي
عنده وعند البائع

مطلب له خيار الرؤية وإن
رضى به قبلها

مطلب إذا ظهر المبيع مرتين
فالبائع موقوف والمشتري
بالخيار

مطلب ترد الإقالة بالرد
مطلب إقالة الوكيل بالشراء
لا تصح بخلاف وكيل البيع
قبل قبض الثمن

(سئل) فيما إذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند البالغة من عمر وكرماً معلوماً بثمن معلوم
من الدراهم وقصرفت هند بالكرم مدة ثم إن والدهما قال عمر من بيع الكرم ورد عمر وله
الثمن بدون إذن من ابنته المزبورة ولا إجازة ولا بلغها خبر الإقالة ردت الإقالة المزبورة ولم تجزها
فهل ترد الإقالة بردها (الجواب) نعم ترد الإقالة بالرد وقد أفتى بمنزل هذه العلامة
التمرتاشي كافي فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال
آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشراء الإقالة اتفاقاً وأما إقالة البيع فصححة ويضمن وهذا إذا لم
يقبض الثمن فلو قبضه ثم أقال لا تصح كافي شرح الجمع لابن ملك والقوانين الزينية (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمر وبنه كرم عذب مدركة بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد أن الثمن
كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرضي وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع ببعض الثمن لزيد
وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن ولا وجه شرعي فهل يلزمه
رده (الجواب) نعم وتصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح نزاهة علائي

مطلب تصح الإقالة بالتعاطي

أقول ولا بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه أو قبضه فو ز قول
المشتري أقتل كما في التنوير وشرحه وكتبت فيما علقته عليه عن المنع أن مما ينقزع على
اشتراط اتحاد المجلس ما في القنية جاء الدال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له
البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبره المشتري فقال أنا لا أريد أيضا لا ينفسخ لأنه ليس من ألفاظ
النفسخ ولأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الإقالة ولم يوجد اه ما في المنع قلت
وينقزع عليه ما في القنية أيضا المشتري حارثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدخله في اصطبله فجاء
البائع بالبيطار فبرغه فليس ينفسخ لأن فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد
المجلس اه فليحفظ فان أمثال ذلك تقع كثيرا وتختفي على كثير (سئل) في عقار وقف أجره
ناظر الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر ثم أجره مما في توأجره من عمرو
وتسلمه ثم تقايل زيد مع ناظر الوقف فعمد التوأجره مقايله صحيحة شرعية فهل التقايل المذكور
صحيح وتنفسخ الأولى والثانية (الجواب) نعم تنفسخ الأولى والثانية كما أفتى بذلك
العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرات المستأجر إذا أجره من
غيره أو دفع إلى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثاني اختلف
المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم
من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايل بالعقد الشراء مقايلة شرعية ولم يتقابض المبيع
حتى اشتراه المشتري من عمرو وثانيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقايلة والشراء
صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبد أو قبضه ثم تقايل المبيع ولم يتقابض حتى اشتراه
من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن
الخانية ومثله في متن التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو فوسا وقبضها فعتبت
الفرس عند زيد ثم تقايل المبيع بالثمن الأول بلا علم عمرو وبالعيب ويريد عمرو الإقالة بسبب
ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وان تغيرت الإقالة إلى نقصان بأن تعبت الجارية في يد
المشتري بفعل المشتري أو بأية مما يوجب الإقالة فان تقايل المثل الثمن الأول أو سكتا عن ذكر الثمن
الأول تجعل الإقالة نسيخا عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت الإقالة كان له الخياران
شأء أمضى الإقالة وان شاء ودوان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الإقالة
وبمثلها أفتى العلامة الخیر الرملی كما في فتاويه من الإقالة

(باب الاستحقاق)

(سئل) في رجل اشترى من آخر دراهم معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بنى
المشتري فيها بناء ثم استحققت بالبناء لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على
البائع ويريد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع
على البائع بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلمه إليه لأنه غره ف يرجع عليه بالثمن وبقيمة
البناء مبني اليوم يسلم ذلك إليه كما في الخانية والحادية والخيرية وجامع الفصولين شری أرضا

مطلب لا بد في قبول الإقالة
من اتحاد المجلس

مطلب أجره مما في توأجره
ثم تقايل مع الناظر تنفسخ
الأولى والثانية

مطلب تقايل ثم اشتراه ثانيا
قبل تقابض المبيع يصح

مطلب إذا لم يعلم البائع بالعيب
وقت الإقالة كان له الخيار
مطلب إذا استحققت الدار
بعد ما بنى رجوع على البائع
بالثمن وبقيمة البناء مبني

فبني فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره إليه
 فيرجع بقيتها مبنيا قائما يوم سلمه إليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا فبجدها واطين
 سطوحها ثم استحق لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وإنما يرجع عليه بقيمة
 ما يمكنه أن يفعله ويهدمه ويسلم إليه فصولين أيضا أقول تقييده بالرجوع بالقيمة فيد أنه
 لا يرجع بالنفقة كاجرة القعلة ونحو ما وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى
 كرمًا كما سيأتي ***(سئل)*** في رجل اشترى من آخر دابة فأثقف المشتري عليها مائة ثم
 استحقها زحل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أثقف ***(الجواب)*** نعم
 ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أثقف شرح التنوير للعلائي عن القنية ومثله في مجموعة
 الانقروى عنها ***(سئل)*** فيما إذا اشترى زيد حمارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم
 الحمار منه فاستحقه بذكر بالملك المطلق وحكم له به وقدمت البائع ولزديت به تشهد أن الحمار نفع
 عند بائع بأداه فلان في ملكه فهل تسمع بينه المذكورة وبطل الحكم السابق بالاستحقاق
 وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو ***(الجواب)*** إذا قال بائع من باعه حين رجوع
 عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لأن المستحق كاذب لأن المبيع نفع في ملكي أو ملك بائعي
 بلا واسطة أو بها فتسمع دعواه وبطل الحكم أن أثبت كذا في الدرر وغيره فتسمع بينه زيد
 المذكور وبطل الحكم المزبور وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو والله أعلم استحق
 ملك مطلق وطلب ثمنه فبرهن بائعه أنه نفع في ملك بائعي قبل لو كان بحضرة المستحق ولو غاب
 بائع البائع لانه ينتصب خصما عن بائعه أقول ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما
 تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاءه مستحق واستحقه فقضى
 القاضي بالاستحقاق ورجع المشتري على البائع بالثمن فدفع إليه الثمن من غير الزام القاضي
 أيه فلا بائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف
 لا يلزم إلا بالزام القاضي هكذا ذكر المسئلة في بيوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع
 ومشى في شرح الجمع الملكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن
 في التنوير لم يشترط هذا لانه قال ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن إذا كان الاستحقاق
 بالينة أقول ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضامن الدرك إذا استحق المبيع
 قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في الكثرة وغيره وعلاه الشراح بقولهم لأن بمجرد
 الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع اه فظاهر
 المتون والشروح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل ***(سئل)***
 فيما إذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى
 التنازع وحكم له بها ورجع بطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نجت عنده أو عند بائع
 البائع والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه الينة حتى
 يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا ***(الجواب)*** مقتضى ما أتفق به

مطلب له الرجوع بقيمة ما يمكنه
 تسليمه لا بنحو الجص والطين
 ولا بما أنفق من نحو اجود
 الفعله

مطلب لا يرجع بما أنفقته
 على الدابة
 مطلب يبطل الحكم
 بالاستحقاق بإثبات التنازع
 عند البائع أو بائعه

مطلب برهن البائع أنه نفع
 في ملك بائعي قبل لو بحضرة
 المستحق

مطلب إذا قضى بالاستحقاق
 يرجع بالثمن على بائعه
 والبائع على بائعه وإن دفع الثمن
 بلا لزام القاضي

مطلب أراد البائع أن يبرهن
 أنها نجت عنده هل يشترط
 حضرة المستحق والدابة أم لا

الخير الرمي في فتاواه مرافقا لما في العبادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العبادية
وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حصة والمستحق قال
وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة
اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع
بينة على المتاج وأن القضاء للمستحق وقع باطلا ولا يسأل الرجوع بالثمن على من قبل هذه
البينة بغية المستحق اختلاف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة
السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفتى بفرغته وذكر في المحيط قيل على قياس قول
محمد وأبي يوسف الآخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول
أبي حنيفة وأبي يوسف الاقل لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه أه مختص من العبادية
من الفصل الثالث فيمن يصلح خصما للغير ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد
الاستحقاق فبرهن البائع عليه أنه كان يتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق
غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري
فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المظومة والطيا بادی وهو قياس قول الامامين وهو
الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق بزازية من الدعوى من نوع فيمن يشترط
حضرته أقول اتفق قتل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة المستحق وخالفهما
نقل البرازية فانظروا أنه انقلب الامر على البرازي فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف
وما قاله اليه وقال ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانعكس المراد لانعكاس نقل
الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العبادية عن الذخيرة
والمحيط مع التصريح بأن الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء
بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أفتى به الخير الرمي وصرح في البحر أول كتاب
الدعوى بأنه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص
المشتري فاكتفى بحضوره وهو الاروق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم
﴿سئل﴾ في رجل اشترى جملا معينا من آخر شراء شرعا بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم
الجمل منه فتعترف على الجمل زيد وادعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون اثبات بالبينة ولا قضاء
ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم قال في التنوير
ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة أما اذا كان باقرار المشتري
أو شكوله فلا أقول نقل في نور العين جملة للرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين
من المشتري بلا حكم فهل كسب وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على
المستحق أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأدألى قيمته فبرهن الاخذ
أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اه وظاهر تقييده بالملك انه عند عدمه له أن يدعى
العين ويسترد ما من الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بأنها

مطالب اذا دفعه للمستحق
بلا بينة ليس له الرجوع على
بائعه بالثمن

مطالب في جملة رجوع
المشتري على البائع بالثمن
لودفع العين للمستحق بلا حكم

مطالب استحققت الدار باقرار
المشتري ليس له أن يبرهن
على أن الدار ملك المستحق

لأخذ فلو أقر لا تسع دعواه عليه لتناقصه ولا يثبت له الرجوع على ما نعه لئلا إذا أقراره على نفسه وتقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار المشتري أو تكوله لا يرجع بثمنه على بائعه ولو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقص لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا ينعى دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره قلنا أما لو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المستحق على المشتري وأخذه بالاحكام فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق منى بالاحكام فأدغمته الى دفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لانه ساهى البيع بينه وبين المشتري براضيه بما يفيق على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقيت فروع هذا الباب هناك فراجعوه (سئل) في رجل اشترى من اخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمرو والخارج يدعيها على الرجل بالنتاج ويريد المشتري إقامة البينة على عمرو والمدعى أنها نتاج فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري أنها نتاج فرس بائعه على عمرو والخارج أولا (الجواب) نعم ترجح وان برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد أولى هو الصحيح خيرا لا فالعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلا وفي دعوى النتاج من المتداعين بينة ذى اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاويه أيضا البينة في النتاج لذى اليد وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه (سئل) فيما اذا اشترى زيد حصصا من طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمرو حصصا في البيع وطلب من المشتري غلة الحصص المستحقه في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه أقول لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به المتأخرون من وجوب اجرة المثل في غصب عقار الوقف أو التيمم أو المعدل للاستغلال لا نأقول قيدوا ذلك في المعدل للاستغلال بما اذا لم يسكه بتأويل عقد أو ملك كما قد مناه في أوائل الباب الثاني من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فتنبه (سئل) في جماعة اشترى كرم غصب وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا لرجلين ابتداء بالبينة الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به وطلبوا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما اتفق الجماعة في تغيير الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى يوضع من الغلة مقدار ما اتفق في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي وبناء الحيطان ومرقته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اه وبمثلته أفتى الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضا أبو السعود أفندى مفتى السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الا تفرؤ في فتاويه

مطلب دفعه للمستحق بالاحكام
ثم أخذ الثمن من البائع
فللبائع أن يبرهن على المستحق
أنه له مع غيبة المشتري
مطلب ترجح بينة المشتري
على النتاج عند بائعه

مطلب اذا استحق الطاحونة
فليس للمستحق طلب غلتها
من المشتري

مطلب اذا سكن المدة
للاستغلال بتأويل عقد
أو ملك فلا يلزمه اجرة
مطلب اذا استحق الكرم
يوضع من غلته ما أنفعه
المشتري في عمارة

أقول ولينظر الفرق بين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الابقية ما يمكن تسليمه من البناء دون ما اتفق به كما قدمنا وكذا لا يرجع بما اتفق به على الدابة أو العبد كما مر أيضا ولم يظهر لي وجهه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار أن هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعد فيه البحث بحال والله أعلم بحقيقة الحال * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر وستانا مع أرضه وحق شربه المعلوم من الماء بثمن معلوم وبعد ما تسلمه منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقف برؤاخذ المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب * (الجواب) * نعم رجل اشترى أرضا بشربها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بخير المشتري أن شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وإن شاء ترك وكذا المسيل وإن استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرسا وزرعها فإن المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل خالية من فصل الاستحقاق * (سئل) * في رجلين اشترى من أخرج غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بثمن معلوم من الدراهم دفعا للبائع وقبضا للمبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار أن شاء رد ما بقي ورجعا بجميع الثمن وإن شاء أمسكا ما بقي ورجعا على البائع بثمن المستحق * (الجواب) * حيث كان بعد القبض ودوقبي بخير المشتريان كما ذكرنا والمسئلة في التنوير من باب خيار العيب * (سئل) * في امرأة اشترت من آخر دار معلومة بثمن معلوم ثم بعد ما تسلمته منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي أن شاء رضيت بحصته من الثمن وإن شاء ردت * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فإن قبل القبض خير في الكل لتفرق الصفقة وإن بعده خير في القبي لا في غيره لأن تبعض القبي عيب لا المثل اه وفي العبادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فإن البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر إن كان المعقود عليه شيا أو أحدا مما في تبعضه ضرر كالدار والأرض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي أن شاء رضى بحصته من الثمن وإن شاء رد اه وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر ثم استحققت الأشجار هل لها حصة من الثمن قال لا كما في ثوب الغلام والجارية وبرذعة الحمار فانها تدخل تبعا وما يدخل بطريق التبعية لاحصة له من الثمن إلى أن قال وهذا إذا لم يذكر البناء والأشجار في البيع حتى دخلت تبعا وتعامه في العبادية * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصة في دار فاشترت الورثة حصة معلومة من الدار من هند وصدت الورثة أن بقية الدار لغلان وفلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا ذلك بشراء والدهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) * نعم التناقص في ما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرحوا به اشترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الأب ثم إن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه

مطلب اذا استحق شرب
البلستان بعد القبض رجوع
المشترى بالنقصان

مطلب اذا استحق بعض
المبيع القيمي بخير المشتري

مطلب استحق بعض الدار
بعد القبض فالمشتري بالخيار

مطلب اذا استحق ما يدخل
في المبيع تبعا كالأشجار
للأرض فلا حصة له من الثمن

مطلب التناقص في محل
الخفاء عفو

ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال
المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستئجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة
صارته واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصلح دنعوان ثبت
التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى
عطاء الله أفندي عن المتأخرات المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد
أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الاكل خفاء الحال
وكذا الورثة اذا قاسموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لا تفرد الموصى
بالرجوع (سئل) فيما اذا اشترى زيد حمارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم
الحمار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطالب زيد من عمرو ثمنه فادعى أنه اشترى الحمار
من خالد واثبته وخالد ادعى شراءه من بشر واثبته وبشر من رجل آخر واثبت الرجل أنه نتاج
حمارته كل ذلك لدى ما حكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالنظر
حيث أثبت الرجل انه نتاج حمارته وكتب له بذلك حجة شرعية فها يعمل بمضمونها بدنيوته
شرعا وبطل الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما مرح بذلك في الدرر وغيره
(فرع) قسم الدارين اثنين فبني أحدهما ثم استحققت حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء
لان كلا منهما يجبر على القسمة بخلاف الدارين فانهما ان اقتسما فبني أحدهما في نصيبه
ثم استحققت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح
والبسوط عيني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

(باب السلم)

(سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا لمعلمة لوما من الدراهم على نصف قطار من السمن البقرى
سليما صحيحا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمر بجميع المسلم
فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بأمره ثم حل الاجل
وغاب بكر وألزم زيد خالد بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد
الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين
لا مبيع الخ ما ذكره الحانوتي في فتاواه وكذا الاملائي على التنوير والخيار الرمي من باب السلم
ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصحح بها في التنوير من باب كفالة الرجلين (سئل) في السلم
في الزجاج المكسرة (الجواب) قال في الخلاصة ولاخير في السلم في الاواني المتخذة من
الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت كالفاني والمكاحل عدد وفي الاواني
المتخذة من الخرف ان يبين عددا يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازية والبحر
وفي الصغرى عن الاصل ولاخير في السلم في الزجاج الا ان تكون مكسرة وزنا معلوما فيجوز
وكذلك جواهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجهه لا يتفاوت فيه فأما الاواني المتخذة من
الزجاج فهي عديدة متفاوته فلا يجوز السلم فيها لاذكر العدد ولا يذكر الوزن قال شمس الائمة

مطلب اذا ثبت النتاج بطل
الاستحقاق

مطلب اقتسما دارا فبني
أحدهما ثم استحققت حصته
لا يرجع بقيمة البناء ولو اقتسما
دارين يرجع

مطلب نصح الكفالة بالمسلم
فيه

مطلب لا يجوز السلم في اواني
الزجاج الا ان تكون مكسرة
اولا تتفاوت

السرخصى الا أن تكون شيئا معروفا يعلم أنه لا يتفاوت في المالية كالمكاحل والطباقات فان
 أحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وتفاوت القتاوى ويجوز
 السلم في الكيزان والقارورات وكذا في الكيزان الخرفية اذا بين نوعا لا تتفاوت أحاده اه
 تارخانية (سئل) في السلم في الفهم (الجواب) صح في منح الغفار نقلا عن جواهر
 الفتاوى بأنه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال
 لان المارعت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الأداء رأس مال ذلك المسلم عليه
 فتاوى الخيرية أقول يعني أن الفهم كذلك لان النارعت فيه فكان قيميا لا ماليا وبه صرح
 في الدر المختار في آخرياب المسلم حيث قال قلت وسيجي في الغصب أن الرب والقطر والفهم
 والعم والاجر والصاوبن والعرف والسرقين والجلود والصرم ومخلوط بربث غير قيمى فليحفظ
 اه (سئل) فيما اذا سلم زيد عمرا مباحا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من المكيات
 وقد حل الاجل ويريد عمره وأن يعوضه عن المسلم فيه بشئ من المواشى فهل لا يجوز الاعتياض
 عن المسلم فيه بشئ غير جنسه (الجواب) نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه
 خلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره اه ولا يصح
 التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كنز قال في البحر والحاصل
 أن التصرف المنفى شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون مجازا
 عن الاقالة فردة رأس المال كالأوبعض ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الوصف
 من دفع الجيد مكان الردى وبإله كس اه (سئل) فيما اذا سلم زيد عمرا مباحا معلوما من
 الدراهم على غرار قى قح معلومتين سلما شرعيا مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضه مامن عمر وبيع
 زيد احدى الغرارتين من عمر وبجسة عشر قرشا رباعه الاخرى بعشرين قرشا الى أجل معلوم
 ويريد عمره وأن يدفع لزيد الغرارتين وبطل البيع فيما فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز
 المتصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بفحوى بيع وشركة
 ومراجعة وتولية ولو بمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الدغرى اقالة بعض السلم
 جائزة علائى على التنوير أى لان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المقول قبل قبضه
 لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفقوت له فلم يجزاه (سئل)
 فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من الدراهم سلما على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم
 فهل يكون السلم غير صحيح وليس لزيد الارأس مال السلم (الجواب) اذا كان السلم فاسدا
 يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كمعصوب والمعصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز
 لرب السلم شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل
 قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الاسماء أو رأس مالاك الا سبلك حال
 قيام العقد أو رأس مالك حال انفساخه الى أن قال وقيد بكون السلم صحيحا لانه لو كان فاسدا
 جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد اذا رأس ماله في يد

مطلب لا يجوز له في الفهم

مطلب لا يجوز الاعتياض
 عن المسلم فيه بخلاف جنسه

مطلب لا يجوز التصرف
 في رأس المال ولا في المسلم
 فيه قبل قبضه

عطلب اذا فسد السلم وجب
 رد رأس المال فقط
 مطلب لا يجوز شراء شئ
 من المسلم اليه برأس المال
 بعد الاقالة في السلم الصحيح
 بخلاف الفاسد

البائع كمنصوب فصع استبداله اه (سئل) في السلم في القوة هل يصح ويؤثر المسلم اليه بدفع المسلم فيه وان غلا السعر عن وقت انعقد (الجواب) نعم حيث أمكن ضبط صفتها ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثر وغيره والظاهر أن القوة مثلية كما يؤخذ من تعريف المنلى والقبلي الذي جمعه نقل عن المعبران كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت والله الحمد التصريح بأن القوة مثلية في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل) في السلم في الشحم اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الالية وشحم البطن جائز وزنا كذا في البرازية والخلاصة (سئل) فيما اذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الحنطة والشعير والسمن مع بيان سائر شرائط الشريعة وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالمسلم فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البرازية وفتاوى الحانوتي (سئل) فيما اذا دفع زيد لغيره مقدار معلوم من الذهب والفضة سلبا على مقدار من الدراهم المسماة بالريال مؤجل الى أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصح في المكيل والموزون سوى النقدين لانها آثان فلم يجز السلم فيها خلافا لما نكاه والمسئلة في التمن وأوضحها في البحر والزيلعي (سئل) في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم وانثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا بحر ويجوز السلم في الثوم والبصل كيلا لا عددا كرها شيخ الاسلام في شرحه وجعلنا من العدييات المتفاوتة ذخيرة

(باب القرض)

(سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والنهر يتأجل عليهما لان الدين واحد وفي شرح التنوير لا في ومن حيل تأجيل القرض كفالته مؤجلا في تأخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر يقره قبيل باب القرض عن تلخيص الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتابة ولو كفل بالقرض فأخر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل وفي فتاوى الكازروني نقل عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الكفالة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا أجاب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك العم المرحوم وقال في أفع الوسائل قلت فتحررنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المحصيري في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتب يرد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره واذا دار الامر بين أن يفتى بما قاله المحصيري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فليفت بما قاله القدوري وبقيّة

مطلب يصح السلم في القوة لانها مثلية
مطلب السلم في الالية والشحم جائز
مطلب تصح الكفالة برأس مال السلم وبالمسلم فيه
مطلب لا يجوز السلم في النقدين

مطلب يجوز السلم في الثوم والبصل

مطلب في الكلام على مسئلة تأجيل القرض بالكفالة

الاصحاب ولا يفتي بما قاله الحمصيري ولا يجوز أن يعمل به اه أقول وذكر صاحب البحر
في كتاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر متأجل عن الاصيل
ايضا محمول على غير القرض لما في التتارخانية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى
فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم
عزا الى العتبية لو كفل بالقرض فأخرج عن الكفيل جازولا متأخر عن الاصيل ويخالفه
ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في تأجيل القروض
ولا طرسوسي في أنفع الوسائل كلام فيه فراجمه اه ما في البحر وذكرت ثم اعلمته عليه أن
بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم
حالة من ثمن مبيع فكفل بهارجل الى سنة فهذا على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى
نفسه بأن قال أجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى نفسه بل
ذكره مطلقا ورضى به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لسلك
تحفظي بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وإنما النزاع في تأجيله عن
الاصيل ايضا والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القندوري على مختصر
الكركي وشرح التكملة والمحيط وخزانة الاكل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه وجب
عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب
بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما
وعليه يجعل ما في الهداية كما قدمناه عن البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى
لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير للحمصيري
الذي هو شرح تلخيص الجامع الكبير فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفقته به قارئ
الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيحه صاحب البحر في كتاب الكفالة مخالفا لما مشى عليه
أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل آخر ولو كان المال حالا فكفل به انسان
مؤجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيلا في حقه ما في ظاهر الرواية وفي رواية ابن
سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كذا في كفاية تحفة الفقهاء
وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فان كفل ولم يذكرا الاجل يجب على الكفيل كما وجب
على الاصيل حالا أو مؤجلا منية المفتي اه من مجموعة الانقروى قلت حيث كان في ظاهر
الرواية تأجيلا في حقه ما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بأن الفتوى
على قول محمد وذكر في المنية أنه الاستحسان كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبعث
الطرسوسي فيه ما فيه اه أقول كلام الطرسوسي في القرض وليس فيما نقله هناعن ظاهر
الرواية تصريح بذلك فيجمل على غير القرض كما قال في البحر توفيقا فليتأمل (سئل)*
فما اذا استدان زيد من عمر ومبلغه ما ملو ما من الدراهم الى أجل معلوم برابحة شرعية ثم قضى
زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب اذا قضى الدين قبل
حلول الاجل لا يؤخذ من
المراجعة الا بقدر ما مضى من
الايام

(الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير وبمثله أفتى مفتي الروم أبو السعود أفندي قاضي المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات قبل بموته فأخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ماضى من الأيام وهو جواب المتأخرين قنية وبه أفتى المرحوم أبو السعود أفندي مفتي الروم وعلاه بالرفق للجانبين علائقي على التنوير من مسائل شتى *(سئل)* فيما إذا كان لزيد بذمة عمر ومبلغ دين معلوم فراجحه عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عمر والمديون فحل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولاً *(الجواب)* جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة عليها بينهما إلا بقدر ماضى من الأيام قيل للعلامة فنجم الدين أنفتى به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة إذا طفت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولاً الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة للتي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ماضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال برز بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الأصل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين أنه قد أخذ فلا شيء له لأن المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله الموفق *(سئل)* في مسلم افترض من ذمى قدر ما علموا من الخنطة والشعير وتسلمه منه في سنة كذا ومضت مدة والا أن يريد المسلم دفع ثمن ذلك على سعره يوم القرض للذمى بدون وجه شرعى والمثل موجود فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن *(الجواب)* نعم وفي بيوع الامالى رجل استقرض من آخر شيئاً من الكلي أو الورق فانقطع عن أيدي الناس قال يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحديث عند أبي حنيفة لأن الانقطاع عن أيدي الناس يجزى مجزى الهلاك ومن ذهب أبي حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بهلاك العين فاذا بقي الحق في العين ولو جرد العين مدة معلومة يجبر على التأخير إلى وقت الادراك ليصل اليه عين حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل استقرض من آخر شيئاً من الفواكه كية لا أو وزناً فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه الغلوس إذا كسدت لأن هذا مما يوجد فيجبر صاحبه على تأخيره إلى أن يجي إلا أن يتراضيا على قيمته ذخيرة ملخصاً من الفصل التاسع في القرض *(سئل)* فيما إذا كان زيد وعمر وشريكين في أرض معلومة مناصفة فبذر زيد الأرض قمحاً وشعيراً من عنده باذن شريكه وأمره يرجع على شريكه بنصف ذلك والآن يزعم زيد أن له الرجوع على شريكه عمر وثمان البذريوم بذره فهل ليس لزيد الامثل قمحاً وشعيره *(الجواب)* نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي

مطالب لا يؤخذ من المراجعة إلا بقدر ماضى من الأيام

مطالب المراجعة على ظن بقاء الدين لا تلزم

مطالب عليه رد مثل القرض ولا يجبر المقرض على قبول الثمن

مطالب إذا انقطع المثل يجبر المقرض على التأخير

يسدرك على أن الخارج بيننا نصفان فالمرزعة جائزة والخارج على ما شرط ويكون البذر
قرضا للزراع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخيرية من المرزعة
وفيهما أيضا إذا وجد الاذن بالزرع مشتر كما يصير الا حرم مستقرضا فتحصل الشركة اه
(سئل) في رجل استقرض من آخر مائة من الدراهم وتصرف بها ثم غلا سعرها فهل
عليه رد مثلها *(الجواب)* نعم ولا ينظر الى غلاء الدراهم ورخصها كما صرح به في المنع
في فصل القرض مستمدا من مجمع الفتاوى *(سئل)* في ثلاثة أنفعا استقرضوا من رجل
مباغاة مائة من الدراهم وسووية وتسلموه منه ولم يكفل كل منهم الاخر في ذلك ويريد الرجل
مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة بشيء زائدة عن حصته
(الجواب) نعم عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم
الى واحد منهم فدفع ليس له أن يطالب منه الا حصته وحصل به ذاروابة مسئلة اخرى
أن التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقراض بقر قيل باب الربا
(سئل) فيما اذا كان لزيد وابنه المتغير أمتعة معلومة فربها عند عمر وبدين استداناه
منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل يكون كل من الرهن والامر بقبض الدين صحيحا
حيث كان الرهن مقبوضا *(الجواب)* نعم التوكيل بقبض القرض صحيح كما صرح به
الا تروى عن وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور كما صرحوا به والله سبحانه أعلم

(باب الصرف)

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة
اتى وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا أنها
رائجة في التجارات فهل على المشتري رد مثلها *(الجواب)* حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن
وهي رائجة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها للبر والبائع كما في الجوهرة وقاضيان
والخلاصة والبرازية اشترى شيئا بدراهم نقد البلاد فلم يقده حتى تغير الثمن ان كان لا تروج
في السوق فسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك
خلاصة وبرازية ولو اشترى شيئا بدراهم بتقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج
في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الرائجة فكسدت قبل القبض
وقد مر قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا أنه انتقصت قيمتها الا يفسد
البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك
الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خانية من
فصل قبض الثمن قيد بالسكاد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا
في النهاية جوهرة من الصرف وللعلامة الشيخ محمد التمر تاشي صاحب التنوير رسالة في هذا
الخصوص فراجعها ان رمتها أقول وقد كنت أيضا جيت في هذه المسائل رسالة سميتها تنبيه

مطالب استقرض دراهم
ثم غلا سعرها فعليه رد مثلها
مطالب استقرض جماعة
دراهم لا يطالب أحدهم
بكاهل بمصته فقط

مطالب التوكيل بقبض
القرض صحيح

مطالب اشترى بضائع بمعاملة
البلد ولم يدفع حتى نقص قيمتها

تغيرتهم في مسئلة غلاء
الدراهم ورخصها

الرقود على مسائل النقود ولخصت فيها رسالة الترتاشي المسماة بذي المجرة ووزدت عليها
 أشياء تقر بها عين الودود ويكتبها الجاهل الحسود وحاصل ما حررت فيه أنها الدراهم
 إما أن لا تروج وإما أن تنقطع وإما أن تزيد قيمتها وإما أن تنقص فإن كانت كاسدة
 لا تروج يفسد البيع وإن انقطعت بأن لا توجد في السوق ولو وجدت في يد الصيارفة
 أو في البيوت فقل يفسد البيع أيضا وقيل يجب قيمتها في آخر يوم الانقطاع وهو المختار
 وإن رخصت أو غلت فقل ليس للبائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل وقيل يجب
 قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي
 غلب غشها أو الغلوس ويفهم منه أن الدراهم الخاصة أو المغلوبة الغش ليس حكمها كذلك
 والذي يغار أنها اذا غلت أو رخصت لا يفسد البيع قطعاً ولا يجب الرد للمثل الذي وقع عليه
 المدة وبين نوعه كذهب الفلاني أو الريال الفلاني أما إذا لم يعين نوع من النقود الرائجة كما هو
 الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من أوضحه ولا من تعرض له أصلاً ووجه اشكاله أن المتعارف
 في زماننا أن الرجل يشتري بالقروش فيقول بمائة قرش مثلاً ويريد بذلك بيان مقدار
 الثمن لا بيان نوعه لأن القروش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المالية فنوع
 منها يقرش ونوع بقرشين ونوع بأكثر أو بأقل والقروش في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة
 المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية وحيث
 أطلق القروش الآن فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من
 أنواع النقود الرائجة المختلفة المالية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقروش هي
 أو ما يساويها من بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن
 دون نوعه وقيل في القنية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط عن قسوى أي الفضل
 الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون سلعة بدينار ثم ينقدون ثلث دينار محمودية
 أو ثلث دينار وطسوج تيسابورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينار عليهم ونقل
 أيضاً عن علاء الدين الترجاني لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس
 مكان الدينار فالعقد ينصرف إلى ما تعارفونه اهـ فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن
 قد تكرر في زماننا ورود الأمر السلطاني بتنقيص سعر بعض النقود الرائجة فإذا كان عقد البيع
 أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرجي مثلاً فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل
 ما وقع عليه البيع أو القرض وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا يعين منها نوع خاص
 كما ذكرنا فلا يمكن القول رد المثل لأن المثلية انما تعلم حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع
 النقود متفاوتة في المالية وكذا رخصها الذي ورد الأمر به متفاوت فبعضها أرخص من بعض
 وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر شديد فإن الدافع
 يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلاً
 صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي

تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال
ان الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الآن لا نقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه
على البائع فانه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الانواع الا ان
متساويا بالضرر لجعلنا الخيار للمشتري ايدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان
كما كنا نخيره قبل الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الانفع لنفسه
والاضرر على البائع قلنا لا خيار اذا لا ضرر ولا ضرر في الاسلام وما لم أجهد تقلا في خصوص
مسئلتنا هذه تكلمت مع شيخنا الذي هو أعلم أهل عصره وأفقهم وأورعهم فيما أعلم فجزم
بعدم التخيير وخرج الى الافتاء بالصلح في مثل هذه الحادثة حتى نجد تقلا في المسئلة لانك
قد علمت مما قدمناه ان المنصوص عليه هو مسئلة ما اذا غلب الغش على الدراهم وكان الشراء
نوع خاص منه بدون ما اصطاح عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يقتضى بالصلح
على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الادنى فهذا خلاصة ما حترته في تلك الرسالة
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيد أقشة معلومة من عمرو بن معلوم
في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعه مصارى
كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصارى
وصارت كل ستين منه بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاحا بدون
وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وله مثل الثمن الذى وقع عليه العقد حيث
تنقص قيمة المصارى قبل نقد الثمن وهى رابحة في التجارات كما صرح بذلك فى الجوهره والبرازية
والخلاصة وفى فتاوى العلامة الشلبى فى جواب سؤال ان غلت الفلوس التى وقع عقد
الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس
وان نودى عليه بالاكساد وضمت مدة الاجارة فعليه قيمته من الدراهم يوم العقد (سئل) فيما اذا
استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض
ثم رخصت المصارى ولم ينقطع منها او قد تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك
(الجواب) الديون تقضى بأمثالها (سئل) فيما اذا كان زيد عند عمرو مبلغ معلوم
من الدراهم ثمن بضاعة باعها له فاذن زيد له بأن يصرف المبلغ المزبور ربريال معلوم فصرف
له بذلك كما أذن له ثم تصرف عمرو بالريال المزبورة بدون اذن من زيد ويريد زيد مطالبة بمثل
الريال المزبورة والمثل موجود فهل لذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفى متن
القدرى من باب الوكالة ما نصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه
قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مقارنة الموكل اهـ (سئل) فيما اذا باع وكيل شرعى
عن هند المريضة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنى ثمن معلوم من القروش
الصحيحة وأبرأ بالوكالة عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افترقا عن
المجلس من غير قبض وماتت الموكله بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرعا باطلا

مطلب اتمثل الثمن الذى
وقع عليه العقد

مطلب استقرض مصارى
تم رخصت فعليه رد مثلها

٢

مطلب التوكيل بالصرف
جائز

والابراء غير جائز (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون المبيع المذكور صرفاً باطلا
 لانه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان قيل لم يصح
 بدون قبول الاخر فان قيل انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح
 الابراء منهما كما في البحر والنهر والسراج والواجب وغير ذلك من المعنيات (سئل) (سئل)
 فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وباعه عمرو خاتما مفضضا
 بستة قروش مؤجلا الى الاجل المذكور وسلمه الخاتم والحال ان الفص لا يتخلص منه
 الا بضر ثم حل الاجل وأخذ عمرو دينه من زيد وبطل به ثمن الخاتم فهل ليس له ثمنه
 (الجواب) نعم ومن باع سيفا محلي ثمن أكثر من قدر الحلية جاز ومراعاة اذا كان الثمن
 من جنس الحلية فتكون الحلية بمثابة الزيادة بالمصل والمجائل والجفن وان كان مثله أو أقل
 لا يجوز لانه ربا وان كان بخلاف جنسها جاز كيف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل
 الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي
 حصة الحلية وان لم يعينها جاز لانه صرفه على الصحة وكذا اذا قال خذها من ثمنها لان قصده الحصة
 وقد يراد بالاثنتين أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين
 عشرة نقد وعشرة نسيئة فالنقد حصة الحلية لما تقدم فان افترا لا عن قبض بطل البيع فيها
 ان كانت الحلية لا تتخلص الا بضر ركبذع في سقف وان كانت تتخلص بضر رجا في السيف
 وبطل في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جريح أمثاله اشرح اختيار
 ففي مسئلتنا باع الى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والفص لا يتخلص الا بضر فالباع باطل
 في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة أقول وقد منافي البيوع ما يدخل في المبيع تبعاله
 كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه ثمة فراجع

مطالب لا يجوز الابراء عن
 بدل الصرف قبل قبضه

مطالب في بيع خاتم مفضض
 ونحوه الى أجل من غير قبض
 قدر الفضة حالا في المجلس

مطالب كفالة المراهق باطلة

(كتاب الكفالة)

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير
 المختلم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقربها بعد البلوغ فاقراره باطل
 (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية وغيرها وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل التبرع
 قال شارحه العلائي فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل
 مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره اقل ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف
 على اجازة الصخر اذا بلغ لانه لا يميز لها مال وقوعها فاذا بلغ وأقرت بالكفالة قبل البلوغ فاقراره
 باطل لانه أقرب بكفالة باطلة الخ (سئل) فيما اذا اشترى زيدا دابة من عمرو بثمن معلوم
 دفعه للبائع وتسلم المبيع ثم قال بكرأتعرف هذا البائع فقال بكر نعم أعرفه وان ظهر أنه سارقها
 أمسكه لك وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرتبنة عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع
 المشتري أمره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فقام زيد يكلف بكر الحضور
 البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي متعللا بقول بكر المذكور أعرفه الخ وانه بذلك يلزمه

مطلب مجرد قوله أعرفه لا
 يكون كفالة

ما ذكره هل بمجرد ما ذكر لا يلزمه ذلك ***(الجواب)*** نعم لأنه ليس من ألفاظ الكفالة ولا يشعر بالكفالة رجل باع من رجل شيئا تعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المعارف شيء هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الأصل وذكر منافع سمرقند أن الضمان على المعارف والصحيح ظاهر الرواية وتقام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى منع الغفارت تحت قول المتن ولا تصح الكفالة بالتبعية المكنة عنه أقول وفي فتاوى الحانوق في ضمن سؤال ملخصه فيما إذا تعهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال إلا متى وجوبه لعلامة المقدسى بأن هذا التعهد وعبدان يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال إلا متى يحتتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ العرفة لا يجب الضمان في قوله أنا ضامن بمعرفة اه ***(سئل)*** في رجل كفل زيدا المديون فأنزل الدائنة أن لا يعطاك زيد دراهمك في الشاه فأنضامن لماعليه من المال فهل تصح هذه الكفالة ***(الجواب)*** نعم الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك أو قبضه مني لا يكون كفالة ما لم يقبل لفظا يدل على الالتزام أو كفالت وهذا إذا ذكره منفردا أما إذا قاله معلقا بأن قال ان لم يؤد فلان فأننا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكبرن لازمة بزانية ***(سئل)*** فيما إذا كفلا أحد شرى بكى العنان دينامشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة ***(الجواب)*** نعم لا تصح الكفالة لشرى بكى دينامشتركا كما في كفالة التنوير والكفر وغيرها ***(سئل)*** فيما إذا كفل زيد عمرا عند بكر بن شرعى استدانه عمر بن بكر كماله شرعية مقبولة من بكر بأذن عمر ثم مات الكفيل عن ورثة تركته قبل استيفاء بكر الدين من عمر ويريد بكر الرجوع بدينه في تركته المكفيل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم قال في البرازية كفلا عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه مؤجلا وان كان على الامصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع وريثة المكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته ***(سئل)*** في رجل كفلا نفسه آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطالب الدائن احضاره من الكفيل فهل يمهله الحاكم مدة ذهابه وإيا به فان ذهب ولم يحضره حبسه ***(الجواب)*** نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهله الحاكم مدة ذهابه وإيا به فان مضى ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به ملتقى وان غاب غيبة لا تدرى لا يطالب به لظهور عجزه كفى المهر وغيره وفيه أيضا وهل يلزمه ذكر السر خسى أنه يلزمه كذا في التتارخانية فان اجتافا فان كانت له خرجة معروفة أى موضع معلوم للتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فلا كفيل فان أقام الطالب بينة أنه في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأنتى قارئ الهداية بأنه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا أن يقول ان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين ***(سئل)*** فيما إذا كان لزيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو طال به فقبال أبوه لا تطالب به دينك عندى وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلا فيطالب به

مطلب أنا أدفعه أو أسلمه
اليك لا يكون كفالة ما لم يكن
معاقما مثل ان لم يؤد فلان
أدفعه الخ

مطلب لا تصح كفالة
الشرى بكى دينامشتركا
مطلب لا دائن أخذ دينه
من تركته المكفيل

مطلب يمهله الكفيل
بالنفس مدة ذهابه وإيا به
فان مضى ولم يحضره حبسه

مطلب دينك عندى كفالة

(الجواب) نعم لان عند اذا استعملت في الدين برادها الوجوب كما في الخانية ونصها وكذا اذا كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوافق به فعنده له هذا المال لان عند اذا استعملت في الدين برادها الوجوب اه وبالله افي الخير الرمي بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظة عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة وأشار له الزبيلي بقوله مد الله يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمانا وصرح قاضيان بأن عند اذا استعملت في الدين برادها الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة بالدين وحبيسه والله أعلم اه وأما ما أفتى به الشيخ اللطفي من عدم لزوم تبع المالك في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتأمل ولا تفعل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة دعوى قد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله دينك عندي هل يكون كفيلا بذلك أم لا أجاب اللطفي وصرح به في البحر وأفتى به أنه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به في الخانية والتارخانية والنهر وأفتى به الخير الرمي أنه يكون كفيلا بذلك فكان هو المتمد وبه أفتى مولانا محمد أفندي الهادي مفتي دمشق للشام *(سئل)* فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مسلتين لعمر وكفل بكر زيدا بالمبلغ المزبور عند عمرو ثم حل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمر وطلب منه الرهن فهل لا سبيل له على الرهن *(الجواب)* نعم كما في التارخانية والآن نرى نقلا عنها وعن المتأنيبة وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا لو قضى بعض الورثة دين الميت الذي وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامرين قضاء الدين *(سئل)* فيما اذا قال زيد الذي لعمر والذي بايع أخى وكلما بايعته فعلى ثمنه وقبلوا ذلك لدى بيته شرعية ثم باع أخاه المزبور أمتعة معلومة فبن معلوم من الدراهم ويريد عمر ومطالبة زيد بالثمن المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وتصح أيضا بقوله ما بايعت فلا نافعي فاذا بايعه كان عليه ما يجب بالمبايعات الاولى ولو باعه مرة بعد اخرى لا يلزمه شيء في الثانية ذكره في المجرد عن الامام أيضا وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف أنه يلزمه كله كذا في الفتح وفي المسوط لوقال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما الخ نهر ووقال ما بايعته اليوم فهو على فباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالكان جميعا وكذلك اذا قال كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في المتون والشرع *(سئل)* فيما اذا استأجر زيد مكانا وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام بكناف المؤجر بدفع مبلغ من الدراهم راعيا أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخدمك حريمة أكن قائما بها يعني من خصوص المأجورانه أخدمته مبلغ كما ذكر وأنه يلزم المؤجر بسبب عقاقبه المزبورة والحال أنه لم يسم الذي يأخذ الجريمة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك *(الجواب)* حيث

مطالب المتمد أنه يكون كفيلا
بقوله دينك عندي
مطالب اذا قضى الكفيل
الدين فلا سبيل له على الرهن

مطالب اذا قال كلما بايعت
فلا نافعي ثمنه لزمه
مطالب لا تصح للكفالة
بجهالة المكفول له

كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسانا بعينه فالكفالة لا تصح ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة
هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لا تخرمنا غصبك فلان أو ماسرك فلان
ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فأنا له ضامن فهو باطل حتى يسمى
انسانا بعينه عيني على الكفر ولا تصح بجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا
أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأي رجل أتى به وحلف أنه هو برى شرح التنوير للعلائي عن
البرازية وفيه أيضا والمذمى وهو الدائن مكفول له والمذمى عليه وهو المدينون مكفول عنه
ويسمى الاصيل أيضا والنفس والمال مكفول به ومن لزمته المطالبة كقيل اه أقول ومراد
العلائي بقوله وبه المكفول به اذا كان نفسا ذكالة المال المجهول صحيحة كما في متن التنوير
(سئل) فيما اذا ضمن لرجل معين دينه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون له
فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح *(الجواب)* نعم لان العلم بالمكفول له شرط كما
في فتاوى الكازروني نقلا عن الخاتوني وقال في التنوير ولا تصح بجهالة المكفول عنه
ولا بجهالة المكفول له ام ومثله في الدرر وغيره *(سئل)* في رجل قال لزيد اسلك هذا
الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ الاصوص أمتعة زيد فقبض زيد من الرجل الأمتعة
بناء على أنه غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول
العلماء أن مجرد الغرور لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئا ليس بواجب عليه ويريد الرجوع
على زيد بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك *(الجواب)* نعم لان الغرور لا يوجب
الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذه الاصوص لا ضمان فان زاد وقال
فان أخذ مالك فأنا ضامن فسلكه فأخذ مالك كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجهول هنا
ومع هذا جوزوا الضمان كذا في الذخيرة أقول قال في الدرر بعد ما مر وصار الاصل أن
الغرور انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن التعارضة السلامة
للغرور نصا حتى لو قال الطحان لصاحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه
ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالما به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى
لانه ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهذا العقد يقتضى السلامة كذا في العمادية اه
(سئل) فيما اذا قال رجل لا خربايك فلا فاقا بايعته فعلى فبايعه بثمن معلوم وتلف الثمن
عنده ويريد مطالبة الكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وبما يابىعت فلانا
فعلى وما غصبك فلان فعلى ما هننا شرطية أى ان بايعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجى أن
الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في الكفل القبول ولو دلالة بأن بايعه أو غصب منه للعمال
علائي عن النهر *(سئل)* فيما اذا قال زيد مخاطبا لجماعة معلومين من أهل سوق كذا
ما يابىعتم عمرا أنتم وغيركم فهو على فهل يلزم زيد ادين من خاطبهم دون غيرهم *(الجواب)* نعم
نعم *(سئل)* في رجل كفل أسيرا بمائة من الدراهم عنده من أسره بأمره فداء واقبلت نفسه
وحبس الكفيل بذالك ويريد مطالبة الاسير بذالك وحبسه به فهل له ذلك *(الجواب)* نعم

مطلب بيان المكر له
والمكركول عنه ولمكفول به

مطلب لا تصح بجهالة المكفول
عنه ولا بجهالة المكفول له
مطلب له الرجوع بما دفعه
ظانا أنه يلزمه فبان خلافه
مطلب اسالك هذا الطريق
فانه آمن لا يضمن الا اذا قال
فان أخذ مالك فأنا ضامن

مطلب الغرور انما يرجع
اذا حصل الغرور في ضمن
المعاوضة أو ضمن الغار
السلامة

قوله لانه ثمة ما ضمن السلامة
بحكم العقد الاظهر استسقاط
قوله بحكم العقد لانه في
مسئلة اسالك هذا الطريق
بدون قوله فان أخذ مالك
لم يضمن السلامة أصلا لا
بحكم العقد ولا بالتصريح
فتنبه اه منه

مطلب ما يابىعتم عمرا أنتم
وغيركم فعلى لا يلزمه دين
غيرهم
مطلب يصح ضمان فلان الاسير

وصح ضمان النوائب ولو بغير حق كجبايات زمانها في المطالبة كالدرون دل فوقها حتى
لو أخذت من الاكارفلة الرجوع على مالك الارض وعليه القنوى صدر الشريعة وابن المصنف
وابن كمال وقيدده شمس الاثمة بما اذا أمر به طاعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع
ذكره الأكل الخ ماذ كره العلاني في شرح التنوير وفي المنع ولا يطالب التكفيل أصيلا
بمال مكفول به قبل أن يؤدي التكفيل عنه أي عن الاصيل لانه انما التزم المطالبة فان لو لم أي
لوزم التكفيل من جهة الطالب لازمه أي لازم هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة
بأمره وان خيس أي صار الكفيل محبوسا بحسن هو أي المكفول عنه اذ لم يلحقه ما لحقه الا من
جهته فيجاري بملئه اه نوع اختصار أقول مسئلة حنة ضمان النوائب من مسائل المتون
وفيهما اختلاف الصحيح والذي صحه فقيه النفس قاضيان الحنة كافي المتون واعتمد الخير
الرملي في فتاواه عدم الحنة معنلا بأن الظالم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بحنة
تقريره ذكرت جوابه فيما علقته على البحر بما رأته من بعض العلماء مما حاصله أن المراد من
حنة الكفالة بها رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر وليس المراد أنه يضمن
لظالمها الظالم اه ولعمري انه تقيبه حسن ويدفع قوله ان الظالم يجب اعدامه لان ذلك
لو قلنا يرجع الظالم على الكفيل أما على ما قلنا من حنة الرجوع الكفيل على الاصيل فلا دل
فيه رفع الظلم لانه لا الكفيل يحبس الظالم المكفول ويضرب ويبيع عليه ماله وحقاره بمن
يخس أو يلحقه اليه أو الاستدانة بالراجحة وتتوذلك كما مر مشاهد وبالكفالة يرتفع كل
ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال زيد لعمرو ادفع الي بذكر كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل
على ولا على أنها لك على فدفع عمرو المبلغ المزبور لزيد وكان عمرو خليطا لزيد الا مروريد عمرو
الرجوع على زيد بالمبلغ المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال الامام الجليل فخر الدين
قاضيخان في فتاويه من الكفالة بالمال رجل قال لا اخذ ادفع الى فلان ألف درهم ولم يقل على
ولا أنها لك على فدفعها المأموران كان خليطا الا مروريد عمرو (سئل) فيما اذا
لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد
والزوج وابن الاخ في عياله أو أجنبي أو شريكه شركة عنان كذا في الاصل رجل قال لغيره
وليس بخليط له ادفع الى فلان ألف درهم فدفع المأمورا لا يرجع به على الا مركزن يرجع به
على القابض قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه خاتبة من مسائل الامر بتقيد المال من
الحوائك والكفالة وقد أضح المسئلة غاية الايضاح في الذخيرة في ١٨ (سئل) فيما اذا
أذن جماعة معلومون لزيد بأن يقوم بمصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية
وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظير ما يدفعه في ذلك وصرف بمقتضى الاذن فيما
ذكر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظيره بعد موت الاذن والصرف
وتدري ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل قوم وقعت
لهم مصادرة فأمر وارحلا أن يستقرض لهم مالا ينفقه في هذه المؤنات ففعل بالمقرض

مطلب يصح ضمان النوائب
ولو بغير حق
مطلب المأمور بدفع المال
يرجع اذا كان خليطا

مطلب اذنوا لزيد بدفع ما يترتب
عليهم من مغارم عرفية
وشرعية
مطلب وقعت لهم مصادرة
فأمر وارحلا أن يستقرض
لهم الخ

يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمران شرط الرجوع يرجع وبدون
الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع تارحانية في كتاب الوصايا وفي كل موضع يملك المدفوع
اليه المال مقابل تلك مال فإن المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا فلو أمر غيره
أن ينفق عليه أو يقضي دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المفتي وفيها
ومما يوافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم
يوجب الرجوع إذا اشترطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الأصح
ولو قال عوض عن هبتي أو أطعم عن كفارتي أو أذكر كاهن لي أو هب فلان عني ألقا لا يرجع
بلا شرط الرجوع كما في البرازية وذكر في السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواجب الذي سقط
عن الأمر بدفع المأمور أن كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لأنه لو رجع
لرجع باكثر مما أسقط وإن كان من أحكام الدنيا رجع بلا شرط اه وقيد هذا في الخلاصة
بما إذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن فدفع المأمور
أن كان شريك الأمر أو خليطه وتفسيره بأن يكون بينهما في السوق أخذوا وعطاء ومواضعة
فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الأمر
وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا إذا لم يقل
اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذكر في التنوير أصلا آخر
في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطلب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بادائه
مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان ومالا فلا بشرط الضمان فلو أمر المديون رجلا بقضاء
دينه رجع عليه وإن لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال أففق على بناء
داري أو قال الأسير اشتري فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كقوله الخانية مع أنه لا يطلب
بها بالحبس ولا بلازمة فتأمل اه شرح التنوير أقول وفي الخانية ذكر في الأصل إذا أمر
صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور
فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فإن لم يكن صير فيا لا يرجع إلا أن يقول عني ولو أمره
بشرائه أو يدفع الفداء يرجع عليه استعسانا وإن لم يقل عني أن ترجع على بذلك وكذا لو قال
أففق من مالك على عيالي أو بناء داري يرجع بما أففق وكذا لو قال اقض ديني يرجع عني كل
حال ولو قضى نأبة غيره بأمره رجع عليه وإن لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه والحاصل
أنه إذا قال اقض ديني أو أبنيتي أو أكفل لفلان بالف على أو اتقده ألقا على أو اقض ماله على
أو أففق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع أو لا قال عني أو لا وكذا إذا قال
ادفع الى فلان كذا أو كان المأمور صير فيا أو خليط الأمر أو في عياله والا فلا ما لم يقل عني أو على
أني ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان عني ألقا أو اقضه ألقا أو عوضه عني أو كفر عن عيني
بطعامك أو أذكر كاهن مالي بمالك أو أخرج عني رجلا أو أعتق عني عبدا عن ظاهري فلا رجوع
الابشرطه وإن كان المأمور خليطاً أو قال عني فجاءت هذه المسائل أربعة أقسام الأول

تحريره في مسئلة رجوع
المأمور على الأمر

بم

ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صيرفيا أو خليطا له أو في عياله الثالث ما يرجع
ان قال غنى الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد نلصت هذا الحاصل من كلام
الحانية ومما مر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الحانية والخلاصة وما يستغنى
عن الأصول المارة لتكونها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب
وهو من قام عن غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه
وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط أيضا لانه لا يشمل الامر بالانفاق في بناء داره وبشراء الاسير
وقضاء النسابة ولشهره الواجب الاخرى كالامر بأداء زكاته ونحوه وفي نورالدين عن مجمع
الفتاوى أمر أحد الورثة انسابا بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كما في أنفق
في بناء داري وهو واختيار شمس الاسلام وذكر السرخسي أن له أن يرجع بمقتضى أمر القاضي
وفيه عن الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاء له ولم يقل غنى أو قال اقض فلانا ألفا ولم يقل غنى
ولا على أنى ضامن لها أو كفل بها فادفع فلو كان المأمور شرعا كاللا أمر أو خليطا له يرجع على أمره
ومعنى الخليط أن يكون بينهما أخذ وعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله
يلتص منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر اجماعا اذا الضمان بين الخليطين مشروط عرفا
اذا العرف أنه اذا أمر شرعا أو خليطه بدفع مال الى غيره بأمره يكون دينه على الأمر والمعروف
كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو بالعكس يرجع اجماعا وان لم يقل على
أنى ضامن ولم يشترط الرجوع اه وأفاذ التعليل بالضمان عرفا أن ما جرى به العرف في الرجوع
على الأمر يرجع وان لم يكن خليطا ولا في عياله ولذا أثبتوا الرجوع للصير في فليحفظ
(سئل) فيما اذا قضى زيد دين عمرو ولدائه بدون اذن عمرو ويريد الرجوع على عمرو
بما قضاؤه عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك *(الجواب)* من قضى دين غيره بغير أمره
لا يكون له حق الرجوع عليه عمادة من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفلى والعلوية يرجع
لا يرجع على غيره كالمقضى دين غيره بغير أمره اه *(سئل)* في رجل أدين رجلين
مبلغا معلوما مؤجلا الى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فأدى أحدهما
ما عليه بالتمام وأدى الآخر البعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها وزاده عشرين
قرشا وأجل ذلك الى أجل معلوم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يذعى على
الضامن في العقد الاول بالمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم *(الجواب)* عقد
الضامن افسخ بنقض العقد الاول ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد
الجديد والله سبحانه أعلم لو سقط دين الطالب عن البائع بسبب من الاسباب اما بفسخ
المداينة التي جرت بين البائع وغيره أو ببراء الغريم عن دينه أو بقضاء البائع دينه فهناك
بإزالة الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف الصلح يكون بمنزلة اختلاف
السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقرا ابني أو شيئين في مسألة اضافة الاقرار الى سبب
وبعين هذا الجواب أفق العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى وسئل

مطلب أمره الوارث بأن
يكفن الميت

مطلب في معنى الخليط

مطلب المعروف كالمشروط

مطلب اذا قضى دين غيره
بلا أمره لا يرجع
مطلب اذا عامل الدائن وأجل
الى أجل آخر بلا حضور
الضامن افسخ عقد الضمان

مطلب اختلاف الصلح بمنزلة
اختلاف السبب

مطلب الحوالة بشرط الضمان
كفالة

مطلب يبرأ الكفيل إذا أحال
المدينون دأته على آخر
مطلب إذا فسح عقد المدانة
الأول ثم عقدا آخر بطلت
الكفالة

مطلب الكفالة بتسليم
المبيع جائزة

مطلب ان لم يعط مال فأن
ضامن فطالبه فقال لا أعطيك
لزم الكفيل

في المدينون إذا أحال رب الدين بدنه على مدينون له برضاه وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح
الضمان ويطلب أيا شاء قال في الحاشية رجل له على رجل مال فقال الطالب للمدينون أحالني
بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء
لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل
كفالة اه والله سبحانه أعلم وبالله أفتى العلامة سراج الدين المشهور بقارئ الهداية في فتاويه
أقول إنما ذكر عبارة الذخيرة ليقبس عليها مسألة اختلاف الصك في أنه يبرأ الكفيل
لأن اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط
الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفالة فكذا تبطل لو اختلف الصك لأنه بمنزلة اختلاف
السبب كما صرح به في الحاشية فكذا في المسئلة المسئول عنها قد اختلف الصك فتبطل
الكفالة هذا مراد المؤلف من نقل عبارة الذخيرة والحاشية ولا يخفى ما فيه فان مسألة الحاشية
انما هي فيما إذا اقر رجل بألف عند الشهور بصك ثم أقرب بألف بصك آخر فهما ألفان لأن
اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من الالفين وأنت خير
بأن هذا لا يدل على أن تغيير الصك بكتابة صك آخر في مسئلتنا يبطل الكفالة لأن الله
الأول لم يبطل كما في الاقرار وإذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسح المدانة
الأولى ثم جددت في صك آخر تبطل الكفالة الأولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط
الدين كما أفتى به المؤلف فيما يأتي قريباً فافهم (سئل) فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو
مبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله بذلك بكر فأحال عمرو زيداً بالمبلغ المزبور على خالد حوالة
شرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم قال في البحر وفي قوله يبرأ
المحيل إشارة إلى براءة كفيله فإذا أحال الأصل الطالب برئاً كذا في المحيط (سئل) فيما إذا
استدان زيد من عمرو بمبلغ معلوم من الدراهم إلى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل
الأجل فأحله عمرو إلى أجل آخر معلوم وفسح عقد المدانة الأول من غير حضور بكر ولا تجديد
كفالة والآن يريد عمرو والدعوى على بكر بمبلغه عليه ثانياً بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر
كفيلاً بالمبلغ الخالص بالعقد الجديد (الجواب) حيث فسح عقد المدانة الأول لا يكون
كفيلاً بمبلغه عليه ثانياً بدون كفالة ونقلها ما مرقبياً عن الذخيرة أقول ظاهره أنه بمجرد
مضي الأجل الأول وتجديد أجل آخر بدون فسح صريح تبقى الكفالة فينا في ما أفتى به أولاً
تأمل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مقداراً معلوماً من قشر القنب بثمن معلوم شراء
شرعياً ثم كفله بكر بتسليم المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة بتسليم المبيع
جائزة فيجب عليه إحضاره وتسليمه للشئرى مادامت العين باقية كما صرح بذلك في الدرر
والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعطاك عمرو مالاك عليه فأنا ضامن بذلك
فتقاضى زيد عمرو بماله عليه فقال عمرو لزيد لا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم
يلزمه وفي المنتقى رجل قال لا تخزن لم يعطاك فلان مالاك عليه فأنا لك ضامن بذلك لا سمي له

عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل
ومثله في الخلاصة أقول ظاهره أنه اذا طال به ومطله ولا يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء
فلا يلزم الكفيل الا بعد موت الاصيل تأمل ﴿(سئل)﴾ فيما اذا اشترى زيد ورجلان
آخران من عمرو أمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وكفل كل منهم
انتم لهم وكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع
الثنين ويريد عمرو مطالبة زيد بجميع الثمن بالاصال والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك
﴿(الجواب)﴾ نعم والمسئلة في فصل كفالة المال من الخاتمة ﴿(سئل)﴾ فيما اذا كان
لزيد دار جارية في مكة فأجرها من عمرو مدة معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض
الأجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف عمرو ما أذن له زيد بصرفه وسكن الدار
ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركته ولد عتيق أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه
لدار قبل إيجار زيد لها من عمرو وقبل أدائه له في صرف بعض الأجرة كذا كرويرد عمرو والرجوع
في التركة المزبورة بالباقي له من مصرفه وما قبضه منه زيد بعد شت كل ذلك بالوجه الشرعي
فهل له ذلك ﴿(الجواب)﴾ نعم في كفالة الاشياء العرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها
أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ أقول يخالف هذا ما مر في أو آخر كتاب الوقف
عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الماطر من أن المؤجر اذا ظهر أنه لا ولاية له
في الوقف كان المستأجر متطوعا فيما انفق به باذن المؤجر فتأمل ﴿(سئل)﴾ في امرأة كفلت
ابنها ببلغ دين شرعي بذمة لزيد كفالة شرعية مقبولة لدى بيته شرعية ثم حل أجل الدين
ويريد زيد مطالبة كليهما جميعا فهل له ذلك ﴿(الجواب)﴾ نعم وفي الدرر لطالب مطالبة
الاصيل مع الكفيل لان مفهوما الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضى قيام الذمة
الأولى لا البراءة عنها ﴿(سئل)﴾ فيما اذا كفل زيد جماعة عند عمرو وبلغ دين شرعي
كفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضا منه لزيد الكفيل
ليدفعه لعمرو وعلى سبيل الأمانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمرو عن ورثة وتركته مجهولا
لذلك ويريد الجماعة الرجوع في تركته بنظر البعض المذكور فهل لهم ذلك ﴿(الجواب)﴾ نعم
ولو أعطى المطالب الكفيل أى لوقضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل
الطالب أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لانه تعلق به حق القابض
على احتمال قضائه الدين فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما اذا كان
الدفع على وجه الرسالة بأن قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث
لا يصير المؤدى مأكلا للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للاصيل أن يسترده من يد
الكفيل لانه تعلق بالمؤدى حتى الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما يقض
دفعه شرح الكثر العيني من الكفالة في فعمل مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل
قدرا من الدين ليدفعه لعمرو وعلى سبيل الأمانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه له الرجوع

مطالب اشترى أمتعة وكفل
كل منهم الثمن فللبائع مطالبة
أحدهم بجميعه

مطالب أجر وأذن له في العارة
ثم استغنت الدار له الرجوع
للعرور

مطالب العرور لا يوجب
الرجوع الا في ثلاث الخ

مطالب له مطالبة الاصيل
والكفيل
مطالب دفعوا الكفيل لهم بعض
الدين ليدفعه للداين فمات
قبل الدفع لهم الرجوع
في تركته
مطالب اذا دفع الدين لكفيله
ليس له استرداده

مطلب لا يصير كفيلا بمجرد
قوله هوناس ملاح

مطلب الكفالة بالمسلم
فيه صحة

مطلب اذا سلم المكفول بنفسه
الى دائنة في موضع تمكّن
مخاصته يبرأ الكفيل

مطلب يصح ابراء الدائن
الكفيل عن الكفالة واخراجه
منها ولا يبرأ الاصيل

مطلب ان الكفيل لا يطالب
الاصيل قبل أن يؤدى عنه
مطلب الكفالة بتسليم
الامانات جائزة

مطلب اذا استحق المبيع
برئ الكفيل عن الثمن

مطلب في ضمان الدرك

في تركة الكفيل لانه امانة مضمونة بالموت عن تجهيل * (سئل) * فيما اذا طالب زيد من عمرو
أن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل عمرو ويكر الحاضر عن حال زيد فقال هوناس ملاح ولم ترد
على ذلك فأدانه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفيلا بمجرد قوله المذكور * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا استقرض زيد من عمرو ومبلغا معلوما من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا
معلوما من الدراهم على سمن معلوم الوزن سلما شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية مشمول لكل
من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكرمالا ودية ويريد عمرو والا أن مطالبة الكفيل
بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في فتاوى
الحنفى الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع وبين نقل صحته الوالد على كونه في آخر
باب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عزير وان كان هو داخلا في قولهم تصح
الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكاظمي من الكفالة * (سئل) * فيما اذا كفّل زيد أباه
عند عمرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه الى عمرو في موضع يمكن مخاصمته فهل
يرأ الكفيل * (الجواب) * نعم والمسئلة في التوير * (سئل) * فيما اذا أبرأ صاحب الدين
الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءته لا توجب براءة الاصيل
* (الجواب) * نعم والمسئلة في الجوهره وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط برئ وان لم
يقبل اذ لا دين عليه لاحتاج القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء اه * (سئل) *
في الكفيل بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدى الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا
* (الجواب) * ليس له المطالبة قبل أن يؤدى * (سئل) * في الكفالة بتسليم الامانات هل
يجوز * (الجواب) * نعم ويجوز أى الكفالة بتسليمها أى تسليم الامانات والمبيع والمرهون
فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شئ كالكفيل بالنفس درر
* (سئل) * في جمال مشتركة بين زيد وعمرو ومناصفة فباع زيد نصفها من شريكه عمرو وبث
معلوم من الدراهم وكفله بكرمالين المزبور عند زيد بالمال والذمة ثم استحق المبيع بوجهه
الشرعى وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور * (الجواب) * نعم وقالوا واستحق
المبيع يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه بعيب بقضاء أو بغيره
أو بخيار رؤية ان شرط برئ الكفيل الا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق فيما يظهر
أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط
ما تعلق من الغريم به فلا يسرى عليه وقيد البراءة في التارخانية بما اذا رد المبيع على البائع
فان لم يردّه كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يردّه نهى تحت قوله وصح لو ثمننا وثلثه في البحر
والمنع * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو ودابة بثمن معلوم من الدراهم مقبوض بيده وضمن
بكر الثمن لزيد ان استحققت الدابة ثم ان الدابة استحققت من يديده وحكم له بالرجوع على
بائعه بالثمن بوجهه الشرعى ويريد زيد أن يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن لان

البيع لا ينتقض بمجرد الاستعاقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجب ودال الثمن على الاصيل
 فلا يجب على الكفيل درر أقول وفي هذا إشكال لما قدمه أول باب الاستعاقاق وقد مننا
 الكلام على ذلك هناك فراجع به (سئل) فيما إذا كفل زيد لعمرو جميع ماله من الدين
 على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل تكون الكفالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم
 نعم قال في الدر المختار ومثل للجهول بأربعة أمثلة بما لك عليه الخ يعني أنها تصح بجهالة المال
 (سئل) فيما إذا كان زيد بذمة عمرو ومبلغ معلوم من الدراهم عن بضاعة اشتراها منه
 وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كل من بكر وخالد لعمرو فبما لم يكفل كل من الكفيلين صاحبه
 فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ويزعم أن له الرجوع على خالد بنظر ما أدى زيد
 فهل ليس لبكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم
 برؤا جعيتا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيلاً عن صاحبه فأداها
 أحدهم رجوع المؤدى عليه بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهم بالألف هذا
 إذا ظهر رأى المؤدى بالكفيلين فإن ظهر بأحد هما رجوع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث
 بالثلث ثم رجعا عليه على الاصيل بالألف وإن ظهر بالأصيل قبل أن يظهر بصاحبه رجوع
 عليه بجميع الألف قال أبو يوسف إذا أقر رجلان لرجل بألف درهم على أن يأخذ بهذا المال
 أيهما شاء فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمره كذا في محيط السرخسي الفتاوى
 الهندية وسئل المؤلف عن نظير هذه المسئلة فيما إذا كفلا متعاقباً كفل كل عن صاحبه بأمره
 فأدى أحدهما الدين كله فهل له الرجوع على الآخر بنصف ما أدى (الجواب) نعم
 والحالة هذه أقول وفي نور الدين قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كفلا بألف يطالب كل
 واحد بثلث الألف وإن كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة
 السرخسي والمرغباني والتمراشي اهـ (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو ومبلغا
 معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند عمرو وكل من بكر وخالد كفالة شرعية بالأذن الشرعي
 ويريد عمرو مطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم
 أقول قد علمت مما قلناه أنفاق نور العين الفرق بين ما إذا كفلا معاً أو على التعاقب فتنبه
 (سئل) فيما إذا قال ذمي لا تخربايع فلانا الذمي وهما يابعتا عندي فصار لا تخربايع
 فلانا ويستوفى الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم ببلدة كذا أقام على طريق البيع فلم يصله
 ونهب في الطريق قبل وصوله إليه ومبايعته معه أصلاً فقام صاحبه يكلف الذمي القائل
 المذكور دفع قيمة التماس له زاعماً أنها تلزمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحالة هذه
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمرو
 طالبه الورثة به فامتنع من دفعه لهم زاعماً أنه كفل زيد المذكور عند ذمي بدين استداناه زيد
 من الذمي أكثر من دين زيد المستقر بذمة عمرو وأن له دفع ما بذمته للذمي بسبب الكفالة
 المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة صدرت بدون إذن من زيد فهل يلزم عمراً دفع دين زيد

مطلب تصح الكفالة مع جهالة
المال

مطلب تكفلا رجلاً ولم يكفل
كل منهما صاحبه

مطلب تكفلا رجلاً وكفل
كل منهما صاحبه
مطلب فيما إذا كفلا معاً أو على
التعاقب

مطلب قال ما يابعتا فتعدي
لا ضمن ما ملك ولا مبايعته

مطلب الكفيل بلا إذن ليس
له الرجوع

لورثته من (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو دينان معلوما القدر من جنس واحد غير أن أحد الدينين بكفيل والآخر بغير كفيل فدفعت عمرو لزيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون الآخر وفي التعيين فائدة له فهل يكون القول قول له مع يمينه (الجواب) نعم (سئل) في قول الدافع مع يمينه (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمرو أن يبيعه قدرا من الحرير وقال له بكبر بعه فان راح لك شيء من الثمن عنده فهو عندى فباعه عمرو والحرير برثن معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمرو فهل يلزم بكرا دفع نظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم ثم آلت حرفة مؤجلا إلى أجل معلوم بكفالة عمرو وقام بكاف زيد ادفع الثمن حالا قبل حلول الاجل أو يحضر له كفيلة آخر متعلا بأن ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبة ولا شصامتته بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأفتى فاري الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بأنه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال رب الدين أن أردت فأخرج معه فاذا حل الاجل طالبه بذلك أقول وفي الخلاصة واجهوا أن الدين المؤجل اذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على إعطاء الكفيل وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي المحيط لأفتى بقول الثاني فريد السفر في سائر الديون بأخذ كفيل كان حسنا رفقا بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط وفي القنية ليس للدائن مطالبة المديون بالكفيل قبل الاجل ورمز لاخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية له ذلك اه فتحرر أن المعتمد قولى فاري الهداية ولكن في هذا الزمان الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الافتاء به لأن المفتى يقتى بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزى السامحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق ظاهرا ولوا مربا بالسفر معه الى حلول الاجل ربما يتفق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه نقله عن المنظومة الحبية مستدركا به على ما قبله ويؤيده افتاؤهم بقول أبى يوسف بكفيل الزوج بنفقة شهر اذا أراد السفر رفقا بالزوجة كما يشير اليه كلام المحيط والله أعلم (سئل) في رجل كفيل زيدا بأمره عند عمرو وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمرو وبعد حلول أجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيدا بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق لزيد أمتعة من دار ملاصقة لا صطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهمما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فأنا كافل وضامن له فهل لا يضمن عمرو ذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أى لما مر من أنها لا تصح بمجهاالة المكفول له ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غاب عمرو عن المصروف على الدين الذى لك عليه ثم غاب عمرو عن المصروف ماتت المرأة عن تركه قبل استيفاء زيدا عنه ويريد الرجوع في تركها بدينه بالوجه الشرعى

مطالب عليه دينان بأحدهما كفيل فالقول له مع يمينه في تعيين الدفع

مطالب ان راح لك شيء عنده من الثمن فهو عندى يلزمه مطالب ليس له مطالبة المديون بكفيل ثان

مطالب اذا قصد المديون السفر قبل حلول الاجل لا يلزم بكفيل ٣ قوله فريد السفر كذا في النسخ ولعله في مريد السفر في الجارة ولا يحتررا ه

مطالب الكفيل بالامراه الرجوع مطالب قال مهنا حمل من ضرر بسبب الاصطبل فأنا ضامن لا يصح مطالب ان غاب عن المصروف على الدين الذى لك عليه

فقال له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحداً رجعية ثم راجعها فطالبت به بمؤخر صدقها فكفله أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة للمزبورة ولها مطالبته بذلك بعد ثبوتها شرعاً (الجواب) نعم أقول تقدم في أوائل باب المهر عن الحارثي الزاهد ولو طلقها رجعي لا يصير المهر حلاً حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه
وقول المؤلف هنا ولها مطالبته بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل
(سئل) في السكعة التي بالقرض المؤجل إلى أجل هل تصح ويكون مؤجلاً على التكفل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلاً على التكفل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفل آخر عند زيد بن معلوم ثم طالبه زيد به والزعم له لدى القاضي فطالب الرجل من زيد أن يمهله به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الاقام فدفعه له ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كلفة الاقام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكره والله أعلم

مطلب تصح كفالة أبي الزوج بمؤخر المهر

مطلب اذا كفل بالقرض المؤجل هل يتأجل على التكفل فقط أو عليهما

مطلب لا يلزم بكلفة الاقام

(كتاب الحوالة)

(سئل) فيما اذا كان زيد دين شرعي على عمر وفأخاله عمر وعلى بكر بن علي له عمر وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته (الجواب) نعم ولو مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالحوالة مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا الوعيد بدنه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء بزازية وخلاصة ومقتضاها بطلان الحوالة بموت المحيل وهو المصريح به في الحارثي الزاهد وعبارته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يختص المحتال بماله على المحتال عليه بل اسوة لغرمائه لانها تمليك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز الا أنها تجاوزت الحاجة والموت سقطت وتعود المطالبة الى تركته وعن زفر خلافة وان نوى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى انتهت وهي مسئلة عجيبة ينبغي حفظها أقول اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد بها دين له عليه أو دعيته أو عين في يده ودعيته أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها بواحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بأن قبلها متبرعاً والكل جائز لانه في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين وللحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضاه وان كان الدين مؤجلاً في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحال على

مطلب هل تبطل الحوالة بموت المحيل

مطلب الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة

مطلب ان كان الدين مؤجلاً في حق المحيل تأجل في حق المحتال عليه الخ

فمثال الراهن بخلاف المقتضى فتمسك بالتبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولومات الخيل قبل قبض المقتضى كان الدين والعين الخصال بهما بين غرمائه بالخخص لكونه مال الخيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لأن المقتضى لم يملكه بهما للزوم تعليق الدين من غير من دونه عليه وإنما وجب بهما دين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين الخيل بخلاف الرهن لأنه ثبت عليه يد الاستيفاء فأختص به المرتب بعد موت الراهن مديونا بخلاف المطلقة لبراءة الخيل وصار المقتضى من غرماء المحال عليه وإذا قسم الدين بين غرماء الخيل لا يرجع المقتضى على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وقامه في البحر وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات الخيل قبل قبض المقتضى الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار وبدل عليه قوله كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه فقوله المحال بهما دليل على أن المراد به المقيدة بقرينة قوله لأنه مال الخيل وكذا قوله لا يستحقاق الدين فإنه لا ينفك أثر استحقاق الدين في المطابقة لأنها لا تنقسم بين ولا عين وكذا قول الولوالجية ولومات الخيل وعليه ديون تخص غرماءه فيمضي على المقتضى ولا يسلم للمقتضى إلا ما قبض قبل الموت لأن ما على المقتضى عليه بقي على ملك الخيل الخ فهذا التمليل دليل على أن المراد المقيدة وفي الجوهرة وأما إذا كانت مطابقة فلا تبطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة الخيل عن المحال عليه إلا أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه قصاصا ولو تبين براءة المحال عليه من دين الخيل لا تبطل أيضا ولو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صح الأبراء الخ والحاصل أن الحوالة المطلقة تبرع كما مر وإذا كان المحال عليه مديونا للخيل لا تنقسم بينه ولذا كان للخيل مطالبة به قبل الأداء فلا تبطل بقسمه دين الخيل بين غرمائه لأن المقتضى لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت الخيل بل تبقى مطالبة المقتضى على المحال عليه وإن أخذ منه دين الخيل وقسم بين غرمائه وهذا جار على القواعد الفقهية كما في البرازية والخلاصة مشكل (سئل) فيم إذا اشترى زيد من عمرو أقمشة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحوال به البائع على بكر حوالة شرعية مقبولة برضا الكل ثم ظاهري عيب قديم في بعض الأقمشة ويريد ردها بخيار العيب فهل إذا ردها بالعيب تبطل الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن (الجواب) نعم وفي المنتقى رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبضه ثم أحوال المشتري البائع بالثمن على غريمه من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة الخ بحر (سئل) في المديون إذا أحوال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان ويطالب أيهما شاء (الجواب) نعم قال في الحاشية رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلفني بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو عاثر وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على الخيل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة الخيل كفالة (سئل) في ناظر وقف أحوال زيد الدين له عليه على مستأجر

قوله ولومات الخيل أي في المقيدة كما أتى التنبيه عليه اه منه

قوله وإذا قسم الدين الخ أي في صورة المقيدة والمراد به الدين الذي وقعت الحوالة مقيدة به وقوله بحصة الغرماء أي الحصة التي شاركه فيها الغرماء أي لا يرجع على المحال عليه بالحصة التي أخذوها من الدين المحال به وقوله لا يستحقاق الدين علة لقوله لا يرجع اه منه

مطلب تبطل الحوالة إذا ردت المبيع بالعيب القديم

مطلب أحوال وضمن له مال الحوالة يصح

مطلب أحوال الناظر دائته على المستأجر ثم مات قبل الاستيفاء بطلت

بعض أقلام الوقف ثم مات الناصر قبل أن يستوفى زيد الدين ثم تولى الوقف ناطر آخر فهل
لنؤتى الجدد قبض مال الوقف وبطلت الحوالة؟ (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفاً أقول
هذا إذا كانت الحوالة مفيدة كما علمت بتحقيقه (سئل) فيما إذا كان المستوفى في وقف
أهل دراهم معلومة تحت يد ناطر الوقف هي قد راسخ حقه من الوقف فأحال دائئه على الناصر
المزبور بها وقبل كل منهم الحوالة فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة؟ (الجواب) نعم
والمستوفى في البحر والنهر والعلاني أقول وأصل المسئلة بحث لصاحب البصروية هاجما إذا كان
مال الوقف في يد الناصر وتبعه المؤلف وهو ظاهر (سئل) فيما إذا أحال زيد المستوفى
في وقف أهلي ثم أهلي ناطر الوقف ليدفع دينه له من استحقاقه في مدة مستقبلية ثم مات المحيل
والمحال عليه قبل الاستيفاء وآت حصه المحيل إلى غيره فهل تكون الحوالة المزبورة غير
صحيحة؟ (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفاً (سئل) فيما إذا احتال زيد على عمرو بمبلغ
معلوم من الدراهم ثم تولى المال هل يرجع به على الأصيل؟ (الجواب) نعم
يرجع المحتال بالمال على المحيل إذا تولى حقه وهو يعوت المحال عليه مقلساً أو أنكاره الحوالة
وحلفه ولا ينسب له عليها والتوى على وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة في المتون والخيرية
(سئل) فيما إذا كان ليعين بذمة زيد مبلغ معلوم من الدراهم فأحتال وصيه به على
عمرو والأمل من المدينون وفي الحوالة المرقومة خير لها حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل
تكون الحوالة المزبورة صحيحة؟ (الجواب) نعم والحالة هذه في الخانية احتال الوصي
أو الأب بمال الصغيران كان الثاني أملاً من الأول جاز وان كان مثله لم يحز الخ أدب
الأوصياء ومثله في شرح التنوير من الحوالة (سئل) فيما إذا مات المحال عليه مقلساً بغير دين
ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على المحيل فهل له ذلك
(الجواب) نعم كما في غالب المعبرات من كتب المذهب (سئل) فيما إذا أحال زيد
عمرو دينه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة
غير صحيحة؟ (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دين شرعي بذمة عمرو
ولعمرو دين شرعي بذمة بكر فتوافق بكر مع زيد على أن يدفع بكره الذي له على عمرو من دين
عمرو عليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضيا على ذلك في غيبة عمرو ثم علم عمرو بذلك فأجازه
ورضى به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويريد زيد مطالبة بكر بدينه المزبور فهل له
ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة
المحتال له إلا أن يقبل أي الحوالة فضولى له أي لأجل الغائب كذا في الخانية لا حضور
الباقين أما عدم اشتراط الأول وهو المحيل فبأن يقول رجل للدائن ك على فلان بن فلان
ألف درهم فأحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم
اشتراط حضور النساء وهو المحال عليه فبأن يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب
فقبل صحت الحوالة كذا في الخانية اهـ ومثله في الخلام والبرازية وفي الكنز وتصح في الدين

مطالب تصح أحالة المستوفى
دائئه على الناصر إذا كان
مال الوقف تحت يده

مطلب إذا تولى المال يرجع
المحتال به على المحيل

مطلب تصح حوالة الوصي
على الأمل

مطلب إذا مات المحال عليه
مقلساً فالرجوع

مطلب لا تصح الحوالة بل أرضا
المحال عليه

مطلب بشرط حضور المحتال
في المجلس دون حضور
الباقين بل أرضا ثم فقط

لا في العين برضا المختال والمحال عليه اه قال في البصر وأراد من الرضا القبول في مجلس
 الايجاب لما قد مناه أن قبولها في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو صحيح به في البدائع اه
 ونقله العلاني في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المختال أو نائبه
 ورضا الباقيين لا حضورهما وأقره المصنف اه أي صاحب التنوير في المنع (سئل) (الجواب) نعم
 فيما إذا كان لزيد دين بذمة عمرو فأحاله عمرو به على بكره ولو لم يكن له عمرو على بكره المزبور دين شرعي
 حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم
 لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره (سئل) (الجواب) نعم
 المختال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه فمات الميراثين ولا دين ولا كفيل فهل
 يرجع المختال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم المصحح
 من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كما في جامع
 الرموز وفتح القدر والفتاوى على هذا كما في صور المسائل عن الظاهرية قال الهمام فخر الدين
 قاضيخان ولو أبرأ المختال له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح اه وقد مر جوابا أنه
 إذا أتى المسأل بأن يموت المحال عليه فمات يرجع المختال على المحيل ففي هذه المسئلة المسئلة
 عنها يرجع المختال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) (الجواب) نعم فيما إذا غاب المحال عليه
 قبل دفع شيء من المحال به ويريد المختال الرجوع على المحيل فيجوز غيبة المحال عليه فهل ليس له
 ذلك (الجواب) نعم (سئل) (الجواب) نعم فيما إذا أجر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحال
 بها بكره عليه ثم ظهر أن الأرض مرهونة من قبل زيد عند زوجه بدين استدانته من سابق
 الاجارة ولم تجز زوجته الاجارة ولم يدفع لها دينها ولم ينتفع عمرو بالمأجور أصلا ولم يتمكن من
 ذلك ويريد بكره المختال مطالبة المختال عليه بمبلغ الحوالة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) (الجواب) نعم فيما إذا أتى رجل على آخر بمبلغ من الدراهم عن أمة فآقر
 المذعي عليه بها وذكروا أن المذعي أحال عليه بالمبلغ رجلا به حوالة مقبولة من الكل
 فصدقه المذعي وذكروا أنه لم يدفع المبلغ للمختال وأن المختال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف
 الحكم (الجواب) نعم حيث اعترف المذعي بالاحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال في التنوير
 ولو توكل المحيل بقبض دين الحوالة لم يصح اه ومثله في الذخيرة البرهانية (فروع) (سئل)
 إذا أحال الطالب أستاذا على مديونه وبالدين كفيل برئ المديون من دين المحيل وبرئ كفيله
 وبطلان المختال الاصيل لا يملكه كذا لا لأنه لم يضمن له شيء ألكم براءة موقوفة وكذا إذا أحال
 المدين بدينه على الرهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المختال كذا
 في فتاوى قارئ الهداية إذا قال زيد لعمرو ان بكره أمانتي عليك بالف فأعطيناه وان قال بكره
 ما أحالني فأرجع بها على فاعطاه عمرو ثم ان بكره أمانات أو غاب هل امره الرجوع على زيد أم لا
 أجاب قارئ الهداية ان اعترف المختال عليه بالدين الذي أحيل به عليه ودفع الى المختال على
 هذا الوجه لا يرتفع به على المختال ما لم يعرف الحال فان صدق المحيل المختال تم الامر وان أنكر

مطلب الحوالة قد تكون بدون
 دين على المحال عليه
 مطلب إذا أبرأ المختال المحيل
 أو وهبه لا يصح

مطلبه إذا غاب المحال عليه
 ليس للمحال الرجوع على
 المحيل
 مطلب أحال على المستأجر
 بالأجرة ثم ظهر أنها مرهونة
 بطلت الحوالة

مطلب لو توكل المحيل بقبض
 دين السوال لم يصح

مطلب إذا أحال على المدين
 انسا نا برئ كفيل المدين
 مطلب فيما إذا قال ان فلانا
 أحالني عليه بألف وان
 أنكر فلان فأرجع عني
 فأعطاه الخ

الحوالة وأخذ دينه من المديون رجع المديون على المحتال بما قبض منه وكذا أن مات أو غاب
ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشيء اه أقول وحاصل الجواب أن المحتال عليه أن أقر
بالدين الذي عليه التحيل ودفعه للمحتال على وجه الحوالة فلا رجوع له به على المحتال أن صدقه
التحيل في الحوالة وكذا إذا جهل الحال وأما إذا كذبه وأخذ دينه من المديون رجع المديون
على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن له بركة بكر للغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا
وأن عمرا المزبور كفيل عن بكر كغالة مطلقة بكل ما له عليه فأقر عمرو بالسكفالة المزبورة وأجازها
زيد المذكور وأتكر عمرو أنه له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بينة شرعية
في وجهه عمرو وشهدت بأن المبلغ المزبور بركة بكر للغائب فحكم الحاكم للمدعى لديه بالمبلغ المزبور
لزيد على عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر
الغائب *(الجواب)* حيث كانت السكفالة مطلقة كما ذكرنا وأجازها المدعى شفاهاً يكون
الحكم المذكور قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لأن الحاضر صار خصماً عن الغائب وبهذه
الحيلة صرح بها في البحر والمنع والبرازية والعمادية وغيرها *(سئل)* هل يصح حكم الحاكم
لأبيه وابنه أم لا *(الجواب)* حمزة المسئلة أجاب علماء الأئمة الأربعة على عدم
جوازها قال الإمام الجليل أبو الحسن أحمد بن محمد القندوري من أئمة الإمام الأعظم
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم لأبيه وولده
وزوجه باطل اه وهي دواة في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل
في مختصره من كتب الإمام مالك ابن أنس إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم
لمن لا يشهد له على المختار اه قال شارحه التتائي كآبيه وأبيه وزوجه ونحوهم اه وقال
العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى
في كتاب القضاء في الثقة تحت قول المنهاج ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه
على الصحيح قال ابن حجر لا نهم أبعاضه فكانوا كنفسه اه وقال العلامة الشيخ موسى الحجاوي
في كتاب الاقناع في مذهب الإمام الجليل المحدث الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى
في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات
موانع الشهادة ستة أحدها قرابة الولادة فلا تقبل من عمودي النسب بعضهم لبعض من
والدوان علواً ومن جهة الأم وولدوان سفلاً من ولد البنين والبنات *(سئل)* في امرأة
غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتضررت من ذلك لعدم المنفق
وغير ذلك فرفعت أمرها للقاضي حنبلي فقضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه بالبينة
الشرعية موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه فهل ينفذ قضاؤه *(الجواب)* ينفذ في أظهر
الروايتين عندنا وعليه القوي ثم أفتى المؤلف كذلك بنفاد قضاء الحنبلي على الغائب

مطالب حيلة اثبات الدين
على الغائب

مطلب لا يصح حكم الحاكم
لأبيه وابنه في المذاهب
الأربعة

مطلب طلقها وغاب عنها
فأثبت طلاقها حاكم حنبلي
ينفذ

مطلب ينفذ قضاء الحنبلي على
الغائب في أظهر الروايتين
عندنا

فيمادعت اليه ضرورة من دعوى دين لزيد بذمة الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي
تحت رهنه من جفيس الدين (سئل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه
في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير مسموعة ولا يقضى عليه (الجواب) نعم أقول
قال في متن التنوير وشرحه للعلائي لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على
المقتضى به بحرا لا بحضور نائبه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين
عن أصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المنية
والبرزازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على امضاء قاض آخر الخ وكتبت
فيما عاينته على الدر المختار أن ما في الفتح ليس قولنا لئلا بل هو القول الثاني كما في البحر وأن
قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي قوله قبله
لا يقضى على غائب لانه في القاضي الخفي كما حرره في البحر بقوله اشتبه على كثير أن قولهم
الفتوى على الفاذا عم من كون القاضي شافعي ابراه أو حنفي لا ابراه أو خاص بن برآه والظاهر
أنه في حق من برآه لا جماع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد
في شرح أدب القاضي الخ ما أطال به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح
القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسي في شرح نظم الكتبت بصرح صاحب
المنية بأنه في حق الخفي وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد لا ينفذ والفتوى على
الاول لانه اذا رفع لا آخر لا ينفذه اه ونحوه في حاشية الخير الرمل وقال صاحب جامع
الفقه ولين ما حاصله أقول قد اضطربت آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندى أن
يحتاط ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتى بحسب اجواز أو فسادا صيانة للحقوق مع أنه
مجتهد فيه ذهب الى جوازه الاثمة الثلاثة وفيه عندنا روايتان والاحوط نصب وكيل عنه
يعرف أنه يراعى جانب الغائب ولا يقرط في حقه اه وخلصا وارتضاه في نور العين فينبغي
التعميل عليه وقال العلامة الخير الرمل في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الحرج والضرورة
يجب اعتبار عدم امكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه
والله تعالى الموفق (سئل) فيما اذا ادعى زيد الناظر على ثلاثة أنفارتهم وبقية أهالي
قرية كذا اغصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته الجارية تحت نظارته بالوجه الشرعي
وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى الى غير المحكوم
عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى الى غيرهم
لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره
الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسع دعوى أحد فيه بعده في الحرية
الاصيلة والنسب وولاء الاعناق والنكاح كذا في الفتاوى المعرى والقضاء بالوقف يقتصر
ولا يتعدى الى الكافة كما في الحانية وقال أيضا لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد ابغیر
وكالة ونيابة وولاء الا في مسألتين أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية أحد الموقوف

ع قوله ويلاحظ الحرج
والضرورات الخ تمام عبارة
جامع الفقه ولين مثلا لو طلق
امرأته عند العدل فغاب
عن البلد ولا يعرف مكانه
أو يعرف ولكنه يجهز عن
احضاره أو عن أن تسافر اليه
هي أو وكيلها بعده ولما ناع
آخر بأن كان لا يرضى أحد
بالوكالة وكذا المديون لو غاب
عن البلد وله نقد في المبدأ ونحو
ذلك في مثل هذه المواضع
لو برهن على الغائب بحيث
اطمأن قلب القاضي وغلب
ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة
فيه فينبغي أن يحكم على
الغائب وله وكذا المقتضى أن
يفتى بجوازه دفعا للحرج
والضرورات وصيانة للحقوق
عن الضياع مع أنه مجتهد فيه
الخ اه منه

عليهم يتعصب خصما عن الباقي كذا حذر به ابن وهبان عن القسبة وقال في نور العين في الفصل الخامس اذ عت تعليق طلاق نفسها بكاح غيرها ويثبت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح أنها لا تقبل اذ كاح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصما في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الحاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصما عنه لا لولد اذ لا بين تقع وضراهما (سئل) فيما اذا اترافع زيد مع غيره وعند قاض بخصوص دعوى وكان الحق نائبا يزد فحكم القاضي بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق له وبمخلاف الشرع واعطاءه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) (سئل) اذ احكم الحاكم بمخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا تنفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار أرى قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الحموي في حاشية الاشياء قال في العناية بالقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الايمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل (سئل) فيما اذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر هل لا تنفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاء مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما اذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها تمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسع مرة اخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد أقول هذا حيث لا فائدة في اعادتها ولو كان فيها فائدة كما لو جاء المدعى بدفع صحيح فانها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا خلع السلطان وولي السلطنة غيره وللخلع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنسوب ولم يقرهم فهل تكون قضاة الخلع على حالهم أم حكماء هم نافذة وامورهم جائزة ولا ينزعون بخلافه حتى يعزلهم المنسوب أعز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسي في أنفع الوسائل في مسئلة الولاية المرافعة بالشرط المتعارف نقلا عن المحيط والبدائع وهذا بالنسبة الى الساطني وعبارة المحيط من باب موت الخليفة والقاضي مانعه ولم يمت الخليفة أو خلع وولي غيره بأن اجتمع الناس على خلعه والاستبدال به وله قضاة وولاة لا ينزعون بموته أو خلعه لانهم يعملون للسلمين نصبوا المصالحهم فكان نائبا عنهم في تقليدهم ولاء والمسلمون على حالهم فبقى ذولهم على حالهم وكذا الوما والى المدينة وله عمال لا ينزعون لانهم نصبوا المصالح أهل المدينة فكان نائبا عنهم اه وفي البدائع

مطالب لو كان ثبوت الحكم على النائب شرطا لا يذهب به على الحاضر ينظر الخ مطلب اذ احكم بخلاف الشرع لا تنفذ مطلب قاض في الجنة وقاضيان في النار

مطالب القضاء مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية

مطالب متى فصلت الدعوى بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد

مطالب اذا عزل السلطان أو مات لا تعزل قضائه

مطالب الخليفة نائبا عن المسلمين في تنفيذ القضاة والولاية

كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضى عن القضاء الا في شئ واحد وهو أن الموكل اذا مات انعزل الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنعزل قضائه وولاته ولو استخلف القاضى باذن الامام ثم مات القاضى لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضى ولا ينعزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينعزل القاضى ولا يملك القاضى عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزانه المقتنين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشياء واذا عزل القاضى ينعزل نائبه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضى لانه نائب السلطان والعمامة اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بالاتفاق والعزل صريحا لأن النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الآن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال المحمى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء امير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان زيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرا رسولا ليحضر عمرا الى مجلس الشرع فلم يكن عمرو متمردا فهل تكون أجرة يكر على زيد أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المدعى المذكور وهو الاصح كذا في قوله في البحر عن البرازية وأما اذا كان متمردا في الخانية على المتمرد هو الصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلاني والثانية والبرازية من القضاء (سئل) فيما لو قضى شافعي ببيع المدبر المطلق وحكم بذلك موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه عالميا بخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من القضاة امضاؤه والحالة هذه فلا يساع المدبر خلافا للشافعي فلو قضى ببيعة ينفذ وهل يبطل التدبير قبل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالخبر علائي من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقضى على وفق مذهبه نفذ اجاعا برازية (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا فأنكروه فبرهن عليه وحكم به فادعوا البراءة امام منه بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم (الجواب) نعم يقبل لا يمكن التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتي القضاء (سئل) فيما لو كان لرجلين دار معلومة وحصص معلومت قائمات في أراضي وقف معلومة وعدة من بقر ومشد مسكة في أراضي وقف معلومة فباعا ذلك جميعهم صفقة واحدة من زيد بن مولى ولم يدين ثمن كل من المبيعات وصدر ذلك لادي حاكم حنبلي حكم ببيعة المبيع المذكور وكتب بذلك جواب ثم ظهر أن المبيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والمجدوم وهو مشد المسكة ولم يدين للمجدوم ثمن وأن أراضي الاوقاف الموقوفة على مستقيمها لا تسمى مسكة في مذهب الامام أحمد بن حنبل حسبما أفتى بذلك كاه ميث حنبلي معتمدا في ذلك على صحيح نقول مذهبه وحكم حاكم حنبلي بطلان البيع المذكور وبعدم العمل بالصالح المزبور مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته

مطلب كل ما ينعزل به الوكيل
ينعزل به القاضى الا في شئ
واحد الخ
مطلب اذا استخلف القاضى
نائب باذن الامام لا ينعزل
نائبه بعزله أو موته أو موت
الامام

مطلب قضاء النباشا مع
وجود القاضى المولى من قبل
السلطان غير جائز
مطلب أجرة المحضر على المتمرد
مطلب ينفذ حكم الشافعي
بيع المدبر المطلق

مطلب لو فوض الى غيره ليقضى
على وفق مذهبه نفذ اجاعا
مطلب دعوى البراءة بعد
الانكار مقبولة
مطلب حكم الحنبلي ببيع
مشد المسكة في أراضي الوقف
باطل

شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيد ما لا على عمر ونقال مالك على
 شيء قط ولا أعرفك ثم برهن عمر على البراء فهل لا تقبل لتعذر التوفيق (الجواب) نعم
 حيث زاد كلة ولا أعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير
 (سئل) في فقير ذي عيال وحرفة يكسب منها وينفق على عياله من كسبه ويفضل منه
 شيء وعليه دين لمجاعة يكلفونه بلا وجه شرعي الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل ليس لهم
 ذلك بل يأخذون فاضل كسبه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل
 المرحوم العلامة شيخ الاسلام عماد الدين افندي العمادى عنى عنه فيما اذا كان على رجل
 ديون ثابتة لمجاعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر
 استحقاقه للمزبور عن نفقته بين أرباب الديون المزبورة بحسب ديونهم الجواب نعم وتكتب
 عليه الجواب كتابه عم الوالد أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد المديون تيمار مشتمل على
 قرى ومزارع لها غلات تفي بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها شيء ويحتاج من أداء دينه منه
 ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف للفاضل المذكور راتبه (الجواب) نعم (سئل) نعم (سئل) نعم
 في مديون امتنع من أداء الدين حتى حبس في حبس القاضى والحال أن له عقارا وغيره يمكنه
 الوفاء من ثمنه اذا باعها الا أنه متهم بمتعت في بيع ذلك فهل يبيع القاضى عليه حيث كان
 الحال ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) نعم في رجل مات عن تركه مستغرقة بديون
 عليه باعها الورثة بدون إذن من القاضى فهل لا ينقذ بيعهم ولا تعراءه نقضه (الجواب) نعم
 ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم اذ الدين لغيرهم والله أعلم
 وفي فتاى الانقروى عن القبة تركه مستغرقة بالدين وجاء غريم يدعى دينا على الميت فأتاها
 تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فادته السكول الذى
 هو اقراره والوارث لو أقرب بالدين والتركه مستغرقة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم
 آخر وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهم (سئل) نعم في رجل
 مات عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبة وخلف تركه فجعل
 القاضى نصيب الغائب من التركة تحت يد الأخت المزبورة لحفظه في حوزته الى رجوع
 الاخ وهى أمانة ويقام ابن العمير يد رفع يد الأخت عن ذلك بدون طريق شرعى فهل ليس له
 ذلك (الجواب) نعم والقاضى ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عمادية من الفصل
 الخامس عن فتاوى رشيد الدين وفيه أيضا وهذا انحصص منه على أن للقاضى أن ينصب
 فيما لحفظ مال الغائب اه وفي الفصولين برمز فاش للقاضى نصب الوصى لو كان وارثه غائبا
 ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة
 أن للقاضى الايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه للحفظ فقط ومنه استفيد جواب الحادثة
 المسؤل عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين وفي البحر تقيلا عن
 بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه

مطالب اذا قال لا أعرفك
 لا تسمع منه دعوى البراء
 مطالب عليه ديون لمجاعة
 فاهم أخذ فاضل كسبه
 لاجبيه
 مطالب يوزع الفاضل عن
 نفقته من استحقاقه على أرباب
 دينه
 مطالب له تيمار وعليه ديون
 يصرف الفاضل عن نفقته
 منه الى دينه
 مطالب للقاضى يبيع عقارا للمديون
 اذا تمردت عنت

مطالب ولاية بيع التركة
 المستغرقة بالدين للقاضى
 لا للورثة
 مطالب الية في التركة
 المستغرقة انما تقبل على الوارث
 ولكن لا يحلف
 مطالب للقاضى ولاية ايداع
 مال الغائب
 مطالب للقاضى نصب الوصى
 اذا كان الوارث غائبا

فقد اختلف العقل في نصب الوصي عن الغائب ويمكن أن يحجل كلام الشافعي على ما اذا كان
معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده
أيضا اه كلام خير الدين والقاضي أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الملاك
وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرفا مبدرا ويضعه على عدل إلى أن يبلغ
اليتم خانية من فصل من يقضي في المجتهديات أقول وذكر في البحر أن للقاضي قبض دين غائب
من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله قبض من موصوبه من غاصبه وان له ولاية اقراض ماله وله
ولاية بيع منقوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله ابقاء ديون
الغائب بماله بالخصص وبيع ماله لا يفاء دينه اذا كان دينه ثابتا عنده وجب مسائل كثيرة
فيما يليه اه القاضي لم يجمعها غيره جزاه الله تعالى خيرا فراجعها عند قول الكنز وكره
التقليد ان خاف الخيف وان أمنه لا (سئل) في رجل توفي عن تركة ولا وارث له ولا زيد
بذمة مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصيا في الخصوص المذكور وأثبت
زيد مبلغه بالبينة المراكاة وحلف على بقاء المبلغ بذمة المتوفى فحكم القاضي له بالمبلغ بعد جحد
الوكيل المذكور وذلك وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها شرعا
(الجواب) نعم أقول قال في البحر لو لم يكن الميت وارث فجاء مدع للدين على الميت فنصب
القاضي وكيل للدعوى كما في أدب القضاء للخصاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس
بخصم اه كلام البحر وكتبت عليه عن الخير الرمي أنه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان
بجمعه وحفظه أما اذا وكله بأن يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع
وتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع المسمى
بالتهم تيماريا اه (سئل) فيما اذا كان بيد زيد عقار موروث له ولعمرو والغائب عن
مورثهما فلان فادعى ناظر وقف على زيد بجزء من العقار في الوقف وأثبت دعواه بالبينة الشرعية
ثبوتها شرعا الذي حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى على عمرو
(الجواب) نعم بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت وكل واحد
من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كما في العمادية أقول
وفي البحر انما ينصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون
مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت اه وتام بيان ذلك مبسوط فيه
فراجع عند قول الكنز ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولاخ له غائب الخ (سئل) فيما
اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضي ولم ياتفت
لمضمون الامر الشريف ومنع عمران من معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور وكتب له حجة بالمنع
فهل لا يعمل بهما لكونه ممنوعا من سماعها (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه
وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا ولي
القضاء رجلا واستثنى خصومة أو رجلا معيناه من الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة

مطلب للقاضي أن يبعث
مال الغائب اليه اذا خاف
الملاك

قوله وله أن يأخذ مال اليتيم
هكذا في النسخ ولعل الاولى
أن يقول مال الصبي كما في
المطلب لان اليتيم من الآدميين
من لأب له كما هو معلوم اه
محكمة

مطلب للقاضي أخذ مال
الصبي من والده المسرف
المبذر

مطلب ما يفعله القاضي
في حق الغائب
مطلب مات ولا وارث له
وعليه دين نصب له ابقاض
وصيا

مطلب القضاء على بعض
الورثة قضاء على كلهم

مطلب القضاء بتقييد بالزمان
والمكان وبعض الخصومات

إذا قال له لا تسع حوادث فلان حتى أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن يسع ولو قضى
لا يسع له وفي البرازية قلد السلطان رجلا للقضاء بشرط عليه أن لا يسع قضية رجل بعينه
يصح الشرط ولا يتخذ قضاء القاضي على هذا الرجل (مسئل) فيمّا إذا كان في البلدة
قاضيان فوَقعت الخصومة بين المدّعين فالمدّعي يريد أن يخاصمه إلى قاضٍ منهم أو المدّعي عليه
يريد ألاّ يخرق فلان يكون الخيار (الجواب) الخيار للمدّعي عليه عند محمد وعليه الفتوى
كأن في البرازية ويشتدّ أفتى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ الحاتوني والعلامة الزملي
كما في فتاويه وقال في البحر وهو باطلاً فمّا إذا أراد المدّعي قاضياً محلياً للمدّعي عليه وأراد
المدّعي عليه قاضياً محلياً للمدّعي ولما إذا تعدّد القضاء في المذاهب الأربعة وكثروا كأن في القاهرة
فأراد المدّعي شافعياً مثلاً والمدّعي عليه مالكيّاً مثلاً ولم يكنوا في محلّتها فإن الخيار للمدّعي عليه
وهذا هو الظاهر ربه ثبت مراراً أه أقول وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار أقول
كتاب الدعوى وكتب فيما علمته عليهم أن التعرير في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسي
وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بأن العبرة للمدّعي عليه انما هو فيما إذا كان
قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العمادى
في الفصول وكذا لو كان أحد من أهل العسكر ولا يخر من أهل البلد فأراد العسكرى
أن يخاصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا أى هذا الخلاف ولا ولاية للقاضى العسكرى على غير
الجندي فتقوله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا أما إذا كان كل منهما مادوناً بالحكم على
أى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وعسكرى وغيرهم كأن في قضاء زماننا فينبغي
التعويل على قول أبي يوسف لموافقة لتعريف المدّعي والمدّعي عليه أى فإن المدّعي هو الذى له
الخصومة فيطلب اعند أى قاضٍ أراد وما ذكره بعض المتأخرين لوجهه أه وأراد بعض
المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه عن العلامة المقدسي هو معنى ما قلناه
في الدر المختار عن خطأ صاحب التنوير على هامش البرازية وشبهه قوامه في التبع أن كل عبارات
أصحاب الفتاوى يقيد بأن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما إذا كان
في البلدة قاضيان كل قاضٍ في محلة وأما إذا كانت الولاية لقاضيين أو نقضاً على مصر واحد
على السوء فيعتبر المدّعي في دعواه فيه الدعوى عند أى قاضٍ أراد الخ فتقوله كل قاضٍ
في محلة أى ما مقرر بالحكم على أهل محله فقط فاعتقم هذا المقام فإنه قد كان بعيداً على كثير
من الأقدم وسئل العلامة قارى المذاهب عن شخص اتبع في تركة ميت لثماً ولداً بالغون
وأطفال وأقام بيعة قبل تنفيذ الحكم على الجميع فأجاب إذا أقام بيعة على أحد الورثة الباقين
ثبت الدين في حق الكبار والصغار وسئل أيضاً عن رجل توفى وعليه ديون وورثته غائبون
هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فأجاب الميت إذا كانت تركته في بلدة
موتة وأراد أصحاب الديون إثبات ديونهم والورثة كأهم غائبين منقطعاً أو مفارقة القاضي
ينصب وصياً عن الميت ويثبت الدين ويدفعه إلى أربابه بعد استخلاصهم وإن لم تكن الغيبة

مطلب هل العبرة بقاضي
المدّعي أو المدّعي عليه

تحريرهم فيما لو كان في البلدة
قاضيان واختلف الخصمان

مطلب أحكم على أحد الورثة
الباقين حكم على الجميع

مطلب إذا كان الورثة غائبين
أو صغاراً نصب القاضي وصياً
ويثبت الدين الخ

منقطعة لا تسمع بينهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث مغيرا نصب عنه وصي وثبت
الدين عليه ويقضى دينه بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا تشبأ منه ولم يرثوا الميت
ولم يجز الوأبديونهم على أحد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضا
إذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فأقام عليه بينة شهدت له فتسحب المدعى عليه قبل
القضاء فطلب المدعى من الحاكم الحكم عليه ليذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجاب
الى ذلك وإن طلبه أن يكتب له كتابا الى قاضي البصرة التي بها الغريم بصورة الدعوى
والشهادة يكتب له القاضي بشرطه المذكورة في كتاب القاضي الى القاضي وسئل أيضا
إذا اتحاكم مسلم وذمي بين يدي قاض هل يسوى بينهما قايما وما جابوا سائلا فأجاب نعم وسئل أيضا
عن الحاكم إذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فأجاب الصحيح أن قول القاضي ثبت عندى
حكم منه وسئل أيضا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف غريمه أن لا يشكوه الا من الشرع
فأبى الغريم الحلف فأجاب ليس للقاضي أن يجبره على الحلف وانما ينهيه عن التعرض له من
غير الشرع فإذا نهى ثم شكاه من غير الشرع أدبه وغرمه جميع ما غرم بسبب الشكاية
وسئل أيضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف
أو البائع أو المورث وحيازته أم لا فأجاب انما يحكم بالصفة إذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له
ولاية الايجار أو البيع لما باعه اما بملك أو بنسابة وكذا في الوقف وإن لم يثبت شيء من ذلك
لا يحكم بالصفة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسئل أيضا إذا أخبرناكم ما حكم بقضية
هل يكفي اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها أم لا فأجاب لا يكفي اخباره بل لابد معه من شاهد
آخر وسئل أيضا عن حنفى تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالتسليم الحال مثلا وكتب بها
مسطورا وكان قاضيا اتحاكما اليه فهل يسوغ له الحكم بإبطال تلك القضية أم لا فأجاب إذا علم
مالا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه له أن ينقضه ان لم يره لاما منع من ذلك
وسئل أيضا إذا ادعى شخص على شخص عندما حكم بدعوى وأحضر بعض بينة شهدت ثم علم
المدعى أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضي فقال للمدعى أنا رفعت طلي عن خصمى
في هذا الوقت بقصد بذلك الذهاب الى قاض آخر هل يحجبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه
الى قاض آخر فأجاب نعم ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه القاضي من
ذلك لان المدعى إذا ترك يترك وسئل أيضا هل يشترط لقاضى الشرع الاعذار للخصم
وان أعذر اليه فسوف من وقت الى وقت آخر ما الحكم فيه فأجاب إذا شهد الشهود بحق
وزكوا والخصم لم يبدد أفعاشا شرعا حكم القاضي وإن طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليجيء
بالدافع يهل ثلاثة أيام فإن لم يجيء بالدافع قضى عليه (فروع) رجل حلف بطلاق امرأة
أنه تزوجها فترودها وحكم رجلان ليحكم بينهما في الطلاق المضاد فيحكم بطلان اليمين اختلاف
الشافعية ذكر في الجماع الصغير أنه لا ينفذ حكم المحكم فيه ساوذكر في صلح الأصل وغيره
من الروايات أن حكم المحكم فيما بين المتحاكمين في المجتهدات بمنزلة حكم القاضي حتى

مطالب فيما إذا غاب المدعى
عليه بعد الشهادة قبل الحكم
مطلب يستوى القاضى بين
الخصمين ولو سلموا ذميا
مطلب الصحيح أن قول القاضي
ثبت عندى حكم منه
مطلب انما يحكم بالصفة إذا
ثبت ملكه لما وقفه أو باعه
أو آجره
مطلب إذا أخبرناكم ما حكم
بقضية لا يكفي اخباره
ولا شاهد آخر
مطلب إذا شهد القاضي
بمالا يجوز عنده فله أن ينقضه
مطلب إذا قصد المدعى
الذهاب الى قاض آخر بعد
الدعوى له ذلك
مطلب إذا طلب المشهود
عليه تأخير الحكم ليجيء
بالدافع يهل ثلاثة أيام
مطلب فيما إذا حكم الزوجان
شفا فعيما فيحكم بطلان
الطلاق المضاد ونحوه

لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر الخصاصي أن حكم المحكم في المجتهدات جائز
 لافي الحدود والقصاص وذكر شمس الأئمة الحلواني أن حكم المحكم في المجتهدات نحو الكليات
 والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الأئمة أن هذا مما يعلم ولا يفتي به كيلا
 يتجاسر الجاهل الى مثل هذا وقد روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك
 أنه روى عنهم أنه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا ففتواها فأفتاه بطلان اليمين وسعه
 أن يمسه فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة انزوجهما فاستفتى ففتواها
 مثل الاول فأفتاه بحصة اليمين ووقوع الطلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية ويمسك
 الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم الا أن الفرق بين
 حكم القاضي وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان كان موافقا
 لرأيه أمضاه وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات
 وفي فتاوى العلامة الحلواني اذا حكم القاضي بدفع المال لو كيل امرأة ثم حضرت الموكلة
 وقالت انما وكتبت في الخصومة لاني القبيض فهل يكون حكم الحنفى بدفع المال متضمنا لاثبات
 الوكالة بالقبض أجاب قالوا انه لا يكتفى بقول الموثق وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة بل لا بد من
 ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى أن يذكر فيها
 أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل
 بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال اليه له استأجر ابل الى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراء
 ومات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة فله مستأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن
 وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى مكة ورفع الامر الى القاضي فمضى أن يبيع الدابة ويدفع بعض
 الاجرة الى المستأجر جاز فعلى هذا الورهن رجل عينا بدين وغاب المديون غيبة منقطعة فرفع
 المرتهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدين المرتهن ينبغي أن يجوز كما اذا غاب المشتري
 قبل قبض المبيع وقبل نقده الثمن غيبة منقطعة جاز للقاضي أن يبيع المبيع ويوفي الثمن
 للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس هل لنائب القدس الشريف بالريلة أن يكتب
 لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره الله
 تعالى يقوِّض للقضاة الاستنباط ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض
 مولى من قبل الامام مالك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة
 لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق
 اذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما مر حوايه في بحث الاستنباط فظهر جواز الكتاب من
 نائب القاضي الى نائب القاضي المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب
 المحضر من المفتى ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالأثم على الكاتب
 لا على المفتى بزاية قبيل كتاب الشهادة لتنفيذ احكام المحكم الصادر من الحاكم وتقريره على
 موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقا عليه من خط العلامة النصير الشيخ عبد الرحمن

مطلب فتوى الفقيه للجاهل
 بمنزلة حكم القاضي

مطلب لا يكتفى بقول الموثق
 وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة
 مطلب استأجر الدابة الى مكة
 فمات صاحبها فلا قاضى
 يبيعها الخ
 مطلب اذا غاب الراهن غيبة
 منقطعة ينبغي أنه يجوز للقاضي
 بيع الرهن
 مطلب لنائب القاضي ان
 يكتب لنائب قاض آخر نقل
 الشهادة

مطلب تعلم الكاتب من المفتى
 الخلل فأصله فالأثم عليه
 لا على المفتى

أفدى العبادى اختالف الروايات فى القاضى اذا ارتشى أوفسق ينزل أم يستحق العزل
اختار البخاريون أنه لا ينزل وبعضهم قالوا ينزل قال شيخنا وإمامنا جمال الدين البرزوى
أنا متخير فى هذه المسئلة لا أقدر أن أقول تنهأ أحكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجرأة
فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ أحكامهم لأن أهل زماننا كذلك فلوا فقتبت بالبطالان أدى ذلك
الى ابطال الاحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا
صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسم جواهر الفتاوى فى قاض حكم فى مسئلة
مختلف فيها على قول موافق لمذهب أبى يوسف ومحمد مخالف لمذهب أبى حنيفة ولم يكن هناك
نص على المفتى به أو كان هناك نص على أن المفتى به قول أبى حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم لا غيره
يقضه الجواب الاصل أن العمل على قول أبى حنيفة ولهذا يرجح المشايخ دليله فى الاغلب على
دليل من خالفه من أصحابه ويجيبون عما استدل به مخالفه وهذا أمانة العمل بقوله وإن لم
يصرحوا بالفتوى عليه اذا ترجح كصرح التصحيح لأن المرجوح طائش بمقابله بالراجح وحيث
فلا يعدل المفتى والقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره
فليس للقاضى أن يحكم بقول غير أبى حنيفة فى مسئلة لم يرجح فيها أقول غيره ورجحوا فيها دليل
أبى حنيفة على دليله فان حكم فيها فحكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله أعلم فتاوى
الشلبى فى فصول العبادى من فصل التناقض روى ابن سباعة عن محمد رجهما الله تعالى ان
القاضى لا يقضى بعلمه وان استفاد العلم فى حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل
القاضى غالى فيما يقول فيستترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر بمعنى
شاهدين اهـ

(باب الحبس)

(سئل) فيما اذا ثبت دين لزيد على عمر وباقراره لدى القاضى وطلب زيد حبسه ولم يأمره
القاضى بالاداء فهل لا يجمل حبسه ويستوى فى ذلك الاصيل والكفيل *(الجواب)* نعم
لا يجمل حبسه اذا ثبت الدين باقراره بل يأمره القاضى بالاداء فان أبى حبسه وهذا مختار
الهداية والوقاية والجمع قال فى البحر وهو المذهب عندنا ويستوى فى ذلك الاصيل والكفيل
كما يؤخذ من كلام الهداية وغيره فافهم أى فى الهداية فان امتنع حبسه فى كل دين لزمه
بدلا عن مال حصل فى يده كمن المبيع أو الترمه بعدد كالمهر والكفالة اهـ قوله فان امتنع
يعنى الترميم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارتها فعلى هذا اذا لم يمتنع
لا يحبس وقال الا تقروى عن الحنانية ومنية المفتى اذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضى فان
القاضى لا يحبس حتى يسلم نفس المكفول به اهـ وفى هذه الصورة اذا امتنع فحبسه
القاضى وكان عليه دين لا آخر أكثر من دين زيد هل له أن يخرج به الجواب مقتضى
ما فى الحاوى له ذلك فانه قال قع بم عليه ديون جماعة لواحد ثمانية ولا آخر عشرة ولا آخر
عشر ون فحبسه صاحب الثمانية فى المزم خمسة أيام فلكل واحد من الباقيين أن يخرج به من

مطلب تعريف التنفيذ
مطلب اذا ارتشى القاضى
أوفسق هل ينزل أو يستحق
العزل
مطلب يحكم الله بيننا وبين
قضاة زماننا الخ
مطلب فيما اذا حكم القاضى
على قوله وترك قول الامام
مطلب الاصل أن العمل
على قول الامام الا اذا رجح
خلافه

مطلب القاضى لا يقضى
بعلمه ما لم يشهد معه شاهد
آخر

مطلب اذا ثبت الدين
باقراره لا يجمل بحبسه
مطلب اذا حبس المدينون
هل لصاحب دين آخر اطلاقه

المزم ليكتسب بقدر نصيبه اه لكن في البرازية ما يخالفه فانه قال لما على رجل دين لاحدهما
 اقل والاخر اكثر لصاحب الاقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بل ارضاء فان اراد
 احدهما اطلاقه بعد ما رضى بحبسه ليس له ذلك اه (سئل) في رجل الزم بدين شرعى
 ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضي أنه لا مال له وأنه فقير مقلس بعد
 ما سأل عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فأخبروه بذلك وخصمه غائب ويريد القاضي أن
 يأخذ منه كفيلًا بالنفس ويخلى سبيله فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم وقد أفتى
 العلامة الخبير الرملي بتل هذه المسئلة على ثلاث فساوى احداها في رجل الزم بدين شرعى
 ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه لا يملك شيئاً للقاضي أن يقسط عليه ما ألزم به بغير
 حضور خصمه أم لا أجاب حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يخلى سبيله بغير حضور خصمه قال
 في الخاتمة واذ أسأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مقلس وصاحب الدين غائب
 فان القاضي يأخذ منه كفيلًا بنفسه ويخرجه من الحبس وفي أنفع الوسائل للقاضي
 أن لا يسأل أحداً أصلاً ويقر دبالاً فراجعه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة أما اذا
 كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من
 اقامة البينة وأما مسئلة التقييد اذا طلبه الخصم وكان معيلاً ولا يفضل عنه وعن نفقة عياله
 شيء يصرفه الى دينه فحاصله أن التزيم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس بدين هو ثمن
 مبيع اذا سأل عنه القاضي فأخبر أنه لا يعرفه به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا أطلقه هل
 يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يقيم ولا غائباً ولم يكن الدين مال وقف أجاب نعم
 للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحالة هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره
 فيلزم عدم النظرة الى المسيرة مع كونه ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة
 فنظرة الى يسرة وسئل فيما اذا كان فقير المديون وافلاسه ظاهراً او كان دينه بدلاً عما هو مال
 هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلاً وقبل البينة على افلاسه ويخلى سبيله بحضرة خصمه أم لا
 واذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا اللفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين
 حال المنازعة وعدمها وهل بعدم موسر ابعاله منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع
 الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان أمره يعنى المديون مشكلاً
 أما اذا كان فقيراً ظاهراً يسأل القاضي عنه عاجلاً ولا يقبل البينة على افلاسه ويخلى سبيله
 بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرتة من جيرانه وأصدقاؤه وأهل سوقه من الثقات دون
 الفساق فاذا اقرأوا لا تعرف له مالا كفى ولا يشترط في هذا اللفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن
 في حالة منازعة وأما اذا كانت منازعة بأن قال الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد
 من اقامة البينة فان شهد شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النبي فان
 الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنبي فيه على هذا الشيخ
 سام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يبعد موسر ابعاله منه وقد بينوا ذلك

مطلب اذا أخبر القاضي
 بفقرا المحبوس يأخذ منه
 كفيلًا بالنفس ويخلى سبيله
 ولو خصمه غائباً

مطلب اذا ظهر للقاضي
 اعساره يطلقه بلا كفيل حيث
 لم يكن الدين لغائب أو يتم
 أو وقف

مطلب اذا قالوا لا نعرف
 له مالا كفى ولا يشترط لفظ
 الشهادة ان لم تكن حالة
 منازعة الخ

مطلب لا يبعد موسر ابعاله
 لا بدله منه من ثيابه ومنزله

في كتاب الحجر فلا يعد شيئا به التي لا يذله منها اختيارا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله
الذي لا يذله منه وقس على ذلك اهـ كلام الخير الرمي قلت ففقرنا في هذه المسئلة أن الخصم
إذا كان حاضرا لقله بحضرة ولا يحتاج الى كفيلا وإذا كان الخصم غائبا يطلقه بكفيل
بنفسه قال في التتارخانية وإذا قامت البيئة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور
رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة والا بحضرة
وكيله والا يطلقه بكفيل اهـ وقال في المنع وان لم يظهر له أي للمحبوس مال بعد سؤاله عنه
خبره أي خلى القاضي المحبوس يعني أطلقه من السجن لان عسرة ثبتت عليه فاستحق
النفقة الى الميسرة الآية فحجسه بعده يكون ظاهرا وظاهرا كما قال شيخنا يعني صاحب الجرائد
يطلقه لا كفيل قال الا في مال اليتيم لما في البرازية ولو وليت على رجل دين وله ورثة صغار
وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق الا بكفيل لا كفيل اهـ وقد منا أنه يطلقه بكفيل
إذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه الا بكفيل فهي
ثلاث مواضع مستثنات وأشار به وله خلاصه الى أنه لا يحبس مرة أخرى للأول ولا غيره حتى
ثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر ما لا وادعى
أنه موصر لا يحبس حتى يعلم غناه اهـ وفي أنفع الوسائل أن الأجر اجبى المدة مع اخبار
واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه
موصر اهـ والله أعلم (سئل) في رجل معسر لا مال له أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه
الشريعي ولزيد عليه مال يريد حبسه به بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
نعم قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (سئل) في مدين ومصر ليس له
مال وعليه ديون لا رباها لا قدرة له على أدائها حالية وله فاضل كسبه فهل إذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي يأخذ أرباب الديون ديونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل
طالق زوجته المدخول بها ولها ذمته مؤخر صدق تريد حبسه به وهو فقير ومعه فاضل
لا يحبس به وهو يدعى الفقرا إذا أقامت بيئة على يساره (الجواب) نعم (سئل) في فقير
تجد عليه نفقة ماضية لاسه الصغير في عدة أشهر فهل لا يحبس عليه (الجواب) لا
لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما إذا امتنع المدين عن وفاء الدين حتى حبس
في حبس القاضي والحال أن له مالا وعقارا يمكنه الوفاء منه الا أنه متمرّد متعنت في بقائه
في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله لوفاء دينه فان أبي باع عليه ويوفي الدين أم لا
(الجواب) نعم قال في الملتقى وبيع القاضي ماله ان امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص
نيابة عنه اهـ ومثل قارئ الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع
في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع في يده كالمترن بحبس الراهن وان كان
الرهن في يده اهـ ذكره في البيع وسئل عن المسعور بدين وله مال ظاهر شرعي يوجب ويوقف
ويبيع حتى يعود فقير فما حكم تصرفه فأجاب إذا كان الأمر كذا كرفق القاضي أن يقضي في هذه

مطلب بيعة الافلاس
لا يشترط لسماعها حضور
رب الدين

مطلب يطلقه بلا كفيل
الا في ثلاث

مطلب لا يحبس مرة أخرى
حتى ثبت غريمه غناه

مطلب اخبار واحد بالعسرة
لا يكون نبوتا

مطلب لا يحبس المعسر

مطلب لم اخذ فاضل كسبه

مطلب لا يحبس المعسر على
مؤخر الماطقة

مطلب لا يحبس على نفقة

ولده الماضية

مطلب اذا تبعت الموصر

بأمره القاضي ببيع ماله

فان أبي باعه عليه

مطلب للبائع حبس

المشتري على الثمن ولو المبيع

في يده كالمترن

مطلب اذا أنفب المدين

أمواله فلا يقاضى أن يتجر

عليه

المسألة بقول الصالحين ويدفع عليه أمواله ويقضى بهادينه جبراً عليه كان لم يرض وله أن
 يجبر عليه من هذه التصرفات فإذا قضى به نفذ والله أعلم. وسئل هل يحكم الحاكم بعلمه
 في الرجل المعسر ولا يجبره فأجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل إذا حبس
 شخص بدين وغاب رب الدين فكث المديون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم
 يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي إذا حبس الغريم فيما يجبر فيه ومضت مدة
 براهها القاضي بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لا ظهره يسأل عن حاله ممن له خيرة فإن
 أخبره بمجرده خلى سبيله سواء كان خصمه حاضراً أو لا لكن إذا كان خصمه غائباً يتوكل منه
 بكفيل أن يسره والأول وسئل إذا أراد حاكم حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل
 له ذلك فأجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ (سئل) في رجل أتى أن ينفق
 على زوجته وولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يجبر (الجواب) نعم
 يجبر إذا أتى أن ينفق عليها كما في التنوير وغيره (سئل) فيما إذا حبست المرأة زوجها
 بدين لها عليه فقال الزوج للقاضي احبسهم معي فإن لي موضعاً في الحبس والحال أنها غير مخوف
 عليها ساكنة مع أمها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تجبر مع زوجها
 ويجبر في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأة إذا حبست زوجها فقال
 الزوج للقاضي احبسهم معي فإن لي موضعاً في الحبس لا تجبر ولكن تجبر في بيت الزوج
 وروى عن قاضي لامش أنه كان يجبر في وقت قضائه لمصلحة رأى في ذلك وهي صيانتها
 عن الفجور اهـ وفي مال الفتاوى إذا خيف عليها الفساد واختار المتأخرون حبسها معه
 وفي خزانه الفتاوى استحسن بعض المتأخرين أن تجبر معه إذا كانت مخوفاً عليها اهـ قلت
 عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار إليه العلائي لكن ما استحسنه المتأخرون وجه
 حسن (سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة من زرع مجهز معلوم ثم امتنع زيد من دفع
 ما شرط تعجيله لانيه بدون وجه شرعي فهل يجبر على المجل (الجواب) نعم قال
 في الدر المختار ويجبر المديون في كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعقد درر وجمع ومثل
 الثمن ولو لمصلحة كالأجرة والقرض ولولدي والمهر المجل وما لزمه بكفالة ولو بالدرك أو كفيل
 الكفيل وإن كثروا براية لأنه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المتمد خلافاً لفتاوى قاضيان
 لتقدم المتون والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ اهـ وقال في المنع وقد اختلف الإفتاء فيما
 التزمه بعقد ولو يكن بدل مال والعمل على ما في المتون لأنه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى
 فالمتمد ما في المتون كما في أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اهـ
 وأجاب في الحيرية بقوله اللاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وإن زوجت يوم ولدت
 ويجبر الزوج على دفع المهر إليه لأنه يجب بنفس العقد أنه هو بدل البضع وقد ملكه فيطالب
 به وإذا كان كذلك فيجب فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله
 أعلم اهـ (سئل) في الأب إذا أتى الاتفاق على ولده الصغير هل يجبر أم لا (الجواب)

مطلب للقاضي المحكم
 بعلمه في الرجل المعسر
 مطلب إذا ظهر للقاضي
 اعساره له اطلاقه من الحبس
 مطلب العبرة في مكان
 الحبس لصاحب الحق
 مطلب إذا أتى أن ينفق
 على زوجته يجبر
 مطلب لا تجبر المرأة
 مع زوجها إلا إذا كانت
 مخوفاً عليها

مطلب يجبر إذا امتنع
 من دفع مجمل الزوجة
 ولو صغيرة
 مطلب ما في المتون والشروح
 مقدم على ما في الفتاوى

مطلب يجبر الزوج على دفع
 المجل لاني الصغيرة ويجبر
 فيه

مطلب لا يجبر في دين ولده
 إلا إذا أتى من الاتفاق عليه

لا يحبس الأب بدين ولده إلا أن أبي من الاتفاق عليه كذا في الملتقى وغيره (سئل) هل
يحبس الراد في دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد في دين ولده كما صرح به في الملتقى
وغيره من الكتب المعتمدة ويكره الوالد يدخل جميع الأصول فلا يحبس أصل في دين فرعه
لأنه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا الأقصاص عليه بقتله ولا بقتل مورثه ولا يتخذ بقتله
ولا بقتل أمه الميتة كما في البحر من الحبس وقال في محيط السرْحسي من آخر كتاب أدب
القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين إلا في النفقة لولدها لقوله تعالى وصاحبها
في الدين معروفا وليس الحبس من المعروف ولأن في الحبس نوع عقوبة تجب ابتداء لولد
ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بتفويت حق على الولد كالأقصاص اه أقول بقي ما إذا كان للأب
على أبيه دين بكفالة أجنبي عنه بأذنه فيحبس الابن الكفيل فهل للكفيل حبس الأب أخذا
من قولهم إذا حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر
أنه لا يحبس لما يلزم من حبسه حبس الأصل وهو ممتنع وقد ألف رسالة في خصوص هذه
المسئلة ونقل الخير الرمل أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذا بما في القهستاني ثم رد عليه بقوله
ولا يغتر به لأنه إنما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدينه الذي
ثبت عليه أو سئمت على قول من يجعلها ضما في الدين وعلى قول من يجعلها ضمما في المطالبة
فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه إنما حبسه أجنبي فيما ثبت له عليه
وأمل اه كلام الخير الرمل ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما في القهستاني في كتاب الكفالة
هكذا وإن حبس حبس هو المكفول عنه إلا إذا كان كفيلا عن أحد الابوين أو الجدتين
فإنه إن حبس لم يحبس به يشعر قضاء الخلاصة اه وأنت خير بآن ما في القهستاني مسئلة
أخرى غير مانحن فيه لأن مانحن فيه هو ما إذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا لادائن
وما في القهستاني فيما إذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما إذا كان لزيد
الأجنبي بذمة عمرو دين وقد كفل ابن عمرو بأبيه ذلك الدين فإذا أراد زيد الأجنبي أن يحبس
الكفيل وهو ابن عمرو فليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس
الأصل بدين فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثيرين حتى على
الشرنبلالي في رسالته وقد من المولى تعالى على باظهار الفرق المذكور وأوضحته فيما ملقته
على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والممنة (سئل) في مديون محبوس ثبت لدى
القاضي يساره بينة شرعية فهل يؤبد حبسه (الجواب) نعم يؤبد حبس الموسر حتى
يوفي دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الإمام الأعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد هما
أنه تعالى يساع ماله لدينه وبقولهما يفتي كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب
الحجر (سئل) في بينة اليسار هل تقدم على بينة الاعسار وإذا شهدت بينة اليسار على
أنه موسر قادر على وفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بينة اليسار
مقدمة ويكفي ما ذكر والله أعلم ولوأقام المديون بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار

مطلب لا يحبس أحد الابوين
والجدتين

تحريره هم في حبس كفيل
الأب

مطلب يؤبد حبس الموسر
عنده وعندهما يساع ماله
لدينه
مطلب بينة اليسار مقدمة
على بينة الاعسار

كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خانية وقال في المنع وبينه يسار أحق من بينة اعساره بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض والبينة للآبائات الخ أقول فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لآبائاته أمرا حادنا كما أفاده في فتح القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب العر حيت ظن أن مراده تقديم بينة الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علمناه عليه ***(سئل)*** في رجل معسر محترف بالزراعة يتفق منها على عياله وعليه ديون لمجاعة وحصل له غلاته من فلاحة يزعم رجل من أرباب الديون أنه يختص بجميع غلاته دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم بالخصص ولا عبرة بزعم الرجل ***(الجواب)*** نعم وإذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بده وبين غرمائه بل بالازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص يلتقي أقول هذا إذا أراد الدائن أخذ ما فضل كسبه وحده بلارضاء المديون أما إذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشئ إلا إذا فعل ذلك في مرض موته لعلحق حق الغرماء بذلك كما إذا مات كما يعلم مما سبق في كتاب المدائبات وكتاب الحجر ان شاء الله تعالى ***(سئل)*** فيما إذا حبس القاضي رجلا لدين شرعى عليه لا خرو مرض في الحبس مرضا أضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل ***(الجواب)*** نعم كافي المنع ***(سئل)*** في المديون المعسر إذا كان له أمتعة يت ضرورية يحتاج اليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتب في عيادونها فهل لا يباع ذلك لديه ***(الجواب)*** نعم لا يباع ذلك لديه حيث الحال ما ذكر والمسئلة في المنع والخيرية ***(سئل)*** في فقير تجرد عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يجبس عليها ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في المديون إذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى يوفيه ***(الجواب)*** نعم

(مسائل شتى)

(سئل) في سفلى انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلوى يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم ***(الجواب)*** ان انهدم السفلى بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه ولذى العلوان يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبنى علوه اذا امتنع صاحب السفلى من بنائه ليتوصل الى حقه اذا واصل الى حقه الابن وله أن يمنع صاحب السفلى من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلوى ما أنفق على السفلى بالغام بالغ ان يبنى باذنه أو اذن القاضي لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولا أنه وهذا الذى استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يفتى والا يرجع بقيمة البناء يوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه وقد ذكرنا هذه المسئلة في فاضل خان ومضية

مطالب يأخذون فضل كسبه
يقسم بينهم بالخصص

مطالب اذا مرض في الحبس
مرضاً أضناه ولم يجد من يخدمه
يخرج بكفيل

مطالب له أمتعة بدته وثياب
ضرورية لا يباع لديه

مطالب لا يجبس على نفقة
ولده الماضية

مطالب اذا أراد السفر بعد
حلول الدين فللدائن منعه

مسئلة السفلى اذا انهدم
وامتنع صاحبه من بنائه

المفتي وشرح الكنتاليعني وغيره وأفتى بذلك الخبير الرملي وغيره*(سئل)* في سفلى هدمه
صاحبه وامتنع من بنائه ولزيد جاره حتى الاستعطاراق والمرور والانتفاع بعلو ذلك السفلى من
قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعدي به بالهدم*(الجواب)* نعم وفي جامع الفصولين لو هدم
ذو السفلى سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفلى ببناء سفله أذفوت عليه حقاً الحق بالملك فيضمن
كالوفوت عليه ما كان وظاهره أنه لا جبر على ذي العلو وظاهره ما في فتح القدير خلافه
والظاهر الثاني ويحمل القول على ما إذا بنى صاحب السفلى سفلاً وطلب من ذي العلو بناء
علوه فإنه يجبر ولو أنه هدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ يجبر
من شتى القضاء أقول وكتبت فيما لفته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به
ما في الفصولين سواء ثانياً لأنه ذكر أولاً عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة
وقوله ويحمل الأول أراد به ما في الفتح الذي قدّم صاحب البحر عبارته وهي وإن هدماء أى
الحدار المشترك وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر أن كان أس الحائط عريضاً يمكنه أن يبنى
حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وإن كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر
أنه لم يوافق الشريك أنفق على العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات
الفضل لو هدماء وامتنع أحدهما يجبر ولو أنه هدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف
نصف ما أنفق فيه إن فعل ذلك بقضاء والا فبنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اه وأفت
ترى عدم المخالفة بين الكلامين فإن كلام الفتح في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع
كل واحد من الشريكين إلا بئانه فلذا أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفلى والعلو
وصاحب السفلى يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلو فواجبه كون صاحب العلو يجبر لأن سقف
السفلى لصاحب السفلى فلا ضرر عليه في ترك صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الذخيرة
السفلى إذا كان لرجل وعلوه لآخر فسقف السفلى وجذوعه وهرايه وبواريه وطينه
لصاحب السفلى غير أن صاحب العلو يمكنه في ذلك اه والمهرادى ما يوضع فوق السقف
من قصب وعريش اه وإذا كان كل ذلك لصاحب السفلى فلا يجب شيء منه على صاحب
العلو*(سئل)* فيما إذا كان لزيد علوه كنيف قديم راكب على حائطه وعلى سطح
جاره وهو ومن قبله من ملائكة العلو متصرفون في الكنيف على الوجه المذكور من قديم
الزمان إلى الآن بلامعارض ويريد الجار الآن أن يكلفه رفع الكنيف متعللاً بأنه ينزع على الحائط
ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه*(الجواب)* نعم
(سئل) في سفلى عليه علو لزيد فكسر بعض أخشاب السفلى فهل يكون تعديراً على
صاحب السفلى بلا جبر*(الجواب)* نعم*(سئل)* في ذي حرفة متقن لحرفته يشتغل
في حانوته على حدته يريد بقية أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة ويكرنوا
معه في حانوته واحد وهو يأبى إلا الشغل وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك
(الجواب) نعم لا يجبر على ذلك*(سئل)* فيما إذا كان زيد محترفاً بحرفة تشليحية

مطلب إذا هدم صاحب
السفلى سفله يجبر على بنائه

تحرير مهم في أنه هل يجبر
صاحب العلو على إعادة
علوه

مطلب فيما إذا هدم الحائط
المشترك أو أنه هدم

مطلب سقف السفلى
وجذوعه وهرايه وبواريه
وطينه لصاحب السفلى
مطلب كنيف على سطح
جاره ليس للجار منعه

مطلب تهيأ خشاب السفلى
على صاحب السفلى بلا جبر
مطلب لا يجبر على أن يشارك
أهل حرفته

مطلب إذا كان صانعاً له
أن يعمل مهله

الصرف مضافة في كبر ويجزؤ ويريد أن يسائر الحرفة بصناع يشتغلون فيها ويكون هو معل
عليهم وهو متفق لها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل ينحون من معارضته في ذلك لا يوجه
شرعي (الجواب) نعم (سئل) في سيطار استأجرناونا ملاصقا لحاوت بيطار آخر
لياسر صنعة فيها ويريد البيطار الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته
ولا منعه الأبرج شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان طائفة الأهلية
يشترون الدفوف المعدة لذلك من أربابها ويصنعونها عليها يبيعونها للناس فيما مضى من الزمان
إلى الآن بلا معارض والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف
ويشترئها من أربابها ويبيع شيئا منها لأرباب الحرفة المذكورة والتجوير على السابقين بدون
وجه شرعي فهل من أراد البيع والشراء لا يمنع بدون وجه شرعي ولا تجوير في ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء مطر في داره خاص به فهل يمنع
جاره عمرو من إجراء أو يسخفه فيه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى
ماء في داره بباطن أرض الدار من قديم الزمان فامتلا الآن ترابا وأصلحا وأراد إصلاحه
وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والمجاورة معه فهل يعمل الجار أم أن تركه يدخل
ويصلح ويفعل أو تفعل بما لك (الجواب) نعم يقال له ذلك والمسئلة منقولة في البحر
من شتى القضاء فراجعها إن رمت (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في أرض
داره من قديم الزمان أنهدم بعض الهجر وصار الماء يجرى إلى أرض داره من دونه وخطاها
وتضررت من ذلك وتريد منه إصلاح المجرى ومنع الضرر عنها فهل تجب إلى ذلك (الجواب)
نعم وفي التوازل نهري مجرى في أرض قوم فلتشق النهر وخرب بعض أرض القوم لأصحاب الأراضي
أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض خلاصة من الشرب (سئل)
في جماعة أحد ثواني دورهم بركا وأجر وفاضها في مجرى مطر مشترك بين أهل محلة بلاذهم
وتضرر أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجراء فائضهم فيه فهل لهم ذلك
(الجواب) نعم (سئل) في شهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين من
قديم الزمان يريد رجل أن يبنى طاحونا فوق طاحون زيد بدون إذن منه ولا من الجماعة
وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك إلا بآذنتهم (الجواب) نعم (سئل)
في قروي دخل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وصوابشي القرية
بكلفاته العود إليها والسكنى بها بدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم
لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله السكنى حيث نشاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله
وتقدست أسماؤه كما أفتى بذلك كثير من العلماء الإعلام روق الله أرواحهم وقد آت في ذلك
للامامة التي المحضنى قدس الله سره رسالة رقبته قال نبينا أفضل الخلق على الإطلاق صلى الله
عليه وسلم وشرف وكرم له لا دبلاد الله والعباد عباد الله فحيثما أصبت خيرا فاقم ذكره الجلال
السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد وأرادو يعيش بأي بلدة رأى

مطلب إذا أن يسكن بيطارا
باصق بيطار آخر
مطلب ليس له أن يشتري
جميع الدفوف ويجبر على
السابقين

مطلب ليس له إجراء أو ساخه
في مجرى جاره الخاص به
مطلب له مجرى ماء في دار
جاره فأراد إصلاحه يقال
لجاره أن تركه أو يصلحه
بمالك

مطلب له مجرى ماء في دار
هذه أنهدم بعض المجرى عليه
إصلاحه دون إصلاح
ما فسد
مطلب ليس لهم إجراء فائضهم
في مجرى مطر أهل المحلة
بلاذهم

مطلب ليس له أن يبنى
طاحونا في النهر المشترك
مطلب إذا دخل للقروي
من قريته لا يجبر على العود
إليها

الراحة لنفسه فيمساو الله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ الهداية عن رجل له حق على آخر
فقال له به عند الولاية وانحجاب فغرم مبلغا لا يجاء وأعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك
الجواب اذا كان في البلد قاض يخلص الحقوق وعدل المذعي عنه وشكا من غيره وغرم المذعي
عليه أفق المتأخرون أن لا يشكي أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب
في غرامة شخص عند بعض الظلمة وأغراه عليه حتى غرم مالا للظلمة هل يلزم المتسبب أم لا
الجواب اذا تعاون على شخص ورفعته الى ظلم وعادة الظالم أن من رفع اليه وتعاون عليه
عنده أن يأخذ منه مالا مصادرة يضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا والمفتي
به أفق به المتأخرون من علمائنا رحمهم الله تعالى *(سئل)* في ناظر وقف أجر أرض الوقف
من زيد باجرة المثل ووجهه زيد مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد مستحق الوقف
مشاركة الناظر في المبلغ الموقوف بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك *(الجواب)* نعم
(سئل) في سبيل ماء حلول لسييل وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لا وساخ دورهم
وفي ذلك ضرر على سبيل السيل وفي رفعه نفع تام له فهل يرفع *(الجواب)* نعم *(سئل)*
فيما اذا كان له بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فستزيد
الفائض وامتنع من فتحه الآن تسكس له هندبر كنه بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك
(الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك
(سئل) في رجل أحدث سراب ماء لداره وأجره على جنيته دار جاره وقصر الجار من
ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجب الى ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل له
بالوعة في داره نصب فيها ماء مطرها وأوساخها ثم يخرج ذلك الى جنيته زيد من قديم الزمان
الى الآن بلا معارض ويكلفه زيد سد البالوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى
القديم على قدمه *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل أحدث في داره طبقة وقصر الحما
شبابيك وباب وأحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من ذلك كله على حريم جاره ومحل
جلوسه وقراره من اذا صد ذلك وطلب الجار سد الشبابيك والباب ومنعه من الصعود
للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في أراضي قرية جارية
في وقف بتر وتيارات ريفها عين ماء يجري منها الماء الى بعض الأراضي لسقيها وسقي دواب
أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعمد رجل من زراعتها وسد العين وطمرها
بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التيمارين وفي ذلك ضرر على أهالي القرية
وجهة الوقف وبقية التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان *(الجواب)* نعم
(سئل) في رجل عمر بحري ماء في محل له حق التعير فيه ونزمنه حائط جاره وطلب الجار
تحويله فهل لا يجبر على تحويله *(الجواب)* نعم لا يجبر على تحويله *(سئل)* في نهر مشترك
بين جماعة يجري مأوه في داره نديرون تكليفها باسقاط النهر من مالها بدون وجه
شرعي فهل ليس لهم ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في ذي سفلى أحدث فيه مدقة

مطلب يضمن العوائى ما أخذ
الحاكم من المشكوة عليه
مطلب اذا أجاز الظربا جرة
المثل ووجهه المستأجر شيا
اختص به

مطلب ليس لهم احدث سياق
المالح فوق سياق الحلو
مطلب لا يلزم صاحب الفاض
تكميل البركة
مطلب ليس له اجراء سراه
الى جنيته جاره

مطلب له بالوعة تجرى الى
جنيته جاره ليس لأجاره سدا
ويبقى القديم على قدمه
مطلب ليس له احدث
شبابيك يشرف منها على
حريم جاره

مطلب ليس له سد عين القرية
الوقف باذن التيمارى

مطلب عمر بحري ماء ونزمنه
حائط الجار لا يجبر على تحويله
مطلب لا يلزمه اسقيف النهر
مطلب ليس لذى السفلى
احدث مدقة لاثياب

في مجرى قديم بباطن الارض وينزل في مجرى قديم مشترك بينه وبين جماعة يريدون ان
 ينقل البركة المزبورة من الخارج الى الداخل ويجري فأنشأها كما كان في القديم الى المجرى
 القديم من غير احداث شئ في المجرى المزبور فقول بذلك (الجواب) نعم له ذلك أقول
 ان كانت البركة في الداخل تصير اقرب الى المجرى القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكسر
 حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما اذا كانت بالعكس وكان القاض ومجره
 ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لانه اذا بعد المجرى واحتاج فيها يأتي من الزمان الى تغيير
 يلزمهم زيادة كرامة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروطها في باب
 الشرب بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رحي في ملكه كان حائما النهر
 وبعينه ملكه كاله فله ذلك ان لم يضرب الماء وصورة الضرر بالماء بان يقوم الماء حتى يصل الى الرحي
 في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه متأخر وصول حقهم اليهم وينقص اه فتدبر ذلك
 (سئل) في خان موقوف بمشعل على سيوت وبركة ماء قديمة يجري اليها الماء من فلاة
 بركة في دار زيد الجار يريد تحويل بركة المزبورة الى مكان آخر من داره وضرب لبن على
 أسطحة سيوت الخان وتكليف ناظر الوقف الى تغيير سياق جديد لبركة الخان من البركة التي
 يريد تغييرها كل ذلك بدون رضا الناظر ولا مصلحة للوقف ولا وجه شرعي فهل في ذلك ضرر على
 الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضي قرية تيمارية
 لها ازارع يزرعون بعضها ويدفعون قسمها كل سنة لتيماريها والبعض منها مرج قديم معطل
 فهدرجل وكسروه وخرمه ويريد زرع جبارا لاذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مشقة مسكة في أرض سليخة تيمارية يؤدى
 ما عليها لجهة التيماري من عشرين سنة حتى مات عن ابن فامر ففوض له التيماري مشدأبيه
 المزبور وقصر في وصيه في الارض سنتين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيماري ثم وجه
 التيماري المشد فيها لرجل آخر ويريد الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له
 ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفا في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل
 ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك (سئل) في حصة معلومة من مزرعة مدينة جارية
 الحصة في وقف أهلى وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر لتيماري فتناول
 التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة في أرض
 سليخة جارية تمامها في تيماريه وفقرغ زيد عن المشد المزبور لم يكره بدون اذن من التيماري
 ولا اجازة ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقوفا على اذن التيماري
 (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما اذا فرغ عن مشد لا تحرب بعض معلوم لدى قاض
 حنبلي حكم بحدية الفراغ وانما يريدون اذن المسكاه من على الارض حكما شرعيا مستوفيا
 شرائطه وانفذ حكمه ما حكم حنفي وكذب بذلك حناني فهل يعمل بمضمونها الجواب حيث الحال

مطالب ليس له نقل البركة
 التي فيها فانض بركة الخان
 ولا ضرب اللبن على سيوت
 الخان

مطالب ليس له زرع مرج القرية
 بدون اذن تيماريها
 مطالب مات ما حب المشد
 فوجهه التيماري لولده ثم
 وجهه لا تحريم الاخر

مطالب ليس للتيماري ضبط
 ما يخص حصة الوقف من
 القسم
 مطالب يتوقف الفراغ عن
 مشد المسكة على اذن التيماري

مطالب يصح الفراغ عن
 المشد بلا اذن المتكامل على
 الارض اذا حكم به حنبلي يراه

ما ذكره عمل بمضمون المجتنبين المذكورين بعد ثبوت شرع الحكم المذكور وماض على العجة لا ينقض (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الأوقاف زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها أو الحمال أن أخذ القسم أنفع لجهة الأوقاف من أجر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليها من القسم من زرعها لجهة الأوقاف (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في تيمار قرية عليها قسم من الربع بموجب دفتر السلطان في زرع أحدهما قطعة منها لنفسه يبذره وعماله ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم الغلة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما لو قضى المديون الدين قبل حلول الأجل لادائه فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباعدة بينهما لا بقدر ما مضى من الأيام (الجواب) نعم كما في التنوير والمنع عن القنية وأفتى بذلك أبو السعود العماد والحائقي وغيرهما (سئل) فيما إذا كان زيد يدفع لعمر في كل سنة مبلغا من الدراهم ظانا أن ذلك حق عمر والمذموم له ومضى لذلك سنون وعمل على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمر بل حق زيد الدافع ويريد زيد الرجوع على عمر بنظير ما دفعه له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الشهادة)

(سئل) فيما إذا أثبت أحد المذيعين الرهن والآخر البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بيعة البيع أولى من بيعة الرهن (سئل) فيما إذا أقام المذعي بيعة على اقرار المذعي عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بيئته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) فيما إذا باع زيد لعمر وقطع أراض ثم أنكر البيع فهل إذا حضر الشهود عندهما وشهدوا على أعيانها وأشاروا إليها يكتفي بذلك عن بيان الحدود وتصح الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسماعيل (سئل) في شهادة الرفيق العدل لرفيقه في طريق الحج هل تقبل بالوجه الشرعي حيث لا مانع هنالك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الأخ العدل لاخته وزوج اختها العدل لها بطلاق زوجها لها هل تقبل إذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا شهد أجير خاص مياومة مستأجره فهل لا تقبل شهادته لالتهمة (الجواب) نعم والمستثناة في البحر والتنوير (سئل) في شهادة التابع لمتبوعه كالخادم الذي يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الأجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالأجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعتد ضرر استاذة ضرر نفسه ونفعه فنع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم

مطلب يلزم الزرع القسم المتعارف حيث كان أنفع من أجر المثل لجهة الوقف مطلب إذا زرع أحد التيمارين قطعة من قرنتها فله شريكه الآخر أخذ القسم منه مطلب إذا قضى الدين قبل حلول الأجل لا يؤخذ من المراجعة إلا بقدر ما مضى من الأيام مطلب من دفع شيئا على ظن وجوبه عليه ثم تبين خلافه فله الرجوع بنظير ما دفع مطلب بيعة البيع أولى من بيعة الرهن قوله فيما إذا أقام المذعي الحج هكذا بخط والدي المؤلف المنقح والذي يتبادر إلى الذهن أن مقيم البيعة أئمة والمذعي عليه على اقرار المذعي بأنه استأجر الشهود الحج يؤيد ما ذكرنا عبارة المطلب التي بخط سيدي الوالد أيضا كما ترى علاء الدين ابن المؤلف عفي عنها مطلب برهن على أن المذعي أقر أنه استأجر الشهود يقبل مطلب إذا أشار الشهود إلى الأرض المبيعة ولم يذكروا الحدود تقبل

كالخادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القسوع
 لامن القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه أجير خاص فيستوجب على من دفعه
 فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجر كذا في تبين الكسراه ومثله في العلاتي
 والدررو في المنية عن نجم الاثمة لا يشهد له خادمه وكتابه ومشفرة ورعيته والمتكلم
 في أماديث الرعية وقسمة النواثب وكذا ركب ببحر الهند لانه قد خا طر بنفسه ودينه وكذا
 من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك مالا ***(سئل)***
 في امير كبير ادعى فشهد له خذلمه وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا ***(الجواب)***
 لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والتهامة الا تفرؤ في فتاواه نقلا
 عن الحاوي والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المتبعة ***(سئل)***
 فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وزكاهم من كون
 فتل المشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرقته وأن يبين
 بقية الشهود والمزكين خصومة بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على قمار ولعب فكيف
 الحكم ***(الجواب)*** الحمد لله تعالى أمان على المذعي عليه بكون أحد الشهود حلاقا
 فلا يثبت بعد كونه عدلا كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة
 اذا كانوا عدولا ثم قال وعامة العلماء يقولون البحر والعدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس
 منها أي من مسقطات العدالة الصناعات المذينة كالقناني والزبال والحائك والصنج
 القبول ان كان عدلا اه ثبت أن شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وأما تعلق المذعي
 عليه بكون المزكين أخصا ما يعني أعداء له فان تركية العدالية شهادة ويشترط فيها
 ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أنهم كافي شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادة وطعن
 فيها الخصم بأنهم أعداء الى عداوة دينية وأثبت دعواه بوجهه الشرعي فقد بطلت تركيتهم
 وبقي الله ودينه لا تركية ولا يحكم بشهادتهم قبل التركية كافي الدرر وغيره والعدو من يخرج
 بحرته ويحزن لفرجه كافي البحر والخصومة اذا جرت بين المذعي والمذعي عليه بغير حق فهي
 دينية ولو ادعى شخص عداوة آخريه يكون مجرد دعواه اعتداء منه على نفسه ولا يكون ذلك
 فادحافي عدالة المذعي عليه انه عدوه مالم يثبت المذعي أنه عدوه كافي البحر وتعمل في القنية
 أن المداوة بسبب الدين لا تمنع مالم يفسق بسببها أو يوجب منفعة أو يدفع بها عن نفسه
 هضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه وفي الحاشية المسؤل عنها ربحا انه فسق بها اذا عداوة
 جرت بينهما على ما قاله المذعي عليه بسبب قماره محرمين شرعا ولكن المتأخرون على الاول
 من الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث اشرف شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه
 أبو داود مرفوعا لا تجوز شهادة خائن ولا ذي غمر على أخيه والغمر الحقة ودينه سكن حله على
 ما اذا كان غير عدل بدليل أن الحق فسق للمذعي عنه كما افاده في البحر وقال العلامة الخير
 الرمي في فتاواه فتحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا ويصرح

مطلب تقبل شهادة الرفيق

لرفيقه

مطلب تقبل شهادة الاخ

لاخيه

مطلب لا تقبل شهادة الاجير

الخاص بماومة مستأجره

مطلب لا تقبل شهادة التابع

لمتبوعه

مطلب شهادة خدام الامير

له لا تقبل

مطلب شهادة أهل الصناعات

جائزة لو عدولا

مطلب الصناعات المذينة

لا تسقط العدالة

مطلب في شهادة العدو على

عدوه وبيان العداوة والخصومة

الدينية

يعقوب باشا في ما شئته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دارة
في الكتاب اه فاذا أثبت المدعى عليه العداوة بثبوت شرعي على الوجه المذكور فتعبر
الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة والتركية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين
المرقومين المحترمين شرعا وسبب الحق وانهم مما يخرجون بحزبه ويحزنون لفرجه هذا ما ظهر
لنا مما ذكره ائمتنا روح الله ارواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب أقول
وفي البحر عن ابن وهبان قدسواهم بعض الثقة والشهود أن كل من خاف من نفسه في حق
وادعى عليه حتماً أنه يصير عدو فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو
ما ذكرت نعم لو خاف من شخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل
لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه وتحوز ذلك لانه اذا تخاف من شخصان في حق لا تقبل شهادة أحدهما
على الآخر لما بينهما من الخصامة اه قال صاحب البحر ويدل له ما في فتاوى قاضين من
باب ما ينعان دعوى المدعى رجل خاصه رجل في دار أو في حق ثم ان هذا الرجل شهد له
في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر فخاصمه في شيء
قبل القضاء لا يمتنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى أنه دفع له كذا البلاء يشهد عليه وطلب الرد
وأثبت دعواه بينة أو اقراراً رفضكول فيحقق بطلان شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به
اه وفي فتاوى العلامة القمي صاحب التنوير يسئل عن رجل شتم آخر وتذف فهل تثبت
العداوة الدنيوية بينهما بهذا القدر حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدنيوية
تثبت بهذا القدر فقط صرح في شرح الوهبانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقيل الولي
سئل في شاعدين شهدا بشيء على رجل لدى فاض شرعي طلب منه الرجل تركيتهما
فلم يصع له ربحك شهدتهما قبل التركة والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر
فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاء مأمورون بالحكم بعد التعديل
والتركية لا قبله فحيث حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه حيث كان الحال ما ذكر
وفي الفتاوى الرحيمية أفق مفتي الروم العبد المذنب يحيى شيخ الاسلام مع الله بحياته الانام
أن القضاء ليس وامولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا تعارضت بينة
من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته بينهما فأى البينتين اولى بالقبول
(الجواب) البينة بينة من يدعى الفساد فليس عليه محجة في المتق كذا في الوجيز وعلاه
المرحومي بأن الحق ثابتة بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة
الفساد أكثر اثباتاً فساداً كانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة
في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابته ولو كان مدعى
الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تبطل نفقة العدة اذا فاسد
لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كفيما كان إذا فساد في محل الوطء لا يثبت النسب اه
وفي ترجيح البينات والخاتمة روايات الناطق والتبارخانية فروع تؤيد ذلك (سئل)

مطلب لا ينفذ القضاء بشهادة
العدو على عدوه

مطلب لا تثبت العداوة بمجرد
دعوى أحد عما يصدق على
الآخر

مطلب الشتم والقذف يصلح
سبباً لثبوت العداوة

مطلب ورد الامر الساعاتي
يمنع الحكم قبل تركة الشهرد
مطلب تقدم بينة مدعى
فساد النكاح على مدعى
الصحة

مطلب اختلاف المتباينان
فاقول المدعى الصحة والبينة
بينة مدعى الفساد

فيمّاذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمن منها (الجواب) في القول
لمدعى الصحة يمينه أقول المتبايعان منه أن اليمين يمين مدعى الفساد وفي الجواب تعارضت بيننا صحة
الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقت ففساد يمينه الفساد أولى وان كان لمعنى
في المحل أو غير يمينه الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة
البيع وفساده اهـ وكتبت فيما علمته عليه عن ترجيح البينات للشعخ غانم اذا اختلف
المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد شرطاً فاسداً أو أجلاً فاسداً كان القول
قول مدعى الصحة واليمين يمين مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى
الفساد لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من الخبز والآخر يدعى
البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة
أيضاً واليمين يمين الآخر كما في الوحة الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل
الاحكام اهـ (سئل) فيما اذا استأجر زيد داراً من عمرو ولا جنبي ثم شهد عمرو والعدل
لزيد بحق له على الغير هل تقبل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن
زوجة وبنت وخلف تركه ادعى زيد أنهما طلبة بمقتضى أنه أخ للموتى في لاب وأن له يمينه
عادله تشبه بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة والبنت غيره فهل تقبل يمينه وله أخذ ما خصه
من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدة (الجواب) نعم واذا شهد وأبوكونه وارثاً ولم يقره قولوا
لا نعلم له وارثاً غيره فان كان ممن يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفق وارث آخر
لم يثبت بالشهادة ولا بما اقيم مقامها من تلوم القاضى وان كان ممن يرث على كل حال نظر
القاضى واحتاط ثم قضى له بكماله وذ كرأن القاضى يحتاط ويتلوم زماناً قدر ما يقع في غالب
رأيه أنه لو كان له وارث آخر لظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشئ وذ كره الطحاوى في مختصره
وقدر لذلك حولاً لان الغيبة قد تمتد الى الحول قيل هذا قولهما وما ذكر في المبسوط قول
أبي حنيفة لانه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذ لم يكن فيه نص ولا اجماع بل هو موكول
الى رأى من ابتلى به وهما يثبتان المقدار بالاجتهاد كما قال في التعزير محيط السرخسى
وفي الاقضية شهد أباه واربته لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا نعلم له وارثاً غيره لا تقبل حتى
ينبأ طريق الوراثة له والاخوة والعمومة لا يختلای الاسباب وكذا اذا قال مولاه لان المولى
مشترك فان قال هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثاً غيره فحينئذ تقبل وكذا في المتقدم ويشترط
ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضى والشرط في سماع هذه اليمين احتضار
الحصم وهو اما وارث أو غريم الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لافرق
بين أن يكون مقرباً بالحق أو منكر ابنزارية في العاشر من كتاب الدعوى شهد أن هذا ابن الميت
أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا نعلم له وارثاً غيره فالقاضى يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مقوضة
الى رأى القاضى تتارخانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لابييه وأمه
وشهد الشهود ولم يذكر اسم الام أو الجدة لا تقبل لانه لا يحصل التعزير وقيل يصح وينبت

مطلب استأجر داراً من رجل
ثم شهد له بحق على آخر تقبل
مطلب في الشهادة في الميراث
مطلب اذ لم يقولوا لا نعلم له
وارثاً غيره ففيه تفصيل

مطلب لا بد في شهادة الميراث
من بيان طريق الوراثة
مطلب يشترط في سماع يمين
الارث احضار الخصم الخ

لأنه ذكر محمد في الكتاب من ادعى أنه أخوه لا يبيـه وامه وأقام البيـنة تقبـل ولم يشترط ذكر
الجـد وقال شمس الأئمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره وأما إذا ادعى أنه
ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الأب والجـد عمادية من السادس رجل طلب الميراث وادعى أنه عم
الميت يشترط لحيته أن يفسر فيقول عمه لا يبيـه وامه أو لا يبيـه أولامه وأن يقول أيضاً وارثه
لا وارث له غيره وإذا أقام البيـنة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب
واحد ويقر هو وارثه لا وارث له غيره فإن شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لا يبيـه وامه
أو لا يبيـه أو وارثه لا يعلمون له وارثاً غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان رجل
ادعى ارتاعن ميت وزعم انه ابن عم الميت لا يبيـه وأقام بيـنة على النسب وذكر الشهود اسم
أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البيـنة أن جـد الميت فلان
غير ما أثبتته للمدعى لا تقبل لأن البيـنات للأبـنات لا للنفي وبيـنة المدعى عليه قامت للنفي وهو
ليس بخصم في اثبات جـد المدعى خانية (سئل) في امرأة مخدرة أشهدت على شهادتها
في حق رجلين عدلين بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي بطريقه الشرعي هل
يصح ذلك (الجواب) نعم أقول ونفـهـا في متن التنوير (سئل) في شهادة وقعت
مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة وانفقتاهل تقبل أم لا (الجواب) (سئل)
إذا كان الشهود ثقات عدولاً مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية
لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقتاهل تقبل اهـ وبمثابه
أفتي الخير الرمي وغيره وفي حاوي الزاهدي من الشهادة ش أقام الشاهدين بلقط مختلف
فلم يسمع القاضي ثم أعاد في مجلس آخر شهادتهما بلقط موافق تقبل هذا إذا كان اتفاقهما بلا
تلقيين من أحد والا لا تقبل اهـ وفي جواهر الفتاوى من الشهادات شهد على وجه فيه خلل
ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فإن كان يحتاج إلى زيادة فزاد ذلك لا يقبل
وان لم يكن بين القول والثاني تناقض وانما كان اهما لا لان الظاهر أن لا شهادة عنده الأعلى
ما شهد أولاً وانما زاد ثانياً لتلقيين انسان تزويرا واحتمالا فلا يقبل استدلالا بما ذكره محمد
في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شهادتي ان كان عدلاً
تقبل شهادته فقوله لم يبرح دليل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب
الشهادات فتأمل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية أقول ما ذكره من عبارة
الجامع الصغير جزم به أصحاب المتن قال في البحر وقيد بقوله ولم يبرح أي لم يفارق مكانه لأنه
لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدينيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه
وهو رواية هشام عن محمد وقيد في الكافي تبعاً للهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة
والنقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام مثل ان يدع أفظ الشهادة
وما يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد أن يكون عدلاً وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول
في غير المجلس في الكل والظاهر القول وعلى هذا الواقع العلم في ذكر بعض الحدود

مطلب ادعى أنه ابن عمه لا بد
أن يذكر اسم الأب والجـد

مطلب برهن المدعى عليه
أن جـد الميت فلان آخر غير
ما أثبتته المدعى لا يقبل
مطلب اذا أشهدت المخدرة
على شهادتها رجلين يصح
مطلب اذا خالفت الشهادة
الدعوى ثم أعيدت تقبل

وخير ما يشترط ذكره زاد له غيره لا سيما التلزم من التماسي وقوله لا أعلم له وارثا غيره
 عندنا من زاد له غيره اه وفي الخاتمة في فصل دعوى التلزم وبوقت مدة التلزم
 منقوض الى القاضي وقد شرط الطحاوي مدة التلزم بالمرحل قيل ماذا كره الطحاوي قول أبي يوسف
 ومحمد وأما أبو حنيفة فإنه لا يرى التلزم اه ومعنى يتلوم أي يتصرى زمانا بحيث لو كان له
 وارث لظهر في الوجيز فتخلص من جميع ما ذكرناه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة
 الشاهدين المرقومين حيث اختلفا في المسألة هذه والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب
 بالسماع بطريقها الشرعي اذا قال الشهود اشترع عندنا ذلك ولم يخبر الشاهد أن شهادته
 بالتسامع هل تقبل ويحل للشاهد الشهادة اذا أخبر به عدلان أو عدل وعدلتان اعتمادا على
 اخبارهم (الجواب) نعم الشهادة بالنسب جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب
 علماءنا رحمهم الله تعالى وذلك استئناسا لأنه يختص بعامة أسبابها غرض من الناس وتتمنى
 بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعراض فلم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدنى
 الى الحرج وتعطيل الأحكام وهي اما بالشهرة الحقيقية وهي أن يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم
 على الكذب بأن هذا عدلان بن فلان الثاني فيسعه حيث أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع
 منهم العدالة ولفظة الشهادة وبهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما بالشهرة الحقيقية بأن
 يشهد عنده عدلان عن يمينه أو يمينه في قلبه صدق ما يسمعه أن يشهدوا هذا عند الاماميين
 لأنه أقل نصاب يفيد العلم الذي ينبغي عليه الحكم في المساملات ويشترط فيها العدالة ولفظة
 الشهادة وذكر في فصول العماد أن الفتوى على قولنا وماذا كريدل على اشتراط العدلين
 وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر والزيدي والحندادى وكثير من الكتب يجوز
 شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشر عن أبي يوسف أنه يجوز له أن يشهد اذا سمع من
 واحدة ثقة كما في شرح القدوري للاقطع ويشترط أن لا يكون باهتة صاحب النسب فان
 أقام الرجل شاهدين عنده عن نسبه لا يسمعه أن يشهد كما صرح به في البحر ويشترط
 أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أما لو قالوا لم نعلمه ولكن اشترع عندنا تقبل كما
 في الخاتمة والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه
 يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبل كما يشهد لشيء في يد انسان يطلق له الشهادة واذا فسر لا يقبل
 اه أما لو قالوا اشترع عندنا كما في السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة
 في هذه الفصول وقالوا لم نعلمه ولكن اشترع عندنا تقبل ومثله في الخاتمة والبرازية وكثير من
 الكتب وأفتى بذلك الخبير الرملي رحمه الله تعالى وقال في البحر وشروط فيها القول في النسب
 أن يخبره عدلان من غير استئذان الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسمعه
 أن يشهد وان كان الرجل غير بالايدي سمعه أن يشهد بنسبه حتى يلقي من أهله باله رجلين
 عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخصاصي وهو الصحيح اه (سئل) في رجل غاب
 عن دمشق مدة الى بلاد الحجاز من دية سنة ونصف له أخ وأخت شقيقة وعلى الغائب

مطلب في قبول الشهادة
 بالنسب بالتسامع
 مطلب غاب الى الحجاز وترغم
 اخته أنه مات

دين لجماعة أخيرا اخت المزبورة رجل أنه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهورا
 تزعم الاخت وأصحاب الديون أنه ثبت موته بمجرد الاخبار المذكور فهل والحال هذه لا يثبت
 الموت بمجرد ذلك (الجواب) نعم وإذا شهد شاهدان على موت رجل فهو ذاعلى وجهين
 أما أن اطلاع الشهادة طالفا ولم يبين شيئا وقال لم يمين موته وأما سمعنا من الناس ففي الوجه
 الأول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني أن لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة
 بالاختلاف وإن كان موته مشهورا ذكر في الاصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره
 الخصاصي في أدب القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادة به أخذ الصدر الشهيد
 حسام الدين وفي الغيبة هو الصحيح وإن قالوا لا تشهد أن فلانا مات أخيرا بذلك من شهد موته
 ممن يوثق به جازت شهادتهما كذا ذكر في الاقضية وهذا فصل يختلف فيه المشايخ بعضهم
 قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل إذا صرح بالسماع وكذا الشهادة على المالك
 إذا أقر بالميد كن رأى عينا في يد إنسان يتصرف فيها تصرف المالك حل له أن يشهد بالمالك
 لذى اليد ولو شهد عند القاضي فقال إن هذه العين ملكه لا في رأيتهما في يده يتصرف فيها
 تصرف المالك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب
 الاقضية وكذا إذا قال أدناه أو شهدنا بخيانته تارخانية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ
 الشهادة بزارية والنسب والنكاح يخالف الموت فإنه لو أخبر بالموت رجل أو امرأة حل له أن
 يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صور المسائل وأما في الموت فإنه يكفي فيه العدل ولو اتى
 هو المختار إلا أن يكون الخبير منهما كوارث وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح المتقي للعائى
 من الشهادة شهد أنه شهد أى حضره زيد أو صلى عليه فهو معانة حتى لو فسر للقاضي يقبله
 إذا يدفن الأمانة ولا يصلى الا عليه در آخر الشهادات أقول وفي التنوير وشرحه الدرر
 المختار وإن فسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسماع أو بمعانة اليد ردت على الصحيح
 الا في الوقف والموت إذا فسر أو قال فيه أخبرنا من ثقت به تقبل على الأصح خلاصة بل
 في العزيمة عن الخيانة معنى التفسير أن يقولوا شهدنا لانا سمعنا من الناس أمالوقالا لم نعان
 ذلك ولكنه استمر عندنا جازت في الكل وصححه شراح الوهبانية وغيره اه وكتب فيما
 علقته عليه أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أثقت به ليس من التسماع لكن صرح
 في البحر عن النبايع أنه منه وكتب أيضا نقلا عن خط شيخ مشايخنا منلا على التركان
 أن ما في التنوير تبع الدرر من استثناء الوقف والموت مخالف لاطلاق عامة المدون وقد أفق
 بخلافه في الفتاوى الخيرية وفتاوى على أفندي مفتي الدولة العثمانية (سئل)
 في الشهادة بالتسماع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البحر
 ولا يشهد بما لم يعان الا في النسب والموت والنكاح والدخول ولاية القاضي وأصل
 الوقف أنه أن يشهد بها إذا أخبر بها من يوثق به استفساد دفع المخرج وتعطيل الاحكام
 اه وهذه المسئلة مستقيمة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة

أ قوله وعن أبي يوسف أنه تقبل
 الخ لعله لا تقبل فلتراجع
 عبارة التارخانية اه منه
 مطلب لا يشترط في الخبر
 بالموت لفظ الشهادة

بالتسامع على أفضل الوقف أن يشهدوا أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على أولاده من غير أن تعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فإن شهدوا على شرط الواقف وأنه قال للجهة الفلانية كذا أو للجهة الفلانية كذا فلا تسامع بالتسامع على شروط الواقف لأن الذي يشترطه إنما هو أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشرط فلا تشترط فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اهـ (سئل) فيما إذا ادعى ورثة عمرو على زيد أن مورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبوه به فأجاب بأنه دفع منه مقدار كذا في موضع كذا المورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأنكروا ذلك فأحضر للشهادة كلام من فلان وفلان فشهدا بأنه دفع له ذلك في الوقت المزبور فأحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا بدفعه فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه مبطّل في دعواه فإيلزم الشاهدين وما يلزم زيدا (الجواب) الحمد لله عليهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس عدلت شهادة الزور والإشراك بالله تعالى وتلاقوا له تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أحدثكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الإشراك بالله وعقوق الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا قال وشهادة الزور وقول الزور فإذا زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما حتى قلنا ليته سكت أي شفقة عليه وقال في الملتقى ومن علم أنه شهيد زور أو يشهد زورا يعزروا عندهما يوجب ضربا ويحبس وقال في التنوير ظهر أنه شهيد زور وعزرا بالتشهير وقال في شرحه من ظهر أنه شهيد زور بأن أقتر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حذر ابن السكال ولا يمكن اثباته بالينة لأنه من باب النفي عزرا بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد ضربه وحبس مجمع وفي البحر ظاهر كلامه أن التقاضي أن يسخط وجهه إذا رآه سياسة اهـ وقال في صدر الشريعة ومن أقتر أنه شهيد زور أو يشهد زورا ولم يعزروا وقد قبل أن وضع المستثناة في الإقرار لأن شهادة الزور لا تعلم إلا بالإقرار ولا تعلم بالينة أقول قد تعلم بدون الإقرار كما إذا شهد بموت زيد أو بقاء فلان أو بقاء فلان فمما ظهر زيدا وكذا إذا شهد برؤية الهلال فضي ثلاثون يوما وليس بالسماعية ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اهـ وأما المدعى فإنه قد ارتكب كبيرة بإقراره أنه ارتكب الكذب وقد أذى المدعى عليه في دعواه عليه فيعزروا في التنوير وغيره وعزركل مرتكب منكرا ومؤذى مسلم بغير حق يقول أو فعل ولو بغفلة العين قال في شرح التنوير وأشارة لأنه كبيرة كما يأتي في الحظر فتركبه مرتكب محترم وكل مرتكب معصية لاحد فيهما في التعزير أشباه اهـ والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم إذا شهد شاهدان في حادثة وزكاهما اثنان فظهر أنهم ما شهدوا فهل على من زكاهما ضمان أو تعزير أجاب لا ضمان ولا تعزير على من زكاهما (سئل) فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن ثمادته في مجلس القاضى بعد الحكم وقال أنه شهيد زور فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف

مطالب الشهادة بالتسامع على أصل الوقف مقبولة (نظم هذه الستة بعضهم فقال) أفهم مسائل ستة واشهرها من غير رؤياها وغير وقوف نسب وموت والولاء ونكاح وولاية القاضى وأصل وقوف لكن أبطل هذا النظم مسألة الدخول بالزوجة المذكورة في المتون بمسئلة الولاء وفي كونها من هذه المسائل خلاف بين الامام السرخسي وشيخه الامام الحلواني كما في البحر اهـ منه مطلب صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف مطلب في حكم شاهد الزور

مطلب في تعزير المدعى إذا أقتر أنه مبطّل في دعواه

مطلب إذا ظهر أنهم ما شهدوا فظهر لا ضمان ولا تعزير على المزكين مطلب لا ينقض القضاء برجوع الشاهد بعد الحكم في مجلس القاضى ويضمن نصف المال

المال للمدعى عليه ويعزز بما يليق به (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لأن
 الشاهد اذا رجع في مجلس القاضى بعد الحكم لا يفسخ الحكم لأن آخر كلامه ساقض أوله
 فلا ينقض الحكم بالتناقض ولأنه ترجح كلامه الأول بالقضاء فلا ينقض بشكذبه نفسه
 وهذا في الظاهر وأما في الباطن بأن علم أى المدعى أنه لاحق له في ذلك فلا يجوز لم تأخذه منه
 بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عند أبى حنيفة رحمه الله
 تعالى فذلك في العقود والفسوخ دون الاملاك المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد به
 للشهود عليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة العيني في شرح السكندر لأن التسبب على وجه
 الذمى سبب الضمان كحافر البئر وقد تسبب للانلاى تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على
 المباشر وهو القاضى لانه كالمجأ الى القضاء وفي ايجابه عليه صرف الساس عن تقلد
 القضاء وتعذر استيفاءه من المدعى لأن الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض
 المدعى المال أولا به يقتضى كذا في التنبيه والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين
 وقد ضمنانه في الهداية والمقتى والوقاية والسكندر والدرر بما اذا قبض المال لعدم الانلاف
 قبله لكن المعتمد الاقول دون الثانى الذى عليه المتن لان ما في المتن تصحيح التزامى والتصحيح
 الصريح أقوى وعبارة الخلاصة الشاهد ان اذا رجع عن شهادتها رجوعا متبرعا عنى عند
 القاضى لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذى شهد به وهو قول أبى حنيفة الاخير وهو قولهما
 وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذى قضى به أو لم يقبض اه وفي البرازية والذى
 عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضمان قبض المدعى المال أولا اه وأنت على علم أن
 قولهم ان عليه الفتوى وبه يقتضى من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرة والذى استفيد
 من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتن قول أبى حنيفة الاقول والمفتى به قوله الآخر وهو قول
 أبى يوسف ومحمد ولعله رجوع عن قوله الاقول فكان على الثانى القول وحيث أخبر الشاهد
 عن نفسه انه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حذر به ابن السكندر عزربا للتشهير قال
 في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وجبسه كذا في الجمع وفي البحر وظاهر
 كلامهم أن للقاضى أن يسخّم وجهه ان رآه سياسة وقيل ان رجوع مصر اضرب اجساها
 وان تأبأ لم يعززا اجساها وتقويض مدة توبته لرأى القاضى على التصحيح كيف لا وقد ارتكب
 كبيرة من الكبائر قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال
 عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا تزول قدماء حتى يوجب الله له الاسار واه الحاكم عن
 ابن عمر رضى الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الشهادة على المحببة بشكاح
 أو توكين هل تصح وما طريق صحتها (الجواب) نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره
 علماءنا رحمهم الله تعالى في ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه للعلائى ولا يشهد على محبب
 يسماعه منه الا اذا تبين القائل بأن لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أى القائلة مع شهادة
 اثنين بأنهما اذ لانه بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى

مطلب في قولهم القضاء
 بشهادة الزور ينفذ باطنا
 مطلب يضمن الشاهد اذا
 رجع سواء قبض المدعى
 المال أولا

مطلب ما في المتن تصحيح
 التزامى والتصحيح الصريح
 أقوى

مطلب شاهد الزور يعزّر
 بالشهير

مطلب مهم في الشهادة على
 المرأة المحببة وطريق صحتها

جامع الفصولين اه ومثله في الدرر والعمادة والحاروي وغيره والنظر الى وجهه لا يشترط
عندهما اذا اخبر الشاهد عدلان انها فلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم
والنسب وعليه القوي كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر
زاده كذا في التتارخانية وفي الدرر يشترط رؤية شخصه الا وجهه او قال في الخيرية بعدم تقبل
المسئلة وما هو الصحيح وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما اذا كانت حية
وأشار الشهود اليها وقالوا هذه نشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا اتعلمنا الشهادة
على فلانة بنت فلان ولكن لا ندرى هل هي هذه المدعى عليها أم لا صحت شهادتهم وكان على
المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوا ما كذا في التتارخانية وغيرها اه
والله سبحانه أعلم في شهادات القاضى ظهير الدين اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف
الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها السكن لا نعرف أسماء الحدود فان القاضى يقبل ذلك
منها اذا عدل ولا يبعث معها المدعى والمدعى عليه وأمينه لتقف الشهود على الحدود بحضرة
أمين القاضى فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهورنا بها هذا المدعى يرجعون
الى القاضى وينتهد الامينان أنها وتوافقا شهدا بأسماء الحدود فحينئذ يقضى القاضى بالدار
التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت كذا في جامع الفصولين وفتاوى
ابن عبد العال (سئل) فيما اذا تصادقت امرأة مع أختها أنها اشترت من أختها المذكورة
بشحنة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية تجل شهود
مضمون الحجة الشهادة عليهم بتعريف زوج المرأة وابنها ثم مات المرفق المذكور والآن
أتم المرأة تنكر البيع فهل يلزم اثبات الثراء بشهادة بينة عارضة بأدلة غير شهادة مضمون
حجة المصادقة حيث تجلوا الشهادة عليهم اوهى متقبعة أم لا (الجواب) يكتب في ذلك
بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة الى الاثبات بشهادة بينة أخرى وتصح الشهادة على
المرأة المتقبعة عند التعريف كذا في جامع الفصولين والاشباه ويصح تعريف الزوج والابن
ومن لا يصح شاهد لها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كما في المحيط واختاره النسفي كتبه
الفقيه عبد الرحمن الحمادى ومن خطه فالت وبمثله أجبت ورأيت فتوى أيضا بخط الجدة العلامة
الشيخ عبد الرحمن الحمادى بما صورته فيما اذا كتب في صلح بيع ان زيد باع لهما أصله
عن نفسه ووكالة عن اخته الشابة وكالته عنهما بشهادة فلان وفلان حجة بينهما المملو متين
في قاعة وبستان بثمن معلوم مقبوض بيدهم مات المشتري عن ورثة وحدثت اخت زيد تو كيله
في ذلك فهل يكلف ورثة المشتري الى اثبات تو كيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح
البيع المذكور (الجواب) الحمد لله نعم يكلف ورثة المشتري الى اثبات تو كيلها
ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الوفاق كتبه الفقير عبد الرحمن
عفى عنه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في السكاكي لا يجوز
اثبات الوكالة لاية لا خصم حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد

مطلب شهدا على امرأة
ولم يعرفا أنها هي المدعى
عليها الخ
مطلب اذا عرف الشهود
الداريعينها ولا يعرفا أسماء
الحدود

قوله الامينان ينبغي الافراد
هنا الى وافق ما تقدمه من قوله
وأمينه بالافراد كالا يخفى
اه علاء الدين

مطلب تصح الشهادة على
المتقبعة عند التعريف
مطلب يصح تعريف من لا يصح
شاهد لها كالزوج وابنه

مطلب لا عبرة بشهادة شهود
الوكالة بلا خصم حاضر

المالكي ونحوه الشيخ عبد الرحمن المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من
 شهد بضمونها وان كانت تلك الشواهد عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه
 الموكلين نية عادلة بأنهم لو كانوا يقبض مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والبراءة أيضا فان شاهدى
 الوكالة لا عبرة بشهادتهما أنه لا فائدهما يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه
 الفقير أبو السعود (سئل) فيما اذا شهد شاهدان على براءة ذمة زيد من مال معلوم لم يعرف
 واختلغا في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا (الجواب) نعم تكون شهادتهما
 مقبولة لان الاقرار بما عاده وتكرره كائن على ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره
 والله سبحانه أعلم وفي القبح وغيره لا يكلف الشاهد الى بيان الوقت والمكان شرح الملتقى
 للعلائي وفي البرازية ولوسالهما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعتمد تقبل لانهما لم يكلفا به
 اه وفي البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء
 والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحالة
 والقذف قبل وان اختلفا في الجنابة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل أن المشهود به
 اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول
 الشهادة لان القول بما عاده ويكرره وان كان المشهود به فعلاً كالغصب ونحوه أو قولاً لكن
 الفعل شرط صحته كالكساح فانه قول وحضور الشاهد من فعل وهو شرط فاختلغا فيهما
 في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر
 فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو براءة من
 مال أو ما اشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لان الاقرار بما عاده ويكرره
 فيكون عين الاصل فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما من المحيط البرهاني في ٢١ (سئل)
 في رجل ادعى على جماعة ما لا معلوما فأجابوا بأنهم دفعوه له من مائة خمسة أشهر وأنه اقر
 بأستقائه منهم في التاريخ الزبور وأقاموا بينة يطبق ما أجابوا به غير أن الشهود ذكروا
 أنه من تسعة أشهر فلا يضر الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسئلة مع كثرة التقدير
 والتفحص عنهم لم نجد نقلاً صريحاً فيها غير أننا وجدنا ما يستأنس لذلك وهو ما نقله العلائي
 في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدان ونحوه قال في القبح وغيره لا يكلف الشاهد الى بيان
 الوقت والمكان اه ومثله في البرازية وفي القمية ضمن مسئلة لا يحتاج الى بيان التاريخ
 اه وفي الاقضية عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج
 الى اثباتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه وفي الخيرية عن الفصولين لا يكلف
 الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج
 منه مسائل كثيرة اه وفي الاقضية عن المنتقى شهدا على اقرار رجل بمال الا انها اختلفا
 في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على انشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها
 ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولو على الاقرار بالبيع أو الابقاء واختلفا

مطلب في اختلاف الشاهدين
في الزمان

مطلب لا يكلف الشاهد
الى بيان الوقت والمكان

مطلب في الاختلاف بين
الدعوى والشهادة من حيث
الزمان

مطلب الشهادة لو خالفت
الدعوى بزيادة أو نقصان
مما لا يحتاج الى اثباته لا يمنع
قبولها

في الزمان والمكان تقبل ولو سأله القاضي عن الزمان والمكان فقال لا أعلم تقبل لانهما لا يكافان به بزاوية فبمقتضى ما يلوح من النقول المذكورة أن الاختلاف الواقع بين الخمسة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم أقول دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقدمت في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البحر عن فتح القدير لو ادعى الشراء وأرخه فشهدوا بالله بتاريخ تقبل لانه أقل أي لان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهرًا تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي الميزانية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقلبه لا اه أي لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل وأعل وجهه انه كثر ما ادعى لاثبات الشهود وزيادة المدة بخلاف ما قبله لانه أقل فكان بنزلة ما اذا أرخ وشهدا مطلقًا ممل وحيث كان مانعًا في الشراء وهو قولنا فالظاهر أنه يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الآن يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيره فليأمل ﴿سئل﴾ فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسة مائة قرش فأجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك وأتى بشاهدين شهدا أنه أوفاه ستمائة قرش فرد القاضي شهادتهما لكونها باكثر مما ادعى ويريد عمرو والآن إقامة بينة شرعية تشهد له بطبق ما أجاب به فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم وفي الدرر للشهود اذا شهدوا بأكثر من المدعى به كان المدعى مكذبهم فتبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاكل تقبل للاتفاق فيه اه وفيه في العلاني ﴿سئل﴾ فيما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشتري حضور الزوج ﴿الجواب﴾ الشهادة على الطلاق يشترط لها حضور الزوج كما فيه في النهاية كما صرح بذلك التمراشي في فتاويه وفيه أيضا اذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضرا تقبل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما اذا قالوا لامرأة الغائب ان زوجها طلق أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج بأخروذ كفي دعوى الذخيرة اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته نلانا لا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل عمادية من الخامس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البرازية في الخامس عشر ﴿سئل﴾ في الشاهد اذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لا أعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته أم لا ﴿الجواب﴾ اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد قيل لا تقبل والاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر وأقره المصنف علاني من الدعوى وذ كفي شرح الطحاوي أن المدعى اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان

مطلب اذا شهد الشهود بأكثر من المدعى به تبطل وبالاقل تقبل
مطلب يشترط للشهادة على الطلاق حضور الزوج
مطلب تصح الشهادة بالطلاق بطريق الحسبة
مطلب شهدوا بالطلاق على حاضر والمرأة غائبة تقبل
مطلب اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد فالاصح القبول

في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان الترفيق ممكن بأن يقول كان لي
شهود وكنت نسيت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكانا نسينا ثم تذكرا جواهر
الفتاوى (سئل) في شاهد يطلاق آخر شهادتهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي
مع مشاهدتهما للزوجين وأنها يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير الشهادة
وترد شهادتهما (الجواب) نعم أقول وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير
(سئل) فيما إذا شهدت بينة على يسار مديون وقالوا في شهادتهم انه موسر قادر على قضاء
الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كما في الثانية (سئل) فيما
إذا باع زيدا عقاره المعلوم من عمره وتصرف به عمره ومدة مديدة ورجلان معاينان مشاهدان
لذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة بأن العقار وقف كذا وقد أخرا
شهادتهما بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل حيث كان الامر كما ذكر لا تقبل شهادتهما
(الجواب) شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل
شهادته كما في الاشياء وغيرها وقعت حادثة في غرة محرم سنة ١٠٥٠ هي أن رجلا ضرب
بندقية في سوق كذا في وقت كذا فأصاب امرأة وقتلتهن ساعتهما ثم كشف عليهما من
طرف القاضي كما ذكر ثم دفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها على قاتلها فشهدت الشهود
بما سبق ما ادعوا وذكر وأن المقولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليهما من طرف
القاضي اذ ذلك أصابته البندقة كما ذكر وفي الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم ابنيها وجدها
فسألني القاضي هل يشترط ذكر الشهود اسم ابنيها وجدها أم لا فكتبت ما صورته الحمد لله تعالى
وان كانت الشهادة على غائب أو ميت فلا بد له ولها من نسبه الى جده فلا يكفي ذكر اسمه
واسم ابني وصناعته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بأن لا يشاركه في المصير
غيره فلو قضى بلا ذكر الحمد نفذ فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط
أو بلقبه وحده كفي جامع الفصولين ولم ينقطع كذا في التنوير وشرحه للعلائي من الشهادة
وقال في المنع فالخاصل أن المعتبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وقالوا في ثبوت
هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال وقضى القاضي بها
ووجد استجاع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى الى قولهم
قاضي بلدة كذا ولم يذكروا اشتراط اسم أبيه وجده لانه لا يلتبس بغيره اذ القاضي في ذلك
الوقت واحد لا اثنان كما هو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المتقولة في دمشق في السوق المعلوم
المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لا اثنان فلا بدس ولا اشتباه (سئل) في
في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا
أم لا (الجواب) في الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا الا اذا عرفها رجلان وقالوا
نشأنا فلانة بنت فلان فيمنع ذلك الشهادة بالاتفاق كما افق بذلك التمراشي وغيره
والله سبحانه الموفق وصورة جواب التمراشي الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا

مطلب قال المدعي ليس لي
بينة ثم جاء بشهود تقبل
مطلب شاهد الطلاق
يفسقان بتأخير الشهادة
مطلب لا يشترط تعيين المال
في شهادة اليسار
مطلب شهدا بان العقار
المبيع وقف كذا لا تقبل
ان أخر شهادتهما بلا عذر
مطلب شاهد الحسبة اذا
أخر شهادته بلا عذر لا تقبل
مطلب فيما اذا لم يذكر
الشاهد اسم الاب والجد

مطلب المعتبر التعريف
لا تكثير الحروف

مطلب الشهادة على المرأة
المجهولة من غير معرفة
ولا معرف غير معتبرة

ولا يكفي بتعريف الواحد قال في العمادة ولو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل
 للشاهد أن يشهد باسمها ونفسها لأن تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها
 رجلا وقال أشهد أنها فلانة بنت فلان حل لها أداء الشهادة بالاتفاق لأن في لفظ الشهادة
 من التأكيده ما ليس في لفظ الخبر لأنها ميم بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند
 أبي حنيفة إذا أخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما إذا أخبره عدلان أنها
 فلانة بنت فلان ابن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفوائد الزينية ولا بد من بيان
 حليتها ولا بد من النظر إلى وجهها في التعريف وفي العمادة قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية
 وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الأوزجندی وطهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى اه
 أقول وحاصله أن تعريف المرأة المجهولة أن كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان
 بلفظ الشهادة بأن قال أشهد أنها فلانة بنت فلان كفي اتفاقا والابن أخيرا أنها فلانة بنت
 فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عنده ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب
 وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال وهل يشترط
 شهادة الزائد على عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على
 أنها فلانة بنت فلان وقال اشهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه فقد جعل
 الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخير الرملي في حاشيته
 على البحر عن مثنين الحكم الطرابلسي مثل ما نقله المؤلف هنا عن التبراشي ثم قال والذي
 يظهر أن ما في مئين الحكم هو المعتبر لما ذكره من العلة اه أي بقوله لأن في لفظ الشهادة من
 التأكيده ما ليس في لفظ الخبر الخ ﴿سئل﴾ في شهادة الرجل لام زوجته بدين لها على
 زوجها المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل
 ﴿الجواب﴾ تقبل شهادته لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل
 شهادته وما لا تقبل ﴿سئل﴾ فيما إذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على اقرارهم
 بأنهم شهدوا بوزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك ﴿الجواب﴾ تقبل الشهادة على شهود
 المدعى على اقرارهم أنهم شهدوا بوزور قبل التعديل ولو من واحد لانه جرح مجرد قبل التعديل
 على ما اعتمده في المنع تبع لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا خسر وأدخله تحت قولهم الدفع
 أسهل من الرفع كما ذكره العلاني ومسئلة قبول الشهادة على الجمع المجرد وقارة في كتب
 المذهب والله سبحانه أعلم ﴿سئل﴾ في شهادة الدلال العدل الذي لا يخلف ولا يكذب
 هل تقبل ﴿الجواب﴾ نعم إذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة النحاس
 وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخلف ﴿سئل﴾ فيما إذا كان زيدا بنت أخ وبنت
 زوجة بالغتان عاقلتان فشهدتا له مع رجل آخر بشراء طبة من عرو هل تقبل حيث لا مانع
 شرعاً لا ﴿الجواب﴾ نعم تقبل شهادتهما وفي القنية تقبل شهادة الربيب ﴿سئل﴾ فيما إذا مات زيد عن أولاد فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر شأدين لم يهرقا

مطلب لا يكفي بتعريف
 الواحد

مطلب تقبل شهادته لام
 امرأته

مطلب شهدوا على اقرار شهود
 المدعى بانهم شهدوا بوزور

قبل التعديل تقبل

قوله ومسئلة قبول الشهادة

الخ الذي بخط سيدي الوالد

في المسودة وقبول الشهادة

باسقاط لفظ مسئله والظاهر

أنه سقط من قلمه سهوا كما

لا يخفى نقلت له كتاب أن

يلحقها بالاصل اه علاء لدين

مطلب تقبل شهادة الدلال

العدل

حدودها ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا يثبت على سواها فضعه الحاكم المتداعي
 لديه من ذلك وعرفهم بأن الدار تدرن ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر ينة تشهد له بمدا
 فهل تقبل لا مكان التوفيق (الجواب) نعم تحدد الدار لازم قال في التنوير وبشرط التحدد
 في دعوى المقار في الشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج
 الى ذكر حدودها ولا يثبت من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكر أسماء أصحابها وأسماء
 أنسابهم ولا يثبت من ذكر الجدران لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر
 في شرح الطحاوي أن المدعي اذا قال ليس لي ينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعي
 بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل
 للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت
 نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكننا نسيتهم ذكرنا اه ومثله في العادة
 (سئل) فيما اذا أقام المدعي ينة على اقرار المدعي عليه بأنه استأجر الشهود على هذه
 الشهادة فهل تقبل بيته ولو بعد التبدل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط المرخسي
 من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) في شهادة المستحق
 فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لان له حقا في المشهود به
 فكان داخل في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه يدين
 مشترك بينهما كما صرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم المرخوم
 على أفندي (سئل) في شهادة الاخ العدل لاختيه في دعوى متعلقة بوقف برأخوه
 متول عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاختيه والمسئلة في المتنون بل
 في فتاوى التمرناشي من الشهادة شهودا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من
 جملة أراضي قريتهم تقبل اه أقول ما ذكره عن فتاوى التمرناشي لا ينافي ما مر في السؤال
 السابق لان ذلك في الشهادة على الغلة وهي مال للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف
 وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب
 البصير كمر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها الكونه على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف
 مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على
 وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع
 وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعمد القبول في الكل قال ابن
 الشحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال
 الخير الرملى وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب
 واحد كما تقدم اه وهذا ما أفتى به العلامة التمرناشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق
 ما في النزاية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض أنهم من أراضي قريتهم لا تقبل
 وأجاب عنه التمرناشي بجملة على قرية ثم لو كان الله أعلم (سئل) في شهادة الواحد

مطلب تقبل شهادة الرقيب
 لزوجه

مطلب بشرط تحديد العقار
 في الشهادة ولو مشهورا الا
 اذا عرفه الشهود

مطلب قال المدعي لا يثبت على
 أو قال الشهود ما لنا شهادة الخ
 مطلب أقام ينة على اقرار
 الخصم بأنه استأجر الشهود
 تقبل

مطلب لا تقبل شهادة المستحق
 فيما يرجع الى غلة الوقف
 مطلب شهد رابع متولى
 الوقف أن هذه الارض من
 قريتهم تقبل

مطلب تصح الشهادة على
 وقف مكتب وللشاهد صبي
 في المكتب الخ

مطلب تجوز شهادة الناظر
 في وقف تحت نظره

اذ لم يثبت بها حق ثم جاء المدعي بشاهد آخر عدل هل تقبل (الجواب) نعم اذا كمل نصاب
 الشهادة بوجه الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصبى وزوج
 بنته وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كما في الخلاصة وتقبل لام امرأته وأبيها وزوج
 ابنته ولا امرأة أبيه ولاخت امرأته وفي البرازية تقبل لابويه من الرضاغة ولبن أرضعته امرأته
 ولا م امرأته وأبيها (سئل) في شهادة الذمي العدل على ذمي مثله بحق لمسلم هل تقبل
 (الجواب) نعم كما في المتن وغيره من المتن اذا مات الكافر فجاء مسلم وكافروا دعي
 كل واحد منهما ادنا فأقام كل واحد منهما بينة من أهل الكفر قال في الكتاب أخرجت بينة المسلم
 وأعطيت حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة
 تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوى الاثني عشر عن ائمة الخيرية والمحيطة تمام المسئلة فيها
 وفي حاشية الخير الرمي على الجمر أقول في الذخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم
 شهودا من النصاري على ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة
 للمسلم ولا يتحصان فيه اعنده وعند أبي يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بينة النصراني
 مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات الشراكة بينه وبين المسلم وعلى
 قول أبي يوسف مقبولة فيها اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من اثبات الشراكة
 بالمخاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المدعي عليه اذا طلب تخليف
 الشاهد هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يخلف قال في المنع من
 أو آخر كتاب الدعوى ولو طلب المدعي عليه تخليف الشاهد لا يجب عليه اليمين أو المدعي أنه
 لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا أمرنا بكرام الشهود والمدعي لا يجب عليه اليمين
 لا سيما اذا أقام البينة وفي الفوائد الزينية معزيا الى التهذيب وفي زماننا لما تعذرت الترتيبة
 بغلبة الفسق اختار القضاة تخليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه
 وفي مناقب الكردي اعلم أن تخليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام
 وقد ذكر في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاة بتخليف الشهود
 يجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة أمرا ان أطاعوك يلزم منه سخط
 الخالق سبحانه وتعالى وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها اه منع من الشهادة
 (سئل) فيما اذا مات رجل عن تركه وورثه أقران من منهم بدين يزيد على الميت فلم يعطياه
 ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي لرب الدين المزبور هل تقبل
 شهادتهما (الجواب) نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فقار وارثاه بدين
 لانسان على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند
 القاضي لرب الدين ثبت الدين عليهم وعلى غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد
 الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازية مات
 الرجل عن ورثة فأقر وارثاه بدين على الميت لرجل ثم شهد بهما هذا الدين لذلك الرجل عند

مطلب جاء المدعي بشاهد
 واحد ثم جاء بآخر تقبل
 مطلب تقبل شهادته لام
 امرأته وأبيها وزوج بنته
 ولا امرأة ابنه وأبيه واخت
 امرأته

مطلب تقبل شهادة الذمي
 على مسلم لمسلم
 مطلب فيما اذا ادعى مسلم
 وكافر على تركه كافر وأقاما
 بينة من أهل الكفر

مطلب اذا طلب المدعي عليه
 تخليف الشاهد لا يجاب

مطلب تخليف الشهود أمر
 منسوخ

مطلب يصح شهادة الوارثين
 بدين على الميت

القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارها الدين في حصتها من التركة تقبل لان مجرد اقرارها
قبل القضاء عليها لا يجعل الدين في قسطها وان قضى عليها باقرارها ثم شهد به له عليه لا يقضى
بشهادتها لانها يريد ان لا يتحول بعض مالها على باقي الورثة فكانت جرمهم ودفع مغرم
وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبها باقرارها فكيف يصح للقاضي أن يقضى
بالدين عليها في نصيبها قلت الديون تقتضي من أيسر الاموال قضاء وحصتها أيسر الاموال
قضاء لانها سائر الورثة الدين وعدم البينة للمدعي اه أقول ماذا كره البزاي من الاشكال
المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة التمر تاشي في فتاواه اذا أقر الوارث
بالدين يرخد جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب
الاقرار قبيل فصل الاستثناء أحد الورثة اقر بالدين يلزمه كله وقيل حصته واختاره أبو الليث
اه وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فانه يلزمه حصته اتفاقا كما في العمادية وذكر في الدر المختار
قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا وتقبل المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي
اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا
غير عدلين أو أقرأ ولم يشهدا ألزمهما بالحصصة في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما
وكذلك شهادتهما بتغيير العدة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهم (سئل) عن
عن شهود شهدوا باقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من
الزوجة فهل تقبل شهادتهم أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهم بعد أن أقرأ وخمسة أيام
من غير عذر ان كانوا عاقلين بأنهم يعيشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى تجوز
في هذه المسئلة ويتقضى بها من معين المقتى في كتاب الشهادة شهدوا بالحرمة المثلثة بعد
ما أقرأ وشهادتهم خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عاقلين بأنهم يعيشان عيش الأزواج
جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة على حد الزنى وما أشبهه من
الحدود والحال تبطل بتقادم العهد عند علماءنا ثم لم يقدروا التقادم بتقدير اصرح بظاهر
ما في الجامع الصغير يشير الى أن ستة أشهر وما فوقها متقادم وقد روى في رواية الاصل
أن الشهر وما فوقه متقادم وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقها متقادم وعن أبي يوسف أنه قال
جهدنا بأبي جنيقة حتى بين في ذلك مدة فأبى وقال هو على قدر ما يرى الامام من المحيط
في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحرو الاشياء وحقيقته محشى
الاشياء السيد احمد الحموي وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا
وأجاب بقوله بنفسه ان تأخير شهادتهما وترد ولا يحكم بهما (سئل) فيما اذا مات رجل
عن زوجة وأولاد كور وبنا وكان قد أوصى لابن ابنة بمثل نصيب ابنة ثم ان الورثة المزبورة
تدعى أي مورثهم المزبور رجع عن وصيته المزبورة بشهادة أبي الزوجة المزبورة وشهادة
زوج احدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع (الجواب) لا
شهادة أبي الزوجة لبنته والزوجة لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر

مطلب اذا أقر الوارث بالدين
يؤخذ كله من نصيبه

مطلب يصح شهادة الوارثين
على الوصية

مطلب اذا أقر شهادته على
الطلاق خمسة أيام لا تقبل
مطلب تجوز الشهادة على
الطلاق حسبة بلا دعوى
مطلب الشهادة على حد الزنا
ونحوه تبطل بتقادم العهد

قال في الاستنباه الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كافي شهادات الظهيرية
 (سئل) فيما اذا باع زيد سلعته المعلومه من جماعة من أهل حرفة لا على سيدى الشركة
 لسل واحد منهم قد رآه معلوما منها بئنه المعلوم ثم دفع بعض المشتري ثمن سلعته التي اشتراها
 لنفسه لدى بيته من أهل الحرفة المذكورين وزيد البائع يمتنع من قبول شهادتهم لكونهم
 من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول شهادتهم لرفية هم المشتري بوجه
 من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة
 المشتريين (الجواب) نعم تقبل حيث الحال على هذا الذوال والله أعلم (سئل) في
 في شهادة مخلوق اللحية هل تقبل أم لا (الجواب) لم أجدهم الا صريحا في المسئلة مع ضيق
 الوقت وكثرة الاشغال فان كان حلق اللحية يخل بالمروءة يمنع القبول والا فلا قال في المنع
 ما يخل بالمروءة يمنع قبولها والمروءة أن لا يأتي الانسان بما يعتذر منه مما يخسره عن مرتبة
 عند أهل الفضل اه ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المروءة الذين
 والصالح اه أقول ظاهر كلام المؤلف ينبغي عدم جرمه بكون ذلك الفعل محسلا بالمروءة
 وفي البحر عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على
 ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونها ولا يستخفونها
 فينبغي أن لا يقدح اه فعلى هذا ان كان ممن يعتادون الحلق ولا يعتدونه رذيلة بينهم لا يخل
 بمروءة فتقبل شهادته لكن قد يقال ان الاذمان على الصغيرة مفسق كما في البحر وقد ذكر
 العلائي في الدر المختار من الحظر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شعر رأسها ائمت
 واغتت وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق ولذا يحرم للرجل قطع لحية
 والمعنى المؤثر التشبه بالرجال اه وقال العلائي في كتاب الصوم قيل فصل العوارض
 ان الاخذ من اللحية وهي دون القبضة كما يفعله بعض المغاربة ومخينة الرجال لم يبعه أحد
 وأخذ كل ما فعل هو دالته مرد ومجوس الا عاجم اه فحيث أذن على فعل هذا المحرم يفسق
 وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يعتدونه فادعوا لعدالة والمروءة فكلام المؤلف غير محترقة دبر
 (سئل) فيما اذا باع زيد عمرا ماله كاله ثم اختلف المتبايعان فادعى البائع فساد البيع
 بوجهه الشرعي رادعي النبي الفلاحش والتغريرو والمشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فأى بيته
 مقدمة منهما (الجواب) بيته الغبن أولى من بيته العكس وبيته الفساد أولى من بيته
 الصحة كما صرح بذلك في ترجيح الديات (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين انها زبد
 من مائة سنة وأن لها بيته بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثنتي عشرة سنة وله بيته بذلك
 فأى بيته تقدم (الجواب) اذا تعارضت بيته الحدوث والقدم في البرازية والخلاصة
 بيته القدم أولى وفي ترجيح البيئات لا يتبادر عن القيمة بيته الحدوث أولى وذكر العلائي
 في شرح الماتني أن بيته القدم أولى في البناء وبيته الحدوث أولى في الكيف اه وعجوبة
 البرازية من الحيوان حد القديم لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على

مطلب الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل
 مطلب اشترى جماعة من
 أهل حرفة سلعة ثم شهدوا
 لواحد منهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة مخلوق
 اللحية
 مطلب في تعريف المروءة

مطلب لا يباح الاخذ من
 اللحية وهي دون القبضة

مطلب بيته الغبن وبيته
 الفساد أولى من بيته العكس
 مطلب اذا تعارضت بيته
 الحدوث والقدم فأى بيته
 تقدم

مطلب حيث لا نديم مالا
 يحفظه الناس الا كذلك

التقدم والآخر على الحدوث فينبه التقدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تفيد اه وعبارة
 الفنية في باب البيعتين المتضادتين يخ له كني في طريق العامة فرعم غيره انه محدث وترعم
 صاحبه انه قديم وأقاما البيعة فالبيعة بينة من يدعي انه محدث بم القول في هذا قول مدعي
 التقدم لكونه متمسكا بالاصل اه ونقله في الحاوي الزاهدي بالحرف معلا يقول فالبيعة بينة
 من يدعي انه محدث لانها تثبت ولاية المقض اه فتأمل وفي رسالة الحج والبيئات ان الاصل
 في ترجيح البيعة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذ اليه انما شرعت
 لاثبات أمرا حدث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله سبحانه
 وتعالى أعلم أقول ان بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء والكيف
 لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التأميل فان الحدوث أمر عارض والتقدم أصل
 فلذا كان القول قول مدعيه وحيث قد فكون البيعة لم تدعي الحدوث جار على القواعد الفقهية
 والاصولية لاثباتها خلاف الاصل بلا فرق بين الكيف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في الفتية
 والحاشي على ما في البرازية والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقا بل هو نقل
 لقولين متعارضين لكن ذكر العلائي في شرح التنوير في باب ما يحد منه الرجل في الطريق نقلا
 عن البرجندي أن الاصل في باجهل حاله أن يجعل حديثا لو في طريق العامة وقديا لو في طريق
 الخاصة اه ومثله في القهسته اني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان
 الاصل ذلك فالقول لمدعيه والبيعة للآخر على التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك
 لما في الفتية والحاشي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاد المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب
 الشرب فائدة حسنة وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد
 الحدوث والتقدم بدون ذكر تاريخ أما لو أضاف الى السابق تاريخا أخرج كما جزم به أصحاب المنون
 وغيرهم فاغتم هذا التحرير (سئل) فيما اذا تعارضت بينة اليسار مع بينة الاعسار
 فأيهما تقدم (الجواب) بينة اليسار أحق بالقبول من بينة الاعسار عند التعارض لان
 اليسار عارض والبيئات شرعت للاثبات (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض
 فأيهما تقدم (الجواب) تقدم بينة الصحة فال في التنوير وبينه كون المتصرف ذاعقل
 أولى من بينة الورثة مثلا كونه مخنوط العقل أو مجنون (سئل) فيما اذا اشترى زيد
 من عمر ومقدار ما معلومان البن ثمن معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاعه على عيبه ورضى به
 والآن يدعي أن البن أمانة عنده فهل يكلف الى اثبات الامانة فان عجزتني على الشراء
 (الجواب) نعم لان بينة الامانة أولى من بينة الشراء كافي في ترجيح البيئات أقول هذا
 اذا كان للبائع بينة على الشراء والا فالقول لمدعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالبيعة لانه
 منكر للبيع فيما يظهر لي وان لم أره الآن فليراجع (سئل) في بينة الاكراه في الاقرار
 هل تكون أولى من بينة الطوع ان أرخا واتحد تاريخهما (الجواب) نعم وبينه الاكراه
 أولى من بينة الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طائعا فأقام المدعي عليه بينة اني كنت

مطلب الاصل في ترجيح البيعة
 هو كونها مثبتة خلاف
 الظاهر

مطلب بينة اليسار مقدمة
 على بينة الاعسار

مطلب بينة الامانة أولى من
 بينة الشراء

مطلب بينة الاكراه في الاقرار
 أولى من بينة الطوع ان اتحد
 التاريخ

مطلب بينة الاكراه انما تقدم
 على بينة الطوع عند التعارض
 وهي ثلاثية

مكرها في ذلك الاقرار فيبينة الاكرام أولى لانها ثبتت خلاف الظاهر وهو الاصح كافي الفصول
 العمادة وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الاقرار طائعا
 وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه أن ذلك الاقرار كان بالسكر فيبينة المدعى عليه أولى
 وأن لم يؤثر أوراها على التعاقب فيبينة المدعى أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي
 أن يبنية الاكرام انما تقدم على يبنية الطوع عند التعارض وأما اذا لم يحصل التعارض فيبينة
 الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما أن يؤثر أوراها فان كان الاول وهو ما اذا أوراها
 ذما أن يتعد التاريخ ويختلف فان كان الاول فيبينة الاكرام أولى وان كان الثاني وهو ما اذا
 اختلف التاريخ أولم يؤثر فيبينة الطوع أولى اه (سئل) فيما اذا تعارضت يبنية بيع
 الوفاء مع يبنية بيع البات فهل تقدم يبنية بيع الوفاء (الجواب) نعم كافي فاضيلان وغيره
 (سئل) فيما اذا تعارضت يبنية من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع يبنية من يدعي
 صحته منهما فأيهما تقدم (الجواب) البينة يبنية مدعي الفساد نص عليه محمد في الملتقى كذا
 في الوجيز وعلاه السرخسي في المحيط بأن التهمة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث
 يحتاج الى اثباته فكانت يبنية كثر اثباتا نافذة كانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع
 الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل يبنية الفساد لانها ثبتت ما لم يكن
 ثابتا ولو كان مدعي الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا يبنية الفساد تسقط
 نفقة العدة اذا فاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كنهما كان اذا الفساد في حل الوطء
 لا يموت الذنب اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف بيده حانوت
 اوقف بأن البناء الموجود بها التقائم بأرضها الجارية في الوقف ملكه بناء له وصكيله فلان
 في الارض المذكورة وادعى المتولى بأنه بناء مال الوقف للوقف بعد انهدام بنائها لا قول الذي
 كان للخارج المذكور وأقام كل يبنية على دعواه فأيهما تقدم (الجواب) تقدم يبنية الخارج
 لانها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفقار ولان البناء مما يعاد ويكرر كما في الخلاصة
 والبرازية وغيرهما ويبنية الخارج أولى من يبنية ذى اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه
 يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزبلعي وغيرهما رجل في يده أرض فادعى رجل عليه
 أنها ملكه ورثها من أبيه وأقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف وأقام البينة قال
 علاء الدين يبنية مدعي الملك أولى لانه خارج ويبنية الخارج أكثر اثباتا على ما عرف فكان
 أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده غصبه فاقال المدعى عليه ردف وأقام البينة قال يبنية الخارج
 أولى كما اذا لم يدع الوقف اه جواهر الفقار والله تعالى أعلم أقول قد ذكر المؤلف هما
 مسائل متفرقة في ترجيح البيئات فحوستين مسئلة وعزاها الى فتاوى يحيى أفندي مفتي
 الروم ثم ذكر مسائل ذكرها العلائي في آخر باب الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه
 المسائل مهمة نازعة لا يغنى عنها المراجعة بسمرقند ورأيت في كتاب تعارض البيئات للشيخ
 غانم البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكر المؤلف فقدمت تلخيص ذلك الكتاب

مطلب تقدم يبنية بيع
 الوفاء على يبنية بيع البات

مطلب تقدم يبنية مدعي
 فساد النكاح

مطلب تقدم يبنية الخارج
 أن البناء في حانوت الوقف
 ملكه

مطلب تقدم يبنية الخارج
 بأنها ملكه على يبنية ذى
 اليد بأنها وقف

مسائل مهمة يرجع فيها الى
 البيهقي على الاثر

حالة الكتابة لهذا المثل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ فبجاء فليخص حسناً وبجزءاً
واقصرت منه على ما فيه من ترجيح إحدى البيتين على الأخرى وقصدت ذلك هنا
خدمة لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فاقول **﴿نكاح﴾** بينة الأسبق
تاريخاً أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة بينة رد البكر **﴿نكاح﴾** عند تزويج وليها أولى من
بينتها سكوتها وبينة الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة رد ما بينة زيد أنها امرأة أولى من
بينتها أنها امرأة عمر والمنكر بينة المسلم أولى من بينة النصراني إذا أقام بينة نصرانية على
نكاح نصرانية بينة فساد النكاح أولى من بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة
الزوج ان شهد مهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباهاز زوجها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة
الزوج أنها كانت فاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج أنها
ملكه بينة الزوج في متاع النساء اهـ ملكه أولى من بينة المرأة بينة البهجة أولى فيما لو ادعى
الزوج الأبرام من المهر في البهجة وورثتها أنه في المرض بينة المرأة أنها أبرأت من المهر شرط أولى
من بينة الزوج أنه بلا شرط بينة الزوج أنها أبرأت من المهر أولى من بينة المرأة أنه كان مقرباً
إلى الآن بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته أنه مات في صفر **﴿طلاق﴾**
بينة المرأة أنه كان عاقلاً وقت الخلع أولى من بينة الرجل اهـ كان مجنوناً والاصل في ذلك أن
بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت
عدها أولى من بينة المرأة أنه مات وهي على نكاحه وهو الصحيح **﴿نفقة﴾** بينة المرأة أنه
موسر فعليه نفقة الموسرين أولى من بينة الزوج أنه معسر بينة الزوجة أولى فيما واختلفا
في مقدار المفروض أو زمايه لانها تثبت الزيادة بينة الزوجة أن الثوب المبعوث أو الدراهم
هدية أولى من بينة الزوج أنه من الكسوة أو المهر خانية وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن
الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان موسراً أولى من بينة الابن الاعسار بينة
الابن الزمن أن زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بينة زيد أن رجلاً آخر هو أبو الزمن بينة الظئر
المشروط عليها الأرضاع بنقصها أنها أرضعت الضبي بلبنه فافها الاجر أولى من بينة أبيه أنها
أرضعته بلبن شاة **﴿عتيق﴾** بينة الامة أنه أعتقها قبل الولادة فولد حراً أولى من بينة
السيد أنها ولدت قبل الاعتياق بينة البنت أن أبي مات حراً والاصل أولى من بينة المدعي أنه
كان عبدي فأعتقه وولاه أولى بينة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بينة العبد لاثباتها
الزيادة بينة الامة أنه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة أنه كان محتلط العقل
بينة مدعي فساد الكتابة أولى من بينة مدعي صحته بينة المكاتب أن الكتابة على نفسه
ومالاً أولى من بينة المولى أنها على نفسه فقط **﴿وقف﴾** بينة الأسبق تاريخاً أولى فيما
لو برهن ذواليد أنها وقف عليه والقيم أنها وقف على المسجد بينة مدعي الوقف بطناً بعد بطن
أولى من بينة مدعي الاطلاق بينة الخارج على الملك أولى من بينة المتولى ذي اليد على أنه
وقف وبه يقتضى بينة الخارج أنها وقف على مطلق أولى من بينة ذي اليد أن بائعي اشتراعا من

قوله بينة الزوج أنها أبرأت من
المهر أولى لان بينة المرأة على
الاقراة بدلت باقرار الزوج
به لما ادعى البراءة ولم تبطل
بينة البراءة وكذا في دعوى
الدين وكذا البيع
والاقالة فان بينة الاقالة أولى
لبطلان بينة البيع باقراره مدعي
الاقالة وينبغي أن يحفظ هذا
الاصل فانه يخرج به كثير من
الواقعات كما في القنية اهـ منه

الواقف الآن أثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة العكة
 ان كان الفساد بشرط مفسد وبينة العكة أولى ان كان الفساد لمعنى في المحل أو غيره
 (بيع) بينة مدعى فساد البيع أولى من بينة العكة اتفاقا ان كان الفساد بشرط أو أجل
 فاسدين وبينة مدعى الفساد أولى أيضا ولولمعى في صلب العقد كالشراء بالف ورطل خر
 في ظاهر الرواية بينة مدعى البيع كرها أولى من بينة مدعى طوعا في الخبز بينة الدائن
 أن الورثة باعوا عبدا من التركة المستغرقة أولى من بينتهم أن البائع مورثهم بينة مدعى
 البيع وفاء أولى من بينة مدعى بآية بينة المشتري على الاقالة أولى من بينة البائع على البيع
 لبيان النامية باقرا مدعى الاقالة بينة ذى اليد أنى بعث كما هذا العبد بالفير أولى من بينة
 أحدهما أنى اشترته منك بالف بينة أنى بعثك كذا يوم كذا فى مكان كذا أولى من بينة
 الآخر أنى لم أكن ذلك اليوم فى ذلك المكان بينة ذى اليد أن فلانا أودعنى الدار أولى من بينة
 الخارج على الشراء من ذى اليد بينة من بلغ فادعى أن الوصى باع كذا بعين أولى من بينة
 المشتري وقال كثير بالعكس بينة المشتري أن أباك باعها منى فى صغيرك أولى من بينة الابن
 أنه كان بالغاً وقيل بالعكس بينة المشتري أنك بعثت منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه
 قبله لا يثبتها العارض بينة المشتري اجازة المالك بيع الفضولى أولى من بينة المالك الرد لانها
 ملازمة بينة الخارج أنى اشترته من أبىك منذ عشر سنين أولى من بينة ذى اليد أن أباه مات
 منذ عشر سنين بينة الخارج أنى اشترته من أبىك أولى بينة ذى اليد أنه ملك أبىه الى حين
 موته بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا فى قدر الثمن أو قدر المبيع بينة البائع فى الثمن وبينة
 المشتري فى المبيع أولى لو اختلفا فى قدر الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد
 بالفين وقال المشتري بل بعث العبد من بالف فيحكم للبائع بالفين والمشتري بعدين بينة العكة
 أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شراء صحيحا والاخر فسادا بينة ذى اليد أن زيدا
 قال لاحق لى فى الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعى الشراء من زيد بينة الخارج على
 دعوى مالك مطلق أولى من بينة ذى اليد أنك شريته منى ثم تقابلنا بينة البائع أنى بعثك
 الجارية بهذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع بالف بينة البائع أولى فيما لو اشترى زيد منه
 عبدين فهلك أحدهما ورث الاخر بعيب ثم اختلفا فى قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك
 فى يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك فى يد البائع بينة من ليس له الخيار أولى فيما
 لو كان الخيار لاحدهما واختلفا فى الاجارة والنقص فى المدة وبينة مدعى النقص أولى لو اختلفا
 بعد المدة بينة رب المسلم أولى فيما لو اختلفا فى قدر المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو ذرعه بينة
 المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا فى رأس المال أو فى مضى الاجل لا يثبتها الزيادة بينة المؤرخ
 أو الأسبق تاريخا فى دعوى الشراء من ثالث أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة
 ذى اليد أنها اقترنت فى ملك بأدعج أولى من بينة الخارج التاج فى ملك بأدعج (شفعة) بينة
 الشفيع أولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا فى قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة

قوله بينة من ليس له الخيار
 أولى الخ صورته ادعى صاحب
 الخيار اجازة البيع فى مدة
 الخيار وادعى الآخر نقضه
 أو ادعى الاول النقص وادعى
 الآخر الاجازة فالقول قول
 الاول والبينة بينة الآخر
 أعنى من ليس له الخيار اه
 منه

المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث
بالمكس بينة المشتري أولى فيما الرقال اشترت البناء ثم العرضة فلا شفعة لك في البناء وبرهن
الشفيع على شرائها جميعا عند الثاني وقال الثالث بالمكس بينة الشفيع أولى من بينة
المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع انك اشتريتها من زيد أولى من بينة
المدعي عليه أن عمرا أودعتهما (إجارة) بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة ليركبها إلى
موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة إلى نفقه بينة الراعي أنك شرطت على الرعي
في هذا الموضع الذي ملكت فيه أولى من بينة صاحبها على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر
منه الحانوت طاعة أولى من بينة الآخر على الاكراه أقول تقدم في البيع أن بينة مدعيه
كرها أولى في الصحيح قلعل هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيما الوسط
أحد مصرعي باب الدارقاة عام كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة
المستأجر أنها كانت في يد الآخر هذه المدة بينة المؤجر أولى في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى
في قدر المدة بينة ركب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتنى لاحفظ لك السكان بينة
رب الدابة أولى فيما لو قال له الراكب استأجرتنى لا تبلغها إلى فلان (هبة) بينة مدعي
الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن
بينة البيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه
الا إذا رخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق بينة مدعي نكاح الامة أولى من بينة مدعي الهبة
أو الصدقة أو الرهن مالم يسبق تاريخ الآخر أو يكن أحدهما زائدا والآخر خارجا وفي المسئلة
بحث يطلب من الاصل بينة الوارث أن المورث وحبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخر
على المرض (عارية ووديعة) بينة المعير أنها ملكت بعد ما جاور الموضع أولى من بينة
المستعير أنه ردعها إليه بينة المودع أن رب الوديعة عزلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة
الوكيل بالقبض بينة الخارج على الملك أولى من بينة ذي اليد على الايداع بعد قوله هو
في ذي مالم يقل أولا أنه في يدي وديعة بينة المردع على الرد أو على ضياعها عنده أولى
من بينة المالك على الاطلاق وقيل بالعكس بينة مدعي الايداع عنده ذي اليد أولى من
بينة ثالث على ملك مطلق بينة ذي اليد أن فلانا أودعنيها أولى من بينة آخراني اشتريتها منك
(غصب) بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد إلى المالك بينة
الغاصب أن المغضوب مات عند المالك أولى من بينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند الثاني
بالعكس بينة الغصب فيما في يد آخر أولى من بينة ثالث المالك المطلق بينة أن ذا اليد غصب
الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعي عليه قيمتها الثالث
في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي لذات ولا ضمان خانية (جنابات) بينة
بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كما في الذر والقنية وفي الخلاصة

بالعكس وبه أفق المولى أبو السعود أفندي بينة أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بينة الخصم
 أن أباه كان ميتا ذلك اليوم بينة أنك أمرت مينا بضرب حماري فمات أولى من بينة الآخر
 أن النجارى لانه نفى مقصود (اقرار) بينة أنه أقر لوارثه في العكة أولى من بينة أنه أقر له
 في المرض بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا بينة المقضى عليه بالدار أن المذمى
 اقرب للقتضاء بأن لاحق له فيها أولى ولو بانه اقرب بعد القضاء لا يطل القضاء بينة أن الميت
 كان أقر أن لاحق في الدار أولى من بينة الوارث الارث (تسلخ) بينة مذمى الصلح
 عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (رهن) بينة الرهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة
 الرهن بعد ملاكه بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن ان أخذت المال ورددت
 الرهن بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما
 دلا كنه عند الآخر بينة المرتهن أنك رهنى الثوبين أولى من بينة الراهن أنه رهنه أحدهما
 بينة الراهن أن الصبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن انها مثل نصفه
 بينة الراهن أنه رهنه سليما قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن أنه رهنه معيبا قيمته خمسة بينة
 الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا ارخ الآخر فقط أو كان تاريخه أسبق وبينة
 ذى اليد لو كانت العين في يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج (مزارعة) بينة
 بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر في قدر المشروط بعدما نبت وبينة الآخر
 أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدما نبت أيضا بينة رب الارض أولى فيما لو قال بعد النبات
 شرطت لي نصف الخارج وقال الآخر عشرين قفيرا بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى
 ولم تخوج الارض شيئا أى لا ثباتها عدم لزوم اجرة الارض بينة مدعى العكة أولى من بينة
 مدعى الفساد باشرط أنقرة معينة بينة رب الارض والبذر في شرطت لك النصف وعشرين
 قفيرا أولى من بينة الآخر على شرط النصف فقط (مضاربة) بينة القابض أن المال
 قرض أولى من بينة الدافع أنه مضاربة أو مضاعة وبينة الدافع أن المال قرض أولى من بينة
 القابض انه مضاربة بينة المضارب أولى فيما لو اختلفا في قدر المشروط من الربح بينة رب المال
 أولى فيما لو اختلفا في التخصيص بتجارة أو بيع بنقد و عدمه بينة المضارب أولى في المضاربة
 الخاصة اذا اختلفا في التجارة بينة المضارب أولى فيما لو قال قهنا الربح بعد قبضك رأس
 المال وأنكر الآخر قبضه بينة المضارب أنك شرطت لي الثلث أولى من بينة الآخر على
 الثلث الا عشرة بينة المضارب أنك شرطت لي مائة أو لم تشرط لي شيئا فلي عليك اجر المثل
 أولى من بينة الآخر شرط النصف (شركة) بينة الأمر أولى فيما لو أمر أحد الشريكين
 رجلا بشراء عبده وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة وبرهن الآخر انه بعده ليكون
 للأمر وحده وبينة غير الأمر أولى فيما لو برهن الأمر أن الشراء بعد التفرق ليكون العبد له
 خاصة بينة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من بينة الورثة أنه ترك المال ميراثا
 بلا شركة (قسمة) بينة من يدعى بيتا في يد آخر أنه وقع في قسمته أولى من بينة الآخر

(دعوى) بينة البراءة أولى من البينة على المال ان لم يورثها أو أرخ أحدهما فقط أو أرخا
سواء بينة المطلوب على أنك أقررت بالبراءة أولى من بينة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد
اقرارى بالبراءة وبينة الطالب أولى ان قال أنك أقررت بالمال بعد دعواك اقرارى بالبراءة
بينه للاسبق تاريخاً أولى فيما لو ادعى ملكية عين في يد ثالث أو في أيديهما وكذا الوارخ أحدهما
فقط والافيهما بينة الخارج أولى الا اذا ادعى ذواليد التنازع ونحوه مما لا يتكرر بجزء الصوف
وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فينته أولى بينة الخارج أولى في دعوى التنازع ان أرخا
ووافق سن الدابة تاريخه بينة الخارج أيضاً أولى فيما اذا برهن على التنازع ثم برهن على اقرار ذى
اليدين بها وشراؤها من فلان لانه اذا باع ثم اشترى كان ملكاً حاداً فيبطل دعوى التنازع ونحوه
بينه من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى التنازع على ثالث ذى يد وان لم يوافق
أحدهما فبينهما بينة مدعى التنازع خارجاً أو صاحب يد أولى من بينة مدعى الملك بينة ذى اليد
أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعبدته وبرهن الخارج على مثل ذلك بينة
الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذواليد كذلك
بينه مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهما ولو في يد ثالث فلندعى السكل
ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى من بينة المديون على
الاعسار بينة الاقرب تاريخاً أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر وبرهن الاخر
أنها في يده منذ جمعة أو الساعة بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشرين
سنة وبرهن الخارج انه كان في يده منذ سنة حتى اقتصبه ذواليد منه بينة الخارج
ان قاضى كذا قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على التنازع خلافاً لمحمد بينة
الشراء أولى فيما اذا برهن على ذى اليد شراؤها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أى من زيد
وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فينبههم أرباعاً بينة
الاسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن أن الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثاً لى
وبرهن آخر أنها كانت لعرو الميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثاً لى بخلاف ما لو أرخا الموت
فتنصف بينهما ويلقى التاريخ بينة الابن أن فلان قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه
تزوجها يوم الاحد بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء
بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا به مع ذكر النسب أولى من بينة المدعى عليه
أن الميت فلان آخر أو أن أباك أقر في حياته أنه أخو فلان لانه لا يه بينة المسلم أولى فيما
لو أقام مسلم ونصرانى شهوداً فصارى على دين في تركة نصرانى فيبدأ بدين المسلم وقال الثانى
يقعاصان وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهوداً نصرانية على عبد فى يد نصرانى حتى وعن الثانى
أنه تنصف بينهما وبينة المسلم أولى أيضاً فيما لو مات نصرانى له ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم
بينه مسلمة أو كافرة على موته مسلماً وبرهن الكافر على موته كافراً فيقضى بالارث للمسلم
ويصلى على الميت بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه

بالارض والبناء بينة المدعى عليه أن أباك أقرباؤه ملكي أولى من بينة مدعى الارث من أبيه
 الا اذا برهن المدعى انك أقدرت انه ملك اني فيتعارض الدفعان وتبقى بينة الارث بلا معارض
 بينة الورثة أن سن المدعى ثمان في عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو ابن عشرين
 سنة بينة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة انها كانت حراما قبل
 موته بسنة بينة من يدعى أن الكفيف في طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه
 أنه قديم بينة البائع على التناج بحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بينة المستحق على
 التناج بينة ذي اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركها ميراثا له وبرهن الخسارج على
 مثل ذلك بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذي اليد أنه كان للجدّة ابن غائب لم يعلم
 موته الى الآن لانه اجنبي في اثبات ملك الغير بينة من يدعى زيادة الارث أولى فيما لو اختلف
 الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا بينة مدعى البنوة أولى في حق الارث فيما لو برهن
 واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضى بنسب
 الكل والميراث للابن فقط (شهادات) بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة
 أنه لم يقل أو لم يفعل بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حي الا اذا أخبر بحياته
 بشايع لاحق بينة المرح أولى من بينة التعديل بينة الطلاق أو الاعتق أولى من بينة
 النكاح أو الملك بينة حرية الاصل أولى من بينة الرق (مأذون) بينة العبد أو الصبي
 المأذون على ما أقرب به من غصب أو ودعة أو عارية استملكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة
 المقر له أنه في حال الاذن (حجر) بينة المشتري أولى فيما لو قال اشتريت منك حال
 سلاحك وبرهن المحجوز أنه حال الحجر (سرقة) بينة ذي اليد أن المتاع ملك فلان
 ورثه من أبيه منذ سنة ثم اشترته منه أولى من بينة الخارج أنه سرق منه منذ شهر بينة
 الخارج أن التجار ملكه سرق منه منذ شهر أولى من بينة ذي اليد أنه ملكي وفي يد منة منذ سنة
 فهذا جملة ما خلاصته من كتاب تعارض البيّنات للبعداوي وقد بلغت نحو مائة وسبعين
 مسألة فاستغنيت بها اذ كره المؤلف ع لكن ذكر المؤلف مسألة عن الفتى أبي السعد
 لم تتقدم وهي بينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا مصرا الى الوفاة اه وهي
 منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن الذخيرة فراجعها (فروع) ذكرها المؤلف
 مفرقة فجمعها الشاهد اذا أنكر الشاهدة لا يخالفه القاضي ولو قال المدعى عليه الشاهد
 كاذب وأراد تخليف المدعى ما يعلم انه كاذب لا يخلفه عمادية في ١٦ مع رجل عليه ألف لرجل
 فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب
 المال بالاستيفاء لا تقبل خانية ادعى ديننا بسبب قرض ونحوه وشهدا بدين مطلق قيل تقبل
 وقيل لا كافي عين ادعاه بسبب وشهدا بمطلق والصحيح أنه يقبل أقول وانفرد بين العين
 والدين أن العين يحتل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والمالك بسبب بخلافه
 فيصير المدعى بسبب مكذبا بالشهوده بالمالك بخلاف الدين لانه لا يحتل الزوائد فلا كذاب

ع قوله لكن ذكر المؤلف
 الخ حيث قال ادعى وصية
 وأنكرها الوارث فبرهن
 الموصى له فادعى الوازث الرجوع
 قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو
 الاصح لانه مما يخفى لعل الموصى
 أوصى ثم رجع ولم يعلم بها
 الوارث فأنكر فلما أخبر ادعى
 الرجوع والتناقض في مثله
 لا يضر ولو برهن على بخود
 الموصى الوصية يقبل على رواية
 كون المحجود رجوعا لا على
 رواية أنه ليس برجوع يقول
 الحقير الظاهر أن الرواية الاولى
 هي الاصح والاولى اذ تقدم
 أن بخود ما عدا النكاح نسخ
 له اه منه
 مطلب اذا أنكر الشاهد
 لا يخلفه القاضي
 مطلب شهد أحد بما لا يناء
 والاخر على الاقرار لا تقبل
 مطلب ادعى بقرض وهذا
 بمطلق تقبل

فاقرأوا رقعات قدرى عن التصولين في ١١ رجل كتب على نفسه مكابح وقال اشهدوا
على بما في الصلح جاز لهم أن يشهدوا عليه وإن كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأه
عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا المحل فطيه بالخانية من فصل الشاهد بشهد بعد
ما أخبر به زوال الحق والشهادة على الكتاب لو اقام المدعى عليه بيعة على جرح الشهود كان
جرما لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زنادقة أو استأجر المدعى الشهود في هذه
الشهادة أو أقر الشهود انهم شهدوا بباطل أو زور أو أن ما يدعيه المدعى باطل لا تقبل بيئته
وإن كان جرما يدخل في الحكم كما لو اقام البيعة انهم زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أنهم عبيد
أو محدودون في قذف أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا بزور أو أقر
أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيئته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين
والصحيح قولنا لأن البيعة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لأن الجرح حرام لمصافيه من
إظهار الفاحشة وإظهار الفاحشة حرام إلا أن يتضمن حدا للشرع وهو إقامة الحد أو حدا
للعباد وهو وجوب المال فإن تضمن ذلك يجوز ولا فلا فإن قال المدعى عليه اني قد صالحت
هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على هذا المال فإذا شهدوا
فعليهم أن يردوا على ما أخذوا وأقام على ذلك بيعة قبلت وبطلت شهادتهم لأنه ادعى حقاله
فيصيح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل محيط السرخسي بيعة شهادة أهل السجن فيما يقع
بينهم لا تقبل وكذلك شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذلك شهادة النساء فيما يقع
في الجماعات لا تقبل وإن مست الحاجة اليه لأن العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يلاعب
الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن
حضور الملاعب عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الجماعات فإذا لم يمتثلوا كان
التقصير مضافا اليهم لا إلى الشرع بزازية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمدينه
الحى وإن كان مفلسا ولا تقبل المدينه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمدينه الحى
إذا كان مفلسا وفي البرازية شهادة الغريمين إذا كان الدين الذى عليهم مال هذا للمدعى لا تقبل
من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن هذا الغلام مدرك محتلم قبل ذلك ولو قالوا رأينا
محتلم قبل ذلك من متفرقات شهادات الترخانية أقام أحد المدعين شاهدين والآخر
أربعة فهما سواء لأن شهادة كل شاهدين علة تامة لوصولها إلى حد المصائب الكامل وعمامة
في شروح الهداية بيعة البيعة إذا قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو أن يشهر
ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للإمام الحاصى
وفي البرازية في شهادة النفي إلى أن قال قال في المحيط أن تواتر عند الناس وعلم الكل عدم
كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى ببراءة الزمة لأنه يلزم تكذيب
الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك اه وكذلك الشهادة التي يكذبها
الحسن لا تقبل كما في وقف الخيرية ونصه من الشهادة التي يكذبها الحسن لو كانت البيعة

مطلب كتب على نفسه مكابح
وقال اشهدوا على بما فيه جاز
مطلب فيما قبل من الشهادة
على جرح الشهود وما لا يقبل

مطلب في شهادة أهل السجن
والصبيان في الملاعب والنساء
في الجماعات

قوله لأن الصلح الخ علة
لمسبب الحاجة إلى قبول
شهادتهم وقوله والشرع شرع
الخ جواب عن تلك العلة
وبيان لنفي الحاجة وإعطاء
القبول وينبغي قبولها من
المسجون لومظالمها منه
مطلب في شهادة الدائن
لمدينه وبالعكس

مطلب شهد أن هذا الغلام
مدرك محتلم تقبل

مطلب البيعة على خلاف
المشهور والمتواتر لا تقبل

مطلب إذا تواتر عند الناس
عدم كونه في ذلك المكان

أو الزمان لا تسمع الدعوى
مطلب الشهادة التي يكذبها

الحسن لا تقبل

الشهادة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالوشهدوا مثلاً بان الدار سائغة للاستبدال لانهدامها وحكم القاضي بشهادتهم ويغت كذا ذكر ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقتضي بان عمارتها أو ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء حياً بعد الحكم بموته أما اذ لم تكن كذلك فلا اه وأقوى بذلك المرجوح الجذ كما في فتاواي في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى اخرى من الأئمة مثل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود يعرفوا شيئاً مما فرض الله تعالى عليهم هل تجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة ككراههم ذلك ولا يقدح فيهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايمان كازروني لكن في الخانية من فصل من لا تقبل شهادته لفسقه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الى أن قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه وفي الاشياء الرأي الى القاضي في مسائل الى أن قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اثمهم اه قال محشيه العلامة البيري هذا قيد لا بد منه لما قال في قيمة الدهر فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته اه أقول وفي فتاوى العلامة الخانوتي سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب تعلم هذا القدر من الاسلام فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعاً عن قبول شهادته كما نقله في البصر عن المجتبى في فصل التعزير اه وبعبارة البصر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عرافي ببيعه وقبض ثمنه فباع عمر وذلك العقار بثمن معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عرافي والوكيل عن ورثته وتركه بجهل لا للثمن المزبور ولم يوجد والورثة لا تعلمه ويريد زيد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك *(الجواب)* نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تتقلب وضوءة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تسعة اخرى كما نقله العلائي في شرحه والمسئلة في معين المفتي أيضاً من كتاب الوديعة وغيرها *(سئل)* في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن *(الجواب)* نعم قال في التنوير وحقوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وصلاح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن مجبوراً كتسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصوصية في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه *(سئل)* فيما اذا توافق زيد مع عمر والقبض على أن يدفع لزيد في كل يوم قدر ما علموا من اللحم الضأن وصار زيد

مطلب فيما اذا لم يدسرف الشهود شيئاً مما رضى عليهم

مطلب لا يجوز القضاء بظاهر العدالة

مطلب الرأي الى القاضي في سؤال الشاهد عن الايمان ان اثمهم

مطلب علم فرائض الصلاة وواجباتها شرط قبول الشهادة

مطلب من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته

مطلب الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن ومات بجهل لا يضمن
مطلب الوكيل بالبيع له قبض الثمن

مطلب القول قوله في أنه أخذته على طريق الرسالة ولا ثمن عليه

يرسل ابن أخيه يأتي بذلك من عند عمرو ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو ويطلب رسوله المذكور بمن اللحم متعللاً بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي أنه أخذ منه على طريق الرسالة ولا تمن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه (الجواب) نعم أقول قد مر في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل وقد كررنا قبل باب الخيارات بورقة أن الرسول إذا لم يضاف عقد الشراء إلى المرسل لم يقع الشراء للرسول بل يقع للرسول لأن الشراء متى وجد فقد أقيم يتوقف فإذا أضاف المشتري العقد إلى نفسه وقع الشراء له ولم يرد الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان لأن إضافة العقد إلى نفسه تنافي الرسالة وحينئذ فعلم القول قول الرسول بيمينه وإيضا على البائع معناه لو أنكر إضافة العقد إلى نفسه وادعى إضافته إلى المرسل كقوله إن فلانا يقول لك به كذا أو أرسلني لئيمه كذا فالقول له لأنه منكر لزوم العقد عليه واليمين على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) في قيمة عمرها ست سنوات وكنت رجلا في المصادقة مع فلان على أنه يستحق معها حصة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يجز وصيها ذلك فهل تكون الوكالة الزبورية غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر ولو وكيل اليتيم رجلا في أمورها فأجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) فيما إذا كان لامرأة دعوى على امرأة أخرى وكل منهما من المخدرات فوكالات كل منهما وكيلان فهل تصح الوكالاتان (الجواب) نعم تصح دعوى وكيل المدعية على وكيل المدعى عليه فيما اتهم به الوكالة ولا يحتاج إلى حضور أحدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وأفتى به الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا بقوله تصح دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سماعه نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما إذا ماتت امرأة عن ابن عم عصبة غائب له وكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآثره ومها وبنات نسبه إليها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن وكل رجلا بتماضي كل دين له أو وكاه بكل حق بالخصوصية في كل حق له على الناس أو وكاه بطلب كل حق له في مصر كذا تصرف الوكالة إلى القائم والحادث استحضار القياس أن ينصرف التوكيل إلى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف إلى الحادث بعد التوكيل لأن التوكيل حصل بقبض دين مضاف إليه يوم التوكيل حيث قل وكنت قبض كل دين لي وكنت بالخصوصية بكل حق لي في مصر كذا والدين الذي يضاف إلى الموكل والحق الذي يضاف إليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل دون الحادث بعده إلا أنهم تركوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فإن العرف فيما بين الناس أن من أراد سفره أو كل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جيمعاً حتى لا يضيع شيء من حقوقه فلم يكن العرف صرفاً الوكالة إلى

مطلب الفرق بين الوكيل والرسول

مطلب في معنى قولهم القول قول الرسول بيمينه

مطلب إذا وكل الصغير رجلا في أموره فأجاز وصيه جاز

مطلب الوكيل العام في المطالبة بالآثر

الكل وهذا نظير من وكل انسان قبض غلاته كان وكيله بالواجب وبما يحدث وانصرف
 الوكالة الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا التوكيل القائم
 والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في المخرج فخير من
 الفصل الثاني في تعليق الوكالة بالشرط وقد ذكر الكازروني قدلا عن الماورى سؤالا
 صورته عن انسان وكل آخر في جميع اموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فأجاب
 بملك ذلك ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو وكله بقبض دين له على فلان ذكر
 في الزيادات أنه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر المهام الزاهد
 خواهر زاده اذا وكله بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعا وانما
 لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين له على فلان أنه وقام هذه العبارة ايضا في الذخيرة
 من الفصل الموزون (سئل) في التوكيل العام هل يملك التبرع (الجواب) لا يملك
 التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين يصير وكيل في حفظ
 المال لا غيره والصحيح وكذا وقال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا وقال أنت وكيل في كل
 شيء جائز أترك فيه يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة
 والصدقة واختلفوا في الاعتاق والعلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التعميم
 وقال بعضهم لا يملك إلا أن دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقد ذكر
 الناطقي أن قال أنت وكيل في كل شيء جائز منعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاضات
 والاجارات والاعتاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاضات لاني الهبات
 والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر
 رجل قال لغيره وكلت في جميع اموري وأنت مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال
 وكلت في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات
 والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة
 معروفة فالوكالة طائلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها خانية
 وفي حاشية المحوى على الاشباه والحاصل أن التوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق
 والعتاق والهبة والوقف على المقتضى به وينبغي أن لا يملك الابراء والمط عن المدين لانهما من
 قبيل التبرع فلهذا تحت قول البرازي أنه لا يملك التبرع وهل له الاقراض والهبة بشرط
 العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة وانتهاء وينبغي أن لا يملكه الا أنه لا يملك
 التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كانه معاوضة
 في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين واقتضائه وايضا والدعوى بمقتضى الموكل
 وسماع الدعوى بمقتضى الموكل والا فاقدر على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القضاة
 لان ذلك في التوكيل بالخصومة لا في العام اهـ (سئل) في ناطر الوقف الاهل من قبل
 القاضي اذا علم له موكل رجلا في تعاطي مصالح الوقف قائلا وكلت بكذا على أني عزت له

ومطالب التوكيل العام لا يملك
 التبرع
 قوله لان ذلك المخ الاشارة
 الى الاختصاص المفهوم من
 قوله ولا يختص أي أن اختصاص
 صحة الاقرار بمجلس القاضي
 انما هو في التوكيل بالخصومة
 فلا أثر في غير مجلس القاضي
 لا يضح كما في التنوير بخلاف
 التوكيل العام اهـ منه

فأنت وكيلى أو كلما عزلتلك فأنت وكيل وقبل ذلك فما الطريق في عزله في صورتين
 (الجواب) الطريق في عزله في الصورة الأولى أن يقول عزلتلك ثم عزلتلك وفي الصورة
 الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتلك عن الوكالة المنجزة كما صرح به في شتى
 التنوير وأجاب قارى الهداية بقوله الطريق في عزله أن يقول عزلتلك عن الوكالة المعلقة
 ورجعت عن الوكالة المنجزة وقبل يقول كلما وكلتلك فأنت معزول والاول أوجه والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل آخر فيما يدعى له لا عليه في خصوماته وأخذ حقوقه من الأساس
 وفي دفع مبلغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل
 بدين له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذكور
 (الجواب) حيث وكله فيما له لا عليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل
 المذكور قال في الدرر إذا وكل في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلًا
 فيما يدعى على الموكل جاز فلما أثبت المال له ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا
 في الفتاوى الصغرى اهـ ومثله في التنوير وسئل قارى الهداية عن شخص وكيل شخص
 ادعى عليه رجل بدين يستحقه في ذمة موكله فأجابه الوكيل بأنه وكيل في القبض والمطالبة
 لا في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لا عليه الجواب القول قوله في ذلك مع عينه لأن
 المال الذي في يد الوكيل ودينه ولا يجب على المودع أن يقضى ما يثبت على المودع من الديون
 لأنه لم يثبت التوكيل من رب المال للدائن بقبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل
 كقيل به اهـ وفي فتاوى الرحيمى في جواب سؤال أجاب حيث كان وكيلًا له لا عليه لا تسمع
 عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم يأذن له إلا بدفع المال الميرى لا يملك
 أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضا (سئل) في رجل وكلته اخته في بيع نصيبها من
 دار معينة بثمن كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة سنة قامت الآن
 تطالبه بالثمن وتنكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لها لا سيما
 مع مرور هذه المدة (الجواب) نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في انجم رجل
 أمر رجلا أن يبيع عبده له ودفعه اليه فقال بعت من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهلك
 عندي أو قال دفعته الى الأمر وكذبه الأمر في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن
 فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لأنه أمين سلطان على بيع العبد من جهة
 الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله
 كالنايب بالينة ولو ثبت اقراره بالينة لم يضمن الوكيل ويرى المشتري كذا هنا اهـ وأدعى
 العلامة الشلبى بان القول قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول
 قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان وفي رسالة المقدسى التى نقلها الشرنبلالى في ذيل
 رساله بهذه المسئلة لو قال الوكيل بالبيع بعت وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندي
 أو دفعته الى الأمر صدق لأنه أخبر عما هو مسلط عليه فقبل قوله فيه لأنه مؤتمن من جهته

مهالب في طريق عزل الوكيل
وكالة دوريه

مطلب وكلاء فيما له لا فيما عليه
مطلب انقول قول الوكيل
يبينه في دفع الثمن الى موكله

وان رد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن المشتري لانه اقتر باستيفائه ولا يرجع على الامر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لاني ايجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى الترتاشي من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا بان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه انه باع ما وكل ببيعه وكانت الامين مالكة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع اليمين لانه أمين أخبر عن تنفيذ الامانة وقال في الحاشي القدسي والفتاوى الصغرى والخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاع او دفعت الى الامر فجدد ذلك موكله فالقول لالوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن اه ونقل القدسي والمشرى الى نقول المذهب قاطبة ان العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده امانة وبه اُفتي في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال ملخصه ان زيدا وكل عمرا في قبض محمولات قري وفي قبض ديونه الشابتة في الذمم فادعى بعد عزله اني قبضت تلك المحمولات والديون ودفعتها الى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه يمينه تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والمدفع وتبرأ ذمته بدون يمينه حيث ان الموكل حي والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده امانة اجاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما اذا كان زيدا وكيلاً شرعياً عن اخته في شراء بستان معلوم وفي ايجاره وقبض اجوره وباشركه في مدة سنين حتى ماتت اخته عن ورثة وعن زوج معترف باقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته (الجواب) نعم وقد اُفتي بذلك الخبير الرمي فتوى مطولة نافعة في أوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جملتها قوله اعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدينين مينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض فادام ثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتنمه فانه مفرد اه فالجواب كما في رسالة الشريعة الى المسماة بجنة الجليل في قبل قول الوكيل ان سرابه قوله الى موكله لغير أغريمه خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الا بيمينه يقيها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل بيمينه مطلقة اسواء كان في حياة موكله أو بعده وانه ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الايصال مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد الوكيل امانة بمنزلة الوديعة والأمين لا يخرج عن كونه أمياً بوث الموكل فتأمل وتسام التعقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لاخر أعطني من صندوق خسين ديناراً فاعطاه ثم بعد مدة ادعى انه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الاخر من ماله فأجاب القول لالوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله (سئل) في التوكيل

مطلب يقبل قول الوكيل
في الدفع الى الموكل بعدموته

مطلب التوكيل بالاقرار
صح

بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من التوكيل كذا في التنوير من الوكالة وانصرف المنع وغيره ما في البرازية مانصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطحاوي يسي معناه ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت طرفي مذمة أو عار على فأقر بالمذمة بصح اقراره على الموكل اهـ (سئل) في التوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله الى البائع وأراد الرجوع بتقديره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه التوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله الا فيما اذا ادعى المدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في الخمانية اهـ وفي البرازية وكذا يشترى له عبد فقال اشترته وقدمته الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فرمى بحضوره ويتكرب عنه الثمن لا ياتغنى اليه ويؤمر بأداء الثمن الى التوكيل فاذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بالمؤدى اهـ ومثله في الخيرية وفي الدرر من الوكالة للتوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أى الثمن الى يائمه أولا اهـ (سئل) فيما اذا أرسل زيد لعمرو وقد راعه ما من الحجاز وأمره ببيع فباعه ههرو من جماعة معلومين فمن معلوم قبضه منهم وفاب عمرو فقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعما أنه وكله بالبيع بشرط أنه لا يقبض الثمن فليس له ذلك ولا عبرة بزمعه وقبض عمرو صحيح (الجواب) نعم قال في المحيط التوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنع وفي البرازية وجامع الفتاوى وكذا بشرط أن لا يقبض الثمن فانه قبض الثمن وانتهى بأمره اهـ وفي التنوير وشرحه للعلاني وللشترى الا باع عن دفع الثمن للموكل وان دفع له مع ولو مع نهي التوكيل استقصانا ولا يطالب التوكيل ثانيا لعدم الفائدة اهـ التوكيل بالبيع اذا كان للشترى عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا بما على التوكيل ومنه التوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان للشترى دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المزبور وكذا الخصافي رجل له على رجل دين يماطله ولا يقضي دينه فله في ذلك حيلة ان اهداها أن يتوكل صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى التوكيل يصير الثمن قصاصا بما كان للتوكيل على مديونه وهو البائع ثم التوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه والثمانية أن يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مديونه فاذا اشتراه يصير قصاصا بما كان للموكل على البائع من المحل المزبور وكذا في وكالة التعاقدية (سئل) في رجل وكل زيدا وكالة مفرضة الى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذا في فتاوى ذلك المدة وصدقه على القبض وكذبه في بعض المصنفين قبل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمستئلة في الخيرية من الوكالة مفصلة فان رجع اليها فانها مفيدة جدا (سئل) فيما اذا دفع زيد جاريته لعمرو

مطلب التوكيل بالشراء
اذا دفع الثمن من ماله له
الرجوع به على الموكل

مطلب ليس للموكل قبض
الثمن

مطلب يقبل قول التوكيل
في المصنف من مال الموكل
فيما لا يكذب الظاهر

وأذن له أن يصرف عليهم ما تقدمت في كل يوم كذا مصرية ويرجع بنظير ذلك عليه وصار ينفق
 القدر المذكور على الجارية مدة مملوكة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركه ويريد عمرو
 المأذون له الرجوع في تركه إلا أن بنظير ما صرفه بأذنه بعد ثبوت الأذن والصرف وقد قدر
 المبلغ المصروف بالوجه اشترى فهل له رد ذلك؟ (الجواب) نعم سئل أبو حامد عن رجل ربح
 وكالة مطلقه على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق
 ولكن أضاف له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيع ما أنفق ويصرفه هل يجب
 عليه أن يبين فقال إن كان ثقة صدق فيما قال وإن اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة
 الاتفاق إلا إذا ذكر خراجا أو يكن للصغيرة معروفة وسئل عنها علي بن أحمد فقال
 هذا على وجهين إن كان يريد الرجوع فلا بد من إقامة البينة وإن أراد الخروج من الضمان
 فاقول قوله من وكالة يعمه الدهر في فتاوى أهل العصر أقول حلل هذا في الفتاوى الحيرية
 بأنه في الوجه الأول يدعي الدين والموكل ينكر والبينة على المدعي واليمين على المكر وفي الوجه
 الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعي الخروج عن عهده الأمانة والقول قول الأمين باليمين
 (سئل) فيما إذا بعث المدين مبلغ الدين مع رسوله لداؤه فهاك مع الرسول فهل يهلك
 على المدين؟ (الجواب) نعم نعم بعث المدين المال على يد رسول فهاك فإن كان رسول أذن
 ذلك عليه وإن كان رسول المدين هلك عليه أشباه من الوكالة (سئل) فيما إذا وكل
 زيد عراقي استجار طاحونة وقف فاستأجرها له من فاطمة ووقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة
 تقابل مع الناصر عقد التواجر فهل تكون مقايته غير صحيحة وينق المأجور بسيد الموكل
 إلى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور؟ (الجواب) الوكيل بالاستجار لا يملك الإقالة بعد
 القبض استهسانا كذا في وكالة العتابة والتأخرانية ومثله في فتاوى الاتقوى من الوكالة
 عن العتابة والمحيط البرهاني (سئل) فيما إذا دفع زيد لمروم مبلغا معلوما من الدراهم
 وركبه بأقراضه من رجل معين وبيعه سلعة زيد للرجل المذكور ففعل ذلك والآن يدعي
 عمرو أنه يستحق ثمن السلعة فهل يكون ثمنها زيد دون عمرو؟ (الجواب) نعم وصح التوكيل
 بالأقراض لا بالاستعراض بزازية والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع
 إذا باع المبيع وسلمه إلى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وذلك باقية
 ويريد الموكل مطالبة الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب
 بالثمن من مال نفسه؟ (الجواب) نعم نعم والوكيل بالبيع إذا باع فله أن يرضى عن تسليم المبيع
 حتى يقبض الثمن لا يصح نفيه فإن سلم الوكيل قبل قبض الثمن وترى الثمن على المشتري
 لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو ركبه بالبيع ثم ناه عن البيع حتى يقبض
 الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري
 ثم يبيع خاتمة من فضل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يعبر على
 الثمن في الاستيفاء لأنه متبرع فيما فصل من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به

مطلب في المأمور بالاتفاق

مطلب بعث الدين مع رسوله
 هلك عليه

مطلب الوكيل بالاستجار
 لا يملك الإقالة بعد القبض

مطلب يصح التوكيل
 بالأقراض وبيع السلعة
 مرابحة

مطلب إذا باع الوكيل فنه
 الموكل عن تسليم المبيع قبل
 قبض الثمن لا يصح نفيه
 وصح نفيه عن المبيع قبله

فإن تقاضي قبض ثمنها أو الأيقال أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي وأعلم
أن حق قبض الثمن لا يوجب قبض المبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحساناً وهذا في غير
الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لأن جواز الصرف معلق بالقبض فمكأن القبض
في الصرف بمنزلة الإيجاب والقبول ثم قال وأما إذا كان وكيلاً بآجر ونحو الدلال والسمسار
والبيع يبيع على استيفاء الثمن ذخيرة من العاشر ومثله في البرازية والتنوير من المضاربة
والبحر من الوكالة (سئل) فيما إذا أرسل زيد لعمرو المقيم بدمشق مقدار من الخبز ليربعه
لدي ويشتري له بالثمن أمتعة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجاء زيد لدمشق وطالب عمر ابنه الخبز
متعللاً بأنه يضمن قيمته حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل
ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في الأشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن
فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً لا في مسائل الخ وفي بيع العدة رجل غاب وأمر ببيعه
أن يبيع السلعة ويسلم ثمنها إلى فلان فباع التليذ وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل
لا يلزمه إتمام ما تبرع به عمادية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل قارئ الهداية عن
الوكيل في بيع ثمره أو قبض دين إذا تمهاون حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلقت الثمرة واستحقاقاً
المريون فأجاب لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لأنه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع
(سئل) في الوكيل في الشراء إذا خالف أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم
نعم في البرازية الوكيل بشراء شيء بعينه إذا خالف يقع الملك له أه الوكيل بالمبيع إذا خالف
لا يقع له بل يقع موقوفاً على إجازة المالك والوكيل بالشراء إذا خالف يقع له ولا يعمل فيه إجازة
المجيز من أوئل وكالة القاعديه انقروى وفيه أيضاً وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافاً
في البيع وهو موقوف على إجازة المالك أو ما كان خلافاً في الشراء يكون مشترياً بنفسه
ألا إذا كان الوكيل صبياً أو عبداً محجوراً أو مرتداً فهو موقوف من أواخر وكالة التارخانية
وفي هامشه وفي العاشر من وكالة التارخانية عن التجريد وما كان خلافاً في الشراء لزم
الشراء للوكيل ولا يتوقف على إجازة من اشتراه له إلا إذا لم يجد نفاذاً على الوكيل كالصبي
والعبد المحجور (سئل) فيما إذا وكل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول أجل
فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالمرز (الجواب) نعم تكون الوكالة لازمة
ولا تبطل بالمرز حقيقياً أو حكماً والمسئلة في التنوير من باب عزل الوكيل (سئل) في
في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلاً (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض باطل
لا الإرسال للاستقراض كما في الدرر (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر بأن يقرض مال زيد
من آخر فأقرضه غيره ومنه ثم إن المستقرض فروم يوجد وزعم زيد أن مبلغ القرض يلزم الوكيل
فهل يكون التوكيل صحيحاً ولا يضمن الوكيل (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض صحيح
فيثبت وكله بأقراض مال الموكل وهلك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال في الدرر قبيل باب
الوكالة بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالأقراض صحيح لأنه تفويض التصرف في ملكه

مطلب إذا كان وكيلاً بآجر
كالدلال يجبر على استيفاء
الثمن

مطلب الوكيل بالشراء
إذا خالف أمر الموكل يقع
الشراء له

مطلب الوكيل ببيع الرهن
لا ينعزل بالمرز

مطلب التوكيل بالاستقراض
باطل لا الإرسال به
مطلب التوكيل بالأقراض
صحيح

اه وتقدم نقله عن البرازية * (سئل) في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل
لا يملك ذلك * (الجواب) * الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه فيبيعه من غيره ثم يشتريه
منه كذا في البحر عن البرازية في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له
* (سئل) * فيما اذا توافق زيد مع عمرو على أن يشتري كذا ويشترى أمتعة يسافران بها الى الحجاز
مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهم من البلدة الى الحجاز واحتاج زيد الى مبلغ من الدراهم
لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده قدر من البن فدفعه لعمرو وليبيعه بثمن يأخذه
ويعقده الشركة بينهما ويشترى به وبمال عمرو وأمتعة لاجل الشركة ويسافران بها مع الحاج
وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالنقد لا بالنسيئة والدلالة قائمة على ذلك لصيق
الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة وتركه وطالب ورثة زيد عن البن
من عمرو فامتنع قائلاً انه باعه الى أجل يحل بعد خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير
جائز والحالة هذه * (الجواب) * نعم فان الوكيل بالبيع اذا باع بالنسيئة الى أجل
معارف فيما بين التجار في تلك السعة جاز عند علماءنا رحمهم الله تعالى اذا لم يكن في لفظه
ما يدل على البيع بالنقد وأما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع
بالنسيئة كذا في الذخيرة وقال الانقروى عن منية المقتى وفي المنتقى عن الامام الثاني أن
الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى
غرضها بالبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتى فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فافض اه
وفي الخانية وعليه الفتوى وفي التمهة قال انفعيه أبو الليث وبه تأخذ وفي الخلاصة قال
أبو الليث الفتوى على قول أبي يوسف * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عن ابشرأ جوخ
معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمر وذلك بثمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله
ويريد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت ما ذكر بوجهه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
أمره بشراء ثوب هروى أو أمره بشراء فرس أو بعل صح التوكيل لانه لم يبق الجهالة بعد اعلام
الجنس الا في الصفة وهي محتلفة في الوكالة وسواء في ذلك سمي غنماً أو لا أي وان لم يسم لانه
بيان جنس الثمن يصير معلوما عادة عيني على الكثر ومثله في التنوير والدرر والزليعي
وغيرها * (سئل) * في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند أجنبي بدون اذن الموكل
أولاً واذا ملك الايداع المزبور وهالك بعد مفارقتها هل يضمن أولاً أقول لم أر جواباً بالمولف عن
هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى الكازروني أرسل مع آخر
دراهم يشتري بها أمتعة فاشترى بها وأرسلها له ولم يأذن له في ارسالها مع غيره هل يضمن أجاب
الوكيل منه بدفع العين الى أجنبي فيضمن القيمي بقيمته والمثلي بثله اذا هلكت العين الى
أن قال الوكيل لا يودع اه أقول أيضاً وفي وكالة البحر وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال
لمعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كما في البرازية
لأنه لو دفع ملك الغير بشراءه وان كان أصيلاً في الحقوق الخ وكتبت فيما علقته عليه أنه

مطلب الوكيل بالبيع لا يملك
الشراء لنفسه بل يبيع من
غيره ثم يشتري منه

مطلب وكله بشراء نوع من
الجوخ ولم يبين الثمن يصح

مطلب في الوكيل بالبيع
اذا أودع المبيع عند أجنبي
هل يضمن

ينبغي تقييد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلا جرت العادة بدفعه الى دلال ليعرضه
على البيع لا يضمن لانه يقتضي العادة يكون ما ذوبنا بذلك وفي الفتاوى الخيرية يستدل فيها
اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويبعث بينهم ما مع من يختاره
ويعتقد امانته من المكارية بحيث اشهر ذلك بينهم اشهر ارسائهم وبيع المبعوث اليه
البضاعة وارسل شئها مع من اختاره منهم على دفعات متعددة وانكر المبعوث اليه بعض
الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك اطول المدة أم لا بدله
من اليمة اجاب القول قوله يمينه اذله بعينه مع من يختاره ويراه امانة لانه أمين لم تبطل امانته
والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد رابعا بنج لبرخوا هرزاده جرت عادة
حاجة الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يتيههم في البلد ويبعث بأمانتها اليهم بيدهم
شاء ويراه امانة فاذا بعث البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه امانة وأبق ذلك الرسول
لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه
أجبت أنا وغيري اه وقد عسده بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا والعادة محكمة
والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخيرية ولكن انظر ما يأتي في الفروع في آخر
هذا الباب (سئل) في الوكيل اذ لم يكن ضامنا من موكله هل لا يجبس يدينه
(الجواب) نعم لا يجبس وفي وكالة الاشياء ولا يجبس الوكيل يدين موكله ولو كانت
وكالته عامة الا ان ضمن وسئل قارى الهداية هل يجبس الوكيل يدين وجب على موكله اذا
كان للوكيل مال تحت يده وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا
أوغا با فاجاب انما يجبس الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت أن الموكل
أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به والا فلا يجبس فيه راد الشيخ في هذا الجواب في مكان
آخر وان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اه وأيد بحسب الاشياء
السيد أحمد الحموي ما أفتى به قارى الهداية بنقل من الخاتمة ونقله في نهج النجاة أيضا فقد
تحرر من هذا أنه اذا كان للوكيل مال تحت يده وكيله ولم يأمره بدفعه لا يجبس واذا أمره بدفعه
وامتنع منه يجبس أقول وهذا خلاصة ما حرره الخير الرمي في حاشيته على المنع ووفق به
بين عباراتهم كما أوضحته فيما علته على الدر المختار قال المؤلف وأفتى قارى الهداية بأنه اذا
أذن المدين لو كيله بأن يعطى رب الدين وغاب فادعى الوكيل أنه لا مال عنده لموكله هل
يلزمه يمين فأجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان أنكر أن
الموكل له تحت يده شيء لا يلزمه شيء ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للنخص والوكيل
بقبض الوديعة أو الغن ليس بنخص (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ دين بذمة
عمر وفادعى بكر أنه وكيل زيد بقبض الدين من عمر وفصدقه عمر وعلى ذلك ودفع له الدين
ومضت مدة والا أن يريد عمر واسترد المبلغ من بكر فهل ليس لعمر وذلك حتى يحضر الغائب
والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم

مطلب لا يجبس الوكيل يدين
موكله الا ان ضمن او كان
للكل تحت يده مال وأمره
بدفعه

مطلب في اذا ادعى أنه وكيل
عن الغائب في قبض دينه

أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصداقه والا دفع اليه الدين ثانيا ورجع به على الوكيل
لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصداقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه كنز
الدقائق ومثله في التنوير وزاد فيه وفي الوجوه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر
الغائب اه ومثله في المتون وسئل قارى الهداية فيما اذا ادعى المدينون أنه أقبض الموكل
دينه فأجاب بأنه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستغلف الوكيل أنه ما يعلم أن الموكل
قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدينون الوكالة وطلب الوكيل تخليفه على أنه
ما يعلم أنه وكيل فان نكل المدينون ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء (سئل) *
في رجل يتبعى الوكالة عن امرأة خرساء طرشاء فهل تصح وكالاته مع كونها موصوفة بهذه
الصفات المذكورة أم لا (الجواب) * اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة
تتوكلها يصح فتاوى الشلبي من أوائل الوكالة (سئل) * فيما اذا بعث زيد لعمر والمقيم
ببلدة كذا ادراهم ليشترى لها بضاعة معلومة الجنس لا بعينها ولم يكن سعرها معلوما
فاشترها عمر وله بعين فيه غبن فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور على زيد (الجواب) *
حيث لم يعين له ما يشتريه فاشتره بغبن فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معين
المتى لو اشترى بغبن يسير نفذ وبالفاحش لا وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يعين ما يشتريه
وان عين نفذ على الآخر كافي الهداية وفي العناية هو قول عامة المشايخ وقامه في البحر ولو سمي
له الثمن فاشترى بأكثرا لا ينفذ الا لو كيل بشراء الاسير فانه يلزم الا امر المسمى كافي الواقعات
نهج النجاة من الوكالة وفي الدر المختار وتقيد شراءه بمثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به
مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفا فان كان سعره معروفا بين الناس فكيف ولو لم يزوجين
لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتى بحر ومثله في الكنز والمتقى
(سئل) * فيما اذا أرسل زيد المقيم ببلدة كذا مع عمر والمكارى صرة مختومة فيها ادراهم
ليوصلها البكر فوجدها بكرنا قصة عما قال زيد فهل القول قول بكر في ذلك (الجواب) *
القول قول القابض بيمينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بنقله (سئل) * في امرأة تباشر
بنفسها قبض اجور وقفها وملكها وتشترى أمتعة من رجال اجازب وتريد أن توكل أجنبيا
في دعوى على رجل زاعمة أنها من المخدرات والرجل لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك
(الجواب) * نعم (سئل) * في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيلاعنه
ليدعي بحق على الآخر هل للذمعي عليه أن يأبى حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه (الجواب)
قد أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الخبير الرمي بما صورته صرح علما وثنا فاطمة متونا
وشروجا بأن الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا
أو غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستخضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا يلزمه يتصر به فيتوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوني والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله

مطلب في صفة توكيل
الانخس الاطروش

مطلب اذا اشترى الوكيل
بغبن فاحش لا ينفذ الشراء
على الموكل

مطلب القول للمكارى في
مقدار الصرة

مطلب ليس له أن يوكل
بالخصومة الا برضا الخصم

في كل مصنف وفي باب المتون عليه ولزم العجل به لدفع الضرر ولا سيما في هذا الزمان القاسد
والله تعالى أعلم وقال في الملتقى وغيره وصح أي التوكيل بالخصوصة في كل حق برضا الخصم
الزومها الآن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم أو غائباً بمسافة سفر أو مردياً
للسفر أو مخدرة غير معتادة للخروج إلى مجلس الحكم (سئل) في امرأة وكات آخر
ليزوجه من زيد الكفء لها وفي قبض مهرها فزوجها وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج
وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في حياتها فصدقته
الورثة في القبض وأنكر والدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه (الجواب) نعم وأجاب
العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله إن كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها
من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض دين وأقرت بقية الورثة
بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن أنكرت القبض والدفع
لا يقبل قوله إلا بيمينه وإذا لم يقر بيمينه رجعت الورثة بحصتها منه على المدينين ولا يرجع المدينون
على الوكيل لأن قوله في براءة نفسه مقبول لا في إيجاب الضمان على أئمت الخ اه
(سئل) في أهالي قرية معلومة أقاموا زيداً ووكيلاً عنهم ليتعاطى أمورهم ويباشروا أعمالهم
ومصالحهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغاً معلوماً من الدراهم وقدرًا من الخنطة
والنخعير وتعاطى زيد ذلك ويريد مطالبتهم بأجرة مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا وكل زيد عراً في تقاضي دينه الذي بذمه فلان وقبضه وشرط له على ذلك
أجر معلوم في مدة معلومة وتقاضاه فهل يستحق الأجر بالشرط (الجواب) حيث
شرط له ذلك وقت له وقتاً وبأشرك ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الأشباه من كتاب
الامانات وفي البرازية في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتقاضى وإن
وكله بقبض دينه وجعل له الأجر لا يصح إلا إذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى
إن وقت جازاه (سئل) فيما إذا وكل ناظر وقف زيداً بتعاطى أمور الوقف ولم يشرط له
أجرة على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة وطالب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك
(الجواب) حيث كان وكيلاً ولم يشرط له أجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره
أمانة لا أجر له إلا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجرة المثل إذا عملاً إذا شرط الواقف للناظر
شيئاً ولا يستحقان إلا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر
كما في الحاشية ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر في المسقف إذا أحيى عليه المستحقون ولا أجر
للوكيل إلا بالشرط أشباه من كتاب الامانات (سئل) في جماعة استأجرهم زيد لخصد
زرعه المعلوم بأجرة معلومة وشرعوا في الحصاد وبحجزوا عن إتمامه فوكلوا زيداً بأن يأتي لهم
بمساعدة بأجرة فأتى لهم بجماعة بالأجرة وساعدوهم حتى أتموا الحصاد فهل تكون أجرتهم على
الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الأولى (الجواب) يطالب الوكيل بالاستئجار
بالأجرة كالوكيل بالشراء كذا في وكالة البحر فلهم طلب أجرتهم من الوكيل المذكور وهو

مطالب فم إذا مات الموكل
وآدى التوكيل القبض والدفع
اليه

مطالب أقام أهل القرية زيداً
وكيلاً عنهم ليتعاطى أمورهم
وجعلوا له أجرة الخ
مطالب وكله بقبض دينه
وجعل له أجرة صح أن وقت
دقنا

مطالب لا يستحق الوكيل
أجرة إلا بشرط

مطالب الوكيل بالاستئجار
يطالب بالأجرة ويرجع
على الموكل

يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم (سئل) فيما إذا وكل زيد عمرا في عمل معلوم هو بيع أمتعة معلومة لزيد وجعل له أجرا على ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضي الثمن من المشتري (الجواب) حيث كان وكيله بأجره يجبر قال في الاشياء من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن أما إذا كان بأجر كالللال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد وفي الصغرى لأن من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا وقام بسطه في حاشية الاشياء للسيد المحمى فراجعها (سئل) في صلح كتب فيه أقر زيد وجماعة من أهالي قرية كذا فزيد بالامالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من أهالي القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن أنفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغا قدره من الدراهم كذا مؤجلا الى كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعي لم يثبت التوكيل المذكور ليدية في وجه خصم شرعي ثم حل الاجل وطلب عمرو والمبلغ من الاملاء والموكلين وهم يجحدون التوكيل في ذلك فكيف الحكم (الجواب) حيث أفكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بضمون الصلح المرقوم في ثبوت التوكيل بل لابد من اثباته بوجهه الشرعي والحالة هذه والله أعلم ورأيت مكتوبا بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي في نسخة العمادية ما جواب الاثمة الحنفية في حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في القبض والابراء الا في ذكرهما فيه بشهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلين المذكورين عن ربع حصتهما من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القبايض المذكور ذمة الدافع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم به وجبه فاذا طعن الخصم في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسألها القاضي عن مضمون الحجة فلم يعرفها فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة ويعضيهما من غير معرفة ما كتب فيها ام لا الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجهه الموكلين بينة عادلة بأنهما قد وكلناه بقبض مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأه في الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهما لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن انندي المذكور في جواب سؤال فني يكلف ورثة المشتري الى اثبات توكيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه ومن خطه المهود تلت (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ دين معلوم بذمة عروقات عمرو عن تركه وورثة فوكل زيد بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه

مطلب الوكيل بأجره
على استيفاء الثمن كالللال
والسمسار

مطلب لا يثبت التوكيل
بشهود مضمون الصلح والحجة

مطلب لا عبرة بالحجة مالم
تثبت الوكالة

مطلب لا يجوز اثبات الوكالة
والولاية بلا خصم حاضر
مطلب الوكيل بقبض الدين
بذلك الخطومة

(الجواب) لم يوالى وكيل قبض الدين تلك المصومة والوكيل يقبض العين لا يملك
 المصومة الخ فيقول الكافر في يدك المصومة فاسم قوله والوكيل يقبض الدين وكيل
 بالمصومة لهذا ان حليفته وقالوا في رواية من أبي حنيفة ليس بوكيل بالمصومة وعلى قول
 الامام الحنفي في البيع الاقاول والاختيارات والنسب والموسلي ومصدر الشريعة وفيه يقبض
 الدين لان الوكيل يقبض العين لا يكون وكيلاً بالمصومة فيها بالاجماع قاله في الاختيار
 وغيره اهـ (سئل) في رسول النفاضي هل يملك قبض الدين (الجواب) نعم قال في الدرر
 المختار من الوكالة بالمصومة رسول النفاضي يملك القبض لا المصومة اجماعاً بحرام
 (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا في بيع قطن معلوم له وان يشتري بثمنه بنامه او ما وقال
 لاتبعة الا بمحض فلان فباعه بغير محضه واشترى به غير البين فهل يكون غير جائز
 (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرة وقال في الحاشية من فصل التوكيل بالبيع والشراء
 ولو وكل بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بمحض فلان لا يملك البيع بغير شهود وبغير
 محضر فلان اهـ (سئل) في رجل له بناء دار فاقم في أرض وقف وكل زيدا ببيع
 فباعه زيد من امرأة بثلث معلوم والا ن يدعي زيد ان البناء ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تسع
 دعوى الوكيل بذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الحانوتي في جواب سؤال التناقض
 يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصي وعبارتهم أن من أقر لا نسان بعين فكم
 لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية وكذا الوادعي لفلان بوكالة
 ثم ادعى لفلان آخر أنه وكله بالمصومة فيه لا يقبل ويصير متناقضا والدين في هذا الحكم
 كالعين فعلم بهذا أن التناقض من الوكيل أو الوصي مانع من الدعوى منها فيما وقع فيه
 التناقض ولم يمكن فيه التوفيق اهـ (سئل) فيما اذا طمع الوالي في أخذ مبلغ من المال
 من جماعة معلومين ظلموا وطلبه منهم فاخفى بعضهم وأخذ الوالي المبلغ من رجل طاهر منهم
 جبراً ويريد الرجل الرجوع على الختفي بعضهم فاخفى بعضهم وأخذ الوالي المبلغ من رجل طاهر منهم
 (الجواب) نعم قال في البرازية من كتاب الوكالة طمع الوالي في أخذ أموال جماعة
 من التجار فاخفى بعض فاخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقتسموه عليكم بالخصه ليس لهم
 الرجوع على الختفين شرعاً فأما المروءة فظاهر (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب
 مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بموجب تمسك فادعى أخو زيد أنه وكيل عن أخيه يقبض المبلغ
 منها فصدقه ودفعه له بعد ما أبرز لها التمسك المزبور فتم حضر الغائب ولم يصدق أخاه
 في التوكيل المزبور وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمران بدفع ذلك له
 ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده (الجواب) حيث دفعا الدين للوكيل بدون
 اثبات وكالته بل صدقاه عليها يؤمران بدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده
 وبما له ان استهلكه والله أعلم ادعى أنه وكيل للغائب يقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه
 اليه فان حضر الغائب فصدقه فيها والا أمر الغريم بدفع الدين اليه ثانياً وأرجع به على الوكيل

مطلب رسول النفاضي يملك
 القبض لا المصومة
 مطلب نهاه عن البيع
 الا بشهود او الا بمحض فلان
 لا يملك البيع بدون ذلك
 مطلب باع بالوكالة ثم ادعى
 أنه ملكه لا تسع

مطلب صادر الوالي النصار
 فاخفى بعضهم ايس قسم
 الرجوع على الختفين

مطلب فيما اذا دفع الدين
 للوكيل بدون اثبات وكالته

ان باقيا في يده ولو حاكما وان ضاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع او قال له قبضت منك على آني
 ابرأتك من الدين تنوير من باب الوكالة بالخصومة والقبض (سئل) فيما اذا دفع زيد
 دراهم لعمرو وليد دفعها الي بكر فادعى عمرو الدفع وانكر زيد ويكر فهل يصدق بيمينه أم لا
 (الجواب) قال في الاشياء من الامانات المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت
 امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كافي فتاوى قارئ الهداية اه
 والله سبحانه أعلم (سئل) في جماعة دفعوا لجماعة آخرين مالا وادنوا لهم بدفعه لزيد
 وأخذ رجعة منه بوصول المال اليه فدفعوا له وأخذوا الرجعة بذلك وضاعت والآن أنكر
 زيد قبض المال من المأذون لهم وكذبهم الاذنون أيضا كيف الحكم (الجواب) قال
 القول المأذون لهم في ذلك يمينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر زيد القبض فالقول قوله
 بيمينه أيضا والله أعلم وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع الى آخر مبلغا وأمره بدفعه لزيد
 وأن يأخذ من زيد رجعة أن المبلغ وصل اليه ففعل ذلك وادعى المأذون ضياع الرجعة منه
 وأنكر زيد القبض فهل القول قول زيد مع يمينه أم قول المأذون مع يمينه أم لا الجواب القول
 قول المأذون في أنه دفع الى زيد مع يمينه وان أنكر زيد انقبض فالقول قوله مع يمينه أيضا
 فحاصل الجواب أن المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا أنكره الا سيئة تقوم عليه
 واذا شرط على المأذون أن لا يدفع الا بشرط الاشهاد على زيد وأحضار رجعة تشهد على زيد
 بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون ضامنا ولا ينفعه قوله أشهدت
 وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض والله أعلم اه أعطاه ألفا ليقضى
 به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصل فادفع قبل أخذه ضمن بزازية من الوكالة أقول
 قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين الا بمحضرة فلان ففعل بلا محضرة ضمن كذا في البزازية
 ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضرة أو قال لا تدفع الا بشهود فادعى دفعه بشهود وأنكر الدائن
 القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فاذا خالف لم يضمن كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه
 بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن اه ما في البحر وبه علم أن قول قارئ الهداية ولا ينفعه قوله
 أشهدت وضاعت الوثيقة الخ فيه نظر لان ذلك اذا لم يحلف الوكيل أما اذا حلف فانه ينفعه
 فأمل ثم ان كلام البحر يفيد الفرق بين لا تدفعه الا بشهود بأداة الحصر وبين ادفعه بشهود
 بدون حصر فيضمن في الاول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن
 ما ذكره في البحر لم يستند فيه الى قتل وهو مخالف لما في التتارخانية عن المحيط ما حاصله
 أنه اذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل بيعه بخيار فانه يلزمه سواء أكده بالثني
 أولا وان كان يضر مثل بيعه بألف فسيئة فباعه بألف حال جاز ولا يلزمه شرطه مطلقا وان كان
 ينفع من وجه دون وجهه مثل بيعه في سوق كذا فهذا ان أكده بالثني يلزمه والا فلا كما حترته
 فيما علقته على البحر في أوائل كتاب الوكالة عند قول النكز وباقائها واستيفائها
 (سئل) في وكيل متولي وقف وكل آخر في ايجار عقار الوقف فأجره من زيد والحال

مطلب وكاه بدفع دراهم
 الى زيد فهل يصدق بيمينه
 في الدفع

قوله المأذون له الخ أي ان
 كان لزيد ودبعة عند عمرو
 فأذن زيد لعمرو بدفعه الي
 بكر فالقول لعمرو في الدفع
 وان كان الذي عند عمرو
 غصبا أو ديننا لزيد لا يكون
 القول قول عمرو في الدفع
 لانه يدعى براءة ذمته عن
 المضمون هنا بخلاف الاول
 اه منه

مطلب فيما اذا أمره بدفع
 المال لزيد وأن يأخذ منه
 حوصولا

مطلب قال لا تدفع المال
 حتى تأخذ الصل فادفع قبله
 ضمن

مطلب فيما اذا خالف الوكيل
 شرط الموكل

مطلب ليس للوكيل أن يوكل
 الا باذن أو تعميم

أن المتولى لم يأذن لو كي له بالتوكيل ولم يعم له فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) *
 حيث لم يأذن له موكله ولا فوض الى رايه ذلك ولا اجازة فالاجارة المذكورة غير صحيحة كما صرح
 بذلك في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفته من آخر
 وفي انفاقه على زوجة الموكل وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء وغاب زيد
 وباشر عمر وذلك ثم وكل عمر وابنه البائع في ذلك ومات عمر وعن ابنه المذكور فهل يكون كل من
 التوكيلين صحيحا ولا ينحل الا بن بموت أبيه * (الجواب) * حيث أذن له أن يوكل من شاء
 فوكل ابنه فقد صار الثاني وكلا عن الاول فلا ينحل بموت أبيه كما في البحر * (سئل) *
 فيما اذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفته له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف
 وفي اتصال ذلك اليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم مات عن تركته مجهلا لذلك فهل
 يضمن الوكيل ذلك في تركته * (الجواب) * نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته الا بربحان لانه
 قد تقرر في تركته الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أتت العلامة الخيرة الرولى
 سقى الله روحه والرحمة والرضوان في عرصات الجنان * (سئل) * في معتوه له وصى شرعى
 وللمعتوه مال فوكل الوصى المزبور رجلا في الاتفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة
 الضرورية وصرف على ذلك مصرف المثل في مدة تحتها ولا يكذب فيه فهل يقبل قول
 الوكيل * (الجواب) * نعم يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصى يملك أن يوكل غيره
 بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور اليتيم كما في الاتقوى وأدب الاوصياء والمعتوه بمنزلة
 الصبي كما في الاتقوى وفي البحر من شتى القضاء نائب الناظر كفو في قبول قوله فلا وادعى
 ضياع مال الوقف أو تقريره على المستحقين وأنكروا فالقول له كالاصيل لكن مع اليمين
 وبه فارق أمين القاضى فانه لا يمين عليه كالقاضى اه والوصى كالناظر لان الوصية والوقف
 أخوان يستحق كل منهما من الآخر كما صرحوا به وفي الخبرية من الوصايا الوصى مثل القيم لقولهم
 الوصية والوقف أخوان اه * (سئل) * في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهى عن البيع
 حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم
 لو وكاله بالبيع ثم نهى عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا
 حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خانية * (سئل) * في امرأة قروية وكات زوجها
 زيدا في شراء أرض معينة من اختها هند وكالة مقبولة منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء
 للموكة * (الجواب) * الوكيل بشرأى شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذى أمر به حال
 غيبة الموكل يكون مشترى للموكل ولا يملك اشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك
 اخراج نفسه عن الوكالة عند حاضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الحاشية من فصل شركة
 العنان فيقع شراء الارض المذكورة للمرأة المزبورة * (سئل) * فيما اذا أرسل زيد خادمه
 لعمر والتاجر له دفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو بما لب الخادم
 بثمنها والخادم يقول كنت رسول زيد ولا تملك على فهل يثبت لعمرو ذلك والقول قول الرسول

مطلب وكيل الوكيل بالاذن
لا ينحل بموت الوكيل الاول

مطلب يضمن الوكيل بموته
مجهلا

مطلب يقبل قول وكيل
الرصى بيمينه

مطلب الوصى له أن يوكل
غيره

مطلب نائب الناظر كفو
في قبول قوله لكن مع اليمين
مطلب الوصية والوقف
أخوان

مطلب فيما اذا نهى عن
البيع حتى يقبض الثمن

مطلب اذا اشترى الوكيل
الارض لنفسه يقع الشراء
لله وكل

مطلب القول قوله في أنه كان
رسولا عن زيد ولا تملك عليه

في ذلك (الجواب) * اذا ثبت انه رسول فلا ضمان عليه في ذلك واقول قوله بيمينه اقول
اثبات كونه رسولا غير لازم بل مجرد قوله كنت رسولا يكفي وهو معنى قوله والقول قوله بيمينه
وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العقد الى نفسه بل اضافته الى المرسل أو قبض
بدون عقد أصلا على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى انه رسول لا يصدق
كما قدمنا (سئل) * في رجل دفع اقتال مقدارا معلوما من الحرير وأذن له أن يدفعه
الى امرأة معلومة لتسكب الحرير ففقدته عندها ويريد الرجل تضمين القتال مثل حريره فهل
لا يضمنه حيث كان مأذونا بدفعه (الجواب) * نعم (سئل) * فيما اذا دفع زيد
لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه عمر وليكره أن زيد من دين بكر فدفعه
عمر وابكر ثم ركبكر من ذلك دينارا على عمر وليكره على زيد زاعما أنه خارج فأذكر زيد أنه ديناره
وانهم عمرا الرسول بأنه بدل ديناره بهذا والرسول يشكر فهل القول لعمر والرسول بيمينه
(الجواب) * نعم (سئل) * فيما اذا بعث زيد أحبيه الى زوجة زيد لياق في له بصرة
من عندها فجاء الاجير الزوجة وأخبرها بذلك فأعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج
اليها فيما ذكر ومضت مدة والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة
فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول انه رسول في ذلك (الجواب) * لا ضمان
على الرسول كما ذكره أئمتنا الفحول اذ هو سفير غير ضمن وماعلى الرسول الا البلاغ المبين
والله سبحانه الهادى وعليه اعتمادى (فروع) الرسول أمين والعين في يده أمانة
فاذا ادعى رد العين الى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق الا أن يكذبه
الظاهر من الخيانة كذا في التتارخانية رجل له على آخر دعوى فأراد المدعى عليه أن يسافر
فوكّل وكلا يطلب المدعى ثم عزله لا ينزل الا بحضرة الخصم لتعلق حق الغير بهذه
الوكالة جواهر الفتاوى من الباب الخامس وفي المحيط قال الوكيل بالبيع بعته من رجل
لا أعرفه وسلمته اليه ولم أدر عليه فضاع الثمن عنده أفتى المرغيناني بأن الوكيل ضامن وذلك
صحح لكن علما بأن قال لانه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لان له ذلك
وان نهاء الموكل عنه فبدونه أولى أن يكون له ذلك ولو دفعه الوكيل الى رجل ليعرضه
على من أحب فهرب به الرجل ولم يقدر عليه أرتلف عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه أفتى
المرغيناني أيضا وأفتى الشيخ النسفي وشيخ الاسلام عطاء بن حرة السعدي بأنه لا يضمن
لان البيع غالبا لا يتأق الا على هذا الوجه فيطلق له فيه والاقول أصح لما ذكره المرغيناني
لانه ليس له التسليم الى أحد قبل البيع اه اقول لسائل أن يقول ان كونه لايملك التسليم قبل
البيع مسلم ولكن اذا كان بدون اذن من الموكل أما لو كان بالاذن الصريح فلا شبهة
في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك اذا كان معروفا عادة بأن كان ذلك الشيء انما يباع مع الدلال
ولم يكن الوكيل دلالا فاذا وكله يبيعه مع علمه بذلك كان اذا ناله بذلك عادة والمعروف
كالشرط كما تر نظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليتأمل ومثله

مطلب أذن للقتال بدفع
الحرير الى امرأة تسكبه وفقد
من عندها لا يضمن القتال

مطلب القول للرسول بأنه
لم يبدل الدينار

مطلب الرسول أمين فيصدق
الا أن يكذبه لظاهر

مطلب أراد السفر فطلب
خصمه أن يوكل رجلا ليس له
عزله في غيبة الخصم
مطلب اذا قال الوكيل بعته
من رجل لا أعرفه وسلمته
يضمن

قوله وان نهاء الموكل اي نهاء
بعد البيع أم قبله فلا كما مر
قبل نحو سبعة أوراق اه منه

ما في الخاتمة لو أرسل الراعي كل بقرة في سكة بها فتساعت قبل أن تصل إلى ربها لا يضم
 إذ ليس عليه ادخالها في منزل ربها عرفا والمعرف كالشروط اهـ وكما من نظير والله تعالى
 أعلم وهذا آخر الجزء الاول من الاصل الذي در فتاوى العلامة المرحوم حامد أفندي
 العمادى وقد فرغت من تلخيصه وتنقيحه وتحريره وتوضيحه
 بأقل من نصف الاصل مع زيادة الفوائد النريدة والتعديرات
 السديدة على وجه الصواب مما لا يوجد
 في غير هذا الكتاب وذلك في ليلة
 الاربعاء لسبع وعشرين خلون
 من شهر رمضان سنة ١٣٣٦
 ألف ومائتين وست
 وثلاثين والحمد لله
 رب العالمين
 آمين

تم الجزء الاول من الفتاوى الحامدية بعناية خالق البرية
 والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا محمد سيد
 الانام وذريته واصحابه البررة الكرام
 بمطبعة المنوك كل على ربه المعين
 الشيخ محمد شاهين
 بحروسة مصر
 وقاه الله كل
 ضرر وشكر

ويليه الجزء الثاني قوله كتاب الدعوى

548

تشغيل الشبراوى أيضا